الدكتور سعيد الخضري
أستاذ الاقتصاد السياسي
جامعة قناة السويس

التطور الاقتصادي والاجتماعي

الجزء الاول / الجزء الثاني

٢٠٠٥

الناشر
دار النهضة العربية
٣٢ شارع عبد الخالق ثروت بالقاهرة



﴿ قل هذه سبيلي أدعو إلى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني ، وسبحان الله وما أنا من المشركين ﴾

صدق الله العظيم

مقدمـــــة

تعتبر دراسة تطور المجتمعات اقتصاديا واجتماعيا الخلفية الفكرية لفهم النظريات الاقتصادية التى تعاقب تطبيقها على المجتمعات الإنسانية ، وللتعرف على جوانب الضعف والقوة فى كل منها ، ولتحديد مدى إمكانية ابتداع تلك القادرة على تجديد المجتمعات وتطويرها لتحقيق مزيد من رفاهية الأفراد بابتداع أفضل أساليب استغلال الموارد البشرية المتاحة أفضل استغلال ، وتحقيق أفضل توزيع لعوائد هذا الاستغلال .

والدراسة تتناول تطور المجتمعات الإنسانية منذ بدء الخليقة حتى الآن ، فى محاولة للكشف عن سلوك الإنسان فى كل نظام اقتصاد اجتماعى مر به ، ومحاولة تحديد القوى والظروف التى تؤدى فى كل مرة إلى تغيير النظام الاقتصادى والاجتماعى ، وذلك للوصول إلى النظام الأمثل الذى يحقق أقصى استغلال للموارد المتاحة وأسمى رفاهية للإنسان سواء من الناحية المادية أو من الناحية المعنوية .

وقد تناولت الدراسة مناقشة الفكر الإنسانى الذى اهتم بدراسة تطور المجتمعات وصاغ لها قوانين عامة موضوعية ، ابتداء من ابن خلدون ، وقامت الدراسة بمتابعة تطور المجتمعات الإنسانية التى مر بها الإنسان دون التقيد بمدرسة معينة ، وإن كانت المدرسة التاريخية هى التى كانت المرجع الأساسى للدراسة ، وليس ذلك إلا لأن الدراسة بطبيعتها دراسة تاريخية فى الأصل .

ولقد حاولنا الاتجاه إلى التبسيط للمعرفة وتحديد مراجع الدراسة بشكل يسمح لغيرنا من الباحثين أن يتابع دراسة الموضوع بشكل أوسع ، وقد يكون أفضل وأعمق . وهذه الدراسة تنقسم إلى قسمين **الأول** ، يقوم على دراسة التطور الاقتصادى والاجتماعى للمجتمعات الإنسانية بشكل عام ، **أما القسم الثانى** ، فهو يقوم على دراسة التطور الاقتصادى والاجتماعى للمجتمع المصرى .

وكل ما نرجوه من القارئ – أياً كان مستواه الفكرى والتعليمى – أن يقرأ المؤلف بطريقة انتقادية واعية ، وأن يرد علينا ما قصرنا فيه ، فكل عملنا وعمل كل إنسان معرض للخطأ أكثر من الصواب ، وكل ما هو مقدم من فكر فى العلوم الإنسانية جميعاً محلاً للاجتهاد . ولقد بذلنا جهدنا قدر استطاعتنا ، وندعو الله أن يكون لنا أجران جزاء ما اجتهدنا فأصبنا ، وليس أجراً واحداً جزاء ما اجتهدنا فأخطأنا .

والله ولى التوفيق

الجزء الاول

تطور المجتمعات في الفكر الانساني
وتطور النظم الاقتصادية الاجتماعية

الباب الأول

التطور فى الفكر الإنسانى

الفصل الأول

التطور فى فكر إبن خلدون

قدم العلامة عبد الرحمن بن خلدون أول محاولة فكرية لتقديم نظرية متكاملة عن مراحل تطور الحضارة الإنسانية وذلك فى القرن الثامن الهجرى (١٣٣٠ – ١٤٠٦ميلادية) فى كتابة " العبر وديوان المبتدأ والخبر فى أيام العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوى السلطان الأكبر " الذى عرف باسم مقدمه ابن خلدون .[١]

ولقد تناول موضوع تطور المجتمعات تحت عنوان العمران ، وبحث تطور الدولة منذ بداية تكوينها إلى نضوجها ثم انهيارها ، ويرى أن الدولة تمر بخمسة أطوار ، إما أن تبدأ بتجميع الجماعات الإنسانية إلى تجمع أكبر وأكبر إلى أن يصل إلى شكل الدولة ، أو بالاستيلاء على الملك من دولة أخرى سابقة لتكون الدولة (المجتمع) ، ثم طور استبداد الحاكم بقومه ، ثم طور الدعم والصراع لتحصيل ثمرات الملك ، أما الطور الرابع فهو طور الخضوع والمسالمة ، أما الطور الخامس فهو طور الإسراف والتبذير الذى يؤدى بالدولة إلى التحلل والأنهيار . ويبدو أن إبن خلدون تأثر فى محاولته لبحث أسباب تطور المجتمعات وقيام الدول وتداعيها بحياة الإنسان أو الكائن الحى عموماً ، من حيث مرروه بمراحل العمر من حيث الولادة حتى الممات ، وهى النظرة التى كانت سائدة عند الفرس والرومان . أما الفكر اليونانى فلقد كان يفسر التغير والتطور فى إطار فلسفى عام يقوم على الحركة فى اتجاه واحد يربط بين الحياة والموت .[٢]

ولقد اعتمد ابن خلدون فى منهجه العلمى على ملاحظة ظواهر الاجتماع فى

---

[١] سوف تعتمد الكتابة فى هذا الفصل كاملاً على المؤلف التالى :

– العلامة عبد الرحمن بن خلدون المغربى ، المقدمة ، دار الكتاب اللبنانى ، بيروت ، ١٩٨٢ .

[٢] د. حسن مؤنس ، الحضارة (دراسة فى أصول وعوامل قيامها وتدهورها) ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت، يناير ١٩٧٨ ، ص. ١٥٠ وما بعدها .

الفصل الأول

التطور فى فكر إبن خلدون

قدم العلامة عبد الرحمن بن خلدون أول محاولة فكرية لتقديم نظرية متكاملة عن مراحل تطور الحضارة الإنسانية وذلك فى القرن الثامن الهجرى (١٣٣٠ – ١٤٠٦ميلادية) فى كتابة " العبر وديوان المبتدأ والخبر فى أيام العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوى السلطان الأكبر " الذى عرف باسم مقدمه ابن خلدون .[١]

ولقد تناول موضوع تطور المجتمعات تحت عنوان العمران ، وبحث تطور الدولة منذ بداية تكوينها إلى نضوجها ثم انهيارها ، ويرى أن الدولة تمر بخمسة أطوار ، إما أن تبدأ بتجميع الجماعات الإنسانية إلى تجمع أكبر وأكبر إلى أن يصل إلى شكل الدولة ، أو بالاستيلاء على الملك من دولة أخرى سابقة لتكون الدولة (المجتمع) ، ثم طور استبداد الحاكم بقومه ، ثم طور الدعم والصراع لتحصيل ثمرات الملك ، أما الطور الرابع فهو طور الخضوع والمسالمة ، أما الطور الخامس فهو طور الإسراف والتبذير الذى يؤدى بالدولة إلى التحلل والأنهيار . ويبدو أن إبن خلدون تأثر فى محاولته لبحث أسباب تطور المجتمعات وقيام الدول وتداعيها بحياة الإنسان أو الكائن الحى عموماً ، من حيث مرروه بمراحل العمر من حيث الولادة حتى الممات ، وهى النظرة التى كانت سائدة عند الفرس والرومان . أما الفكر اليونانى فلقد كان يفسر التغير والتطور فى إطار فلسفى عام يقوم على الحركة فى اتجاه واحد يربط بين الحياة والموت .[٢]

ولقد اعتمد ابن خلدون فى منهجه العلمى على ملاحظة ظواهر الاجتماع فى

---

[١] سوف تعتمد الكتابة فى هذا الفصل كاملاً على المؤلف التالى :
- العلامة عبد الرحمن بن خلدون المغربى ، المقدمة ، دار الكتاب اللبنانى ، بيروت ، ١٩٨٢ .

[٢] د. حسن مؤنس ، الحضارة (دراسة فى أصول وعوامل قيامها وتدهورها) ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت، يناير ١٩٧٨ ، ص. ١٥٠ وما بعدها .

كان التعاون حصل له القوت للغذاء والسلاح للمدافعة ، وتمت حكمة الله فى بقائه وحفظ نوعه . فإن هذا الاجتماع ضرورى للنوع الإنسانى ، والإ لم يكتمل وجودهم ، وما أراده الله من اعتمار العالم بهم واستخلافه إياهم وهذا هو معنى العمران الذى جعلناه موضوعاً لهذا العلم ."[1]

ولقد ركز بن خلدون على أن أساس العمران هو إشباع حاجتان أساسيتان لا حياة للفرد أو للجماعة إلا بهما ، وهى إشباع الحاجة إلى الطعام حتى تجتنب الجوع ، وإشباع الحاجة إلى الأمن ليتجنب الخوف ، وهو فتبع فى ذلك منهج القرآن الكريم فى سورة قريش.[2]

ويناقش ابن خلدون تكوين الدولة (المجتمع) من تجمع وتوحد جماعات صغيره فى تجمعات أكبر وأكبر (عشيرة ، قبيلة ، قبائل ، أمة) . وأرجع هذا التكوين إلى "**العصبية التى تكون بها الحماية والمدافعة والمغالبة وكل أمر يجتمع عليه** " ويرى أن الآدميين بالطبيعة الإنسانية يحتاجون فى كل اجتماع إلى وازع وحاكم يزع بعضهم عن بعض ، فلا بد أن يكون متغلباً عليهم بالعصبية .

ويرى أن الرئاسة إنما هى سؤدد ويكون صاحباً متبوعاً بإرادة من يتبعه سواء لفضل أو كرم أو جاه أو سلطان محدود ، ولكن ليس له أن يقهر الغير على أحكامه . أما التغلب الذى يراه بن خلدون أساساً للملك فهو التغلب والحكم بالقهر . وصاحب العصبية إذا وصل إلى رتبه طلب ما فوقها ، فهو إذا بلغ السؤدد والإشباع أستمر ليجد السبيل إلى التغلب والقهر . فإذا بلغ كانت هناك بيوتات متفرقة وعصبيات متعددة ، فلا بد من عصبية تكون أقوى من جميعها وتغلبها وتستتبعها ، وتلتحم جميع العصبيات فيها ، وتعتبر كانها عصبية واحدة كبرى .

---

[1] عبد الرحمن بن خلدون ، المقدمة ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص ٦٩ - ٧١ .

[2] القرآن الكريم ، سورة قريش (رقم ١٠٦) ، حيث يأمر الله تعالى بعبادته ، ويذكر البشرية جميعاً بسابق قدرته على اشباع حاجاتهم بقوله تعالى "بسم الله الرحمن الرحيم ..... فليعبدوا رب هذا البيت الذى أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف" . صدق الله العظيم .

كان التعاون حصل له القوت للغذاء والسلاح للمدافعة ، وتمت حكمة الله فى بقائه وحفظ نوعه . فإن هذا الاجتماع ضرورى للنوع الإنسانى ، وإلا لم يكتمل وجودهم ، وما أراده الله من اعتمار العالم بهم واستخلافه إياهم وهذا هو معنى العمران الذى جعلناه موضوعاً لهذا العلم . "[١]

ولقد ركز بن خلدون على أن أساس العمران هو إشباع حاجتان أساسيتان لا حياة للفرد أو للجماعة إلا بهما ، وهى إشباع الحاجة إلى الطعام حتى تجتنب الجوع ، وإشباع الحاجة إلى الأمن ليتجنب الخوف ، وهو فتبع فى ذلك منهج القرآن الكريم فى سورة قريش.[٢]

ويناقش ابن خلدون تكوين الدولة (المجتمع) من تجمع وتوحد جماعات صغيره فى تجمعات أكبر وأكبر (عشيرة ، قبيلة ، قبائل ، أمة) . وأرجع هذا التكوين إلى **"العصبية التى تكون بها الحماية والمدافعة والمغالبة وكل أمر يجتمع عليه "** ويرى أن الآدميين بالطبيعة الإنسانية يحتاجون فى كل اجتماع إلى وازع وحاكم يزع بعضهم عن بعض ، فلا بد أن يكون متغلباً عليهم بالعصبية .

ويرى أن الرئاسة إنما هى سؤدد ويكون صاحباً متبوعاً بإرادة من يتبعه سواء لفضل أو كرم أو جاه أو سلطان محدود ، ولكن ليس له أن يقهر الغير على أحكامه . أما التغلب الذى يراه بن خلدون أساساً للملك فهو التغلب والحكم بالقهر . وصاحب العصبية إذا وصل إلى رتبه طلب ما فوقها ، فهو إذا بلغ السؤدد والإشباع أستمر ليجد السبيل إلى التغلب والقهر . فإذا بلغ كانت هناك بيوتات متفرقة وعصبيات متعددة ، فلا بد من عصبية تكون أقوى من جميعها وتغلبها وتستتبعها ، وتلتحم جميع العصبيات فيها ، وتعتبر كانها عصبية واحدة كبرى .

---

[١] عبد الرحمن بن خلدون ، المقدمة ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص ٦٩ - ٧١ .

[٢] القرآن الكريم ، سورة قريش (رقم ١٠٦) ، حيث يأمر الله تعالى بعبادته ، ويذكر البشرية جميعاً بسابق قدرته على اشباع حاجاتهم بقوله تعالى "بسم الله الرحمن الرحيم ..... فليعبدوا رب هذا البيت الذى أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف" . صدق الله العظيم .

الاستبداد فى مواجهتهم ليصبحوا من الأعداء ، وليظهر الملك لصاحب الدولة كاملا بدونهم. إلا أنه لما كانت الدولة تحتاج إلى عدد غفير من المعاونين ، فإنه يحل محل أصحاب العصبية الأول فى بناء الدولة غيرهم ، ويصبح هناك أولياء جدد هم اللذين يتولون أمور الدولة يستخلصهم صاحب الدولة لنفسه يخصهم بمزيد من التكريم و الإيثار و يقلدهم جليل الأعمال و يسمع لنصحهم وإرشادهم . وكما يقول بن خلدون " و ذلك حينئذ مؤذن باهتضام الدولة وعلامة على مرضها المزمن فيها لفساد العصبية التى كان بناء الغلب عليها ، ...... ويعود وبال ذلك على الدولة " .[1]

وأهم ما يوضحه ابن خلدون فى هذه المرحلة هو أن الانفراد بالسلطة مهلك للدولة (المجتمع) ، وأنه يجبر صاحبها على الاستعانة بغير أبنائها من عناصر أجنبية ، ممن لا عصبيه لهم ، فيفتح الباب لبداية تحلل المجتمع أو الدولة .

الطور الثالث – طور الفراغ و الدعم لتحصيل ثمرات الملك :

وذلك بتحصيل المال و تخليد الآثار ، فتنشغل الدولة بالجباية و الدخل والخرج ، وتشييد المبانى و المصانع العظيمة والأمصار الجديدة و الهياكل المرتفعة ، و اجازة الوفود من أشراف الأمم . ويتم ذلك بالتوسيع على المصانع وأرباب الحرف ، وكذلك بالإدرار على الجنود فى أرزاقهم ليظهر عليهم فى ملابسهم وزينتهم بما يرهب الدول المحاربة . ويرى بن خلدون أن قوة الدولة " لا تتم إلا بكثرة الفعلة واجتماع الأيدى على العمل و التعاون فيه . وكلما كانت الدولة عظيمة فسيحة الجوانب كثيرة المسالك والرعايا، كان الفعلة كثيرين جدا وحشروا من آفاق الدولة وأقطارها فتم العمل على أعظم هيكلها".[2]

---

[1] المرجع السابق ، ص.ص ٣٢٤ – ٣٢٦ . ويضرب ابن خلدون ببنى أمية مثلاً ، ففى المرحلة الأولى للدولة الأمية كان أبناء العرب هم أصحاب أعمال الدولة ، وقواد جيوشها مثل عمر بن سعد بن أبى وقاص ، والحجاج بن يوسف الثقفى ، وموسى بن نصير ... الخ ، فإنه فى المرحلة التالية صارت الولاية للعجم والصنائع من البراكمة وموالى الترك والعجم ، فكان ذلك إيذاناً بأن تكون الدولة لغير من أقامها ، وأن تنتهى الدولة وخيراتها لغير أبنائها .

[2] المرجع السابق ، ص. ٣١٣ .

الاستبداد فى مواجهتهم ليصبحوا من الأعداء ، وليظهر الملك لصاحب الدولة كاملا بدونهم. إلا أنه لما كانت الدولة تحتاج إلى عدد غفير من المعاونين ، فإنه يحل محل أصحاب العصبية الأول فى بناء الدولة غيرهم ، ويصبح هناك أولياء جدد هم اللذين يتولون أمور الدولة يستخلصهم صاحب الدولة لنفسه يخصهم بمزيد من التكريم و الإيثار و يقلدهم جليل الأعمال و يسمع لنصحهم وإرشادهم . وكما يقول بن خلدون " و ذلك حينئذ مؤذن باهتضام الدولة وعلامة على مرضها المزمن فيها لفساد العصبية التى كان بناء الغلب عليها ، ...... ويعود وبال ذلك على الدولة " .[١]

وأهم ما يوضحه ابن خلدون فى هذه المرحلة هو أن الانفراد بالسلطة مهلك للدولة (المجتمع) ، وأنه يجبر صاحبها على الاستعانة بغير أبنائها من عناصر أجنبية ، ممن لا عصبيه لهم ، فيفتح الباب لبداية تحلل المجتمع أو الدولة .

الطور الثالث – طور الفراغ و الدعم لتحصيل ثمرات الملك :

وذلك بتحصيل المال و تخليد الآثار ، فتنشغل الدولة بالجباية و الدخل والخرج ، وتشييد المبانى و المصانع العظيمة والأمصار الجديدة و الهياكل المرتفعة ، و اجازة الوفود من أشراف الأمم . ويتم ذلك بالتوسيع على المصانع وأرباب الحرف ، وكذلك بالإدرار على الجنود فى أرزاقهم ليظهر عليهم فى ملابسهم وزينتهم بما يرهب الدول المحاربة . ويرى بن خلدون أن قوة الدولة " لا تتم إلا بكثرة الفعلة واجتماع الأيدى على العمل و التعاون فيه . وكلما كانت الدولة عظيمة فسيحة الجوانب كثيرة المسالك والرعايا، كان الفعلة كثيرين جدا وحشروا من آفاق الدولة وأقطارها فتم العمل على أعظم هيكلها".[٢]

---

[١] المرجع السابق ، ص.ص ٣٢٤ – ٣٢٦ . ويضرب ابن خلدون ببنى أمية مثلاً ، ففى المرحلة الأولى للدولة الأمية كان أبناء العرب هم أصحاب أعمال الدولة ، وقواد جيوشها مثل عمر بن سعد بن أبى وقاص ، والحجاج بن يوسف الثقفى ، وموسى بن نصير ... الخ ، فإنه فى المرحلة التالية صارت الولاية للعجم والصنائع من البراكمة وموالى الترك والعجم ، فكان ذلك إيذاناً بأن تكون الدولة لغير من أقامها ، وأن تنتهى الدولة وخيراتها لغير أبنائها .

[٢] المرجع السابق ، ص. ٣١٣ .

العزه أسوه فى طموحها وقوة شكائمها ، ومرماهم إلى العز جميعاً وهم يستطيبون الموت فى بناء مجدهم ويؤثرون الهلكه على فساده . أما فى مرحله الركود الرابعة هذه فهو يشخص أسبابها على النحو التالى " وإذا انفرد واحد منهم بالمجد وقرع عصبيتهم وكبح من أعنتهم ، وأستأثر بالأموال دونهم ، فتكاسلوا عن الغزو وفشل ريحهم ورئموا المذلة (ألفوا المذلة) والاستبعاد . ثم ربى الجيل الثانى منهم على ذلك يحسبون ما ينالهم من العطاء أجرا من السلطان لهم عن الحماية والمعونة ، لا يجرى فى عقولهم سواه ، وقل أن يستأجر أحد نفسه على الموت ، فيصير ذلك وهنا فى الدولة وخضدا من الشوكة ، وتقبل به على مناحى الضعف والهرم لفساد العصبية بذهاب البأس من أهلها " . [1]

الطور الخامس – طور الإسراف والتبذير :

ويرى ابن خلدون أن المرحلة نتاج المرحلة السابقة ، حيث لا تطور ولا تجديد ، وحيث تسود اللامبالاة عند الجيل الثانى وما بعده ، ويركنون إلى ما هو كائن ، ولا يشغلهم ويحفزهم للعمل والجهاد تحقيق نصر جديد ، وتعمير وتشييد ، فأنهم ينشغلون بما تحقق حولهم من جهود أجيال سابقة ، كيف يستخدمونه فى ترف العيش وناعم الحياة ويخصون أنفسهم بالجزء الأكبر منه ، وهو ما يعنى أعاده التوزيع للدخول على مستوى الدولة ، وتغيير كل الأعراف لكى يتحول الملك والصفوة إلى مترفين بدلاً من مجاهدين ، وإلى خائفين مستسلمين ، بدلاً منهم من أناس شديدة ويقول فى ذلك بن خلدون " ويكون صاحب الدولة فى هذا الطور متلفا لما جمع أولوه فى سبيل الشهوات والملاذ والكرم على بطانته وفى مجالسه ، واصطناع اخوان السوء وخضراء الدمن ، ولا يعرفون ما يأتون ويذرون منها ، مستفسدا لكبار الأولياء من قومه وصنائع سلفه ...... " [2]

وكذلك يرى ابن خلدون أزمة المجتمع فى هذه الفترة ابتداء من الركود والاتجاه إلى الترف عند الصفوة على النحو التالى " فتكثر عوائدهم (أى عادات الترف) وتزيد

---

[1] المرجع السابق ، ص. ٢٩٧ .

[2] المرجع السابق ، ص. ٣١٢ .

الحزازه أسوه فى طموحها وقوة شكائمها ، ومرماهم إلى العز جميعاً وهم يستطيبون الموت في بناء مجدهم ويؤثرون الهلكه على فساده . أما فى مرحله الركود الرابعة هذه فهو يشخص أسبابها على النحو التالى " وإذا انفرد واحد منهم بالمجد وقرع عصبيتهم وكبح من أعنتهم ، وأستأثر بالأموال دونهم ، فتكاسلوا عن الغزو وفشل ريحهم ورئموا المذلة (ألفوا المذلة) والاستبعاد . ثم ربى الجيل الثانى منهم على ذلك يحسبون ما ينالهم من العطاء أجرا من السلطان لهم عن الحماية والمعونة ، لا يجرى فى عقولهم سواه ، وقل أن يستأجر أحد نفسه على الموت ، فيصير ذلك وهنا فى الدولة وخضدا من الشوكة ، وتقبل به على مناحى الضعف والهرم لفساد العصبية بذهاب البأس من أهلها " . [1]

الطور الخامس – طور الإسراف والتبذير :

ويرى ابن خلدون أن المرحلة نتاج المرحلة السابقة ، حيث لا تطور ولا تجديد ، وحيث تسود اللامبالاة عند الجيل الثانى وما بعده ، ويركنون إلى ما هو كائن ، ولا يشغلهم ويحفزهم للعمل والجهاد تحقيق نصر جديد ، وتعمير وتشييد ، فأنهم ينشغلون بما تحقق حولهم من جهود أجيال سابقة ، كيف يستخدمونه فى ترف العيش وناعم الحياة ويخصون أنفسهم بالجزء الأكبر منه ، وهو ما يعنى أعاده التوزيع للدخول على مستوى الدولة ، وتغيير كل الأعراف لكى يتحول الملك والصفوة إلى مترفين بدلاً من مجاهدين ، وإلى خائفين مستسلمين ، بدلاً منهم من أناس شديدة ويقول فى ذلك بن خلدون " ويكون صاحب الدولة فى هذا الطور متلفا لما جمع أولوه فى سبيل الشهوات والملاذ والكرم على بطانته وفى مجالسه ، واصطناع اخوان السوء وخضراء الدمن ، ولا يعرفون ما يأتون ويذرون منها ، مستفسدا لكبار الأولياء من قومه وصنائع سلفه ...... " [2]

وكذلك يرى ابن خلدون أزمة المجتمع فى هذه الفترة ابتداء من الركود والاتجاه إلى الترف عند الصفوة على النحو التالى " فتكثر عوائدهم (أى عادات الترف) وتزيد

[1] المرجع السابق ، ص. ٢٩٧ .

[2] المرجع السابق ، ص. ٣١٢ .

مقومات منهج ابن خلدون فى التطور :

استطاع بن خلدون أى يضع المجتمع محل دراسة علمية وأن يكتشف حركة المجتمعات فى صعودها وهبوطها ، ويتميز منهج بن خلدون بما يلى :

١ - **إعطاء أهمية لدور الفرد فى التغيير وتطور المجتمعات** ، سواء كان هذا الدور إيجابياً أم سلبياً أى فى مرحلة صعود الدولة إلى الازدهار أو هبوطها إلى الانحلال والانحدار ، فدور الفرد فيها أساسى وفاعل سواء كان الملك أو الفرد الذى يتطلع إلى الملك . وهو فى ذلك يخالف المدارس الأخرى التى تجعل التطور محكوماً بالظروف الاقتصادية والاجتماعية التى يمكن أن تسمح بتطور المجتمع إلى مرحله أسمى أو لا تسمح بذلك بصرف النظر عن الفرد الذى يقود المجتمع .

ورغم أن ابن خلدون قام بدراسة الجغرافيا والظروف المناخية وأثرها على السكان فى تحديد ألوانهم ومزاجهم النفسى ، وصفاتهم الجسمية والخلقية ، وربما أثرها فى بعض العادات الاقتصادية ، إلا أنه لم يجعل لها دوراً أساسياً فى دفع المجتمعات إلى التطور دون غيرها . وإن كان قد توصل إلى حقيقة عملية واضحة أمام العالم ، وهى "أن الربع الشمالى من الأرض أكثر عمراناً من الربع الجنوبى" . [١]

وكذلك فإن ابن خلدون ينتهى من دراسته الجغرافية إلى أن المجتمعات الأكثر اعتدالاً مناخياً أكثرها عمراناً ، فيقول "ولما كان الجنبان من الشمال والجنوب متضادين فى الحر والبرد ، وجب أن تتدرج الكيفية من كليهما إلى الوسط فيكون معتدلاً ، فالاقليم الرابع أعدل العمران ، والذى حافاته من الثالث والخامس أقرب إلى الاعتدال ، والذى يليهما من الثانى والسادس بعيد عن الاعتدال ، والأول والسابع أبعد بكثير . ولهذا كانت العلوم والصنائع والمبانى والملابس والأقوات والفواكه بل والحيوانات وجميع ما يتكون فى هذه الأقاليم الثلاثة المتوسطة مخصوصة بالاعتدال وسكانها من البشر أعدل أجساماً وألواناً وأخلاقاً وأدياناً ، حتى النبوات فإنما توجد فى الأكثر فيها . فلم نقف على خبر بعثة فى

---

[١] المرجع السابق ، ص. ٨٣ .

مقومات منهج ابن خلدون فى التطور :

استطاع بن خلدون أى يضع المجتمع محل دراسة علمية وأن يكتشف حركة المجتمعات فى صعودها وهبوطها ، ويتميز منهج بن خلدون بما يلى :

١ - **إعطاء أهمية لدور الفرد فى التغيير وتطور المجتمعات** ، سواء كان هذا الدور إيجابياً أم سلبياً أى فى مرحلة صعود الدولة إلى الازدهار أو هبوطها إلى الانحلال والانحدار ، فدور الفرد فيها أساسى وفاعل سواء كان الملك أو الفرد الذى يتطلع إلى الملك . وهو فى ذلك يَخالف المدارس الأخرى التى تجعل التطور محكوماً بالظروف الاقتصادية والاجتماعية التى يمكن أن تسمح بتطور المجتمع إلى مرحله أسمى أو لا تسمح بذلك بصرف النظر عن الفرد الذى يقود المجتمع .

ورغم أن ابن خلدون قام بدراسة الجغرافيا والظروف المناخية وأثرها على السكان فى تحديد ألوانهم ومزاجهم النفسى ، وصفاتهم الجسمية والخلقية ، وربما أثرها فى بعض العادات الاقتصادية ، إلا أنه لم يجعل لها دوراً أساسياً فى دفع المجتمعات إلى التطور دون غيرها . وإن كان قد توصل إلى حقيقة عملية واضحة أمام العالم ، وهى "أن الربع الشمالى من الأرض أكثر عمراناً من الربع الجنوبى" . [١]

وكذلك فإن ابن خلدون ينتهى من دراسته الجغرافية إلى أن المجتمعات الأكثر اعتدالاً مناخياً أكثرها عمراناً ، فيقول "ولما كان الجنبان من الشمال والجنوب متضادين فى الحر والبرد ، وجب أن تتدرج الكيفية من كليهما إلى الوسط فيكون معتدلاً ، فالاقليم الرابع أعدل العمران ، والذى حافاته من الثالث والخامس أقرب إلى الاعتدال ، والذى يليهما من الثانى والسادس بعيد عن الاعتدال ، والأول والسابع أبعد بكثير . ولهذا كانت العلوم والصنائع والمبانى والملابس والأقوات والفواكه بل والحيوانات وجميع ما يتكون فى هذه الأقاليم الثلاثة المتوسطة مخصوصة بالاعتدال وسكانها من البشر أعدل أجساماً وألواناً وأخلاقاً وأدياناً ، حتى النبوات فإنما توجد فى الأكثر فيها . فلم نقف على خبر بعثة فى

---

[١] المرجع السابق ، ص. ٨٣ .

عندهم ملذوذا لما فيه الخروج على ربقة الحكم ، وعدم الانقياد للسياسة . وهذه الطباع منافية للعمران ومناقضة له . فغاية الأحوال العادية كلها عندهم الرحلة والتغلب ، وذلك مناقضى للسكون الذى به العمران ومناف له." [١]

وأيضاً فطبعهم إنتهاب ما فى أيدى الناس ، وأن رزقهم فى ظلال سيوفهم ، وليس عندهم فى أخذ أموال الناس حد ينتهون إليه ...... وأيضاً خلانهم يتلفون على أهل الأعمال من الصناع والحرف أعمالهم ، لا يرون لها قيمة من الأجر أو الثمن ، والأعمال كما سنذكر هى أصل المكاسب وحقيقتها ، وإذا فسدت الأعمال وصارت مجانا ، ضعفت الآمال فى المكاسب ، وانقبضت الأيدى عن العمل ، وأبذعر المساكن ، وفسد العمران."

وأيضاً ليست لهم عناية بالأحكام وزجر الناس عن المفاسد ودفاع بعضهم عن بعض ، إنما همهم ما يأخذون من أموال الناس نهبا ومغرما ، .... فتبقى الرعايا فى ملكهم كأنهم فوضى دون حكم ، والفوضى مهلكة للعمران .[٢]

أنظر إلى ما ملكوه وتغلبوا عليه من الأدخان من لدن الخليقة كيف تقوض عمرانه ، وأقفر ساكنه ، وبدلت فيه الأرض غير الأرض . فاليمن قرارهم خراب إلا قليلاً من الأمصار ، وعراق العرب كذلك قد خربت عمرانه الذى كان للفرس أجمع ، والشام لهذا العهد كذلك ، وأفريقيا والمغرب لما جاز إليها بنو هلال وبنو سليم منذ أول المائه الخامسة وتمرسوا بها لثلثمائه وخمسين من السنين قد لحق بها وعادت بسائطه خراب كلها، بعد أن كان ما بين السودان والبحر الرومى كله عمرانا ، تشهد بذلك آثار العمران فيه من المعالم وتماثيل البناء وشواهد القرى والمدن . والله يرث الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين " . [٣]

---

[١] أنظر فيما يؤكد سيادة القبلية فى القرارات المصيرية لسكان المنطقة العربية حتى بعد إنتشار الإسلام وسيادته فى الجزيرة العربية الدراسة القيمة التالية :

د. محمد عابد الجابرى ، العقل السياسى العربى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٠ .

[٢] من الثابت فى ذلك قول الإمام على كرم الله وجهه :

"لا تصلح الناس فوضى لا مراه لهم .. ولا مراه إذا جهالهم سادوا"

[٣] المرجع السابق ، ص.ص ٢٦٣ - ٢٦٥ .

عندهم ملذوذاً لما فيه الخروج على ربقة الحكم ، وعدم الانقياد للسياسة . وهذه الطباع منافية للعمران ومناقضة له . فغاية الأحوال العادية كلها عندهم الرحلة والتغلب ، وذلك مناقضى للسكون الذى به العمران ومناف له." [١]

وأيضاً فطبعهم إنتهاب ما فى أيدى الناس ، وأن رزقهم فى ظلال سيوفهم ، وليس عندهم فى أخذ أموال الناس حد ينتهون إليه ...... وأيضاً خلائهم يتلفون على أهل الأعمال من الصناع والحرف أعمالهم ، لا يرون لها قيمة من الأجر أو الثمن ، والأعمال كما سنذكر هى أصل المكاسب وحقيقتها ، وإذا فسدت الأعمال وصارت مجانا ، ضعفت الآمال فى المكاسب ، وانقبضت الأيدى عن العمل ، وأبذعر المساكن ، وفسد العمران."

وأيضاً ليست لهم عناية بالأحكام وزجر الناس عن المفاسد ودفاع بعضهم عن بعض ، إنما همهم ما يأخذون من أموال الناس نهبا ومغرما ، .... فتبقى الرعايا فى ملكهم كأنهم فوضى دون حكم ، والفوضى مهلكة للعمران .[٢]

أنظر إلى ما ملكوه وتغلبوا عليه من الأدخان من لدن الخليقة كيف تقوض عمرانه ، وأقفر ساكنه ، وبدلت فيه الأرض غير الأرض . فاليمن قرارهم خراب إلا قليلاً من الأمصار ، وعراق العرب كذلك قد خربت عمرانه الذى كان للفرس أجمع ، والشام لهذا العهد كذلك ، وأفريقيا والمغرب لما جاز إليها بنو هلال وبنو سليم منذ أول المائه الخامسة وتمرسوا بها لثلثمائه وخمسين من السنين قد لحق بها وعادت بسائطه خراب كلها، بعد أن كان ما بين السودان والبحر الرومى كله عمرانا ، تشهد بذلك آثار العمران فيه من المعالم وتماثيل البناء وشواهد القرى والمدن . والله يرث الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين " . [٣]

---

[١] أنظر فيما يؤكد سيادة القبلية فى القرارات المصيرية لسكان المنطقة العربية حتى بعد إنتشار الإسلام وسيادته فى الجزيرة العربية الدراسة القيمة التالية :

د. محمد عابد الجابرى ، العقل السياسى العربى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٠ .

[٢] من الثابت فى ذلك قول الإمام على كرم الله وجهه :

"لا تصلح الناس فوضى لا مراه لهم .. ولا مراه إذا جهالهم سادوا"

[٣] المرجع السابق ، ص.ص ٢٦٣ - ٢٦٥ .

ترفا . وفى ذلك يقول " فطور الدولة أولها بداوه ، ثم إذا حصل الملك تبعـه الرفـه واتسـاع الأموال ، والحضارة إنما هـى تفتن فـى الترف وأحكـام الصنـائع المسـتعملة فـى وجوهـه ومذاهبه من المطابخ والملابس والمبانى والفرش والأبنية وسائر عوائد المنزل وأحوالـه ، فلكل واحد منها صنائع فى إستجابة والتأنق فيه تختص به ويتلو بعضها بعضا ...." [١]

٥ - الازدهار و التطور يعتمد على زيادة حجم العمل وحشد القوى العاملة :

ويوضـح ذلـك ابـن خلـدون مـن المرحلـة الثالثـة مـن التطـور ، حيث جعـل قـوة المجتمع مرتبطة بكثرة الفعله (مـن فـاعل) واجتمـاع الأيـدى علـى العمـل والتعـاون فيـه . وجعل نقص العمل والأعمال يؤدى إلى نقص الدخول ، ويؤدى إلـى خـراب البـلاد ، وفـى ذلك يقول " إعلم أنه إذا فقدت الأعمال ، أو قلت ...... تأذن الله برفع الكسب ، الا ترى الأمصار القليلة السكان كيف يقل الرزق والكسب فيها .... ومن هذا الباب تقول العامة فى البلاد ، إذا تناقص عمرانها أنهـا قـد ذهـب رزقهـا ، حتـى أن الأنهـار والعيـون ينقطـع جريها فى الفقر ، لمـا أن فـور العيـون إنمـا يكـون بالارتبـاط والأمـتراء الـذى هـو بـالعمل الإنسانى . "[٢]

ويجعل ابن خلدون أساس الحصول على أى دخل العمل فيقول " إعلم أن الكسـب إنما يكون بالسعى فى الأقتناء والقصد إلى التحصيل ، فلا بد فى الرزق مـن سـعى وعمـل وله فى تناوله وابتغائه من وجوهه .... فلا بد من الأعمال الإنسـانية فـى كـل مكسـوب ومتمول . لأن أن كان عملاً بنفسه مثل الصانع فهو ظاهر ، وأن كان مقتنى من الحيوانات أو البنات أو المعدن فلابد فيه من العمل الإنسانى كما تـراه ، وإلا لـم يحصـل ولـم يقـع بـه انتفاع .

ويرجع ابن خلدون كل القيـم إلـى العمـل الإنسـانى ، فعندمـا يتحـدث عـن الذهـب والفضة كمحدد للقيمة ومخزن لها ، وكمقياس لقيم رأس المال بكافة أنواعـه العينيـة ، فـإن

---

[١] المرجع السابق ، ص. ٣٠٤ .

[٢] المرجع السابق ، ص. ٦٨١ .

ترفا . وفى ذلك يقول " فطور الدولة أولها بداوه ، ثم إذا حصل الملك تبعـه الرفـه واتسـاع الأموال ، والحضارة إنما هـى تفنن فـى الترف وأحكـام الصنـائع المستعملة فـى وجوهـه ومذاهبه من المطابخ والملابس والمبانى والفرش والأبنية وسائر عوائد المـنزل وأحوالـه ، فلكل واحد منها صنائع فى إستجابة والتأنق فيه تختص به ويتلو بعضها بعضا ...." [١]

٥ - الازدهار و التطور يعتمد على زيادة حجم العمل وحشد القوى العاملة :

ويوضـح ذلـك ابـن خلدون مـن المرحلـة الثالثـة مـن التطـور ، حيـث جعـل قـوة المجتمع مرتبطة بكثرة الفعله (مـن فـاعل) واجتمـاع الأيـدى علـى العمـل والتعـاون فيـه . وجعل نقص العمل والأعمال يؤدى إلى نقص الدخول ، ويؤدى إلـى خـراب البـلاد ، وفـى ذلك يقول " إعلم أنه إذا فقدت الأعمال ، أو قلت ...... تأذن الله برفع الكسب ، الا ترى الأمصار القليلة السكان كيف يقل الرزق والكسب فيها .... ومن هذا الباب تقول العامة فى البلاد ، إذا تناقص عمرانها أنهـا قـد ذهـب رزقهـا ، حتـى أن الأنهـار والعيـون ينقطـع جريها فى القفر ، لمـا أن فـور العيـون إنمـا يكـون بالارتبـاط والأمـتراء الـذى هـو بـالعمل الإنسانى . "[٢]

ويجعل ابن خلدون أساس الحصول على أى دخل العمل فيقول " إعلم أن الكسب إنما يكون بالسعى فى الأقتناء والقصد إلى التحصيل ، فلا بد فى الرزق مـن سـعى وعمـل وله فى تناوله وابتغائه من وجوهه .... فلا بد من الأعمال الإنسـانية فـى كـل مكسـوب ومتمول . لأن أن كان عملاً بنفسه مثل الصانع فهو ظاهر ، وأن كان مقتنى من الحيوانات أو البنات أو المعدن فلابد فيه من العمل الإنسانى كما تـراه ، وإلا لـم يحصـل ولـم يقـع بـه انتفاع .

ويرجع ابن خلدون كل القيم إلـى العمـل الإنسـانى ، فعندمـا يتحـدث عـن الذهـب والفضة كمحدد للقيمة ومخزن لها ، وكمقياس لقيم رأس المال بكافة أنواعـه العينيـة ، فـإن

---

[١] المرجع السابق ، ص. ٣٠٤ .

[٢] المرجع السابق ، ص. ٦٨١ .

قد لا تكون مناسبة لظروف المجتمع الحالية ، ولا هى قادرة على حل مشاكله لأنها نشأت وتكونت فى ظروف اجتماعيــة واقتصاديـة مختلفـة سـابقة ، وهـى مـا يخلـق التنـاقض بيـن الواقع المعاش والأفكار السائدة . وينتهـى المجتمـع إلـى عبـاده وتقديـس المفكريـن القدامـى والأعتقاد بأنه لا يمكن تكرارهم وتكرار ما قدمـوه مـن أفكـار ونظريـات وأحكـام عقليـة ، ومن ثم يكون من الصعب الأقتنـاع بالأفكـار الجديـدة التـى يمكـن أن تظهـر ويثـور الجـدل حولها وينتهى الأمر غالباً إلى رفضها ورفض القائلين بها ، فتحـدث بذلـك مصـادره للفكـر يتلوها مصادره للعقول المفكرة ، أن لم يكن معاقبتها على التجديد الفكرى الذى تقدم والـذى يخرج على الأفكار القديمة التى كانت سائدة فى مرحله سابقه من مراحل تطور المجتمع .

والثقافة التى تكون وجـدان الشـعوب عندمـا تتوقـف عـن التطـور والتجديـد فإنهـا تصيب الشعوب بـالبلاده وعـدم الأكـثرات لتصبـح جـادة النـاس بـارده ، يسـعون فيهـا إلـى أرزاقهم وإشباع حاجاتهم بالفطرة وليس بالوعى الذى يتميز به سعى الأنسان عن الحيـوان. وبذلك يتغيب الوعى وتصبح الحياه بارده يتحرك فيها الناس كما تتحرك الأنعام . وبطبيعـة الحال يجتز النـاس ثقافـات سـابقة لا معنـى لهـا فـى زمـانهم المتغير ، وقـد يسـتغنون عـن ثقافاتهم الوطنية ليحلوا محلها ثقافات مجتمعات أخرى ضيقاً بما حولهم من ثقافات لا تشـبع حاجاتهم الثقافية ، وهنا تكون الكارثة حيث يتحـول وجـدان الشـعوب إلـى خـارج الأوطـان وتتحلل الحمية الوطنية ويزهد الناس فى مجتماعتهم ، وهو ما يشـير إليـه أبـن خلـدون فـى هذه المرحله من فساد العصبية بذهاب البـأس مـن أهلهـا ، أى ذهـاب حميتهم لمجتمعـاتهم وأوطانهم .

ولعل هذه الظروف من عدم التطور والركود هى التى يظهر فيها الأعتمـاد علـى العناصر الأجنبية فـى كـل شـئ ، فـى أدوات الأنتـاج ، وفـى أسـليب الأنتـاج ، وفـى تبنـى السياسـات الأجنبيـة لإدارة المجتمـع مثـل السياســات الأقتصاديــة والسياســات التعليميــة ، والأعتمـاد علـى الأفكـار المنقولـه مـن الخـارج والأنمـاط الثقافيـة الأجنبيـة ، وربمـا طـرق المعيشة مثل أسلوب السكن وأنواع الطعام ، وأساليب الأجتماع البشرى .

ويضـرب ابـن خلـدون مثـلا لهـذه الحالـه مـن التـاريخ الأسـلامى " فـإن العصبيـة

قد لا تكون مناسبة لظروف المجتمع الحالية ، ولا هى قادرة على حل مشاكله لأنها نشأت وتكونت فى ظروف اجتماعية واقتصادية مختلفة سابقة ، وهى ما يخلق التناقض بين الواقع المعاش والأفكار السائدة . وينتهى المجتمع إلى عباده وتقديس المفكرين القدامى والأعتقاد بأنه لا يمكن تكرارهم وتكرار ما قدموه من أفكار ونظريات وأحكام عقلية ، ومن ثم يكون من الصعب الأقتناع بالأفكار الجديدة التى يمكن أن تظهر ويثور الجدل حولها وينتهى الأمر غالباً إلى رفضها ورفض القائلين بها ، فتحدث بذلك مصادره للفكر يتلوها مصادره للعقول المفكرة ، أن لم يكن معاقبتها على التجديد الفكرى الذى تقدم والذى يخرج على الأفكار القديمة التى كانت سائدة فى مرحله سابقه من مراحل تطور المجتمع .

والثقافة التى تكون وجدان الشعوب عندما تتوقف عن التطور والتجديد فإنها تصيب الشعوب بالبلاده وعدم الأكترات لتصبح جادة الناس بارده ، يسعون فيها إلى أرزاقهم وإشباع حاجاتهم بالفطرة وليس بالوعى الذى يتميز به سعى الأنسان عن الحيوان. وبذلك يتغيب الوعى وتصبح الحياه بارده يتحرك فيها الناس كما تتحرك الأنعام . وبطبيعة الحال يجتز الناس ثقافات سابقة لا معنى لها فى زمانهم المتغير ، وقد يستغنون عن ثقافاتهم الوطنية ليحلوا محلها ثقافات مجتمعات أخرى ضيقاً بما حولهم من ثقافات لا تشبع حاجاتهم الثقافية ، وهنا تكون الكارثة حيث يتحول وجدان الشعوب إلى خارج الأوطان وتتحلل الحمية الوطنية ويزهد الناس فى مجتماعتهم ، وهو ما يشير إليه ابن خلدون فى هذه المرحله من فساد العصبية بذهاب البأس من أهلها ، أى ذهاب حميتهم لمجتمعاتهم وأوطانهم .

ولعل هذه الظروف من عدم التطور والركود هى التى يظهر فيها الأعتماد على العناصر الأجنبية فى كل شئ ، فى أدوات الأنتاج ، وفى أسليب الأنتاج ، وفى تبنى السياسات الأجنبية لإدارة المجتمع مثل السياسات الأقتصادية والسياسات التعليمية ، والأعتماد على الأفكار المنقوله من الخارج والأنماط الثقافية الأجنبية ، وربما طرق المعيشة مثل أسلوب السكن وأنواع الطعام ، وأساليب الأجتماع البشرى .

ويضرب ابن خلدون مثلا لهذه الحاله من التاريخ الأسلامى " فإن العصبية

العلاقات المرتبطة بمجالها الأساسى - الطبيعيـة - لابد أن تكون فى إطـار أحكام الديـن والشريعة . ولقد أدى هذا الأتجاه إلى الأحجام عن البحث والأبداع فى هذا المجـال ، وخاصة بعد النزاع الفكرى الذى ساد بين الغزالى وأبن رشد ، حيث كان الأول يقود الأتجاه الفكرى السابق ، أما الثانى إبن رشد فلقد كان متحيزاً إلىالعقل محررا للأبداع من كل قيود، وجعل هناك تميزا بن مجال العلاقات التى تحكمها أحكام الدين ، وأخرى فى مجال الطبيعة وظواهرها الخارجية التى تصبح محكومة بالقواعد العلمية التى ينتهى إليها العقل .[١]

ولكن من الثابت أن صوت العقل وأفكار بن رشد ضاعت فى ضجيج البناء السلفى الذى تحول الأسلام على يديه إلى نوع من الدروشة ظلت تشكل حجر الزاوية فى الفكر الأسلامى حتى مشارف القرن الحالى ، وفى ذلك تكمن أسباب النكسة الحقيقية التى ألمت بالعالم الأسلامى ، وتكمن أيضاً أسباب النهضة الأوربية التى أمسكت بالخيط الذى تركه إبن رشد .[٢]

---

[١] ويرى ابن رشد أنه لا خوف على الدين والشريعة من البحث العلمى والفلسفى ، إذ لابد أن يصلا إلى نتائج واحدة ، فيقول "فإننا معشر المسلمين نعلم على القطع أنه لا يؤدى النظر البرهانى إلى مخالفة ما ورد فى الشرع ، فإن الحق لا يضاد الحق بل يوافقه ويشهد له" . أنظر فى تفصيلات هذا الصراع الفكرى بين الغزالى وابن رشد ما يلى :

- أبو حامد الغزالى ، تهافت الفلاسفة، طبعة القاهرة ، ١٣٠٩ .
- أبو الوليد بن رشد ، تهافت التهافت ، طبعة الأب يسوع ، بيروت ، ١٩٣٠ .

[٢] ولقد عرفت أوربا ابن رشد من خلال شروحه لأرسطو صغيرها وكبيرها ، وترجمت له غالبية أعماله وأهمها " تهافت التهافت" ونشرت شروحه اللاتينية أكثر من مرة خلال القرن الخامس والسادس عشر . وكان لكل من ابن رشد وابن سينا الممثلان الحقيقيان للفلسفة الإسلامية تلاميذ وأتباع وخصوم ومعارضون، وأمتد أثر كلاهما إلى عصر النهضة العقلية والعلمية فى أوربا من خلال :

١ - الإتجاه نحو الطبيعة والعناية بالبحث والتجربة .
٢ - الميل إلى التفكير الطليق والتحرر من سلطان الكنيسة .
٣ - الإتصال بالثقافة الأجنبية وخاصة اليونانية .

وكانت الحركة الناشئة فى جامعة اكسفورد إبان القرن الثالث عشر تقوم على الفلسفة الإسلامية ،

(=)

العلاقات المرتبطة بمجالها الأساسى - الطبيعيـة - لابد أن تكون فى إطار أحكام الدين والشريعة . ولقد أدى هذا الأتجاه إلى الأحجام عن البحث والأبداع فى هذا المجال ، وخاصة بعد النزاع الفكرى الذى ساد بين الغزالى وأبن رشد ، حيث كان الأول يقود الأتجاه الفكرى السابق ، أما الثانى إبن رشد فلقد كان متحيزاً إلىالعقل محررا للأبداع من كل قيود، وجعل هناك تميزا بن مجال العلاقات التى تحكمها أحكام الدين ، وأخرى فى مجال الطبيعة وظواهرها الخارجية التى تصبح محكومة بالقواعد العلمية التى ينتهى إليها العقل .[١]

ولكن من الثابت أن صوت العقل وأفكار بن رشد ضاعت فى ضجيج البناء السلفى الذى تحول الأسلام على يديه إلى نوع من الدروشة ظلت تشكل حجر الزاوية فى الفكر الأسلامى حتى مشارف القرن الحالى ، وفى ذلك تكمن أسباب النكسة الحقيقية التى ألمت بالعالم الأسلامى ، وتكمن أيضاً أسباب النهضة الأوربية التى أمسكت بالخيط الذى تركه إبن رشد .[٢]

---

[١] ويرى ابن رشد أنه لا خوف على الدين والشريعة من البحث العلمى والفلسفى ، إذ لابد أن يصلا إلى نتائج واحدة ، فيقول "فإننا معشر المسلمين نعلم على القطع أنه لا يؤدى النظر البرهانى إلى مخالفة ما ورد فى الشرع ، فإن الحق لا يضاد الحق بل يوافقه ويشهد له" . أنظر فى تفصيلات هذا الصراع الفكرى بين الغزالى وابن رشد ما يلى :

- أبو حامد الغزالى ، تهافت الفلاسفة، طبعة القاهرة ، ١٣٠٩ .
- أبو الوليد بن رشد ، تهافت التهافت ، طبعة الأب يسوع ، بيروت ، ١٩٣٠ .

[٢] ولقد عرفت أوربا ابن رشد من خلال شروحه لأرسطو صغيرها وكبيرها ، وترجمت له غالبية أعماله وأهمها " تهافت التهافت" ونشرت شروحه اللاتينية أكثر من مرة خلال القرن الخامس والسادس عشر . وكان لكل من ابن رشد وابن سينا الممثلان الحقيقيان للفلسفة الإسلامية تلاميذ وأتباع وخصوم ومعارضون، وأمتد أثر كلاهما إلى عصر النهضة العقلية والعلمية فى أوربا من خلال :

١ - الإتجاه نحو الطبيعة والعناية بالبحث والتجربة .
٢ - الميل إلى التفكير الطليق والتحرر من سلطان الكنيسة .
٣ - الإتصال بالثقافة الأجنبية وخاصة اليونانية .

وكانت الحركة الناشئة فى جامعة اكسفورد إبان القرن الثالث عشر تقوم على الفلسفة الإسلامية ،

(=)

ويرى ابن خلدون أن الترف نتاج إعادة توزيع الدخل فى صالح الصفوه من المترفين ، وأن غيرهم من العامه سوف يهلكون فيقول " فالفقير منهم يهلك والمترف يستهلك عطاءه بترفه ، ثم يزداد ذلك فى أجيالهم المتأخره" [١] ، أى أن الفقر يتراكم عبر الأجيال المتوالية . ويرى بن خلدون أن إفقار الناس (العامة دون الصفوة) مهلك للمجتمع ، إذا يؤدى إلى نقص العمران نتيجه قعود الناس عن المعاش ، فيتحقق الكساد فى الأسواق ، وأبذعر الناس فى الآفاق (هجرة الناس ..... فيخف ساكن القطر ، وخلت ديارهم وخرجت أمصاره ، وأختل بإختلاله حال الدوله والسلطان ، لما أنها صوره للعمران تفسد بفساد مادتها ضرورة " .[٢]

وكذلك يرى إبن خلدون أنه قد تضطر الدولة فى ظل زيادة عوائد الترف إلى زيادة الجباية ، وقد تزيد بتعين مزيد من المواطنين ليقوموا بها بعد تعددها ، وهو ما يؤدى إلى ثقل كاهل أصحاب الأنشطة بها ويؤدى إلى أنكماش النشاط الاقتصادى ، فيقل حجم الجباية ولا يزيد ، ويكون سبباً فى إرتباك الدولة أكثر وأكثر لتنتهى إلى فنائها . وفى ذلك يقول إبن خلدون . " وتخلق أهل الدولة حينئذ بخلق التحذلق ، وكثرت عوائدهم وحوائجهم بسبب ما أنغمسوا فيه من النعيم والترف ، فيكثرون الوظائف والوزائع حينئذ على الرعايا والأكره والفلاحين وسائر أهل المغارم ، ويزيدون فى كل وظيفة ووزيعه مقدار عظيماً لتكثر الجباية ، ويضعون المكوس على المبايعات وفى الأبواب كما نذكر بعد ، ثم تتدرج الزيادات فيها بمقدار بعد مقدار لتدرج عوائد الدوله فى الترف وكثرة الحاجات والأنفاق بسببه ، حتى تثقل المغارم على الرعايا وتنهضهم وتصير عاده مفروضه .... ثم تزيد عن حد الأعتدال ، فتذهب غبطه الرعايا فى الاعتمار لذهاب الأمل فى نفوسهم بقله النفع ، إذا قابل بين نفعة ومغارمه ، وثمرته وفائدته ، فتنقبض الجباية حينئذ بنقصان تلك الوزائع منها ...... إلى أن ينقص العمران الجباية حينئذ بنقصان تلك الوزائع منها ...... إلى أن ينفص العمران يذهاب الأمال من الاعتمار ، ويعود وبال ذلك على الدولة لأن فائدة

---

[١] العلامة ابن خلدون ، المقدمة ، مرجع سبق ذكره ، ص. ٢٩٨ .

[٢] المرجع السابق ، ص.ص ٥٠٧ – ٥٠٨ .

ويرى ابن خلدون أن الترف نتاج إعادة توزيع الدخل فى صالح الصفوه من المترفين ، وأن غيرهم من العامه سوف يهلكون فيقول " فالفقير منهم يهلك والمترف يستهلك عطاءه بترفه ، ثم يزداد ذلك فى أجيالهم المتأخره" [١] ، أى أن الفقر يتراكم عبر الأجيال المتوالية . ويرى بن خلدون أن إفقار الناس (العامة دون الصفوة) مهلك للمجتمع ، إذا يؤدى إلى نقص العمران نتيجه قعود الناس عن المعاش ، فيتحقق الكساد فى الأسواق ، وأبذعر الناس فى الآفاق (هجرة الناس ..... فيخف ساكن القطر ، وخلت ديارهم وخرجت أمصاره ، وأختل بإختلاله حال الدوله والسلطان ، لما أنها صوره للعمران تفسد بفساد مادتها ضرورة " .[٢]

وكذلك يرى إبن خلدون أنه قد تضطر الدولة فى ظل زيادة عوائد الترف إلى زيادة الجباية ، وقد تزيد بتعين مزيد من المواطنين ليقوموا بها بعد تعددها ، وهو ما يؤدى إلى ثقل كاهل أصحاب الأنشطة بها ويؤدى إلى أنكماش النشاط الاقتصادى ، فيقل حجم الجباية ولا يزيد ، ويكون سبباً فى إرتباك الدولة أكثر وأكثر لتنتهى إلى فنائها . وفى ذلك يقول إبن خلدون . " وتخلق أهل الدولة حينئذ بخلق التحذلق ، وكثرت عوائدهم وحوائجهم بسبب ما أنغمسوا فيه من النعيم والترف ، فيكثرون الوظائف والوزائع حينئذ على الرعايا والأكره والفلاحين وسائر أهل المغارم ، ويزيدون فى كل وظيفة ووزيعه مقدار عظيماً لتكثر الجباية ، ويضعون المكوس على المبايعات وفى الأبواب كما نذكر بعد ، ثم تتدرج الزيادات فيها بمقدار بعد مقدار لتدرج عوائد الدوله فى الترف وكثرة الحاجات والأنفاق بسببه ، حتى تثقل المغارم على الرعايا وتنهضهم وتصير عاده مفروضه .... ثم تزيد عن حد الأعتدال ، فتذهب غبطه الرعايا فى الاعتمار لذهاب الأمل فى نفوسهم بقله النفع ، إذا قابل بين نفعة ومغارمه ، وثمرته وفائدته ، فتنقبض الجباية حينئذ بنقصان تلك الوزائع منها ...... إلى أن ينقص العمران الجباية حينئذ بنقصان تلك الوزائع منها ...... إلى أن ينقص العمران بذهاب الأمال من الاعتمار ، ويعود وبال ذلك على الدولة لأن فائدة

---

[١] العلامة ابن خلدون ، المقدمة ، مرجع سبق ذكره ، ص. ٢٩٨ .

[٢] المرجع السابق ، ص.ص ٥٠٧ - ٥٠٨ .

الفصل الثاني

التطور من خلال التفسير المادي للتاريخ

في اطار اهتمام المدارس الفكرية المختلفة والعلماء بمحاولة اكتشاف القوانين الحاكمة لتطور المجتمعات الانسانية قدم " كارل ماركس " وصديقه " فردريك انجلز " نظرية المادية التاريخية لتفسير تطور المجتمعات بالاعتماد على الظروف الواقعية التي تمر بها هذه المجتمعات ، اي ظروفها الاقتصادية والاجتماعية (الظروف المادية والموضوعية) . وهذه النظرية تعتمد على تيارين متميزين متكاملين من الفلسفة هما الفلسفة الجدلية والفلسفة المادية. ولا يمكن فهم نظرية المادية التاريخية المفسرة لتطور المجتمعات الانسانية الا بفهم كلا التيارين الفلسفين اللذان تقوم عليهما هذه النظرية .

الفلسفة الجدلية:

وترجع اصلا الى الفيلسوف الالماني الشهير " هيجل " ، وهي منهج علمي للبحث والتفكير . وتعبر الجدلية عن فلسفة الصيرورة، (من فعل يصير او يصبح) ، وبالتالي فانها نقيض لفلسفة الكينونة (من فعل يكون) والتي تسمى بالفلسفة الميتافيزيقية او ما وراء الطبيعة.

وترجع الفلسفة الميتافيزيقية – فلسفة الكينونة – الى ارسطو، وهي تعتقد في دوام الاشياء وخلودها وكذلك دوام الفكر والحقيقة والاخلاق. فما كان سوف يظل كائنا، وما كان حقيقيا سوف يظل كذلك حقيقيا على الدوام ، فالحق والعدل والجمال والقيم الاخرى لا تتغير وتظل ثابتة خالدة بلا تغيير عبر الزمان.

اما الفلسفة الجدلية ، فلسفة الصيرورة ، فترجع الى الفلاسفة الاغريق قبل " ارسطو " بقرنين من الزمان وخاصة " هيراقليط " .

الفصل الثاني

التطور من خلال التفسير المادي للتاريخ

في اطار اهتمام المدارس الفكرية المختلفة والعلماء بمحاولـة اكتشـاف القـوانين الحاكمة لتطور المجتمعات الانسانية قدم " كارل ماركس " وصديقه " فردريـك انجلـر " نظرية المادية التاريخية لتفسير تطور المجتمعات بالاعتماد على الظروف الواقعية التي تمر بهـا هذه المجتمعات ، اي ظروفها الاقتصادية والاجتماعية (الظروف المادية والموضوعية) . وهذه النظرية تعتمد على تيارين متميزين متكاملين من الفلسفة هما الفلسفة الجدليـة والفلسـفة المادية. ولا يمكن فهم نظرية المادية التاريخية المفسرة لتطور المجتمعات الانسانية الا بفهم كلا التيارين الفلسفين اللذان تقوم عليهما هذه النظرية .

الفلسفة الجدلية:

وترجع اصلا الى الفيلسوف الالماني الشهير " هيجل " ، وهي منهج علمي للبحث والتفكير . وتعبر الجدلية عن فلسفة الصيرورة، (من فعل يصير او يصبح) ، وبالتالي فانهـا نقيض لفلسفة الكينونة (من فعل يكون) والـتي تسـمى بالفلسـفة الميتافيزيقيـة او مـا وراء الطبيعة.

وترجع الفلسفة الميتافيزيقية – فلسفة الكينونة – الى ارسطو، وهي تعتقد في دوام الاشياء وخلودها وكذلك دوام الفكر والحقيقة والاخلاق. فما كان سوف يظل كائنا، وما كان حقيقيا سوف يظل كذلك حقيقيا على الدوام ، فالحق والعـدل والجمـال والقـيم الاخرى لا تتغير وتظل ثابتة خالدة بلا تغيير عبر الزمان.

اما الفلسفة الجدلية ، فلسفة الصيرورة ، فترجع الى الفلاسـفة الاغريـق قبـل " ارسطو " بقرنين من الزمان وخاصة " هيراقليط " .

في داخل الاشياء ذاتها ، فهو يوجد في الطبيعة المتناقضة اللصيقة بكل شيء وبكل الظواهر ... هذه المتناقضات هي التي تولد الحركة والنمو للاشياء . وهكذا فان الفلسفة الجدلية قد طرحت نهائيا الفلسفة الميتافيزيقية الخاصة بالسبب الخارجي .... فالنبات او الحيوان يتسبب في نموها البسيط وتطورها الكمي تلك التناقضات الداخلية ، ونفس الشيء ينطبق تماما على نمو المجتمعات الانسانية "[2]

وغيرت الفلسفة الجدلية على يد " هيجل " حوار الفلاسفة (الكلمة) ، فلقد كانت الفلسفة قبل "هيجل" في اطار الفلسفة الميتافيزيقية هي فن التوصيل الى الحقيقة عن طريق اكتشاف الاخطاء والتناقضات في اراء وحجج واستدلالات الخصوم والتغلب عليها، وهو ما يعتمد على المنطق. اما حوار الفلاسفة (الكلمة) بعد " هيجل " فلقد اصبحت هي دراسة تسلسل المتناقضات التي تولد التاريخ ، ذلك ان التاريخ ما هو الا تتابع منطقي للقوى المتطورة خلال الزمن والتي تتصارع فيما بينها من اجل ميلاد قوى اكبر وانضج. وبالتالي فإن التاريخ ما هو الا تجسيد للعقل في الواقع ، ولذلك يقول " هيجل " كل ما هو واقعي عقلي ، وكل ما هو عقلي واقعي "

وحركة الفلسفة الجدلية تقوم على قاعدتين ، الاولى هي مراحل التطور من ميلاد ←── تطور ←── فناء ، والثانية هي صعود الانسانية من المراحل الدنيا الى المراحل الاعلى ، وعلى هذين القاعدتين يحدث التطور للافكار والمجتمعات . وكل فكرة او كل نظام تبعا لما سبق يخضع عند " هيجل " الى مراحل ثلاث الدعوى ، النقيض ، التركيب. فكل وجود او نظام او فكرة تبدأ بتاكيد نفسها (الدعوى) وعندما تصل الى القوة والكمال وتفرض نفسها تثير معارضة في مواجهتها ، اي قوى مناقضة لها (النقيض)، ومن خلال الصراع بين الدعوى و النقيض يظهر ما هو جديد اكثر سموا وكما لا تتوافق فيه القوى المتعارضة من كل من الدعوى والنقيض ليكون (التركيب) . وهذا التركيب كما يرى " هيجل " يحتفظ بالحقيقي الذي يحتوى عليه كل من مرحلة الدعوى والنقيض .

---

[2] - دكتور احمد جامع ، المذاهب الاشتراكية ، مرجع سابق ، ص ١٧٨ .

في داخل الاشياء ذاتها ، فهو يوجد في الطبيعة المتناقضة اللصيقة بكل شيء وبكل الظواهر ... هذه المتناقضات هي التى تولد الحركة والنمو للاشياء . وهكذا فان الفلسفة الجدلية قد طرحت نهائيا الفلسفة الميتافيزيقية الخاصة بالسبب الخارجي .... فالنبات او الحيوان يتسبب في نموها البسيط وتطورها الكمي تلك التناقضات الداخلية ، ونفس الشيء ينطبق تماما على نمو المجتمعات الانسانية "[٢]

وغيرت الفلسفة الجدلية على يد " هيجل " حوار الفلاسفة (الكلمة) ، فلقد كانت الفلسفة قبل "هيجل" في اطار الفلسفة الميتافيزيقية هي فن التوصيل الى الحقيقة عن طريق اكتشاف الاخطاء والتناقضات في اراء وحجج واستدلالات الخصوم والتغلب عليها، وهو ما يعتمد على المنطق. اما حوار الفلاسفة (الكلمة) بعد " هيجل " فلقد اصبحت هي دراسة تسلسل المتناقضات التى تولد التاريخ ، ذلك ان التاريخ ما هو الا تتابع منطقى للقوى المتطورة خلال الزمن والتى تتصارع فيما بينها من اجل ميلاد قوى اكبر وانضج. وبالتالي فإن التاريخ ما هو الا تجسيد للعقل في الواقع ، ولذلك يقول " هيجل " كل ما هو واقعى عقلي ، وكل ما هو عقلي واقعي "

وحركة الفلسفة الجدلية تقوم على قاعدتين ، الاولى هي مراحل التطور من ميلاد ← تطور ← فناء ، والثانية هي صعود الانسانية من المراحل الدنيا الى المراحل الاعلى ، وعلى هذين القاعدتين يحدث التطور للافكار والمجتمعات . وكل فكرة او كل نظام تبعا لما سبق يخضع عند " هيجل " الى مراحل ثلاث الدعوى ، النقيض ، التركيب. فكل وجود او نظام او فكرة تبدأ بتاكيد نفسها (الدعوى) وعندما تصل الى القوة والكمال وتفرض نفسها تثير معارضة في مواجهتها ، اي قوى مناقضة لها (النقيض)، ومن خلال الصراع بين الدعوى و النقيض يظهر ما هو جديد اكثر سموا وكما لا تتوافق فيه القوى المتعارضة من كل من الدعوى والنقيض ليكون (التركيب) . وهذا التركيب كما يرى " هيجل " يحتفظ بالحقيقي الذي يحتوى عليه كل من مرحلة الدعوى والنقيض .

---

[2] - دكتور احمد جامع ، المذاهب الاشتراكية ، مرجع سابق ، ص ١٧٨.

ويجب ان نلاحظ ان الفارق بين الفلسفة المادية والفلسفة المثالية ، او بين المادية والمثالية هو فارق في اسلوب البحث العلمي الذي تنتهجه كل منهما، وهو ما يختلف عن ما يشيعه الجهلاء والمضللون والمتلاعبين بالعقول الذين يرون ويشيعوا ان المادية ما هي الا حب الشهوات من اللذات الحسية ومن الشر . والبخل والطمع والركض وراء الارباح والمضاربات وغيرها من الموبقات ، اما المثالية فهي الإيمان بالفضيلة والانسانية وكريم الاخلاق.

واعمالا للفلسفة المادية في اكتشاف قوانين التطور الانساني ، فانه يجب الاقرار بان الافكار والنظريات ما هي الا انعكاس لحالة الظروف المادية التى يعيشها المجتمع، فالفكرة ما هي الا انعكاس لحالة الظروف المادية التى يعيشها المجتمع ، فالفكرة ما هي الا العالم المادي منعكسا في عقل الانسان ومترجما في صورة فكر . وبالتالي فالفكر لم يصنع العالم ، بل العكس العالم هو الاسبق الى الوجود من الفكر والمادة في وجودها سبقت الوعي ، وما الفكر الا نتاج تطور الطبيعة في لحظة معينة ما من لحظات هذا التطور. وللفلسفة المادية خصائص ثلاث تميزها عن الفلسفة المثالية :[3]

١- اذا كانت الفلسفة المثالية ترى العالم تجسيدا للفكرة المطلقة وللروح الكلية والوعى ، فان المادية ترى ان العالم هو نفسه عالم مادي ، وان الظواهر الكونية المتعددة ما هي الا مختلف اوجه المادة في حركتها ، وان علاقات مختلف الظواهر الطبيعية وشروطها المتبادلة كما يوضحها المنهج الجدلى ما هي الا القوانين الضرورية لتطور حركة المادة ، وان العالم يتطور وفقا لقوانين حركة المادة دون ما فكرة مطلقة او روح كلية .

٢- على عكس المثالية التى ترى وتؤكد ان وعينا وحده هو الموجود حقيقة وان العالم المادى وان العالم المادى والوجود والطبيعة كلها لا توجد الا في وعينا وشعورنا واحساساتنا وتصوراتنا ، فالمادية تصدر عن مبدأ ان المادة والوجود والطبيعة حقيقة موضوعية موجودة خارج الوعي ومستقلة عنه، وان المادة هي معطية اولى

[3] - دكتور احمد جامع ، المذاهب الاشتراكية ، مرجع سابق ، ص ٢٠٤ ـ ٦ .

ويجب ان تلاحظ ان الفارق بين الفلسفة المادية والفلسفة المثالية ، او بين المادية والمثالية هو فارق في اسلوب البحث العلمي الذي تنتهجه كل منهما، وهو ما يختلف عن ما يشيعه الجهلاء والمضللون والمتلاعبين بالعقول الذين يرون ويشيعوا ان المادية ما هي الا حب الشهوات من اللذات الحسية ومن الشر . والبخل والطمع والركض وراء الارباح والمضاربات وغيرها من الموبقات ، اما المثالية فهي الإيمان بالفضيلة والانسانية وكريم الاخلاق.

واعمالا للفلسفة المادية في اكتشاف قوانين التطور الانساني ، فانه يجب الاقرار بان الافكار والنظريات ما هي الا انعكاس لحالة الظروف المادية التى يعيشها المجتمع، فالفكرة ما هي الا انعكاس لحالة الظروف المادية التى يعيشها المجتمع ، فالفكرة ما هي الا العالم المادي منعكسا في عقل الانسان ومترجما في صورة فكر . وبالتالي فالفكر لم يصنع العالم ، بل العكس العالم هو الاسبق الى الوجود من الفكر والمادة في وجودها سبقت الوعي ، وما الفكر الا نتاج تطور الطبيعة في لحظة معينة ما من لحظات هذا التطور. وللفلسفة المادية خصائص ثلاث تميزها عن الفلسفة المثالية :[3]

١- اذا كانت الفلسفة المثالية ترى العالم تجسيدا للفكرة المطلقة وللروح الكلية والوعى ، فان المادية ترى ان العالم هو نفسه عالم مادي ، وان الظواهر الكونية المتعددة ما هي الا مختلف اوجه المادة في حركتها ، وان علاقات مختلف الظواهر الطبيعية وشروطها المتبادلة كما يوضحها المنهج الجدلى ما هي الا القوانين الضرورية لتطور حركة المادة ، وان العالم يتطور وفقا لقوانين حركة المادة دون ما فكرة مطلقة او روح كلية .

٢- على عكس المثالية التى ترى وتؤكد ان وعينا وحده هو الموجود حقيقة وان العالم المادى وان العالم المادى والوجود والطبيعة كلها لا توجد الا في وعينا وشعورنا واحساساتنا وتصوراتنا ، فالمادية تصدر عن مبدأ ان المادة والوجود والطبيعة حقيقة موضوعية موجودة خارج الوعي ومستقلة عنه، وان المادة هي معطية اولى

---

[3] - دكتور احمد جامع ، المذاهب الاشتراكية ، مرجع سابق ، ص ٢٠٤ – ٦.

والمعتقدات نفسها وانما في اوضاع الحياة المادية للمجتمع، وفي الوضع الاجتماعي الذي لا تعدو ان تكون هذه الافكار والنظريات والمعتقدات وغيرها سوى انعكاس لها. ان حالة المجتمع واوضاعه المادية هي التي تحكم وتحدد افكاره ونظرياته ومعتقداته ونظمه السياسية . وعلى ذلك فان العمل على تطوير المجتمع والسير في طريق تقدمه ورفع مستواه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي يجب ان يكون في اطار تغيير واقعه المادي وتطويره ، اذ يمثل تطوير الواقع المادي القوة الحاسمة للتطور الى مراحل اسمى.

وكذلك اذا كان صحيحا ان العالم قابل للمعرفة وان لمعرفتنا لقوانين تطور الطبيعة هي معرفة حقيقية صحيحة وتمثل الحقيقة الموضوعية فانه يترتب على ذلك ان تكوين الحياة الاجتماعية والتطور الاجتماعي قابلان بدورهما للمعرفة ، وان المعطيات العلمية المتعلقة بقوانين التطور الاجتماعي هي معطيات صحيحة وتمثل الحقيقة الموضوعية. وبالتالي فان علم تاريخ المجتمع (فلسفة التاريخ وليس التاريخ) رغم تعقد كل مظاهر الحياة الاجتماعية يمكن ان يصبح علما مثل علم الحياة مثلا (والعلوم الطبيعية الاخرى) ويكون قادرا على اتاحة استخدام قوانين التطور الاجتماعي لتحقيق غايات عملية ، وهو ما يفرض ضرورة الربط بين العلم والحياة العملية ، وبين النظر والممارسة وخلق وحدتهما من اجل تطوير المجتمع ورفع مستواه الى مراحل اسمى.

المادية التاريخية :-

المادية التاريخية او التفسير المادي للتاريخ ، هي اساسا نظرية لتفهم التاريخ وتفسر تطور المجتمع استنادا الى العوامل المادية الموجودة فيه ، وبصفة خاصة اوضاعه الاقتصادية ، اي تلك المتعلقة بالانتاج والتوزيع والتقنية (الفنون الانتاجية او التكنولوجيا). وهي لا تعدو ان تكون تطبيقا للفلسفة المادية الجدلية على دراسة المجتمع وتاريخه. وبذلك تناقض المادية التاريخية الفلسفة المثالية الميتافيزيقية حيث نرى الفلسفة الاخيرة ان حركة التاريخ وتطور المجتمع محكومات بقوى خارجية وفوق طبيعية ميتافيزيقية ، كالفكرة المطلقة او الروح الكلية او غير ذلك من المفاهيم المثالية الميتافيزيقية ، بينما ترى المادية التاريخية ان حركة التاريخ وتطور المجتمع تحكمها اوضاع الحياة المادية للمجتمع وحدها وان التفسير المادي للتاريخ هو وحده التفسير العلمي الصحيح.

والمعتقدات نفسها وانما في اوضاع الحياة المادية للمجتمع، وفي الوضـع الاجتماعي الذي لا تعدو ان تكون هذه الافكار والنظريات والمعتقدات وغيرها سوى انعكـاس لها. ان حالة المجتمع واوضاعه المادية هي التي تحكم وتحدد افكاره ونظرياته ومعتقداته ونظمه السياسية . وعلى ذلك فان العمل على تطوير المجتمع والسير في طريق تقدمـه ورفع مستواه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي يجب ان يكون في اطار تغـيير واقعـه المادي وتطويره ، اذ يمثل تطوير الواقع المادي القوة الحاسمة للتطور الى مراحل اسمى.

وكذلك اذا كان صحيحا ان العالم قابل للمعرفة وان لمعرفتنا لقوانين تطور الطبيعة هي معرفة حقيقية صحيحة وتمثل الحقيقة الموضوعية فانه يترتب على ذلك ان تكوين الحياة الاجتماعية والتطور الاجتماعي قابلان بدورهما للمعرفة ، وان المعطيات العلمية المتعلقة بقوانين التطور الاجتماعي هي معطيات صحيحة وتمثل الحقيقـة الموضـوعية. وبالتالي فان علم تاريخ المجتمع (فلسفة التاريخ وليس التاريخ) رغم تعقد كل مظـاهر الحياة الاجتماعية يمكن ان يصبح علما مثل علم الحيـاة مـثلا (والعلـوم الطبيعيـة الاخرى) ويكون قادرا على اتاحة استخدام قوانين التطور الاجتماعي لتحقيق غايات عملية ، وهو ما يفرض ضرورة الربط بين العلم والحيـاة العمليـة ، وبـين النظـر والممارسة وخلق وحدتهما من اجل تطوير المجتمع ورفع مستواه الى مراحل اسمى.

المادية التاريخية :-

المادية التاريخية او التفسير المادي للتاريخ ، هي اساسا نظرية لتفهم التاريخ وتفسر تطور المجتمع استنادا الى العوامل المادية الموجودة فيـه ، وبصـفة خاصـة اوضـاعه الاقتصادية ، اي تلك المتعلقة بالانتاج والتوزيـع والتقنيـة (الفنـون الانتاجيـة او التكنولوجيا). وهي لا تعدو ان تكون تطبيقا للفلسفة المادية الجدلية علـى دراسـة المجتمع وتاريخه. وبذلك تناقض المادية التاريخية الفلسفة المثالية الميتافيزيقية حيث ترى الفلسفة الاخيرة ان حركة التاريخ وتطور المجتمع محكومات بقوى خارجية وفوق طبيعية ميتافيزيقية ، كالفكرة المطلقة او الروح الكلية او غير ذلك من المفاهيم المثالية الميتافيزيقية ، بينما ترى المادية التاريخية ان حركة التاريخ وتطـور المجتمـع تحكمهـا اوضاع الحياة المادية للمجتمع وحدها وان التفسير المادي للتاريخ هو وحده التفسير العلمي الصحيح.

وقبل التعمق فى عرض نظرية المادية التاريخية كما عرضها أصاحبها يجب أن نحدد بعض المفاهيم المستخدمة فى هذه النظرية .

النظام الاقتصادى الاجتماعى :

وهو النموذج التاريخى المحدد لمجتمع بما له من سمات أو خصائص تميزه وتفصله عن غيره من المجتمعات ، وهذه السمات أو الخصائص المميزة إنما تكمن فى قوى الأنتاج الخاصة بهذا المجتمع ودرجة تطورها ، وكذلك علاقات الأنتاج السائدة ، ثم الهيكل القومى السائد فى هذا المجتمع .

وبطبيعة التعريف السابق للنظام الاقتصادى الاجتماعى ، فإن كل مجتمع يتكون من قوى الأنتاج وعلاقات الأنتاج ، ويسمى كلاهما مجتمعا بالهيكل الأساسى أو أسلوب الأنتاج ، وسمى بأسلوب الأنتاج لأن يتضمن طريقة أو أسلوب إنتاج وسائل العيش الضرورية (السلع المادية) سواء سلعا إستهلاكية أم إنتاجية أو إستثمارية بكافة أنواعها . وكذلك يحتوى على هيكل فوق أو بناء فوقى يشمل كافة مقومات الحياة الاجتماعية والفكرية للمجتمع .

قوى الانتاج :

وهى تتضمن الوسائل والأساليب التى يتم بواسطتها إنتاج السلع المادية . وقوى الأنتاج تنقسم إلى قسمين الأول : أدوات الأنتاج من ألات ومعدات وأدوات تستخدم فى عملية الأنتاج ، أى الفن الأنتاجى المستخدم فى عملية الأنتاج للسلع المادية ، أما القسم الثانى : فهو الأفراد بمقوماتهم الذاتية من خبرات ومهارات وإمكانيات متنوعة تمكنهم من إستخدام الألات والمعدات والأدوات الأنتاجية المتاحة حسب فن إنتاجى معين لأنتاج السلع المادية ، وكذلك قدراتهم على تطوير هذه الألات والمعدات وإختراع أحدث منها ، أى

وقبل التعمق فى عرض نظرية المادية التاريخية كما عرضها أصاحبها يجب أن نحدد بعض المفاهيم المستخدمة فى هذه النظرية .

النظام الاقتصادى الاجتماعى :

وهو النموذج التاريخى المحدد لمجتمع بما له من سمات أو خصائص تميزه وتفصله عن غيره من المجتمعات ، وهذه السمات أو الخصائص المميزة إنما تكمن فى قوى الأنتاج الخاصة بهذا المجتمع ودرجة تطورها ، وكذلك علاقات الأنتاج السائدة ، ثم الهيكل القومى السائد فى هذا المجتمع .

وبطبيعة التعريف السابق للنظام الاقتصادى الاجتماعى ، فإن كل مجتمع يتكون من قوى الأنتاج وعلاقات الأنتاج ، ويسمى كلاهما مجتمعا بالهيكل الأساسى أو أسلوب الأنتاج ، وسمى بأسلوب الأنتاج لأن يتضمن طريقة أو أسلوب إنتاج وسائل العيش الضرورية (السلع المادية) سواء سلعا إستهلاكية أم إنتاجية أو إستثمارية بكافة أنواعها . وكذلك يحتوى على هيكل فوق أو بناء فوقى يشمل كافةمقومات الحياة الاجتماعية والفكرية للمجتمع .

قوى الانتاج :

وهى تتضمن الوسائل والأساليب التى يتم بواسطتها إنتاج السلع المادية . وقوى الأنتاج تنقسم إلى قسمين الأول : أدوات الأنتاج من ألات ومعدات وأدوات تستخدم فى عملية الأنتاج ، أى الفن الأنتاجى المستخدم فى عملية الأنتاج للسلع المادية ، أما القسم الثانى : فهو الأفراد بمقوماتهم الذاتية من خبرات ومهارات وإمكانيات متنوعة تمكنهم من إستخدام الألات والمعدات والأدوات الأنتاجية المتاحة حسب فن إنتاجى معين لأنتاج السلع المادية ، وكذلك قدراتهم على تطوير هذه الألات والمعدات وإختراع أحدث منها ، أى

بنمط الأنتاج الذى يميز أى مجتمع عن الآخر ، بل ويميز مراحل تطور المجتمع الواحد عبر الزمن .

نظام التوزيع :

لكل نظام إقتصادى إجتماعى نظام خاص للتوزيع يقوم أيضاً على نمط الأنتاج السائد ، أى على أسلوب الأنتاج وما يرافقه من بناء فوقى ، فعندما كان النظام الاقتصادى والاجتماعى هو نظام الرق ، وكان الأنتاج الأجتماعى فى غالبيته يتحقق عن طريق عمل الرقيق باستخدام ما يمتلكه السادة من أدوات إنتاج بدائية أهمها الأرض الزراعية ، كان العائد بالكامل يعود للسادة ، وليس للعبيد من نصيب فى الأنتاج إلا ما يحفظ عليه حياته ليظل مستبعداً فى العمل والأنتاج ، وساد فى هذا النظام مقوله كقيمة إجتماعية وسياسة إقتصادية " العبد وما ملكت ملكاً لسيده" .

أما النظام التالى له وهو نظام الأقطاع الذى كان يعتمد على القنانة (عبيد الأرض) فلقد كان نظام التوزيع بأن ينقسم الناتج إلى جزئين أحدهما للقن المتولى الزراعة فى الأرض ، والجزء الثانى يخص المالك (السيد الأقطاعى) كريع للأرض المملوكة له أو إيجار ، سواء كان يحصل عليه فى شكل عمل للأقنان فى أرضه (سخرة) أو كميات من الأنتاج الزراعى ، أو كمية من النقود مقابل نصيبه من الأنتاج الزراعى .

أما فى النظام الرأسمالى ، فإن الناتج الكلى يتم توزيعه حسب مساهمة عناصر الأنتاج التى شاركت فى تحقيقه (النظرية الحدية) فالعمال يحصلون على الأجور وملاك الأرض يحصلون على الريع أو الأيجار ، وملاك رأس المال يحصلون على فائدة رأس المال ، أما المنظمون فيحصلون على الربح . وهكذا نجد أن أصحاب الملكية يحصلون على ثلاثة أنصبة من الناتج الكلى ، إذا غالباً ما يكون المنظم أحد ملاك الأرض أو رأس المال ، ويحصل العمال على نصيب واحد هو الأجر .

وفى النظام الأشتراكى فإن الناتج الكلى يتم بتوزيعه على أفراد المجتمع تبعاً لكمية كمية العمل المبذول من كل فرد ونوعية هذا العمل الذى يساهم به فى عملية الأنتاج

بنمط الأنتاج الذى يميز أى مجتمع عن الآخر ، بل ويميز مراحل تطور المجتمع الواحد عبر الزمن .

نظام التوزيع :

لكل نظام إقتصادى إجتماعى نظام خاص للتوزيع يقوم أيضاً على نمط الأنتاج السائد ، أى علىٰ أسلوب الأنتاج وما يرافقه من بناء فوقى ، فعندما كان النظام الاقتصادى والاجتماعى هو نظام الرق ، وكان الأنتاج الأجتماعى فى غالبيته يتحقق عن طريق عمل الرقيق باستخدام ما يمتلكه السادة من أدوات إنتاج بدائية أهمها الأرض الزراعية ، كان العائد بالكامل يعود للسادة ، وليس للعبيد من نصيب فى الأنتاج إلا ما يحفظ عليه حياته ليظل مستبعداً فى العمل والأنتاج ، وساد فى هذا النظام مقوله كقيمة إجتماعية وسياسة إقتصادية " العبد وما ملكت ملكاً لسيده" .

أما النظام التالى له وهو نظام الأقطاع الذى كان يعتمد على القنانة (عبيد الأرض) فلقد كان نظام التوزيع بأن ينقسم الناتج إلى جزئين أحدهما للقن المتولى الزراعة فى الأرض ، والجزء الثانى يخص المالك (السيد الأقطاعى) كريع للأرض المملوكةَ له أو إيجار ، سواء كان يحصل عليه فى شكل عمل للأقنان فى أرضه (سخرة) أو كميات من الأنتاج الزراعى ، أو كمية من النقود مقابل نصيبه من الأنتاج الزراعى .

أما فى النظام الرأسمالى ، فإن الناتج الكلى يتم توزيعه حسب مساهمة عناصر الأنتاج التى شاركت فى تحقيقه (النظرية الحدية) فالعمال يحصلون على الأجور وملاك الأرض يحصلون على الريع أو الأيجار ، وملاك رأس المال يحصلون على فائدة رأس المال ، أما المنظمون فيحصلون على الربح . وهكذا نجد أن أصحاب الملكية يحصلون على ثلاثة أنصبة من الناتج الكلى ، إذا غالباً ما يكون المنظم أحد ملاك الأرض أو رأس المال ، ويحصل العمال على نصيب واحد هو الأجر .

وفى النظام الأشتراكى فإن الناتج الكلى يتم بتوزيعه على أفراد المجتمع تبعاً لكمية كمية العمل المبذول من كل فرد ونوعية هذا العمل الذى يساهم به فى عملية الأنتاج

وكما لا يمكن الحكم على الفرد على أساس الفكره التى يكونها عن نفسه ، فكذلك لا يمكن ، الحكم على ذلك الأنقلاب على أساس وعيه هو الآخر بنفسه ، ولكن يتعين على العكس ، أن تفسر هذا الوعى على أساس التناقضات التى حدثت فى الحياه المادية أى على أساس الصراع بين قوى الأنتاج وعلاقات الأنتاج فى المجتمع .

إن نظاماً إجتماعياً لا ينهار إطلاقاً قبل أن يكتمل نمو كافة القوى الأنتاجية التى يمكن أن يحتويها ، وأن علاقات إنتاج جديدة أكثر رقياً لا يمكن أن تحل محل هذا النظام إطلاقاً قبل أن تنضج ظروف وجودها المادية فى قلب المجتمع القديم نفسه . ولهذا فإن الأنسانية لا تطرح لنفسها من المشاكل إلا ما تستطيع حله ، لأنه لو دققنا لوجدنا أن المشكلة نفسها لا تظهر إلا عندما توجد ، أو تبدأ فى الوجود ، الظروف المادية الكفيلة بحلها . وبصفة عامة فإن يمكن إعتبار أساليب الأنتاج الأسيوية والقديمة والأقطاعية والبرجوازية المعاصرة عهود متتابعة للنظام الأقتصادى الاجتماعى . إن علاقات الأنتاج البرجوازية هى آخر شكل من أشكال التناقض فى مجرى الأنتاج الاجتماعى ، وهو تناقض ليس فردياً ، ولكن تناقص فى مجرى الانتاج الاجتماعى ، ذلك أن القوى الأنتاجية التى تنمو فى قلب المجتمع البرجوازى إنما تخلق فى نفس الوقت الظروف المادية اللازمة لحل هذا التناقض ، لتنتهى المرحلة الأولى لتاريخ المجتمع الأنسانى ."[1]

العلاقات التبادلية بين مكونات نمط الأنتاج :

١ - التفاعل بين قوى الأنتاج وعلاقات الأنتاج فى إتجاه التطور :

قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج وحده واحده إذا يشكلان معا أسلوب الإنتاج (الهيكل الأساسى) ، وكل منهما يتطور تطورا بأسلوب مختلف عن الآخر ، إلا أن تطور كل منهما يؤثر فى الآخر ، ويؤثر فى تطور المجتمع .

---

(1) - K. Marx, Préface de la Contribution à al Critique de L'economic Politicie, 1859, in Etudes Philosophiques.

- د. أحمد جامع ، المذاهب الاشتراكية ، مرجع سبق ذكره ، ص. ٢١٢ .

وكما لا يمكن الحكم على الفرد على أساس الفكره التى يكونها عن نفسه ، فكذلك لا يمكن ، الحكم على ذلك الأنقلاب على أساس وعيه هو الآخر بنفسه ، ولكن يتعين على العكس ، أن تفسر هذا الوعى على أساس التناقضات التى حدثت فى الحياه المادية أى على أساس الصراع بين قوى الأنتاج وعلاقات الأنتاج فى المجتمع .

إن نظاماً إجتماعياً لا ينهار إطلاقاً قبل أن يكتمل نمو كافة القوى الأنتاجية التى يمكن أن يحتويها ، وأن علاقات إنتاج جديدة أكثر رقياً لا يمكن أن تحل محل هذا النظام إطلاقاً قبل أن تنضج ظروف وجودها المادية فى قلب المجتمع القديم نفسه . ولهذا فإن الأنسانية لا تطرح لنفسها من المشاكل إلا ما تستطيع حله ، لأنه لو دققنا لوجدنا أن المشكلة نفسها لا تظهر إلا عندما توجد ، أو تبدأ فى الوجود ، الظروف المادية الكفيلة بحلها . وبصفة عامة فإن يمكن إعتبار أساليب الأنتاج الأسيوية والقديمة والأقطاعية والبرجوازية المعاصرة عهود متتابعة للنظام الأقتصادى الاجتماعى . إن علاقات الأنتاج البرجوازية هى آخر شكل من أشكال التناقض فى مجرى الأنتاج الاجتماعى ، وهو تناقض ليس فردياً ، ولكن تناقض فى مجرى الانتاج الاجتماعى ، ذلك أن القوى الأنتاجية التى تنمو فى قلب المجتمع البرجوازى إنما تخلق فى نفس الوقت الظروف المادية اللازمة لحل هذا التناقض ، لتنتهى المرحلة الأولى لتاريخ المجتمع الأنسانى ."[1]

العلاقات التبادلية بين مكونات نمط الأنتاج :

١ - التفاعل بين قوى الأنتاج وعلاقات الأنتاج فى إتجاه التطور :

قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج وحده واحده إذا يشكلان معا أسلوب الإنتاج (الهيكل الأساسى) ، وكل منهما يتطور تطورا بأسلوب مختلف عن الآخر ، إلا أن تطور كل منهما يؤثر فى الآخر ، ويؤثر فى تطور المجتمع .

---

(1) - K. Marx, Préface de la Contribution à al Critique de L'economic Politicie, 1859, in Etudes Philosophiques.

- د. أحمد جامع ، المذاهب الاشتراكية ، مرجع سبق ذكره ، ص. ٢١٢ .

والعلاقة بين قوى الأنتاج وعلاقات الأنتاج قد تكون علاقة توافق وقد تكون على العكس علاقة تناقض . وتكون العلاقة بينهم فى حالة توافق عندما تتناسب هذه العلاقات مع شكل وطابع قوى الأنتاج ، ومن ثم تسمح لها بالتطور والنمو دون أى معوقات . وهو ما يحدث فى الغالب فى المرحله الأولى لتطور كل أسلوب من أساليب الأنتاج ، حيث يكون هناك بناء جديد للمجتمع تتوافق فيه علاقات الأنتاج الجديده مع تطور قوى الإنتاج عما كانت عليه فى أسلوب الأنتاج القديم . [١]

إلا أن قوى الأنتاج سوف تستمر فى التطور والنمو بإطراد ، بينما تظل علاقات الأنتاج دون تغيير ، وهنا يحدث التناقص بين قوى الأنتاح وعلاقات الأنتاج ، وتصبح علاقات الأنتاج قيداً على تطور قوى الأنتاج ومعوقاً لنموها . ولا يمكن لهذه الحالة أن تستمر طويلاً وإلا فإن تطور المجتمع ونموه سوف يتوقف ، وسوف تتفاقم مشاكله التى هى مشاكل الأنتاج الاجتماعى بما يجره ذلك على المجتمع وعلى أفراده من وبال .

ويرى ماركس حتمية تغيير علاقات الإنتاج نتيجة تطور قوى الإنتاج من خلال ما يسمى " بالقانون الاقتصادى" الذى يوضح الأساس الاقتصادى للثورات الاجتماعية ، إذا يرى أن تغيير وإحلال علاقات إنتاج جديده تتناسب مع تطور قوى الأنتاج لا يمكن أن يتم إلا بالهدم الثورى لعلاقات الأنتاج القديمة . يرجع ذلك إلى أن العلاقات الانتاجية القائمة ترعى مصالح الفئات المالكه لوسائل الأنتاج ، ولن تتنازل عن مراكزها الممتازة سواء فى

(=)

الإنتاج وتظل مستمرة بقدر دفاع الطبقات المالكة عن مصالحها بالإبقاء على علاقات الإنتاج كما هى دون تغيير رغم تقدم قوى الإنتاج وتطورها بما لذلك من آثار سلبية على حجم الإنتاج القومى ونوعيته . ومن ثم فإن علاقات الإنتاج لا تتغير جذرياً إلا فى حالات الثورة وإزاحة الملاك والمتميزين عن مواقعهم رغم أنفهم .

[١] مثال ذلك الإنتقال إلى أسلوب الإنتاج الرأسمالى ، بعد أن تطورت قوى الإنتاج فى أسلوب الإنتاج السابق الاقطاعى ، وهنا تحل علاقات الإنتاج الرأسمالية لتحل محل علاقات الإنتاج الاقطاعية ، وتكون فى هذه المرحلة (بداية انتصار أسلوب الإنتاج الرأسمالى) قوى الإنتاج متوافقة مع علاقات الإنتاج بما يسمح بتطور قوى الإنتاج ونموها أكثر وأكثر . وكذلك نفس الحال فى الانتقال إلى أسلوب الإنتاج الاشتراكى .

والعلاقة بين قوى الأنتاج وعلاقات الأنتاج قد تكون علاقة توافق وقد تكون على العكس علاقة تناقض . وتكون العلاقة بينهم فى حالة توافق عندما تتناسب هذه العلاقات مع شكل وطابع قوى الأنتاج ، ومن ثم تسمح لها بالتطور والنمو دون أى معوقات . وهو ما يحدث فى الغالب فى المرحله الأولى لتطور كل أسلوب من أساليب الأنتاج ، حيث يكون هناك بناء جديد للمجتمع تتوافق فيه علاقات الأنتاج الجديده مع تطور قوى الإنتاج عما كانت عليه فى أسلوب الأنتاج القديم . [1]

إلا أن قوى الأنتاج سوف تستمر فى التطور والنمو باطراد ، بينما تظل علاقات الأنتاج دون تغيير ، وهنا يحدث التناقص بين قوى الأنتاح وعلاقات الأنتاج ، وتصبح علاقات الأنتاج قيداً على تطور قوى الأنتاج ومعوقاً لنموها . ولا يمكن لهذه الحالة أن تستمر طويلاً وإلا فإن تطور المجتمع ونموه سوف يتوقف ، وسوف تتفاقم مشاكله التى هى مشاكل الأنتاج الاجتماعى بما يجره ذلك على المجتمع وعلى أفراده من وبال .

ويرى ماركس حتمية تغيير علاقات الإنتاج نتيجة تطور قوى الإنتاج من خلال ما يسمى " بالقانون الاقتصادى" الذى يوضح الأساس الاقتصادى للثورات الاجتماعية ، إذا يرى أن تغيير وإحلال علاقات إنتاج جديده تتناسب مع تطور قوى الأنتاج لا يمكن أن يتم إلا بالهدم الثورى لعلاقات الأنتاج القديمة . يرجع ذلك إلى أن العلاقات الانتاجية القائمة ترعى مصالح الفئات المالكه لوسائل الأنتاج ، ولن تتنازل عن مراكزها الممتازة سواء فى

(=)

الإنتاج وتظل مستمرة بقدر دفاع الطبقات المالكة عن مصالحها بالإبقاء على علاقات الإنتاج كما هى دون تغيير رغم تقدم قوى الإنتاج وتطورها بما لذلك من آثار سلبية على حجم الإنتاج القومى ونوعيته . ومن ثم فإن علاقات الإنتاج لا تتغير جذرياً إلا فى حالات الثورة وإزاحة الملاك والمتميزين عن مواقعهم رغم أنفهم .

[1] مثال ذلك الإنتقال إلى أسلوب الإنتاج الرأسمالى ، بعد أن تطورت قوى الإنتاج فى أسلوب الإنتاج السابق الاقطاعى ، وهنا تحل علاقات الإنتاج الرأسمالية لتحل محل علاقات الإنتاج الاقطاعية ، وتكون فى هذه المرحلة (بداية انتصار أسلوب الإنتاج الرأسمالى) قوى الإنتاج متوافقة مع علاقات الإنتاج بما يسمح بتطور قوى الإنتاج ونموها أكثر وأكثر . وكذلك نفس الحال فى الانتقال إلى أسلوب الإنتاج الاشتراكى .

٢ – التفاعل بين علاقات الأنتاج والبناء الفوقى (الهيكل العلوى) :

تحدد علاقات الأنتاج فى أى مجتمع كافة مظاهر الحياه الأجتماعية ، أى البناء الفوقى (الهيكل العلوى) ، فهذه العلاقات الأنتاجية التى حددتها أصلا قوى الأنتاج حسب مستوى تطورها ، هى التى تصيغ بدورهما الأفكار والقيم والعادات الأجتماعية والأيديولوجيات الحاكمة للمجتمع .. وهكذا فإن كل أسلوب إنتاجى (قوى الأنتاج وعلاقات الأنتاج) يلازمه بناء فوقياً يتناسب معه من المعتقدات والأفكار السياسة والقانونية والفلسفية وكذلك نظاماً للتوزيع . ولا يمكن تفسير هذه المكونات السابقة تفسيراً صحيحاً إلا بالنظر إلى أسلوب الأنتاج المواكب لها والتى قامت إستجابه له . وعلى ذلك فإن أسلوب الأنتاج هو الذى يحدد صورة المجتمع وطابعه المدنى ونظامه الأجتماعى والقيمى والأخلاقى (من القيم) ، وإطاره الفكرى والثقافى ، ومعتقداته وعاداته وتقاليده .

وكذلك فإن علاقات الأنتاج تحدد التكوين الطبيعى للمجتمع ، وتفرز نظام التوزيع الخاص به والذى يحتوى على نظام الملكية وشكلها والقواعد القانونية الحاكمة لها، وكذلك تحدد الشكل السياسى للدولة ، وبالتالى المنظمات العاملة فى هذه المجالات .

وتطبيقا على ذلك فإن لا يمكن أن يسود مبدأ المساواة بين الإنسان والإنسان فى مجتمع يسود فيه اسلوب الأنتاج العبودى ، وكذلك لا يمكن أن يكون هناك حق الأقتراع العام فى هذا المجتمع . وعلى نفس النسق لا يمكن أن تكون هناك مساواه قانونية فى ظل علاقات الأنتاج الأقطاعية ، حيث يسود أسلوب الأنتاج الأقطاعى الذى يقوم على عبودية الأرض (رقيق الأرض) وتبعية من يفلحها للسيد الأقطاعى تبعية شخصية . ولم تظهر المساواة القانونية بين الناس إلا فى إطار أسلوب الإنتاج الرأسمالى الذى أحل حرية التعاقد بين العامل وصاحب العمل مكان الخضوع الشخصى لمالك الأرض فى أسلوب الأنتاج الأقطاعى .

وكذلك فإن العادات والتقاليد والقيم الأخلاقية والدينية وجميع الأفكار الفلسفية والاجتماعية تتحدد إبتداء من أسلوب الأنتاج . فلقد كانت القيم السائدة هى قتل المنتصر للمهزوم فى الحروب حاله سياده أسلوب الأنتاج السابقة على أسلوب الأنتاج العبودى

٢ - التفاعل بين علاقات الأنتاج والبناء الفوقى (الهيكل العلوى) :

تحدد علاقات الأنتاج فى أي مجتمع كافة مظاهر الحياه الأجتماعية ، أى البناء الفوقى (الهيكل العلوى) ، فهذه العلاقات الأنتاجية التى حددتها أصلا قوى الأنتاج حسب مستوى تطورها ، هى التى تصيغ بدورهما الأفكار والقيم والعادات الأجتماعية والأيديولوجيات الحاكمة للمجتمع .. وهكذا فإن كل أسلوب إنتاجي (قوى الأنتاج وعلاقات الأنتاج) يلازمه بناء فوقياً يتناسب معه من المعتقدات والأفكار السياسة والقانونية والفلسفية وكذلك نظاماً للتوزيع . ولا يمكن تفسير هذه المكونات السابقة تفسيراً صحيحاً إلا بالنظر إلى أسلوب الأنتاج المواكب لها والتى قامت إستجابه له . وعلى ذلك فإن أسلوب الأنتاج هو الذى يحدد صورة المجتمع وطابعه المدنى ونظامه الأجتماعى والقيمى والأخلاقى (من القيم) ، وإطاره الفكرى والثقافى ، ومعتقداته وعاداته وتقاليده .

وكذلك فإن علاقات الأنتاج تحدد التكوين الطبيعي للمجتمع ، وتفرز نظام التوزيع الخاص به والذى يحتوى على نظام الملكية وشكلها والقواعد القانونية الحاكمة لها، وكذلك تحدد الشكل السياسى للدولة ، وبالتالى المنظمات العاملة فى هذه المجالات .

وتطبيقا على ذلك فإن لا يمكن أن يسود مبدأ المساواة بين الإنسان والإنسان فى مجتمع يسود فيه اسلوب الأنتاج العبودى ، وكذلك لا يمكن أن يكون هناك حق الأقتراع العام فى هذا المجتمع . وعلى نفس النسق لا يمكن أن تكون هناك مساواه قانونية فى ظل علاقات الأنتاج الأقطاعية ، حيث يسود أسلوب الأنتاج الأقطاعى الذى يقوم على عبودية الأرض (رقيق الأرض) وتبعية من يفلجها للسيد الأقطاعى تبعية شخصية . ولم تظهر المساواة القانونية بين الناس إلا فى إطار أسلوب الإنتاج الرأسمالى الذى أحل حرية التعاقد بين العامل وصاحب العمل مكان الخضوع الشخصى لمالك الأرض فى أسلوب الأنتاج الأقطاعى .

وكذلك فإن العادات والتقاليد والقيم الأخلاقية والدينية وجميع الأفكار الفلسفية والاجتماعية تتحدد إبتداء من أسلوب الأنتاج . فلقد كانت القيم السائدة هى قتل المنتصر للمهزوم فى الحروب حاله سياده أسلوب الأنتاج السابقة على أسلوب الأنتاج العبودى

(ويمكن تسميته بأسلوب الأنتاج الهجمى أو البدائى) ، أما بعد ذلك فإن أسلوب الأنتاج التالى فقد فرض عاده إسترقاق المهزوم للأستفاده من إنتاجيته حيث يتم تشغيله والحصول على فائض إنتاجه ، وهى بداية إستغلال الأنسان للأنسان للحصول على الفائض الأقتصادى الذى يحققه من عمله .

وهكذا فإن أسلوب الأنتاج هو الذى يحدد مكونات البناء القومى (الهيكل العلوى)، وكلما حدث تغيير فى أسلوب الأنتاج لابد أن يقابله تغيير فى مكونات البناء الفوقى ليتوافق مع أسلوب الإنتاج الجديد .

لكن إذا كان أسلوب الإنتاج هو الذى يؤثر فى البناء الفوقى ، الا يمكن أن يكون هناك تأثير لهذا البناء الفوقى على علاقات الإنتاج بحيث يمكن أن يكون هناك شكلاً مختلفاً لهذه العلاقات . أى هل يمكن للأفكار السياسية أو الفلسفية أو الدينية ....الخ من مكونات البناء الفوقى القدرة على تغير علاقات الأنتاج . وفى الواقع أن ذلك قد يحدث ، ومن الملاحظ حالياً رغم سياده التناقض بين قوى الأنتاج وعلاقات الأنتاج فى النظام الرأسمالى المتقدم ، وضرروه إحلال علاقات إنتاجية أفضل لتنطلق قوى الأنتاج إلى تطور ونمو أكبر مما حققه أسلوب الرأسمالى ، فإن مكونات البناء الفوقى تعمل بكل قوة على عدم تغيير علاقات الأنتاج فى هذه المجتمعات وخاصة ما يمس نظام الملكية ونظام التوزيع ، رغم أنهما من أهم مسببات أزمة النظام الرأسمالى المتقدم ، وخاصة الركود التضخمى وسياده البطاله .

٣ - تطور المجتمعات من خلال تطور أساليب الأنتاج :

فى ظل نظام إقتصادى وإجتماعى معين تكون قوى الأنتاج عند مستوى معين من التطور ، وتكون علاقات الأنتاج فى حالة توافق معها بما يسمح بمزيد من تطور قوى الأنتاج ، وبالتالى سوف يكون هناك بالتالى بناء فوقى من القيم والأفكار والمعتقدات..... يتوافق مع علاقات الأنتاج السائده .

إلا أن تطور قوى الأنتاج أكثر وأكثر يدفع بعلاقات الأنتاج لتتطور هى الأخرى

(ويمكن تسميته بأسلوب الأنتاج الهجمى أو البدائى) ، أما بعد ذلك فإن أسلوب الأنتاج التالى فقد فرض عاده إسترقاق المهزوم للأستفاده من إنتاجيته حيث يتم تشغيله والحصول على فائض إنتاجه ، وهى بداية إستغلال الأنسان للأنسان للحصول على الفائض الأقتصادى الذى يحققه من عمله .

وهكذا فإن أسلوب الأنتاج هو الذى يحدد مكونات البناء القومى (الهيكل العلوى)، وكلما حدث تغيير فى أسلوب الأنتاج لابد أن يقابله تغيير فى مكونات البناء الفوقى ليتوافق مع أسلوب الإنتاج الجديد .

لكن إذا كان أسلوب الإنتاج هو الذى يؤثر فى البناء الفوقى ، الا يمكن أن يكون هناك تأثير لهذا البناء الفوقى على علاقات الإنتاج بحيث يمكن أن يكون هناك شكلاً مختلفاً لهذه العلاقات . أى هل يمكن للأفكار السياسية أو الفلسفية أو الدينية ....الخ من مكونات البناء الفوقى القدرة على تغير علاقات الأنتاج . وفى الواقع أن ذلك قد يحدث ، ومن الملاحظ حالياً رغم سياده التناقض بين قوى الأنتاج وعلاقات الأنتاج فى النظام الرأسمالى المتقدم ، وضرروه إحلال علاقات إنتاجية أفضل لتنطلق قوى الأنتاج إلى تطور ونمو أكبر مما حققه أسلوب الرأسمالى ، فإن مكونات البناء الفوقى تعمل بكل قوة على عدم تغيير علاقات الأنتاج فى هذه المجتمعات وخاصة ما يمس نظام الملكية ونظام التوزيع ، رغم أنهما من أهم مسببات أزمة النظام الرأسمالى المتقدم ، وخاصة الركود التضخمى وسياده البطاله .

٣ - تطور المجتمعات من خلال تطور أساليب الأنتاج :

فى ظل نظام إقتصادى وإجتماعى معين تكون قوى الأنتاج عند مستوى معين من التطور ، وتكون علاقات الأنتاج فى حالة توافق معها بما يسمح بمزيد من تطور قوى الأنتاج ، وبالتالى سوف يكون هناك بالتالى بناء فوقى من القيم والأفكار والمعتقدات..... يتوافق مع علاقات الأنتاج السائده .

إلا أن تطور قوى الأنتاج أكثر وأكثر يدفع بعلاقات الأنتاج لتتطور هى الأخرى

أيضاً لا إرتباط له ولا تأثير له على تكوين النظم الاقتصادية الاجتماعية .

٣ - أن الأفكار والمثل والقيم تنبت من الأوضاع المادية السائدة فى المجتمع ، وأن تطورها مرتبط بتطور هذه الأوضاع . ومن ثم فإن الأفكار الثورية أو النقيض لها -الانهزامية - التى تظهر فى وقت لا تكون عفوية أو مصادفة ، ولكنها نتاج الأوضاع المادية للمجتمع . فكل ما يدفع الناس إلى الحركة لابد أن يكون قد مر فى أذهانهم وعقولهم ، إلا أن الشكل الذى يأخذه فى الأذهان يتوقف على الحياة والظروف المادية المحيطة بهم .

٤ - التفسير المادى للتاريخ لا يرى أن الرجال العظام هم الذين يصنعون التاريخ مهما كانت قدراتهم ، بل أن الأوضاع المادية الموجوده هى التى تحرك الجماهير فى عمل دائم ينتهى إلى وقوع الأحداث التاريخية والثورات العظيمة . وعلى ذلك فإن ظهور رجل عظيم وقائد ملهم فى بلد ما ، ليس صدفه ، ولكن لو لم يظهر، فإن الظروف المادية كانت سوف لا بد أن تدفع شخص آخر للظهور ليحل محله . ومثال ذلك نابليون كدكتاتورعسكرى تحتاجه الجمهورية الفرنسية بعد أن مزقتها الحروب ، وكذلك محمد على فى مصر بعد أن أوشكت على التحلل بنتيجة الصراع المستمر للمماليك .

وعلى ذلك يرى أصحاب نظرية المادية التاريخية أن تاريخ تطور المجتمعات الأنسانية يحتوى على خمس نظم إقتصادية إجتماعية متوالية تبدأ بنظام الجماعات البدائية ، نظام الرق ، ونظام الأقطاع ، النظام الرأسمالى ، والنظام الأشتراكى . وكل نظام من هذه النظم تنتقل إليه البشرية على الترتيب السابق تكون فيها اللاحقة أكثر تقدما من السابقة عليه ، ونتحقق فيه للإنسان مستوى أفضل من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية نتيجه تطور قوى الأنتاج وعلاقات الأنتاج والبناء الفوقى ، وهى محل دراسة تفصيلية تالية .

أيضاً لا إرتباط له ولا تأثير له على تكوين النظم الاقتصادية الاجتماعية .

٣ - أن الأفكار والمثل والقيم تنبت من الأوضاع المادية السائدة فى المجتمع ، وأن تطورها مرتبط بتطور هذه الأوضاع . ومن ثم فإن الأفكار الثورية أو النقيض لها -الانهزامية - التى تظهر فى وقت لا تكون عفوية أو مصادفة ، ولكنها نتاج الأوضاع المادية للمجتمع . فكل ما يدفع الناس إلى الحركة لابد أن يكون قد مر فى أذهانهم وعقولهم ، إلا أن الشكل الذى يأخذه فى الأذهان يتوقف على الحياة والظروف المادية المحيطة بهم .

٤ - التفسير المادى للتاريخ لا يرى أن الرجال العظام هم الذين يصنعون التاريخ مهما كانت قدراتهم ، بل أن الأوضاع المادية الموجوده هى التى تحرك الجماهير فى عمل دائم ينتهى إلى وقوع الأحداث التاريخية والثورات العظيمة . وعلى ذلك فإن ظهور رجل عظيم وقائد ملهم فى بلد ما ، ليس صدفه ، ولكن لو لم يظهر ، فإن الظروف المادية كانت سوف لا بد أن تدفع شخص آخر للظهور ليحل محله . ومثال ذلك نابليون كدكتاتورعسكرى تحتاجه الجمهورية الفرنسية بعد أن مزقتها الحروب ، وكذلك محمد على فى مصر بعد أن أوشكت على التحلل بنتيجة الصراع المستمر للمماليك .

وعلى ذلك يرى أصحاب نظرية المادية التاريخية أن تاريخ تطور المجتمعات الأنسانية يحتوى على خمس نظم إقتصادية إجتماعية متوالية تبدأ بنظام الجماعات البدائية ، نظام الرق ، ونظام الأقطاع ، النظام الرأسمالى ، والنظام الأشتراكى . وكل نظام من هذه النظم تنتقل إليه البشرية على الترتيب السابق تكون فيها اللاحقة أكثر تقدما من السابقة عليه ، ونتحقق فيه للإنسان مستوى أفضل من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية نتيجه تطور قوى الأنتاج وعلاقات الأنتاج والبناء الفوقى ، وهى محل دراسة تفصيلية تالية .

فالإنتاج والتسويق لم يعد أيهما متيسرا إلا على أساس دولـي ، والبحـوث العمليـة أصبحـت تجرى فى مراكز دولية ، ورأس المـال أصبـح دوليـاً ، أى أن العمليـات الأساسـية للأنتـاج وإعادة الإنتاج وهى التراكم وتنظيـم العمـل والتسـويق والتوزيـع صـارت تتـم علـى صعيـد دولى . هو ما سوف ينعكس بالتالى فى تغيير العلاقـات الأنتاجيـة ، وكذلـك فـى الأوضـاع الأجتماعية والسياسية والثقافية ، وأهمها هو توفير المقومـات لنقـل القـرارات مـن مسـتوى الحكومات الوطنية اللامركزية إلى مستوى الآلية الدولية المركزية .[1]

ومع ذلك فإن العامل الأقتصادى ليس هو العـامل الوحيـد فـى تطـور المجتمعـات الإنسانية ، فقد يكون لعلاقات الإنتـاج الـدور الأساسـى المحـرك لتطـور المجتمعـات ونقـل المجتمع من نظام اقتصادى واجتماعى إلـى نظـام اقتصـادى واجتمـاعى آخـر ، مثـال ذلـك تحول دول الأتحاد السـوفيتى السـابق إلـى النظـام الأشـتراكى بعـد الثـورة الأشـتراكية عـام ١٩٧١ دون أن يسبق ذلك التحول أى تطور فى قوى الأنتـاج . وكذلـك علـى نفـس النمـط فإن رغم التقدم والتطور الرهيب الذى حدث فى قوى الإنتاج فإن دولة الإتحاد السوفيتى لـم تنتقل إلى نظام إقتصادى إجتماعى أفضل كما كان المتصـور فـى الفكـر الأشـتراكى ولـدى قادته من ماركس ولينين وستالين وغيرهم ، بل لقد إنتكس إلى النظـام الرأسـمالى ، وليـس النظام الرأسمالى فى أفضل مراحل تطوره الذاتـى ، بـل إلـى النظـام الرأسـمالى فـى أسـوء مراحل تطوره (الرأسمالية الرثه بتعبير فرانك) .

وكذلـك فـإن نظـام التوزيـع قـد يكـون أهـم العوامـل المحركـه لإنـدلاع الثـورة الأجتماعية التى تؤدى إلى تغير النظام الأقتصادى الاجتماعى ، وهو مـا حـدث فـى مصـر إبان ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . حيث كان الظلم الاجتمـاعى يشـكل أهـم جـانب مـن جوانـب الحياه المصرية ، ففى القرية المصرية التـى تمثـل عمـاد تكويـن النـاتج القومـى الـذى كـان يعتمد على الأنتاج الزراعى ، كان ٠,٠٤٪ (أربعة من ألف) من الملاك الزراعية يملكـون ٣٤,٢٪ من المساهمة المزروعة ، بينمـا ٩٣,٣٪ مـن المـلاك يمتلكـون ٣٥,٥٪ مـن هـذه المساحه . وعلى مستوى توزيع الدخل القومى ، فلقد كان ٠,٠٥٪ (نصف فى المائـه) مـن

---

[1] المرجع السابق ، ص.ص ١٠٦ - ١٠٧ .

فالإنتاج والتسويق لم يعد أيهما متيسرا إلا على أساس دولـي ، والبحـوث العمليـة أصبحـت تجرى فى مراكز دولية ، ورأس المـال أصبـح دولياً ، أى أن العمليـات الأساسـية للأنتـاج وإعادة الإنتاج وهى التراكم وتنظيـم العمـل والتسـويق والتوزيـع صـارت تتـم علـى صعيـد دولى . هو ما سوف ينعكس بالتالى فى تغيير العلاقـات الأنتاجيـة ، وكذلـك فـى الأوضـاع الأجتماعية والسياسية والثقافية ، وأهمها هو توفير المقومـات لنقـل القـرارات مـن مسـتوى الحكومات الوطنية اللامركزية إلى مستوى الآلية الدولية المركزية .[1]

ومع ذلك فإن العامل الأقتصادى ليس هو العـامل الوحيـد فـى تطـور المجتمعـات الإنسانية ، فقد يكون لعلاقات الإنتـاج الـدور الأساسـى المحـرك لتطـور المجتمعـات ونقـل المجتمع من نظام اقتصادى واجتماعى إلـى نظـام اقتصـادى واجتمـاعى آخـر ، مثـال ذلـك تحول دول الأتحاد السـوفيتى السـابق إلـى النظـام الأشـتراكى بعـد الثـورة الأشـتراكية عـام ١٩٧١ دون أن يسبق ذلك التحول أى تطور فى قوى الأنتـاج . وكذلـك علـى نفـس النمـط فإن رغم التقدم والتطور الرهيب الذى حدث فى قوى الإنتاج فإن دولة الإتحاد السوفيتى لـم تنتقل إلى نظام إقتصادى إجتماعى أفضل كما كان المتصـور فـى الفكـر الأشـتراكى ولـدى قادته من ماركس ولينين وستالين وغيرهم ، بل لقد إنتكس إلى النظـام الرأسـمالى ، وليـس النظام الرأسمالى فى أفضل مراحل تطوره الذاتـى ، بـل إلـى النظـام الرأسـمالى فـى أسـوء مراحل تطوره (الرأسمالية الرثه بتعبير فرانك) .

وكذلـك فـإن نظـام التوزيـع قـد يكـون أهـم العوامـل المحركـه لإنـدلاع الثـورة الأجتماعية التى تؤدى إلى تغير النظام الأقتصادى الاجتماعى ، وهو مـا حـدث فـى مصـر إبان ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . حيث كان الظلم الاجتمـاعى يشـكل أهـم جـانب مـن جوانـب الحياه الحضرية ، ففى القرية المصرية التـى تمثـل عمـاد تكويـن النـاتج القومـى الـذى كـان يعتمد على الأنتاج الزراعى ، كان ٠,٠٤٪ (أربعة من ألف) من الملاك الزراعية يملكـون ٣٤,٢٪ من المساهمة المزروعة ، بينمـا ٩٣,٣٪ مـن المـلاك يمتلكـون ٣٥,٥٪ مـن هـذه المساحه . وعلى مستوى توزيع الدخل القومى ، فلقد كان ٠,٠٥٪ (نصف فى المائـه) مـن

---

[1] المرجع السابق ، ص.ص ١٠٦ - ١٠٧ .

ولعل قاده الفكر المنظرين للنظرية المادية التاريخية تنبهـوا إلـى أن قصـر تطـور المجتمعات على عامل واحد هو العامل الاقتصادى فقط يقلل من قيمة النظرية ويبعدها عن الواقعية ، وذلك فإنهم أعلنوا فـى أكثر مـن موقـع مـن موقـع مـن دراسـاتهم أن الأوضـاع الاقتصادية هى العامل الحاسم والأخير الذى يشكل المجتمع ، ولكنها ليست العامل الوحيد. وإذا كان خصوم الفلسفة المادية يدعون عليهـم بذلـك فـإنهم يحولـون النظريـة إلـى شـئ لا معنى له . وكل ما يمكن أن يقال إن الوضع الاقتصادى هو الأساس ، لكن مختلف عناصر البناء الفوقى إنما تؤثر فى مجرى الصراع الاجتماعى التاريخى ، وفـى كثير مـن الأحيـان تكون من العوامل المؤثرة والفاعله فى تحديد مشكلات هذا الصراع ، ذلك أن هناك تفـاعل متبادل تمارسه كافة العوامل ، والتى يؤكد العامل الاقتصادى نفسه من بينهما فى النهاية .

ويقول فى ذلك إنجلز " أن التطور السياسى والقانونى والفلسفى والدينـى والأدبـى والفنى وغيره إنما يؤسس على التطور الاقتصادى . لكن كل هذه إنما تؤثـر علـى بعضـها البعض وكذلك على الأساس الاقتصادى . أن الوضـع الاقتصادى ليـس هـو السـبب الوحيد الإيجابى بينما كل شئ عداه سلبى فحسب ، وبالأخرى فإنه يوجد فعل متبـادل علـى أسـاس الضروروه الاقتصادية التى تؤكد نفسها فى النهاية دائماً " . [1]

الصراع الطبقى وتطور المجتمعات :

نظرية صراع الطبقات الاجتماعية ترتبط بنظرية التفسير المادى للتاريخ إرتباطـاً وثيقاً إذ تعد هى الأخرى تفسيراً آخر لحركه لتطور المجتمعات الأنسانية . وبطبيعة الحـال فإن هذه النظرية لا يمكن أن تتطبق الا فى المجتمعات التى تحتوى على طبقـات إجتماعيـة متعدده ومتفاوتة ، وبذلك لم تنطبق هذه النظريـة علـى مجتمعـات الجماعـات البدائيـة ، أو المجتمعات الأشتراكية ، حيث ينعدم وجود الطبقات المتفاوتة .

وفى المجتمعات الطبقية ينقسم المجمع إلى عده طبقـات متفاوتـه تـزداد أو تنقص

---

[1] المرجع السابق ، ص.ص ٢٢٤ - ٢٢٥ .

- F. Engels, Letter to H. Starkenburg, (London : Jan. 25, 1894), In Marx Engles, Selected Works, Vol. II, F.L.P.H., Moscow, 1962, pp. 504 - 505.

ولعل قاده الفكر المنظرين للنظرية المادية التاريخية تنبهـوا إلـى أن قصـر تطـور المجتمعات على عامل واحد هو العامل الاقتصادى فقط يقلل من قيمة النظرية ويبعدها عن الواقعية ، وذلك فإنهم أعلنوا فـى أكثر مـن موقـع مـن موقـع مـن دراسـاتهم أن الأوضـاع الاقتصادية هى العامل الحاسم والأخير الذى يشكل المجتمع ، ولكنها ليست العامل الوحيد. وإذا كان خصوم الفلسفة المادية يدعون عليهـم بذلـك فـإنهم يحولـون النظريـة إلـى شـئ لا معنى له . وكل ما يمكن أن يقال إن الوضع الاقتصادى هو الأساس ، لكن مختلف عناصر البناء الفوقى إنما تؤثر فى مجرى الصراع الاجتماعى التاريخى ، وفـى كثـير مـن الأحيـان تكون من العوامل المؤثرة والفاعله فى تحديد مشكلات هذا الصراع ، ذلك أن هناك تفـاعل متبادل تمارسه كافة العوامل ، والتى يؤكد العامل الاقتصادى نفسه من بينهما فى النهاية .

ويقول فى ذلك إنجلز " أن التطور السياسى والقانونى والفلسفى والدينـى والأدبـى والفنى وغيره إنما يؤسس على التطور الاقتصادى . لكن كل هذه إنما تؤثـر علـى بعضهـا البعض وكذلك على الأساس الاقتصادى . أن الوضـع الاقتصادى ليـس هـو السـبب الوحيد الإيجابى بينما كل شئ عداه سلبى فحسب ، وبالأخرى فإنه يوجد فعل متبـادل علـى أسـاس الضروروه الاقتصادية التى تؤكد نفسها فى النهاية دائماً " . [1]

الصراع الطبقى وتطور المجتمعات :

نظرية صراع الطبقات الاجتماعية ترتبط بنظرية التفسير المادى للتاريخ إرتباطـاً وثيقاً إذ تعد هى الأخرى تفسيراً آخر لحركه لتطور المجتمعات الأنسانية . وبطبيعة الحـال فإن هذه النظرية لا يمكن أن تتطبق الا فى المجتمعات التى تحتوى على طبقـات إجتماعيـة متعدده ومتفاوتة ، وبذلك لم تنطبق هذه النظريـة علـى مجتمعـات الجماعـات البدائيـة ، أو المجتمعات الأشتراكية ، حيث ينعدم وجود الطبقات المتفاوتة .

وفى المجتمعات الطبقية ينقسم المجمع إلى عده طبقـات متفاوتـه تـزداد أو تنقـص

---

(1) المرجع السابق ، ص.ص ٢٢٤ - ٢٢٥ .

- F. Engels, Letter to H. Starkenburg, (London : Jan. 25, 1894), In Marx Engles, Selected Works, Vol. II, F.L.P.H., Moscow, 1962, pp. 504 - 505.

يهمهم أن يكون دخلهم أكبر ، ولن يكون ذلك إلا بتخفيض الأجور (الدخـول) التـى يحصـل عليها الأجراء من أبناء الطبقة الثانية ، بل أكثر من ذلك فإنهم يخفضون الأجور إلى القدر الذى يكفى لأعاشه أفراد الطبقة الثانية ويمكنهم فقط من الحياة ليس أكثر حتى يظلوا أجـراء للطبقة الأولى . وعلى النقيض فإن محاوله الأجراء زيـاده دخولهـم (الأجـور) يعنـى نقـص دخولهم الطبقة الأولى المالكه لوسائل الأنتاج . ونتيجة لذلك فإن الصراع لا بد أن ينشأ بين الطبيقتين ويستمر حتى تستطيع الطبقة المستغله أن تغير علاقات الأنتاج وخاصـة علاقـات الملكية التى تسمح بهذا الأستغلال وبالتالى تغير نظام التوزيع .

وهكذا يرى أصحاب النظرية أن صراع الطبقات يـؤدى فـى النهايـة إلـى ثـورات إجتماعية تقود إلى تغير النظام الأقتصادى الاجتماعى إلى مجتمع جديد بدون طبقات .

ويرى إنجلز أنـه إذا قيمنـا تـاريخ الأنسـان فـى المـاضى نجـده تاريخـاً لصـراع الطبقات حول الأنتاج الأجتماعى ، وذلك لتغيير علاقات الأنتاج ونظام التوزيع . فلقد كـان الصراع بين الأحرار والعبيد ، الأشـراف والعـمـه ، السـاده الأقطـاعيون والأقنـان (رقيق الأرض) ، المعلمـون والعصبيـة ، الرأسـماليون (الـبراجوازيون) والعمـال الأجـراء (البروليتاريا) . وهذا الصراع قد يبدأ سلبياً كما فى حاله التراخى فى العمل أو الإهمـال أو إفساد العمل ، أو الاستهلاك أكثر من الإنتاج كما هو الحال عنـد الرقيـق . أو مـن يقدمـون عمـلا ، وقـد يتـدرج حتـى يصـل إلـى الحـرب المنظمـة ، مثـل حـرب الرقيـق التـى قادهـا المصارع العبد سبار تكوس فى مواجهة جيوش الدولة الرومانية .

وتتعدد الطبقات الاجتماعية حسب أسلوب الأنتاج السابق فـى كـل مجتمـع إلا أنـه توجد طبقات أساسية وطبقات أخرى غير أساسية . والنـوع الأول مـن الطبقـات هـى التـى لايمكن لعملية الأنتاج الاجتماعى أن تتـم بـدون هـذه الطبقـات الأساسـية فـى نظـام الـرق ، الأحـرار مـالكى أدوات الأنتـاج وكـل شـئ ، والعبيـد الـذى يقومـون بالأنتـاج ، وفـى نظـام الاقطاع الساده الأقطاعيون والأقنان (رقيق الأرض) ، وفى النظام الرأسـمالى الرأسـماليون والعمال . والعلاقة دائماً بين الطبقات الأساسـية علاقـات صـراع مستمر داخـل كـل نظـام إقتصادى إجتماعى .

يهمهم أن يكون دخلهم أكبر ، ولن يكون ذلك إلا بتخفيض الأجور (الدخـول) التـى يحصـل عليها الأجراء من أبناء الطبقة الثانية ، بل أكثر من ذلك فإنهم يخفضون الأجور إلى القدر الذى يكفى لأعاشه أفراد الطبقة الثانية ويمكنهم فقط من الحياة ليس أكثر حتى يظلوا أجـراء للطبقة الأولى . وعلى النقيض فإن محاوله الأجراء زيـاده دخولهـم (الأجـور) يعنـى نقص دخولهم الطبقة الأولى المالكه لوسائل الأنتاج . ونتيجة لذلك فإن الصراع لا بد أن ينشأ بين الطبيقتين ويستمر حتى تستطيع الطبقة المستغله أن تغير علاقات الأنتاج وخاصـة علاقـات الملكية التى تسمح بهذا الأستغلال وبالتالى تغير نظام التوزيع .

وهكذا يرى أصحاب النظرية أن صراع الطبقات يـؤدى فـى النهايـة إلـى ثـورات إجتماعية تقود إلى تغير النظام الأقتصادى الاجتماعى إلى مجتمع جديد بدون طبقات .

ويـرى إنجلـز أنـه إذا قيمنـا تـاريخ الأنسـان فـى المـاضى نجـده تاريخـاً لصـراع الطبقات حول الأنتاج الأجتماعى ، وذلك لتغيير علاقات الأنتاج ونظام التوزيع . فلقد كـان الصراع بين الأحرار والعبيد ، الأشـراف والعـامـه ، السـاده الأقطـاعيون والأقنـان (رقيـق الأرض) ، المعلمـون والعصبيـة ، الرأسـماليون (الـبراجوازيون) والعمـال الأجـراء (البروليتاريا) . وهذا الصراع قد يبدأ سلبياً كما فى حاله التراخى فى العمل أو الإهمـال أو إفساد العمل ، أو الاستهلاك أكثر من الإنتاج كما هو الحال عنـد الرقيـق . أو مـن يقدمـون عمـلا ، وقـد يتـدرج حتـى يصـل إلـى الحـرب المنظمـة ، مثـل حـرب الرقيـق التـى قادهـا المصارع العبد سبار تكوس فى مواجهة جيوش الدولة الرومانية .

وتتعدد الطبقات الاجتماعية حسب أسلوب الأنتاج السابق فـى كـل مجتمـع إلا أنـه توجد طبقات أساسية وطبقات أخرى غير أساسية . والنـوع الأول مـن الطبقـات هـى التـى لايمكن لعملية الأنتاج الاجتماعى أن تتـم بـدون هـذه الطبقـات الأساسـية فـى نظـام الـرق ، الأحـرار مـالكى أدوات الأنتـاج وكـل شـئ ، والعبيـد الـذى يقومـون بالأنتـاج ، وفـى نظـام الاقطاع الساده الأقطاعيون والأقنان (رقيق الأرض) ، وفى النظام الرأسـمالى الرأسـماليون والعمال . والعلاقة دائماً بين الطبقات الأساسـية علاقـات صـراع مسـتمر داخـل كـل نظـام إقتصادى إجتماعى .

والدور الذى يؤديه الصراع بين الطبقات فى تطور المجتمعات ، إنما يرجع إلى أنه مع تطور قوى الأنتاج فى أى نظام إقتصادى إجتماعى مع بقاء علاقات الأنتاج دون تطور ، إنما يزيد من تأجج الصراع بين الطبقات الأساسية والرئيسية ، نتيجة مزيد تناقض المصالح بين الطبقات الأساسية والرئيسية ، نتيجة مزيد من تناقض المصالح بين هذه الطبقات ، وهو ما يتطلب أن يتم حل هذا التناقض ليستمر تطور المجتمع ، وهو لن يتم الا بقيام الطبقة أو الطبقات المظلومة المستغلة بالثورة الأجتماعية وتغيير علاقات الإنتاج إلى علاقات أفضل وفى صالح هذه الطبقات .

وهكذا تصبح الثورات الأجتماعية هى العامل الحاسم فى دفع التطور الاجتماعى والتعجيل بتقدم المجتمع إلى نظام إقتصادى وإجتماعى أفضل . ولذلك أطلق ماركس على الثورات الأجتماعية أسم " قاطرات التاريخ ".[١]

(*)

يعجز عنها أبناء الفلاحين والعمال .

ويقول الدكتور رمضان فى ذلك "ومن هنا يمكن اكتشاف العلاقة الوثيقة ، أو الحلقة المفقودة بين المعلمين والدور الثورى للطلبة أيام مصطفى كامل ثم فى ثورة ١٩١٩ وما بعدها .

- د. عبد العظيم رمضان ، صراع الطبقات فى مصر ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص ١٤١ - ١٤٨ .

(١) - Fundamentals of Marxism Leninism, Second Revised ed., Progress Publishers, Moscow, 1964, pp. 161 - 164.

مراجع أخرى لنظرية المادية التاريخية والصراع الطبقى :

- Maurice Dobb, On Economic Theory and Socialism, Collected Papers, (Materialism and the Role of Economic Factor), Routledge and Kegan Paul Ltd., London, 1955, pp. 226 - 236.
- A.I. Bukharin, Marxist Teaching and Historical Importance (II The Theory of Historical Materialism), In Bukharin and others, Marxism and Modern Thought, Georges Routledge and Sons, Ltd., London, 1935, pp. 29 - 48.
- Henri B. Mago, Introduction to Marxist Theory, Oxford University, New York, 1966, pp. 63 - 130.

والدور الذى يؤديه الصراع بين الطبقات فى تطور المجتمعات ، إنما يرجـع إلـى أنه مع تطور قوى الأنتاج فى أى نظام إقتصادى إجتماعى مـع بقـاء علاقـات الأنتـاج دون تطور ، إنما يزيد من تأجج الصراع بين الطبقات الأساسية والرئيسية ، نتيجة مزيد تناقض المصالح بين الطبقات الأساسية والرئيسية ، نتيجـة مزيـد مـن تنـاقض المصـالح بيـن هـذه الطبقات ، وهو ما يتطلب أن يتم حل هذا التناقض ليستمر تطور المجتمع ، وهو لن يتم الا بقيام الطبقة أو الطبقات المظلومة المستغلة بالثورة الأجتماعية وتغيير علاقات الإنتـاج إلـى علاقات أفضل وفى صالح هذه الطبقات .

وهكذا تصبح الثورات الأجتماعية هى العامل الحاسم فى دفع التطور الاجتمـاعى والتعجيل بتقدم المجتمع إلى نظام إقتصادى وإجتماعى أفضل . ولذلك أطلق مـاركس علـى الثورات الأجتماعية أسم " قاطرات التاريخ ".[١]

(=)

يعجز عنها أبناء الفلاحين والعمال .

ويقول الدكتور رمضان فى ذلك "ومن هنا يمكن اكتشاف العلاقة الوثيقة ، أو الحلقة المفقـودة بين المعلمين والدور الثورى للطلبة أيام مصطفى كامل ثم فى ثورة ١٩١٩ وما بعدها .

– د. عبد العظيم رمضان ، صراع الطبقات فى مصر ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص ١٤١ – ١٤٨ .

(١) - Fundamentals of Marxism Leninism, Second Revised ed., Progress Publishers, Moscow, 1964, pp. 161 - 164.

مراجع أخرى لنظرية المادية التاريخية والصراع الطبقى :

- Maurice Dobb, On Economic Theory and Socialism, Collected Papers, (Materialism and the Role of Economic Factor), Routledge and Kegan Paul Ltd., London, 1955, pp. 226 - 236.
- A.I. Bukharin, Marxist Teaching and Historical Importance (II The Theory of Historical Materialism), In Bukharin and others, Marxism and Modern Thought, Georges Routledge and Sons, Ltd., London, 1935, pp. 29 - 48.
- Henri B. Mago, Introduction to Marxist Theory, Oxford University, New York, 1956, pp. 63 - 130.

الباب الثانى

تطور النظم الاقتصادية

الباب الثانى

تطور النظم الاقتصادية

الفصل الثالث

الجماعات البدائية

لعل أطول فتره تاريخيه عاشها بنى الإنسان هى فترة الجماعات البدائية فتقدر بحوالى خمسمائة الف عام ، وفى تقدير آخر ألف ألـف عـام الا سـتا الأخيرة منها . وفى ظل هذه المرحله حدث تطور بسيط فى حياة الإنسان أثر بعض الأكتشافات الجوهريه التى أثرت فى أسلوب حياته ، ألا أنها جميعا لم تستطع أن تخلق نظاما إقتصاديا إجتماعيا يمكن أن يخرج بالإنسان إلى نظام اقتصادى بمفهومه العلمى و بذلك ظل طوال هذه االفتره فى إطار ما يمكن تسميته بفترة الجماعات البدائية . ألا أن التطورات التى مرت بالإنسان فى هذه الفتره نقلت نشاطه الأساسى من الصيد والألتقاط إلى الرعى ، ثم الزراعه البدائية ، وهو ما مهد لظهور أول نظام اقتصادى اجتماعى و هو نظام الرق ، أو النظم المشاعيه الأخرى السابقه عليه مثل نمط الأنتاج الأسيوى (المشاعيه الخراجيه) .

وسوف نناقش فترة بقاء الإنسان فى الجماعات البدائية فى أربعة مباحث لتوضح كيف استطاعت التغيرات في الظروف الأنتاجيه أن تؤثر فى المكونات الفكريه والسلوكيه للأنسان ، وفى علاقته بالإنسان و الطبيعه . ويتناول المبحث الأول مرحلة الوحشية ، والثانى مرحلة الرعى ، والثالث مرحلة الزراعه البدائية ، ثم الرابع بنوا اسرائيل كدراسة تطبيقية تاريخية .

المبحث الأول

مرحلة الوحشية [1]

فى بداية ظهور الإنسان على الأرض كان يقيم فى الكهوف و يعيش على الصيد و لم يكن يأمن من حوله ، فكل شئ مخيف مهدد لحياته ، الحيوانات المفترسه ، فيضان الأنهار والعواصف الثلجيه والصواعق ، كل ذلك جعل الإنسان يلجأ إلى الكهوف ويعيش على ما يصطاده من حيوانات يلتهمها و يلقى بعظامها اكواما فى ركن الكهف ، وعاش الإنسان فى حاله من الشيوعيه الجنسيه التى ترتكن على الأسره الأميه حيث لا يوجد روابط أسريه ، أو أية روابط بالمره ، فكان الطفل الإنسان ترعاه أمه حتى يشب فينفصل عنها إلى الوحشية كأباه وأمه .[2]

ويجمع علماء التاريخ على أنه ما أن إنحسر الجليد عن الأرض حتى بدء الإنسان فى الخروج من الكهوف وعاش بالغابات الدافئه محتميا بالأشجار وبدأ الإنسان مراحل تطوره فى شكل جماعات الألتقاط والصيد ، والجماعات الرعويه ، ثم جماعات الزراعة

---

[1] فرودريك انجلز ، أصل العائلة والملكية والدولة ، دار التقدم ، موسكو ، وهو كتاب عن دراسة لويس هنرى مرجان تحت نفس التسمية لأمريكا ، والواردة فى الكتاب التالى :

Lewis H. Morgan, Ancient Society, or Researches, in the line of Human Progress, From Savagery through Barbarism to Civilization, London, Macmillan and Co., 1877.

- صلاح حافظ ، التاريخ الجنسى للإنسان ، الكتاب الذهبى ، دار روزاليوسف ، بدون تاريخ ، ص. ٢٤ وما بعدها .
- د. ثروت أنيس الأسيوطى ، نظام الأسرة بين الاقتصاد والدين ، الدار القومية للطباعة والنشر ، ص. ٣٢ وما بعدها .

[2] يمكن أن يكون النظام الأموى لدى بعض قبائل العرب الجاهلية من بقايا هذا النظام ، حيث ينسب الولد لأمه ويرث خاله ، يراجع فى ذلك :

- جواد على ، تاريخ العرب قبل الإسلام ، الجزء الخامس ، القسم الدينى ، مطبوعات التجمع العلمى العراقى ، ١٩٥٥ ، ص. ٢٥٨ وما بعدها ، بالإضافة إلى مراجع أخرى .

البدائية ، وفى حلقات عاشها الإنسان .

وكان كل جهد الإنسان موجها لأشباع حاجتين ، الطعام حتى لايتعرض للجوع ، والأمن حتى لا يتعرض للخوف من الكائنات الأقوى منه ، مثل الحيوانات المفترسة أو الإنسان الأقوى أو قوى الطبيعة القاهرة . وهو من أجل ذلك لابد أن يبذل جهدا عقليا وعضليا ليبحث ويبتدع الأدوات والوسائل التى تمكنه من السيطرة على قوى الطبيعة القاهرة حوله وليسخرها لاشباع حاجاته . وهذه هى الميزه التىيتميز بها الإنسان عن الحيوان فى قدرته على استخدام عقله فى تحقيق أهداف حددها الإنسان إبتداء من وعيه ويسعى لتحقيقها ، وبين الحيوان الذى يبذل كل جهوده لأشباع حاجاته بطريقه عفويه لا عقليه وبدافع الغريزه الطبيعيه وليس الوعى العقلى .

وكان هم الإنسان الأول هو التجمع حول مصادر المياه ، فأذا ما نضبت انتقل إلى غيرها من أجل البحث عن الطعام والقوت . غير أن جمع القوت كوسيله للعيش إضطرت الإنسان إلى الأنتقال من مكان لآخر داخل الغابات طلبا للثمار والجذور التى تصلح للطعام . وكانت تجمعات بعض الأناسى قليلة العدد لضآلة حجم الموارد تتفاهم بطريقه خاصه سواء بلغه لا يفهمها غيرهم ، أو بالاشاره . ولايمكن تسمية هذه الجماعات قبائل أو عشائر أو حتى بطون إذ لا يوجد لديها أدنى تنظيم ، ولا يوجد لديها مجرد الوعى بأنها جسم واحد .[1]

وهذا التجمع الصغير كان يعيش ظروفا غايه فى الصعوبه فى حالة ندرة الطعام بسبب الجفاف وعدم القدره على دخول الغابات الكثيفه مخافة الحيوانات المفترسه لدرجة أن هذا القحط كان يدفع إلى وأد الأطفال لأن القوت لا يكفى من يولد ليعيش ، وعندما يشتد القحط كان الإنسان يتغذى على الإنسان .

---

[1] محمد السيد غلاب ، البيئة والمجتمع ، الطبعة الثالثة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٣ ، ص. ٧٩ وما بعدها .

قوى الأنتاج :

طوال الفتره أنشغل فيها الإنسان بالألتقاط والصيد ، فلقد كان الإنسان مجردا من كل القوى الأنتاجيه ، ومن ثم كان خضوعه لقوى الطبيعه خضوعا مطلقا . الا أنه أعمل عقله فى إبتداع ما يساعده فى الألتقاط والصيد و انتهى الإنسان إلى استخدام العصا والحجر ، فلقد كانت العصا أمتداد ليده ليقطف بها الثمار العاليه ، والحجر كان أمتداد لقبضة يده ، يسددها من بعد إلى من يريد أن يقتنصه حيوانا كان أو انسانا .

ولقد ظل الصيد هو النشاط الرئيسى للأنسان فى هذه الفتره من تاريخه ، أذ أن الفريسه التى يحصل عليها تشبع أكثر من حاجه بيولوجيه ، الطعام من لحمها ، الكساء من جلدها وسائل الدفاع والحفر فى الأرض للبحث عن الجذور من عظامها (السكين والعصى القصيره) .

علاقات الأنتاج :

لا يهتم الإنسان فى هذه المرحله التاريخيه من حياته الا بالأستهلاك ، ولذلك لا توجد أى علاقات قائمه على الملكيه الخاصه فالأموال كلها تعد من المنقولات سواء طعاما او سلاحا ، أما العقار فهو الأرض فهى مملوكه على الشيوع وهى الأرض التى يتحرك عليها الأفراد فأنها أكبر من أن يستطيع أحد حيازاتها أو الدفاع عنها و لذلك فهى للكافه ليس لأحد سيطره عليها . فالأرض للجميع و الطعام للجميع والصيد الصغير لصاحبه ، والكبير يمكن أن يتعاون فيه أكثر من شخص ويقسموه بينهم .

وترتب على ذلك وجود الأشباع الذاتى ، وعدم وجود فائض ومن ثم لم توجد ظاهرة التبادل ولا التجاره ، ولا حتى المقايضه . و نظرا لأنه لم تتبلور فكرة الملكية الخاصه فإنه لم يحدث أى سعى للسلطة ولاينقسم المجتمع إلى حكام ومحكومين ، بل كل الأفراد فى مركز متساوى ولم يعرف أى تقسيم للعمل ألا فى الحدود الطبيعيه فالرجل يخرج للصيد والمرأه للقطف ، إذ ليس هناك من النشاط ما يسميه تقسيما للعمل .

البناء الفوقى :

أدى شعور الإنسان البدائى بالقهر أمام قوى الطبيعه التى لا يملك حيالها مهربا ، و التى أذا تمكنت منـه ازهقت روحـه وأزالـت وجـوده ، إلـى أن يتقرب إلـى هـذه القـوى الجباره المتحكمه فيه و أن يستعطفها و يأمل فى رحمتها .

وكذلك استرعى نظر الإنسان النوم واليقظه ، فالإنسان يرقد منفصلا عن كـل مـا حوله ثم يعود إلى الحياه ، ومره أخرى يرقد منفصلا عن كل ما حوله ولكن لا يعـود إلـى الحياه مره أخرى أبدا . وكذلك أسترعى نظر الإنسـان تلـك الـرؤى التـى يراهـا وهـو نـائم (الأحلام) رؤيا العين ثم يصحو فلا يوجد شيئا . واستنتج الإنسان بعقله المحـدود أن هنـاك أشباح تسكن الجسد تخرج منه مؤقتا ثم تعود فيكون القوم واليقظة ، وتخرج منه ولا تعـود فيكون الموت نهائيا .

وهكذا كانت النفس الأثيريه التى لاتموت مع الجسد ، بل تولد فى مخلوق آخـر ، إنسان أو حيوان أو نبات أو جماد ، فكان هناك إيمان بفكرة إستمرار الوجود حيث تذهب النفس الأثيريه إلى عالم الأموات تحت الأرض لتلتقى بالنفوس الأخرى الأثيريه وتحيا حياة الخلود .

واعتقد الإنسان البدائى فى قدرات هذه الأرواح الخارقه ، التى منها ما هو شـرير ومـا هـو خـير ، وأعتقـد أنهـا تسيطر علـى كـل قـوى الطبيعـه فهـى التـى ترسـل المطـر والعواصف والبرد والحر والليل والنهار والنور والظلام والمياه فى الأنهار والزروع علـى الأرض .....الخ . وبدأ الإنسان يتقـرب إلـى هـذه الأرواح ويسـترحمها حتـى لا تـنزل بـه النوازل فقام بعبادتها ، ومـن هنـا بـدأت عبـادة العبـاده والعقيـده الدينيـه فـى صـورة عبـادة الروح. وتعددت المعبودات بعدد الكائنـات و الظواهـر القويـه والمسـيطره ، فعبـد الإنسـان الشمس والقمر والنجوم والنار ......الخ ، وهىعباده قائمـه علـى الخـوف مـن تلـك الألهـه والرجاء فى كسب رضاها ، فكانت الصلاه والأبتهال لها من أجـل أرسـال الطعـام وأنـزال المطر ورد البرد والحر ، وتطورت طرق الأسترضاء وتعددت إلـى الأحتفـالات والأعيـاد

المقدسه كأعياد البذور والحصاد وتقديم القرابين فى مراحل لاحقه لتطور فكر الإنسان.[١]

وبعض الجماعات البدائية أخذت العقيده الدينيه شكل التوتمية ، وهى عقيده دينية ونظام اجتماعى ، وهى تقوم على تقديس نوع من الحيوانات الموجوده كالعجل أو البقرة ، أو الجعران ، أو القندس ، أو الذئب ... الخ ، فيمتنعون عن أكله ويرسمونه على صدورهم ويتكلمون عنه بالكنايه وليس حرفيا إذ أن عدم تقديس التوتم يعرض للموت أو المرض أو تعذيب الضمير . وتعتبر التوتميه أساس توحيد عشيره معينه تتضامن إجتماعيا فى كل شئ، فتتحمل فى مجموعها جنابات أحدهم على الآخرين وتأخذ بالثأر للمعتدى عليه منهم .[٢]

أما بالنسبه للزواج فغالبية الدراسات تؤكد الشيوعية الجنسية ، وتعتبر الزواج رابطه إقتصادية ويمكن إنهائها بفرار المرأة دون ما حرج ، ذلك أنه لايوجد كيان لأسره مستقره ولاجماعه مترابطه ، بل الإنسان يبحث عن حاجاته ويصارع من أجلها أى قوة تمنعه عنها حتى ولو كان إنسان آخر ، وليس غريبا فى هذا النوع من الصراع قتل المهزوم لضيق الموارد .

---

(١) - Gaston May, Introduction à la Science du Droit Paris, 1932, P. 57.

- قصة الحضارة ، المجلد الأول ، الجزء الأول ، ترجمة د. زكى نجيب محمود ، القاهرة ، ١٩٤٩ ، ص. ٤٩ .

(٢) انجلز ، أصل العائلة والملكية ... ، مرجع سبق ذكره ، ص. ١٠٩ .

المبحث الثانى

مرحلة الرعى

كان النشاط الثانى الذى انتقل إليه الإنسان فى مرحلة بداوته بعد الصيد و الألتقاط هو الرعى ، ولا يمكن القول أن جميع البشر قد إنتقلوا جميعا إلى الرعى ، لكن البعض إنتقل إلى الرعى فى الأماكن التى تسمح ظروفها المناخيه و الجغرافيه بوجود أعشاب ، وكذلك وجود الحيوانات التى يمكن إستئناسها ، ولذلك إنتقل بعض البشر إلى الرعى وبقى البعض الآخر ردحا من الزمن لم يتجاوزوا مرحلة الصيد و الألتقاط .

ومجتمع الرعى القديم إقتصر على مناطق الحشائش الحاره (السافانا) فى أفريقيا حيث كان رعى البقر ، ومناطق الحشائش المعتدله والبارده (الأستيبس) فى آسيا ، حيث كان رعى الأبل و الخيول . وكذلك أستطاع الإنسان إستئناس الحيوانات مثل (اللاما) نوع الأبل فى أمريكا اللاتينيه ، والكلب والماعز والخنزير .

قوى الأنتاج :

ظلت قوى الأنتاج دون تطور لم تبرح الحجر والعصا ، ألا عندما أستطاع الإنسان أن يكتشف النار التى لاحظها فى الصواعق والبراكين و الأنهيارات الأرضيه ، فقام بأنتاج النار عن طريق الأحتكاك . وهذا الأكتشاف أدى إلى تحسين قوى الأنتاج ، فلقد أنتج القوس والسهم ، والأدوات المعدنيه مثل الفأس و أنتج الأوانى المختلفه ، والسكين والرمح والسهم ذو السن الحديدى ، وأنتج الأوانى المختلفة ، و أنتج أنواعا من الأسلحه التى أستخدمها الإنسان بعد ذلك فى الغزو .

و أستئناس الإنسان للحيوانات ضاعف من قوته الأنتاجيه أضعافا مضاعفه ، حيث أستخدم الإنسان هذه الحيوانات فى الحمل والتنقل ، وتبعا لقدرة الإنسان على أستغلال هذه الحيوانات كقوة منتجة كان تطور الجماعات الإنسانيه . فرغم ان القاره الأمريكيه تحتوى على مناطق شاسعه صالحه للرعى وتتكاثر فيها الحيوانات مثل البقر ، ألا أن قبائل

الهنود الحمر لم تعمل على أستئناسها ، ووقفت عند مرحلة صيدها وذبحها فقط ، فكان من نتيجة ذلك عدم تطور هذه الجماعات إلى مرحلة اسمى وهى مرحلة الرعى ، إذ غفلت العقول عن البحث عن الوسائل الكفيله بتحقيق مزيد من السيطره على قوى الطبيعه والبيئه المحيطه ، فيكون الجزاء هو وقف التطور إلى مستوى أعلى فى السلم الحضارى . ألا أن القدره على أستغلال الطبيعه لن تكون مطلقه ، إذ تضع الطبيعه قيدا على قدرة الإنسان على أستغلالها حسب طبيعتها الذاتيه فأذا كان العرب والتتار قد أشتهروا فى هذه المرحله من التطور بالغزوات التاريخيه خارج أوطانهم ، فذلك لأنهم أستأنسوا حيوانات سريعه وهى الأبل والخيول ، وفى نفس الوقت لم يعرف عن الأفريقين ألا الحروب المحليه وذلك لأنهم إستئنسوا حيوانات ثقيله بطيئه هى البقر .[1]

علاقات الأنتاج :

تطورت علاقات الإنتاج بشكل كبير لتلائم ما حدث من تحول فى حياة الجماعات التى إنتقلت إلى الرعى . ففى المرحله السابقه الصيد والألتقاط ، كان الطعام هو شغل الإنسان ليستهلكه ، وحتى لو أستطاع تحقيقه والأحتفاظ به فهو لا يمثل قيمه تذكر ، وهو أخيرا مآلة الأستهلاك . أما فى مرحلة الرعى فأن القطعان من الماشيه أو الخيول أو الماعز قد تكونت وأصبحت ثروه ممتده ، ومن ثم ظهر لأول مره حرص الإنسان على ينفرد بهذه القطعان دون غيره ، فظهرت لأول مره عادة التملك وظهرت الملكيه الفرديه .

كان لابد أن تتم المحافظه على الثروه فى أطار الملكيه الخاصه ، فلابد من أبناء من صلب آبائهم للدفاع عن الثروه حاله حياة ابيهم ، وكذلك تلقى هذه الثروه إرثا بعد وفاته. فظهرت الأسره التى تتبع فيها المرأه زوجها ، وينسب الأولاد لأباهم وليس للأم (الأسرة البطريكية) ، وظهرنظام الأرث لينتقل القطعان والثروه إلى الأولاد ، وأصبح الذكور من الأبناء يرثون والبنات لا ترث لأنهم سوف يتزوجون من الغير فلاتنتقل الثروه إلى الغير .

---

[1] د. ثروت أنيس الأسيوطى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٩ وما بعدها .

نظرا لأن الماشيه تحتاج إلى العشب ، والعشب يحتاج إلى المطر لينمو ، فلقد ظهرت أهميه كبيره لصانع المطر ، الذى يستطيع الأتصال بالألهه لأنزال المطر ، وكذلك علاج الماشيه من الأمراض يحتاج من يقوم بالطب والسحر لعلاجها ، وهكذا تخصصت بطون بكاملها فى هذه الأعمال ، وكونت طبقه إجتماعيه متميزه أصبح يرأسها الكاهن الأعظم بما له من نفوذ يستمده من صلاته بالألهه ووكالته لها .

وهكذا لأول مره يظهر التمايز الطبقى تبعا للملكيه الفرديه لقطعان الماشيه ، وكذلك تبعا لأمتلاك سلطات حاسمه تحصل من خلالها على دخول فتميزه مثل الكاهن الأعظم ومعاونيه (صانع المطر والطبيب الساحر) .

من الطبيعى أن تفقد المرأه مكانتها الأقتصاديه التى كانت فى مجتمع القنص والألتقاط حيث كانت تلتقط الثمار والجذور ، أما فى الرعى الذى يحتاج إلى بأس وصبر وجلد فهو من نصيب الرجل كاملا ، ومن ثم ظهر الرجل مسيطرا ولا دور للمرأه إلا تربية الأولاد ليرثوا آباهم .

البناء الفوقى :

لابد أن يتغير الأعتقاد الدينى حيث لا تصلح التوثميه السابقه ، فالتوثميه تقوم على الأعتقاد بأن الأرواح تحل فى كائنات توثميه مثل حيوان معين أو نبات يتم تقديسه ويحرم أكله أو قتله . و حيوانات الرعى ثروه لابد من المحافظه عليها ، وعدم ذبحها أو أكلها وأستخدامها يفقدها قيمتها كثروه . وعلى ذلك فأن قبيلة النوير الرعاه تصورت أن آلهتهم فى شكل أنسان من حيث السمع والبصر دون أن تجسده فى كيان مادى أزلى وهو الذى خلق السماوات والأرض وخلق أجداد هذه القبيله عند شجره ضخمه تجتمع عندها القبيله للصلاه وتقديم القرابين . وفى القبائل الأستراليه عندما خرجت من عزلة البطون إلى قبيله واحده آمنت أن أجدادها التوتمين إتحدوا عن طريق السلم أوالحرب و برز توثم واحد تزعم الجميع ، وهو عادة توثم البطن التى أنجبت زعماء القبيله ، وأختلط فى أذهان الناس شخصية الجد الأكبر بشخصية الزعيم القائد وتحول الزعيم بعد وفاته بفعل الأساطير إلى

بطل خارق للطبيعة ، وأنقلب الجد التوتم إلى إله يعبد . ولا تؤمن جماعات الرعى بالحياه الأخره إنما يعتقدون أن الروح تموت مع الجسد وتنتهى و لا تعد إلى الحياه مره أخره مثلما يحدث مع الأبقار .[١]

أصبح من المسلمات والفروض الدينيه لجماعات الرعى عدم الزواج من خارج القبيله ، والزواج من الخارج يصبح جريمه دينيه . وكذلك على الأخ الأصغر أن يتزوج أرملة أخيه المتوفى ، وهو أيضا التزام دينى عقوبة مخالفته الموت [٢] . وبطبيعة الحال لم يكن للمحافظه على الأبقار التى تؤول إلى الزوجه بعد وفاة الأخ .

أصبح أيضا من المسلمات عدم قتل المهزوم فى الحرب ، وذلك لأنه يمكن أن يستخدم فى الرعى ويحقق فائضا عن مستلزمات إقامة حياته ، وبذلك فإن المهزوم يصبح عبدا رقيقا بعد هزيمته . وكذلك إنتفت إمكانية طلاق الزوجه ، لأنه دفع فيها كميه من الأبقار مهرا لأهلها ، فلا يمكن التفريط فيها لأحساس الرجل بالخساره . وكذلك بزيادة الثروه من الأبقار إنتهت ضرورة أخذ الثأر ليحل محل التأثر الديه (كمية من الأبقار) يدفعها القاتل حتى لا يقتل .

نظام التوزيع :

بعد ظهور التمايز الطبقى إبتداء من الملكيه الخاصه لقطعان الماشيه أو الضأن ، ظهر التفاوت فى الثروات ، وأصبح هناك من لا يملك شيئا بل هو مملوك العبد الرقيق .

---

[١] اعتقد عرب الجاهلية أن إله كل قبيلة يحارب معها للدفاع عن القبيلة ، ولذلك كانوا يحملون أوثانهم فى الحروب ، وفعل ذلك أبو سفيان فقد حمل اللات والعزى فى موقعة أحد ، وكانت القبيلة المهزومة تعبد آلهة الأخرى المنتصرة .

- جواد على ، تاريخ العرب قبل الإسلام ، مرجع سبق ذكره ، ص. ٦٧ وما بعدها .

[٢] كان ذلك موجوداً عند اليهود فى مرحلة الرعى ، تحريم الزواج من الخارج ، وزواج الأخ من أرملة أخيه ويسمى زواج (ييوم) . "فعندما مات ابن يهوذا البكر (عير) أمر ابنه الآخر (يونان) أن يتزوج (تامار) أرملة أخيه ، فلما رفض أونان أصابه العقاب الإلهى ومات" . (الكتاب المقدس ، العهد القديم ، سفر التكوين ، الإصحاح ٣٨ ، الآية ٨ - ١٠) .

ولأول مره فى تاريخ البشريه تحصل أفراد أو مجموعات ممن لا يعملون فى نشاط إنتاجي على جزء من عائد هذا النشاط الأنتاجى ، مثل طبقة رجال الدين التى أصبح لها نصيب من الناتج ، أى من الأبقار المولودة (العشور فى الأنتاج الزراعى وأبكار الحيوانات) .[1]

---

[1] أنظر بنى إسرائيل فى مرحلة الرعى .
- الكتاب المقدس ، العهد القديم ، سفر التثنية ، الإصحاح ١٤ ، الآية ٢٣ وما بعدها ، وكذلك الإصحاح ١٨ ، الأية ٣ - ٥ .

المبحث الثالث

مرحلة الزراعه البدائية

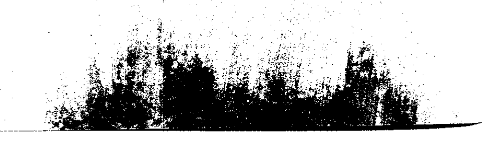
من الراجح أن الفضل فى أكتشاف الزراعه البدائية يرجع إلى المرأه عند بعض الجماعات الإنسانيه التى أنشغلت بهذا النشاط . فلقد كانت أكثر إلتصاقا بالأرض فى مرحلة الألتقاط والصيد ، حيث كانت تقوم بجمع الثمار والبحث عن الجذور فى الأرض ، ولاحظت نمو النبات فى مراحله المختلفه مع خبراتها فيما يصلح للطعام وما لا يصلح . وأستطاعت المرأه أن تقوم بعملية الزراعه البدائية عن طريق حفر الأرض بالعصا العاديه لتضع فيها الجذور التى يرويها المطر ، فتنبت لتكون محصول وغذاء العام التالى . والزراعه البدائية قامت على أساس أستخدام العصا العاديه ثم العصا المعقوفه بعد ذلك .

إلا أن أكتشاف الزراعه البدائية لم يؤدى إلى أستقرار الإنسان أستقرارا كاملا بالمقارنه بالجماعات الإنسانيه التى إنشغلت بالرعى والتى حدث لها أستقرار بشكل أكبر فى مناطق الأعشاب بأنواعها ، وأن كانت أيضا تضطر إلى التنقل وراء العشب . ذلك أن الإنسان فى الجماعات الزراعيه البدائية كان يقوم بإشعال النار فى جزء من أشجار الغابه ليحصل على رمادها كسماد للأرض ، ثم يحفر حفرا بالعصا المعقوفه فى الأرض المحروقه ويضع فيها الجذور ويغطيها بالتراب ليرويها المطر فتعطى محصولا . وهذه الأرض تزرع ثلاث مرات أو لمدة ثلاث سنوات على الأكثر يضطر إلى هجرتها إلى أرض أخرى صالحه للزراعه ليعيد نفس العمل ، ثم ينتقل إلى مكان آخر و هكذا .

ورغم أن الزراعه البدائية لم تمنح الإنسان فرصة الأستقرار لفتره طويله ، ألا أنها بداية أستقرار المجتمعات الزراعيه فى شكل قرى صغيره .

قوى الأنتاج :

رغم أن التطور الذى حدث فى أدوات الأنتاج لا يذكر (العصا المعقوفه) ، إلا أن



مجرد أكتشاف الزراعه البدائية كان تحولا كبيرا فى حياة البشريه [1] ، وأنتصارا عظيما على طريق مزيد من السيطره على قوى الطبيعه وتحقيق مزيد من إنتاج الطعام الذى مكن من زيادة حجم السكان سواء أحرار أم عبيد ، وكذلك وضع الأساس لأستقرار البشريه حول مصادر المياه ، والبدء فى بناء الأكواخ المتناثره أستعدادا للمجتمع البشرى والبدء فى تشكيل المجتمعات الإنسانية .

علاقات الأنتاج :

تظهر الأهميه النسبيه للمرأه التى تقوم بالزراعه إقتصاديا ثم سياسيا وأجتماعيا فسادت الأسره الأميه ، و أقيم التنظيم السياسى لأول مره على أساس البطون الأميه . فالوحده الأجتماعيه هى البطن ، أى مجموعة الأفراد الذى تربطهم القرابه وينتسبون لأم واحده .

ففى قبيلة ايروكوى التى تعتبر مثالا لمجتمع الزراعه البدائية يقوم فيه التنظيم السياسى لأول مره فى تاريخ الإنسان حيث تنتظم كل أربعة بطون فى عشيره وتشمل القبيله ثمانية بطون فى عشيرتين ، ولهم لغه واحده ،وكل عشيره تتناول شئونها الجماعيه كقبول الديه ، وللعشيره رؤساء منتخبون ، وعلى القبيله مجلس من خمسين يتخذ قراراته بالأجماع ، وكل قبيله تتمتع بالحكم الذاتى .[2]

ونظرا لأن الزراعه البدائية تحتاج إلى أيدى عامله كثيره من أجل أستغلال الأرض ، وكذلك تتطلب الاقامه لرعاية الزرع ، فلقد بدء أستقرار البشريه و لو لفترة محدودة تمتد حتى تفقد الأرض خصوبتها ، ويضطر الإنسان أو الجماعه إلى هجرها إلى أرض أخرى تصلح للزراعه .وقد أدى ذلك إلى مزيد من إحكام الصلات بين أفراد

---

[1] عرف المصريين هذا النشاط حوالى ٧٠٠٠ عام قبل الميلاد ، فى حين لم يدخل ألمانيا إلا بعد خمسين قرناً أخرى تالية ، أى حوالى عام ٢٠٠٠ قبل الميلاد .
- د. ثروت أنيس الأسيوطى ، مرجع سبق ذكره ، ص. ١٠٢ .

[2] - Lewis H. Morgan, Ancient Society, Op. Cit., P. 88.

الجماعه وتقوية الروابط الأجتماعيه بينهم ، ولذلك فأن الوحده الأجتماعيه هى البطن وليست الأسره ، وذلك لكثرة العدد فى الأولى عن الثانيه ومن ثم تزداد قوة الوحده بأستغلال الأرض المتاحه بما للزراعة من أعباء جسيمة .

فى ظل التنقل من ارض فقدت خصوبتها إلى أخرى ، أو من جوار تجمع مياه نضبت إلى أخرى ، لم يسعى الإنسان لحيازتها فى شكل ملكيه خاصه ، بل كانت ملكا للجماعه ، وكل بطن من البطون تختص بقطعة من الأرض تقوم بحرق أشجارها وتتولى زراعتها . ورئيس البطن يحدد لكل زراع حقله فيقوم بزراعته ويأخذ الأنتاج ليوزعه على الشيوع ، وعلى ذلك فقد كانت الوحده البطن تحوز الأرض على الشيوع ، وتستهلك إنتاجها على الشيوع .

وقبيلة الأيروكورى تشيد بيوتا من الخشب تتسع لعشرين زوجا من الرجال والنساء يعيشون داخلها معيشه واحده ، فيملكون البيت على الشيوع ويختزنون الطعام والمحاصيل على الشيوع ، ولا يستأثر العضو ألا بما يخص من أدوات شخصيه للزراعه، وما أنتجه لمجهوده وحده .

ترتب على جماعية أستغلال الأراضى وجماعية أستهلاك ناتجها أن حق الأرث غير موجود بالنسبه للأفراد أو لأسرهم ، ذلك أن البطن ترث من يتوفى من أعضائها . وقد درجت على ذلك قبيلة الأيروكوى على الأقل فى الأزمنه الغابره ، وبقيت هذه القاعده سائده نظريا حتى القرن الماضى ، وأن إختلف الوضع العلمى نسبياً ، فالأموال بوجه عام قليله و الأدوات الشخصيه الثمينه تدفن مع الميت ، والباقى يوزع على إخوته وأخواله ، أما الأولاد فلا يرثون من لأنتمائهم إلى بطن آخر مختلف هو بطن الأم .[1]

فى الزراعه البدائية تكون المرأه ذات أهمية فى عملية الأنتاج وتشارك الرجل فى العمل الزراعى ، و فى الجماعات التى إنشغلت بالزراعه البدائية بدأ الزواج يتحول من المشاعيه إلى الزوجه الواحده ، ففى قبيلة الأيروكوى كانت أماكن الأقامه جماعيه للرجال

---

[1] د. ثروت أنيس الأسيوطى ، مرجع سبق ذكره ، ص. ١٠٧ وما بعدها .

والنساء ويختص كل رجل بأمرأه ، ولكنها ليست الزوجه الوحيده . ومع ذلك فأنه من الثابت أن الرجل كان ينتقل إلى منزل زوجته وأصهاره ويعمل فى حقلهم ، فأذا أنفصلت عرف الزوجيه عاد إلى أهله ، وترك الزوجه وأولادهما فى بيت أصهاره لتلحق بزوج آخر ، وهو ما يؤكد بدء الأختصاص بزوجه واحده .[١]

البناء الفوقى:

تطورت العقيده الدينيه من الآله المتعدده للأرواح الخيره أو الشريره فى مرحلة الصيد والأقتطاف إلى إله واحد فى مرحلة الزراعه البدائية ، ولقد حدث ذلك مع قدماء المصريين ، حيث حل الآله آتوت محل الأله المتعدده ، وكذلك بنى أسرائيل كانوا فى مرحلة الرعى يتحدثون عن (الألوهيه) للدلاله عن الآله المتعدده ، ألا أنهم بعد أغتصاب أرضى كنعان فى شبه جزيرة سيناء ودخولهم إلى الزراعه الجماعيه حيث وزع شامل الأرض على البطون منهم بدء الحديث عن إله واحد "يهوه" أو" ياهواه"

ظهور التنظيم السياسى نتيجة الأستقرار النسبى ، وهو تنظيم بدائى ألا أنه محكم ويقوم على العصبية القبليه ووحدته الأساسيه هى البطن ، ومثال ذلك التنظيم السياسى لقبيلة الأيروكورى ، والتنظيم السياسى الذى أقامه موسى عليه السلام لليهود أثناء وجودهم فى مصر قبل العبور إلى أرض كنعان ، وكان مجلسا من سبعين برئاسته .[٢]

---

[١] المرجع السابق ، ص.ص ٨٠ – ٨٧ .

[٢] برغم أن التنظيم الذى أقامه موسى عليه السلام لليهود فى مصر قبل خروجهم كان فى مرحلة بقاء الغالبية من اليهود فى مرحلة رعى الضأن ، إلا أنه كان بمناسبة غير عادية لفئة غريبة عن سكان المجتمع المصرى آنذاك وهم اليهود الذين تجمعوا فى أرض جاسان غرب مدينة الإسماعيلية الآن ، وعقدوا العزم على الخروج من مصر بقيادة موسى وهارون عليهما السلام ليقيموا مجتمعاً جديداً يعتمد على الزراعة فى سهول الأردن وهضبة صهيون وفى ذلك يقول الكتاب المقدس – العهد القديم : "ثم قال الرب لموسى ضربة واحدة أيضاً اجلب على فرعون وعلى مصر .... تكلم فى مسامع الشعب أن يطلب كل رجل من صاحبه وكل امرأة

(=)

كانت القيم والأعراف السائده فى معاملة الغير هى قبول الدين فى جريمة القتل ، وذلك تبعا لحاجة المجتمع إلى القوى العامله ، وكذلك تبنى المهزوم فى الحرب أو اسقرقاقه وعدم قتله ، وذلك لحاجة المجتمع إلى القوى العامله .

أصبح الزواج من الخارج فضيله دينيه ، وذلك لعدم الأهتمام بالملكيه الخاصه للأرض أو أى ثروه أخرى ذات قيمه ، و أصبح للزوجه فى جماعات الزراعه البدائية قيمه كبيره ، ولذلك كان الزوج ينتقل اليها ، وكانت الخيمه التى يسكن معها فيها ملك للزوجه و ليس للزوج ، والطلاق مشروعا ومقبولا .

نظام التوزيع :

فى مرحلة الزراعه البدائية ، كانت الأرض على الشيوع فى أستغلالها ولكن بطريقه جماعيه ، سواء كانت توزع على البطون أو على القبائل وكان الأستهلاك أيضا مشاعا ، وساد أحترام الملكيه الجماعيه بحيث لا تعتدى جماعه على جماعه أخرى . ولذلك فأن هذا المجتمع لم يعرف الطبقات أو التمايز الطبقى .

ولقد كانت هذه المرحله هى البدايه لأستخدام الأرض فى الزراعه الجماعيه على مستوى المجتمعات كامله ، كما هو فى المشاعيه الخراجيه ، أو فى نمط الأنتاج الأسيوى، اللذان مر بهما المجتمع المصرى وبعض المجتمعات الآخرى على التفصيل الذى سوف نورده لاحقا .

(=)

من صاحبتها أمتعة فضة وأمتعة ذهب ، وأعطى الرب نعمة للشعب فى عيون المصريين .... وقال موسى هكذا يقول الرب انما نحو منتصف الليل أخرج فى وسط مصر .... وفعل بنو إسرائيل بحسب قول موسى، طلبوا من المصريين أمتعة فضة وأمتعة ذهب وثياباً ، وأعطى الرب نعمة للشعب فى عيون المصريين حتى أعاروهم . فسلبوا المصريين" .

- العهد القديم ، سفر الخروج ، الإصحاح الحادى عشر ، آية ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، الإصحاح الثانى عشر ، آية ٣٥ ، ٣٦ .

المبحث الرابع

مراحل التطور التاريخي لبني أسرائيل [1]

الدراسه السابقه لتاريخ تطور حياة الإنسان على الأرض ، وصراعه المرير للحفاظ على حياته بأشباع حاجاته إلى الطعام والأمن ، وأعمال عقله لكي يستطيع أن يصارع قوى الطبيعه وينتصر عليها ليحافظ على بقاء نوعه حتى الأن بأبتداع الطرق الماديه لأستغلال الموارد المتاحه ، أو وضع النظام الذى الذى يكفل أستغلال هذه الموارد فى ظل الظروف المختلفه سواء الثابت منها كالمناخ وجغرافية المكان ، أو المتغير حسب

---

(1) ينسب الإسرائيليون أنفسهم إلى حفيد سيدنا إبراهيم ، يعقوب ابن اسحق ، يراجع الكتاب المقدس ، العهد القديم ، سفر التكوين ، الإصحاح ٢٨ ، الآية ١٠ - ١٥ .

وحول الرب اسم يعقوب إلى اسم إسرائيل ، ومن ثم أصبح اسم نسله بنو إسرائيل ، سفر التكوين ، الإصحاح ٣٥ ، الآية ٩ - ١٠ .

وبنو إسرائيل لم يوجدوا فى الأرض المقدسة و لم يقيموا فيها إلا بضع قرون فقط وهى فترة قصيرة إذا ما قورنت بعمر التاريخ ، وهذه المنطقة كانت تسمى عند البابليين باسم (آمورو) ثم سميت بأرض كنعان ، أما كلمة فلسطين فترجع إلى عهد الاغريق واتصالهم بشعب الساحل من الفلسطينيين فعممت هذه التسمية على المنطقة كلها ابتداء من القرن الثانى عشر ق. م .

وفى تل العمارنة بمصر اكتشفت رسائل من الحكام السوريين والكنعانيين إلى فرعون مصر أمينوفيس الرابع (اخناتون) ، حوالى ١٤٠٠ سنة قبل الميلاد ، يشكون فيها من خطر داهم يهدد ممالكهم ويطلبون معونة مصر لرد العدوان الخارجى ، وكان زحف (الحيثيين) فى الشمال وسطو الحبيرو من الجنوب . ويقصد بالحبير أو (العبيرو) بالبدو الرحل الذين يروحون ويجيئون عبر الحدود أياً كانت أجناسهم ، وقد أطلق عليهم المصريين (شاسو) ومعناها البدو الحراميين ، وكان هؤلاء البدو هم بنو إسرائيل يدفعهم الجفاف إلى تخطى الجنوب الشرقى للأراضى الخصبة فى كنعان . وتعتبر هذه أول اشارة فى التاريخ المدون إلى بنى إسرائيل . وقد استجاب المصريون بشهامتهم المعروفة بقيادة رمسيس الثانى لإنقاذ كنعان وسوريا من الغزو . فأوقفوا الحبير فى الجنوب وهزموا الحيثيين فى معركة قادش . إلا أن مصر أصيبت بضعف وانحطاط بعد رمسيس الثالث دام ٤٠٠ سنة تمكن خلالها البدو العبريون من الاستيلاء على أرض كنعان كما سترى .

- د. ثروت أنيس الأسيوطى ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص ١٢٨ - ١٣١ .

طبيعة النشاط التى يسود فى منطقه دون آخرى ، أو حسب طبيعة مـا يقرره أجتمـاع بنـى الإنسان للحصول على الحاجات الأساسيه مثل الطعام والأمن وأكثر من ذلك فـى المراحل المتقدمه لأجتماع البشريه فى مجتمع مستقر . وكذلك قدرة الإنسـان علـى أبتداع الأفكـار والمسلمات التى يعتقد أفرد الجماعه فـى صحتها ويسلموا بها لتكون نبراسا للحياه عند الكافه ، وكذلك تغير هذه المسلمات الفكريه والأعتقـادات العقليـه والوجدانيه تبعا للمرحلـه من النشاط الاقتصادى الذى ينشـغل بـه أفراد المجتمع تحتاج إلى مثال تطبيقى تاريخى واقعى .

ويمكن أن نقدم هذا المثال التطبيقى بالأعتماد على الأستنتاج وأستقراء المعلومات عن تطور مراحل النشاط الإنسانى عنـد الجماعات البدائية حتى بدء الحضـاره الإنسـانيه بالأستقرار الكامل للأفراد فى مجتمعات مستقره نهائيا ، وذلك بالأعتمـاد علـى الدراسـات التى تمت على القبائل التى توقف بها التطور عند مرحلة أو أخرى من هـذه المراحل ، أو باللجوء إلى التلريخ المكتوب والمدون عند بعض الشعوب القديمه . وليس هناك شـعب لـه تاريخ مكتوب منذ العهود السحيقه ألابنوا أسرائيل ، فأن لهم تاريخـا و مكتوبـا منـذ القـرن التاسع قبل الميلاد فى التوراه حيث تقص احداث بنى أسرائيل منذ عهد العشائر ، من ألفـى سنه قبل الميلاد وبذلك فأن الوقائع الموجوده فى التوراه حفظت فى الصدور يتلقاها الخلـف عن السلف أكثر من عشرة قرون قبل تسجيلها .

ورغم ذلك فان دراسة بنى أسرائيل كجماعه بشريه وجدت على الأرض لا تنفـى الأستدلالات السابقة بل تؤكدها ، وهى دراسه تعتمد بصفه خاصه على أقرار هذه الجماعه الذى يتواجد فى التوراه ، أو فى وثائق التاريخ المدون لـدى المدنيات القديمـه مثـل مصـر وبابل .

١ - مرحلة الرعى :

ظل بنو إسرائيل مئات السنين يرعون قطعانهم من الضأن على حـدود الصحـراء للأراضى الخصبه فى بابل وسـوريا وكنعـان والمنطقـه الشـماليه مـن الجزيـره العربيـه ثـم صحـراء النقـب وهضبـة سـيناء . وسـمح لهـم المصريين بالأقامـه علـى الحـدود فـى عهـد

حورمحب وميرنفتاح فــى القرنين الرابـع عشـر ، والثـالث عشـر ق.م. فـى أرض جاسـان غرب الأسماعيليه وكذا بـالدخول بقطعـانهم إلـى المسـتنقعات (وحضـر احـد ضبـاط الملـك ميرنفتاح ليسمح لهم بالدخول ، وتعتبر تلـك الفـتره بدايـه فـترة ضعـف وأنحطـاط المجتمـع االمصرى القديم).

وفكر الفراعنـه فـى أيجـاد عمـل لهـؤلاء الرعـاه لتخليصـهم مـن القحـط والجـوع وليستقروا ويقلعوا عن حياة النهب والسلب فأستخدموهم فى البنـاء فـى أرض جاسـان [١] . ألا أنهم لم يطيقوا ترك حيـاة التشـرد والتسـكع وحريـة النهـب والسـلب ولـو مـع الجـوع ، وتمنوا العوده إلى الرعى على جبل صهيون ، فدبرو الخروج من مصر ونظموا جموعهـم من أجل ذلك وخرجوا بعد أن سلبوا المصريين آنيةالذهب والفضه والملابـس الثمينـه [٢] . وتأهوا فى هضبة سيناء أربعين سنه تقريبا ألا أنهم اتجهوا إلى أرض كنعان حتـى وصلـوا إلى مشارف الضفه الشرقيه وحققوا حلمهم القديم [٣] .

واتبع بنو أسرائيل فى دخولهم أرض كنعان حروب العصابات والسلب والنهب ، فكل قبيله من بنى أسرائيل كانت تفعل ما تريد أبتداء من الغزو والنهب إلى الأرتزاق لـدى جيوش كنعان ، أى أنه لم يحدث غزو وحرب انتهت بالأحتلال ، بل حدث تغلغل بطئ دام عدة اجيال كـل جيـل يقـوم بـدوره ، حتـى تمكنـت القبـائل الأسـرائيليه مـن الأسـتيلاء علـى الهضاب المرتفعه شرق الأردن ثم غربه ، وأستطاعت شخصيات قويـه أن توحـد صفـوف القبائل الأسرائيليه ابتداء من موسى الذى قاد الخروج من مصر إلـى يشـوع الـذى إسـتولى على أرض كنعان .[٤]

---

[١] لم ينس بيجين رئيس وزراء إسرائيل عندما وطيء أرض مصر فى إطار تطبيع العلاقات مع إسـرائيل ووقـف أمام الأهرام أن قال "لقد بنى هذه الأهرام العظيمة اليهود تحت سياط المصرين، وتشهد التوراة التى كتبوها بأيديهم كيف سرقوا المصريين ونهبوا مصر والمصريين أثناء خروجهم منها بقيادة موسى وهارون .

[٢] سفر الخروج ، الإصحاح ١٢ ، الآية ٣٥ - ٣٦ .

[٣] سفر الخروج ، الإصحاح ١ ، ١٣ ، ١٤ .

[٤] يشوع ، الإصحاح الأول وما بعده .

ولعل السبب الأساسى فى تمكن اليهود من الأستيلاء على كنعان هو ضعف مصر فى تلك الفتره ، وألا كان طردهم محققا كما فعل رمسيس الثانى بل لقد استطاعت قبائل الفلسطينيين القادمين من بحرايجه أحتلال منطقة الساحل و أقاموا مدنا مزدهره .

وقامت حروب بين الفلسطينيين وبنوا أسرائيل ، و قد تميزت حروب بنى أسرائيل بالقوه والدمويه ، فقتلوا الرجال والنساء والأطفال والعجائز حتى الأبقار والماعز والحمير ، وحرق المدن ونهب الفضه والذهب والحديد وكل شئ ، كما فعلوا فى مدينة أريحا حتى تكون عظه لغيرها [1] . ثم التنكيل بالأسرى وشنقهم فى الطرق العامه [2] . وأستطاع شاول أن يوحد بنى أسرائيل و أقام أول مملكه فى أرض كنعان [3] .

وفى ظل ظروف الرعى الذى يدفع الإنسان إلى التنقل وراء العشب ، وتشكل الثروه الأساسيه قطعان الضأن فقد كانت هناك ملكيه فرديه بالنسبه لهذه القطعان بينما ظلت الأرض ملكيه جماعيه حيث تنتقل كل قبيله داخل منطقة لتنتفع بما تجود به من كلأ وماء .

ولا تختلف بنى أسرائيل فى مرحلة الرعى عن مجتمعات الرعى الأخرى ، ففى الرعى يهيمن الرجل على الثروه الأقتصاديه ، ولذلك يسود النظام الأبوى للنسب وتسود الأسره البطريركيه ، فالولد ينسب لأبيه و الأسره تتكون من الرجل و زوجاته والسرارى (الاماء) والأولاد و زوجاتهم و أولادهم (الأحفاد) بالأضافه إلى العبيد و (الجيريم) [4] ويرأس الأسره الأب الذى يتمتع بسلطات مطلقه عليهم ، فيختار وريثه بحريه تامه [5] . ويتصرف فى أبنائه ، وله عليهم حق الحياه أو الموت ، يقتلهم أذا شاء [6] ، أو يبيع أبنته

---

[1] يشوع ، الإصحاح ٦ ، الآية ٢١ - ٢٤ ، الإصحاح ٨ ، الآية ٢٤ - ٢٩ .
[2] صموئيل الثانى ، الإصحاح ٤ ، الآية ١٢ ، الإصحاح ٨ ، الآية ٢ .
[3] صموئيل الأول ، الإصحاح ٩ وما بعده .
[4] الجيريم ، الجيران الذين تم اجارتهم .
[5] سفر التكوين ، الإصحاح ٤٨ ، الآية ١٤ وما بعدها .
[6] سفر التكوين ، الإصحاح ٤٢ ، ٣٧ .

لمن يرغب [١] .

ورغم ذلك فأن هناك بقايا الأسره الأميه ، فكلمة (البطن) و (الأم) (من أم) يستخدمان للدلاله على فروع العشيره ، والزوجه تظل عند أهلها ويتردد عليه الزوج .
والخيمه ملك الزوجه بأعتبار أن الزوج ينتقل إلى الزوجه [٢] ومحارم الزواج تأتى من ناحية الأم لا الأب [٣] .

ولعل أهم مظهرا أجتماعي للحفاظ على الثروه هو زواج (يبوم) وهو ألتزام الأخ بزواج أرملة أخيه ، على أساس أن الأخوه ساعدوا فى جمع المهر ولذلك لابد أن تؤول اليهم التركه ومنها الزوجه ، ومن ثم أستطاعت الثروه حالة وجودها أن تفرز القوانين القادره على المحافظه عليها داخل الوحده الأجتماعيه وهى العشيره و لا تذهب إلى الأجانب . وقد كان زواج يبوم من الأوامر الدينيه التى تستدعى العقاب من الرب .[٤]

و لقد كانت العقيده الدينيه أيضا فى الشكل الذى يتناسب مع ظروف الرعى ، فعقيدة التوتميه التى تقدس الحيوان وتحرم أكل لحمه لا تناسب مجتمع الرعى ، ولذلك فأن

---

[١] سفر الخروج ، الإصحاح ٢١ ، الآية ١٤ وما بعدها .

[٢] هكذا فعل (شمشوم) مع زوجته الفلسطينية ، القضاه ، الإصحاح ١٥ ، الآية ١ ، و (جدعون) حيث بقيت زوجته فى بلدة شكيم ، القضاه ، الإصحاح ٨ الآية ٣١ . وكذا (موسى) مع أمرأته المديانة التى بقيت مع أهلها هى وأبنائها ، سفر الخروج ، الإصحاح ٤ ، الآية ١٨ - ٢٠ .
سفر التكوين ، الإصحاح ٢٤ ، الآية ٦٧ ، الإصحاح ٣١ ، الآية ٣٣ ، القضاه ، الإصحاح ٤ ، الآية ١٧ .

[٣] نظراً لأن المحارم من جهة الأم فقد استطاع أن يتزوج (عمرام) عمته (يوكابد) وأنجب منها موسى وهارون، سفر الخروج ، الإصحاح ٦ ، الآية ٢ . وتزوج (ناحور) ابنة أخيه (هاران) سفر التكوين ، الإصحاح ١١ ، الآية ٢٩ . وحينما هام (أمنون) فى حب (ثامار) أخت أخيه (أبشالوم) ، استمهلته واقترحت عرض الأمر على الملك فهو لن يمانع فى زواجهما . صموئيل الثانى ، الإصحاح ١٣ ، الآية ١٣.

[٤] عندما مات ابن يهوذا البكر (عير) أمر ابنه الآخر (أونان) ان يتزوج (ثامار) أرملة أخيه ، فلما رفض أونان أصابه العقاب الإلهى ومات . سفر التكوين ، الإصحاح ٣٨ ، الآية ٨ - ١٠ .

بنو أسرائيل أعتقدوا في الأرواح ثم أنتقلوا إلى الأيمان بالآلهه . فـالروح تذهب إلـى تحت الأرض(شئول) لتلتقى مع الأرواح الآخرى لتعيش معها ، و لم يكن هناك اعتقـاد بـالبعث بل بأنتهاء الحياه ينتهى كل شئ وكان لكل عشيره إله خاص بها لذلك استخدمت (الالوهيم) أى الأله بالجمع ، وظلت فتره طويله تستخدم للدلالـه علـى لفـظ الجلالـه . وظهـرت أيضـا شخصية (كوهين) وهو الكاهن الذى يتكهن أى يتنبأ ويقابلهـا شـخصية صـانع المطـر عنـد قبائل الرعاه .

وكذا لا تختلف بنى أسرائيل فى مرحلة الرعى من قبائل الرعـاه ، فبنـو أسـرائيل أنتظموا فى قبائل تتكون من عشائر ، ويصل عدد الأخيره إلى ثلاثمائه شخص تكون وحده أجتماعيه يقوم بينها تضامن اجتماعى [١] ، فهم اخوه بينهـم رابطـه دمويـه يحتفـل بهـا عـن طريق الختان الذى يعتبر علامة الترابط الدموى [٢] ، وأفراد العشيره متسـاوون تمامـا فـى كافة الحقوق والواجبات . وتضم العشيره الأعضاء وهم الأمـراء والعبيـد وهـم فـى مركـز الأشياء و لم يصلوا إلى مرتبة الإنسان وكذا الجيريم . ويلتزم الكافه بعبـادة آلـه واحـد هـو إله العشيره [٣] .

وفى الواقع كانت كل عشيره تهيم على وجهها وفقا لهواها ، ولم يكن هناك سلطه عليا فوق العشائر المكونه للقبيله أو ما يؤدى إلى تماسك القبائل الا أن بنو أسـرائيل عندمـا أجتمعوا فى أرض جاسان بمصر لمده طويله وأجمعوا على الخروج من مصر وأغتصـاب أرض كنعان فى عهد موسى ، فغدا يشرف على القبائل والعشائر (الزكانيم) أى الشـيوخ[٤] وتكون مجلس من سبعين ليعاون موسى عليه السلام .[٥]

---

[١] سفر التكوين ، الإصحاح ١٤ ، الآية ١٤ .

[٢] سفر التكوين ، الإصحاح ٣٤ ، الآية ١٥ وما بعدها . سفر الخروج ، الإصحاح ٤ ، الآية ٢٥ - ٢٦ .

[٣] ى. دى. فو ، نظم العهد القديم (بالفرنسية) ، جـ١ ، باريس ، ١٩٥٨ ، طبعة سيرف ، ص. ١٧ وما بعدها .

د. ثروت أنيس ، مرجع سبق ذكره ، ص. ١٥٢ .

[٤] سفر الخروج ، الإصحاح ٣ ، الآية ١٨ . الإصحاح ٢٤ ، الآية ١٤ ، سفر العدد ، الإصحاح ١١ ، الآية ١٦ ، ٢٤ .

[٥] سفر الخروج ، الإصحاح ٢٤ ، الآية ١ .

٢- مرحلة الزراعة :

أدى تطور نشاط بنى أسرائيل من الرعى إلى الزراعه إلى أحداث تغييرات جوهريه فى كافة مناحى الحياه . فقد أدت الزراعه إلى أستقرار بنو أسرائيل فى ربوع كنعان وتحول غالبيتهم إلى زراعة الحبوب ، وإن كان البعض قد أستمر فى الرعى . وقد أدى هذا الأستقرار إلى توزيع الأرض المغتصبه على القبائل المختلفه بالقرعه [١] ، ومنعوا نقل نصيب من قبيله لأخرى [٢] . ألا أن الأنتقال إلى الزراعه وسيادة النشاط الزراعى أدى إلى تلاشى الملكيه الجماعيه وظهرت الملكيه الفرديه ، بدليل أن بعض النصوص تقرر لأقارب البائع حق استرداد الأرض المباعه [٣] وتعترف ضمنا بوجود ملكيه فرديه تصلح محلا للبيع والشراء .

وقد حدث تطور فى العقيده الدينيه يتناسب مع التكوين السياسى الذى تم بقيادة موسى عليه السلام ومع الأستقرار للزراعه فى أرض كنعان بعد أغتصابها وأبتداء من القرن الثالث عشر قبل الميلاد . فقد حلت فكرة الأله الواحد لكافة بنى أسرائيل بدلا من الأله المتعدده ألا أن بنو أسرائيل أعتبروا أن هذا الآله خاص بهم وحدهم دون غيرهم من العباد [٤] . وهكذا حل محل (الأيلوهيم) الأله الواحد الخاص ببنى أسرائيل والذى سموه (يهوه) أو (ياهوه). ويبدو أن هذه الكلمه كانت اسما لإله قبيلة (اللاوى) الذى ينتمى إليها موسى وهارون ، اذ تذكر التوراه أن سيدنا موسى حينما نزل من الجبل وعلم بعصيان القبائل صاح مستجدا بأتباع (يهوه) فألتف حوله اللاويين وناصروه على القبائل المرتده [٥].

وتصورت القبائل أنها عقدت حلفا مع (يهوه) مباشرة وهو حلف يضمن لهم الرعى وتوفير الطعام وأنزال المطر طالما قدموا له الأضاحى وعبدوه ونفذوا وصاياه ،

---

(١) سفر العدد ، الإصحاح ٢٦ ، الآية ٥٢ - ٥٦ ، الإصحاح ٣٣ ، الآية ٥٤ ، الإصحاح ٣٤ ، الآية ١٣ وما بعدها .

(٢) سفر العدد ، الإصحاح ٣٦ ، الآية ٩ .

(٣) سفر اللاويين ، الإصحاح ٢٠ ، الآية ٢٤ - ٢٦ .

(٤) أرنست رنيان ، تاريخ شعب إسرائيل ، جـ ١ ، مرجع سبق ذكره ، ص. ٣٦١ .

(٥) سفر الخروج ، الإصحاح ٣٢ ، الآية ٢٦ .

ومن ثم أصبح بنو أسرائيل أصحاب الحلف مع (يهوه) الله شعبه المختار دون سائر شعوب العالم[١] ، أما الشعوب الأخرى فمجرد وسيله بيد (يهوه) لنصرة اليهود ، فأن بنى أسرائيل وحدهم هم الغايه والهدف [٢] . وقطع (يهوه) عهدا مع جد بنى أسرائيل (ابرام) قائلا (لنسلك أعطى هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات) [٣] ، وقاد (يهوه) أبناء شعبه فى البريه إلى حيث حلف لأبائهم أن يعطيهم أرضا تفيض لبنا وعسلا [٤] . وكانت هذه أرض كنعان التى بناها الكنعانيون بالجهد والعرق و الكفاح وسلبها منهم بنى أسرائيل .

وليس الأمر كذلك بل أن (يهوه) هدد شعبه بالأنتقام أن لم يطردوا السكان الأصليين من الأرض المغتصبه ، "أن لم تطردوا سكان الأرض من أمامكم يكون الذين مستبقون منهم اشواكا فى اعينكم ومناخس في جوانبكم ويضايقونكم على الأرض التى أنتم ساكنون فيها ، فيكون أنى أفعل بكم كما هممت أن أفعل بهم" [٥] . وهكذا منحهم (يهوه) حق أفناء الأخرين ليعيش بنى أسرائيل شعب الله المختار .

وأفرزت الملكيه الفرديه فى مجتمع الزراعه كعادتها التفاوت الذى يتعمق عبر الزمن فى الثروه والمركز الاجتماعى أوالطبقى ، وظهر الأقراض بالربا وهى وسيلة القوى أقتصاديا فى أستغلال الضعيف عن طريق القرض ، وظهرت الملكيات الكبيره وإلى جانبها البؤساء الذين تشردوا فى الأرض يطحنهم البؤس والجوع بعد أن أمتص المرابون

---

[١] القضاه ، الإصحاح ٥ ، الآية ٣١ ، صموئيل الأول ، الإصحاح ٣٠ ، الآية ٢٦ .

[٢] يلاحظ أن تبرير النهب والسلب لشعب تحت دعوى أنه شعب الله المختار ليست عند بنى إسرائيل بل إن قبيلة (النوير) على ضفاف النيل فى أدغال أفريقيا تعتقد أن الله أمرها بالسطو على جارتها قبيلة الدنكا وسلب أبقارها ، وأن الأنبياء يتلقون رغبات الله فى نصرة شعبه المختار .

يرجع فى ذلك : ايفانز ريتشارد ، ديانة النوير (بالإنجليزية) ، اكسفورد ، ١٩٥٦ ، مطبعة كلاندون ، ص.ص ٦ - ١١ . كما أوردهم الدكتور ثروت أنيس الأسيوطى ، مرجع سبق ذكره .

[٣] سفر التكوين ، الإصحاح ١٥ ، الآية ١٨ .

[٤] سفر الخروج ، الإصحاح ١٣ ، الآية ٥ .

[٥] سفر العدد ، الإصحاح ٣٣ ، الآية ٥٥ ، ٥٦ .

دمائهم وتركوهم كومه من العظام [١] .

وقد كان أستكمال الأستعمار الكامل لأرض كنعان والقضاء على الفلسطينيين يستدعى الأستعداد للحرب الذى يعتمد على التمويل الذاتى والذى يقدر عليه كبار الملاك بمالهم من عبيد سواء أسرى حرب أو أسرى دين ، بعد أن أصبح الدائن يسترق المدين العاجز عن الدفع .

وهكذا عبر الزمن اضطرت الحرب بنى أسرائيل إلى أسناد الرئاسه إلى شخص واحد أشبه بالقائد الحربى والزعيم الدينى أطلق عليه أسم القاضى ، وعرفت هذه الفتره بعصر القضاء [٢] . ثم أنفصلت الزعامه الدينيه عن الحرب ، فأستقل بالأخيره الملوك من شاول وداود وسليمان و أنفرد بالشئون الدينيه الكهنه من نسل هارون حيث تمركزوا فى المعبد الذى شيده سليمان والذى أصبح المعبد الوحيد فى مملكة (يهوذا).وأختص الكهنه بعشر المحصول كل سنه بالأضافه إلى أبكار البقر والغنم [٣] ، وأستولى السدنه على عشر المحصول كل ثلاث سنوات [٤] ، وهكذا كونت الكهنه والسدنه طبقه متميزه تساند الأقطاع وكبار الملاك على حساب الفلاحين لدرجة أن اللاويين أمتلكوا مدنا بأكملها بما فيها من بيوت وما حولها من حقول [٥] .

وساد التناقض بين الملاك القطاعيين أو الملاك من الكهنه والسدنه والمحروميين من أسرائيل ، وساد الفساد وأنقسمت المملكه الواحده إلى مملكتين وتبنى ملوك الشمال ديانات الشرك وآله الكنعانيين إلى جانب دين (يهوه) وعبدوا عجولا من الذهب وضعوها فى المعابد ، وسادت الخمر والأنحلال الجنسى ومارس بنوا أسرائيل ألوانا مختلفه من الشذوذ مثل اللواط والأتصال بالحيوان ومارس الرجال والنساء زوجات وبنات الدعاره .

---

[١] أشعياء ، الإصحاح ٣ ، الآية ١٤ ، الإصحاح ١٠ ، الآية ٢ ، الإصحاح ١٤ ، الآية ٣٠ .

[٢] أرنست وتيلان ، مرجع سبق ذكره ، جـ١ ، ص. ٢٩٣ وما بعدها .

[٣] سفر التثنية ، الإصحاح ١٤ ، الآية ٢٣ وما بعدها ، الإصحاح ١٨ ، الآية ٣ – ٥ .

[٤] سفر التثنية ، الإصحاح ١٤ ، الآية ٢٨ – ٢٩ ، الإصحاح ٢٦ ، الآية ١٢ .

[٥] سفر اللاويين ، الإصحاح ٢٥ ، الآية ٣٢ وما بعدها .

المقدسه على ابواب المعابد فوق التلال [١] .

وأدى رد فعل هذا الأنحلال إلى ظهور المصلحين والأنبياء الذين قاوموا أنحراف الأقطاع والأقطاعيين وأنصياع الكهنه لهم ودعوا إلى العدل وإلى نبذ تبرج النساء وإلى تحريم الربا ، مثل النبى (أيليا) [٢] ، ألا أن تحريم الربا أقتصر على الربا بين اليهود بعضهم وبعض لكنه أبيح تجاه الأجانب [٣] .

وقد انعكس التطور إلى نظام الزراعه الذى تظهر فيه قوة الرجل وهيمنته فى زيادة سلطاته داخل منزله مثل ألغاء عقود زوجته وأبنته [٤] ولو أن بعض السلطات منحت لشيوخ المدينه مثل تقرير عقوق الأبن ورجمه حتى الموت [٥] .

ومحافظة على الملكيه الكبيره يأخذ الأبن الأكبر نصيبين فى الأرث ويمتنع على الأب تجريده من الميراث [٦] ، وفى حالة عدم وجود الأبن ترث البنت ، أو الزوجه فى حالة عدم وجود البنت مع الأحتفاظ لأقارب المتوفى من الذكور بشراء الأرض [٧] .

وفى ظل الملكيه الفرديه وأختفاء الملكيه الجماعيه حلت محل العشيره كوحده أجتماعيه الأسره القاصره على الأب والأم والأولاد المقيمين تحت سقف واحد [٨] ، ولم يعد التضامن السابق بين أعضاء العشيره فى الثأر أو الديه فبعد أن كان (يهوه) يتعقب

---

(١) أنظر فى اللواط سفر اللاويين ، الإصحاح ٢ ، الآية ١٣ . وفى الاتصال بالحيوان ، سفر التثنية ، الإصحاح ٢٧ ، الآية ٢١ ، وفى الدعارة المقدسة على أبواب المعابج ، سفر التثنية ، الإصحاح ٢٣ ، الآية ١٧ - ١٨ ، وسفر يشوع ، الإصحاح ٥٤ ، الآية ١٣ - ١٤ ، وسفر الملوك الثانى ، الإصحاح ٢٣ ، الآية ٧ .

(٢) الملوك الأول ، الإصحاح ١٢ وما بعده ، الملوك الثانى ، الإصحاح الأول وما بعده .

(٣) سفر التثنية ، الإصحاح ٢٢ ، الآية ١٩ - ٢٠ .

(٤) سفر العدد ، الإصحاح ٣٠ ، الآية ٤ وما بعدها .

(٥) سفر التثنية ، الإصحاح ٢١ ، الآية ١٨ - ٢١ .

(٦) سفر التثنية ، الإصحاح ٢١ ، الآية ١٥ - ١٧ .

(٧) راعوث ، الإصحاح ٤ ، الآية ٣ ، ٥ .

(٨) سفر اللاويين ، الإصحاح ٢١ ، الآية ٢ - ٣ .

ذنوب الأباء فى الأبناء للجيل الثالث والرابع [١] ، أمسى لا يقتل الأباء عن الأبناء ولا الأبناء عن الأباء ، وأنما يجازى كل امرء وفقا لما آتاه [٢] .

وكذلك فى ظل المحافظه على الثروه داخل العشيره ، حرم على البنات الزواج من خارج العشيره ، وأتبع نظام الزواج من الداخل ، ألا أن أثر الأسره الأبويه أنعكس فى أفضلية الزواج من أبناء العم وبنات العم وتبؤ العم مكانه رفيعه بينما كان يحتها الخال فى بقايا النظام الأموى السابق حيث فى الفتره السابقه على تلك الفتره بألف عام تزوج يعقوب أبنة خاله . وكذلك حرم الأتصال الجنسى بين المحارم تحت دعوى الأنبياء (أرميا) ، فحرم الأتصال بزوجة الأب والأخت لأب والأخت لأم والحماه والبهيمة ، وأصبح الزواج رابطه مقدسه وتم تطبيق حق الطلاق .

وتأثر زواج (يبوم) أيضا فبعد أن كان أمرا دينيا يستحق المخالف له غضب الألهه العقاب بالموت فى ظل الملكيه الجماعيه للأرض ، أصبح جزاء التنكر لهذا النوع من الزواج لا يستحق ألا أستهجان الجماعه فقط [٣] . ذلك أن الحاجه إلى المحافظه على الثروه فى ظل العشيره قد زالت وحلت محلها الملكيه الفرديه للأسره المكونه من الزوج والزوجه والأولاد ، وبذلك لم يعد هناك معنى لتزوج الأخ بأرمله أخيه المتوفى و أقتصر هذا النوع من الزواج على حالة الأخين الموجودين تحت سقف واحد ، أى أشتراكهما فى معيشه واحده ومال واحد .

---

[١] سفر الخروج ، الإصحاح ٢٠ ، الآية ٥ .

[٢] سفر التثنية ، الإصحاح ٢٤ ، الآية ١٦ .

[٣] سفر التثنية ، الإصحاح ٢٥ ، الآية ٦ - ١٠ .

تقضى عادات اليهود بأن من يبرم صفقة بيع أو مقايضة يخلع نعله ويعطيه إلى المتنازل له رمزاً للتسليم بأحقية هذا الأخير ، وأورد سفر التثنية اجراءات مستلهمة من هذه العادات فى زواج (يبوم) حيث يقول "إذا لم يرض الرجل أن يأخذ امرأة أخيه تصعد امرأة أخيه إلى الباب إلى الشيوخ تقول قد أبى أخو أخى أن يقيم لأخيه اسما فى اسرائيل . و لم يشأ أن يقوم لى بواجب أخى الزوج / فيدلوه شيوخ المدينة ويتكلمون معه فإن أصر وقال لا أرضى أن أتخذها تتقدم المرأة إلى أخيه أمام أعين الشيوخ وتخلع نعله من رجله وتبصق فى وجهه وتصرخ وتقول هكذا يفعل بالرجل الذى لا يبنى بيت أخيه . فيدعى اسمه فى اسرائيل ببيت مخلوع النعل" .

٣- مرحلة التجارة :

تركنا بنى أسرائيل فى مرحله من الفساد الانهائى أبـان سيطرة الأقطـاع غـارقين فى الجنس والربا ، وقد صورت التوراه روح بنى أسرائيل فـى هـذه الفـتره [١] . وقـد أدى هذا الفساد وتناقضات عهد الأقطاع إلى تمزق الدوله الأسرائيليه بعد سليمان ، وأنقسـمت المملكه اليهوديه إلي مملكتين واحده فـى الشمال والأخرى فـى الجنـوب ، ودار الصـراع الرهيب حول الزعامه الدينيه بين كهنة المعبد الذين عـاصروا الأقطـاع وأيدوه ونـاصروه والأنبياء المصلحين مثل (أشـعياء) و (أرميـاء) و (حزقيـال)ويرجـع مدونـوا كتـاب الملـوك أنقسام المملكه بعد موت سليمان إلى غضب الله سبحانه وتعـالى علـى مـا وصـل إليـه بنـو أسرائيل من ظلم وفساد فى الأرض [٢] .

و أنتهى تمزق بنى أسرائيل إلى الحـرب الأهليـه [٣] ، وقضـى الأشـوريون علـى مملكة الشمال وحاصر البـابليون أورشـليم عـامين كـاملين ثـم أقتحمـوا أسـوارها وهدموهـا

---

[١] ففى أمثال سليمان الحكيم (أفرح بامرأة شبابك ، الظبية المحبوبـة والوعلـة الزهيـة ، ليروك ثدياهـا فـى كـل وقت وبمحبتها أسكر دائماً)

يراجع صموئيل الأول ، الإصحاح ١٨ ، الآيـة ٢٨ ، الإصحـاح ٢٥ ، الآيـة ٣٩ - ٤٣ ، صموئيـل الثانى ، الإصحاح ٣ ، الآية ٤٢٣ ، الإصحاح ٥ الآية ١٣ . وكذلك نجـد تفشـى عـادة تعـدد الزوجـات بشكل رهيب فى ظل الاقطاع بين المللوم والاقطاعيين ، فقد تزوج (داود) نساء كثـيرات وكـان لـه ستون سرية ، وكان (لجدعون) سبعون ولداً من صلبه لأنه كـانت لـه نسـاء كثيرات ، وفـاق سـليمان الكـل إذا تزوج ٧٠٠ امرأة عدا ٣٠٠ سرية . يراجع أخبار الأيام الثانى ، الإصحاح ١١ ، الآية ٢١ . الملوك الأول، الإصحاح ١١ ، الآية ٣ ، القضاه ، الإصحاح ١١ ، الآية ٣ .

[٢] وكذلك نجد أن الكتاب المقدس (العهد القديم) يصور الفساد فى هذه الفترة فى شـكل جرائـم منسـوبة إلى كل من داود وسليمان ، فيروى الإصحاح ١١ ، ١٢ من صموئيل الثانى أن داود أحضر زوجة أحد قـواد جيشه حيث رآها تستحم وزنى بها ، ثم أمر بوضع زوجها فى مقدمة المقاتلين فى المعركة ليمـوت ، ولمـا مات أضافها لحريمه وأنجب منها ابنه العاشر سليمان .

وكذلك تروى الآيات ١٣ - ٢٥ من الإصحاح الثـانى مـن الملـوك الأول أن سـليمان اسـتهل عهـده بالملك بقتل أخاه الأكبر عندما زاحمه فى تركة أبيهما من الحريم .

[٣] سفر التثنية ، الإصحاح ٢٨ ، الآية ١٥ - ٢٤ .

وجعلوا اليهود فى الأسر عام ٥٨٦ ق .م . وعندما أستولى الفرس على بابل أستطاع بعض اليهود الحصول على أذن بالعوده إلى أورشليم وحدثت أضطرابات بينهم وبين الفلسطينيين فى أورشليم فسواها (تيتوس) بالأرض عام ٧٠ ميلاديه ، وأتى (هادريان) على البقيه الباقيه من مدن يهوذا عام ١٣٥ ، وبذلك تفرق اليهود نهائيا فى الأرض وحلت عليهم لعنة الله ، وأنتقلوا إلى عهد الشتات والتفرق فى العالم (الدياسبورا) [1] .

وقد بدأ تفرق اليهود قبل الشتات الكبير الذى فرضه عليهم (هادريان) حيث بدأ اليهود بعد أن سمح لهم الفرس بالعوده إلى أورشليم الخروج منها إلى العالم تحت ضغط قلة الموارد وكثرة النسل وحرب الفلسطينيين لهم ، فخرجوا أفواج إلى الأسكندريه وروما وغيرهما من المدن الكبرى وأشتغلوا بالتجاره والأقراض بالربا . وهكذا تحول اليهود إلى الأنشطه الطفيليه فى المدن الكبرى وإلى أمتصاص دماء الشعوب وساعدهم على النجاح فى التجاره على مستوى العالم أنتشارهم السريع فى مدن العالم وتعاونهم فى نقل التجاره من بلد لآخر، وعملوا على أن يكونوا متميزين عن بقية الشعوب فيقصد اليهودى فى أشتات الأرض اليهودى الآخر ، وحرموا العمل يوم السبت وأطالوا سوالفهم على غير العادة .

وأستطاع اليهود فى كثير من مدن أوروبا الكبرى أن يعملوا فى تجارة الذهب كصياغ وأكتسبوا ثقة الشعوب أن يودعوا لديهم نقودهم الذهبيه وحليهم فى شكل ودائع فى خزائنهم الحديديه الكبيره لقاء أجر بسيط وأعطوا سندا بقيمة الذهب المودع . وهذا الأجراء البسيط سهل عليهم السيطره على تجارة العالم ، فكان التاجر المصرى يودع نقوده لدى اليهودى الصائغ فى مصر ويأخذ سندا بقيمتها ويسافر إلى روما ويقدم السند إلى اليهودى الصائغ فى روما فيدفع إليه النقود ليشترى بضائعه ويعود لمصر دون مخاطر حمل النقود ، وكذلك التاجر الأيطالى يدفع النقود فى روما ليتسلمها فى مصر فيشترى البضائع المصريه ويعود لروما . وأستطاع اليهود أستخدام نقود الشعوب المودعه لديهم فى الأقراض بالربا وابتدعوا السندات النائبه عن النقود التى تم تداولها عوضا عن النقود ،

---

[1] سفر التثنية ، الإصحاح ٢٨ ، الآية ٢٥ .

وأبتدعوا بعد ذلك الورقه الأئتمانيه التى هى أساس العمل المصرفى و أساس خلق الأئتمان [١]، وأستخدم اليهود نقود الشعوب فى أمتصاص دماء الشعوب عن طريق الأقراض بالفائده (الربا)، فتراكمت لديهم الأموال وتكونت الرأسماليه الماليه التى ساهمت فى بناء النظام الرأسمالى .

وتعلم اليهود من تجربة السبى البابلى والعوده إلى أورشليم وحكم المستعمر الفارسى ثم التشرد الرومانى أنهم غير قادرون على حماية أنفسهم بأنفسهم ولا بد لهم من حاكم قوى يخدمونه بأخلاص ويساندونه ضد شعبه فى مقابل منحهم مزيدا من الأمتيازات وضمان بقائهم ، فكانوا يساعدون الحكام ضد شعبوهم ، ويؤلبون حكام الولايات (أمراء الأقطاع) فى (أوروبا) ، يساعدون أمير فى حربه ضد الآخر ويقرضوه بالربا فإذا ما أنتصر عادت لهم أموالهم مضاعفه ، وأذا أنهزم أنضموا إلى الأمير الجديد يشجعون حربه على أمير آخر ويقرضوه أيضا ويشتروا له بالسلاح ، وهكذا عاشوا فى كنف القوى و أشعلوا نار الحرب وأمتصو دماء الشعوب فكرهتهم الشعوب و أجبرتهم على حياة (الجيتوه) وأصبحوا من المنبوذين فى كل بلد [٢] .

---

[١] يراجع فى نشأة النظام المصرفى وفى كيفية خلق الإئتمان مؤلفنا فى النظام المصرفى عام ١٩٨٢ ، ومؤلفنا فى النقود والبنوك عام ١٩٨٣ ، مكتبة الجلاء الجديدة ، المنصورة .

[٢] الجيتوه ، مكان يسكن فيه اليهود وحدهم فقط ، فحارة اليهود فى مصر كانت نمطاً متكرراً فى كل مدن العالم .

ومرة أخرى يعود اليهود إلى نفس أسلوبهم فى النهب والسلب والقتل والتشريد فى أرض كنعان فلسطين فى القرن الحالى بمساعدة الإمبريالية الإنجليزية ثم الإمبريالية الأمريكية ، ولم تكن مذبحة (دير ياسين) التى قامت بها عصابة (أرجون) عام ١٩٤٨ بقيادة الصديق (بيجين) على حد قول بعض المصريين سوى صورة طبق الأصل لمذبحة (أريحا) على يد (يشوع) عام ١١٨٦ ق.م . ومازال (يهوه) يأمر شعبه المختار فى التوراه أن يطردوا سكان الأرض حتى لا يكونوا (أشواكاً فى أعينكم ومناخس فى جوانبكم) ، ومازال يوصيهم أن يقتلوا بحد السيف كل من فى مدن أرض الميعاد (من رجل وامرأة ومن طفل وشيخ حتى البقر والغنم والحمير) .

يراجع سفر العدد ، الإصحاح ٣٣ ، الآية ٥٥ ، وكذا سفر يشوع ، الإصحاح ٦ ، الآية ٢١ .

وأستطاعت هذه الظروف التى مر بها بنو أسرائيل أن تخلق لها نمطا فكريا جديدا و أسلوب حياه مختلف. فقط أصبحت القدره على تحمل الظلم والضيم فضيله يتحلى بها المؤمنون من بنى أسرائيل [١] . وتغيرت القيم والتعاليم الدينيه التى كانت تحيط باليهودى ، فهذه القيم وهذه التعاليم لم تعد تتضمن أية أشاره إلى تحريم السعى وراء المال أو أستهجان الثراء ، بل أن الغنى كان أحد متطلبات الأشتغال بالدين ، لأن رجل الدين كان يعيش على ايراده الخاص ويمتنع عليه الأفتاء بمقابل ، لذلك أتسمت أخلاق رجال الدين بالفلسفة المعروفه للبرجوازيه الصغيره [٢] ، وهى البحث عن الربح وتكوين الثروة بسرعة.

وكان لابد من أعادة تفسير النصوص القديمه (التوراه) بطريقه مرنه تحقق مصالح البرجوازيه الصغيره التى تتهافت على المال ، فمثلا تم تفسير (العين بالعين والسن بالسن) على أساس أحلال الديه فى القتل محل القصاص بالمثل .[٣]

وأصبحت أخلاق التجار من اليهود مزدوجه ، تحتم عليه سلوك مع أقرانه من اليهود ، وسلوك آخر مع غير اليهودى ، فالربا والغش والخداع حرام بين اليهود لأتجاه الشعوب المسخره لخدمتهم .[٤]

ولذلك فأن اليهود عكفوا على أعادة تفسير النصوص السابقه للتوراه فكانت (المدراشيم) وهى عباره عن شرح على المتون للتوراه ، ثم (الهلكوت) و مفردها (هلكه) أى الطريق واجب الأتباع ، ثم (الهجده) أى تفسير المجتهد ، ثم تم تدوين السنه (التنائيم) ، ثم تلاها (جمره) وتعنى التكمله ، وأخيرا تم تسجيل كل ذلك فى كتاب سمى التلمود فى أوشليم وتلمود آخر فى بابل ، وتم تحريرها فى عام ٥٠٠ قبل الميلاد .

---

[١] اسماعيل راجح الفاروقى ، أصول الصهيونية فى الدين اليهودى ، معهد الدراسات العربية ، ص. ٧٨ وما بعدها .

[٢] د. ثروت أنيس ، مرجع سبق ذكره ، ص. ١٩٩ .

[٣] المرجع السابق ، ص. ٢٠٠ .

[٤] سفر التثنية ، الإصحاح ٢٣ ، الآية ١٩ ، ٢٠ .

وبذلك أستطاع اليهود أن يبتدعوا كتابا أخر يحكم مجتمعاتهم فى الظروف الجديده بما يتمشى مع هذه الظروف ويحقق مصالحهم كطبقه برجوازيه فى مجتمعات (الدياسبورا). ونرى هذا التقلب فى تضييق نظام زواج (بيوم) لأنه لا يناسب مجتمع التجاره [١] إلى أن أنتهى الأمر بتحريه نهائيا.

وبعد زوال الملكيه للأرض وعدم وجود حافز للحفاظ عليها فى عهد (الدياسبورا) توسع التلمود فى محرمات الزواج وأصبح يفضل الزواج من الأباعد لأن هذا يوسع من دائرة العلاقات بين اليهود فى بلدان العالم ويسهل التجاره . وكذا ابتداع نظام الدوطه أى هديه تقدم من العروس إلى العريس تكون مساعدا له فى عملية البدء فى التجاره . وكذلك تم تضييق تعدد الزوجات لأنه لم تعد الحاجه إلى عدد من الأولاد العاملين فى الأرض فلم يعد يسمح بتعدد الزوجات ألا فى ظروف معينه مثل جنون الزوجة .

---

[١] د. ثروت أنيس الأسيوطى ، المرجع السابق ، ص. ٢٣٣ .

الفصل الرابع

نمط الأنتاج الأسيوى

لقد تداخلت المراحل التى مر بها الإنسان في أجتماعه مع الإنسان بحيث نجد مجموعات من البشريه أنتقلت إلى الرعى ، بينما المجموعات الآخرى لم تستطع أن تتجاوز مرحلة الصيد والألتقاط ، والبعض منها أنتقل إلى الزراعه البدائية بينما البعض الأخر لم يتمكن من ذلك و ظل عند مرحلة الرعى ، وهكذا أنتقلت مجموعات من البشر إلى الزراعه البدائية دون المرور بمرحلة الرعى ، والبعض الآخر مر بالمراحل الثلاثه ، و قد تتداخل حلقات التطور بالنسبه للجماعه الواحده ، فرغم أن النشاط الأهم لجماعات بنى أسرائيل قبل خروجها من مصر كان رعى الضأن ، ألا أنها بعد الخروج و الأستيلاء على أرض كنعان أنتقلت إلى الزراعة بعد أغتصابها للأرض وتوزيعها فى مشاعات جماعيه على البطون ، ألا أنها أحتفظت بالرعى أيضا ، ولم تصل إلى مجتمع الزراعه كاملا ألا بعد مرور زمان طويل .

ولقد أنتهت البشريه خلال تطورها التاريخى من المراحل الثلاثه بشكل أو بآخر و أنتقلت البشريه كما هو فى التصور الماركسى إلى نظام الرق كنظام اقتصادى و اجتماعى كما هو ثابت فى الحضاره الرومانيه والأغريقيه التى قامت على العبوديه ، والتى تمثل المرجع الأساسى للتحليل الاجتماعى الماركسى بالأضافه إلى تاريخ أوروبا بشكل عام ، وليصبح النظام الاقتصادى و الاجتماعى الثانى التى مرت به البشريه هو نظام الرق . هذا أذا ما تم أعتبار مرحلة الجماعات البدائية نظاما أقتصاديا بكل مراحل تطور الأجتماع الإنسانى داخله تبعا للنشاط الاقتصادى الأنسانى السائد لأعاشة الإنسان والأبقاء على حياته كحافز أول للاجتماع الإنسانى كما يقرر ابن خلدون .

وإذا كان الفكر الاقتصادى والاجتماعى الماركسى قد أنتهى إلى أن البشريه مرت بمراحل خمسه لتطور النظم الأقتصاديه و الأجتماعيه (الجماعات البدائية ،الرق ، الأقطاع،

الرأسماليه ، الأشتراكيه) ، وهو التقسيم الذى سلمت به كافة المدارس الأجتماعيه فى التطور الاجتماعى ، مع بعض الخلافات حول تفصيلات غير جوهريه فى أسباب التطور والأنتقال من مرحله إلى أخرى ، أو فى تسمية كل مرحلـه من المراحل ، كما فى حالة والت رستو [1] . فأن ماركس فى دراسته لبناء قوانين تطور المجتمعات الإنسانيه أستخدم مصطلح " نمط الأنتاج الأسيوى ". وكان ماركس يقصد به نمط الأنتاج الذى ساد فى مجتمعات الشرق القديم ، وبصفه خاصه مصر ، و فى مرحله متأخره الهند.[2]

ونمط الأنتاج الأسيوى لم يحظ بأهتمام كبير من البحث (العلمى) حتى من الماركسيين أنفسهم ، ويرجع ذلك إلى الرغبه فى عدم هدم العموميه والشموليه لمراحل تطور المجتمعات (من الجماعات البدائية حتى الأشتراكيه) الخمسه كما وضعها ماركس ، لأن دخول نمط الأنتاج الأسيوى سوف يخل بهذه العمومية وكذلك سوف يخل بالتسليم

---

(١) - W.W. Rostow, <u>The Stages of Economic Growth</u>, Campridge University Press, 1980.

ويراجع بالعربية جوهر نظرية روستو مؤلفنا التالى :

- د. سعيد الخضرى ، اقتصاديات التخلف والتطوير ، الجزء الأول ، اقتصاديات التخلف ، مكتبة الجلاء الحديثة ، بورسعيد ، ١٩٩٠ ، ص.ص ٢٢٥ - ٢٣٦ .

(٢) يراجع فى نمط الإنتاج الأسيوى :

أ - K. Marx, Contribution a la Critique d l'Economie Politique, Paris, Editions Socials, 1972, P. 153.

ب - B. Menu, I. Harari, "La Notion de Propriete dans L'ancien Empire Egyptien", In : Etudes Sure L'Egypte et Le Soudan Anciens, Caiers de Recherches de L' Institute de Papyrologie et d' Egyptologie de Lille, No. 2, University de Lille, 1974.

جـ - K. Marx, Capital, Vol. 1, F.L.P.H., Moscow, pp. 79 - 80.

د - أحمد صادق سعد ، تاريخ العرب الاجتماعى ، تحول التكوين المصرى من النمط الأسيوى إلى النمط الرأسمالى ، دار الحداثة ، بيروت، ١٩٨١ .

هـ - جان سوريه ، بوجين فارغا وآخرون ، حول نمط الإنتاج الأسيوى ، ترجمة جورج طرابيشى ، دار الطليعة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٨ .

و - L. Karder, The Asiatic Mode of Production, Assen, Van Greum, 1975.

بميكانيكية التطور الاقتصادى والاجتماعي و الأنتقال بين المراحل الخمسه للمجتمعات . وكذلك فأن دراسة نمط الأنتاج الأسيوى قد تؤدى إلى أعادة النظر فى نظرية الماديه التاريخيه ذاتها التى تغزى التطور إلى التقدم الذى يحدث فى قوى الأنتاج ويلاحقه تطور فى علاقات الأنتاج والبناء الفوقى على النحو السابق عرضه . وفى الواقع العلمى أن السبب فى عدم الأهتمام بنمط الأنتاج الأسيوى ومناقشته بتوسع وبصفه خاصه من جانب علماء الأتحاد السوفيتى السابق ، ما هو موصوف به هذا النمط الأنتاجى بأنه نمط ركودى وغير تطورى ، ومن هنا كان الخوف أن يكون تقرير هذه الحقيقه مؤثرا فعالاً على قدرات وآمال الثوره الصينيه سلبيا فلا تتم فيها الثوره الأشتراكيه وخاصة بعد فشل ثورة الصين عام ٢٥ - ١٩٢٧ .

إلا أن نمط الأنتاج الأسيوى عاد ليتصدر الأبحاث والمؤتمرات العلميه حول التطور الاجتماعي والاقتصادى ، إذ أنه الوحيد القادر على تقديم تفسير علمى مقنع لتطور كثير من المجتمعات الأفريقيه و الأسيويه . ذلك أن ميكانيكية تطور المراحل الخمسه كما حددها ماركس يمكن أن تنطبق على المجتمعات الأوروبيه بأحكام ، وعلى غيرها من المجتمعات الإنسانيه بإستثناء دول الشرق القديم .

ولكن ما هو مضمون نمط الأنتاج الآسيوى وما هى سماته التى تفرق بينه وبين النظم الأخرى ، مثل نظام الرق أو الأقطاع ، وماذا يمكن أن نقيد منه فى دراسة التطور الاقتصادى والاجتماعي للمجتمعات التى مرت به مثل مصر ؟

تعريف نمط الأنتاج الآسيوى :

هو نمط الأنتاج الذى تتم فيه عملية الأنتاج الاجتماعي فى ظل الملكيه الجماعيه للأرض ، وتظهر فيه طبقات إجتماعيه متصارعه ، ويمكن لهذا المجتمع أن يحقق فائضا إقتصاديا يكون محلا للصراع بين الطبقات الأجتماعيه . وهناك تسميات متعدده أطلقها الباحثون على نمط الأنتاج الآسيوى ، فالبعض يسميه بالمشاعيه الخراجيه ، أو المشترك القروى .

الأرض العنصر الأساسى فى المشاعه أو المشترك :

بعد أستقرار الإنسان النسبى منذ أنتقاله إلى الرعى أو الزراعه كانت المشاعيه العشائريه أو القبليه ، وهو أشتراك أعضاء العشيره أو القبيله فى زراعة مساحه من الأرض على الشيوع فيما بينهم ، وهو ما أدى إلى ظهور الفائض الاقتصادى لأول مره ، وإلى ظهور الصراع عليه بين الأفراد داخل العشيره وكذلك بين العشائر والقبائل ، وهو ما أنتهى إلى تآكل وأندثار المشاعيه القبليه ليظهر مكانها المشترك القروى ، أى أشتراك القريه فى أستغلال مساحه من الأرض على الشيوع (نمط الأنتاج الآسيوى) ، وفى هذه الحاله لا يوجد أى حقوق للأفراد على الأرض ألا من خلال المشاعيه التى ينتمى إليها الفرد . وتتحدد مساحة الأرض المشاعيه لكل قريه إبتداء من مستوى تطور الأنتاج التى كانت وظلت خلال المشترك الفردى بسيطه وبدائيه ، ومن ثم تصبح القدره على الرعى والتحكم فى المياه هى المحدد الأساسى للأرض الكليه التى يمكن أن تكون محلا للمشترك القروى ، والتى يمكن زراعتها مشاعيا حسب مصادر المياه المتاحه ، أما غيرها من الأرض فتصبح مواتا بلا قيمه بدون ماء .

ومن الثابت أن نهر النيل المصدر الأساسى للرى فى مصر هو الذى مكن من الأنتقال من النظام العشائرى القبلى إلى النظام الأدارى المركزى الذى جعل الأرض مملوكه للسلطه المهيمنه على الماء والرى ، وهى الدوله المركزيه منذ عهد الفراعنه . وحتى الأن فأن تقسيم مصر إلى أقاليم متعدده كان من نتاج المشترك القروى القديم . وتقسيم مصر بين مصر العليا ومصر السفلى الذى ظل فى مصر حتى منتصف القرن التاسع عشر كان من نتاج المشترك القروى ، وهذه التقسيمات الأداريه ليست من صنع الإنسان فقط ، بل تعكس إختلافات جغرافيه وإجتماعيه وثقافيه ونموا غير متكافئ بين هذه التقسيمات .

والوحده الأنتاجيه فى المشترك الفردى هى العشيره ، فليس لكل فرد أرض خاصه به يحوزها ، بل الأرض لكل العشيره ويعمل أعضاؤها كفرقه تحت قيادة رب الأسره أو شيخ العشيره ، وعند أعادة توزيع زمام الأرض (بعد كل فيضان قديما) توزع الأرض على العشائر تبعا لعدد الأفراد و الأمكانيات ، لتستغل من الجميع دون تخصيص

لأى فرد . والطابع الاجتماعى للمشترك القروى أستمر طوال فترة بقاء المشترك القروى (حتى تخصيص الأرض ملكيه فرديه أبتداء من عهد الخديوى سعيد وما بعده ، أى عام ١٨٨٥) ، وما زالت بقاياه موجوده حتى الأن فى الروابط المحليه للتقاليد الأجتماعيه ، وفى أستمرار الملكيات على المشاع بين أفراد العائله الريفيه ، وتفضيل زواج أولاد العم والخال .[١]

٢- أنتقاء الملكيه الخاصه وسيادة الأكتفاء الذاتى :

من السمات الأساسيه لنمط الأنتاج الآسيوى أو المشترك القروى ، أو المشترك الخراجى (فى المجتمعات العربيه والأسلاميه)، وهى مسميات ذات مدلول واحد لنظام اقتصادى اجتماعى واحد ، هو أنتفاء الملكيه الخاصه للأرض ، ومع ذلك فأن علاقة الفلاح بالأرض علاقه وثيقه ، وهى علاقه تبعيه من خلال أنتمائه إلى المشترك القروى ، فالفرد عضو فى المشترك القروى ومربوط به ، ألا أنه مع ذلك حرا كامل الحريه أذ لاتبعيه له لأى شخص فى مختلف المراكز الأداريه والسياسيه على أى مستوى . ذلك أن الفلاحين حائزين للأرض (ليسوا مالكين) وأحرارا فى نفس الوقت ، ينتمى كل منهم للمشترك القروى الذى يحوز الأرض بصفه جماعيه ، فالفلاح حائز للأرض على الشيوع ولكنه ليس تابع لها بصفته الشخصيه ، ألا أن الفلاح يخضع بصفه جماعيه لما يخضع له المشترك القروى ، أى الأرض الكليه الممنوحه لهذا المشترك الفلاحى ، وهى الدوله ، ومن ثم فأن الفلاحين فى مجموعهم خاضعين للدوله يعملون فى الأرض فى مقابل ألتزامات للدوله فى شكل عينى (محاصيل) أو فى شكل كميات عمل (السخره) أوفى شكل نقدى عندما يصل المجتمع إلى التبادل النقدى المعمم .

وفى هذا يختلف عن العبد الرومانى فى حضارات العبوديه حيث يعتبر الإنسان أداه ناطقه ، أى شيئا من الأشياء يستطيع صاحبه التصرف فيه كيفما يشاء ، وكذلك يختلف عن القن فى النظام الأقطاعى الذى يرتبط بالأمير (السيد الأقطاعى) بعلاقة القنانه التى تحد

---

[١] أحمد صادق سعد ، تاريخ العرب الاجتماعى ، مرجع سبق ذكره ، ص. ١٢ .

- E. Revillout, Notice des Papyrus Démontiques Archaiques, Paris, J. Maisonneuve, 1976, P. 68.

من حريته أذ يصبح للأمير على القن كامل الحقوق بإستثناء حق الموت والحياه . وبذلك كانت هناك علاقه مزدوجه تحكم الإنسان فى المشترك القروى ، التبعيه المشتركه والحريه الشخصيه ، وهو ما جعل المؤرخون يجمعون على أن الفلاح المصرى كانت له الأهليه المدينه الداله على حريته الشخصيه ، إذ فى مقدوره أن يتعاقد مع أى شخص بما فيهم صاحب التاج ، وذلك منذ بدء المشترك الفردى فى عهد الفراعنه حتى نهاية المشترك القردى عام ١٨٨١ .

رغم أنه كان يوجد تقسيم للعمل فى المشترك الفردى بين الزراعة والصناعة الحرفية واليدوية ، ألا أنه لم يؤدى إلى الانفصال التام بين النشاطين والوصول إلى الاعتماد المتبادل بينهما بشكل استقلالى . فمثلا ظهر الحداد والنجار والخزاف ولكنه فى الغالب الأعم محترفا للزراعة ومعتمدا عليها إلى جانب النشاط الحرفى الآخر . ولم يصل المشترك القروى إلى تقسيم العمل الفاصل بين النشاط الزراعى والصناعى إلا فى ظل إزهار الدولة كمشترك أعلى تولى كل المهام الاقتصادية والاجتماعية .

ولعل الاكتفاء الذاتى إنتاجاً واستهلاكاً فى إطار القرية والذى أدى إلى استمرار قوى الإنتاج عند المستوى البدائى دون تطوير ، وأدى إلى ركود هذه المجتمعات لفترات طويلة لم يختل إلا بفعل عوامل خارجية طارئة أهمها الغزو الخارجى ، مثل غزو الهكسوس لمصر الذى دام مائتى عام ، أو الحملة الفرنسية على مصر ...الخ ، ويظهر المشترك القروى فى هذه الحالات أكثر صلابة وأكثر تلاحماً فى مواجهة الغزاة .[1]

ورغم مشاعية ملكية الأراضى إلا أنه تظهر "براعم" الملكية الخاصة للأراضى

---

[1] أنظر فى أشكال نضال عامة الشعب المصرى ضد الغزاة فى إطار المشترك الفلاحى المؤلفات القيمة التالية :

أ - أحمد صادق سعد ، تحول التكوين المصرى من النمط الأسيوى إلى النمط الرأسمالى ، مرجع سبق ذكره .

ب - د. لويس عوض ، تاريخ الفكر المصرى الحديث - من الحملة الفرنسية إلى عصر إسماعيل ومن عصر إسماعيل إلى ثورة ١٩١٩ ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ١٩٨٧ .

جـ - د. ثروت أنيس الأسيوطى ، نظام الأسرة بين الاقتصاد والدين ، الشريعة المسيحية ، دار النهضة العربية، القاهرة ، ١٩٦٨ ، ص.ص ١٦ - ٢٣ .

وهى بطبيعة الحال استثناءات لا تغير من نظام المشاعية الجماعية القروية ، وتظهر فى شكل مساحات من الأراضى للمؤسسات الدينية (المعابد أو الهياكل ، والكنائس ، والمساجد) ، وبعض رجال الدولة كما سيرد تفصيله . وهؤلاء المستفيدون يحلون محل الدولة فى حقوقها الخراجية ، إلا أن ذلك لا يغير من طبيعة المشترك القروى ، ولا يمس الاكتفاء الذاتى لها ، وهو ما أشار إليه ماركس عن نظام الزامندارى فى الهند ، حيث وصفه "فلا نواجه هنا ملاكا عقاريين أو إقطاعيين حقيقيين ، وإنما مجرد ملتزمين بعائدات الدولة" [١] ، وهو نفس النظام المصرى المعروف بنظام الالتزام الذى ظل فى مصر حتى ألغاه محمد على .

٣ – ظهور الدولة اقتصادياً (المشترك الأعلى) :

تتحلل القيادات العشائرية والقبلية فى النظام السابق (الجماعات البدائية) لتحل محلها قيادات جديدة فى شكل أعم وأشمل لتسيطر على كامل المشتركات القروية فى شكل دولة . كما حدث فى أحدث مشترك قروى ثم فى تاريخ البشرية عند بنى إسرائيل عندما قسم شاول الأرض المغتصبة فى أرض كنعان على البطون والعشائر والقبائل الإسرائيلية وتحول إلى ملك لأول دولة يهودية [٢] ، تقوم على المشترك الريفى بالقوة القهرية

---

(١) - K. Marx, F. Engles, L' ideologie Allemanoe, In Cerm, ed., Sure les Societes Precapitalistes, Paris, Ed., Sociales, 1973, pp. 147 - 148.

(٢) أحدث مشترك قروى فى تاريخ البشرية مشترك بنو اسرائيل ، وتوضح ذلك التوراه فى سفر يشوع الإصحاح الثامن عشر على النحو التالى :

"واجتمع كل جماعة بنى إسرائيل فى شيلوه ونصبوا هناك خيمة الاجتماع واخضعت الأرض قدامهم.... فقال يشوع لبنى إسرائيل حتى متى أنتم متراخون عن الدخول لإمتلاك الأرض التى أعطاكم إياها الرب إله أبائكم ، هاتوا ثلاثة رجال من كل سبط فأرسلهم فيقوموا ويسيروا فى الأرض ويكتبوا بحسب انصبتهم ثم يأتوا إلى ، وليقسموا إلى سبعة أقسام فيقيم يهوذا على تخمة من الجنوب ويقيم بيت يوسف على تخمهم من الشمال ، وأنتم تكتبون الأرض سبعة أقسام ثم تأتون إلى هنا فألقى لكم قرعة ههنا أمام الرب إلهنا . فقام الرجال وذهبوا وأوصى يشوع الذاهبين لكتابة الأرض قائلاً اذهبوا فسيروا فى

(=)

للمشترك الأدنى (المشترك الريفى) ، كما تروى وتوضح ذلك التوراة ابتداء من عصر شاول وما بعده ، ويسمى هذا العصر فى التوراة بعصر القضاة .

وهذا المشترك الأعلى (الدولة بأجهزتها البيروقراطية المدنية والحربية والدينية والفكرية ... الخ) يقوم على تلقى الفائض الاقتصادى من المشتركات الأدنى القاعدية (مشتركات القرى) مقابل قيامه بدور المنظم لعملية الإنتاج الاجتماعى . ويرى ماركس وانجلز أن ورشات الأشغال الكبيرة ذات الفائدة الهيدروليكية ، وعمليات السيطرة على الرى على طول الأنهار ، والحماية العسكرية ضد غارات البدو أو جيوش الغزاة أدت إلى ظهور المشترك الأعلى (الدولة بأجهزتها البيروقراطية) . وتبع ذلك أن تتولى الدولة أيضاً الإنتاج الصناعى الذى يتعدى المشاعات القروية ، مثل التعدين والتنجيم وأيضاً صناعاتها الهامة مثل صناعة الأسلحة . ولذلك فإن ماركس يرى أن تدخل الدولة فى الإنتاج فى هذه الفترة يمكن أن يكون مباشراً .

(=)

الأرض واكتبوها وارجعوا إلى فألقى لكم قرعة أمام الرب فى شيلوه ، فسار الرجال وعبروا فى الأرض وكتبوها حسب المدن سبعة أقسام فى سفر ثم جاءوا إلى يشوع إلى المحلة فى شيلوه ، فألقى لهم يشوع قرعة فى شيلوه أمام الرب وهناك قسم يشوع الأرض لبنى اسرائيل حسب فرقهم" .

ويحكى سفر صموئيل الإصحاح الحادى عشر قصة التحول إلى الدولة واختيار أول ملك لبنى اسرائيل، حيث انفصلت الزعامة الدينية عن الحرب ، واستقل بالأخيرة الملوك ابتداء من شاول ثم داود وسليمان ، وانفرد بالكهنوت الكهنة من نسل هارون حيث تمركزوا بالمعابد ليحصلوا على عشر المحاصيل الزراعية كل سنة وأبكار الأغنام والبقر وغيرها كل ثلاثة أعوام .

"فحل روح الرب على شاول عندما سمع كلام وحمى غضبه ، فأخذ فدان من بقر وقطعه وأرسل إلى تخوم اسرائيل بين الرسل قائلاً من لا يخرج وراء شاول ووراء صموئيل فهكذا يفعل ببقره ، فوقع رعب الرب على الشعب فخرجوا كرجل واحد ، فكان بنو اسرائيل ثلاثة مائة ألف ورجال يهوذا ثلاثين ألفا.... وقال صموئيل للشعب هلموا نذهب إلى الجلجال ونجدد هناك المملكة ، فذهب كل الشعب إلى الجلجال وملكوا هناك شاول أمام الرب فى الجلجال" . وفى الإصحاح الثانى عشر يقول صموئيل "لكل اسرائيل هأنذا قد سمعت لصوتكم فى كل ما قلتم لى ، وملكت عليكم ملكاً ، والآن هوذا الملك يمشى أمامكم" .

وجهاز الدولة ووسطائه التنفيذيين فى المشترك القروى قد يكونوا من فئة اجتماعية مغلقة ذات مركز وراثى دينى ، أو أرستقراطى قبلى ، أو عسكرى أجنبى ، ويظهر فى شكل استبدادى طبقياً فى مواجهة المشتركات الأدنى (الفلاحية) ، ومظهره هو انتزاع الفائض الاقتصادى أياً كان شكله من المشترك الأدنى ، ودون أى مساهمة فى تقديره من أعضاء المشترك الأدنى ، حيث لا تمثيل نيابى بأى شكل أو أى مساهمة فى اتخاذ القرار ، وعلى ذلك فإن ماركس قد استخدم بالنسبة لأفراد المشترك القروى مقولة العبودية المعممة تعبيراً عن علاقات الإنتاج التى يسودها الاستغلال والقهر من جانب المشترك الأعلى للمشترك الأدنى ، وكذلك للدلالة على أن أفراد المشترك القروى (الأدنى)، وإن كانوا ليسوا عبيداً لأحد إلا أنهم عبيد للدولة بصفة عامة ، وتستطيع نزع الفائض منهم جبراً أياً كان حجمه ، ودفعهم لأعمال السخرة (لحفر الترع وصيانة الطرق والعمل فى ورش الأعمال العامة ، وبناء دور العبادة والأهرامات) والتجنيد الإجبارى لدفع الغزاة.

ولعل موافقة المشتركات الأدنى على الالتزام وتنفيذ كل ما يقرره المشترك الأعلى إنما يرجع إلى الأعراف والتقاليد التى تسلم بضرورة قبول هذا الإكراه والاستجابة له ، واعتباره من السلطة الأبوية التى لا يمكن الفرار منها .

ومع ذلك فإن علاقة المشترك الأعلى بالمشترك الأدنى علاقة ازدواجية تنتهى إلى التوازن ، ففى الوقت الذى يزيد الاستغلال والقهر بزيادة سحب الفائض من المشترك القروى الذى قد يتضمن الضرورى أحياناً ، فإن الإنتاج يقل ، إما بإهمال الفلاحين ، أو هروبهم من الأرض ، أو عجزهم عن العمل بانتشار الأمراض نتيجة الجوع ، ومن ثم يقل الخراج. وتحدث نفس النتيجة عندما لا يستخدم الفائض الاقتصادى فى خدمة العملية الإنتاجية بإهمال صيانة الجسور والترع ، أو إهمال الأمن الداخلى أو الخارجى . وعلى ذلك فإن العلاقة بين المشترك الأعلى والمشترك الأدنى علاقة مشتركة أيضاً لتبادل المنافع، أى دفع الفائض الاقتصادى فى مقابل الخدمات الإنتاجية والأمنية .

وعلى ذلك فإن مقولة العبودية المعممة التى أطلقها ماركس كوصف للعلاقات

الإنتاجية فى ظل نمط الإنتاج الأسيوى لا يمكن قبولها ، إذ أن العلاقات السائدة هى علاقات تبادل للمنافع بين المشترك الأعلى والمشترك الأدنى ليظهر المجتمع كاملاً فى شكل مشترك واحد تتضامن أجزاؤه فى وحدة واحدة .

٤ – الصراع الطبقى داخل هذه المجتمعات :

تتميز المجتمعات الإنسانية فى ظل نمط الإنتاج الأسيوى بسيادة الطبقية ، رغم عدم احتكار أدوات الإنتاج من قبل الطبقة الحاكمة مثلما يحدث فى نظام الرق أو الإقطاع أو الرأسمالية . فالمشاعات القروية تعيش حالة من التبعية العامة وتخضع مباشرة لسلطة الدولة وموظفيها التنفيذيين الذين يتولون الوظائف الاقتصادية ، وهؤلاء الموظفين هم الذين يقتطعون الفائض ، ويسوقون الناس إلى أعمال السخرة والى الجندية ، ولكن ليس بصفتهم الشخصية بل بصفتهم الوظيفية ، ولذلك فإن سلطاتهم ليست كاملة وليست مطلقة ، بل هى سلطة وظيفية محدودة ، ومن ثم فليس هم الذين يستغلون المشاعات القروية أو يقهرونها ، إنما من يفعل ذلك فهو الدولة ذات السلطة المطلقة والمستفيدة الوحيدة من الاستغلال الذى يقع على المشاعات القروية .

ولذلك فإن التناحر والصراع يكون بين المشاعات القروية وسلطة الدولة التى تمثل استغلالاً وقهراً لها ، ويعزز هذا الصراع والتناحر ما يكون هناك من تناحرات وصراعات سياسية وعرقية وأثنية ، وهو ما يظهر بوضوح عندما تكون المشاعات العليا (جهاز الدولة) مكونة من أناس جاءوا من الخارج ، كما فى حالة غزو مشاعة لمشاعة أخرى .

وقد تولى "هيجل" وصف الصراع بين الدولة والأفراد فى حالة المجتمع الطبقى ، فى هذا المجتمع – الذى دائماً ما تكون سياسة الدولة فيه هى الاستبداد والبطش والقوة فى إخضاع الإفراد – تصبح الحرية حرية ذاتية باطنة ينعم بها الأفراد فى قرارة أنفسهم دون أن يكون لها أى دلالة اجتماعية ، وتصبح المساواة بين الأفراد شكلية ليس لها أى مدلول اجتماعى أو اقتصادى .

ثم تركزت السلطة فى يد شخص واحد (الإمبراطور) فلم يعد المواطنين سوى كتلة صماء من الذرات الفردية ، ولم يعد ينظر إلى الدولة إلا على أنها مصير خارجى أو قدر مفارق . وكأنما هى استحالت إلى واقع غريب معاد له ، أو حقيقة مجهولة مستقلة عنه ، وهو ما يعكس حالة اغتراب الوعي عن ذاته .

ورغم أن الحاكم فى هذا المجتمع حاكماً مستبداً ، وأصبح يُنظر إليه على أنه الإله الحقيقى ، إلا أنه لم يكن سوى شخصية مجردة منعزلة تماماً وقائمة بذاتها ، ويتوقف وجوده الذاتى على وجود الجماهير التى تقف مقابلة له ، ومن ثم فإن وجوده دائماً ما يكون خارجاً عن ذاته ، فهو لا يعرف ذاته إلا من خلال الإرهاب الذى يمارسه مع المحكومين ، مثله كمثل السيد الذى لا يجد لنفسه أى حقيقة إلا فى شخص العبد .

وهكذا فإن التعارض بين الفرد والدولة ، وبين حرية الفرد والنظام الاجتماعى الاقتصادى يستفحل إلى تناقض صارخ بين عالمين منفصلين تماماً ، هى عالم الكلى الذى تمثله سلطة الدولة ، وعالم الفردى الذى تمثله ثروة الأفراد . (١)

---

(١) ويمكن أن نوسع عن بحث الصراع الذى يحدث فى المجتمعات الأخرى القانونية (الحالية) وكيف تصبح فى حالة من التمزق نتيجة الخلاف الواضح أو التباين بين الموقف الأخلاقى والموقف القانونى ، أو بين القانون الإلهى والقانون الوضعى ، فيقول هيجل :

" هذا العالم الممزق الذى يسوده الاغتراب هو نموذج صارخ للمجتمع القانونى المجرد الذى فقد أفراده كل علاقة روحية أو شخصية بالحياة الاجتماعية العينية . فنحن هنا إزاء (ذات مجردة) قد حلت محل (الفرد المشخص) ، وشخصية قانونية قد حلت محل العلاقات الحية القائمة على فرديات أخلاقية . أما الأساطير الأخلاقية الكبرى (يقصد القيم الأخلاقية السامية النابعة من الدين) التى كانت تعين الفرد على الحياة وتكفل له ضربا من التواصل مع الأرض أو التربة الاجتماعية ، فلقد أصبحت أثراً بعد عين !! .

وهكذا فقد الفرد ارتباطه بالمضمون الكلى العالى على الحياة الفردية الخاصة ، فلم يعد فى وسعه إلا أن يحصر كل ماهيته فى الهوية الخاصة لذاته ، ثم تركزت كل السلطة فى يد شخص واحد (الإمبراطور أو الحاكم) ، فلم يعد المواطنون سوى كتلة صماء من الذرات الفردية ، و لم يلبث الفرد أن يجد نفسه مضطرا إلى الإنطواء على ذاته والإنشغال بمصالحه الفردية ، و لم يعد ينظر إلى الدولة إلا على أنها مصير خارجى أو

(=)

وفى خضم هذا الصراع بين المشترك الأدنى (المشاعات الريفية) والمشترك الأعلى (الدولة وجهازها البيروقراطى بدءاً من الحاكم) كانت محاولة خلق الوحدة العليا للجميع فى التوحد الدينى وخلع الألوهية على الحاكم (الملك) ، وإعطاء ذلك طابعاً مادياً ماثلاً أمام الأعين فى كل لحظة ، وذلك بتجسيده فى المعابد والنصب التى تعطيها الدولة كامل الاحترام والتقديس قبل آحاد الأفراد داخل المجتمع [1] ، وهو ما حرص عليه الملوك الفراعنة فى أقدم مشاعات قروية ظهرت فى تاريخ البشرية . ولذلك فإن هذه النُصب وهذه المعابد وهذه الآثار الدينية منذ المشاعات القروية لم تكن كما يقول ماركس محض نزوة من نزوات الطاغية ، وإنما هى محاولات لتجسيد الوحدة العليا لتمجيدها وإعطائها تعبيراً

(=)

قدر مفارق ، وكأنما هى استحالت إلى واقع غريب معاد له ، أو حقيقة مجهولة مستقلة عنه . وهذا هو السبب فى أن الرومانيين أظهروا الكثير من عدم الاهتمام بالدولة فأصبحوا يقدمون المصالح الفردية على المصالح الاجتماعية ، ولم يعدوا يضحوا بذواتهم من أجل حرب أو لاكتساب انتصارات عسكرية ، كما أن الدولة لم تعد جماعة طبيعية ، نظراً لأنها فقدت طابعها السلالى أو العنصرى ، وتحولت الدولة إلى مجرد وحدة شاغرة بذاتها (فى شخص الامبراطور) ، ولذلك لم يكن غريباً أن يكون نتاج الحضارة الرومانية القانون الخاص ، لأن كل فرد أصبح واعياً بمصالحه الخاصة أو بذاته الخاصة من حيث هو فرد أو (شخص) قائم بذاته .

- د. زكريا إبراهيم ، هيجل ، أو المثالية المطلقة ، مكتبة مصر ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص.ص ٣٠٣ - ٤٠٥ ، وخاصة ص ٣٢٥ .

[1] ولعل ذلك التيار الفكرى للحكام منذ المشاعية الفردية فى مصر ظل موجوداً حتى بعد خروج مصر من هذه المرحلة إلى مرحلة التكوين الرأسمالى ، إلا أن هذه الخدعة الكبرى ظلت تدور فى أذهان الملوك والحكام ويحاولون تحقيقها ، وعلى سبيل المثال فى مصر ، عندما انعقد مؤتمر عام ١٩٢٦ فى القاهرة حاول الملك فؤاد أن يخرج منه بمبايعته للخلافة (أى خلافة رسول الله صلى الله عليه وسلم) وعندما تولى فاروق سلطته الملكية عام ١٩٣٧ اقترح الأمير محمد على أن تقام حفلة دينية فى القلعة يقلد فيه شيخ الأزهر الملك الجديد سيف محمد على الكبير ، وأن تقام صلاة يؤم فيها فاروق الناس باعتباره إمام المصريين، ثم ما كان من فاروق إلا أن أطلق لحينه واستكتب أحد المشايخ الكبار حجة على أنه من سلالة شريفة عن طريق أمه .

- أحمد صادق سعد ، تحول التكوين المصرى .... ، مرجع سبق ذكره ، ص. ٣٥٠ .

سياسياً عينياً فى الأشكال الإنتاجية التى تسبق الإنتاج الرأسمالى .

٥ – الدولة هى التى تتولى عملية الإنتاج الاجتماعى :

مع سيادة نمط الإنتاج الأسيوى تكون دائماً السيادة للنشاط الزراعى ، إلا أنه فى ظل الاكتفاء الذاتى توجد الأنشطة الأخرى المكملة التى يقوم بها الأفراد دون إخلال ببقاء دورهم الأكبر والأهم فى الزراعة ، مثال ذلك الحداد والنجار والخزاف . إلا أنه مع زيادة الفائض الاقتصادى ومع مزيد من الاستقرار ومن تنظيم عملية الإنتاج الاجتماعى بمزيد من تدخل الدولة نجد هناك مزيد من التخصص لكثير من المهن يقوم بها الأفراد تخرج عن المشترك القروى ولا تشملها علاقات الإنتاج المشتركة بمفهومها التقليدى السابق ، إذ تظهر بين هؤلاء الأفراد الذين يعملون فرادى فى نشاط يختلف عن النشاط الزراعى مشتركات شبيهة بالمشترك القروى .

فمن المعروف أنه طوال التاريخ المصرى الفرعونى كان هناك عمال أجراء ولكنهم كانوا منتظمين فى مشتركات أيضاً خاصة بهم مثل أعمال "دير المدينة" فى مصر الفرعونية ، والحرفيين منظمون فى طوائف (الأصناف) ، وكذلك الحال بالنسبة للتجار منظمون فى طوائف التجار ، والفرق العسكرية (البيوت المملوكية) أو (الاوجاقات العثمانية) ، والطوائف والمؤسسات الدينية (الطوائف الصوفية) . وبذلك فإن كافة أفراد المجتمع سواء العاملون فى الزراعة أعضاء المشترك الفلاحى الأصلى أو الذين لا يعملون فى الزراعة ويعملون فى أنشطة أخرى يضمهم أيضاً مشترك بحيث يصبح المجتمع كله عبارة عن وحدات مشتركية تخضع جميعاً للمشترك الأعلى (الدولة بجهازها البيروقراطى). وهذا التقسيم وصل إلى الثبات الطبقى الوراثى فى الدولة الفرعونية حتى زالت هذه الطبقية الوراثية ليصبح الحراك الاجتماعى الداخلى ممكناً وإن كان ذلك بصعوبة فى مصر مع بقائها فى الهند .

وفى إطار احتكار الدولة للأرض وللأنشطة الاقتصادية الأخرى الأكثر أهمية كما فى مصر الفرعونية يأتى السؤال ما إذا كانت سلطة الدولة قد وصلت إلى الوعى بتنظيم عملية الإنتاج الاجتماعى ككل أم كان جل اهتمامها هو الحصول على الخراج من الزراعة

لتنفقه فى تقديم الخدمات الزراعية الكلية والأمن الداخلى والخارجى ؟

ورغم أن الإجابة صعبة إلا أن هناك أكثر من شاهد على أن الدولة كان لها دور كبير فى إدارة عملية الإنتاج الاجتماعى ، أولها قصة النبى يوسف الصديق عليه السلام ، فلو لم يكن للدولة الدور المهيمن على عملية الإنتاج الاجتماعى ، ولو لم يكن عليها المسئولية كاملة عنها لما كان من الممكن أن يتم تعبئة جزء من إنتاج السبع سنوات من الرخاء لمواجهة السبع سنوات التالية العجاف ، ما يشهد به التاريخ من سمو للحضارة المصرية الفرعونية وما لها من آثار أهمها الأهرامات الثلاثة التى تم بناؤها فى الدولة الفرعونية ، ولا يمكن أن يتم إنجازها على هذا الشكل إلا بتضافر غالبية القطاعات الاقتصادية ، إن لم يكن كاملها جميعاً .

بالإضافة إلى ذلك فإن المجتمع المصرى الفرعونى كان مصدر للإشعاع التصديرى ليس للحاصلات الزراعية الفائضة عن الحاجة مما قامت بدفعه إلى المشترك الأعلى المشتركات الأدنى ، بل للمنتجات الصناعية أيضاً ، وكانت هناك مراكز صناعية مثل مدينة الأموات (دير المدينة) التى كانت مركزاً للإنتاج الحرفى وبالتالى مركزاً عمالياً، وكانت مدينة تنيس مركز للنسيج الرفيع فى القرون الأولى الميلادية ، وقوص مركزاً تجارياً .[1]

وبالنسبة للمدينة المصرية فى ظل نمط الإنتاج الأسيوى ، فلقد شهدت نوعاً من الإزهار (على خلاف ما يتصور ماركس من أن المدن فى مجتمعات نمط الإنتاج الأسيوى لا تلعب دوراً اقتصادياً يذكر ، وأن وظيفتها فى المجتمع لا لزوم لها) ، ولعل ذلك الشىء منطقى فالمدن تزدهر بقدر ازدهار التجارة الخارجية ، ومما يؤكد ذلك ما يرويه "ديردورس" أنه كان يوجد بمصر ١٨٠٠٠ مدينة فضلاً عن القرى ، ويقال أن عددها وصل ٣٠٠٠٠ مدينة فى ظل البطالمة .

---

(1) - J.C. Garcain, Un Center Musulman de la Haute - Egypte Medievale : QUS, Le Caire, IFAO, 1976.

٦ – قوى الإنتاج فى مجتمعات نمط الإنتاج الأسيوى :

كان من نصيب مجتمعات نمط الإنتاج الأسيوى وصول الإنسان إلى الزراعة الراقية بعد اكتشاف المحراث الذى تجره الدواب ، وبعد أن استطاع الإنسان أن يستخدم النار السابق اكتشافها فى المرحلة السابقة للحصول على الحديد الذى صنع منه سناً حامياً للمحراث . ولقد أدى اكتشاف المحراث ذو السن الحديدى إلى تقدم كبير فى الزراعة ، حيث استطاع الإنسان أن يزرع القمح والشعير . وفى المجالات الأخرى توصل الإنسان إلى النسيج وصناعة الأوانى الفخارية ، واستطاع ملاحظة الفلك ، ووضع المصريين تقويماً يحدد مواسم الزراعة وفصول السنة عام ٤٢٤١ قبل الميلاد .

وفى مصر أتاحت الظروف الطبيعية للإنسان أن يستقر فى الإنتاج الزراعى بسرعة وأن يحقق إنتاجاً زراعياً وفيراً وخاصة بعد أن استطاع الإنسان المصرى التحكم فى أسلوب الرى لأول مرة ، وهو ما يمكن تسميته بالثروة التكنولوجية الأولى فى مجال الرى . إلا أن هذه الثروة بما أنتجته من أساليب ظلت بلا تغيير آلاف السنين ، ولم تحدث الثورة التكنولوجية الثانية للرى إلا على يد محمد على ، أما الثروة التكنولوجية الثالثة للرى فلقد جاءت مع عبد الناصر رحمه الله (السد العالى وإبطال الفيضان) . وعلى ذلك فإنه يمكن القول أن نمط الإنتاج الأسيوى لم يشهد أى تطور فى قوى الإنتاج عبر آلاف السنين ، وظل يعمل فى إطار قوى الإنتاج السابق الإشارة إليها والتى كانت سبباً فى انتقال البشرية من النظام السابق إليه .

إلا أنه من ناحية أخرى يمكن القول – رغم صحة ما سبق – أن قوى الإنتاج حققت قفزة مرموقة إلى الأمام ، وذلك بفعل الدرجة المتقدمة من التعاون والتضامن الاقتصادى والاجتماعى الذى يفرض هذا النمط الإنتاجى . إذ أن هذا التعاون والتضامن مكن كل من مصر والصين وما بين النهرين من استخدام أفضل طاقات الطبيعة وخصوبة الأرض وموارد العمل البشرى ، وموارد الطاقة المائية وربما الهوائية بشكل منظم ودقيق. فلقد مكنه الاندماج الاجتماعى من تحقيق نتائج مجمعة لا يمكن أن يحققها أى مجتمع آخر بنفس أدوات الإنتاج المتاحة السائدة فى ظل الفردية ، وعلى ذلك **فإن المجتمع فى ظل نمط الإنتاج الأسيوى بالغ التطور وبالغ البدائية معاً فى آن واحد ، فهو بالغ التطور فى**

تنظيمه الاجتماعى والسياسى والفكرى ، وبالغ البدائية من ناحية قوى الإنتاج التى يستخدمونها .[١]

وعلى ذلك فإن نمط الإنتاج الأسيوى يحتوى على عوامل للضعف تؤدى إلى الركود وعوامل تؤدى إلى الركود وعوامل للقوة تؤدى إلى التطور . **وعوامل الضعف التى تدفع إلى الركود هى :**

١ – على مستوى المشترك الأدنى (القرية بفلاحيها) فإن الحافز على بذل مزيد من الجهود للسيطرة على قوى الطبيعة وابتداع مزيد من أدوات الإنتاج لتحقيق هذه السيطرة ضعيف للغاية من جانب الفرحين القائمين بعملية الإنتاج ، وذلك لسيادة فكرة الاكتفاء الذاتى للمشترك ، وعند أدنى مستوى من المعيشة يتم هذا الاكتفاء الذاتى ، وهو دائماً عند حد الكفاف الذى يجعل الأفراد عند مستوى القناعة والسكون وعدم الحركة إلى ما هو أعلى وأرفع فى سلم الإشباع . والأكثر دافعية لعدم بذل جهد أكبر وأكبر هو ما يراه الفلاح من واقع عملى فعندما يزيد إنتاج المشترك القروى تكون الزيادة من حق المشترك الأعلى فى شكل خراج وضرائب ورسوم جديدة تتعدد أسماؤها مما يحبط الأفراد عند مستوى الإنتاج السائد دون تطلع إلى تطوير لقوى الإنتاج إلى ما هو أفضل لزيادة الناتج القومى .

٢ – كذلك على مستوى المشترك الأدنى ، فإن المشترك القروى (القرية) وحده للجباية (الخراج أو الضريبة بأنواعها) ، ويتضامن أهل القرية فى سداد المبلغ الكلى

---

(١) على غير ذلك ترد كتابات ماركس وانجلز وغالبية المفكرين الماركسيين ، وتتحدث جميعاً على طابع الركود فى المجتمعات التى يسودها نمط الإنتاج الأسيوى . وكذلك تلك الكتابات التى ترجع الفضل فى خروج هذه المجتمعات إلى التطور إلى الغزو الاستعمارى . ويؤكد غير ذلك دراسة ما وصل إليه المجتمع المصرى الفرعونى فى ظل نمط الإنتاج الأسيوى من تقدم عظيم وتكوين حضارة سابقة على حضارات العالم ، حتى رزأت مصر بالاستعمار المتوالى بدءاً من الهكسوس والفرس والمقدونى والرومانى .... حتى الإنجليزى فى العصر الحديث ، ولم تدخل إلى نمط الإنتاج الرقى (العبودى) أو الاقطاعى ، بل انتهت إلى نمط الإنتاج الرأسمالى إذ انفتحت عليه بدءاً من الربع الأخير من القرن التاسع عشر بعد إنتهاء فترة حكم محمد على .

المفروض عليها . ولذلك فإن الفلاحين يعملون على الحد الأدنى للجهد فقط لا يبذلون أكثر من الحد الأدنى من الجهد الذى يحقق الحد الأدنى من الإنتاج ، ولا يحاول أى فرد أن يزيد جهده أكثر لأن نتاج هذا الجهد سوف يذهب لتعويض النقص فى جهد الآخرين . وهكذا يصبح المشترك القروى كله يعمل على مستوى السلبية الكلية . ومن المعروف أنه عندما تزيد الضرائب أو يزيد الخراج أو يزيد ما يسحبه المشترك الأعلى من الفائض الاقتصادى من المشترك الأدنى تكون الإجابة بالهجرة من الأرض إذ لا رباط شخصى بالأرض أو بالمشترك الأعلى ، أو بالثورة فى مواجهة موظفى وتابعى المشترك الأعلى . وتبعاً لذلك لم يكن هناك أى دافع لدى المشترك الأدنى لتطوير قوى الإنتاج .

٣ – على مستوى المشترك الأعلى ، فهو يحصل على الفائض الاقتصادى من المشتركات الأدنى باعتباره المالك للأرض ، وهذا الفائض أياً كان اسمه عبر العصور (خراج – ضرائب بأنواعها) فإنه فى الحقيقة يتوزع على الطبقة الحاكمة وأعوانها وأجهزتها البيروقراطية وسبيلها الأسهل إلى زيادة هذا الفائض الذى تستحوذ عليه هو اعتصار المشتركات الأدنى وزيادة حجم الفائض المسحوب منها بزيادة المعدلات الضريبية المفروضة عليهم أو ابتداع أسماء جديدة مثل مكوس التجارة الخارجية أو العابرة . أما الطريقة الأصعب لزيادة هذا الفائض هو زيادة العمران كما يقول ابن خلدون ، أى زيادة الخدمات الإنتاجية وتحسينها والعمل على تطوير عمليات الإنتاج ، وهو ما يؤدى إلى ابتداع أساليب وأدوات للإنتاج أفضل ، أى تطوير قوى الإنتاج ، وهو كما نقول الطريق الأصعب الذى لا يلجأ إليه المشترك الأعلى إلا فى ظروف غير متكررة ، مثل الخوف من عدو خارجى ، أو ثورة داخلية ، أو عوامل شخصية كامنة لدى الحاكم تدفعه إلى التطوير .

أما عوامل القوة التى تدفع إلى التطور . الاستقرار طويل الأمد والتضامن الجماعى القوى التابع من المصير الواحد والهدف الواحد فى المشترك الأدنى (القرية) ، وهو يمكن أن يدفع إلى تأملات ونفورات تؤدى إلى تطوير قوى الإنتاج ، وإذا ما تم ذلك على مستوى المشتركات القروية جميعاً فإن قوى التطور تتضاعف . وهو ما حدث فى

قدرة المشترك الأدنى فى صعيد مصر على استغلال مياه الرى وتنظيمه بشكل أفضل من مصر السفلى (الدلتا) . وهذه القوة الجماعية تظهر فى الأعمال الجماعية على مستوى الدولة كاملة مثل الحروب الدفاعية أو الأعمال المقدسة مثل بناء الأهرامات (مقابر الملوك الآلهة) بما احتاجت إليه من أدوات وآلات أكثر تطوراً .

إلا أن جماع القوى الدافعة للتطور تكمن من المشترك الأعلى (الدولة بجهازها البيروقراطى) ، فهو الذى يمتلك الأرض ، وهو الذى يؤول إليه الفائض الاقتصادى من كل المشتركات الأدنى ، وهو الذى يستطيع تطوير عمليات الإنتاج فى كافة مجالات الإنتاج . وتاريخ مصر القديم يوضح احتكارات الدولة للمناجم (الذهب والنحاس والحديد) والأنشطة الصناعية (المنسوجات والفخاريات والمشغولات الذهبية والنحاسية والأسلحة النحاسية والحديدية) ، والتى توضح آثارها الباقية ضرورة وجود نوع من التقدم التكنولوجى وتطور القوى الإنتاجية يسمح بإنتاج هذه المنتجات . إلا أنه كان يتم فى بعض العصور ثم يتوقف فى العصور التالية ، ولا يختلف الأمر عبر الزمن إلا فى تغير المشترك الأعلى بتغير الحكام والجهاز البيروقراطى التابع له ، ذلك أن نمط الإنتاج الآسيوى ظل مستمراً منذ الحكم الفرعونى لمصر حتى نهاية حكم محمد على ، وبظهور بوادر نمط الإنتاج الرأسمالى .

٧ – علاقات الإنتاج فى ظل نمط الإنتاج الآسيوى :

أهم العوامل المحددة لعلاقات الإنتاج حقوق ملكية أدوات الإنتاج ، وأهم أدوات الإنتاج هى الأرض ، وكانت الأرض مملوكة للدولة تحت يد رئيس الدولة ، ولكن هذه الملكية ليست ملكية شخصية ، ولكنها تحت يده بصفته رمزاً لجهاز كمؤسسة معنوية ، ففى مصر كان الفرعون ابن الإله أو ممثلة على الأرض ، ومنذ الإسلام كان العامل على مصر ممثلاً للخليفة ، وقد يكون الخليفة نفسه ، وهو الممثل الأعلى لكافة المسلمين . وتنتقل هذه الملكية الوظيفية من شخص إلى آخر مع انتقال السلطة بصرف النظر عن الأسباب المؤدية لانتقالها. أى أن الأرض من المشتركات العامة فى نمط الإنتاج الأسيوى.

وتمنح الدولة المشتركات الفلاحية حق استغلال هذه الأرض بشكل جماعى ، وتقوم العلاقة بين المشترك الأعلى (الدولة) والمشترك الأدنى (القرية) على الاستبداد

والاستغلال من قبل الأول للثانى ، ويسمى البعض العلاقة التى تحكم المشترك الأدنى بالأعلى علاقة عبودية معممة ، حيث أن الأفراد داخل المشترك الفلاحى عبيداً للدولة ، فهم ليسوا عبيد للأرض إذ يستطيع الفرد الخروج من المشترك الأدنى بخروجه من الأرض ، فهو غير ملزم بالبقاء فيها ، وكذلك ليسوا عبيداً لأى شخص أياً كانت درجته الوظيفية أو سطوته الفعلية داخل الدولة أو داخل المشترك ، وإن كان المشترك الأدنى كله (القرية) يخضع بشكل جماعى للدولة وجهازها الإدارى البيروقراطى والذى يتمثل فى الملتزم (ملتزم بدفع الضرائب التى يجمعها من المشترك الأدنى (قرية أو أكثر) ، وشيخ البلد الذى يختاره الملتزم ، والصراف ، والشاهد الذى يحتفظ بأسماء السكان فى القرية ومقدار حيازاتهم ، وهو يختار من قبل الفلاحين ويمثل مصالحهم أمام شيخ البلد ، والمشد الذى ينفذ الأحكام التى يصدرها شيخ البلد أو الصراف ، و الخولى والكلاف المسؤولان عن رعى مواشى الملتزم ومعالجتها بيطرياً ، والكاشف الذى يشرف على أكثر من قرية ومعه قوة مسلحة ليحاصر أى تذمر أو اخلال بالنظام العام ، والبحث عن أصحاب الأفكار المعارضة (أهل البدعة) .[١]

والمشترك الفلاحى هو الوحدة الأساسية فى نمط الإنتاج الأسيوى فهو الوحدة الاقتصادية التى تقوم بالإنتاج ، والتى تدفع بفائضها الاقتصادى إلى الدولة (المشترك الأعلى) ، وهو الوحدة الضريبية ، حيث يتضامن أهل القرية فى دفع الضريبة بشكل جماعى ، وتتحدد الضريبة مقداراً وكماً بمساحة زمامها من الأراضى الممنوحة لها للاستغلال الجماعى لأفرادها . وهى أيضاً الوحدة الأساسية للعمل الموجه للسخرة فى أعمال الرى والأشغال العامة وكذلك الوحدة الأساسية للعمالة المجندة .

وزمام القرية من الأرض يقوم بتوزيعه شيخ البلد فى شكل حصص لكل عائلة على قدر قدرتها على الزراعة ، ويعاد التوزيع فى مصر العليا بعد كل فيضان . وأهل القرية متضامنون فى دفع الضريبة ، وفى القيام بأعمال السخرة (الأشغال العامة للرى وغيرها) وكذلك فى استضافة أفراد الجهاز الحاكم وعساكره ، وكذلك متضامنين فى الهدايا

---

[١] لاحظ ستروفيه فى دراسته لنمط الإنتاج الأسيوى أن نفس الوظائف تتكرر فى الهند المغولية بالمقارنة بمصر (الكورنوم) شيخ البلد ، (البوتاى) الصراف ، (التوتى) الكاشف .... الخ . يراجع فى ذلك :
- جان سوريه وآخرون ، تحول نمط الإنتاح الأسيوى ، مرجع سبق ذكره ، ص. ٤٨ .

المقدمة إليهم .

٨ – البناء الفوقى فى نمط الإنتاج الأسيوى :

فى ظل نمط الإنتاج الأسيوى يلاحظ أن التوحد ضرورة أساسية لقيام المجتمع ، ومن أهم عوامل هذا التوحد توحيد العقيدة الدينية . وكلما تغير المشترك الأعلى كان هناك تغير للإله المعبود الذى يكون الإله المنتصر فى الصراع على الملك والسلطة ، أو إله المشترك الأعلى الغازى من الخارج والذى انتصر وحل محل المشترك الأعلى القديم . وفى تاريخ الفراعنة القدماء نجد أساطير الصراعات بين آلهة حكام مصر المتواليين ، الإله ست ، رع ، حورس ، آتون وآمون .

وعبادة الآلهة أياً كان جوهره أو طبيعته يحتاج إلى طقوس واحتفالات دينية ونشر مجموعة من القيم والمقومات الفكرية التى تؤكد سيادة السلطة السياسية وتثبت نظام الإنتاج الآسيوى من حيث تسليم أعضاء المشتركات الأدنى للمشترك الأعلى ، ونتاج هذا التسليم هو دفع الفائض الاقتصادى من المشترك الأدنى إلى الأعلى ، وكذلك تلك القيم والمقومات الفكرية التى تحكم توزيع الفائض بين أعضاء وهيئات المشترك الأعلى .

وبطبيعة الحال فإن أحد هيئات ومؤسسات المشترك الأعلى المؤسسة الدينية التى يقوم عليها رجال الكهنوت والذين يحصلون على جزء من الفائض يقرره الكهنوت وتقرره القيم الدينية ذاتها . وهو ما يلاحظ من تحول قبيلة موسى وهارون عليهما السلام – اللاويون – إلى التخصص فى الكهنوت بعد تحول اليهود من مرحلة الجماعات البدائية الرعوية إلى الدولة المنظمة فى عهد شاول وبالتالى لم تحصل على أرض مشتركيه مثل بقية القبائل بل اختصت باللاهوت ، وقررت القواعد الدينية لها جزء من الفائض الاقتصادى من كل المشتركات الفلاحية عشر المحصول الزراعى كل عام ، وأبكار الحيوانات كل ثلاث سنوات .[1]

---

[1] وفى ذلك تقول التوراه على لسان يشوع وهو يقسم الأرض بين القبائل :
"وأنتم تكتبون الأرض سبعة أقسام ثم تأتون إلى هنا فألقى لكم قرعة ههنا أمام الرب إلهنا ، لأنه ليس للاويين قسم فى وسطكم لأن كهنوت الرب هو نصيبكم" . سفر يشوع ، الإصحاح الثامن عشر ، الآية السادسة .

أما الصفة السيادسة المطلقة للدولة فهى نتاج العرف والتقاليد التى سادت والتى تجعل من التسليم نوعاً من قبول الإلـه القوى الجديد ، أو نوعاً من السلطة الأبدية التى يجب قبولها ، أو نوعاً من النفعية التبادلية ، ففى الوقت الذى تدفع فيه المشتركات الفلاحية الخراج أو الضريبة ، فإن هناك التزام يقابلها فى شكل خدمات إنتاجية ودفاعية مقدمة للمشتركات الأدنى . وسلطة الدولة مطلقة وطاغية فى هذه الحدود ، وتمارس الاستبداد إزاء أعضاء المشتركات الدنيا وكذلك تمارسه فى مواجهة أفراد جهاز الدولة ذاته ، وذلك بعزلهم من وظائفهم ومصادرة ممتلكاتهم أو سجنهم أو قتلهم ، وخاصة إذا ما تغير المشترك الأعلى أى الملك أو الحاكم .

ويؤكد الأدب الشعبى السائد لدى أفراد المشترك الأدنى (الفردى) والمقولات الشعبية المتداولة فكرة التسليم للمشترك الأعلى وأعضاؤه بصفة العلوية ومنح أعضائه صفة السيادة ، وعلى العكس إسباغ الدونية على المشترك الأدنى وعلى الأفراد التى يحتوى عليها . فنرى تصوير السيادة والتبعية والتسليم حيث كلاهما وجهان لعملة واحدة وضروريات كوظائف اجتماعية ضرورية لسير المجتمع . من ذلك القول "لما أنا أمير وانت أمير مين يسوق الحمير" . وكذلك تعبيراً عن ضرورة أن يكون أفراد الشعب (أفراد المشترك الأدنى) فى حالة تبعية للمشترك الأعلى وأفراده ، وبالتالى ضرورة التسليم لأعضاء المشترك الأدنى للمشترك الأعلى الذى يملك كل شىء ، وبالتالى ليس أمام أعضاء المشترك الأدنى إلا طلب الرحمة والسماحة من المشترك الأعلى تسود المقولة "إن عدل السلطان جارت الرعية ... إتوصوا علينا ياللى حكمتوا جديد ، إحنا عبيدكم وإنتم علينا سيد" .[1]

ورغم سيادة القهر من جانب الدولة للكافة ، فإن طبيعة العلاقات السائدة علاقات تبادل لمنفعة ، فالخراج أو الضريبة لقاء الخدمات الإنتاجية (الرى والطرق) ، والمكوس لقاء الأمن ، وضريبة النفس لقاء حماية حرية العقيدة ... الخ ، فهناك نسيج من التضامن الاجتماعى والاقتصادى يستوعب الكافة .

---

[1] أحمد رشدى صالح ، الأدب الشعبى ، الطبعة الثالثة ، مكتبة النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧١ ، ص. ٩٠ وما بعدها .

٩ - نظـــام التوزيـــع :

النشاط الأساسى الغالب هو الزراعى ، ويتحقق الجزء الأكبر من الدخل القومى فى المشتركات الأدنى (القرى) ، إلا أنه لا يبقى منه للعاملين داخل هذه المشتركات إلا الجزء الذى يسمح بتجديد الطاقة البشرية التى تقوم بالعمل فى هذه المشتركات - أى ما يكفى لإشباع حد الكفاف - أما الجزء الباقى ، أى الفائض الاقتصادى فيستقر لدى المشترك الأعلى (الدولة وجهازها البيروقراطى) . وهذا الفائض يستخدم جزء منه فى تقديم الخدمات الإنتاجية لعمليه الإنتاج الزراعى (الرى والأشغال العامة) والباقى يوزع على أعضاء المشترك الأعلى ابتداء من الحاكم أو السلطان وذويه والعاملين فى خدمته وخدمة الجهاز الإدارى للدولة . وهذا الجزء دائما محل صراع دائم بين مراكز القوى القادرة على التأثير على مسار المجتمع ، سواء لإعادة توزيعه فى مصلحة الأقوى ، أو للحصول عليه كاملا فى حالة انتقال الملك إلى آخرين .

والصراع على الفائض الاقتصادى يتم على مستويين ، المستوى الأول بين مكونات المشترك الأعلى (الملك وجهاز الدولة) حيث محاولة الإخلال بالتوازنات القائمة بين القوى التى تفرض هذا التوزيع لتحل توازنات جديدة لفرض توزيع من نوع جديد من مصلحه القوى الجديدة .

أما المستوى الثانى للصراع فهو بين المشترك الأدنى والمشترك الأعلى ، من أجل تخفيض الفائض الاقتصادى الذى يحصل عليه الأخير من الأول ، أى تخفيض كمية الخراج أو الضريبة بتخفيض نسب اقتطاعها من الدخل . وهذا الصراع يأخذ أشكال متعددة يبدأ بالإهمال ومن ثم انخفاض الناتج ، وقد يصل إلى هجرة الأرض سواء فى حالات فرديه أو جماعية ومن المعروف أن الدولة تعجز أمام السلبية الجماعية أو الرفض الجماعى إلا أن الأهم هو نجاح بعض الأفراد ثم بعض الطبقات فى فترة لاحقه الخروج على قواعد التوزيع المشتركيه . ذلك أن الفلاح لا يرتبط بالأرض بعلاقة مباشرة ، بل العلاقة تمر من خلال المشترك الجماعى ، لذلك استطاع بعض الأفراد أن يتميز عن غيره ابتداء من ماله من سيطرة نابعة من تكوين النظـــام ذاتـه مثل شيخ البلد والشاهد والخولى...الخ . وهذا التميز الذى بدء فرديا أصبح يشمل مجموعات وفئات تؤدى خدمات .

معينه المشترك الأعلى . واستطاعت هذه الفئات فى مرحله تاليه أن تحصل على تخصيص أرض من المشترك الفلاحى معفاة من الأعباء الخراجيه أو الضريبية ، لتشكل بذور الملكية الخاصة فى أخر مراحل تطور نمط الإنتاج الأسيوى وتحوله إلى النمط الإنتاجى التالى له .

الفصل الخامس

نظام الرق (العبودية الكاملة)

إذا ما أخذنا بالترتيب الكلاسيكي وخاصة الماركسي لتطور المجتمعات البشرية ، يكون نظام الرق هو النظام الاقتصادي الاجتماعي الثاني الذي مرت به البشرية بعد نظام الجماعات البدائية ، إذ يعتبر نظام الإنتاج الأسيوي من وجه النظر الكلاسيكية استثناء من القاعدة ، إذ انطبق على عدد قليل من المجتمعات الإنسانية بما ينفي عنه صفة العمومية كأحد النظم الاقتصادية الاجتماعية التي مرت بها البشرية . بل ويرى بعض أنصار النموذج الكلاسيكي في تطور المجتمعات ، أن كل المجتمعات مرت بنظام الرق ، حتى تلك المجتمعات التي ثبت أنها مرت بنمط الإنتاج الأسيوي مثل مصر والصين ، وليس ذلك إلا حفاظا على النموذج الخمسي لتطور المجتمعات من الاختلاف ، وكذلك لعدم أهمية الدور الاقتصادي والاجتماعي الذي قام به الأرقاء في الصين في إطار نمط الإنتاج الأسيوي ، إذ اقتصر عملهم على الخدمة بالمنازل وخدمة رجال الكهنوت ، مع قله عددهم بما يفقدهم أي دور في الحياة الاقتصادية والاجتماعية . [١]

من الثابت أن الفترات الأخيرة من النظام السابق على نظام العبودية أفرز خاصيتين هامتين في المجتمعات ، الخاصية الأولى ، هي ظهور الملكية الفردية أو الملكية الخاصة سواء في وسائل المعيشة أو وسائل الإنتاج . أما الخاصية الثانية ، فهي انقسام أفراد المجتمع في طبقات اجتماعية متفاوتة الملكية ومتصارعة عليها ، ومن البديهي أن الخاصية الثانية نتاج ظهور الخاصية الأولى ، وبالذات ملكية وسائل الإنتاج .

فخلال تطور الأنشطة البشرية خلال فترة نظام الجماعات البدائية انتهت البشرية داخل بعض المجتمعات إلى الرعي ، وأفرز هذا النشاط الملكية الخاصة للقطعان التي يتم

---

[١] د. زكريا نصر ، تطور النظام الاقتصادي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٥ ، ص. ٥٤ .

رعيها سواء من الضأن أو البقر ، وأصبح التمايز فى ملكية هذه القطعان هو السمة العامة للنظام الاقتصادى والاجتماعى ، وصبغ نشاط الرعى بكل مقوماته حياة هذه المجتمعات الفكرية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية كما أوضحنا سابقاً .

وكذلك فإن المجتمعات التى انتهى فيها النشاط الاقتصادى إلى الزراعة ، حيث الظروف المناخية والجغرافية منحتها هذه الفرصة . توصلت إلى الزراعة الراقية بطريقة أو أخرى . وانتهت أيضاً إلى نفس المسار الاجتماعى الاقتصادى للمجتمعات التى انتهت إلى الرعى . أى أن المجتمعات التى انتهت إلى الزراعة تحقق داخلها نفس الظاهرتين والخاصيتين السابقتين وهما استقرار الملكية الخاصة لوسائل المعيشة ووسائل الإنتاج وهى الأرض وكذلك ظهور الطبقية وانقسام أفراد المجتمع فى طبقات متمايزة ومتصارعة .

وفى كلا النشاطين الرعى والزراعة تحققت ظاهرة أهم وأعم هى ظهور الفائض الاقتصادى ، وهو ما يعنى أن المجتمع قد تجاوز مرحلة الاكتفاء الذاتى ، وأصبح الأفراد ينتجون ما يكفى حاجتهم ويزيد . ومن هنا كانت هناك ثلاثة ظواهر أساسية جديدة فى المجتمع نتيجة ظهور الفائض الاقتصادى الأولى هى : ظهور التبادل الاقتصادى من شخص لأخر حسب طبيعة هذا الفائض وطبيعة مصدرة . أما الظاهرة الثالثة فهى ظهور أول أشكال الاستغلال المنظم للإنسان الأخر ، وذلك عندما إمتنع الإنسان عن قتل الأسير من الأعداء فى الحرب ، وابتداع عملية استرقاقه والاستفادة من استخدامه فى عمليات الإنتاج لحسابه دون مقابل ، الهم إلا إعاشته ، وذلك ليتحقق مزيداً من الفائض الاقتصادى . وكان هذا أول أشكال العبودية فى تاريخ البشرية أن يسترق الإنسان أعداؤه المهزومين فى الحرب . إلى أن الأمر لم يقتصر على ذلك بل لقد استطاع الإنسان يسترق الإنسان من بنى وطنه وعشيرته وذلك بابتداع استرقاق المدين العاجز عن سداد دينه ، أو استرقاق الفقير العاجز عن إقامة حياته .[1]

---

[1] د. أحمد جامع ، الاقتصاد الإشتراكى – دراسة نظرية تحليلية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٩ ، ص. ١٠ .

- P. Nikitin, Fundamentals of Political Economy, Progress Publishers, Moscow, 1966, pp. 22 - 25.

وباستقرار الظواهر السابقة نهائياً فى المجتمعات الإنسانية ظهر على العالم نظام اقتصادى واجتماعى متميز لاحق لنظام الجماعات البدائية وسابق على نظام الإقطاع هو نظام الرق ، وقد أستكمل نظام الرق كامل مقوماته ليظهر كنظام اقتصادى واجتماعى شامل ومحكم فى شكل إمبراطورية عظمى هى الدولة الرومانية فى القرن الثانى قبل الميلاد حتى القرن الثانى بعد الميلاد ، وكان قد سبق تطبيقه فى المدن اليونانية القديمة خلال القرنين الرابع والخامس قبل الميلاد . ولقد استمر استرقاق الإنسان للإنسان حتى بعد انتهاء نظام الرق كنظام اقتصادى واجتماعى ، وحلول النظام الإقطاعى محله بشكل أو بآخر حتى قيام الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ التى كان أهم مبادئها إلغاء استرقاق الإنسان لأخيه الإنسان لأى سبب أو تحت أى ظروف .

والرق هو ملكية الإنسان لإنسان آخر ، بحيث يصبح الإنسان الأخر (الرقيق) بالنسبة للأول شيئا من الأشياء التى يملكها ، له عليه كامل الحقوق بما فيها حق الحياة والموت ، كما أن له أن بيعه إلى الغير أو يتنازل عنه ، ويسمى الأول سيد والأخير عبد ، والسيد يملك قوة عمل العبد وكذلك يملك كل نتاج هذا العمل أيا كانت طبيعته عملا بالمبدأ الذى أستقر "العبد وما ملكت يداه لسيده" .

وكان أهم مصدر للرق الحروب والغزوات وخاصة تلك التى قامت بها الإمبراطورية الرومانية ، والتى يعنى انتصارها استرقاق المهزومين وتحويل أسراهم من الحرية إلى العبودية . أما المصدر الثانى فهو استرقاق المدين العاجز عن سداد دينه . ولقد دخلت روما فى حروب مستمرة ، وأجبرت الدولة والأشراف أفراد الشعب من الفلاحين على حمل السلاح للدفاع عن روما . وفى فترات الحرب تعجز الأرض وتبور ، وبعد انتهاء الحرب يضطر الفلاحين إلى الاقتراض لإصلاح الأرض وشراء الماشية ، فيقترضوا من الأشراف والنبلاء الذين بيدهم النقود والسلطان ، فإذا عجز الفلاح عن أداء الدين استولى الدائن عليه من تلقاء نفسه دون حاجه إلى تدخل المحكمة ، فلقد كان اتفاق القرض يخول الدائن وضع اليد على جسم المدين ، فيقيده بالأغلال ويقوم بسجنه ، وبعد ستين يوما بطرحه فى الأسواق ثلاث مرات ، وكان يجوز للدائن قتل المدين أو بيعه عبر نهر التيبرى خارج روما لأن من أقام فى روما حرا لا يعيش فيها عبدا (الألواح الأثنى

عشر) . وهكذا فإن أصحاب النقود والسلطان استغلوا عامه الشعب وتعسفوا فى معاملته.[1]

إلا أنه على مر الزمان أدرك الرومان أن الأسير أو المدين الحى خير من الأسير أو المدين الميت ، وخاصة إذا ما استطاع الهرب ، فاستبدل قتل الأسير والمدين المفلس باسترقاقه للعمل لصالح سيده .

قوى الإنتاج :

أفرز استقرار الإنسان فى مجتمعات تستخدم الأرض بصفة دائمة فى الزراعة الراقية أو الرعى إلى تطور قوى الإنتاج لتحقيق مزيد من السيطرة على قوى الطبيعة ، فظهرت زراعات جديده مثل الكروم والزيتون إلى جانب زراعة المحاصيل مثل القمح والذرة والشوفان الذى تتغذى عليه الخيول ، وظهرت المزارع المتسعة المملوكة للأشراف والأباطرة والتى يستخدم فيها العبيد حيث لم تعرف حضارات الرق العمل الأجير . وفى هذه المزارع الواسعة عرف الإنسان كيف يركب الطاحونة المائية التى يحركها تيار المياه المتدفقة فى الأنهار ، والتى تحولت إلى قوه لعصر الزيوت ، وكذلك عرف الطاحونة الهوائية فى الأماكن البعيدة عن الأنهار لتؤدى نفس الدور كقوة إنتاجية ضخمة توفر عمل العبيد .

ويظهر تطور قوى الإنتاج أكبر فى النشاط الحرفى الذى تزايد واتسع ليشمل حرف جديدة مثل الغزل والنسيج وصناعة الزجاج وطرق المعادن ، وصناعة الأوانى ، إلى جانب تلك الحرف السابقة التقليدية . وأصبح التداول النقدى حقيقة تزداد توسعاً ليتم تبادل فائض الإنتاج الزراعى بفائض المنتجات الحرفية ، وهكذا خرج الاقتصاد خلال نمط الإنتاج العبودى من الاقتصاد الطبيعى القائم على الاكتفاء الذاتى إلى الاقتصاد السلعى البسيط القائم علي التداول النقدى البسيط .

---

(1) د. ثروت أنيس الأسيوطى ، الصراع الطبقى وقانون التجار – دراسة تاريخية فلسفية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٥ ، ص. ١٣٦ – ١٣٧ .

وهذا التطور فى قوى الإنتاج رغم استمرار علاقات الإنتاج العبودية كما هى دون أى تطور ، كان إيذانا بتوقف التطور فى قوى الإنتاج وكذلك تفاقم مشاكل الإنتاج ذاته نتيجة الصراع الذى يتفجر فى المجتمع من أجل تغيير علاقات الإنتاج بالشكل الذى يتوافق مع تطور قوى الإنتاج ، وهو ما حدث فى مجتمعات العبودية لتقضى على هذا النظام ليحل محله نظام اقتصادى اجتماعى جديد .

ومع ذلك ، لقد استطاع نظام العبودية أن يخلق ازدهارا اقتصاديا ، إذ أن مزيد من تدفق العبيد كان يعنى مزيداً من العمل الذى لا يقابله إلا أدنى التكاليف (الإعاشة فقط) ومن ثم كان أصحاب الأعمال يحققون مزيداً من الأرباح والتراكم فى كافة مجالات الإنتاج الزراعية والاستخراجية والصناعات الحرفية . ولم يقتصر استخدام العبيد على الأشراف والأباطرة وكبار الملاك لأدوات الإنتاج بل أصبح استخدام العبيد على مستوى العامة من أفراد الشعب وصغار المنتجين والحرفيين ، وتحول الغالبية من أفراد الشعوب الأصيلة وخاصة الرومانى والإغريق إلى البطالة الاختيارية إذ أصبح العمل شيئاً ذو قيمة هابطة لا يقوم به إلا العبيد والأرقاء .

إلا أن الازدهار الاقتصادى لم يمنع من اتساع الاختلال الاجتماعى والسياسى ، فعلى مستوى الحكم والحكومة كانت الصراعات السياسية مستمرة لدرجة أنه خلال الفترة من عام ٢١٧ حتى عام ٢٨٥ تعاقب فى حكم روما تسعا وعشرون إمبراطورا توفوا جميعاً بالاغتيال نتيجة الصراعات السياسية ، ولم ينجو من الاغتيال إلا واحد منهم مات فى سريره . [١]

أما التناقض الأهم فهو من جانب الرقيق والسادة الملاك ، فقد تأصل عند الرقيق الشعور بالظلم والقهر والهوان ، ومن ثم كانت مقاومتهم السلبية بتقليل الجهد المبذول فى العمل والتهرب منه ، وليس ذلك إلا لانعدام الحافز على العمل ، فكل نتاج عمل العبد يذهب إلى سيده ، ولا يصيب العامل منه شيئاً إلا التعب والنصب . وقابل ملاك العبيد هذه الظاهرة بمزيد من العنف فى إجبار العبيد على العمل من الضرب المبرح حتى القتل ،

---

[١] د. أحمد جامع ، الاقتصاد الاشتراكى ، مرجع سبق ذكره ، ص. ١٥ .

فكانت ثورات العبيد التى تحولت إلى حروب منظمة فى مواجهة الجيوش التابعة للدولة التى تولت إخماد ثورات العبيد ، أشهر هذه الحروب تلك الحرب التى قادها العبد الرقيق سبارتكوس بعد أن كون جيشا من العبيد يواجه جيش الإمبراطورية الرومانية ، واستمرت الحرب عامين (٧٣ – ٧١ قبل الميلاد) ، إلا أن جيوش الإمبراطورية هزمت جيش العبيد وأعدم سبارتكوس وأعوانه صلبا ، لتستمر العبودية قرونا بعد ذلك .

أما التناقض الثالث فكان بين العامة والعبيد فلقد كان مجتمع العبيد يحتوى على طبقة من الوطنين الفقراء لا يملكون أى أدوات للإنتاج ، وهم الطبقة على تعتمد عليها الدولة فى تكوين الجيش ، وهى الطبقة التى تتحمل عبأ الضرائب التى تفرضها الدولة . وهذه الطبقة هى التى تجلب العبيد من خلال الحروب ، وهى التى تقيم دعائم الدولة إذ هى الدافعة للضرائب (العبيد لا يدفعون الضرائب وكبار الملاك من الأباطرة ومساعديهم فى الحكم أيضا لا يدفعون الضرائب بسبب الإعفاء) . فكان الصراع بينها وبين كبار الملاك وأجهزة الدولة ، ذلك أن هذه الطبقة تضطر إلى قبول العمل بأجر عند الملاك أو عند الدولة ، وبطبيعة الحال فان الأجور تكون عند أدنى مستوى لها بسبب منافسة العبيد فى العمل ، حيث يعمل العبد بلا أجر ، ومن ثم فان الصراع بين العامة والعبيد من ناحية ، والصراع بين العامة وكبار ملاك الأرض والدولة من ناحية أخرى أدى إلى سوء أحوال الطبقات العامة وتأكلها ونقص أعدادها عبر الزمن .

علاقات الإنتاج :

أصبحت الملكية الخاصة أساس البناء الاقتصادى ، وكانت الملكية موزعة بين الأباطرة (الحكام) والأرستقراطية ، فكانت الضياع الزراعية والورش الصناعية الكبيرة التى يعمل فيها العبيد لحساب الملاك ، وكان هناك الملاك من الوطنين الأغنياء (العامة) الذى يملكون الأراضى أو الورش الصناعية والتى كان يستخدم فيها العبيد أيضاً . على ذلك فان النظام الاقتصادى يقوم على العبيد إذ هم الذين يحققون الإنتاج القومى فى غالبيته الساحقة ، ولم يكن هناك من يعمل من الوطنين إلا بعض العامة الفقراء أما باقى الوطنين فلا عمل لهم البتة ، فلقد كانت النظرة إلى العمل نظرة دونية تجعله خليق بالعبيد فقط .

وأصبح العبد شيئا أو جزءاً من أدوات الإنتاج لا يختلف عنها إلا فى أن له حاجات بيولوجية (الطعام والإنجاب) هى التى تضمن استمرار العبودية ، إذ أبناء العبيد يصبحوا أيضاً عبيد .

ولقد كانت كل القيم السائدة تثبت نظام العبودية وتجعله مقبولا [١] ، وكانت التقاليد والعرف تقنن العقوبات للخارجين عن النظام التى تصل إلى حد قتل العبد المتمرد أو العبد الذى يحاول الفرار . وكان انقسام العبيد فى أعمال متفرقة وأماكن متباعدة ، واختلاف مصادرهم ، أى اختلاف الدول ، والمجتمعات التى أسروا منها ، فضلا على أن الكثير منهم كان يتم الحصول عليه بالشراء من أسواق النخاسة (أسواق العبيد) ، كان يفقد العبيد تجانسهم وإئتلافهم بحيث يكون لهم دور اجتماعى قوى فيما يجرى حولهم فى

---

(١) يقدم أرسطو تفسيرا للعبودية (تبريرا) من منطلق إقتصادى على النحو التالى :

"البعض يعتبر أن سلطة السيد لاتستند إلى أساس طبيعى ، ويدعى أن الطبيعة قد خلقنا كلنا احرار ، وأن العبودية لم يوجدها الا قانون القوى وأنها فى ذاتها ، وباعتبارها بمجرد أثر للعنف ، غير عادلة من وجه النظر الاقتصادية ، وألاحظ أنه من غير الممكن أن نعيش عيشة مريحة ، أو حتى بمجرد أن نعيش دون ماهو ضرورى ... وبما أنه لا يمكن تحقيق الهدف المحدد لأى نشاط دون أدوات فان الاقتصاد يحتاج إلى الأدوات لتحقيق أهدافه ، ويوجد نوعين من الأدوات : أدوات جامدة وأدوات حية ..... فبالنسبة للملاحة تمثل الدفة الأداه الجامدة والقبطان الأداه الحية . ويمثل العامل فى كل أنواع المهن نوعا من الأداه ، ومال معين هو فى الواقع أداه وجود ، ومجموع الممتلكات هى أدوات مجتمعة ، والعبد هو من بينها يتمثل فى أداه حيه مملوكه تفوق كل الأدوات الأخرى ، فلو كان فى استطاعة كل أداه أن تنفيذ كل إرادة أو فكر السيد.... لما إحتاج المهندس إلى العمل أو السيد الى العبد . كما يضيف تبريرا آخر فلسفيا للعبودية " كل من ليس لديه ما يقدمة لنا خير من استعمال جسمه وأعضاؤه مدان بواسطة الطبيعة بالعبودية ، وخير له أن يخدمنا من أن يترك لنفسه . وفى كلمة كل من ليس عنده من الروح والوسائل ما يمكنه من عدم الاعتماد على الغير هو بطبيعته عبد - وهو من هؤلاء الذين لايملكون الا الغريزة ، أى الذين يشعرون جيداً بالعقل لدى الآخرين ، ولكنهم لا يستعملونه لأنفسهم "

- دكتور محمد دويدار ، الاقتصاد السياسى الطبعة الثانية ، المكتب المصرى الحديث ، الاسكندرية ، عام ١٩٧٥ ، ص.ص ٦٠ - ٦١ ، نقلاً عن أرسطو ، "السياسة " ، الكتاب الأول ، الباب الأول .

- Aristote, La Politique, Traduit Par J. Triot, Librairies Philosophique, J. Urin, Paris, 1962.

المجتمع ، ومن ثم استمر استسلامهم الكامل لنظام المجتمع الذى يطحنهم ويسحقهم لحساب ملاك وسائل الإنتاج من الوطنين على اختلاف مراكزهم وأهميتهم فى المجتمع العبودى .

ورغم التسلم بعلاقة العبيد بالسادة الملاك ، إلا أن بعض الملاك استطاع أن يفهم لماذا يأكل أكثر مما ينتج ، وأن علاقات الإنتاج العبودية بشكلها المستقر ليست فى مصلحته كمنتج ، وليست فى مصلحة العبد كقائم بالإنتاج ، من حيث انعدام الحافز للإنتاج عند العبد . فبدء بعض الملاك يسلم العبد كمية من الأرض ليقوم بعملية الإنتاج الزراعى ، وعلى أن يسلم مالك الأرض نصيب من الناتج (نسبة من الإنتاج أو كمية محدده) ويبقى الباقى له هو وأسرته . وبذلك أصبح للعبد حافزا لزيادة الإنتاج إذ سوف يزيد النصيب الباقى له من هذا الإنتاج كلما كان حجمه أكبر ومن هنا بدأت علاقات الإنتاج تتطور فى اتجاه التقدم نحو نوع جديد من العبودية وهى القنانه ، أى عبودية الأرض .

نظام التوزيع :

عملية الإنتاج الاجتماعى فى مجتمع الرق تقوم على تسخير العبيد فى كافة دوائر الأعمال ، ومن كان الناتج بالكامل يؤول إلى ملاك العبيد الذين هم ملاك أدوات الإنتاج ، ومن ثم لا يحصل العبد على شئ من نتاج عمله . وكان هناك بعض الناتج يحققه بعض العامة الذى يقومون بالإنتاج فى مزارعهم الخاصة ، أو الورش الصناعية الصغيرة وهؤلاء كانوا يحصلون على نتاج عملهم ، وفى بعض الأحيان البعض من أصحاب الورش يستخدم بعض العبيد ، وكان العبد فى هذه الحالة لا يحصل على أى شئ من نتاج عمله ، بل يؤول الناتج لصاحب الورشة أو لصاحب المزرعة . وهكذا كان الإنتاج الاجتماعى كله يقع على كاهل العبيد فهم الذى يحققون الناتج ، ولا يحصلون منه إلا على ما يقيم أودهم ويضمن استمرار بقائهم على قيد الحياة ، وكذلك استمرار العبودية فى هذه المجتمعات من أبنائهم جيلا بعد جيل . وكانت مجتمعات العبودية وخاصة المتقدمة منها مثل المجتمع الرومانى يحصل على جزء من الفائض الاقتصادى المتحقق فى المستعمرات، ولقد كانت مصر أثناء الاحتلال الرومانى من أهم الدول التى تمد روما بالقمح .

الفصل السادس

نظام الإقطاع

مع استفحال التناقضات التى كان يزخر بها مجتمع العبودية الكاملة ، وكذلك مع تزايد عدد الملاك الذين اقتنعوا بتحرير العبيد من العبودية الكاملة ، وتوزيع الأرض عليهم فى شكل حيازات صغيرة لزراعتها مقابل التزامات وحقوق يؤدونها إلى ملاك الأرض ، بدء المجتمع يتحول إلى نظام اقتصادى واجتماعى جديد هو نظام الإقطاع. وبدء تحول طبقة العبيد الأرقاء إلى طبقة من المعمرين ذات وضع لا هو بالعبودية الكاملة ولا هو بالحرية الكاملة ، بل لهم وضع وسط من حيث ارتباطهم بالأرض وعدم مغادرتها مقابل حيازتهم لها والانتفاع بها ، من حيث الالتزامات الشخصية التى فرضت عليهم لمالك الأرض ، ومن ثم تمت تسميتهم بعبيد الأرض أو الأقنان ، وافلح الملاك فى خلق مصلحة للأقنان فى بذل مزيد من الجهد فى الأرض وزيادة الإنتاج .

ولعل أهم العوامل التى أكدت الاندفاع إلى نظام الإقطاع وإنهاء نظام العبودية تلك الغزوات التى قامت بها القبائل الرومانية لأوروبا والتى استطاعت أن تقوض الإمبراطورية الرومانية فى القرن الخامس الميلادى وأن تستقر بها فى شكل هجرات متتالية ، وأن تقيم ملوكا فى دول متعددة . وحتى يؤكد الملوك سيطرتهم فلقد عمدوا إلى إقطاع مساحات واسعة من الأراضى إلى تابعيهم من الأمراء لمدى الحياة فى البداية لتصبح وراثية بعد ذلك ، فى مقابل الولاء الشخصى وقبول حقوق متنوعة ذات طبيعة اقتصادية ومالية وحربية للملك . وكذلك أقطع الأمراء بدورهم لتابعيهم من النبلاء مساحات من الأراضى المخصصة لهم فى مقابل تقرير نفس الحقوق لمصلحة الأمير . وبنفس الأسلوب تم إقتطاع مساحات كبيرة من الأراضى للكنيسة ليصبح لها حق استغلالها مثل الأمراء والنبلاء وبنفس الأسلوب .[1]

---

[1] المراجع فى نظام الإقطاع :

أ - د. أحمد جامع ، الاقتصاد الاشتراكى ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص ١٦ - ٢٦ .

(=)

وهذه الملكيات الموزعة ورثت فى استغلالها نفس الطريقة التى انتهى إليها كبار الملاك المستفيدين فى أواخر نظام الرق وقبل انهياره ، وهى تحرير الأرقاء وتوزيع الأراضى عليهم فى قطع صغيرة يحوزها للانتفاع فقط مقابل عدة التزامات تربطهم بالأراضى بمالك الأرض [1] . إلى جانب أنه فى فترة إنحلال الدولة الرومانية نتاج الصراعات المتعددة ، بدأ كبار ملاك الأراضى من الطبقة الأرستقراطية يقاومون سلطة روما ويوسعون ملكياتهم بالسيطرة على أراضى الغير وعلى الأراضى المهجورة ، ولذا فان صغار الملاك وجدوا أن من مصلحتهم بحثاً عن الحماية التخلى عن ملكية أرضهم لمالك قوى يستطيع حمايتهم سواء من الاغتصاب أو من محصل الضريبة الرومانى ، وذلك فى مقابل استمرارهم فى حيازة الأرض هم وأبنائهم واستغلالها والتخلى عن جزء من المحصول للمالك وكذلك التعهد ببعض الالتزامات له مثل المخاطرة فى الحرب . وهو ما أدى عبر فترة طويلة من الزمن إلى أن تنتهى طريقة استخدام الأراضى ، أو طريقة الإنتاج لحسابهم الخاص مع تحمل التزامات متعددة أهمها خدمة الأرض وعدم مغادرتها ، وتسليم جزء من المحصول للسيد المالك ، فضلا على الالتزامات الشخصية التى يجب أن يؤديها للمالك وأهمها الولاء بكامل معنى الكلمة . وهكذا فان القنانه أصبحت واقعا قانونيا سائدا على الكافة .

ويعتبر نظام الإقطاع أفضل للبشرية وأكثر تطورا من النظام السابقة عليه – نظام العبودية – ولعل التناقضات الداخلية وكذلك الظروف الخارجية (الغزو الجرمانى)

(*)

ب – د. محمد دويدار ، الاقتصاد السايسى ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص ٦٦ – ٨٦ .

جـ – د. زكريا نصر ، تطور النظام الاقتصادى ، مرجع سبق ذكره ، ص.٧٠ ، ٩٠ .

د – د. سعيد عبد الفتاح عاشور ، أوربا العصور الوسطى ، الجزء الثانى ، النظم والحضارة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ص.ص ٤٣ – ٦٢ .

هـ – - Herbert Heaton, Economic History of Europe (1936), Heper and Brothers, New York, 1938, pp. 60 - 107.

و – - Manuel D'economie (1955), Les Editions Scoiales, 1956, PP. 28 - 71.

[1] د. أحمد جامع ، المذاهب الاشتراكية ، مرجع سبق ذكره ، ص. ١٧ .

هى التى أدت إلى التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية التى أودت بعلاقات الإنتاج العبودية لتحل محلها علاقات إنتاج القنانه ، حيث منحت الإنسان بعضا من الحرية وإن كان مازال مقيداً بالأرض ، وكذلك منحت الاقنان حافزا لزيادة الإنتاج وبذل الجهد لتطويره وتطوير قوى الإنتاج .

طبيعة وسمات الاقتصاد الإقطاعى :

يتميز الاقتصاد الإقطاعى بأن اقتصاد زراعى وأنه اقتصاد مغلق يقوم على إشباع الحاجات ، وأخيراً فهو اقتصاد يقوم على التزامات متبادلة تخلق التضامن الاجتماعى بين أفراده ، ثم أنه اقتصاد ليس له مركز .

الاقتصاد الإقطاعى اقتصاد زراعى :

أى أن النشاط الأساسى فى مجتمع الإقطاع الزراعة ومصدر تحقيق أى حاجه اقتصادية أو اجتماعية الأرض والوحدة الأساسية هى الإقطاعية أو الضيعة ، وهى عبارة عن مساحات شاسعة من الأرض تصل إلى آلاف الأفدنة مملوكة لشخص أيا كان موقعة من الالتزامات السياسية أى ملك أو أمير أو نبيل أو مملوكة للكنيسة ، إذا كانت الكنيسة من كبار الملاك الإقطاعيين . والسيد الإقطاعى (المالك) له كامل السلطات على الضيعة ومن فيها من البشر (الاقنان) فله السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية ، أما السلطة الدينية فكانت للكنيسة . وفى وسط هذه الأرض توجد قلعة السيد الإقطاعى وهى قلعة ضخمة محصنة يمكن أن تسع لكل الأفراد الموجودين فى الضيعة (الاقنان وغيرهم) بكل ممتلكاتهم من ماشية ومتاع ،وهى تستخدم فى الدفاع عن الإقطاعية فى حالة الهجوم الخارجى أو الحرب حيث يتحصن داخلها الجميع . ورغم أن الوحدة الاقتصادية والاجتماعية هى الإقطاعية أو الضيعة ، إلا أن الوحدة الإنتاجية هى الأسرة الصغيرة للفلاح (القن) إذا هى التى تقوم بالإنتاج . وتنقسم أراض الإقطاعية إلى ثلاثة أقسام متنوعة ، لكل منها دور فى عمليات الإنتاج الإقطاعى .

١ - أراضى الحيازات :

وهى قطع صغيرة من الأراضى الموزعة على الأقنان وتختلف مساحتها حسب حجم الأسرة العاملة أو حسب جوده الأراضى ، وهى ممنوحة فى شكل حيازات للانتفاع فقط إذا ملكية الرقبة للسيد الإقطاعى .

وللأقنان حرية زراعة الأرض واستغلالها مقابل التزامات محدده ، فالقن ملزم . بخدمه الأرض وعدم تركها إلا بأذن من السيد الإقطاعى ، وعليه أن يسلم إلى مخزن السيد الإقطاعى جزء من المحاصيل التى ينتجها . وكذلك على القن أن يعمل فى أرض السيد الإقطاعى (مزارعة) التى لم يوزعها على الأقنان عده أيام فى الأسبوع بلا مقابل (سخرة). وعليه أيضاً أن يستضيف حاشية السيد الاقطاعى وأن يقدم الهدايا له فى المناسبات السارة مثل زواجه أو ميلاد أطفاله ..... الخ وكذلك عليه أن يستخدم طاحونة السيد الإقطاعى ومعصرته ومخبزه لقاء دفع جزء من المواد الأولية التى يطحنها أو يعصرها ، وكذلك يقوم بعمل أدوات الزراعة وأدواته الشخصية المنزلية فى ورش السيد الاقطاعى .

وفى أواخر عهد نظام الإقطاع تحولت هذه الالتزامات العينية إلى نقدية فى شكل رسوم يدفعها القن ، وكذلك كان للسيد الإقطاعى حق فرض ضريبة أو رسوم على المرور فى أرضه أو عند زواج القن أو غير ذلك من المناسبات التى يحددها هو نفسه .

٢ - أراضى الإقطاعية :

وهما الأراضى التى يحتجزها لكى يقوم باستغلالها بنفسه ويحصل على كل العائد فيها وحده ، وهذه الأراضى يعمل فيها الأقنان بدون مقابل عدد من الأيام (ثلاث أو أربعة أيام فى الأسبوع حسب ما يقرر) . وفى هذه الأرض الخاصة بالسيد الإقطاعى تكون طاحونته ومعصرته وورشة الحدادة والنجارة .... الخ ، والتى يعمل فيها عمال من الأقنان مقابل إعاشتهم ، وفى بعض الأحيان لقاء بعض الأجور بالإضافة إلى الإعاشة .

٣ - الأراضى العامة :

مثل أراضى المراعى والغابات ، ولجميع الأفراد فى الإقطاعية حق استخدام هذه

الأراضى بشروط يضعها السيد الإقطاعى ، وهى مـن بقايـا النظـم المشـاعيه السـابقة علـى نظام الإقطاع .

الاقتصاد الإقطاعى اقتصاد مغلق يقوم على إشباع الحاجات :

الوحـدة الاقتصاديـة الرئيسـية فـى نظـام الإقطـاع هـى الإقطاعيـة ، وهـى وحـدة اقتصادية اجتماعية تقوم على الاقتصاد الطبيعى الذى يهدف إلـى إشـباع الحاجـات ، وهـو عبارة عن قلعة السيد الإقطاعى بالإضافة إلى مساكن وأكواخ الأقنان مجتمعه حول القصـر فى شكل قرية تكتفى ذاتياً بإنتاجهـا سـواء الزراعـى أو الحرفـى ، وليـس هنـاك أى علاقـة اقتصادية بين الإقطاعية والإقطاعية الأخرى ، ومن ثم فإن التبادل التجارى منعدم ، وليـس هناك نشاط للتجارة خارج الإقطاعية . ولعل ذلك فى المرحلة الأولى لنظام الإقطـاع حيـث كانت قوى الإنتاج لم تزل بدون أى تطوير ، ومن ثم لم يتحقـق فـائض اقتصـادى بغـرض التبادل .

اقتصاد يتميز بالتضامن الاجتماعى القائم على العلاقات التبادلية :

يعتبر نظام الإقطاع أفضل من النظام السابق عليه نظام العبودية ، حيث أصبحـت علاقات الإنتاج الجديدة فى ظل نظام الإقطاع متناسبة مع قـوى الإنتـاج التـى تطـورت فـى ظل نظام العبودية السابق والتى بدأ بها نظام الاقطـاع فـى مراحلـه الأولـى . وهـذه القـوى الإنتاجية تتعدى طاقة الوحدة الإنتاجية فى نظام الإقطاع (الأسرة الريفية) ، ومـن ثـم ظلـت فـى حـوزة السيد الإقطــاعى (الطاحونــة المائيــة -الهوائيــة) ، إلا أن اسـتخدامها متـــاح للكافـة.[1]

والأرض الموزعة فى شكل قطع صغيرة للفلاحين ، كل أسره تعمل فـى أرضهـا لتحقق الإنتاج الزراعى بشكل مستقل ، ورغـم ذلـك فـإن الأعمـال الأساسية للزراعـة مثـل الزرع والحصاد كان يتم بشكل جماعى تشارك فيـه جميـع الأسـر ، فعائلـة الفـلاح كوحـدة إنتاجية لا تملك من أدوات الزراعة ألا القليل ، أما الأدوات الأساسية فكانت مملوكة للسيد

---

[1] د. محمد دويدار ، الاقتصاد السياسى ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص ٧٠ - ٧١ .

الإقطاعى، وبعض هذه الأدوات كانت مملوكة ملكية جماعية لعائلات الفلاحين مثل العربات . أما المزارع الكبيرة التى يملكها السيد القطاعى فكان الفلاحين يعملون فيها جماعياً فى أوقات منتظمة تحت إشراف السيد الإقطاعى ، ومن ثم كان يعتبر المنظم لعملية الإنتاج ولكل الحياة الاجتماعية فى الضيعة .

وهكذا كانت هناك التزامات متبادلة بين الفلاحين الذى يحصلون على الأرض للانتفاع بها من السيد الإقطاعى ، وكان السيد الإقطاعى يحصل على جزء من فائض إنتاج الفلاحين فى مزارعهم الصغيرة ، بالإضافة إلى جزء من فائض عمل الفلاحين فى مزارعه الخاصة . وفضلا على أن علاقات الولاء من جهة الفلاحين الأقنان للسيد الإقطاعى ، يقابلها الحماية التى يقوم بها السيد الإقطاعى ومن بجنده لذلك من الفرسان الذين يحصلون بطبيعة الحال على جزء من الفائض الاقتصادى الذى يقدمه الفلاحين للسيد الإقطاعى أو لمن يتبعه من ملاك الأرض (النبلاء) .

وهكذا كانت هناك علاقات تبادلية مصلحية تقوى الترابط الاجتماعى وتحافظ على وحده النظام . فالأقنان فى ظل علاقات الإنتاج الجديدة فى بداية نظام الإقطاع كانوا أو أكثر تقارباً وأكثر تضامنا طبقياً فى تحقيق الإنتاج لإشباع حاجاتهم ولسد التزاماتهم تجاه الملاك (السيد الاقطاعى - النبلاء) وذلك قبل أن ينتهى النظام إلى خلق التميز بينهم فى مرحلة لاحقة سوف نوضحها فى مكانها . وكذلك كان التضامن الطبقى بين الفرسان الذين ينفصلون عن بقية المجتمع كطبقة متميزة لها عاداتها وتقاليدها (تقاليد الفروسية) والتى تتولى الدفاع عن المجتمع (الإقطاعية) . أما الدور الأكبر لخلق التضامن بين جميع فئات المجتمع وطبقاته ، ونزع أى توجه إلى الصراع عند أى طبقة من طبقات المجتمع ، وإرساء السلام والاستسلام الاجتماعى للكافة فى مجتمع الإقطاع ، فلقد كان هذا الدور هو دور الإقطاعى الأكبر الكنيسة ، حيث كانت تملك أراضى شاسعة بما فيها من أقنان . وكانت الكنيسة تقوم بخلق التفاهم والوفاق بين طبقة النبلاء والحد من العنف بينهم ، بل وتزكى روح التضامن الاجتماعى بينهم كطبقة متميزة (يلاحظ أن رجال الكهنوت فى الكنيسة كانوا من أبناء وأخوه الإقطاعيين ومن أبناء النبلاء ، ونادرا ما يدخل إلى الكهنوت أحد من أبناء الفلاحين الأحرار ، أما أبناء الأقنان فيمتنعون) ، وكذلك كانت الكنيسة تحد

من العنف من جانب الفلاحين وتزكى الخضوع المعنوى والاستسلام لكل القواعد والأعراف السائدة فى النظام الإقطاعى من منطلق دينى بحت . وبهذا الشكل كما يقول أستاذنا الدكتور محمد دويدار : كان الفلاحين يعملون فى الأرض لإعاشة الجميع ، والفرسان يدافعون عن الجميع والرهبان يصلون للجميع .

مراحل التطور داخل نظام الإقطاع تبعاً لتطور قوى الإنتاج :

يمكن القول أن نظام الإقطاع بدأ بمرحله انتقالية تمتد من سقوط الإمبراطورية الرومانية فى القرن الخامس الميلادى حتى القرن التاسع الميلادى ، لتبدأ مرحله سيطرة نظام الإقطاع بكل مقوماته من القرن التاسع الميلادى حتى القرن الخامس عشر . ثم يبدأ نظام الإقطاع فى التحلل لتبدأ المرحلة الانتقالية إلى النظام الرأسمالى طول القرن السادس عشر حتى النصف الأول من القرن الثامن عشر .

المرحلة الأولى :

هى المرحلة التى ورث فيها النظام الإقطاعى ما كان من تطور فى قوى الإنتاج فى النظام السابق عليه (الرق) . مثل استخدام المياه الجارية كقوة محركة ، وكذلك قوة الرياح ، واستخدام أفضل لقوة الجر الحيوانية ، والانتقال إلى استخدام أدوات الزراعة الحديدية بدلاً من الخشبية (المحراث الثقيل ذو العجلات والقلاب) ، واكتشاف محصول الشوفان الذى تتغذى عليه الخيول ، ومن ثم استطاع الإنسان استخدام الخيول فى الجر والنقل والسفر والغزو وهى بطبيعة الحال أقوى وأسرع ، وكذلك كان هناك تحسن فى أدوات الإنتاج الحرفى بعد تحسين طريقة صهر الحديد ومعالجته ، وبالتالى انقسام الحرفة الواحدة إلى عدد من الحرف ، وكذلك كان اختراع البوصلة ذو أثر بالغ فى الانتقال البحرى وتقدم الملاحة ، وثم اختراع الطباعة مع تقدم أساليبها .

وأدى ذلك إلى زيادة إنتاجية العمل فى قطاع الزراعة ، وإلى توفير عمل الإنسان فى الأعمال التى تحتاج إلى مجهود شاق مثل رفع المياه أو طحن الغلال أو عصر الزيوت (إذ تولتها طواحين المياه والهواء) ، وبذلك قلت كمية العمل المبذول فى المزارع الواسعة

للملاك (أعمال السخرة) وكذلك فى الإنتاج الزراعى فى أراضى الحيازات التى يعمل فيها الفلاحين (الأقنان) لحسابهم الخاص . وزيادة الإنتاج الزراعى أدى التحسن فى صحة الأقنان ، و مكن البعض منهم أن يعمل فى الإنتاج الصناعى المنزلى وكذلك الإنتاج الحيوانى .

وكان على الفلاحين (الأقنان) أن يقدموا إلى السيد مالك الأرض مقابل حيازتهم لها ، فكان الفلاحين يعملون فى المزارع الكبيرة التى اختص بها المالك أياما محدودة دون أجر ، فضلا على أن الفلاحين يسلمون إليه جزء من حاصلاتهم الزراعية من أراضى الحيازات التى يزرعونها . وهكذا كان مالك الأرض يحصل على ريع الأرض فى شكل كميات من العمل ، وكميات منى الإنتاج العينى (محاصيل زراعية) . ويعنى أيضاً من ناحية أخرى أن الفائض الاقتصادى لمجتمع الإقطاع فى هذه المرحلة يأخذ شكل العمل السخرى والإنتاج العينى .

المرحلة الثانية :

لاحظ كبار الملاك الإقطاعيين أنه من الأفضل أن يسلموا مزارعهم الكبيرة التى يزرعها الفلاحين سخره تحت إشرافهم إلى الفلاحين ذاتهم فى شكل قطع صغيره على غرار أراضى الحيازات ليقوم الفلاحين بزراعتها لحسابهم الخاص ، وأن يسلموا إليه جزء من الإنتاج العينى ، وهو بذلك يحصل على عائد أكبر إذا يضمن إنتاجية أعلى للأرض تبعاً لوجود حافز عند الأقنان للزراعة بكفاءة مفقود فى حاله عملهم فى الأرض سخره .

وبذلك أنتهى العمل السخرى تقريباً ، وأصبح القن يعمل فى أرض تخصه حيازتها ، ويدفع مقابل استغلالها لمن من الإنتاج العينى إلى المالك ، وهكذا حل الالتزام القانونى بتسليم جزء من المحصول بدلاً من الإكراه البدنى من العمل سخره ، وتحول ريع الأرض إلى كميات من الإنتاج تسلم إلى المالك الإقطاعى دون أى عمل يقوم به أو مشاركة فى عملية الإنتاج الاجتماعى بأى شكل (إذ كف عن أن يكون مشرفاً على الزراعة فى مزرعته الكبيرة بعد توزيعها حيازات صغيره على الفلاحين) ، ومن هنا فقد دوره الاقتصادى وأصبح من الطفيليات الاجتماعية التى تستهلك مالا تنتج .

وفى هذه المرحلة يتسم نظام الإقطاع بانقسام المجتمع إلى طبقة من المنتجين المباشرين هم الفلاحين الأقنان الذين استحوذا على الغالبية الساحقة من الأرض الزراعية فى شكل حيازات ، وطبقات أخرى تعيش على استهلاك الفائض الاقتصادى الذى ينتزع من هؤلاء الفلاحين ، وهذه الطبقات هى الفرسان والنبلاء وملاك الأرض من السادة الإقطاعيين وتابعيهم ورجال الدين ويعلوهم جميعاً الملك بحاشيته .

وكذلك فإن الفلاحين الأقنان بعد انخفاض ساعات العمل فى حيازاتهم الخاصة من الأرض نتيجة استخدام التطور التكنولوجي السابق عرضه ، وكذلك نتيجة إنتهاء ساعات العمل سخره لدى ملاك المزارع الواسعة أصبحت لديهم الفرصة لإنتاج ما يزيد عن التزاماتهم (إشباع حاجاتهم الشخصية وما يدفع من الإنتاج للملاك - الريع العقارى) ، بدأ التميز الاقتصادى يظهر بين الفلاحين ، بل وأصبح فى إمكانيه الفلاحين الأقوياء تشغيل بعض الفلاحين الضعفاء ، ومن ثم بدء يظهر نوع آخر من الاستغلال بين الفلاحين ذاتهم، حيث يستطيع الأقوى استغلال الأقل قوه ، رغم أن جميع الفلاحين محل استغلال لملاك الأرض من الإقطاعيين .

إلا أنه رغم ظهور الفائض الاقتصادى بشكل أكبر من المرحلة السابقة ، إلا أن بقاءه فى شكله العينى سواء تحت يد الفلاحين ، أو تحت يد ملاك الأرض كريع عقارى فرض على نظام الإقطاع بقاء الاقتصاد الطبيعى واستمراره .

المرحلة الثالثة :

هذه المرحلة مرتبطة بزيادة حجم الفائض الاقتصادى عن حاجه التبادل البسيط السائد فيها ، وكذلك يرتبط بتطور المدن وازدهار النشاط الحرفى الصناعى بها ، فضلاً على نمو التجارة وازدهارها ، وإقبال السادة الإقطاعيين وكبار ملاك الأرض على استهلاك السلع الصناعية الحضرية .

فى هذا الإطار انطلق الفلاحين الأكثر كفاءة والأكثر إنتاجية بفائض إنتاجهم الزراعى للبيع مقابل النقود ، وبدأ الفلاحين فى دفع الريع العقارى فى شكل نقود مقدمه لمالك الأرض بدلاً من المنتجات الزراعية ، وهكذا تحول الريع العقارى إلى ريع نقدى . ولقد أدى هذا المتغير الجديد إلى بدء تغيير طريقه الإنتاج الإقطاعية عبر الزمن .

فمع مزيد من انطلاق الفلاحين إلى السوق لاستبدال الفائض الزراعى بالنقود ، كان لا بد أن يحدث مزيد من الإنتاج الحرفى الصناعى فى المدينة ، أو مزيد من السلع التى تجلبها التجارة بحيث يتم تبادل السلع بقيمتها الحقيقية بشكل عام . وإلا فإنه فى حاله عدم تحقق ذلك فإن السلع التى لا تباع بقيمتها سوف تختفى من السوق ، إذ لا يملك منتجها إلا وقف إنتاجها عندما لا يستطيع من خلال التبادل أن يحصل على قيمتها وهو ما يخل بالنشاط الإنتاجى للمجتمع . وعلى ذلك فإن ازدهار الإنتاج الزراعى فى المرحلة الأخيرة لنظام الإقطاع وزيادة حجم الفائض الاقتصادى أدى إلى ازدهار الأنشطة الإنتاجية الأخرى وكذلك إلى ازدهار التجارة فى المدن .

وكذلك فإن الفلاحين أخذوا فى الضغط على ملاك الأراضى بكل قوتهم كى يقبلوا الريع النقدى بدلاً من الريع العينى ، ومع تحول الغالبية الساحقة من الريع العينى إلى الريع النقدى حدث تحول هام وخطير فى العلاقة بين الفلاحين الأقنان والملاك الإقطاعيين. فمع استمرار العلاقة بينهما حيث الفلاح حائز الأرض والمالك يحصل على ريع نقدى مقابل تنازله عن الحيازة ، فلقد أصبح القن مستأجرا للأرض ، وليس عليه من التزام إلا دفع قيمة إيجار الأرض (الريع النقدى) .

هذا الواقع الجديد للعلاقة بين الفلاحين الأقنان والملاك الإقطاعيين أقرها العرف والقانون حيث أن القانون لا يقرر إلا ما هو واقع ، وقد أدى هذا الواقع إلى نتائج متعددة ، **أولها** ، أن هذا الواقع الفعلى كان يعنى تحرر الفلاحين من كافة التزاماتهم قبل ملاك الأرض فيما عدى دفع الإيجار (الريع فى شكل نقدى) . **ثانياً** ، أصبح الفلاحين حريصين على تركيم الفائض الاقتصادى لأعاده استثماره فى التوسع فى الإنتاج الزراعى ، وبذلك استطاع بعض الفلاحين أن يوسع من الأرض التى يحوزها أكثر وأن يستخدم فى زراعتها فلاحين آخرين (فقراء الفلاحين) ، ومن ثم تأكد التميز بين الفلاحين الحائزين لمزيد من الأرض الأغنياء والفلاحين الفقراء الذين يعملون كأجراء عندهم . **ثالثاً** أصبح الفائض الاقتصادى محلا للصراع بين ملاك الأرض والفلاحين ، فالملاك يحاولون الحصول على أكبر جزء منه ، والفلاحين يحاولون أن يستبقوا لأنفسهم بالجزء الأكبر منه ، هذا الصراع الذى وصل إلى ثورات للفلاحين قادها الأغنياء منهم فى وجه ملاك الأرض من

الإقطاعيين (ثورة الفلاحين فى إنجلترا عام ١٢٣١ ، وحربهم فى ألمانيا خلال الفترة ١٥١٤ - ١٥٢٥) .

المدينة فى ظل نظام الإقطاع :

خلف الغزو الجرمانى الخراب فى العالم الأوربى ، وكانت المدينة أكثر تأثرا بهذا الخراب ، فبعد أن كانت المدينة مركز السياسة والإدارة ، ومقر التجارة والصناعة ، وكان الريف تابعا لها ، فلقد انعكست الأحوال وتهدمت المدن وهجرها الكثير من سكانها وتحولت أراضيها الزراعية إلى مستنقعات ، وأتى الفتح الإسلامى فى القرنين السابع والثامن على البقية الباقية منها ، حيث استولى العرب على التجارة مع الشرق عبر البحر الأبيض المتوسط ، فتوقف النشاط التجارى الباقى فى المدن الأوربية ، وهاجر بقية سكانها لتتحول المدن إلى مدن فارغة إلا من الأشباح - ولم ينجو من التدمير إلا بعض المراكز التى كانت مقراً لأساقفة ورهبان الكنيسة . وما أن حل القرن التاسع الميلادى إلا وكان إيذانا لعالم جديد ينشغل بالزراعة وتسيطر عليه الكاتدرائيات والكنائس التى نجت من بربرية الفاتحين والغزاة .

ولعل مركز المدينة هو الذى يشكل واقع القرية ، ففى ازدهار المدينة ازدهار القرية ، أما خراب المدينة فإن يعنى بالنسبة للقرية انعدام السوق الذى يستقبل فائض منتجاتها ، ومن ثم لن تزرع القرية فى هذه الحالة إلا بقدر حاجتها ، وسوف تكتفى بذاتها، وينغلق اقتصادها بعيداً عن أى نوع من التبادل (السلعى النقدى ، الثقافى والفكرى) .

إلا أن هناك ثلاث ظواهر أعادت الحياة إلى المدينة :

الظاهرة الأولى - ظهور المغامرين :

حيث ظهرت مجموعات من المغامرين ، ليسو من النبلاء ، لا أرض لهم ولا أصل اجتماعى ، لا يخشون أن يفقدوا شيئاً ، وكلهم طمع للكسب ، وتعانوا على المغامرة وأعمال القرصنة ، شنوا الغازات على الموانى الإسلامية والسفن العربية ، وحملوا الأسلاب إلى مجاهل أوربا وعرضاها للبيع ، واستقروا بعد جمع المال فى مناطق وبلدان

اشتهرت بعد ذلك كمراكز للتجارة .

لجأ هؤلاء التجار المغامرين داخل أوربا إلى جوار الكاتدرائيات ومقار الأساقفة والقصور والحصون بالقرب من الطرق العالمية ليحصلوا على بعض الأمن وأقاموا الأسواق الدورية التى تحولت إلى دائمة ، والتفت المساكن حول السوق . ولقد سميت تجمعات التجار حول القلعة أو البرج بأهل البرج ، أو البرجنسس (Burgenses) ، ومنها اشتقت كلمة البرجوازية (Bourgeoisie) التى أصبحت تعنى بعد الثورة الفرنسية رجال التجارة والصناعة الذين يبحثون بأى طريقة عن الغنى والمال .[1]

وهكذا بدأت المدن تتكون على يد التجار الصعاليك الذين استقروا فيها ليعملوا فى التجارة ، ومع الحروب الصليبية فى القرن الحادى عشر انفتحت أوربا على العالم الإسلامى لتنقل إليها مكونات الحضارة الإسلامية ابتداء من الفكر حتى الصناعات والمنتجات ، ومن ثم ازدهرت الحركة التجارية فى إيطاليا إذ هى واجهة أوربا على البحر المتوسط ، فازدهرت مدن كثيرة منها البندقية وأمالفى وبيزا وجنوه وبولونيا وفلورانسا التى أصبحت مراكز للتجارة ثم مركزا لعمليات البنوك والتبادل النقدى .

وكان النبلاء الإقطاعيين ينظرون إلى التجار على أنهم شراذم من الصعاليك ، فاستباحوا التنكيل بهم ، وكان رد التجار على ذلك هو التضامن وتوحيد الصفوف ، وضم التجار إليهم أصحاب الحرف من الصناع من جنس تجارتهم ليشكلوا وحده المهنة الواحدة والشارع الواحد والحى الواحد الذى يقيمون فيه يشد بعضهم أزر بعض . وتكونت جمعيات لإدارة شئونهم ، وأخويات لممارسة الشعائر الدينية ، وجمعيات للصرافة ، تخضع العضوية فيها لمراسيم شبه دينية ، أهمها حلف يمين الطاعة والولاء ، والتعهد بالتعاون وأداء الخدمات المتبادلة . وهدف هذه الجمعيات هى توحيد التجار والصناع فى مواجهة نبلاء الإقطاع ، وابتدعوا طرقاً لفض المنازعات بينهم دون اللجوء إلى محكمة الإقطاعى ، والحد من نفوذه فى المدينة هو والنبلاء لكى تستقل المدينة تحت حكم التجارة.

---

[1] د. ثروت أنيس الأسيوطى ، الصراع الطبقى ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص ٣١ - ٣٥ .

وحركة استقلال المدن قادتها البرجوازية التجارية وسميت بحركة "القومون " (Movement Communal) فى فرنسا وإنجلترا وألمانيا حيث تكونت جماعات قاصرة على البرجوازية فقط (مع اقصاء الإقطاعيين والنبلاء والأقنان والفلاحين) تسعى إلى استقلال المدينة تجاه كل قوى الإقطاع . واستطاعت هذه الجماعات أن تحقق استقلال المدينة وحكمها ، فأنشأت مجلسا للشيوخ (مجلس للمدينة) يرأسه شيخ أو عمده ، يعاونه فى شئون الحكم مستشارين ، وفى مهام القضاء يعاونه المحلفون ، ووضعت نظما قضائية وإدارية وضريبية وشرطية قامت بتطبيقها فى المدينة .[١]

الظاهرة الثانية – ظهور طوائف الصناع الحرفيين :

كان الحرفيون يعملون فى تحويل المواد الأولية إلى سلع ، وكان التجار يتولون تسويقها ، وتعمق التناقض بينهما وخاصة بعد أن قويت طوائف التجار ، فكون الصناع والحرفيون طوائف للدفاع عن مصالحهم من جشع التجار .

والطائفة تتكون من فئات ثلاث ، المعلم ويتمتع بحقوق كاملة ، العريفين وهم يعملون تحت أمره المعلمين ، والصبية الذين يتعلمون الحرفة . وكل معلم فى ورشته يساعده أكثر من عريف وهو يأخذ أجره من المعلم . وكانت أدوات العمل والمواد الأولية مملوكة للمعلم ، ويقوم بإنتاج السلع لعملاء معروفين له ، وينتج حسب الفن الإنتاجى السائد . ولقد نشأت هذه الطوائف ابتداء من القرن الثانى عشر واستمرت حتى القرن السادس عشر ، حيث ظهرت الصناعات المنزلية والمصانع اليدوية (الفابريقة) واستمرت كمرحلة انتقالية للنظام الرأسمالى (الرأسمالية الصناعية) فى النصف الأول من القرن الثامن عشر .

---

[١] أنظر فى سيطرة البرجوازية على المدينة ، والصراع بين البرجوازية والاقطاع ما يلى :

- د. ثروت أنيس الأسيوطى ، الصراع الطبقى ، كرجع سبق ذكره ، ص.ص ٣٠ – ٤٤ .
- James Wastfall Thompson, Economic and Social History in the Later Middle Ages (1300 - 1530), New York, 1960, pp. 228 - 396.
- Herbert Heton, Economic History of Europe, Rev. Ed., New York, 1948, P. 163 ss.

ولقد تعددت الطوائف تبعاً للمهن ، الحدادين والنجارين والجزارين ، وطائفة صناع الزجاج ، والنسيج ، والأحذية ... الخ ، وكل طائفة تحتكر هذا النوع من العمل دون غيرها ، وقد استهدف نظام الحرف حماية مصالح المنتجين ، فتم تحديد ثمن للسلعة المنتجة يضمن تغطية التكاليف مع نسبة الربح العادى ، ومنعت المنافسة بينهم حتى لا تكون سبب فى تخفيض هذا الثمن وكذلك منع الإعلان عن السلعة بأى شكل ، وثم تحديد مواصفات السلعة المنتجة ، ودرجة جودتها .

وكان الهدف من إنشاء الطوائف هو حماية الحرفيين ، وإقامة التوازن بين مصالحهم ومصالح المستهلكين للسلعة ، وذلك بتحديد ثمن عادل للسلعة يدفعه المستهلك ومستوى جوده لها يقدمه الحرفى . إلا أن هذا النظام انحرف عن غايته لتأخذ الطوائف أشكالاً احتكارية فى مصلحة الحرفيين دون اعتبار لمصلحة المستهلكين ، وكذلك عدم الاهتمام بطرق الإنتاج ومن ثم جودة المنتج وهكذا ثارت المنازعات بين الطوائف بعضها البعض ، وأشهرها الصراع بين طائفة الترزية وطائفة الملابس القديمة ، والترزية وصانعى الأزرار ، والطباخين والشوائين ... الخ .

ولقد كان نظام الطوائف الحرفية يدفع إلى الكفاءة ، حيث كان العريف يمكن أن يصبح معلما فى مجال حرفته إذا استطاع أن ينتج سلعة فى مجال إنتاجه تعتبر تحفه ، أى سلعة مثالية ، وكانت الرسوم المدفوعة ليصبح العريف معلم ليست باهظة ويمكن دفعها . إلا أنه ابتداء من القرن الرابع عشر أصبحت الطائفة نظام مغلق يصعب دخوله ، فلقد زادت الرسوم الذى يتعين أن يدفعها العريف لكى يصبح معلما ، وكذلك أصبحت شروط السلعة المثالية التى يقدمها صعبة للغاية ، واستبد المعلمون بأبناء الحرفة ، وأصبح المعلم وراثيا وليس تبعاً للكفاءة . وهكذا ثارت المنازعات والصراعات داخل الطائفة الواحدة ، وأنشئ العريفون جمعيات خاصة بهم ، ولم يمنع من إلغاء الطوائف إلا الاستفادة التى يحققها الملك من إصدار قرارات للمعلمين تمنحهم لقب معلم لقاء دفع مبلغ من المال .

وفى البداية كان الصراع بين الإقطاعيين والقوى الناشئة من التجار والصناع ، فاضطر التجار والصناع إلى تكوين جمعيات لحماية أنفسهم من رجال الإقطاع وعندما

أصبحوا أقوياء استبدوا بالصناع ، فكون الآخرين طوائف لحماية أنفسهم ، ولما قوى الصناع استبدوا بالعمال والعريفين ، فكون الأخيرين جمعيات لحماية أنفسهم ، وهكذا انتهى الإقطاع إلى صراعات لانهائية كموج البحر الخضم .

الظاهرة الثالثة :

أصبح للمدينة وضعاً متميزا اتسمت بالحرية إذا تسقط فيها الالتزامات الإقطاعية المفروضة على الأفراد ليصبحوا أحرارا وكذلك تميزت فى علاقتها الاقتصادية بالقرية حيث تحتكر أسواقها شراء المنتجات من القرية وتفرض أثمانها ، وكذلك تفرض أثمان السلع الصناعية الحرفية عن طريق الطوائف الحرفية ، وهى السلع التى يتطلع إليها من يؤول إليهم الفائض الاقتصادى فى القرية من الإقطاعيين والنبلاء ورجال الدين بالإضافة إلى أغنياء الفلاحين . ومن هنا يظهر التناقض بين القرية والمدينة وتصبح القرية محلا لاستغلال المدينة .

علاقات الإنتاج الإقطاعية :

تقوم علاقات الإنتاج على ملكية الأرض ، وتتوزع فى شكل هرمى ، ويقابل هرمية ملكية الأرض هرم آخر من علاقات التبعية . ففى أسفل علاقات التبعية تكون تبعية الأقنان للشريف أو النبيل ويتلقى الشريف أو النبيل لقاء هذه العلاقة جزء من الفائض الاقتصادى من الاقنان (الفلاحين) . وهذا الشريف يرتبط بعلاقة تبعية بشريف أو نبيل أقوى يجد عنده الحماية ، ويكون ثمن هذه العلاقة أن يدفع إليه جزء من الفائض الاقتصادى الذى حصله من أتباعه الأقنان (الفلاحين) . وهذا الأخير يرتبط بعلاقة تبعية بشريف أو نبيل أقوى لنفس السبب الحماية ، ويكون الثمن هو دفع جزء من الفائض الاقتصادى لمن يعلوه فى سلم التبعية إلى جانب الالتزامات الأخرى كالولاء والنصرة فى الحرب ، وهكذا علاقات من التبعية المتتالية حتى نصل إلى الملك أو الإمبراطور الذى تعتبر سلطته اسمية ، ذلك أن السلطة الحقيقية موزعة على أكثر من شريف ونبيل وتابعيهم من الفرسان الذين يتولون حماية كل شريف يتبعونه حسب سلم التبعية . وهكذا فإن نظام الإقطاع نظاماً بلا دولة مركزية ، وفى حاله من توزيع السلطة لدرجة الفوضى ، إلا أن

الذى استبقى هذا النظام متماسكاً لفترة تصل إلى عشرة قرون كان هو التضامن الطبقى لكل فئة بالإضافة إلى التوحيد الفكرى الذى مارسته الكنيسة التى تقوم هى الأخرى على هيكل تنظيمى هرمى متدرج أيضاً يجلس على قمته البابا .

وعلاقات الإنتاج فى نظام الإقطاع أفضل من تلك العلاقات فى النظام السابق عليه الرق وهذه العلاقات سمحت بتطور قوى الإنتاج وزيادة إنتاجية العمل وإنتاجية الأرض . إلا أنها بعد فترة أصبحت عائقاً يمنع تقدم قوى الإنتاج إلى مستوى أفضل مما وصلت إليه ، سواء فى مجال الإنتاج الزراعى أم الحرفى والصناعى .

فلقد كان جوهر علاقات الإنتاج فى القرية عبارة عن حزمة القيود والتقاليد الإقطاعية المسيطرة على الأفراد ، فضلاً على العلاقات الشخصية التى ترتبط الأقنان بالسادة الإقطاعيين إلى جانب الأعباء المادية الملقاة على عاتقهم ، وأهمها الفائض الاقتصادى المسلم من الأقنان للسادة الإقطاعيين ، والذى يتزايد بزيادة رغبة السادة الإقطاعيين فى زيادة الاستهلاك من السلع الجديدة القادمة من الشرق أو المصنعة فى المدينة . كل ذلك أدى إلى انخفاض إنتاجية الأرض والعمل فى الريف أو وقف أى تطور لقوى الأنتاج . وفى المدينة أيضاً تسببت القيود التى فرضت على نظام الحزف والطوائف وانحرافه عن التوفيق بين مصلحة المنتجين والمستهلكين ، وتحوله إلى هيكل احتكارى من أجل المحافظة على مصالح كبار الحرفيين إلى جمود الإنتاج الحرفى الصناعى ، وانخفاض إنتاجية العمل بالشكل الذى أوقف أى تطوير لقوى الإنتاج .

وفى إطار الصراعات المتعددة فى القرية حول الفائض الاقتصادى بين ملاك الأرض من الإقطاعيين والأقنان الفلاحين ، ومحاولة المجموعة الأولى استغلال أرض جديده لم تكن مستغلة من قبل ، ولكن بنفس طريقة الإنتاج الإقطاعية ، وفشل هذه المحاولات لزيادة الإنتاج وزيادة إشباع حاجات أفراد المجتمع وخاصة الملاك ، فإن نظام الاقطاع يكون قد وصل إلى أقصى منتهاه وتسود أزمة النظام الاقطاعى ابتداء من القرن الثالث عشر يجيب لا يمكن تحقيق أى تقدم فى ظل علاقات الإنتاج الإقطاعية السائدة ، وأصبح ضرورياً تغير هذه العلاقات الإنتاجية إلى علاقات أفضل لتسمح بتقدم قوى الإنتاج.

وكذلك الصراعات داخل طوائف الحرف الصناعية حول الفائض الاقتصادى الذى يتحقق فى شكل كميات عمل غير مأجورة (غير مدفوعة الأجر) يحصل عليها المعلمين من العريفين والصبين ، تبعا لعلاقات الإنتاج السائدة ، وهو صراع بين من يملكون أدوات الإنتاج المعلمين ومن لا يملكون أى أدوات للإنتاج من عريفين وصبية ، وهذا الصراع أدى إلى تعويق قوى الإنتاج عن التقدم والتطور ، وأصبح لزاما أن تتغير هذه العلاقات وتتطور بالشكل الذى يمكن أن تؤدى إلى استمرار تطور قوى الإنتاج . وقد قدر لهذا الصراع أن يستمر بين هاتين الطبقتين طبقة ملاك أدوات الإنتاج وطبقة من يعملون بأجر ولا يملكون أى أدوات للإنتاج فى النظام الاقتصادى التالى أى النظام الرأسمالى .

والصراعات بين طوائف التجار الذين استولوا على المدينة وحكموها حكماً ذاتياً شبه مستقل ، وبين الإقطاع وملاك الأرض فى القرية حول الفائض الاقتصادى الذى تنتجه القرية وتستولى عليه المدينة ، والذى وصم العلاقة بين القرية والمدينة بالتناقض وأن تكون القرية محلا لاستغلال المدينة ، هذه الظاهرة استمرت طوال الفترة الانتقالية إلى النظام التالى (الرأسمالى) ، بل واستمرت بعد ذلك مع استمرار بقايا علاقات الإنتاج الإقطاعية داخل النظم الرأسمالية ، وبصفة خاصة فى الاقتصاديات الرأسمالية المختلفة .

وهذه الصراعات جميعاً كانت ظواهر لتحلل النظام الإقطاعى الذى شهد أخيراً حركة تركيم الفائض الاقتصادى لدى فئات جديدة غير الفئات الإقطاعية من ملاك الأرض، حيث استطاع الفلاحين الأكثر نشاطاً التوجه إلى السوق بمنتجاتهم لاستبدالها بالنقود ، وكذلك أرباب الحرف الذين لا تتحقق دخولهم إلا من خلال التبادل فى السوق حيث يبادلون السلع بالنقود . والأكثر من ذلك ، فإن التجار هم أهم الفئات التى حققت الجزء الأكبر من الفائض الاقتصادى من خلال السوق (التجارة ما هى إلا تبادل من خلال السوق) ، والتى بدأت لا تكتفى بالفائض الذى تحققه التجارة ، بل تطلعت إلى ما هو أكثر ، إذ تطلعت إلى الحصول على جزء كبير من الفائض الذى يتحقق من خلال عملية الإنتاج ، ومن هنا بدأ يدخل التجار إلى عملية الإنتاج ويسيطر عليها ، وهى المرحلة التالية (المرحلة الانتقالية) من تطور النظام الإقطاعى إلى النظام الرأسمالى .

البناء الفوقى فى ظل الإقطاع :

لقد استطاعت الكنيسة ، ذلك الإقطاعى الكبير أن تخلق وحده النظـام الإقطـاعى . فرغم أن هذا النظام كان مقسماً اقتصادياً إلى وحدات شبه مستقلة هى وحدات الأرض الإقطاعية (الضيعة) ، وذلك ينقسم رأسياً فى شكل سلسلة من علاقات التبعية ، بحيث لا يوجد مركز لهذا النظام ، فإن الكنيسة جعلت له مركزا ينتظم حوله الجميع ، إلا وهو الفكر الكنسى الموحد الذى لا يجرؤ أحد على الخروج عليه أيا كان مركزه ابتداء من الملك ذاته الذى كانت تُملكه الكنيسة فى احتفال دينى مهيب . وسيطرت الكنيسة على النظام الإقطاعى ابتداء من نظام الرهبنة الذى ابتدعته فى القرن العاشر الميلادى ، فإن سيطرتها على الكافة ترجع إلى اعتبارين ، الاعتبار الأول أن رجال الكهنوت داخل الكنيسة هم أبناء العائلات الإقطاعية واخوتهم الصغار وأبناء الفرسان واخوتهم الصغار والبعض القليل الذين من أبناء الفلاحين الأحرار . أما الاعتبار الذى فيرجع إلى الكنيسة انشغلت تماماً بتوحيد الفكر واحتكاره من جانبها لكى تكون هى المصدر الوحيد له دون أى مصدر آخر مهما كان سموه ، وكذلك إلى طبيعة القضايا التى اهتمت بها وأولتها الاعتبار . وكانت أهم هذه القضايا وأبرزها هو التأكد على أن الحياة الآخرة هدفا وحيداً لكل حركة فى العمل الدنيوى . وفى هذا الإطار تم تنظيم كل ما يتعلقً بالحياةَ المادية فى المجتمع الإقطاعى .

فلقد أقنعت الكنيسة الكافة بأن الأوضاع الاجتماعية لكل طبقة ، ومكان كل منها فى ترتيبها الهرمى إنما هو من اختيار الرب ، ومن ثم يجب القناعة به وعدم التطلع لأى فرد من طبقة معينة إلى الطبقة التى تعلو طبقته ، أو محاولة الخروج من طبقته إلى الطبقة الأعلى ، إذ أن ذلك يعنى الاعتراض على إرادة الله سبحانه وتعالى ، ليس لها من جزاء إلا الجحيم فى الآخرة والفشل فى الدنيا . فضلاً على أن الكنيسة أدانت الرغبة فى الاغتناء وتكاثر الأموال والثروات ، وبالتالى أدانت التعامل بالربا وحرمته وحظرت على المرابيين الاشتراك فى الطقوس الدينية ، أو قبول تبرعاتهم فى الكنيسة ، بل ومنعت دفنهم دفنا مسيحياً .

تبنت الكنيسة فكره الثمن العادل ، أى لكل سلعة ثمناً تباع به وهو عبارة عن

النفقات التى يتحملها المنتج لإنتاج السلعة إلى جانب إضافة نسبة فى شكل أرباح تسمح له بأن يعيش فى نفس المستوى الذى تعيش فيه طبقته ، وأى زيادة فى الأرباح عن ذلك مرفوضة أخلاقياً ، أى أن قواعد الأخلاق المسيحية ترفضها ويصبح الفرد بعمله هذا مداناً أخلاقياً . ويلاحظ بذلك أنه فكره الثمن العادل إنما تحقق المبدأ الأول الذى قررته الكنيسة ، وهو بقاء الأفراد داخل الطبقات التى وجدوا فيها ، وأن تمنح أى حراك اجتماعى داخل المجتمع.

هذا بالإضافة إلى أن الكنيسة أدانت التجارة مثلما فعل أرسطو ، وأدانت أى إضافة يقوم بها التاجر إلى ثمن إنتاج السلعة ، هذا الثمن العادل الذى يحدده المنتج مع إضافة هامش ربح يضمن معيشته حسب مستوى معيشة طبقته ، وأى إضافة لثمن الإنتاج مدانة وخارجة عن الأخلاق المسيحية . إلا أنه مع زيادة نشاط التجارة وازدهارها سمحت الكنيسة للتاجر بزيادة ثمن البيع (الثمن العادل) فى حالتين ، الأولى إذا ما خصص الكسب المتحقق لغرض خيرى أو ضرورى عام أو خاص بأسرته ، أما الثانية فهى عدم نيته البيع عند الشراء ، إلا أن فكره البيع طرأت بعد ذلك ، وكان قد حسن من السلعة وأنفق عليها نفقات إضافية ، أو كان قد تحمل نفقات إضافية لنقلها أو لتأمين مخاطر هذا النقل .

ولقد استطاعت الكنيسة أن تحكم عقول الكافة ابتداء من وجدانهم الدينى الذى شكلته على أساس التسليم لحكمه الرب فى تنظيمه للمجتمع ، وللوضع الذى اختاره لكل فرد من أفراده ولكل طبقة من طبقاته . ومن هنا كان سكون المجتمع وهدوئه وتسليم الأقنان المضطهدين والمستغلين بكل ما يجرى فى المجتمع ، وهو بطبيعة الحال على حسابهم ولحساب كافة الطبقات الأخرى المالكة وعلى رأسهما الكنيسة كأكبر مالك للأرض. وهكذا استطاعت الكنيسة أن تضيف إلى توحيد العبادة (المسيحية) توحيد الفكر فى كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية .[1]

إلا أن أزمة الفكر الكنسى بدأت مع انتقال الفكر العربى إلى أوربا وخاصة فى

---

[1] فلقد قادت الكنيسة الألمانية الدعوة إلى الحروب الصليبية بإعلان مبدأ "الى الأرض فى الشرق" ، وأن تجند الكنائس الأوربية جيوش الحملات الصليبية المتتالية وتباركها وتبارك قوادها دون أى اعتراض من أحد .

القرن الحادى عشر والثانى عشر الميلادية ، حيث نقلت من العربية إلى اللاتينية أهم مؤلفات العرب والإغريق ، وترجمت أغلبها فى أسبانيا وصقلية وغيرها . وكان أهم ما نقل إلى أوربا طريقة التفكير العربية التى تتسم بالتجريد ، وخاصة ما قدمه ابن رشد من فصل بين الفكر الفلسفى والفكر الدينى .

وهذا الفكر الجديد الذى انتشر فى المدينة ساهم فى تعمق أزمة النظام الإقطاعى وأحست الكنيسة ابتداء من مسئولياتها عن بقاء النظام التى هى أحد مكوناته بضرورة تجميع كل قوامها الفكرية للدفاع عن النظام والإبقاء عليه ، فكان فكر المدرسين الذى أزدهر فى أوربا وفى جامعاتها التى كانت تدرس اللاهوت مثل جامعة باريس ، وإكسفورد وكمبردج (١١٦٠ - ١٢٠٩) . وكان جوهر فكر المدرسين محاولة التوفيق بين الفلسفة والدين ، أى بين العلم والأيمان أو بين العقل والنقل ، وتفسير الكون عن طريق العقل الإنسانى ، وهى القضية التى شغلت الفكر الإسلامى طوال القرون من التاسع عشر حتى الحادى عشر والتى وصلت إلى ذروتها فى الصراع الفكرى بين الغزالى وأبن رشد ، والتى استخدم فيها أدوات المنهج الاستنباطى لأرسطو . [1]

ولم تكتف الكنيسة بالنشاط الفكرى الكنسى (فكر المدرسين) الذى اشتهر به مفكرين أقوياء مثل البير لو جراند ، وسان توماس الاكوينى ، بل اعتبرت هذا النوع من الفكر بدعه يجب القضاء عليه وعلى من يؤمنون به ، ومن ثم شنت الحروب الصليبية عليهم . وأنشأت محاكم التفتيش التى يحتفظ بإجراءاتها سريه حسب النظام الذى وضعه لها مجمع فيرون عام ١١٨٢ ، وكانت تفتش على أهل البدعة وتحاكمهم وتنتهى إلى حرقهم بالنار . وظل هذا النظام معمولا به فى العالم الأوربى المسيحى كله ، ولم يتم إلغاء هذا النظام إلا عام ١٨٠٨ ، إلا أنه عاد للعمل به من ١٨١٤ -١٨٣٤ .[2]

---

[1] كان فكر سان توماس الأكوين يرفض الجمع بين الفلسفة والدين ، ولقد حاول أن يتبع الإمام الغزالى فى كتابه "إحياء علوم الدين" إلا أنه لم يتمكن ، ولقد سادت أفكاره ونظامه الفلسفى غالبية المؤسسات التعليمية اللاهوتية ، وذلك بأمر من البابا ليو الثالث عام ١٨٧٩ .

[2] د. محمد دويدار ، الاقتصاد السياسى ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص ٨٢ - ٨٦ .

نظام التوزيع :

نظام التوزيع دائما ما يكون انعكاسا لطريقة الإنتاج ، وللهيكل الإنتـاجي السـائد ، وتفصل قواعده علاقات الإنتاج السائدة وبصفة خاصة نظام الملكية . وفى بداية النظام كان الناتج القومى ينقسم بين الفلاحين الأقنان الذين يحققون الناتج الزراعى ليحصلوا منـه علـى ما يقيم حياتهم ، أما الباقى فلقد كان يدفع كريـع لمـلاك الأرض الزراعيـة مـن الإقطـاعيين وتابعيهم من الفرسان . أما التجارة فلقد كانت مسـاهمتها ضئيلـة لضعـف النشـاط التجـارى وهامشية دور المدينة .

أو فى المرحلة المتقدمة لتطبيق نظام الإقطاع ، فلقد أصبح فائض الإنتاج موزعـاً بين ملاك الأرض من الإقطاعيين وكذلك من الفلاحين الأغنياء الذيـن اسـتطاعوا السـيطرة على جزء من الفائض الاقتصادى الزراعى بعد استبداله بالنقود ببيعه فـى الأسـواق ، ذلـك أن الريع المدفوع للملاك العقاريين أخذ الشكل النقدى بدلاً من العينى . وكذلك أصبح جـزء كبير من الدخل القومى يتحقق من التجارة التـى ازدهـرت وأصبـح التجـار يملكـون الجـزء الأكبر من الفائض الاقتصادى ، وهو الفائض الذى راكمه التجار والذى استخدموه بعد ذلك فى عمليات الإنتـاج الصنـاعى لتشـغيل الحرفييـن لحسـابهم (طـور الصناعـات المنزليـة ثـم الفابريقات) .

وبذلك بدأت تتبلـور بـوادر التغيرات الاجتماعيـة ، فلقد ظهـر إلـى جـانب طبقـة الملاك العقاريين (الإقطاعيين) ، طبقة من ملاك رأس المال النقـدى المسـتخدم فـى الإنتـاج الصناعى سواء من التجار أو من كبار المعلمين . وبدأت تظهر إلى جـانب طبقـة الأجـراء الذين يعملون فى الصناعات الحرفية ، أجـراء آخريـن يعملـون لـدى أغنيـاء الفلاحين بعـد تحول الريع العينى إلى إيجار نقدى لأرض وزادت واتسعت شريحة الأجراء وخاصـة فـى المدينة نتيجة زيادة عدد الأقنان الهاربين من عسف علاقات الإنتاج الإقطاعية التى مازالت سائدة فى القرية يبحثون عن عمل أفضل ومستقبل أرحب فى أحضان المدينة .

الفصل السابع

النظام الرأسمالى

لا تنتقل البشرية من نظام اقتصادى اجتماعى إلى نظام آخر دفعه واحـدة ، ولكـن النظام يتحول إلى النظام الآخر من خلال تطور بطئ عبر فتره من الزمـن تطـول أو تقصر تبعاً لنشاط وفاعلية العوامل الفاعلة والمؤثرة فى النظام السابق لدفعه إلى استكمال مقومـات النظام الجديد . ولذلك تمر فتره من الزمن يمكن تسميتها بالفترة الانتقالية بين النظام السابق واللاحق ، وفى هذه الفترة تتواجد خصائص النظام السابق ، ولكنها فى اضمحلال وهبـوط ، وتظهر بعض خصائص النظام اللاحق ، ولكنها فى توهج وصعود .

ولقد شهد المجتمع الإنسانى مرحله انتقالية بين الإقطـاع والرأسـمالية امتدت منذ بداية القرن السادس عشر الميلادى حتى النصف الأول من القرن الثامن عشر ، تصارعت فيها قوى الإقطاع للحفاظ على خصائصه ليستمر بقاؤه ، مـع القـوى الصـاعدة للرأسـمالية لتثبيت خصائصها ودعمها ليكتمل النظام الرأسمالى بكمالها . هذا الصـراع الرهيـب انتهى بانتصار قوى النظام الرأسمالى فى النصف الثانى للقرن الثامن عشر ، ومن ثم بناء النظـام الرأسمالى كما كانت تحلم به البرجوازية كطبقة مسيطرة حلت محـل طبقـة الإقطـاعيين . وهـذه الفـترة الانتقاليـة أطلقت عليهـا مسـميات متعـددة ، مثـل الرأسـمالية الناشـئة ، أو الرأسمالية الرخوة ، أو الرأسمالية البدائية ، أو الرأسمالية التجارية وكلها جميعاً تشـير إلـى أن هذه الفترة ما هى إلا مرحله مـن مراحـل تكويـن النظـام الرأسـمالى ، أو هـى المرحلة الأولى لتكوين النظام الرأسمالى، وأن هنـاك مراحل أخرى لاحقـة . وهـذا صحيـح حيث أثبت التاريخ أن النظام الرأسمالى نظام ديناميكى متطور ، وأنه مر بمراحـل تاليـة لمرحلـة تكوينه أخذت فيها الرأسمالية أشكالاً متعددة .

فمن الثابت أن النظام الرأسمالى بعد أن تجاوز مرحله الرأسمالية البدائيـة ، انتقل مرحله النضوج والتى تسمى بمرحله الرأسمالية التوسعية أو الرأسمالية التنافسية ، ثم انتقل

إلى مرحله ثالثة يمكن تسميتها بالرأسمالية الاحتكارية ، ثم هى الآن تمر بمرحله الرأسمالية دولية النشاط أو الرأسمالية العالمية .

وكل مرحلة من مراحل تطور الرأسمالية تحتاج إلى دراسة منفصلة ، إلا أنه سوف تتم دراستها فى هذا المؤلف فى اختصار تفرضه طبيعة وهدف هذا المؤلف وهو بحث التطور الاقتصادى والاجتماعى للمجتمعات الإنسانية بشكل عام ، وليس النظام الرأسمالى وحده ، ولن يكون الاختصار مخلاً بالجوانب الموضوعية الأساسية للتحولات داخل النظام الاقتصادى الرأسمالى ، إذ سوف تكون هذه الجوانب محلا للعناية ولكن دون تفصيلات ، ومن ثم سوف نناقش كل مرحله من مراحل التطور الرأسمالى فى مبحث منفصل .

المبحث الأول

الرأسمالية الناشئة [١]

تركنا النظام الإقطاعي يترنح ويتخبط فى تناقضاته ، ورأينا التحولات فى المدينة إلى تسعى بكل الجهد إلى تعميق التغيرات الاقتصادية والاجتماعية فى مواجهة القرية لكى تقلص من قوى الإقطاع وتقاليده ونظمه لحساب نظم وتقاليد جديده تسعى إلى تحرير الإنسان من أى قيود أيا كان نوعها ، وأيا كانت أسبابها ، وأيا كان من يفرضها ، فاشتهرت المدينة بالحرية ووصمت القرية بالعبودية ، وأن كانت عبودية غير كاملة (القنانة) .

ولعل أهم التحولات التى طرأت على نظام الإقطاع هى ظاهرة التجار الصعاليك والقراصنة الذين جرفوا الأموال من خارج أوربا فى البداية إلى داخلها ، والذين استفادوا من الحروب الصليبية ونقلوا التجارة من الشرق إلى الغرب بين شاطئ البحر الأبيض المتوسط ، ثم دفعوها إلى شمال أوربا وإلى غربها . هؤلاء المغامرين والتجار وأبنائهم من بعدهم هم الذين أقاموا أهم أسس بناء الرأسمالية ، وهو **تراكم رأس المال التجارى** .

ولم يكن يكفى رأس المال التجارى للتحول من الإقطاع إلى الرأسمالية ، فلقد كان من المحتمل أن يحدث هذا التراكم ويظل نظام الإقطاع مسيطراً ، حيث يمكن أن ينحصر

---

[١] د. أحمد جامع ، الرأسمالية الناشئة ، بحث اقتصادى فى المرحلة الأولى للنظام الرأسمالى ، ١٧٥٠ - ١٨٨٠، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٨ .

ورغم أن التسمية الأقرب إلى واقع النظام الرأسمالى فى هذه الفترة هى الرأسمالية التجارية ، وهى الأكثر إتفاقاً مع التقسيمات الغالبة فى تاريخ الفكر الاقتصادى ، حيث كانت هذه المرحلة فى الواقع الاقتصادى تحكمها المدرسة الفكرية للتجاريين (Mercantilist) ، إلا أن التسمية للرأسمالية فى هذه المرحلة بالرأسمالية الناشئة يتفق مع تقسيم مراحل تطور الرأسمالية الذى قدمه أستاذنا الدكتور أحمد جامع ، ونحن نؤيده ونحترمه لذلك سوف نقتفى أثره ، ولعل الله يمكننا من أن نستكمل مسيرته فى وضع المؤلفات التى تدرس الرأسمالية فى مراحل تطورها التالى .

دور رأس المال التجارى فى العمل كرأس مال تجارى ، أى فى التبادل فقط ، وأن تظل قوى الإنتاج الحرفية الصناعية كما هى دون أى تطوير وإن توسعت كميا لتزيد من حجم الإنتاج ولتستوعب مزيداً من العمالة . لكن العامل الحاسم فى أحداث التطور إلى الرأسمالية هو تطور قوى الإنتاج إلى الآلية تحت ضغط الاختراعات والتطوير التكنولوجى وبالتالى تطورت وظيفة رأس المال التجارى ليتحول إلى عمليات الإنتاج الصناعية ، ومن ثم **تحول رأس المال التجارى إلى رأسمال إنتاجى .**

ومع ذلك فإن تحول دور رأس المال من رأس مال تجارى إلى رأسمال إنتاجى ما كان يمكن أن يصل بالمجتمع إلى التحول إلى الرأسمالية ، إذا كان دور رأس المال الإنتاجى سوف يقتصر على اقتسام فائض الإنتاج عند مستواه الحرفى ، وعند مستوى الورشات والمحلات الصغيرة ذات العمالة القليلة ، لولا أنه تم تنظيم العمل الإنتاجى فى إطار المشروع الصناعى الذى يستخدم الآلية ، أى رأس المال الآلى ، والذى يعمل عليه عدد غفير من العمال الأجراء الذى لا يملكون إلا قوة عملهم . وهكذا **فإن رأس المال الإنتاجى كان لابد أن ينتظم فى شكل مشروع صناعى يعمل فيه العمال لقاء أجر محدد ، ويحصل منه أصحاب رأس المال على أرباح غير محدده .**

وهذه التحولات السابقة ما كان لها أنه تتم كى يتم التحول إلى النظام الرأسمالى كاملاً ما لم يحدث تحول كبير فى عقلية الإنسان وفى نمط تفكيره بالشكل الذى يؤدى إلى تغير سلوكه تغيراً كاملاً . فالتحول من الإقطاع إلى الرأسمالية كان يستلزم أن تسقط العقلية الإقطاعية بمقوماتها الفكرية والأخلاقية والسلوكية ، وأن يحل محلها **العقلية الرأسمالية بكل مقوماتها الفكرية والأخلاقية والسلوكية .**

أولاً - العقلية الرأسمالية :

تعتبر العقلية الرأسمالية نقيضاً كاملاً للعقلية التى سادت فى القرون الوسطى ، فالعقلية الأخيرة عقلية مسيحية ، أى يغلب عليها الجوانب الأخلاقية ، وكذلك يغلب عليها الطابع الجماعى ، وتتحكم فيها القواعد الدينية . ومع ذلك فإن بعض الظروف المادية الواقعية فى ظل الإقطاع هى التى ساهمت فى بناء العقلية الرأسمالية .

فلقد سادت فى ظل نظام الإقطاع تلك الأفكار النابعة من القواعد الدينية المسيحية التى تحقر التكالب على الثروة ، حيث نصح السيد المسيح أتباعه ألا يجمعوا ثروات هذه الدنيا المعرض للسوس والصدأ واللصوص ، وأن يعدوا أنفسهم للحياة الأخرى حيث لا سوس ولا صدأ ولا لصوص [١] . وقال إن المرء لا يمكن أن يعبد ربين معا ، الله والمال[٢] . إن هموم الدهر وخداع الغنى تؤدى إلى العقم وتخنق صوت الحق [٣] . إن مرور جمل من ثقب إبرة أيسر من أن يدخل غنى إلى ملكوت السماوات [٤] . وكذلك أمر الأثرياء أن يبيعوا أموالهم ويوزعوها على الفقراء ، ثم يأتوا إليه ويتبعوه [٥] . ودعا السيد المسيح رسله إلى الاشتراكية ، وجعل الأموال بينهم مشتركة ينتفعون بها جميعاً [٦] .

ولقد ساهم أباء الكنيسة فى نشر نفس الأفكار فى نفس الإتجاه ، فلقد ذهب كليمنتس الإسكندرى إلى تحريم كل سعى وراء المال ، وأنه يلهى الإنسان عن البحث عن السعادة الحقيقية ألا وهى الله [٧] . وأمر القديس أمبروزيس رعيته بالاشتراكية فى الانتفاع بالأموال حيث قال ما معناه " حينما دخلت إلى الدنيا ونزلت من بطن أمك لم تأت معك بشىء ، إن ما تحصل عليه زيادة عن حاجتك وتمنع به غيرك إنما تستولى عليه عنوه ، إنه خبز الجوعان ورداء العريان [٨] .

وبديهى أن يكون الربا محرما تحريما باتاً ويعتبر خطيئة كبرى ، فهو دخل لا

---

(١) الكتاب المقدس ، العهد الجديد ، متى ، إصحاح ٤ ، آية ٣٢ - ٣٤ .

(٢) ———— ، متى ، إصحاح ٦ ، آية ١٩ ، ٢٠ ، ٢٤ .

(٣) ———— ، مرقس ، إصحاح ٤ ، آية ١٩ .

(٤) ———— ، متى ، إصحاح ١٩ ، آية ٢٣ . لوقا ، إصحاح ١٨ ، آية ٢٤ ، ٢٥ .

(٥) ———— ، متى ، إصحاح ١٩ ، آية ٢١ . لوقا ، إصحاح ١٨ ، آية ٢٢ .

(٦) "وامتلأ الجميع من الروح القدس وكانوا يتكلمون بكلام الله بمجاهرة ، وكان الجمهور الذين آمنوا قلب واحد ونفس واحدة ، ولم يكن أحد يقول أن شيئاً من أمواله له بل كان عندهم كل شيء مشتركاً " .
- العهد الجديد ، أعمال الرسل ، الإصحاح الرابع ، الآية ٣٢ .

(٧) د. ثروت أنيس الأسيوطى ، الصراع الطبقى ، مرجع سبق ذكره ، ص. ٩٧ .

(٨) ———— ، ص. ٩٨ .

يقابله عمل أو أى جهد ، وبيع للزمن وهو محرم . وأن من حرم الربا من أباء الكنيسة القديس كليمنتس الإسكندرى ، وكذلك حرمه القديس أمبروزيس فى كل صوره سواء كانت فوائده نقدية أم عفيفة ، حتى ولو كانت فى شكل هدية ، كما أوصى بذلك القديس جيروم.[١]

ولقد استجابت الشرائع الوضعية لهذا المبدأ ، فلقد نص دستور فردريك الثانى على أن الربا جريمة عامه عقوبتها مصادره أموال المرابى . وفى عام ١٣٤١ كانت عقوبة جريمة الربا مصادره أموال المرابى عند وفاته لصالح التاج ، وكذلك تشريع ١٣٦٣، وفى تشريع ١٣٩١ كانت معاقبة السماسرة الذين يتوسطون فى عمليات ربوية.[٢]

وكذلك فلقد أدان السيد المسيح التجارة كما أدانها من قبل أرسطو ، فلقد اعتبرها أرسطو سبيلا لجمع المال ، وتحرمها العدالة لمخالفتها للطبيعة ، وأعتبر أبشعها نوعاً الربا حيث يغدو المال أداه للكسب بدلاً منه أداه للتبادل ، والفوائد دخل لا يقابله عمل ، فى حين أن النقود لا تلد نقوداً . أما السيد المسيح فلقد دخل معبد لليهود وحده وطرد التجارة الذين تجمعوا هناك ووصفهم بأنهم لصوص .[٣]

هذا الإطار الفكرى السابق عرضه كوّن العقلية الإقطاعية ، وإذا كان الإقطاعيين يبحثون عن المال ويتسلطون على الأقنان للحصول على الفائض الاقتصادى الزراعى سواء فى شكل عينى أو نقدى ، وكذلك يتسلطون على التجار بفرض الضرائب أو الرسوم أو استخدام عملاتهم التى ينقصون قيمتها لحسابهم ، فأنهم كانوا يبحثون عن المال لينفقوه فى أعاشتهم وإعاشة حاشيتهم وفرسانهم وكذلك لينفقوه فى بناء الكاتدرائيات وفى أوجه

---

(١) المرجع السابق ، ص.ص ٩٩ - ١٠٠ .

(٢) اشتغل اليهود فى الربا لأنهم ليسوا مسيحيين ، ولذلك فقد أفلتوا من العقوبات الأخلاقية والدينية ، إلا أن الشعوب ضاقت بهم فى كل مكان ، ففى إنجلترا ثارت حوادث العنف فى مواجهتهم ، فأمر الملك إدوارد الأول عام ١٢٧٥ بالقبض على يهود إنجلترا ومصادرة أموالهم ، وشنق منهم ٢٨٠ فى لندن وحدها عدا الأقاليم .

(٣) العهد الجديد ، سفر مرقس ، الإصحاح الحادى عشر ، آية ١٧ .

البر والخير ، أو ينفقوه فى التفاخر والحروب بينهم ، **أما العقلية الجديدة الرأسمالية فإنها تحصل على المال لتستخدمه فى تحقيق مزيد من المال ، أى فى تحقيق الأرباح . وبذلك يصبح الهدف النهائى لكل نشاط الرأسمالى هو الحصول على الأرباح .**

ولقد ساهمت الحركة الفكرية للنهضة الأوربية خاصة فى إيطاليا على النحو السابق عرضه فى سيادة فكر تحررى وتنويرى يهتم بالفرد وذلك كرد فعل لعهد طويل من إهدار إنسانية الإنسان طوال عهود الإقطاع . ومن ثم بدء الفرد يشعر بحريته وثقته فى قدراته ويتطلع إلى التخلص من كل القيود التى كانت تكبله ، وهو ما أشعل نشاطه وزاد من حركته وفاعليته فى بحثه عن إثبات ذاته ، ومن ثم ظهرت الفردية وتعظم الأنا عند الفرد ، وزادت ديناميكية الفرد فى بحثه للظواهر المادية والطبيعية حوله وفى كيفية استغلالها لمصلحته .

وكان لحركة الإصلاح الدينى الأثر الأكبر فى فك القيود الدينية والأخلاقية التى كانت تسيطر على تفكير الإنسان وسلوكه فى المجال الاقتصادى ، فبدلاً من احتقار السعى لتركيم الثروة ، أصبح هذا السعى مطلوباً وتحض عليه الأخلاق الدينية ، بل وأصبحت الثروة دليل رضاء الرب على صاحبها .

وقدم كالفين فى النصف الأول من القرن السادس عشر نظريته عن الجبرية ، التى تعتبر أن الله سبحانه وتعالى قد خلق كل شئ ، وخلق الفقير والغنى ، وأن التاجر الذى يحرص على الربح ويصل إليه بجهده إنما يحقق إرادة من الله تعالى فى الغنى ، أما الفقير فهو شبه كسول والكسل إهانة لله تعالى . ودخل التاجر لا يختلف عن دخل الصانع أو العامل أو الفلاح . ويضيف كالفن أن أعمال التجارة والبنوك والائتمان هى أعمال أيضاً من إرادة الله ، وهى لا تقل احتراماً عن الأعمال الأخرى مثل الزراعة أو غيرها من الأنشطة ، والدخول التى تتكون منها والثروات التى يحققها الإنسان منها إنما تؤكد أنه مختار فعلاً من الله تعالى . وكل ما هو مطلوب من الإنسان أن لا يستعمل هذه الثروة فى البذخ والترف وممارسة الحياة الكسولة الخاطئة .

وأقر كالفين الربا من حيث أن من يحصل على النقود يقوم بتشغيلها واستثمارها ويحصل على دخل ، فليس هناك ما يمنع أن يدفع جزء منه إلى المرابى لقاء حصوله على

المال الذى مكنه من الحصول على الأرباح . وهكذا أحدث كالفين ثورة على تعاليم الكنيسة، وفتح باب التعامل الربوى علانية بين المسيحيين فى أوربا إذا أن التعامل بالربا كان يقوم به اليهود واللمبارد وتجار حى كالميالا فى إيطاليا فقط ، هذا بالإضافة إلى البيورتان الأنجلو سكسون ، رغم استمرار تعاليم الكنيسة بالتحريم .

ولقد كان لصدور كتاب الأمير الذى قدمه ميكافلى أثر بالغا فى الفكر الأوربى ، والذى تضمن خطة الأمير فى عمله والتى تتضمن إمكانية تحلله من أى قيود أخلاقية حيث أكد حكمته بأن الغاية تبرر الوسيلة .

ولعل أهم من ساعد فى خلق العقلية الرأسمالية اليهود ، بل يعتبروا رواد الرأسمالية الأوائل ، إذا أنهم يحملون عقلية مصلحية مجردة من أى قيود أيا كانت أخلاقية أو دينية أو حضارية . ولعل الأفكار الدينية التى يؤمن بها اليهود والتى تملأ العهد القديم إنما تركز على علاقات مصلحية متبادلة بين اليهود وبين الله ، فعليهم أن يعبدوه وأن يقدموا له الأضاحى وينفذوا تعليماته ليعطيهم ما يسألون ، و من ثم فإن هناك عقدا بينهم وبين الله أن يجعلهم شعبه المختار لقاء ما يقدمون إليه [1] . وعلى ذلك فإن العقيدة الدينية

---

[1] تصورت القبائل اليهودية أنها عقدت حلفاً مع الله (يهوه) مباشرة ، وعلامة الدخول فى هذا الحلف هو الختان ، وبذلك فإن إراقة الدم هى علامة الحلف بين الله (يهوه) وبين بنى إسرائيل ، وتصور بنو إسرائيل أن هذا الحلف مثل الأحلاف العسكرية ، يتحمل بموجب الله بالتزامات معينة تجاه اليهود ، وهى أن يرعاهم ويوفر لهم الطعام وينزل عليهم المطر ، مقابل عبادته وتنفيذ وصاياه وتقديم الأضاحى له . ومن ثم أصبح اليهود شعب الله المختار دون سائر الشعوب الأخرى التى هى مجرد وسيلة بيد (يهوه) لنصرة بنى إسرائيل ، فهم وحدهم الغاية والهدف . ويقول فى ذلك الرب فى العهد القديم (لإبرام) :

"وأقيم عهدى بينى وبين نسلك من بعدك فى أجيالهم عهداً أبدياً . لأكون إلها لك ولنسلك من بعدك ، وأعطى لك ولنسلك من بعدك أرض غربتك كل أرض كنعان ملكاً أبدياً ، وأكون إلهكم .... ، هذا هو عهدى الذى تحفظونه بينى وبينكم وبين نسلك من بعدك ، يختن منكم كل ذكر ، فتختنون فى لحم غرلتكم ، فيكون علامة عهد بينى وبينكم ..... ، وأما الذكر الذى لا يختن فى لحم غرلته فتقطع تلك النفس من شعبها ، إنه قد نكث عهدى" .

– العهد القديم ، سفر التكوين ، الإصحاح ١٧ ، الآيات ٧ حتى ١٤ .

عند اليهود عقيدة مصلحية بالدرجة الأولى ، فكل شئ له مقابل حتى عبادة الله ، وانتقل هذا التطور الدينى إلى الحياة العملية ، وأصبح كل شئ مبررا لتحقيق الربح وتركيم الثروة، دون البحث فى طريقة الحصول عليها سواء كانت مقبولة دينيا أم مرفوضة فالغاية تبرر الوسيلة ، والأغنياء النشطين عليهم رضاء الرب فهم مختارين ، أما الفقراء الكسالى فهم بسوء عملهم منبوذين وهكذا فتحت أمام البرجوازية الناشئة أبناء الصعاليك والمغامرين كل الأبواب لتحقيق الأرباح دون أى قيود كانت ، وليبدأ بناء الرأسمالية فى مراحلها الأولى على أيديهم ، والرأسمالية فى تطوراتها اللاحقة عبر قرون حتى يومنا هذا لا تغفل عن مبادئها التى نشأت عليها فى البداية ، كما سوف نرى لاحقا ، إذ أن هذه المبادئ هى سر نجاحها وتطورها فى كل مرحلة تاريخية .

ثانياً – تراكم رأس المال التجارى وتطور وظيفته :

رأس المال التجارى هو الشكل الأول تاريخيا لرأس المال ووظيفته الأساسية هى التوسط فى التبادل بصرف النظر عن طريقة الإنتاج التى قد تكون عبودية أو إقطاعية أو رأسمالية أو اشتراكية ذلك أن هناك دائرتين دائرة التبادل ، ودائرة الإنتاج ، ويظل رأس المال التجارى محصورا فى الدائرة الأولى فى المجتمعات السابقة على النظام الرأسمالى . ويكون عمل التاجر محصورا فى مبادلة النقود بالسلع ، ثم مبادلة السلع بالنقود ، ولكن بشرط أن تكون النقود الأخيرة أكبر من النقود السابقة ، إذ أن النقود الأخيرة تتضمن أرباح التبادل التجارى أى أرباح التاجر . ودافع الربح يجعل التاجر يقبل على عملية التبادل ، وتتحول أرباحه إلى التراكم الذى يستخدم فى التبادل مره أخرى . وبذلك فإن التبادل على

(=)

وقاد (يهوه) شعبه فى البرية إلى حيث حلف لآبائهم أن يعطيهم أرض تفيض لبناً وعسلاً . وكان (يهوه) "يسير أمامهم نهاراً فى عمود سحاب يهديهم فى الطريق ، وليلاً فى عمود نار ليضئ لهم لكى يمشوا نهاراً وليلاً . لم يبرح عمود السحاب نهاراً وعمود النار ليلاً من أمام الشعب"

وقطع (يهوه) عهداً مع جد شعبه قائلاً "لنسلك أعطى هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات"

– المرجع السابق ، سفر التكوين ، الإصحاح ١٥ ، الآية ١٨ ، وكذلك سفر الخروج ، الإصحاح ١٣ ، الآية ٥ ، ٢١ ، ٢٢ .

هذا النحو يسمح للسوق بالتوسع وكذلك يدفع المنتجين داخل الإنتاج إلى التوسع فى الإنتاج، ولكن تظل دائرتى التداول والإنتاج منفصلين ، ويظل الهدف من التبادل هو تحقيق قيم الاستعمال إذ يتخلى منتج السلعة عن السلعة مقابل النقود ليستخدم النقود فى الحصول على سلعه لإشباع حاجاته الاستهلاكية أو الإنتاجية (طعام أو محراث) ويكون شكل التبادل (سلعه – نقود – سلعه) ، ويتوسط رأس المال التجارى بدافع الربح لإتمام التبادل.

وكان رأس المال التجارى يعمل فى التبادل السلعى (المنسوجات ، والمحاصيل، والتوابل ... الخ) ، إلا أنه ظهرت تجارة أخرى أكثر ربحا وهى تجارة النقود ، وتحويلها إلى العملات المختلفة ، وكذلك الإقراض بالربا ، حيث تعتبر النقود سلعه فى كلا الحالتين.

وعلى مستوى تجارة العملات النقدية فلقد كانت الأراضى المنخفضة مركزا لتبادل السلع وأسواقا لها ، اشتهرت بذلك مدينة (أراس) حيث مارس اللمبارد تبادل العملات ثم فى أسواق منطقة (شامبانى) ، وبازدهار التجارة البحرية اشتهر ميناء (أنفرس) حيث تحول الميناء إلى بورصة أنشأت عام ١٤٨٥ وأصبح سوقا دائما .

وشهد القرن السادس عشر تحولا كبيرا عندما تكونت البورصات العالمية لتحل محل الأسواق ، فكانت بورصات أنفرس وأمستردام وليون وهامبورج وباريس ولندن . وأصبحت العمليات التجارية وبالتالى العمليات المالية وتبادل العملات تتم دون إحضار البضائع ، بل تتم على قيم هذه البضائع ، وكذلك تجارة النقود . وبظهور البورصات أصبحت القيم المنقولة ، سندات القروض وأسهم الشركات ، ذات قيم كبيره ومحلا للتعامل اليومى ، وهو ما ساعد على تركيز رأس المال وزيادة حركته وزوال الطابع الشخصى للعلاقات الاقتصادية ، وتحقيق أرباح خيالية ساهمت فى بناء رأس المال بسرعة فائقة .

وعلى مستوى الإقراض بفائدة . وكان الإقراض نوعين ، إقراض للأفراد وإقراض للدولة ، وكان أهم إقراض للأفراد هو إقراض الملاك الإقطاعيين بضمان أرضهم وبفائدة مبالغ فيها تصل إلى خمسون بالمائة سنويا . وكانت الصراعات بين السادة الإقطاعيين التى وصلت إلى الحروب هى الدافع الأساسى للإقراض .

أما المصدر الرئيسى لتراكم رأس المال فلقد كان نتاج إقراض الدول والإمارات، وهو الذى دفع إلى خلق طبقة من المتخصصين فى الأعمال المصرفية ابتداء من قبول الودائع والتأمين على السفن إلى إقراض الدول والإمارات . مثال ذلك إقراض البابا حتى ورود حصيلة البابوية من الفرائض ، وفى بعض الحالات كانت هذه البيوت المالية تتولى عملية جمع هذه الفرائض لحساب البابا . وتقديم قروض للملوك مثل ملوك أسبانيا وجمع إيرادات الدولة .

وبطبيعة الحال فإن هذا الإقراض للملوك وحكام الإمارات لم يكن مقابل سعر الفائدة المبالغ فيه ، ولكن كان مقابل ما هو أكبر وأقيم ، وهو منح الامتيازات لاقتصادية للبيوت المالية المقرضة ، التى تمكنهم من جمع مزيد من الأرباح مثل منح ملك نابولى (شارل دنجو) امتيازات تصدير القمح والنبيذ والمعادن للمقرضين . ومنح بيت (هابسبوج) الحاكم عائله (فوجر) الألمانية امتيازات ملكوا بها مناجم النحاس ، ثم منحهم حق إصدار النقود عام ١٥٣٥ فحققت أرباح سنوية تتراوح ما بين ١٧٥٠٠٠ إلى ٥٢٥٠٠٠ دوكات (العملة السائدة) . [١]

والعامل الثالث لتراكم رأس المال التجارى فهو المضاربة على الأسهم والسندات . ففى أواخر القرن السابع عشر وأوائل الثامن عشر كانت هناك أمثله من المضاربات التى استطاعت من خلالها بيوت مالية أن تحقق أرباحا خيالية على حساب الشعوب وعلى حساب المستثمرين الصغار والمتوسطين [٢] . مثال ذلك شركة البحر

---

[١] د. أحمد جامع ، الرأسمالية الناشئة ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص ٤٤ - ٥٤ .

[٢] أنظر فى تفصيلات ذلك مؤلفنا التالى :

- د. سعيد الخضرى ، المذاهب الاقتصادية - دراسة للمكونات المنهجية والفكرية ، مكتبة الجلاء الحديثة ، بورسعيد ، ١٩٨٥ ، ص.ص ١٢٣ - ١٢٦ .

أنظر فى نفس السلوك وتحقيق نفص الأهداف ولكن بطريقة مختلفة ما حدث فى مصر بالنسبة لشركات توظيف الأموال ما يلى :

- شركات توظيف الأموال ، الأسطورة ، الإنهيار ، المستقبل ، كتاب الأهرام الاقتصادى ، الكتاب الرابع، يونيو ١٩٨٨ ، بصفة خاصة ص. ٢٢٢ .

الجنوبى التى أنشأت فى لندن عام ١٧١١ برأس مال قدره تسعة ملايين جنيه ، ومنحت احتكار التجارة فى البحار الجنوبية وأجزاء من أمريكا مقابل اكتتابها فى سندات القرض الوطن بحوالى عشرة ملايين جنيه ، هذه الشركة الاحتكارية استطاعت من خلال المضاربة رفعَ ثمن أسهمها عام ١٧٢٠ ، بمقدار ٢٢٥ ٪ ثم بمقدار ١٠٥٠ ٪ فى نفس العام، وهذا الارتفاع المفتعل أنتهى بطبيعة الحال إلى الانخفاض السريع إلى ١٢١ ٪ فى نفس العام وضاعت فروق الأثمان على المستثمرين لتتحول إلى البيوت المالية المضاربة أرباحا خالصه . إلى جانب المضاربات كانت الشركات الوهمية التى يتم المضاربة على أسهمها وسنداتها ، مثال ذلك المضاربات التى تخصص فيها (جاى جولد) فى إنجلترا والذى أصبح صاحب ملايين من تفليس الشركات بنفس الأسلوب (شركة دنفر وباسيفيك ، وشركة نيون باسيفيك) ، ونفس الحال بالنسبة للنصاب العالمى (جون لو) فى فرنسا .[1]

التحولات فى وظيفة رأس المال التجارى :

رأينا كيف أن رأس المال التجارى حقق أرباحا خيالية من خلال التبادل وهذه الأرباح تراكمت لدى البرجوازية الجديدة من التجار وأصحاب البيوت المالية ، الذين تطلعوا إلى مزيد من الأرباح التى يمكن أن تضاف إليهم إذا ما دخلوا فى عملية الإنتاج . أى أن البرجوازية الجديدة طمعت فى السيطرة على عملية الإنتاج كما سيطرت سابقا على التبادل . **ويعنى ذلك أن رأس المال سوف يقوم بوظيفة من نوع جديد ، فسوف يصبح أحد مكونات عملية الإنتاج ، ويصبح تجديده مرتبط بتمام الإنتاج** . وهكذا يتضح أن رأس المال التجارى يظل بعيدا عن عملية الإنتاج فى النظم السابقة على الرأسمالية ، أما فى الرأسمالية فإنه يصبح أحد مكونات عملية الإنتاج الرأسمالى ، ولا يستطيع رأس المال التجارى أن يقوم بذلك إلا بعد أن يكون قد تراكم تراكما كبيرا يمكنه من ذلك فضلاً على

---

[1] أنظر فى نفس السلوك وتحقيق نفس الأهداف ولكن بطريقة مختلفة بسبب ما حدث فى مصر بالنسبة لشركات توظيف الأموال :

- شركات توظيف الأموال ، الأسطورة ، الإنهيار ، المستقبل ، كتاب الأهرام الاقتصادى ، الكتاب الرابع، يونيو ١٩٨٨ ، بصفة خاصة ص. ٢٢٢ .

أنه يستلزم وجود سوق متسعة تستوعب الإنتاج الذى سوف يتزايد بشكل هائل . وكذلك لأن الإنتاج سوف يتم لمستهلكين مجهولين ، إذ الإنتاج يتم للسوق بعد فقد العلاقة الشخصية بين المنتجين والمستهلكين التى كانت سمة الإنتاج فى العصور الوسطى ، وبذلك فإن طريقة الإنتاج الرأسمالى لابد أن تقوم تبعا لما سبق على التبادل النقدى المعمم . وقد تم التحول إلى طريقة الإنتاج الرأسمالية من خلال ثلاث طرق كما أوضحها أستاذنا الدكتور محمد دويدار .

الأسلوب الأول ، وهو تحول التاجر إلى الرأسمالى صناعى :

وتم ذلك بالنسبة للسلعة التى كان التاجر يستوردها (سلع ترفيه وكمالية) حيث أستورد التاجر المواد الأولية اللازمة لإنتاجها وبعض العمال المنتجين لها فى الخارج وقام بإنتاجها محليا . مثال ذلك السلع التى كان التجار الإيطاليون يستوردونها من القسطنطينية.

الأسلوب الثانى ، سيطرة التاجر على المنتجين دون أن يتحول إلى رأسمالى :

وذلك بأن يقوم التاجر بتزويد المنتجين المباشرين بالمواد الأولية (الصوف – القطن) ويشترى منهم المنتج النهائى . وبذلك فأن التاجر يسطير على المنتجين ولا يسيطر على عملية الإنتاج ذاتها ، ولذلك فإن المنتجين يظلون على حالهم . ولن يحدث أى تغير فى عملية الإنتاج ، لا من الناحية التنظيمية ، ولا من ناحية طريقة الإنتاج ومن ثم سوف تظل قوى الإنتاج بلا تغيير أو تطور ، فليس هناك دافع لتطويرها عند التاجر إذ يتحقق الفائض الذى يحصل عليه فى السوق (من بيع المنتج النهائى) ، وكذلك المنتج ليس لديه من الفائض ما يكفى ليقوم بتطوير عملية الإنتاج .

الأسلوب الثالث ، تحول المنتج نفسه إلى رأسمالى وتاجر :

أى قيام الشخص المنتج (حرفى – فلاح) بتركيم رأس المال النقدى ، وقد رأينا فى فتره تحلل نظام الإقطاع بداية التميز بين الفلاحين بعد انطلاقهم إلى السوق واستخدامهم العمل الأجير (فقراء الفلاحين) وكذلك كبار المعلمين وأرباب الحرف . ثم استخدام رأس المال النقدى المتراكم فى عملية الإنتاج ، حيث يشترى المواد الأولية بنفسه، ويشرف على عملية الإنتاج ، ويبيع الإنتاج فى السوق . وهو بذلك تحرر من علاقات الإنتاج الإقطاعية

(القنانه) ، وكذلك تحرر من التنظيم الطائفى للحرف ، ومن ثم فإنه سوف يبتدع تنظيماً آخر لعملية الإنتاج يتناسب مع ظروفه الإنتاجية ، وكذلك لديه الحافز كاملاً لتطوير قوى الإنتاج وتحديثها إلى الأفضل إذ يعود عليه وحدة الفائض من عملية الإنتاج ، وكذا من بيع المنتج فى السوق .

وهذا الأسلوب الأخير هو الأسلوب الذى تمت به التحولات إلى طريقة الإنتاج الرأسمالى كاملة ، وذلك أنه الأسلوب الوحيد الذى يضمن تطوير الإنتاج ، أما الأسلوب الأول والثانى وإن كان قد حدثا فى مسار التحول إلى طريقة الإنتاج الرأسمالية إلا أنهما لا يضمنا أى تطور لقوى الإنتاج ، أو أى تطور للعملية التنظيمية للإنتاج أو لشكل المشروع الإنتاجى ، وكان يمكن أن يستمرا ويتم التوسع فيهما بنفس قوى الإنتاج السائدة ، وكذلك تبعا لنفس الشكل التنظيمى السائد لعملية الإنتاج دون الانتقال إلى طريقة الإنتاج الرأسمالى. أما الأسلوب الثالث فلقد أدى إلى تطور قوى الإنتاج وإلى تغيير الشكل التنظيمى لعملية الإنتاج ، ومن ثم أصبحنا بصدد عملية إنتاج يسيطر عليها راس المال الإنتاجى (صناعى- زراعى) كأحد مكوناتها ، محتملا مسئولية الإنتاج كاملة ، وبذلك أفرز علاقة اجتماعية جديده ، وصيغة إنتاجية جديدة يعمل فى إطارها رأس المال الإنتاجى سوف تنعكس فى علاقات الإنتاج الجديدة الملازمة لطريقة الإنتاج الرأسمالى ، وهى بطبيعة الحال تختلف عن تلك العلاقة الاجتماعية التى كان يعمل فى إطارها رأس المال التجارى .

ثالثاً - التحول إلى طريقة الإنتاج الرأسمالى بسيادة المشروع الصناعى واستخدام العمل الأجير :

من المسلم به أنه لا يمكن أن يحدث التغير فى طريقة الإنتاج إلا خلال فترة زمنية طويلة تظهر فيها بعض التغيرات الكيفية كأشكال جنينية تحيط بها السمات العامة لطريقة الإنتاج السائدة ، إلا أن هذه التغيرات تستمر فى النمو لتتحول إلى تغيرات كيفية تطغى على ما كان سائدا ليصبح بثورا من بقايا الماضى لطريقة الإنتاج السابقة ، وبذلك يكون المجتمع قد أنتقل بطريقة الإنتاج الجديدة إلى نظام اقتصادى واجتماعى جديد .

وفى القرية اقترن التحول بزيادة نشاط التجارة الخارجية وزيادة الطلب على المنتجات المصدرة فى البد إيه ، ثم بعد ذلك نتيجة التوسع فى الإنتاج الصناعى وتطوره

ولقد أفضى استخدام الطاقة البخارية فى الإنتاج إلى تعمق تقسيم العمل وإلى تجمع أعداد كبيرة من العمال لخدمة الإنتاج باستخدام الآلية ، وهو ما استتبع أن تعمل هذه العمالة بشكل متكامل كوحدة واحدة . وكذلك يرجع الفضل فى الانتقال من المشروعات الصناعية اليدوية إلى المشروع الصناعى بعد التطور التكنولوجى (الطاقة البخارية) إلى تراكم رأس المال ، حيث ارتفعت قيمة الآلات والمعدات التى يقوم عليها الإنتاج الآلى ، وأصبحت لضخامة حجمها تحتاج إلى مكان متسع وإلى إنشاءات ومبانى قوية ذات تكاليف عالية ، ومن ثم ارتفعت قيمة رأس المال الثابت أضعاف أضعاف قيمة العمل (رأس المال المتغير) . ونظراً لسرعة أدوات الآلات البخارية فإن حجم الإنتاج تضاعف أضعاف ، ومن ثم فإن الحاجة إلى المواد الأولية الكافية تحتاج إلى رأس مال ضخم إلى جانب التجهيزات الأخرى التى تحتاج إلى تكاليف أخرى . ومن ثم فأن تراكم رأس المال هو الذى أعطى الاكتشاف التكنولوجية فرصة الظهور والازدهار فى المشروعات الصناعية ، ووضع هذه الاكتشافات موضع التنفيذ ، ومن ثم ظهرت شخصية جديدة فى المجتمع هى شخصية صاحب رأس المال الذى يغامر بالتطبيق التكنولوجى فى عملية الإنتاج ويمول رأس المال الثابت ورأس المال الدائر (نسبة إلى دورة الإنتاج) ويتحمل نتيجة هذه المخاطر ، وهو الرأسمالى الصناعى أو المنظم .

وهكذا تأكد الفصل بين ملكية أدوات الإنتاج التى يملكها الرأسمالى وحده ، والعمل الذى يقدمه العامل ، ولم يعد للعامل أى نوع من ملكية أدوات الإنتاج ، وفى ذلك يختلف النظام الرأسمالى عن النظام السابق عليه حيث كان العامل يمتلك أدوات الإنتاج التى يعمل عليها فى النظام الحرفى (فى ظل نظام الإقطاع) السابق ، حيث أن ذلك كان ممكنا فى ظل الأدوات الحرفية البسيطة والمتواضعة الثمن .

ولقد تم التحول إلى المشروع الصناعى فى إنجلترا (رائدة التطور التكنولوجى) فى كافة القطاعات الاقتصادية ببطىء شديد استمر خلالها وجود المصانع اليدوية حتى اكتملت آلية كل المشروعات الصناعية فى إنجلترا ، وكان ذلك فى بداية النصف الثانى للقرن الثامن عشر ، وبذلك انتقلت الرأسمالية وأنتقل المجتمع الإنجليزى إلى النظام الرأسمالى كنظام اقتصادى اجتماعى . وهذا لم يتحقق فى كل أوربا فى نفس التاريخ حيث تخلفت كل من فرنسا وبلجيكا عن إنجلترا ، ثم تلتهما الولايات المتحدة الأمريكية أما ألمانيا

ويلاحظ أن التغير الجوهرى فى هذه المرحلة هو فقدان العامل لاستقلاله فى الإنتاج ، وكذلك فقدانه الاتصال بالسوق ، وأصبح عاملا أجيرا وإن كان مازال حتى الآن يعمل بأدوات إنتاج يملكها العامل ، وبنفس الفن الإنتاجى الذى كان سائدا فى الإنتاج الحرفى .

المصانع اليدوية :

ابتداء من القرن السابع عشر بدء التجار أصحاب الأعمال فى إعداد مكان مجهز بأدوات ينتقل إليه العامل ليعمل فيه ساعات العمل المطلوبة . ولقد تم ذلك فى صناعات متعددة مثل المنسوجات والزجاج والورق فى البداية ، ثم كان التوسع فى التطبيق على غالبية الصناعات الأخرى . وهكذا فقد العامل استقلاله تماما ، وأصبح يعمل بأدوات عمل لا يمتلكها ، ومن ثم ليس له إلا بيع قوة عمله ليحصل على أجر فقط ، وأصبحت الإدارة والتسويق واختيار الموارد الأولية وتحديد المنتج ومواصفاته يقوم بها التاجر صاحب الأعمال . ومن هنا كان الانقسام الذى حدث بين من يملكون أدوات الإنتاج ومن لا يملكون إلا قوة العمل .

ولقد كان الدافع الأول لظهور المصانع اليدوية الاعتبارات التكنولوجية والفنية مثل توفير وقت العامل ، وزيادة الأشراف على العمل والإنتاج وتنفيذ الشروط الفنية للإنتاج ، وخاصة أن عملية إنتاج المنتج أصبحت تتم على مراحل (غزل - نسيج - تبيض أو تلوين) ، وهو ما أدى إلى بدء ظهور تقسيم العمل بين العمال ومع ذلك فإن الفنون الإنتاجية وتكنولوجيا الإنتاج لم تتغير فى ظل التوسع فى المصانع اليدوية (الفاربريكة) ، وظلت القوى المحركة هى الإنسان أو الحيوان أو القوة المائية أو الهوائية.

المشروع الصناعى :

يرتبط ظهور المشروع الصناعى باكتشاف الطاقة التجارية واستخدامها فى عمليات الإنتاج ، وبالتالى إحلال الآلية واستخدام الآلات والمعدات بدلا من أدوات الإنتاج الحرفية . وبدون هذا التغير التكنولوجى لم يكن من الممكن الانتقال إلى المشروع الصناعى مهما توسعت مشروعات الصناعات اليدوية ، إذ سوف تظل عند المستوى التكنولوجى للإنتاج الحرفى وبأدواته .

ليستوعب هذا الإنتاج الغزير ، وإلا فان أزمة إفراط الإنتاج (أى زيادة عرض الإنتاج عن الطلب عليه) سوف تصبح حتمية ، وهذا الفائض فى الإنتاج الذى لن يباع سوف يفرض تخفيض أو تقليل حجم الإنتاج ، ومن ثم يصبح تقليل الإنتاج ضرورة للمحافظة على قدر من الأرباح ، أو توقف الإنتاج وضياع كل شئ ابتداء من رأس المال المتراكم ، وهذه الحقيقة الصارخة هى التى دفعت الدولة للتدخل لتنظيم الإنتاج فى الداخل وفتح الأسواق فى الخارج والسيطرة عليها لتسويق منتجاتها ، **ومن ثم تولدت ظاهرة الاستعمار كظاهرة مصاحبة لنضوج النظام الرأسمالى ابتداء من النصف الثانى من القرن الثامن عشر لاحتكار الأسواق الخارجية .**

وفى إطار البحث عن مزيد من الأرباح كان الاهتمام الأول للرأسمالى الصناعى هو البحث عن الأساليب المحققة لتخفيض النفقات ، فكان الاتجاه إلى تشجيع الاختراعات العملية والتكنولوجية ومحاولة تطبيق هذه الاختراعات فى الصناعة وكان الإتجاه الثانى هو محاولة الرأسمالى تخفيض أهم بنود التكاليف المتغيرة وهى الأجور . وهو ما أدى إلى صراعات اجتماعية بين طبقة العمال التى تكونت وأصبحت طبقة متميزة تبحث عن مصالحها فى زيادة الأجور والضمانات الاجتماعية فى مواجهة الرأسماليين الذين يرفضون ذلك تبعا للرغبة فى تحقيق مزيد من الأرباح . ومن ثم فلقد تغيرت التشكيلات الاجتماعية والتحالفات الطبقية ليظهر فى المجتمع طبقة البرجوازية الصناعية كأهم الطبقات القوية التى تتنامى قوتها ، وطبقة البرجوازية العقارية المالكة للأرض وخاصة الأراضى الزراعية ، وطبقة العمال الأجراء سواء فى القرية أو المدينة (عمال الصناعة) ، وبدأ يتنافى الصراع بين الطبقات الثلاث ، حيث زاد الصراع بين البرجوازية الصناعية والبرجوازية العقارية (وهو قديم بين الإقطاعيين والتجار) حول الريع العقارى الذى كان يتزايد بزيادة وأتساع النشاط الصناعى (دخل الملاك العقاريين) وزيادة الطلب على المواد الأولية الزراعية والمواد الغذائية ، والصراع بين البرجوازية الصناعية والعمال حول الأجر (دخل العمال) ، ودخلت الدولة بعد تكوين الدولة المركزية فى هذا الصراع أيضاً لتبحث عن الموارد التى تحصل عليها لتقيم سلطاتها وتفرض هيمنتها ، وانحازت الدولة فى هذا الصراع إلى مصلحة الملاك ، وخاصة لمصلحة البرجوازية الصناعية

فلقد بدأت المشروعات الصناعية الآلية عام ١٨٤٠ ، إلا أنها تحت بسرعة حيث اكتملت فى عقدين فقط (١٨٦٠) ، ولم تبدأ الصناعة الآلية فى اليابان الا فى بداية القرن التاسع عشر، الا أنها بسرعة تكاملت وغطت كل القطاعات الاقتصادية .

وسيادة المشروع الصناعى الآلى أدى إلى سمات وخصائص وأثار اقتصادية واجتماعية جديدة ، **أولها** سيادة وتعمق تقسيم العمل ، فرغم وجود التخصص فى النظام السابق الإقطاعى حيث كانت الطوائف تفرض التخصص فى إنتاج سلعة واحدة يتخصص فى إنتاجها العامل ، إلا أنه كان يقوم بإنتاج السلعة كاملة ، وحتى فى حالة انقسام عملية الإنتاج للسلعة إلى عمليات متعددة تبعا لمراحل إنتاجها ، فلقد كان العامل يتخصص فى أحد هذه العمليات وحدة . أما فى المشروع الصناعى فأن التخصص كان فى أحد جزيئات العملية الجزئية نفسها ، وبذلك أصبح التخصص أكثر دقة وأصبحت عملية الإنتاج مقسمه إلى مراحل وجزئيات متعددة وبذلك كان لابد أن يشارك أكثر من عامل متخصص فى إنتاج جزء من السلعة ، ومن ثم أصبح إنتاج السلعة كاملة يحتاج إلى مجموعة كبير من العمال يشتركون جماعيا فى عملية الإنتاج لهذه السلعة ومن حيث **فرض نظام المشروع الصناعى سمه اجتماعية جديده هى جماعية الإنتاج ، أى استحالة إنتاج أى سلعة إلا بطريقة جماعية .**

السمة الثانية ، أدت الآلية باستخدام الطاقة البخارية ثم بعد ذلك الطاقة الكهربائية إلى سرعة الإنتاج وإلى كثافته بشكل هائل ، ومن ثم أصبح الإنتاج غزيرا ووفيرا بشكل لم يسبق له مثيل ، مع تنوع المنتجات ، سواء كانت سلعا تقليدية كان يمكن إنتاجها بالطرق التقليدية أو تلك السلع الضخمة ذات الأحجام الكبيرة والأثقال البالغة ، وهو ما أدى إلى زيادة الدخل القومى ، وأدى ذلك إلى توفير سلع للاستهلاك للمستهلك العادى وهى السلع التى لم يكن يستهلكها الا الأمراء وكبار الملاك العقاريين .

وقد ترتب على سرعة الإنتاج وتوافره المستمر أن أصبح النشاط التجارى تابعا للنشاط الصناعى **وأصبح التاجر فى موقف التبعية للرأسمالى الصناعى لأول مرة فى التاريخ .**

إلا أن هذا الكم الهائل من الإنتاج أظهر أهمية السوق الذى لابد أن يوجد

١٤٩٧ . ولم تكن هذه البعثات البحرية لمجرد البحث العلمى أو لاكتشاف الطرق البحرية أو المناطق المجهولة من الكره الأرضية ، ولكنها كانت من أجل فتح هذه الأماكن والاستيلاء على مواردها ، وإخضاعها فى شكل مستعمرات تابعه . ففى عام ١٤٨٧ تمكن البحار (دياز) البرتغالى من الدوران حول رأس الرجاء الصالح ، وأسس البحار (البيكيرك) إمبراطورية برتغالية فى الهند بعد ضرب (كاليكتا) بالقنابل ، واستولى على (جوا) و (ملقا) ، واستولى البحار البرتغالى (كابرال) على البرازيل عام ١٥٠٠ .

وكان نقل السلع من هذه البلاد إلى أوربا (القطن ، الحرير ، التوابل ، السكر ، الدخان ، الخشب ..إلخ) ليس إلا مصادرة بحتة لأموال ومنتجات الأهالى الوطنية العاجزين عن الدفاع عن أنفسهم أمام الغزاة كما يقول زومبارت . وهو يضيف بأن أعمال السطو المنتظمة مكنت تجار الدول الأوربية من تحقيق أرباح خيالية [١]

إلى جانب أرباح نهب السلع والموارد المادية مثل الذهب من كنوز (الأنكا) فى بيرو ومناجم المكسيك ، كان هناك خطف الآدميين لبيعهم فى أسواق العبيد فى أوربا . فلقد كان يتم صيد الأفراد فى أفريقيا كما تصاد الحيوانات تماما ، ويتم تكبيلهم بالسلاسل ليتم ترحيلهم فى السفن كما لو كانوا أسماك فى علبه سردين ليصل القليل منهم حيا إلى أمريكا ليقوموا بالعمل فى المزارع الواسعة بعد بيعهم كعبيد . ولقد استخدم العبيد فى الزراعة والأعمال الشاقة كالحمل والجر والنقل بدلا من الحيوانات فى المستعمرات الأوربية فى أمريكا الوسطى والبرازيل وجزر الهند الغربية ثم بعد ذلك فى أمريكا الشمالية ، وبلغ عدد الرقيق الذى تم خطفه من أفريقيا ليعمل فى المستعمرات الأوربية فقط حوالى مليونين ونصف مليون شخص عام ١٨٣٠ . ولقد استمرت تجارة العبيد أكثر من ثلاثة قرون قام بها التجار الإنجليز والهولنديين والبرتغال والأسبان ، تحت مباركة الدول التى ينتمون إليها، وحققت أرباحا خيالية . ولعل ذلك ما دعى (زومبارت) أن يقرر " لقد أصبحنا أغنياء لأن أجناسا بأسرها وشعوبا بأكملها قد ماتت من أجلنا . ومن أجلنا أيضا افتقرت

---

[١] يراجع فى وصف زومبارت لهذه الحقبة ما يلى :

- Maurice Dobb, Studies in the Development of Capitalism, Routledge & Kegan, Ltd., London, pp. 208 - 209.

الناشئة [1] ، وهو ما أقره أدم سميث وأشار إليه فى أكثر من موضع فى كتاب الشهير "ثورة الأمم" . وكذلك فإن الربح الذى تحققه البرجوازية الصناعية كان أيضا محلا للصراع بين طبقة البرجوازية الصناعية وطبقة العمال الأجزاء والدولة . **وهكذا فإن الرأسمالية ما أن استقرت فى شكل نظام اقتصادى اجتماعى متميز جديد إلا وكانت الصراعات بين الطبقات تتعاظم ، والتحالفات الطبقية تتشكل من جديد لرفض نتائج مقومات النظام الرأسمالى الاقتصادى والاجتماعى ، وهو ما كان أساسا لنشأة فكر جديد هو الفكر الاشتراكى بكافة روافده .**

رابعاً - دور الدولة فى بناء الرأسمالية :

ما كان يمكن أن تنتصر الرأسمالية ويكتمل بناؤها دون دعم الدولة وتدخلها لصالح البرجوازية الصناعية الناشئة . ولقد اتخذت مساعده الدولة لبناء الرأسمالية أشكالاً متعددة أولها تشجيع الاكتشافات الجغرافية ، ومنح الامتيازات للشركات الوطنية ، ووضع التشريعات لحماية مصالح البرجوازية الصناعية على حساب الآخرين سواء من الوطنين أو الشعوب الأخرى ، وأخيرا وضع سياسة للتجارة الخارجية تؤكد مصالح البرجوازية الصناعية .

تشجيع الاكتشافات الجغرافية :

شجعت الدولة الرحلات البحرية لاكتشاف العالم الجديد ، مثال ذلك تمويل البيت المالك فى أسبانيا لرحلة فاسكودى جاما الأخيرة التى نجح فيها فى اكتشاف الهند عام

---

[1] ويقول آدم سميث "الحكومة المدنية تقوم على حماية الملكية ، وهى فى الحقيقة تؤسس لتقوم بالدفاع عن الأغنياء فى مواجهة الفقراء ، أو لحماية أولئك الذين يملكون فى مواجهة الذين لا يملكون على الإطلاق" .

"..... and the government's protection of property rights was primarily a defence of the rich against the poor".

ومرة أخرى يقول "فالناس ذوى الحرفة الواحدة ذات القدرة يلتقون معاً إما للتسلية أو اللهو ، ولكن نهاية الحديث والحوار دائماً هى التآمر على المجتمع أو العامة ، أو التحايل لرفع الأسعار" .

- Adam Smith, An Inquiry into the Nature and Causes of the Welth of Nations, New York, Modern Library, 1937, P. 28.
- E.K. Hunt, History of Economic Thought : A Critical Perspective, Wads Worth Publishing Company, Inc., Belmont, California, 1979, P. 55.

وقامت الدولة بتشجيع التصدير بعدم فرض ضرائب على سلع الصادرات ومنع دخول السلع المستوردة المشابهة للإنتاج الوطني ، ومصادرتها في كثير من الأحيان ، ومنع تصدير المواد الأولية اللازمة للصناعة ، وإعفاء الواردات منها من الضريبة الجمركية . وهكذا أخذت بسياسة حمائية لصناعاتها . فضلا على تنظيم الأجور عند حد معين حماية لنفقات الإنتاج الوطني من الارتفاع ، فضلا على أن الدولة اعتبرت الضريبة على الدخول غير عادله وأيدت الضريبة على الاستهلاك والضرائب غير المباشرة ، وفي ذلك تحيز للأغنياء ومحافظه على دخولهم من التناقص بفعل الضريبة حتى يتزايد معدل الادخار والتراكم . فضلا على أن الدولة في إطار تشجيعها للمشروعات الفردية قدمت الإعانات للمشروعات والمباني والمساكن ، فضلا عن الإعفاءات الضريبة . وكذلك كانت تتدخل لتوفر القوى العاملة للمشروعات وتضع التشريعات التي تمنع هجرتهم للخارج ، وتشجيع استقدام العمالة الماهرة من الخارج ، وتمنح العمال الذين يتزوجون في سن العشرين إعفاء مؤقت من الضرائب ، ويمتد الإعفاء الضريبي للأسر ذات الإعالة لعدد من الأطفال أكثر . وكذلك كانت الدولة تضمن الحصول على المواد الأولية بتسهيل استيرادها وإعفائها من الضريبة ، وتضمن تسويق منتجات المشروعات بشراء جزء كبير منها ، متدخلة في النشاط الاقتصادي لدفع المشروعات الوطنية إلى التقدم وضمان تخفيض التكاليف للإنتاج ، ومن ثم زيادة معدلات الأرباح ، وضمان إمكانية التصدير للخارج من خلال ضمان تحقيق المشروعات لمعدلات من الأرباح أكبر .

أما على المستوى الخارجي فلقد قامت الدولة ببناء الجيوش وخاصة القوات البحرية ، وبنت الأساطيل الحربية والأساطيل التجارية ، لتعمل الأخيرة في نقل التجارة في حماية الأولى ، وخاصة أن الأساطيل الحربية كانت هي التي تفتح أولا الأسواق بالقوة وتسيطر عليها ، وتصدر التشريعات لتحتكر هذه الأسواق لحسابها .

ففي عام ١٦٥١ أصدر (كروموبل) قانون (الأعمال البحرية) الذي نص على أن نقل البضائع الواردة من أسيا وأفريقيا وأمريكا لا يمكن أن تنقل إلى إنجلترا إلا على السفن الإنجليزية ، ويكون أغلب طاقمها من الإنجليز ، والبضائع الواردة من أوربا لا يمكن أن تنقل إلى إنجلترا أو إلى مستعمراتها إلا على سفن إنجليزية أو سفن تابعه للبلاد المنتجة للبضائع . وهذا القانون استطاع طرد ألمانيا من عمليات النقل البحري بعد أن

قارات بأكملها " .[١]

منح الامتيازات :

كانت الدول تمنح الشركات التى تقوم بتحقيق أهدافها فى التجارة الخارجية امتيازات تسبغ عليها الحماية فى الداخل وفى الخارج . مثال ذلك شركة الهند الشرقية ، والشركة الأفريقية الملكية اللتان أنشئتا فى عهد الملكة اليزابيث فى إنجلترا. والشركة الأولى أنشأت عام ١٦٠٠ وفى عام ١٦٠٥ منحتها الدولة حق امتياز احتكار التجارة مع الهند والشرق الأقصى . أما الشركة الثانية الأفريقية الملكية ، فلقد تأسست عام ١٦٧٢ ومنحت حق احتكار تجارة الرقيق على الساحل الأفريقى الغربى . وكان محور لنشاط الشركة هو الإغارة على القرى الأفريقية الآمنة لتستولى على شبابها وتكبلهم بالسلاسل ولتسوقهم إلى السفن ليباعوا لأصحاب المزارع من الإنجليز فى المستعمرات الأمريكية . ولم تنتهى تجارة العبيد حتى بعد الثورة الفرنسية (ثورة الحريات) إلا فى عام ١٨٢١ بتشريع ألغى هذه الشركة ، ولكن بعد أن قامت بمهمتها كاملة . وعلى نفس السياق قامت هولندا بمنح امتياز احتكار التجارة مع الهند لشركة الهند الشرقية الهولندية عام ١٦٠٢ ، وعهدت إليها بتجارتها مع الهند ، وكانت الشركة تدار بنفس أسلوب إدارة الدولة من حيث موظفيها وتنظيماتها .

وضع السياسات والقوانين لدعم البرجوازية الصناعية الناشئة :

فعلى المستوى الداخلى ساهمت الدولة فى إقامة الشتركات التجارية ، وقامت بتنظيم التجارة وخاصة التجارة الخارجية والنقل البحرى . ففرضت على التجار الأجانب إنفاق كل الأموال التى حصلوا عليها من مبيعاتهم فى شراء سلع إنجليزية ، ووضعت المقيمين منهم تحت رقابة وطنى إنجليزى (كفيل) يثبت كل تحويلاته فى دفتر خاص ، ثم انتهت هذه الإجراءات إلى نظام الاستضافة للتاجر الأجنبى بعرفة مفتشين حكوميين ليقوموا بالرقابة على مبيعاته وأنه اشترى سلعا إنجليزية ، وبذلك كانت الدولة تقوم بتسويق الإنتاج البريطانى ودفع هذه المنتجات إلى العالم الخارجى بعرفة التجار الأجانب .

---

[١] د. أحمد جامع ، الرأسمالية الناشئة ، مرجع سبق ذكره ، نقلاً عن :

- J. Mailles, Histore des Faits Èconomiques, Payot, Paris, 1952, pp. 43 - 44.

المبحث الثانى

الخصائص الأساسية للنظام الرأسمالى

استقرت قواعد النظام الرأسمالى كنظام اقتصادى واجتماعى بدء من النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، وليس ذلك يعنى انتهاء كل خصائص وسمات النظام الإقطاعى ، بل أن بعض مظاهر وسمات نظام الإقطاع ما زالت موجودة وتصارع صراع المحتضر أملا فى البقاء ، فمازالت البرجوازية العقارية الزراعية من ملاك الأرض بعقلتها الدينية وطريقة إنتاجها وأسلوب معيشتها تقف أمام طوفان التحول النهائى للرأسمالية تدافع عن مصالحها فى البقاء ، إلا أن النظام الرأسمالى استقر نهائيا وظهرت خصائصه وسماته لتسود الحركة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع .

أولاً – الأسس الاقتصادية :

وهى الأسس التى تحكم الأداء الاقتصادى الرأسمالى فى جانبه المحدد فى الإنتاج والتداول ، والتى تشكل جوهر النظرية الاقتصادية الغربية والدعامات الأساسية التى تقوم عليها ، وهذه الأسس فى الواقع لا يمكن فصلها عن الأسس الاجتماعية والسياسية التى تحكم عملية الإنتاج الاجتماعى ، إذ يشكل الثلاثة متكاملين النسق الفردى الرأسمالى للحياة بشكل عام . وهناك خمس أسس اقتصادية هى الملكية الفردية ، وحرية المشروع ، ونظام السوق والأثمان ، والمنافسة ، ودافع الربح ، وسوف نولى كل بالشرح الموجز .

١ – الملكية الفردية :

وهى تعنى ضمان وحماية حقوق المالك فى حيازة المال واستغلاله على النحو الذى يراه ، وكذلك حرية التصرف فى هذا المال كاملة دون أى تدخل من أحد ، سواء كان هذا المال من أموال الاستهلاك أو من أموال الإنتاج ، أو كان من الأموال المعنوية غير المادية ، مثل حق الاختراع والتأليف ، أو الاسم التجارى . كما تتضمن حماية حقوق الملكية ضمان إعادة الملكية إلى صاحبها إذا ما فقدها بطريقة غير شرعية أو غير قانونية،

كانت تسمى بحمال أوربا . أما القانون الذى صدر عام ١٦٦٠ والذى قصر النقل بين إنجلترا ومستعمراتها على السفن الإنجليزية ، فلقد استطاع إضعاف الأسطول الهولندى لحساب الأسطول الإنجليزى .(١)

ويمكن القول أن الدولة قامت بالدور الأساسى فى بناء الرأسمالية عن طريق تدخلها السافر والشامل فى الحياة الاقتصادية وتنظيمها ووضع شروط انطلاق البرجوازية الصناعية فى الداخل والخارج لتبنى قواعد الرأسمالية . وكما يقول أستاذنا الدكتور محمد دويدار لا يكون تدخل الدولة مظهرا من مظاهر الدور الذى تلعبه فى عملية تحويل المجتمعات الزراعية الإقطاعية إلى مجتمعات صناعية ، يكون رأس المال فى سبيله للسيطرة عليها ، وما يقابل هذا التحول من صراع صناعى بين الأمم فى السوق العالمية . وفى هذا الصراع تكون الغلبة لمن يتم تحوله بمعدل أعلى من معدل تحول الأمم الأخرى . ومعدل التحول هذا يتحدد بمعدل تطور رأس المال . ومن هنا كان من اللازم الالتجاء إلى وسائل قهرية تعجل بمعدل تركز ملكية وسائل الإنتاج القائمة فى يد كبار الملاك فى الزراعة وفى الصناعة عن طريق الاستيلاء على وسائل الإنتاج التى يملكها صغار المنتجين المباشرين ، كما أن هذه الوسائل تزيد من سرعة تركيم رأس المال باكتساب المستعمرات (وهنا يكون العنف وسيله ضمان الأسواق والحصول على المواد الأولية والأيدى العاملة الرخيصة) . كما أن هذه الوسائل كذلك تحد من الواردات وتحمى الإنتاج المحلى من المنافسة الأجنبية وتكون النتيجة أن تتدفق المعادن النفيسة (الذهب . الفضة) التى تزيد من كمية النقود فى التداول ، الأمر الذى يدفع بالأثمان إلى الارتفاع ويخلق ضغوطا تضخميه . وهذه الضغوط التضخمية تضعف أعضاء الطوائف فتسهم فى انضمامهم إلى العمل الأجير ، وهى فوق ذلك تؤدى إلى انخفاض الأجور الحقيقية ، فتستفيد الطبقة الرأسمالية التى ترتفع أثمان السلع التى تبيعها ." (٢)

---

(١) - Isaac Ilych Rubin, A Hisotory of Economic Thought, Translated and Edited by Donald Filtzer, Distributed in U.S.A by Pathfinder Press., New York, 1979, pp. 27 - 34.

(٢) د. محمد دويدار ، الاقتصاد السياسى ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص ١٢١ - ١٢٢ .

الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية ، التى تقرر أن الملكية الفردية أهم باعث على النشاط الاقتصادى وعلى بذل مزيد من الجهد والعمل والإنتاج ، وتحويل فائض الدخول الناجمة عن ذلك إلى أموال إنتاجية مملوكة لأصحابها (أرض ومبان وآلات ومعدات ... الخ) ، وهو ما يساهم فى زيادة حجم الإنتاج والتشغيل ، وبالتالى رفع مستوى الرفاهية . وبطبيعة الحال تبعا لهذه الفكرة فأن وجود نظام الملكية الفردية هو الذى يقدم الحافز للأفراد ليقوموا بتقليل الاستهلاك ويزيدوا من الادخار الذى يتحول إلى استثمار فى أدوات الإنتاج (التراكم الرأسمالى) ، وما لم يوجد نظام الملكية الفردية فأن الحافز على الادخار يقل وبالتالى يقل مستوى التراكم وتضعف الطاقة الإنتاجية فى المجتمع . ومن المنطقى أن يلحق بنظام الملكية الفردية نظام الإرث ليضمن الأب نقل ما حققه من ممتلكات إلى أولاده ، وإلا إنعدم الحافز على الادخار والتراكم .

وفى الواقع أن فكرة الرفاهية الاجتماعية لم تخلو من نقد ، ذلك أن مبدأ الملكية الفردية وما يؤدى إليه من تراكم رأسمالى يفضى إلى تركز هذه الملكية عند الملاك بحيث لا يمكنهم استغلالها الاستغلال الأمثل مما يخفض من معدلات إنتاجيتها ويخفض من مستوى الرفاهية ، فضلا على أنها تفضى إلى الاحتكار بكل مساوئه ، ويكون احتكار الملكية من أهم أسباب انخفاض مستوى التشغيل والإنتاج ، ومن ثم تخفيض مستوى الرفاهية .

٢ - حرية المشروع والمبادرة الفردية :

ويرجع تبرير وجودها إلى فكرة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية ، ذلك أن الفرد هو أفضل من يرى ويقدر النشاط الاقتصادى الأمثل الذى يستثمر فيه أمواله وممتلكاته ، وبالتالى تحقيق أكبر عائد ممكن من هذا الاستثمار ، وهو بذلك يزيد من الدخل المتحقق ويساهم بزيادة الرفاهية للمجتمع ككل - ويدعم هذا الاتجاه الفكرى القناعة بعدم وجود اى تناقض بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة ، حيث تقوم بالتنسيق بينهما "اليد الخفية" حسب مقولات دافيد هيوم ومن بعده آدم سميث .

فى ظل فكرة حرية الأفراد التى تشكل حجر الزاوية فى الفكر الفردى الرأسمالى،

مثل الاغتصاب أو التدليس .

وتعتبر العقود مصدرا هاما من مصادر الملكية ، فعقود البيع تنقل ملكيـة الأصـل (أرض ، آلات ، مبان) إلى المشترى ، كما أنها مصدرا للالتزامات ، فإذا تعـاقد شـخص مع آخر على أن يعمل الأخير لدى الأول عشر ساعات فى اليوم ، فـأن الأول يملـك عمـل الأخير لمدة عشر ساعات طوال المدة التى يحددها العقد . وليس للأخير أن يتخلف عن تنفيذ هذا الالتزام بالعمل ، وتقوم السلطات العامة للدولـة بإجباره على التنفيذ ، أو تقريـر تعويض عن الضرر الذى أصاب الأول من جراء امتناع العامل عن تقديم عمله ، هذا فـى حالة وفاء الأول بالتزامه ودفعة للأجر . ونفس الحـال ينطبق عند التعـاقد علـى تمكيـن شخص من اسـتغلال أرض مملوكـة لآخر لفترة محدودة لقاء دفع مبلـغ مـن المـال ، أو استغلال عقار ، أو آلة ، أو سيارة ، أو غير ذلك من الأموال المادية .

ويأتى تبرير الملكية الفردية فى الفكر الفردى ابتداء مـن أنهـا حـق طبيعـى مـن حقوق الإنسان ، وهذا الحق مستمد من القانون الطبيعى الذى يحكم الوجود ، والذى سـادت القناعة بوجوده وضرورة أتباعه من المفكرين الأوربيين حتى القرن الثامن عشـر ، وأسـند البعض الآخر حق الملكية إلى فكرة العدالة ، حيث أن ما يمتلكه الإنسـان يكـون دائمـا مـن نتاج عملة وجهده ، ومن ثم وجب أن يختص بـه دون غيرة ، ويلاحظ أن كـلا الحجتيـن المبررتان للملكية الفردية لا يقويان علـى مقابلـة النقد الموجـة إليهمـا ، حيـث أنـة يدحـض الحجة الأولى أن المراحل الأولى للمجتمعات البشرية لم توجد فيها ملكيـة فرديـة ، وأنهـا نشأت فى مراحل تالية لتكوين المجتمع البشـرى وتبعـا لظـروف معينـة ، فهـى مـن ابتـداع الإنسان والمجتمع وليست نتاج حق طبيعى . أما الحجة الثانيـة فيدحضهـا أن أهـم عنـاصر الملكية الأرض ، وهى ليست من عمل الإنسان بل هى منحة من الله لكافة البشر لهم حـق الاستغلال الذى ينظمه ولـى الأمـر دون أى تفرقـة بين الإنسـان ، ودون احتجـاز البعـض لجزء منها فى شكل ملكية خاصة ، وهو ما توضحه وتجليه نظرية الاستخلاف فـى الفكـر الإسلامى.

ومع ذلك فأن الملكية الفردية تجد مبررات جديـدة فـى الفكـر الحديـث مثـل فكـرة

يحقق له أقصى إشباع ممكن فى حدود هذا الدخل . وكذلك المنتج يسترشد بأثمان عناصر الإنتاج ، فهو يوزع استثماراته على عناصر الإنتاج (العمل – رأس المال – الأرض . التنظيم) تبعا للأثمان السائدة لخدمات كل عنصر منها بحيث يستطيع المنتج تحقيق أقصى أرباح ممكنة لرأس ماله المستثمر .

ومن هنا فإن المنتج يقلل من الكمية التى يستخدمها من العنصر الإنتاجى الذى يرتفع ثمنه ليزيد من كمية العنصر الذى يقل ثمنه . وهو بذلك يفاضل بين طرق إنتاجية مختلفة تبعا لأثمان عناصر الإنتاج فيختار أسلوب الإنتاج كثيف رأس المال ، فى حالة انخفاض ثمن خدمات عنصر رأس المال ، أو ارتفاع مستوى الأجور (ثمن عنصر العمل)، وعلى العكس يختار أسلوب الإنتاج كثيف العمل فى حالة انخفاض ثمن خدمات عنصر العمل أو ارتفاع سعر الفائدة على رأس المال . وهكذا يصبح السوق ومستوى الأثمان السائدة للسلع والخدمات هى المرشد لاتخاذ القرارات الاقتصادية وتوزيع الاستثمارات على خدمات عناصر الإنتاج .

وكذلك فأن قوى السوق الحرة (قوى العرض والطلب) تقيم التوازن فى مجال إنتاج السلع والخدمات الاستهلاكية ، من خلال تحديد الأثمان تبعا لتفضيلات المستهلك . فإذا كان لدينا سلعتين استهلاكيتين أ ، ب وكانت سوق هذه السلعة متوازنة ، أى أن الكمية المطلوبة منها تتساوى مع الكمية المعروضة ، وأن المنتجين لهذه السلعة يحققون الأرباح العادية دون زيادة أو نقص ، ألا أنة عندما يزداد تفضيل الأفراد للسلعة أ فأن الطلب عليها سوف يرتفع بما يؤدى إلى ارتفاع ثمنها ، وارتفاع الثمن يعنى زيادة معدل أرباح المنتجين للسلعة أ عن معدل الربح العادى الذى يحققه منتجى السلعة ب وهو ما يدفع مستثمرين إضافيين للدخول إلى عملية إنتاج السلعة أ ، سواء من منتجى السلعة ب أو مستثمرين جدد، فيؤدى ذلك إلى زيادة المعروض من السلعة أ ، فينخفض ثمنها إلى ثمن التوازن السابق وينخفض معدل الربح إلى المستوى العادى . وهكذا تستطيع قوى السوق أن تعيد التوازن إلى سوق السلعة أ ليحقق المنتجين فى مجال إنتاجها الربح العادى مرة أخرى بعد انخفاض ثمنها إلى التوازن ، وأن تتساوى الكمية المعروضة منها مع الكمية المطلوبة .

كان لابد أن يترك النشاط الاقتصادى لمبادرات الأفراد الحرة تماما ، فالفرد هو الذى يقدر الأسلوب والمجال الذى يوظف فيه ما يملكه سواء من أدوات إنتاج أو من عمل ، وكذلك يستطيع الاستعانة بما يملكه الآخرين ليقوم بعمليات إنتاجية أو خدمية تؤدى إلى حصوله على أكبر عائد ممكن ، وبذلك يصبح هذا الفرد منظما يؤلف بين عناصر الإنتاج التى يملكها الآخرين ليقدم إنتاجا إضافيا للمجتمع ، على أن يقوم بتقديم مكافأة لكل صاحب عنصر من هذه العناصر مقابل استخدام ما يملكه منه (الأجر ، الفائدة ، الإيجار) . وليس هناك من شك فى أن حرية المبادأة الفردية للأفراد والمشروعات تؤدى إلى زيادة الإنتاج والتشغيل ، وبالتالى زيادة مستوى الرفاهية ، وبطبيعة الحال فأن المنظم أو صاحب المشروع يقوم بالاسترشاد بأثمان عوامل الإنتاج التى تشكل نفقات إنتاجه ، وكذلك بأثمان المنتجات التى ينتجها ويطرحها فى السوق والتى تشكل إيراداته ، أى يستهدى بمؤشرات السوق لتحديد حجم إنتاجة وبالتالى تحديد حجم أرباحه .

وفى ظل حرية المشروع ، واستهدائه بمؤشرات السوق ، ورغبته فى تحقيق أقصى ربح ممكن ، فأن المنظم يحاول جاهدا تخفيض النفقات إلى أدنى مستوى ممكن ، وهو ما يدفعه إلى البحث عن أفضل أسلوب للإنتاج ، وهو الذى يعتمد على أفضل تكنولوجيا ، مما يعنى زيادة التوجه إلى التجديد التكنولوجي وتحديث أساليب الإنتاج لتصبح أكثر توفيرا لعناصر الإنتاج المستخدمة وأعلى مستوى من الإنتاجية ، وهو أيضا مفضى إلى مزيد من الرفاهية الاجتماعية .

٣ - نظام السوق والأثمان :

يعتمد هذا النظام على حرية تحديد الأثمان حيث يتم تحديد ثمن أى سلعة أو خدمة بما فى ذلك خدمات عناصر الإنتاج تبعا لقوى العرض والطلب ، وذلك دون أى تدخل فى تحديد هذه الأثمان من الدولة أو من المنظمات الموجودة فى المجتمع مثل نقابات العمال .

وتبعا للأثمان السائدة فإن كل من المنتجين والمستهلكين يتخذون قراراتهم على أساسها ، فالمستهلك يسترشد بأثمان السلع الاستهلاكية ليوزع دخلة على نوعياتها توزيعا

٤ - المنافســـة :

هى الأسـلوب الـذى تعتمـد عليـه الإدارة الفرديـة الرأسـمالية لعمليـة الإنتـاج الاجتماعى ، وهى السمة الأساسية المشكلة لنمط العلاقات الاجتماعية المتميز للاقتصاديات الرأسمالية ، والتى تعتبر نقيضا مباشرا وكاملا لنمط التعاون الذى يميز الاقتصاديات غير الفردية وغير الرأسمالية . وتعنى المنافسة (المزاحمة فى اللغة العربيـة وهـى أكثر تعبيرا عن مدلولها) التنافس والتزاحم بين البائعين لاجتذاب المشترى للسلعة أو الخدمة ، والتنافس والتزاحم بين المشترين على الحصول على السلعة أو الخدمـة ، وكذلك التنـافس والـتزاحم بين الطالبين لفرصة عمل أو المقرضين لرأس المـال ، أو المؤجرين لـلأرض أو مصـادر الثروة الطبيعية ، وأيضـا التنـافس والـتزاحم بيـن الطـالبين لخدمـة العمـل ، أو المقترضين لرأس المال ، أو المستأجرين للأرض أو العقارات أو مصادر الموارد الطبيعية .

وفكرة المنافسة تعتـبر حجـر الزاويـة فـى النظريـة الاقتصاديـة التـى تحكـم الأداء الاقتصـادى الفـردى ، وتسـمى بالمنافسـة الكاملـة ، وتقـوم علـى افـتراض وجودهـا كافـة تحليلات النظرية الاقتصادية فى تطورها (الكلاسيكى ، النيو كلاسيكى ، الكينزى) . ولكـى تكون متوافـرة وموجـودة لابـد مـن تحقيـق خمـس شـروط تكفـل لهـا هـذا الوجـود ، وهـذه الشروط هى ذرية البائعين والمشـترين ، والعلـم الكـامل بظـروف السـوق ، حريـة النشـاط الاقتصـادى ودخـول المشـروعات أو خروجهـا مـن عمليـة الإنتـاج دون أى قيـود ، تمـاثل السلعة ، سهولة انتقال عوامل الإنتاج ، وسوف نناقش كل باقتضاب . [1]

(أ) ذرية البائعين والمشترين :

ويعنى ذلك كثرة البائعين والمنتجين للسلعة بحيث يصبح البائع أو المنتج للسـلعة ذرة من المجموع الكلى للبائعين أو المنتجين ، وبحيث يصبح حجم إنتاجـه غير مؤثر فـى السوق ، فإذا زاد إنتاجه إلى أقصى ما يمكن لن يؤثـر فـى العـرض الكلـى للسـلعة بالزيـادة فيؤثر فى الثمن بالانخفاض ، وكذلك إذا خفض إنتاجه إلى أدنى حد فلن يؤثر فـى العـرض

---

[1] أنظر فى تفصيلات نظرية الأسواق ما يلى :

- د. سعيد الخضرى ، النظرية الاقتصادية الغربية ، الجزء الأول التحليل الاقتصـادى الجزئى ، دار النهضـة العربية ، القاهرة ، ص.ص ٢١٦ - ٢٢٢ .

وفى الحالة العكسية عندما يقل تفضيل المستهلك للسلعة أ فأن الطلب سوف ينخفض ، ويؤدى ذلك إلى انخفاض ثمنها ، فانخفاض معدل الأرباح المتحققة فى مجال إنتاجها ، وهو ما يعنى اختلال التوازن فى سوق السلعة أ ، مما يدفع بعض المنتجين للسلعة إلى الخروج من عملية إنتاج السلعة أ إلى إنتاج السلعة ب التى لم ينخفض تفضيل المستهلك لها وبالتالى لم ينخفض ثمنها . وعند ذلك تنخفض الكمية المعروضة من السلعة أ ليرتفع ثمنها إلى التوازن السابق ، وتتساوىأيضا الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة.

وهكذا تستطيع قوى السوق الحرة أن تقيم التوازن وتحافظ عليه على المدى الطويل ، وكذلك تقوم بتخصيص الموارد وتوجيهها إلى الاستخدام الأفضل تبعا لمعدل الربحية فى إنتاجها ، أو نقله من السلعة أ إلى السلعة ب عندما أنخفض معدل الربحية فى إنتاج السلعة أ . ويلاحظ أن أعادة تخصيص الموارد من استخدام إلى آخر قد تم أصلاً استجابة لتفضيلات المستهلك (تفضيله لسلعة دون الأخرى) ، ولذلك سمى اقتصاد السوق الحرة بأنة اقتصاد سيادة المستهلك .

وبطبيعة الحال فإن انتقال الاستثمارات من إنتاج سلعة إلى أخرى تبعا لارتفاع معدل ربحية الأولى عن الثانية إنما يعنى مزيد من الطلب على السلع والخدمات الإنتاجية اللازمة لإنتاج السلعة المستثمر فى إنتاجها الأولى ، وانخفاض الاستثمار فى إنتاج السلعة الثانية التى أنخفض معدل ربحية إنتاجها ، يعنى انخفاض الطلب على السلع والخدمات الإنتاجية اللازمة لإنتاجها ، وهو ما يعنى أيضا تخصيص الموارد وتوجيهها إلى الاستخدام الأفضل فى مجال إنتاج السلع والخدمات الإنتاجية مثل ما يحدث فى مجال إنتاج السلع الاستهلاكية .

ونفس الأسلوب فى تحقيق التوازن يتم بالنسبة لعناصر الإنتاج تبعا للأثمان المحددة لكل عنصر ، مثل العمل ورأس المال ، وكذلك فيما يتعلق بالواردات والصادرات والصرف الأجنبى . فإذا ما أرتفع ثمن خدمة العمل (الأجر) فأن المستثمرين يفضلون استخدام رأس المال كبديل للعمل مما يؤدى إلى انخفاض الطلب على العمل بما يؤثر فى مستوى الأجور بالانخفاض إلى الأجر التوازنى السابق .

(هـ) سهولة انتقال عوامل الإنتاج :

أى قدرة عوامل الإنتاج على الانتقال من استخدام إنتاجى إلى استخدام آخر دون أى معوقات أولاً ، وكذلك دون خسارة تذكر ، أو نفقات إضافية لانتقالها .

وعندما تتحقق الشروط السابقة كاملة فإن ذلك يعنى تحقيق سوق المنافسة الكاملة للسلعة ، وهذه السوق إنما تخلق المناخ الذى يحقق الكفاءة الاقتصادية ، فكل منتج يحاول أن يجذب المستهلك إلى سلعته وذلك بتقديم سلعة أكثر تطوراً وذات نفع أكبر ، وهو لذلك يقوم بالبحث عن طرق أفضل للإنتاج ويستخدم وسائل إنتاجية وتكنولوجية أفضل ، وينعكس ذلك فى تخفيض حجم التكاليف وزيادة معدل الأرباح ، مما يدفع المنتجين الآخرين إلى الانتقال إلى طرق الإنتاج الأفضل وتحديث التكنولوجيا المستخدمة ، وإتباع أساليب إدارية أفضل ، وينتهى الأمر إلى مزيد من إنتاج السلعة وانخفاض ثمنها ، وبالتالى انخفاض مستوى الأرباح إلى المعدل العادى . وهذه المنافسة الكاملة فى مصلحة المستهلك، إذا تدفع المنتجين إلى تجديد طرق الإنتاج وزيادة كفاءة المشروعات وزيادة حجم الإنتاج وتخفيض الأثمان ، أما المشروعات التى لا تستطيع تجديد أساليب إنتاجها وبالتالى عدم تخفيض نفقات الإنتاج ، فإنها مضطرة للخروج من حلبة إنتاج هذه السلعة ، إذا أنها مشروعات لا تتمتع بالكفاءة المطلوبة ، ومن ثم لا يبقى فى مجال إنتاج السلعة إلا المنتجين الأكفاء فقط القادرين على تخفيض النفقات ، ومن ثم تخفيض الأثمان ، ولذلك قيل أن نظام المنافسة الكاملة فى مصلحة المستهلك تماماً .

٥ - دافـــع الربـــح :

ويقتصر دافع الربح على الحصول على عائد مادى أو نقدى نتيجة القيام بنشاط معين ، أى بمفهوم زيادة الإيرادات على النفقات ، وهو ما يستدعى الحساب الاقتصادى الرشيد الذى يجب أن يسبق أى نشاط يقوم به الفرد . ويجب التفرقة بين دافع الربح والدافع الاقتصادى ، إذا أن الأخير ينصرف إلى الدافع الذى يدفع الأفراد للقيام بنشاط يؤدى إلى كسب اقتصادى أو عائد نقدى ، أى أن الدافع الاقتصادى أكثر اتساعا من دافع الربح وأنة يتضمن الأخير الذى يعتبر جزء منه .

الكلى للسلعة بالنقصان ، فيرفع من ثمنها ، ومن ثم يكون خط الطلب الذى يواجه البائع أو المنتج خطاً أفقياً ، دلالة على عدم تغير ثمن الوحدة الذى يبيع به مهما تغير حجم مبيعاته أو منتجاته ، ونفس الوضع بالنسبة للمشترى لا يؤثر فى ثمن الوحدة المشتراة مهما زاد من مشترياته أو قللها فهو ذرة بالنسبة لمجموع المشترين ، ولذلك فإن خط العرض الذى يواجهه خط أفقى أيضا وهو ما يعنى أن الثمن بالنسبة للمنتج والمشترى معطاة لا يتدخل فى تحديدها فى سوق المنافسة الكاملة البائع أو المنتج أو المشترى ، وينطبق نفس الحال على البائعين والمشترين لعناصر الإنتاج ، هذا بافتراض أن البائعين والمشترين فرديون ومستقلون تماما ، ويواجه كل منهم السوق منفردا، أى أنه ليس هناك أى اتفاقات بين البائعين أو بين المشترين .

(ب) العلم بظروف السوق :

أى أن كل البائعين والمشترين يعلمون كل الظروف المتعلقة بسوق السلعة ، الثمن وشروط النقل والتعاقد ، ومواصفات السلعة ومكوناتها وأماكن وزمن تواجدها...الخ، وهو ما يعنى أنهم يقومون بتصرفاتهم انطلاقا من هذا العلم ، وبالتالى لن يقبل البائع بثمن أقل، ولن يقبل المشترى بثمن أعلى ، وهو ما يؤدى إلى سيادة ثمن واحد فى سوق السلعة.

(جـ) حرية الدخول والخروج من السوق بلا عوائق :

أى أن أى منتج يستطيع أن يدخل مجال إنتاج أى سلعة دون أى قيود تمنعه من ذلك سواء قيود حكومية أو اتفاق بين المنتجين للسلعة ، أو أى قيود أخرى – وكذلك يستطيع أن يخرج من مجال الإنتاج أيضاً دون أى قيود تمنعه من ذلك ، وبطبيعة الحال ليس هناك أى قيود على حجم الإنتاج .

(د) تماثل السلعة :

ويعنى أن تكون السلعة الواحدة ذات مواصفات قياسية واحدة مهما تعدد القائمين بإنتاجها بحيث يصعب على المستهلك التفرقة بين وحدات السلعة الواحدة رغم تعدد المنتجين لها . ويعنى ذلك أن المستهلك لن يدفع إلا ثمناً واحداً لكل وحدة من السلعة أيا كان منتجها .

أفضل الاستخدامات للموارد المتاحة لديه ، وأن ينتج أكبر كمية من الإنتاج بأقل تكاليف ممكنة ، وإذا كان ذلك التصرف يعود على الفرد بمزيد من الأرباح فإنه يعود على المجتمع بمزيد من الإنتاج ويحافظ على الموارد من التبديد .

ثانياً – الأسس الاجتماعية فى المجتمع الرأسمالى :

الأسس الاجتماعية لإدارة عملية الإنتاج الاجتماعى هى الأسس التى تتميز بالمضمون الاجتماعى أكثر من المضمون الاقتصادى ، إلا أنها لا تنفصل عن الأسس الاقتصادية ، بل أن الأسس الاجتماعية هى التى تخلق المناخ الاجتماعى الذى يمكن للأسس الاقتصادية أن تعمل فى إطاره ، وهى التى تهيئ العلاقات الاجتماعية بكافة أنواعها ، على مستوى كافة الطبقات والفئات والأفرادلاستقبال الأسس الاقتصادية والاقتناع بها والسماح لها بالتطبيق وقبول النتائج التى تتحقق من هذا التطبيق . ومن ثم فإن الأسس الاجتماعية تتكامل مع تلك الاقتصادية بحيث أنه لا يمكن تطبيق الأخيرة إلا فى وجود الأولى . بل أكثر من ذلك فإن هناك اعتمادا متبادلاً بين كلا النوعين من الأسس بحيث أنة لا يمكن تحقيق أحدهما الا بوجود الأخر . ومثال ذلك أنة لا يمكن تحقيق حرية المشروع والمبادأة الفردية كأحد الأسس الاقتصادية ، إلا فى وجود أهم القيم الاجتماعية وهى الحرية، وكذلك لا يمكن أن تتبلور النفعية كأحد الأسس الاجتماعية إلا فى ظل سيادة المنافسة كأساس اقتصادى وقيمة اقتصادية مسلم بها . والأسس الاجتماعية لإدارة عملية الإنتاج الاجتماعى تتبلور فى الحرية ، والمساواة الشكلية ، والنفعية ، وتوافق المصالح الجماعية والفردية ، والصراع . وسوف نناقش كلا منهما على حدة باختصار .

١ – الحريــة :

وهى حرية الأفراد فى تنظيم كل ما يتعلق بحياتهم الخاصة دون أى قيود ، وكذلك حريتهم فى التصرفات الاقتصادية بكل أنواعها ، بشرط أن لا تحد من حرية الآخرين فى التصرف ، وعلى ذلك فإن حرية أى فرد محدودة بحرية الفرد الآخر . وكل فرد فى النظام يمارس حريته فى مواجهة الفرد الآخر ، وهو ما يعنى أن الفرد يعيش دائماً فى صراع مع الآخرين من أجل استعمال حريته وتحقيق مصالحه ، سواء كان هذا

والدافع الاقتصادى يمكن أن يوجد فى الأسلوب الجماعى لإدارة الإنتاج الاجتماعى ، سواء فى المجتمعات الحديثة (الاشتراكية والتعاونية) أو القديمة ، مثال ذلك الدافع لزيادة الإنتاج وتحسين الجودة بالنسبة للمشروعات الاقتصادية ليس بقصد تحقيق زيادة الربح أو زيادة معدلة (إيرادات أكبر من النفقات) ولكن بقصد زيادة إشباع حاجات أفراد المجتمع وتهيئة الظروف لدخول مستهلكين جدد لاستهلاك السلعة المنتجة ، ويقابله فى المجتمعات القديمة (جماعية القبيلة) بذل مزيد من العمل لزيادة الإنتاج من أجل زيادة استهلاك كافة الأفراد دون الحصول على ربح فردى يخص فرد بذاته .

وفى الاقتصاد الاشتراكى والاقتصاديات ذات القطاع العام يوجد الدافع الاقتصادى دون دافع الربح حيث تمتلك الدولة المشروعات الإنتاجية العامة ، وتنعدم إمكانية تحقيق الربح الفردى ، إلا أنة توجد فروق فى المرتبات والمكافآت الممنوحة لقاء العمل ، ومن ثم فإن الفرد يؤهل نفسه ويزيد من مهاراته ليستطيع القيام بالعمل الذى يعطيه مرتب أكبر وقيمة اجتماعية أكبر .

وحافز الربح لا يوجد إلا فى المجتمعات الفردية (الرأسمالية) ويتميز بالجمع بين عنصران متميزان ، الأول هو الدافع أو الباعث على القيام بنشاط ما ، والثانى هو الرغبة فى زيادة الإيرادات عن النفقات أى تحقيق الربح ، واجتماعهما فى شخص واحد يميز طريقة الإنتاج الرأسمالى . وذلك فإن الدافع وحدة أو تحقيق الربح وحدة يمكن أن يوجد فى الاقتصاد الجماعى (الاشتراكى أو التعاونى أو غيرهما) مثل محاولة المشروعات تحقيق أرباح (فائض إيرادات عن النفقات) ، إلا أن ذلك لا يعنى وجود دافع الربح لأن كلا العنصرين ليسا مجتمعين فى شخص واحد ، فالدافع على قيام الأفراد بنشاطهم الاقتصادى منفصل عن محاولة تحقيق الربح الذى تقوم بة الوحدات الإنتاجية فى هذا النوع من الاقتصاد الجماعى .[1]

ودافع الربح يجد تبريره فى نظرية الرفاهية الاجتماعية ، حيث أن الرغبة فى تحقيق أقصى أرباح ممكنة يدى إلى أن يسلك الفرد سلوكا اقتصادياً رشيداً ، بأن يختار

---

[1] د. أحمد جامع ، الاقتصاد الاشتراكى ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص ٦٩ - ٧٠ .

٣ - النفعيـــة :

وهـى الجوهـر النفسـى والدافـع الأسـاس للأفـراد فـى النظـام الفـردى الرأسـمالى الفردى ، وتقوم على فكرة أن النشاط الإنسانى يقوم على تحقيق المصلحـة الخاصـة ، فكل فرد يبحث عن تحقيق مصالحة الشخصية ، ولقد أصل هذا الاتجاه النفعى بنتام (١٧٤٧ – ١٧٣٢) . فأبرز فكر المدرسة الطبيعية (الفيزوقراط) الذى ينـادى بـأن الفـرد يسترشـد فـى سلوكه الاقتصادى بالبحث عن أكبر منفعة (لذه) ممكنة بأقل تكلفة (ألم) ممكن ، وجعل مـن النفعية فلسفة حياة يقوم عليها السلوك الإنسانى كله وليس الاقتصادى فقط . وفى ذلك يقرر بنتام أن الفرد هو أحسن من يقدر مصالح نفسه ، ولذا فإنه لابد أن تكون لدية الحرية لكـى يحق أكبر قسط من اللذة بأقل قدر من الألم ، وعلى الفرد أن يبحث عن سعادته إلى تتحقـق من تحقيق مصالحة الفردية التى لا يعملها ولا يقدرها إلا هو ، وهو أن ترك حرا فى كافـة المجالات فإنة سوف يحقق مصالحـة حسب قـانون أعلـى لـذة بـأقل ألـم فـى كافـة مجـالات النشاط الإنسانى . ومما لا شك فيه أن السعادة الجماعيـة ليسـت سـوى مجمـوع السـعادات الفردية ، ويضرب آدم سميث مثالاً على تحقيق المصالح الجماعيـة مـن خـلال تحقيـق كـل فرد لمصلحته الخاصة بالخباز الذى يقوم بتحقيق مصلحته الخاصة فى صناعة الخبز ، إلا أننا جميعاً نستفيد ونحقق مصالحنا فى الحصول على الخبز مـن الجهـد الـذى يبذلـه الخبـاز لتحقيق مصلحته الفردية .

وهكذا استبعدت الفردية أى دوافـع جماعيـة يمكـن أن تحـرك النشـاط الاقتصـادى عند الأفراد ، بل أن آدم سميث يسخر من مدعى خدمة الجماعـة ، ويـرى أنهـم لا ينفعـون المجتمع بشىء وانهم عبارة عن مدعين فقط . وإزاء ذلك فإن الفرد من وجهة نظر الفكـر الفردى يقوم بحساب اقتصادى رشيد قبل بذل أى جهد أو القيـام بـأى تصـرف ، بحيـث لا يقوم بأى منهما إلا إذا كان العائد منه أكبر من التكلفة ، وبالتالى محققاً لمصلحته الخاصـة ، وعلى ذلك افترضت الفردية أن الإنسان عقلانى ورشيد بطبعة لأن كل تصرفاته تقوم علـى الحساب المنفعى وتحقيق المصلحة الخاصـة بـه . وهكذا انتهـى الفكـر الفـردى إلـى إقامـة العلاقات الاجتماعية والبنيان الاجتماعى على الأنانية المتوحشة وحب الذات المطلق.

الصراع صراعاً علنياً واضحاً ، أو صراعاً خفياً غير معلن .

٢ - المساواة الشكلية :

هناك المساواة الحقيقية والمساواة الشكلية ، والمساواة الحقيقية تعنى تساوى الأفراد فى حصولهم على مقومات القوة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، مثل التساوى فيما بينهم فى التملك وحيازة الموارد الطبيعية ، والتساوى فى شغل المراكز الاجتماعية والسياسية ، وهو أمر لا يمكن حدوثه ، فلا يمكن أن تساوى الأفراد فى ملكيتهم للموارد ، ولا يمكن أن يحصل كل فرد على مقعد رئيس الدولة .

وفى مقابل المساواة الحقيقية تكون المساواة الشكلية ، حيث يكون الأفراد متساوين أمام فرص الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، أى متساويين أمام القانون بصرف النظر عن قوتهم الاقتصادية وقدارتهم الاجتماعية والسياسية . وفى ظل الحرية يستطيع كل استثمار قوته وقدراته فى الوصول إلى ما يطمح إلية من ثروة أو مركز اجتماعى أو سلطة . ولقد اختارت الفردية المساواة الشكلية بالكامل دون أن تعطى أى اهتمام بالمساواة الحقيقية ، أو حتى ضمان الحد الأدنى منها . وهكذا يصبح الإنسان فى هذا النظام عار من أى ضمانات حقيقية للمساواة ويصبح استثمار الأكثر قوة للأقل قوة شئ حتمى وضرورى لتسير المجتمع وهو ما يقضى على كل مقومات الحرية الحقيقية للأفراد .

وفى الواقع فإن الجمع بين المساواة الشكلية إلى جانب الحد الأدنى من الضمانات الاقتصادية يؤكد المساواة ويحقق الحرية ، فضمان حد أدنى لمستوى المعيشة ، وضمان الحصول على فرص تتناسب مع مهارات وخبرات طالبى العمل ، وغيرها من الضمانات التى تحقق المساواة لم تأخذ بها النظم الفردية ، وأن توسعت فى الأخذ بها النظم الجماعية، إلا أنة أخيراً اضطرت النظم الفردية إلى الأخذ بجانب من هذه الضمانات التى يختلف من بلد الآخر ، تبعا لما أقرته نظرية الطلب الفعلى لكينز ، وكذلك تبعاً لضغط المذاهب الفكرية الجماعية .

الاجتماعى الأفضل وإلى إنجاز كل تطور وكل مدينة دون قصد منهم ودون عزم من إرادتهم أو من حركتهم الذاتية . يتابع آدم سميث قولى ليعطى لما أسماه باليد الخفية سمة أخلاقية سامية ويربطها بقدرة الله تعالى وحكمته فيقول " وعندما تقودنا مبادئ القانون الطبيعى إلى الوصول إلى هذه النتائج التى هى نفحة ونور مهداه إلينا ، وتكون جديرين به .... فذلك يصور أن حكمة الإنسان هى فى الحقيقة حكمة الله " .[١]

وابتداء من اليد الخفية التى تنسق المصالح الخاصة مع المصالح العامة بما لا يسمح بأى تعارض بينهما ، أطلق المذهب الفردى للأفراد حرية البحث عن مصالحهم الشخصية وفقط ، وأخرج من وعيهم الاهتمام بالمصالح الجماعية ، التى تتحقق من تلقاء ذاتها ، وبذلك أكد فردية الإنسان الأنانى ضيق الأفق حيث لا يتسع أفقه إلا لمصلحته الخاصة .

٥ – الصراع الاجتماعى :

وهو بطبيعة الحال نتاج إرساء الأسس الاجتماعية والاقتصادية السابقة فى الفكر والسلوك الإنسانى فى المجتمع الفردى ، فابتداء من ممارسة الإنسان لحريته فى مواجهة الإنسان الآخر يبدأ الصراع على مساحة واحدة من المصالح ، من يأخذ منهما أكثر يبقى للآخر أقل ، ثم أنه فى ظل الحرية أيضاً يكون هناك متسع كبير للمبادأة الشخصية للأفراد والمشروعات ، فيتسع النضال الفردى لاكتساب أكبر قدر ممكن من المصالح الشخصية التى سلم الفكر الفردى أنها الدافع للنشاط الاقتصادى ، وهو ما يؤجج المواجهة والصراع بين الأفراد لتحقيق أكبر قدر من المصالح الشخصية التى لا يحدها حتى النظر إلى المصالح الجماعية التى تترك لليد الخفية تحقيقها من خلال التوافق الاجتماعى بين المصالح الفردية والجماعية .

ويعطى الفكر الفردى لحقيقة الصراع بعدا تنظيما ، وبعدا مشروعا فى النظام الفردى يكّون أحد أركان النظرية الاقتصادية الغربية ، عندما يسلم بفكرة المنافسة الكاملة ،

---

(١) - Ibid., P. 26 - 27.

٤ - التوافق بين المصالح الجماعية والمصالح الفردية :

ويقوم هذا المبدأ على فكرة اليد الخفية التى تنسق بين المصالح الجماعية والمصالح الفردية . وهى فكرة مستقاة من القانون الطبيعى الذى سلم بوجوده الفكر الغربى منذ أرسطو [١] حتى القرن التاسع عشر ، وكذلك سلم بأنة يحكم سلوك البشر سواء قبلوا ذلك أم لم يقبلوا . ويرى آدم سميث أنة ابتداء من الخيرية (فعل الخير) فإن اليد الخفية تزيل التعارض بين المصالح الفردية والمصالح الجماعية ، ويقول فى ذلك " أن الإنسان تقوده اليد الخفية ليحق نتائج لم يكن موجودة فى وعيه ولم تكن جزء من إرادته [٢] . فرغم أن الفرد يعمل بكامل إرادته ووعيه لتحقيق مصالحة الخاصة فقط ، فإن اليد الخفية تقوده دون أن يدرى إلى خدمة الجماعة وفى ذلك يقول أدم سميث "حسنا الطبيعية نفرض علينا هذا السلوك وهذا الوهم الخاطئ الخادع الذى يوجد ويستمر فى كل حياة الإنسان ، وهو الذى دفعة فى البداية لزراعة الأرض ، وبناء المساكن ، ولإيجاد المدن والثروات عموماً، ويخترع ويحسن كل العلوم والفنون التى مكنته من رفع مستوى وقدر الحياة الإنسانية وتنميتها وزخرفتها".[٣]

وهكذا فكل الناس عند آدم سميث منقادين بواسطة اليد الخفية إلى العمل

---

(١) تحدث أرسطو عن القانون الطبيعى بأنه :

"That natural low is what nature has thout all animals" .

وكذلك كتاب الثورة الفرنسية ، وفكرة القانون الطبيعى انتقلت من مجال العلوم الطبيعية إلى العلوم الاجتماعية فى الوقت الذى ظهرت فيه قوانين نيوتن فى إنجلترا (١٦٤٢ - ١٧٢٧) ، لافوازيه فى فرنسا (١٧٤٣ - ١٧٩٤) ، وهى الفترة التى سميت بعصر نيوتن . ولقد استخدمت فكرة القانون الطبيعى فى مجال العلوم الاجتماعية لإحداث تحولات فكرية عن القيم الفكرية السابقة . ففى مجال الاقتصاد استخدمت لإبعاد الحكومة عن التدخل فى النشاط الاقتصادى ، والتخلص من هيمنتها السابقة فى ظل فكر التجاريين (الميركانتيليست) ، وكذلك استخدمت فى السياسة لإسقاط فكرة الحق الإلهى المقدس التى كانت تعطى الملوك سلطات مطلقة على الشعوب ابتداء من هذا الحق الإلهى المقدس .

(٢) - Adrew Skinner, Introduction to Wealth of Nations, Baltimore, Penguin, 1970, Sec. 2.

(٣) - ____________, "System of Power", Review of Social Economy, 1973, 31 (2), pp. 123 - 137.

توكفيل (١٨٠٥-١٨٥٩) . وهذه الأسس السياسية تعتبر الإطار العام لتحرك الشعوب لتحقيق إنجازاتها الاقتصادية والاجتماعية ، وتحديد الأسلوب العام لمساهمة الأفراد فى اختيار هذه الإنجازات قبل المساهمة فى تحقيقها . وأهم هذه الأسس هى تحقيق الديمقراطية من خلال التعدد الحزبى ، سيادة حق الاقتراع العام ، وسيادة مبدأ الأغلبية تحكم الأقلية . وسوف نناقش كل منها فى اقتضاب واختصار .

١ - الديمقراطية من خلال التعدد الحزبى :

هى نظام الحكم البديل السابق علية وهو حكم "الأرستقراطية" أو اللاحق له "ديكتاتورية البروليتاريا" ، والديمقراطية هى أسلوب الحكم الذى يمكن أن يقوم فى ظل سيادة مبدأى الحرية والمساواة اللذان لم يتوافرا فى نظم الحكم الأرستقراطى السابقة .

وفلسفة الديمقراطية تقوم على أساس أن البشر يريدون من جهة أن يكون لهم قيادة ، ومن جهة أخرى يطعمون فى أن يظلوا أحرارا . ولا يمكن أن يتم ذلك إلا من خلال توفير الحرية للأفراد فى اختيار هذه القيادة التى تعبر عن توجهاتهم الفكرية. وتحقق مصالحهم المادية . وتوفر لهم القدر الكافى من الحرية الذى يرون أنها ضرورية لممارسة نشاطهم . ولما كان الأفراد يتفاوتون فى تقديرهم للمطالب الثلاثة السابقة ، فإنه من الضرورى أن تتقارب بعض أفراد المجتمع فى تقديرها للمطالب الثالثة السابقة فى شكل مجموعات تعبر عن نفسها سياسيا فى شكل حزب سياسى يتطلع إلى تأييد أغلبية الشعب ليصل إلى الحكم ويدير المجتمع ابتداء من قناعاته الثلاثة السابقة التى يمكن التعبير عنها فى صورة أعم وأشمل أيديولوجيا واقتصاديا وسياسيا فى شكل برنامج عمل للحزب . وبطبيعة الحال فان تجمع مجموعة أخرى من الأفراد تختلف فى تصورها لمقوماتها الفكرية ومصالحها المادية والقدر من الحرية السياسية المرغوب فيها يجعل هناك حزبا أخر مختلفا عن الأول ، وهكذا تتعدد الأحزاب ، التى تختلف فى تصوراتها للقضايا الثلاثة السابقة ، ومن ثم تختلف برامجها التى تطرحها أملا فى كسب موافقة اكبر عدد من الشعب لتصل إلى الحكم ، ولتدير المجتمع تبعا لبرنامجها المقدم للجماهير .

وتكتمل الديمقراطية فى الفكر الفردى بوجود المؤسسات السياسية الحرة ، هذه

وأنها فى مصلحة الكافة منتجين ومستهلكين ، وبالتالى يصبح الصراع أسلوب حياة فى كل مكان ، فى مجال الإنتاج ، والاستهلاك ، والاستثمار ... الخ . ورغم أن أدم سميث سلم بأن الأنانية ودافع الربح سوف تؤديان إلى الصراع من خلال السباق الاجتماعى للمنافسة ، إلا أنه أنكر على هذه الصراعات أن تكون حقيقية ، ذلك أن اليد الخفية كما يرى سوف تحل التناقضات السطحية والظاهرية وتحولها إلى سلوك رشيد يؤدى إلى سعادة البشر ، ومع ذلك يرى فى جانب أخر أن الحكومة المدنية وجدت لكى تحمى الملكية الخاصة ، وتدافع عن الأغنياء فى مواجهة الفقراء ، أو لحماية الذين يملكون فى مواجهة من لا يملكون ".[1]

ومقولات أدم سميث تنفى الصراع مرة ، وتؤكد وجودة مرة أخرى ، بل وتوضح فى مرة ثالثة أسلوب قمع هذا الصراع ولمصلحة من يتم فى المقولة الأخيرة ، حيث يجعل أدم سميث من الحكومة أداة لحسم الصراع لمصلحة الأغنياء والملاك على حساب الفقراء والذين لا يملكون ، وهو ما اصطلح على تسميته بالصراع الطبقى فى كافة أجنحة الفكر الكلاسيكى ، واصبح من المسلمات أن الفردية الرأسمالية قرين الصراع وأن اقتراب أى مجتمع من الإدارة الفردية للإنتاج الاجتماعى يعنى تعميق المنافسة وزيادة حدة الصراع ليصبح كلاهما أسلوب حياة لأفراد المجتمع ، وان البعد عن الفردية والاقتراب من الجماعة يعنى تخفيف حدة هذا الصراع ليحل محلة أسلوب التعاون والإخاء كأسلوب لحياة أفراد المجتمع .

ثالثاً – الأسس السياسية :

مما لا شك فيه أن الأسس السياسية التى استقرت أخيرا فى العالم الغربى كانت نتاج تطور طويل بدء من أفكار توماس هوبز (١٥٨٨ – ١٦٧٩) وجون لوك (١٦٣٢-١٧٠٤) وشارل دى مونتيسكيو ، وجان جاك روسو (١٧٢١- ١٧٧٨)، أما نويل جوزيف سييس (١٧٤٨- ١٨٣٦) ، وأدموند بورك (١٧٢٩-١٧٩٧) ، ثم الكسس دى

---

(1) - Adam Slith, An Inquiry into the Nature and Causes of Wealth of Natront, New York, Modern Library, P. 674.

٣ - الأغلبية تحكم الأقلية :

وهو مبدأ عملى أكثر منة فكرى أكاديمى ، أذ أن واقع المبادئ السياسية السابقة لابد أن ينتهى عمليا إلى أعمال هذا المبدأ الأخير . فكل فرد من خلال الاقتراع العام يختار ذلك البرنامج الحزبى الذى يحقق مصالحة ويتفق مع أفكاره ومن ثم يختار حكومته ، فإذا ما كانت غالبية أفراد الشعب مع هذا الاختيار ، كان ملزما للأقلية التى لا ترغب فيه ، وهو ما يعنى أن الأغلبية تحكم الأقلية من خلال اختيارها ، ألا أن ذلك لا يمنع الأقلية من حق معارضتها لأسلوب الحكم الذى اختارته الأغلبية ، إذ تقوم بمراجعة ونقد السياسات التى تضعها حكومة الأغلبية ، وتوضح أخطائها وتقوم بتقديم البديل الأفضل ، وتراقب الإجراءات والإنجازات التى تقوم بها حكومة الأغلبية فى كل مجالات العمل الوطنى ، وتقوم بتحليلها ونقدها ، وعرض البديل الأفضل الذى يمكن أن يؤدى إلى مزيد من رفاهية أفراد المجتمع ، وذلك بغرض كسب الجماهير والحصول على تأييدهم ، ومن ثم انتقال المعارضة إلى الحكم لتقوم بتنفيذ تلك السياسات وتحقيق تلك الأهداف التى وافق عليها غالبية الأفراد وقاموا بالتصويت فى الانتخابات لصالحها . وبطبيعة الحال سوف تكون هناك معارضة جديدة تقوم بنفس دور المعارضة السابقة .

ومرة أخيرة نجد أن النظام السياسى الفردى يقوم على الصراع بين الأغلبية والأقلية للوصول إلى تأييد أكبر عدد من أفراد المجتمع ، ومن ثم الوصول إلى تأييد أكبر عدد من أفراد المجتمع ، ومن ثم الوصول إلى الحكم ، وإدارة عملية الإنتاج الاجتماعى بالأسلوب الذى استقطبت إليه أكبر عدد من الناخبين ، أى الذى استقطبت إليه الأغلبية . تلك الأغلبية التى لم تعد تتجاوز فى أغلب الانتخابات التى تمت فى أوروبا الغربية ٢٪ زيادة عن نصف عدد الناخبين ، فى أفضل الظروف منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى الآن .

العلاقات الاجتماعية فى ظل الرأسمالية :

مما لا شك فيه أن الأسس السابقة ، الاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسة تشكل العلاقات الاجتماعية السائدة بين أفراد المجتمع ، فهى تخلق موقفا فكريا فريدا للإنسان فى

المؤسسات التى تتوزع عليها سلطات الحكم ، والتى يتم اختيار قيادتها بالانتخاب الحر ، والتى تتوزع عليها الواجبات الإدارية للحكم ، مع توفير اللامركزية لهذه المؤسسات ، بمعنى توزيع الواجبات المحلية والإقليمية عليها ، ذلك أن المركزية تؤدى إلى خطر تجميع السلطة فى يد الدولة بحيث لا تسمح قوانينها لأى إنسان أن يأخذ اتجاها فرديا ، وهو ما يحول الشعب إلى مجموعة من العبيد ، وعند ذلك فإنه لا يمكن أن تقوم حكومة حرة وقوية وحكيمة بواسطة انتخابات يقوم بها شعب من العبيد ، وسوف يتهدد مثل هذه الحكومة النظام الدكتاتورى الذى يمكن أن يتطور إلى حكم متسلط لم يسبق له مثيل .

وهكذا تنتهى الفردية سياسيا إلى ديمقراطية تتعدد فيها الأحزاب السياسية وتتصارع من اجل الوصول إلى الحكم ، ولتكون لها اليد العليا فى المجتمع ، ولتتمكن من إدارة عملية الإنتاج الاجتماعى والمجتمع كله ابتداء من قناعاتها الفكرية ، وتحقيقا لمصالحها الاقتصادية ، وفى حدود ذلك القدر من الحرية السياسية التى تسمح بها . وهكذا توفر الأسس السياسية مرة أخرى مناخ الصراع فى المجتمع الفردى ليدعم التوجيهات الاجتماعية والاقتصادية التى تدفع إلى الصراع .

٢ - حق الاقتراع العام :

وحق الاقتراع العام لكافة المواطنين بصرف النظر عن مواقعهم التطبيقية أو المهنية أو أى صفات أخرى تميز بينهم مثل الدين أو اللون أو حتى اللغة عند تعدد اللغة داخل شعب أو مجتمع واحد ، إنما هو نتاج المساواة بين الأفراد فى المجتمع الديمقراطى . وابتداء من حق الاقتراع العام يستطيع كل فرد أن يختار حاكمة ، وبالتالى يختار التوجه الفكرى والأيديولوجى ، والاقتصادى ، والسياسى للمجتمع ككل ، ابتداء من برنامج الحزب الذى يختاره . وهكذا يكون جهد الأحزاب السياسية موجها إلى كيفية الحصول على تأييد الغالبية من الشعب بصياغته لذلك البرنامج الذى يحتوى على ما يحقق طموحاتهم المستقبلية فى المجالات الثلاثة الأساسية السابقة ، وهو ما ينتهى إلى أن يختار كل فرد حاكمة من خلال تطبيق حق الاقتراع السرى العام .

الفرد لا تشكلها صفاته الفعلية كشخص وكإنسان ، ولكن تشكيلها الثروة التى يملكها وقدرته على تحقيقها بصرف النظر عن الأسلوب الذى تتحقق به ، ويتضح ذلك من الأعمال الفلسفية والأدبية ، فنجد كل من كانط وهيجل يدرج فى تعريف الشخصية حيازة الملكية كسمة من السمات ، وكذلك مونتسكيو الذى يقول "أنة يجب تكريم الإنسان لا بسبب مواهبهم الخارجية ، ولكن بسبب صفاتهم الفعلية ، والصفات نوعان فقط ، الثروة والكرامة الشخصية ". [1]

وكذلك فإن مبدأ العدالة المطلقة كقيمة عليا للمجتمع يحل محلها مبدأ العدالة النسبية ، التى يمكن على أساسها تبرير التميز للأفراد والطبقات المالكة لأدوات الإنتاج بالنسبة للأفراد والطبقات المحرومة من الملكية ، وفى ظل قيمة العدالة النسبية تصبح المساواة الحقيقية ضرب من المستحيل ، بل أن المساواة الشكلية التى تسلم بها الفلسفة الفردية تصبح أيضا متعذرة . ولا يمكن تحقيقها أيضا ، وتتحول إلى وهم أخلاقى ليس له أى مضمون فى واقع الحياة العملية ، وتظهر علاقات الاستغلال بين الأفراد والطبقات ، وتكتسب مظهرا أخلاقيا فى صالح الملاك الذين يقومون بتشغيل عديم الملكية (الأجراء) بما فى ذلك من استغلال للطرف الأخير من العلاقة (عديمى الملكية) .

ويتسم الموقف الأخلاقى فى المجتمع الفردى بالازدواجية ، ذلك أن الفردية تمنح الأفراد حرية الاختيار والتصرف بصورة مستقلة تماما وعلى مسئوليته الشخصية كاملة ، وكذلك فأنها تورث الفرد الرغبة المؤرقة لتحقيق الربح والتحرق لزيادة الثروة ، وكلاهما يدفعان الإنسان إلى اتخاذ كافة الأساليب والطرق المؤدية لتحقيق الغاية (الربح والثروة) من ناحية ، إلى جانب ضرورة ضبط السلوك بحيث يمكن تأمين الحد الأدنى من الأخلاق وحسن النية فى علاقاتهم بما يستدعى الثقة ، وبذلك يمكن تسيير المصالح وتحقيق الناتج وتأمين مبادلته بالنقود وتحقيق الربح .

وإزاء ذلك تتسم الأخلاق بالازدواجية حيث يصبح الإعلان عن صفات أخلاقية

---

[1] نقلاً عن :

- ألكسندر تيناريتكو ، علم الأخلاق ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٩٠ ، ص. ١ .

ظلها ، وهذا الموقف الفكرى ينعكس فى موقف أخلاقى يتبناه الإنسان فى المجتمع الفردى الرأسمالى ، ويؤدى بدوره إلى نوع من السلوك العام يسود هذا المجتمع ويتميز به .

وتبعا لذلك تظهر فى المجتمع الفردى نوع من العلاقات الاجتماعية تسود بين أفراد المجتمع ، تحكم عملية الإنتاج الاجتماعى ، وكذلك تحكم أسلوب توزيع ناتج هذه العملية. وسوف نعرض كل من الموقف الفكرى والأخلاقى للإنسان فى ظل فردية إدارة عملية الإنتاج الاحتماعى ، ثم نناقش السلوك العام الناتج عنهما .

أولاً – الموقف الفكرى :

يتسم الموقف الفكرى للإنسان فى الفردية بالنفعية الخالصة ، ويصبح امتلاك النقود ، ومن ثم الثروة ، هو جوهر تفكير الإنسان ، ويصبح الولع بالثراء فى بؤرة شعور الإنسان ، وتصبح مهمة العقل هى التفكير فى أقصر الطرق وأقلها تكلفة للحصول على العائد من كل تصرف ، بحيث يمكن دائما أن يضيف إلى الثروة ما هو جديد يؤدى إلى زيادتها .

ولقد تم تحرير الموقف الفكرى للإنسان فى الفردية من القيود السابقة ، التى كانت تقوم على الفكر الدينى ، الذى يحض على القناعة وعدم المغالاة فى الربح ، وعدم البحث بشراسة عن الثروة ، لينتهى الفكر الفردى إلى القناعة بأن الغاية تبرر الوسيلة (ميكيافيلى) وأن تحقيق الثروة دليل رضاء الرب حتى ولو كانت نتاج الإقراض الربوى ، وأن عدم تحقيق الثروة دليل على خطيئة الإنسان وعدم رضا الرب (لوثر ، كالفن) .

وهكذا تسود العقلية البرجماتية التى تحصر تفكير الإنسان فى ابتداع الأساليب والأدوات التى يمكن من خلالها تحقيق مزيد من الثروة ، وتبرير النتائج السلبية والأضرار التى تقع على الغير وعلى المجتمع نتيجة سيادة هذه العقلية البرجمانية ، ومن ثم أضيفت صفة فكرية وأخلاقية جديدة للإنسان فى ظل الفردية الرأسمالية ، وهى التبريرية .

ثانياً – الموقف الأخلاقى :

وهو نتاج بنيان هيكل القيم الذى يسود فى المجتمع الفردى الرأسمالى ، حيث تصبح القيمة الاجتماعية للفرد نابعة من الثروة التى يملكها ، ويسود وهم أخلاقى أن قيمة

امتلاك الثروة عند الأقل دخلا بامتلاك مزيد من السلع الاستهلاكية، وخاصة المعمرة منها.

والقيمة الجديدة "الاستهلاكية" تخلق نموذجا من البشر المتمتع اللامبالى أخلاقيا ، الذى يبحث عند أقصى مستوى استهلاكى يمكن أن يتحقق ، وليس الإنسان المنتج القابل للتضحية من أجل النتاج . وتخلق هذه القيمة الجديدة نمطا من عبادة الأشياء فى وعى الأفراد ، هذا الوعى الذى يصبح ضيقا لا يتسع إلا للتحرق إلى مزيد من الاستهلاك . وبطبيعة الحال فإن منهج التبرير الاستهلاكى يقضى على التبرير الأخلاقى عند الفرد ، ويفرض على وعيه التكيف ، بما يجعله يعانى من أزمة التناقض بين قيمة الاستهلاك والقيم الأخلاقية ، هذه تنتهى فى الغالب إلى الانفلات التام والتوجه إلى اللامسئولية الأخلاقية فى سعيه وراء النجاح والسلطة والثروة ومزيد من الاستهلاك بكل الوسائل .

ثالثاً - السلوك العام فى المجتمع الرأسمالى :

فى ظل الموقف الفكرى والأخلاقى للفرد فى ظل الفردية الرأسمالية ، وفى ظل سيادة المنافسة والصراع على كافة المستويات على النحو السابق عرضه ، فان الفردية تضع بذور اللاإنسانية فى السلوك البشرى ليتسم هذا السلوك بالعنف واللامبالاة واللاأخلاق .

إن شكل العلاقات الاجتماعية بين الناس تأخذ شكل علاقات التبادل السوقية (البيع والشراء) ، ويصبح الأفراد فى حكم الأشياء ، ومن ثم تظهر العلاقات الأخلاقية بين الناس كعلاقات بين الأشياء ، وتصبح هذه العلاقات حيادية على الصعيد الأخلاقى ، ولا إنسانية تماما ، وذلك أن الإنسان أصبح كالشىء محل استعمال وظائفى ، وقيمته تقاس أساساً بالخدمات التى يستطيع أن يؤمنها ، والنفع الذى يستطيع أن يوفره ، ويسعى الأفراد إلى استعمال بعضهم البعض بلا مبالاة باردة كوسائل لبلوغ الأهداف .

وهذا الاغتراب الأخلاقى يؤدى إلى الإحساس بالوحدة والتفرق عند الفرد ويؤكد لديه الشعور بعدم الانتماء إلى الجماعة ، وينتهى إلى الإحساس الدائم باللامبالاه الباردة والعداوة التى تتحول أحيانا إلى كراهية متبادلة يرافقها الاستعداد للتعامل بقسوة وعنف .

جيدة وفاضلة تتمتع بها البرجوازية ضرورة لابد منها أمام الرأى العام ، بينما تسلك سلوكا لا أخلاقيا فى تحقيق أهدافها (الربح والثروة) ، وتعد المبررات والذرائع الكافية للدفاع عن نفسها ابتداء من الحساب المنفعى الأنانى ، ومن ثم تصبح المرائية والتبرير هى السمة الأخلاقية السائدة للمجتمع الفردى . وفى المجتمعات التى يتعمق فيها التمسك بالدين تستخدم مظاهر التمسك بالفرائض الدينية (كالصلاة - والحج - والزكاة ...الخ) للإعلان عن صلاح البرجوازية والثقة فيها ، بينما تمارس فى تحقيق أهدافها (الربح والثروة) سلوكيات وتصرفات تناقض القواعد الأخلاقية الدينية تماما .[1]

والازدواج الأخلاقى لا يقتصر على البرجوازية فقط ، بل بطبيعة الحال يكون سلوك القيادات السياسية والإدارية [2] ، إذ الترابط لابد أن يكون وثيقا بين كلاهما بطبيعة الحال لأحكام السيطرة على المجتمع الفردى وتسييره ، بل ويصبح الازدواج الأخلاقى هو السمة العامة لأخلاق الغالبية الساحقة من أفراد المجتمع .

وتظهر فى المجتمع الفردى قيمة جديدة وهى قيمة الاستهلاك ، ليندفع الكافة إلى الاستهلاك ، ويتحول الاستهلاك من تلبية للحاجات الطبيعية والثقافية إلى هدف فى حد ذاته، ومن ثم يكتسب المستهلك مكانة أرفع بزيادة استهلاكه . وبذلك يتم إحلال الرغبة فى

---

(١) كما هو ملاحظ فى مصر فى فترة التحول إلى الفردية (١٩٧٤ - حتى الآن) ، حيث تبذل البرجوازية والخادمين المقربين لها قصارى جهدهم فى إظهار التمسك بالفرائض الدينية ، كالمحافظة على الصلاة ليس فى أوقاتها ولكن وقت النداء عليها حالاً ، وإطلاق اللحى والإمساك بالسبح ، والتشدق بالآيات والأحاديث الشريفة بمناسبة وغير مناسبة ، والحرص على الحج لإكتساب لقب "حاج" والإصرار على أن يتقدم لقبه العلمى أو المهنى مثل دكتور أو مهندس ، أو حتى اسمه الطبيعى . ولعل كارثة شركات توظيف الأموال الإسلامية تمثل شاهد عيان على هذا السلوك ، إذ حصل المتظاهرون بالدين على مدخرات المصريين (ما يتراوح بين ٨ - ١٠ بليون دولار ، ١٠ - ١٢ بليون جنيه) ضاعت فى المضاربة بكل أنواعها (الأوراق المالية والذهب ... الخ) فى الداخل والخارج ، وبيع الزمن (الاقراض الربوى) لأسوأ فئات المقترضين العاملين فى مجالات ضارة بالأفراد والمجتمع ، مع العلم بأن المضاربة بكل أنواعها وبين الزمن بكل أنواعه ومنه الإقراض الربوى محرم فى الشريعة الإسلامية .

(٢) مثل ذلك مقولة خادم الحرمين لتسبق كلمة ملك ، ورجل العلم والإيمان ، والعارف با لله ... الخ .

ومستعدون بسبب فراغهم الذاتى للانتقام بقسوة بالغة من المحيطين بهم ، ولديهم الاستعداد كاملا للانخراط فى الحركات والجماعات الفاشية والإرهابية .

ويمكن القول بأن النفعية كأحد أركان الفردية الرأسمالية ، وكفلسفة حياة للإنسان فى المجتمع الفردى إنما تفقده البعد الاجتماعى فى نظرته ، والبعد الجماعى فى سلوكه ، وتؤدى به إلى الانطواء على ذاته ، والانشغال فقط بمصالحة الفردية ، وان يحصر ماهية وجوده فى هويته الخاصة ، وأن يحقق ذاته من خلال تحقيق مصالحة ، وهو ما ينعكس فى نظرته إلى المجتمع (الدولة) على أنها حقيقة خارجه عنه ومفروضة عليه ، وهو ما يعنى كما يقول هيجل وجود تناقض حاد بين (الآنية) الشخصية المجردة من جهة والمجتمع من جهة أخرى ، ومن ثم يصبح المجتمع فى حالة من الفردية الاجتماعية يتحكم فيها عاملين ، الأول هو السيادة المجردة للدولة ، والثانى هو الملكية الفردية ، ويرجع ذلك بطبيعة الحال إلى انعدام العلاقات الحية التى تربط الفرد بالمجتمع . ومن ثم يصبح الأفراد عبارة عن ذرات ووحدات منعزلة لا يعنيها من الحياة الاجتماعية إلا العمل على صيانة ملكيتها الخاصة والعمل على توسيعها ، إذا أصبحت هذه الملكية بمثابة التحقيق المادى الخارجى لوجود الذات .

وفى هذا المجتمع النفعى لابد للدولة أن تحقق ذاتها وكيانها ووجودها ، وعادة ما يكون هذا التحقيق باتباع سياسة تميل غلى الاستبداد والبطش والقوه فى إخضاع الأفراد وحصرهم داخل إطار اجتماعى مفروض . وهو ما يؤدى إلى أن تصبح الحرية ذاتية باطنه ينعم بها الأفراد فى قرارة أنفسهم دون أن يكون لها أى دلاله اجتماعيه ، وتصبح المساواة شكلية ليس لها أى مدلول اجتماعى أو اقتصادى ، وتتحول كافة العلاقات القائمة بين الأفراد إلى مجرد علاقات قانونية صرفه ، ويميل المجتمع إلى الطابع الشكلى أو الصورى ، وهكذا تختفى فكرة الكل العضوى ويصبح المجتمع مجموعة من الذرات الفردية تتحكم فى مصيرها قوى غاشمة مستبدة لا مراجعة لسيرها أو قراراتها وهى الدولة، فينظر إليها الأفراد على أنها عالم غريب قائم بذاته مستقل بإرادته عن إرادتهم ، وبالتالى لن يتحقق لهم وجودا موضوعيا إلا من خلال ملكيتهم الخاصة . ولذلك لم يكن غريبا بعد ذلك أن تتحدد العلاقات القائمة بين الأفراد على أساس علاقات الملكية ، إذ أن

ولما كان من غير المطلوب انعزال الأفراد عن سائر الناس ، وعدم الفهم ، والإهمال وعدم الاكتراث ، الناتج عن الإحساس بالوحدة والتفرق نتيجة الاغتراب الأخلاقي ، فانه تتم معالجة ذلك بالوسائل المعاصرة للاتصال بالجماهير (الراديو والتليفزيون والصحافة والسينما ... الخ) . وهو ما يعنى أن الإحساس بالوحدة والعزلة وعدم الثقة يجرى قمعه عن طريق تفريغ عالم الإنسان الروحى بصوره سافرة من ممارس لعلاقات أخلاقية سامية ، إلى متفرج على هذه العلاقات فيما تقدمه هذه الأجهزة الإعلامية، إلى جانب محاولة إدراج الأفراد فى جماعات للنشاط الكاذب الذى لا يساهم فى زيادة وعى الإنسان أو زيادة مشاركته فيما يجرى حوله ، أو زيادة ارتباطه مصيريا بالبيئة المحيطة.[1]

وكذلك فانه نتيجة تفاقم لا إنسانية الأخلاق فى ظل سيادة الصراع والتنافس ، يستعاض عن التقييم الأخلاقى بالثرثرة المنافقة ، والاتجاه نحو نماذج السلوك الشكلى الذى يقوم على النفاق الاجتماعى ، ومع ازدهار الأنانية وتحت ضغط البحث الجنوبى عن الربح والثروة ، وتضاؤل الثقافة وانحدارها ، وضيق الأفق المحصور فى أهداف المصلحة الخاصة ، يسود العنف ، والدعوة للعرقية والأثنية ، وتنتشر أخلاق عالم الإجرام ، والقسوة ، وتهبط قيمة الحياة البشرية هبوطاً شديداً ، وتبدو كرامة الفرد شىء لا قيمة له ، أو شىء بال إنتهت أهميته ، وتظهر سلسلة من نماذج الأفراد فاقدى الإحساس أخلاقيا ، يحملون أقنعة تنتقد وتتندر على عدم لياقة السلوك ، ولكنهم يتصفون بعدوانية منفلتة ،

---

[1] مثال ذلك دفع الطلاب بالجماعات المصريه إلى الأسر التى تقوم بأنشطه ترفيهيه وثقافيه لهؤلاء الطلاب ، وهى عباره عن ملهاه للطلاب وتفريغ لقدراتهم عن النظر والتفكير وتقييم ما يجرى حولهم أبتداء من العمليه التعليميه التى تتم داخل كلياتهم أو جامعاتهم ، أوتقييم ما يجرى فى المجتمع من تحولات . أذ أن هذه الأسر لا تمت إلى الجامعة بنشاطها ، رغم أنها تتم تحت الأشراف المحدودة لأحد أعضاء هيئة التدريس، ويراجع مواردهما الماليه أحد الموظفين . ومن قبيل المقارنه فأن الطلاب فى الجامعات الجزائريه كان لهم تمثيل فى مجالس كلياتهم حتى أوائل الثمانينات ، وكل صف دراسى له ممثل داخل المجلس ، وله حق التصويت على القرارات التى يصدرها مجلس الكلية الذى يتكون من أعضاء هيئة التدريس والطلاب برئاسة عميد الكلية . وفى كثير من الأحيان كان يحضر الاجتماعات رئيس الجامعة .

يعمل على تأييد الصراع وجعله أحد مقومات الحياة الطبيعية للإنسانية لا مفر من التسليم به فى المجال الاقتصادى . وتسبغ الفردية على المنافسة الكاملة كأحد الأسس الاقتصادية لها شروطا هى فى الواقع أقرب إلى التلفيق والهراء الذى لا يمت للواقع بصله ، فهى تفرض كثرة البائعين والمشترين بحيث لا يستطيع أى منهم أن يؤثر فى الثمن السائد سواء بزيادة أو نقصان ما ينتجون أو ما يشترون ، ثم تفترض تجانس السلعة لدرجة التماثل أو تفرض سياد حرية الدخول إلى السوق بكل منتج جديد ، وكذلك حرية انتقال عوامل الإنتاج بلا عائق ، وأخيرا علم ومعرفة كافة الأفراد بائعين ومشترين بكل الشروط من ثمن وظروف عرض وطلب السلعة ، وهو ما يؤدى أخيرا إلى سيادة ثمن موحد للسلعة محل النظر ، وذلك الثمن الذى يتساوى مع النفقة المتوسطة (مع تحقيق الأرباح العادية) ، والذى سوف يكون اقل ثمن للبيع به ، ومن ثم تكون المنافسة الكاملة مفضية إلى تحقيق مصلحة المستهلك فى تخفيض الثمن غلى أقصى ما يمكن بتخفيض النفقات إلى أقل ما يمكن ، وما هو ما لا يمكن أن يقوم به الا المنتجون الأكفاء فقط ، أما الأقل كفاءة من المنتجين اللذين تزيد نفقات إنتاجهم ، فانهم يضطرون إلى الخروج من السوق ، لأن ثمن إنتاجهم للسلعة سوف يرتفع ، وبذلك لن يقبل على الشراء منهم أحد .

وهذه الشروط تكاد تكون مفتقدة جمعيا لا يتحقق منها شرط واحد ، فمن يستطيع القول أن المشترى يمكنه أن يحيط علما بظروف السوق حتى داخل البلد الواحد رغم أن مفهوم السوق أصبح يشمل العالم أجمع بالنسبة لسلعة ما . وكذلك فان تجانس السلعة الواحدة وتماثلها حتى فى اللون والحجم وطريقة التعبئة والتغليف يكون مستحيلا ، وكيف يمكن أن تنتقل عوامل الإنتاج بين الإنتاج دون عوائق ، أن انتقالها من مجال إنتاجى لأخر إنما يعنى فى الواقع إهدار الجزء الأعظم من قيمتها إن لم يكن قيمتها ، وإلا فكيف ينتقل رأس المال الآلى بسهولة من صناعه الصلب إلى صناعة الأحذية ، وكذلك العمال الذين لا يعملون شيئا عن الصناعة الأخرى ، بالإضافة إلى افتراض زيادة عدد البائعين (المنتجين) وعدد المشترين (المستهلكين) يؤدى إلى سيادة ثمن واحد لا يستطيع أحد منهم سواء منتج أو مستهلك التأثير عليه ، ليس بهذه البساطة ، إذ الواقع أن الثمن لا يتحدد إلا بظروف الإنتاج مع ظروف الاستهلاك ، وفى الأولى يتحدد حجم الإنتاج بشكل كلى على مستوى الاقتصاد القومى تبعا لحجم الإنفاق القومى الذى يحكم دخول المستهلكين المعدة

الملكية الفردية هى الحقيقة الموضوعية أو الوجود العينى للأشخاص ، ومن ثم يصبح القانون مجرد سجل مدنى ينص على ملكيات الأفراد ، وكأن القانون بمفهومه العام وقانون الملكية شئ واحد . وهكذا يتحول الأفراد إلى شخصيات برجوازية لا يهمها إلا رعاية مصالحها وملكياتها الفردية أما المجتمع فلقد أصبح شئ خارجي معزول عنهم تماما كأنه قدر محتوم ، وهو ما يعكس اغتراب الوعى عن ذاته .

وهذا التعارض بين الفرد والمجتمع ، وبين حرية الفرد والنظام الاجتماعى يستفحل إلى تناقض صارخ بين عالم الكلى الذى تمثله الدولة وعالم الفردى الذى تمثله ثروات الأفراد وملكيتهم الخاصة وكلما أمعن الفرد فى هروبه من المجتمع إلى مصالحه الخاصة كلما أمعن المجتمع فى فرض سيطرته وهيمنته على الفرد أكثر وأكثر ، وهكذا تتباعد الشقة بينهما ويحتدم الصراع . [1]

وبالإضافة إلى الصراع الخفى الذى يدور بين الفرد والمجتمع نتاج الفردية والنفعية كأساس فكرى وفلسفى ، فان هناك صراعا أشد ضراوة يقوم بين الفرد والفرد على صعيد العمل الاجتماعى لتحقيق الدخول والمصالح ، وعلى ساحات الأنشطة الاجتماعية الأخرى الضرورية لإنفاق الدخول ولإقامة صرح الحياة . ذلك أن البعد النفعى سوف يكون هو أساس المعاملات ، ومن ثم يشتد الصراع ، إذ أن كل نشاط اجتماعى وكل علاقة اجتماعية لها أطراف من البشر لا يدخل إليها أى منهم إلا بهدف تحقيق أقصى منفعة بأقل تكلفة ممكنة ، ومن ثم فان حصول أحد الأطراف على ما هو أكبر سوف يكون على حساب من يحصل على ما هو أقل . وهكذا لابد أن تصبح مقولة العدالة مقولة نسبية، وليست مقولة مطلقة ، وتصاغ قيمة العدالة ومدلولاتها من قبل الأقوياء ليبررون حصولهم على نصيب الأسد من نتاج كل علاقة من العلاقات الاجتماعية المتبادلة فى المجتمع . ولذلك لم يكن غريبا أن يكون شعار المجتمع الفردى البقاء للأقوى ، والذى يصاغ فى عبارات أكثر تأدبا مثل البقاء للأفضل والبقاء للأكفأ ... الخ .

ويعطى الفكر الفردى لحقيقة الصراع بعدا تنظيما ويجعل منه أحد عناصر السلوك البشرى عندما يسلم بالمنافسة الكاملة كأحد الأسس الاقتصادية للفردية ، وكأنما

---

[1] د. زكريا إبراهيم ، هيجل ، المثالية المطلقة ، مكتبة مصر ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص. ٣٢٥ وما بعدها .

المبحث الثالث

من الرأسمالية التنافسية إلى الرأسمالية الاحتكارية

أصبح المشروع الرأسمالي الذي يعتمد على العمل الأجير هو الوحدة الاقتصادية في ظل النظام الرأسمالي ، سواء كان مشروعاً زراعياً ، أو مشروعاً رعوياً (يرعى أغنام المارينو لإنتاج الصوف) ، أو مشروعاً صناعياً ، وأخذت تتبلور الصناعة ليصبح قطاع الصناعة هو القطاع الرائد للاقتصاد القومي ، وكل القطاعات الأخرى تعمل في خدمته ، وكان الدافع المحرك للاقتصاد الإنجليزي ثم الأوربي بشكل عام هو التجارة الخارجية واكتساب الأسواق والصراع على احتكارها كأسواق دائمة تمد أوربا بالمواد الأولية وتستقبل منها المنتجات المصنوعة .

وكان للمشروع الصناعي الأهمية الأولى في المجتمع ، فهو الذي تطبق فيه الاختراعات العلمية لتتحول إلى طرق إنتاج (تكنولوجيا جديده) ، وهو الذي يستوعب رأس المال المتراكم من الآلات وتجهيزات وإنشاءات ، وهو الذي يعطي معدل الربح الأعلى . إلا أن هذه المشروعات الصناعية كانت مشروعات صغيره يديرها أصحاب رأس المال المستثمر فيها ، والعمالة المشغلة فيها قليلة ، حيث نادرا ما يصل عدد العاملين في المشروع الصناعي عشرين عاملاً . واستمرت سيادة المشروعات الصغيرة في مجال الإنتاج الصناعي حتى عام ١٨٨٢ حيث كان يوجد ألف مشروع صناعي في ألمانيا في نفس العام ، ولم يكن هناك إلا ثلاثة مشروعات فقط الذي يعمل فيها أكثر من خمسين عاملا ارتفع عددهم إلى ستة مشروعات عام ١٨٩٥ ، ثم إلى تسعة مشروعات عام ١٩٠٧ .[1]

وهذه المشروعات الصغيرة التي كانت تسود القطاع الصناعي تميزت بتوحد الإدارة والملكية ، إذ كان المستثمرين في المشروعات هم الذين يقومون بإدارتها ، وكان المناخ السائد هو مناخ المنافسة الكاملة ، وكان كل مشروع يبذل قصارى جهده لتخفيض

---

[1] لينين ، المختارات ، المجلد الأول ، الجزء الثاني ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٧٦ ، ص. ٣٠٣ .

للاستهلاك، ومن ثم فان الثمن لا تصيغه المنافسة الكاملة أو كبر عدد المنتجين والمستهلكين ، ولكن تحدده حجم الدخول الموجه للاستهلاك على مستوى المجتمع ، وهو ما سماه كينز بالطلب الفعال فى نظريته للتحليل الكلى . فالمنتجين لن ينتجوا إلا فى حدود ما يمكنهم أن يبيعوا لحجم الإنفاق الكلى وبما يضمن لهم تحقيق أقصى أرباح ممكنة ، والإنفاق الكلى يعتمد على حجم الدخول التى يحصل عليها مجموع الأفراد فى المجتمع .

أما مقولة المنافسة الكاملة فى مصلحة المستهلكين حيث لا تبقى داخل إنتاج السلعة إلا المنتجين الأكفاء ، القادرين تخفيض التكاليف وبالتالى تخفيض الثمن ، هذه المقولة تحمل تناقضا واضحا فى الفكر الكلاسيكى الذى سبق ان حكم بأنه لا يمكن لمنتج منفرد أن يخفض الثمن وحده ، ولكن يمكن للمنتجين مجتمعين تخفيض الثمن ، وهو أيضا يخالف شروط المنافسة الكاملة التى تفترض عدم اتفاق المنتجين وعدم الاتفاق بين المشترين . ثم أنه لماذا يقوم المنتجين مجتمعين بتخفيض الثمن مع توافر قدرتهم على البيع بثمن اعلى ، بالطبع شئ غير منطقى وغير مقبول فى إطار السلوك العام الرأسمالى . إلى جانب ذلك ، لنا ان نسأل لماذا لم تنخفض الأثمان عبر القرن الأخير من الزمان ، رغم التقدم التكنولوجى الهائل ، ورغم ابتداع مدخلات للصناعة تحل محل المدخلات الزراعية محدودة الإنتاج ، أنه أدعاء ظاهر الكذب لا أساس له من الصحة.

ولذلك فإن واقع البشرية يقول أن المنافسة الكاملة على العكس خدمة جليلة لملاك رأس المال الإنتاجى على حساب المستهلكين ، حيث أستطاعت المشروعات الكبيرة ذات رأس المال الأكبر أن تطرد المشروعات الصغيرة الأقل رأسمالا من السوق من خلال المنافسة ، وان تنفرد بالمستهلك وتحتكر رفع الأسعار فى مواجهته . ولقد شهدت الرأسمالية الناشئة والرأسمالية التوسعية سياسات لم يكن لها من هدف إلا الوصول إلى الاحتكار عن طريق المنافسة ، أهمها سياسات الإغراق التى لم يوقفها إلا بعضا من يقظة أصحاب الفكر الجماعى فى مواجهة الفكر الفردى ، حيث تمكنت الحكومات الأوربية من التدخل لمنع هذه السياسات داخل مجتمعاتها ، وإن سمحت بها فى مواجهة المجتمعات الأخرى وخاصة مجتمعات الدول المختلفة . ولذلك يشهد العالم فى الربع الأخير من القرن الحالى ظاهرة الاحتكار مرة أخرى على مستوى العالم ، وأيضا من خلال أسلوب المنافسة حيث تحتكر الموارد وتحتكر تشغيلها الشركات متعدية الجنسيات .

الصناعية هو تحقيق مزيد من الأرباح وتركيمها لتتحول إلى رأس مال ثابت . وبذلك كان الصراع والتنافس رهيباً بين المشروعات المارشالية من أجل تركيم الأرباح وتحويلها إلى رأسمال .

إلا أنه من الناحية الأخرى كان هناك نتيجة أخرى لسيادة المنافسة الكاملة بين المشروعات الإنتاجية ، وهى تركز رأس المال ومركزيته [١] . وتركز رأس المال يقصد به تحويل الرأسمالى لجزء من أرباحه أو دخله إلى التراكم ، أى تحويله إلى رأسمال إنتاجى ، وبذلك يزيد دخله أكثر عن ذى قبل فى المرحلة التالية ، ومن ثم يزيد تركيم رأس المال بمعدل أعلى مما كان فى المرحلة التالية ، وهكذا يستمر تركز الثروة فى أيدى الرأسماليين، ويزيد حجم رأس المال الإنتاجى فى المجتمع ، وتتوسع قاعدة الإنتاج مع ما يصاحب ذلك من تجديد الفنون الإنتاجية وتطوير لتكنولوجيا الإنتاج .

وعلى الجانب الآخر فإنه يصاحب تركز رأس المال فى أيدى الرأسماليين ، نجد هناك تزايدا لعدد الرأسماليين نتيجة الأرث وتوزيع الملكية الواحدة بين أكثر من شخص ، أو نتيجة انفصال بعض أجزاء من رأسمال المشروع لتكوين مشروع آخر جديد . وفى كل الأحوال فإن رأس المال الإنتاجى على مستوى المجتمع يتزايد (وبالتالى يتم تشغيل مزيد من العمالة) ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى نجد تزايد فى عدد الرأسماليين وتباعدهم عن بعض فى مجالات إنتاجية مختلفة ، أو فروع إنتاجية مختلفة .

أما مركزية رأس المال فهى نتاج مواجهة الرأسماليون بعضهم لبعض فى سوق المنافسة الكاملة كمنتجين مستقلين كل منهم يحاول أن يتفوق على الآخر وأن يكتسب مساحة أكبر من سوق السلعة التى يقوم كل منهم بإنتاجها . ولا يكون ذلك عاده إلا بتخفيض نفقات الإنتاج بالنسبة لبعض المشروعات ، ومن ثم يقبل بإرادته تخفيض الثمن عن الثمن السائد فى السوق للسلعة ، مما يضير المشروعات التى لا تستطيع ذلك ولا تتحمل تخفيض الثمن فتخرج من سوق الإنتاج . وعاده ما يكون مصير هذه المشروعات التى يتم تصفيتها إلى المشروعات القوية القادرة على خفض تكاليف الإنتاج ، وبذلك

---

(١) - Ibid., pp. 612 - 628.

النفقات حتى لا يضطر إلى الخروج من السوق . ويرجع ذلك إلى أن الثمن معطاة في سوق المنافسة الكاملة ، أى يتحدد بقوى العرض والطلب على كل سلعة ، ولا يملك أى مشروع أن يؤثر على الثمن بالارتفاع ، ونفس الحال بالنسبة لمستهلك السلعة فالثمن أيضاً بالنسبة له معطاة لا يستطيع أن يؤثر فيه بالنقص . وهكذا فإن المشروع الذى لا يستطيع أن يساوى بين النفقة المتوسطة والثمن يحقق خسائر ، ومن ثم يضطر إلى تصفية نشاطه والخروج من سوق السلعة . وفى هذا الإطار وهذه الشروط صاغ مارشال نظريته فى تحديد الثمن ، حتى لقد سميت هذه المشروعات التى ينطبق عليها تحليل مارشال بالمشروعات المارشالية .(١)

وسوق المنافسة الكاملة قد أفادت المستهلك فائدة كاملة ، حيث كان الصراع ضاريا بين هذه المشروعات الصغيرة على تخفيض النفقات وتحسين الإنتاج حتى لا يخسر المنتج السوق الخاص بسلعته ، وكانت أهم الوسائل لتخفيض النفقات هى التحديث والتجديد لطرق الإنتاج وللوسائل المستخدمة فى الإنتاج (أى التطوير التكنولوجى) ، وهو ما أفرز التحول إلى استخدام الطاقة البخارية ثم الكهربية بعد ذلك . وكذلك كان الطريق الأخر لتخفيض النفقات هو تخفيض الأجور ، وهو ما أدى إلى صدامات عنيفة بين الرأسماليين الصناعيين والعمال ، وانتهى إلى صوره مأساوية بالغة ، وخاصة بعد إقبال أصحاب المصانع على تشغيل الأطفال والنساء بدلاً من الرجال البالغين الذين تجرعوا البطالة السافرة أو الأجور المنخفضة التى لا تقيم أودهم .(٢)

وهكذا أصبح استمرار المشروع داخل حلبة الإنتاج مرهوناً بقدرته على تحقيق مزيد من التطوير التكنولوجى وتجديد رأس المال الثابت والتجهيزات الأخرى ، وهو ما يحتاج بدوره إلى مزيد من رأس المال المتراكم ، ولذلك كان الهدف الأول للمشروعات

---

(١) يراجع فى تحديد الثمن عند مارشال :

- Alfred Marshall, Principles of Economics, Eigth Ed., Macmillan and Co., Limited, London, 1920, pp. 337 - 350.

(٢) يراجع فى قهر العمالة وتشغيل الأطفال والنساء :

- K. Marx, Capital : A Critical Analysis of Capitalist Production, Vol. 1, Foreign Languages Publisher House, Moscow, pp. 204 - 298.

المال المتغير (العمل) ، وكذلك تميزت بانتشار الأفكار المناهضة لتدخل الدولة السافر فى النشاط الاقتصادى وبالتالى تحجيم دور الدولة وقصر نشاطها على وظائفها التقليدية، وهى وظائف الدولة الحارسة وتحول السياسات الاقتصادية إلى هذا الاتجاه والعمل به وتأكيده (وهى المرحلة التى ظهر فيها الفكر الاقتصادى الفردى وأنتهى إلى سيادة النظرية الاقتصادية التقليدية) .

وفى إطار حل المشكلتين الأساسيتين للنظام الرأسمالى فى مرحلته التوسعية (تراكم رأس المال – فائض الإنتاج السلعى) كان التوجه إلى الرأسمالية الاحتكارية ، وهو تطور حاسم فى تاريخ الرأسمالية التى تتميز بالقدرة على تهيئة الظروف المؤدية إلى حل المشاكل التى تعترض طريق تطور النظام الرأسمالى ، مع الاحتفاظ بالقواعد الأساسية للنظام والإبقاء على طريقة الإنتاج الرأسمالى دون تغيير .

التوجيهات التى تمت كأساس للتحول إلى الرأسمالية الاحتكارية :

أولاً – الفصل بين الملكية والإدارة :

أثناء فترة الرأسمالية التنافسية ، أى سيادة المشروعات المارشالية الصغيرة كان ملاك أدوات الإنتاج هم الذين يتولون إدارة المشروعات ، أى أن الملكية والإدارة كانت موحدة . أما مع التحول إلى الرأسمالية الاحتكارية ، ومع ضخامة المشروعات التى تقوم بتشغيل آلاف العمال ، فلقد أصبح من العسير على ملاك هذه المشروعات الجمع بين الإدارة والملكية ، وظهرت الإدارة المأجورة التى تعمل لحساب أصحاب رأس المال وتحقق مصالحهم ، ولقد ساعد على هذا التوجه ظهور الشركات المساهمة التى يختار فيها أصحاب رأس المال من المساهمين مجلس الإدارة ، والمراقبين الماليين . وأنشغل أصحاب رأس المال بعد تركزه فى البحث عن أفضل فرص للاستثمار ، على أن يتم الاستثمار فى المجالات التى يقومون باختيارها حسب الشكل القانونى للمشروع الذى سوف يتم الاستثمار فيه ، أما إدارة هذه المشروعات فلقد كان يقوم بها مديرين مأجورين محترفين .

ورغم سيادة مبدأ الفصل بين الإدارة والملكية فى مرحلة الرأسمالية الاحتكارية

تتوسع المشروعات الكبيرة على أنقاض المشروعات الصغيرة ، ويتمركز رأس المال فى الفرع الإنتاجى فى يد عدد أقل من الرأسماليين بل قد يتم التمركز فى أحد الصناعات . وعلى ذلك فإن مركزية رأس المال لا ترتبط بزيادة رأس المال الإنتاجى على مستوى المجتمع ، ولا يكون نتيجتها زيادة رأس المال القومى ، فقد يحدث التمركز فى ظل حجم من رأس المال الإنتاجى دون تغيير .

ولا ترجع مركزية رأس المال إلى ابتلاع الرأسماليين الكبار والأقوياء للرأسماليين الصغار أو الأقل قوة فقط ، ولكن ترجع إلى نظام الائتمان الذى يلعب الدور الأساس فى تجميع المدخرات الصغيرة والمتوسطة لكى تكون تحت يد بعض الرأسماليين دون البعض الآخر ، وبطبيعة الحال سوف يزداد تمركز رأس المال فى يد الأقوياء والكبار من الرأسماليين .

وكانت هذه المرحلة هى المرحلة التوسعية للرأسمالية حيث تضاعفت المشروعات الإنتاجية أضعافاً مضاعفة عما كانت عليه من قبل [1] ، وتم تعميم استخدام التكنولوجيا الجديدة فى عمليات الإنتاج (الطاقة البخارية ثم الكهربية) ، وأصبحت مشكلة الرأسمالية الرئيسية فى مرحلتها التوسعية هى تصريف الإنتاج السلعى الرهيب والمتدفق باستمرار دون توقف . أما المشكلة الثانية فهى استخدام الفائض الاقتصادى المتراكم فى شكل رأس مال عند طبقة الرأسماليين .

ولقد تميزت مرحلة الرأسمالية التوسعية بسيادة المنافسة الكاملة فى الأسواق بشكل عام ، وبالتالى المواجهة الضارية بين ملاك المشروعات ، وخاصة الصناعية منها ، وكذلك توحد الإدارة والملكية ، وتركيم الأرباح وتحويلها إلى رأسمال إنتاجى ، أى تغير التركيب العضوى لرأس المال لمصلحة رأس المال الثابت على حساب رأس

---

(١) تمتد فترة الرأسمالية الناشئة حتى النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، وتمتد الرأسمالية التوسعية (التنافسية) حتى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، لتبدأ الرأسمالية الاحتكارية وتستمر حتى النصف الثانى من القرن العشرين ، الذى شهد مولد الرأسمالية الاحتكارية الدولية ، أو الرأسمالية دولية النشاط . وفى العقد الأخير من القرن العشرين ظهرت الرأسمالية العالمية .

ثالثاً – انتشار الشركات كأداة لتمركز رأس المال الاحتكارى :[١]

رغم أن الشركات المساهمة بدأت في المرحلة السابقة على مرحلة الرأسمالية الاحتكارية ، وبصفة خاصة لأول مره فى التاريخ فى مرحله الرأسمالية الناشئة ، إلا أن

---

(١) يعتبر تاريخ الشركات المساهمة تاريخاً غير مشرف منذ بداية إنشائها فى إنجلترا ، فلم تقتصر مهامها على السلب والنهب للمواد والبشر فى المستعمرات ، ولكن داخل أوطانها القومية استغلت الشعوب بالمضاربة فى الأسهم والسندات والبضائع وكل شئ . هذه المضاربات التى انتهى أمرها إلى انهيار اقتصادى عام ١٧٢٠ حيث هلكت مجموعة كبيرة من الشركات المساهمة ، وضاعت أموال الشعب هباء منثوراً لتتجمع أرباحا خيالية فى جيوب المضاربين . وفى هذا الانهيار اتضح أن الشركات المساهمة كانت تسعى للسيطرة على الحكم عن طريق رشوة رجال الحكومة وأعضاء البرلمان ، ومن ثم صدر قانون سمى (بقانون الفقاقيع) نسبة إلى المضاربات والتمويهات التى تقوم بها الشركات المساهمة ، واعتبر هذا القانون هذه الأعمال (أضرارا عامة) وقرر عقوبة الغرامة (٥٠٠ جنيه) على السماسرة الذين يتوسطون فى بيع الأسهم ، وأشترط لصحة عملية طرح الأسهم للتداول أن يصدر إذن من البرلمان أو ميثاق من التاج ، وهو ما حجم نشاط إنشاء الشركات المساهمة وجعل لها بعض الضوابط . واستمر العمل بقانون الفقاقيع حتى عام ١٨٢٥ حين ألغى مع تطور الرأسمالية الاحتكارية لتعود الشركات المساهمة إلى العبث فساداً بالأسواق المالية .

وفى فرنسا قامت حكومة اليعقوبين الموالية للشعب بإلغاء الشركات المساهمة وحلها وعدم السماح بتأسيسها إلا بإذن من السلطة التشريعية عام ١٧٩٣ ، وأكدت على منع تكوينها تحت أى ظروف فى العام الثانى . وذلك لأن هذه الشركات استغلت قانون الشركات فى بداية الثورة الفرنسية فى القيام بمضاربات أدت إلى فضائح مالية . وعندما أعدم روبسبير وتكونت حكومة الإدارة ذات الميول البرجوازية سحبت قرارات تحريم الشركات المساهمة بقانون ٣٠ برومير من العام الرابع . إلا أن نابليون قيد إنشائها بإذن من الحكومة . وجاء فى تفسير ذلك أن النظام العام يهتم بكل شركة يتخذ رأسمالها شكل أسهم ، وكثيراً ما تكون هذه الشركات خدعة للمواطنين الودعاء ، فإذا انعدمت الرقابة زاد الغش ، ولقد ظهر عدد من الشركات سيئ التدبير والإدارة أدى إلى إهلاك ثروة المساهمين وأضر بالائتمان العام وعرض السكينة العامة للخطر .

ولقد أنشأت الرأسمالية الاستعمارية شركات المساهمة وسيله طيعة لتجميع الأموال الهائلة من صغار المدخرين واستغلالها فى نزح ثروة المستعمرات ثم تكالبت على هذه الشركات المغامرون والانتهازيون ممن رأوا فى المضاربة بالأسهم طريقاً سهلاً للإثراء على حساب الغير ، فأمست شركات المساهمة أداة لاستعمار الشعوب الضعيفة فى الخارج ، وأداه لسلب أموال صغار المواطنين فى الداخل على حد السواء .

– د. ثروت أنيس الأسيوطى ، الصراع الطبقى ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص ١١٨ – ١٢١ .

- Paul Pec. Des Societes Commerciales, Chez Thaller, T.I., Paris, 1908, No. 101, P. 114, Escarra et Rault, Les Societes, T.L, Paris, 1950, P. 12.
- Ripert, Aspects Jurdidiques du Capitalisme Moderne, Paris, 1946, No. 22, P. 55.

إلا أن المشروعات الصغيرة (المارشالية) التى ما زالت باقية ظلت تتوحد فيها الإدارة والملكية كمبدأ عفى عنه الزمن ولا يبقى عليه إلا ضعف المشروعات الصغيرة (سواء من ناحية صغر حجم رأس المال ، أو استخدام أدوات إنتاج وطرق تكنولوجيا متخلفة) ، ومن ثم أصبح أثرا من أثار الماضى بقى ببقاء ظروف الماضى كاستثناء من الحاضر .

ثانياً - حلول التفاهم بين ملاك رأس المال الإنتاجى بدلاً من المواجه والتناقض :

فى ظل مرحلة الرأسمالية التنافسية كانت المواجه بين ملاك رأس المال الإنتاجى هى الطبيعة السائدة للعلاقات الإنتاجية والاجتماعية ، حيث كل منتج يحاول أن يكتسب أكبر مساحة من سوق السلعة على حساب المساحة التى يشغلها الآخرين من المنتجين وأصحاب رأس المال الإنتاجى فى مجال إنتاج نفس السلعة . إلا أن نضوج الرأسمالية وتراكم رأس المال بشكل غفير وتضخم المشروعات الإنتاجية وغزارة الإنتاج المستمرة التى تحتاج إلى أسواق متسعة أكبر من سوق أوربا مجتمعه فرض على أصحاب رأس المال ضرورة التفاهم والاتفاق بدلاً من المواجهة لتحقيق المصالح المشتركة بعد تجميعها فى مصلحة واحدة هى مصلحة رأس المال ، ومن ثم كانت الاندماجات بين الشركات الكبيرة لتظهر شركات عملاقة ، وأصبح تمركز رأس المال هو السمة الغالبة ، وتم رسم السياسات الاستثمارية والإنتاجية ، وسياسات الأثمان والأجور ابتداء من مصلحة رأس المال الاحتكارى الناتج عن تمركز رأس المال ، ولم يكن أمام المشروعات المتوسطة والصغيرة إلا السير فى اتجاه هذه السياسات والالتزام بالأثمان التى تحددها الشركات الاحتكارية بدلاً من التصفية والخروج من السوق .

وإذا كان تمركز رأس المال والاحتكار فى مجالات الإنتاج أصبح هو السمة العامة للرأسمالية ابتداء من النصف الثانى من القرن التاسع عشر حتى النصف الثانى من القرن العشرين ، فإن المنافسة انتقلت إلى مجال آخر هو مجال التسويق ، وكذلك انتقلت المنافسة لتصبح ضارية بين أصحاب رأس المال الاحتكارى ، والدول التى ينتمى إليها رأس المال الاحتكارى على النحو الذى سوف نراه حالاً .

ملايين جنيه ، وقام بالاكتتاب فى ربع أسهم الشركة فقط (مليون جنيه) ، وهو المقدار المؤثر فى الجمعية العمومية ، ومن ثم سيطر على الشركة ، فإنه يستطيع أن يدفع الشركة للاكتتاب بأموالها فى أربعة شركات تالية أخرى بمقدار مليون جنيه فى كل شركة منهم حيث رأس مال كل شركة أربعة ملايين جنيه فإنه بذلك يصبح متحكماً فى رأسمال قدره ١٦ مليون جنيه ، رغم أن رأسماله مليون جنيه واحد . فإذا ما استطاع أن يؤسس ١٦ شركة جديدة بأموال الشركات الأربع السابق تأسيسها ، واشترك فى كل منها بمقدار الربع (مليون جنيه) حيث أن رأسمال كل منهم أربعة ملايين جنيه ، فإنه يصبح متحكماً فى ٦٤ مليون جنيه ، وإذا عاد الكره فإنه يتحكم فى ٢٥٦ مليون جنيه ثم على ١٠٢٤ مليون جنيه. وهكذا يمكن للرأسمالى عن طريق الشركة المساهمة أن يمركز رأس المال المسيطر عليه بطريقة خطيرة ، إذ أن الجنيه الواحد الذى يستثمره يمكنه من التحكم فى أكثر من ١٠٠٠ جنيه . [1]

ويظهر أيضاً تمركز رأس المال الإنتاجى فى شكل احتكارات القلة ، ففى ألمانيا مثلاً عام ١٩٠٧ كان هناك ٩٪ من المشروعات فقط يحتجز ٣٩,٤٪ من حجم العمالة الكلية ، ٧٥,٣٪ من الطاقة البخارية ، ٧٧,٢٪ من حجم الطاقة الكهربائية على مستوى المجتمع الألمانى كاملاً [2] . وفى الولايات المتحدة عام ١٩٠٤ كان هناك ٩٪ من المشروعات الصناعية تحتجز ٢٥,٦٪ من القوى العاملة ، وقيمة إنتاجها يمثل ٣٨٪ من الإنتاج الكلى . وبعد خمس سنوات زاد معدل تركز رأس المال ، أى عام ١٩٠٩ كان هناك ١,١٪ من المشروعات يحتجز من العمالة ما نسبته ٣٠,٥٪ من حجم العمالة الكلية ، وتصل نسبة ما ينتجه إلى الناتج الكلى ٤٣,٨٪ [3] .

---

(١) المرجع السابق ، ص. ١٢٢ .

(٢) لينين ، المختارات ، مرجع سبق ذكره ، ص. ٣٠٢ .

(٣) تفصيلات هذه النسب على النحو التالى : ٣٠٦٠ مشروعاً من (٢٦٨٤٩١ مشروعاً) تشغل مليونى عامل من (٦٦٠٠٠٠٠ عامل) ، وقيمة إنتاجها ٩ مليار جنيه من ٢٠ مليار و ٧٠٠ مليون جنيه .

– مجموعة إحصاءات الولايات المتحدة الأمريكية لعام ١٩١٢ ، ص. ٢٠٢ . مذكور فى المرجع السابق ، ص. ٣٠٥ .

الشركات التى تكونت فى هذه الفترة كانت قليلة لا تتعدى عدد أصابع اليد الواحدة ، فضلاً على أنها أنشأت بمباركة الدولة ومساهمتها فى حالات كثيرة ، وكان يوكل إليها تنفيذ أهداف قومية وأعمال محددة تحت عين الدولة وخدمة لها مقابل ما تعطيها من امتيازات احتكارية ، ومن ثم كانت استثناء من أسلوب الاستثمار السائد . ففى إنجلترا خلال عام ١٦٠٠ - ١٦٧٠ تكونت خمس شركات مساهمة لتحقق أهدافاً محددة : شركة الهند الشرقية لاستعمار الهند ، شركة برمودا لاستعمار الأنتيل ، شركة نيو إنجلاند لاستعمار شمال أمريكا ، وشركة خليج هيدسون لتجارة الفراء مع كندا ، الشركة الأفريقية الملكية لتجارة الرقيق فى أفريقيا . وفى فرنسا خلال الفترة ١٦٢٦ - ١٦٧٣ تكونت خمس شركات لتحقيق أيضاً أهداف محدده : شركة سان كريستوف لاستعمار المارتنيك والجواديلوب وسان دومينجو ، وشركة نوفيل فرانس لاستعمار كندا ، وشركة أورينت للتجارة مع الشرق ، وشركة الهند الشرقية لاستعمار مدغشقر وبوند شرى ، وشركة الهند الغربية لتحل محل شركة كريستوف وشركة نوفيل فرانس فى إستعمار أمريكا ، وشركة السنغال لتجاره الرقيق فى أفريقيا .

ومن المعروف أن رأس مال الشركة المساهمة يتوزع فى عدد من الأسهم يشتريها المساهمين ، ويمكن لهم التخلص منها ببيعها فى بورصة الأوراق المالية ، ويشكل مجلس إدارة الشركة المساهمة الجمعية العامة للمساهمين التى تعطى لكل صاحب سهم صوت فى الجمعية ، وكذا تعين المراجعين للشركة ، إلى جانب قيام الجمعية العمومية بمراجعة أعمال الشركة وقراراتها والتصديق عليها . وغالباً لا يحضر إلى الجمعية العمومية للشركة صغار المساهمين ، بل ومتوسطى المستثمرين (أصحاب الأسهم) ولكن الذين يحضرون هم كبار ملاك الأسهم المؤثرون فى قرارات الشركة بحكم ما لهم من أصوات .

والمخاطر التى تتسرب إلى المجتمع من خلال الشركات المساهمة ، هى المضاربة على أسهم الشركة أو سنداتها بما قد يؤدى إلى ضياع أموال المساهمين الصغار والمتوسطين . والخطر الأكبر هو إمكانية السيطرة على حجم عظيم من رأس المال من خلال الهيمنة على شركة واحدة فقط . فإذا أسس أحد الرأسماليين شركة رأسمالها أربعة

١٨٨٢ كونت ترست من أسهم ١٤ شركة ، ومن غالبية أسهم ٢٦ شركة أخرى ، وكان رأسمالها ٧٠ مليون دولار . وعندما صدر قرار تحريم الترست عام ١٨٩٠ تمت تصفية ترست ستاندرد أويل عام ١٨٩٢ وتحولت إلى عشرين شركة .

وكذلك أنشأت شركة ستاندرد أويل أوف نيوجرسى فى شكل شركة قابضة للتحكم فى صناعة البترول عام ١٨٩٩ ، وبلغ رأسمالها ٨٦٠ مليون دولار وسيطرت فى عام ١٩٠٤ على ٨٥٪ من التجارة الداخلية ، ٩٠٪ من التجارة الخارجية ، وحصلت على دخل يساوى ٧٥ مليون دولار عام ١٩٠٥ ، وفتحت فروع لها فى أمريكا اللاتينية وإيران وانتهى أمرها إلى التصفية عام ١٩١١ ووزع رأسمالها على ٣٣ شركة كانت تابعة لها . وبعد الحرب العالمية الأولى عادت شركة ستاندرد أويل أوف نيوجرسى والشركات التابعة لها إلى مزيد من الاحتكار فأصبحت تنتج البترول فى ١٧ دوله ، وتقوم بتكريره فى ٣٣ دولة ، وتتولى تسويقه فى ١٣٥ دولة .[١]

ولقد ثار الرأى العام على الاحتكارات وزادت كتابات الاقتصاديين والصحفيين والأدباء فى وصف حقيقة الحياة فى ظل الاحتكارات داخل الولايات المتحدة وغيرها من الدول الأوربية وأظهروا الوجه الآخر للاحتكار الذى يوضحه بؤس العمال والشقاء والبطالة التى يعيشون فى ظلها [٢] . وكذلك فى عهد ودور ولسون ظهرت فضائح كبار

---

[١] د. ثروت أنيس الأسيوطى ، الصراع الطبقى ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص ١٢٦ - ١٢٧ .
- Harold U. Faulkner, American Economic History, 8 th. ed., New York, 1960, P. 430.

[٢] فى وصف الحياة المدنية التى يعيشها الفقراء فى الولايات المتحدة الأمريكية ، على سبيل المثال مدينة روبنز بولاية الينوى لا يزيد سكانها عن ٤٤٧٦ نسمة ، فإن نسبة الوحدات السكنية المهدمة وينقصها الماء الجارى والمرحاض والحمام تصل إلى ٨٥,٦٪ . وفى مدينة كامبردج بولاية ماساتشوستس ٥٧٪ من مساكنها من المستوى المنخفض ، ٢٢٪ منها دون المستوى الإنسانى . وفى نيويورك حيث يقطنها ٨ مليون نسمة ١/٨ سكانها فى حالة من التكدس والقذارة فى منازل حقيرة بمعدل يتراوح بين ٦ - ١٠ أفراد لكل حجرة . وتعج المنازل بالفئران التى تنهش لحم ضحاياها الذين لا يقلوا عن ١٠٠ شخص كل

(=)

ولقد اتبعت أساليب متعددة وصولا إلى الاحتكار ، حيث لجأت الشركات المساهمة إلى ما يسمى بالترست (Trust) ، وهو إيداع المساهمون قدرا كافياً من الأسهم لدى مجلس وثقاء (Board of Trustees) ليقوم بإدارة الشركات التى يملكون أسهمها ، وبذلك يصبح هناك احتكار يضم هذه الشركات يتحكم فى السوق .

وعندما أصدر الكونجرس الأمريكى قانون شيرمان لمكافحة الترست عام ١٨٩٠ وصفى أحتار السكر واحتكار البترول ، ظهر أسلوب آخر وهو أسلوب الشركات القابضة، حيث تتكون شركة خصيصاً للسيطرة على مجموعة من الشركات الأخرى عن طريق شراء الأسهم الكافية للسيطرة على أدارتها . وابتداء من هذا الأسلوب تمكنت ٣١٨ شركة احتكارية عام ١٩٠٤ من السيطرة على ٥٣٠٠ مشروع قيمتها ٧ مليار دولار . وعلى هذا النسق تكونت معظم الشركات الرأسمالية الكبرى فى الولايات المتحدة الأمريكية مثل شركة الصلب كشركة قابضة يتبعها إحدى عشر شركة ، وتهيمن على ١٧٠ مشروعاً صناعياً فرعياً ، وكانت قيمة موجوداتها ٦٨٢ مليون دولار ، والقيمة الاسمية للأسهم تساوى ١٤٠٣ مليون دولار ، وهو ما يعنى أن نصف هذه الأسهم بلا قيمة ، أو أن القيمة الحقيقية للأسهم تعادل نصف القيمة الاسمية التى دفعها المستثمرون فى شراء الأسهم .

وعندما قامت حكومة روزفلت بتصفية كثير من الشركات القابضة ظهرت طريقة الاندماج بين الشركات لتوحيد رأس المال ولتفادى المنافسة بينهم فى مجالات الإنتاج والتسويق .

والمثال على تمركز رأس المال فى شكل احتكارى يوضحه تاريخ شركة ستاندرد أويل ، فلقد أنشأ جون روكفلر شركة ستاندرد أويل أوف أوهايو عام ١٨٧٠ مع بعض الرأسماليين لتكرير البترول فى كليفلاند ، وكانت تختص بحوالى ٤٪ فقط من البترول المكرر فى الولايات المتحدة ، إلا أن روكفلر وأعوانه استخدموا كافة الطرق المشروعة وغير المشروعة بلا ضمير للقضاء على أى منافس ، وفرض الأسعار بحيث توسعت الشركة لتسيطر على ٩٠٪ من البترول المكرر فى الولايات المتحدة . عام ١٨٧٩ ، أى خلال تسع سنوات أصبحت المحتكر لتكرير البترول فى الولايات المتحدة . وفى عام

العمال.[١]

إلا أن الحكومة لم تستطع مواجهة الرأسماليين وأن تنفذ قوانين مكافحة الترست كاملة ، بل اقتصرت على الجزء الخاص بالتحكم فى الأسعار واتفاقات تقييد التجارة بوجه عام ، ومن ثم استمرت السمة الاحتكارية للاقتصاد الرأسمالى واستمر تركيم رأس المال بشكل احتكارى عن طريق الاندماج فى شركات قابضة ظهرت فى صناعة الحديد والصلب والأطعمة والسينما والمرافق العامة ، ففى عام ١٩٢٥ سيطرت إحدى عشر شركة قابضة على ٥٣٪ من شركات المرافق العامة فى الولايات المتحدة ، وحدثت إندماجات فى البنوك ليصبح بنك (تشيز) أضخم بنك فى العالم ، وسيطرت شركة ترانس أمريكا كشركة قابضة على خمسمائة بنك .[٢]

---

[١] د. ثروت أنيس الأسيوطى ، الصراع الطبقى ، مرجع سبق ذكره ، ص. ١٣٠ .

- William Diamond, The Economic Thought of Woodrow Wilson, Baltimore, 1943, P. 87 ss.
- H.U. Faulkner, American Economic, Op. Cit., pp. 437 - 437 ss.

[٢] لعل آدم سميث تخوف من الشركات المساهمة وهاجمها بشدة فى كتابه ثروة الأمم عام ١٧٧٦ ، فقال أنه ثبت للعالم أن هذه الشركات عبىء لا نفع منه ، وأنها أساءت إدارة المشروعات التى تولتها وعرقلت نمو التجارة . فإن القائمين على هذه الشركات باعتبارهم يتجرون فى مال غيرهم (المساهمون) لا مالهم الخاص لا يتوقع منهم أن يبذلوا العناية الكافية ، وشبه آدم سميث أعضاء مجلس الإدارة لشركات المساهمة بخدم الرجل الثرى الذين يرون فى العناية بالمسائل الصغيرة أمراً لا يليق بشرفه ، وأوضح أن الاهمال والاسراف يطغيان على إدارة هذه الشركة .

وكذلك أعربت المحكمة العليا فى متشجان عن قلق الرأى العام حينما أعلنت فى حكم خاص باحتكار شركة دايموند للكبريت "أنه من المشكوك فيه امكان اقامة حكومة حرة فى بلد يسمح بتجميع مثل هذه المبالغ المهولة من المال فى خزائن شركات المساهمة لتستخدم فى السيطرة على ثروات البلد وأعماله على حساب المصلحة العامة ومصلحة الشعب ، وللمنفعة الشخصية ، ولعظمة عدد قليل من الأفراد .

- Richardson V. Buhl, 77 Michigan State Reports, 658, Cited in H.U. Faulkner, American Economic, Op. Cit., P. 436.
- Adam Smith, The Wealth of Nations (1996), B.K.V., Ch. I., Part III, Art. I, in the World's Classics (1909), Vol. II, pp. 363 - 373.

الاحتكاريين (وليم روكفلر - وهارى مورجان) وغيرهما فى استخدام وسائل غير مشروعة لاحتكار مواصلات نيوإنجلاند عن طريق رشوه البرلمانات واستئجار السياسيين وإعانة الصحافة والتلاعب فى البورصة حيث ، تمكنوا من نسج شبكة من الارتباطات من صياغة محامين محترفين للهيمنة على مواصلات المنطقة ، وتبين أن بنك مورجان والبنك الأهلى لمدينة نيويورك والبنك الأهلى الأول لمدينة نيويورك قد توصلوا بواسطة سبعة بنوك أخرى من السيطرة على ٢٠٠٠ مليون دولار ، وتمكنوا من فرض شروطهم على شركات التأمين والسكك الحديدية وشركات الإنتاج والتجارة . **فأصدر الكونجرس فى عام ١٩١٤ قانون كلايتون لمكافحة الترست الذى منع التلاعب فى الأسعار ، وحرم على شركات المساهمة شراء أسهم شركات أخرى ، كما منع أعضاء مجلس إدارة شركة من تولى إدارة شركة أخرى تعمل فى نفس النشاط ، وحظر الجمع بين عضوية مجلس إدارة أكثر من بنك ، ونص صراحة على اعتبار اتحادات العمال خارجه عن نطاق قوانين مكافحة الترست والاحتكار لتمكينها من الاستمرار فى حماية حقوق**

(=)

عام ، حيث يزيد عدد الفئران عن عدد السكان ، فيوجد بها ٩ مليون فأر . ومن بين ٢٢٥٠٠٠٠ وحدة سكنية فى نيويورك يقع بالأحياء القذرة ٤٠٠٠٠٠ مسكن ، منهم ٢٨٢٠٠٠ دون المستوى الذى يتطلبه مكتب التعداد الأمريكى حيث لا يوجد مرحاض أو حمام خاص ، وإن كان يوجد بها مصدر للمياه الباردة فقط .

ويقدر "هرمان ميلر" فى كتابه الرجل الغنى والرجل الفقير أن نصف الشعب الأمريكى يعيش فى فقر . ويقرر أن مستوى المعيشة البسيط والذى يكون كافياً لإشباع الحاجات الضرورية يكلف الأسرة ٥٣٧٠ دولار فى ولاية "هيوستون" ، ٦٥٦٧ دولار فى "شيكاغو" وكذلك فى عشرين ولاية أمريكية أخرى . فإذا كان ٢٠٪ من الأسر الأمريكية تقل دخولهم عن ٢٨٠٠ دولار ، ٢٠٪ دخولهم بين ٢٨٠٠- ٤٨٠٠ دولار ، ٢٠٪ تقع دخولهم بين ٤٨٠٠ - ٦٥٠٠ دولار . فإن نصف الشعب الأمريكى يعيش فى فقر باستخدام معايير المجتمع الرأسمالى الأمريكى .

- Herman P. Miller, Rich Man, Poor Man, New York, 1964, P. 7.

- بول بارك ، بول سويزى ، رأس المال الاحتكارى ، بحث فى النظام الاقتصادى والاجتماعى الأمريكى ، ترجمة حسين فهمى مصطفى ، مراجعة دكتور إبراهيم سعد الدين ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٧١ ، ص.ص ٣٠١ - ٣٠٤ .

إلى جانب ذلك فإن البرجوازية الصناعية كـانت لا تثق فـى البرجوازيـة الزراعيـة (الفترة التاريخية للصراع حول الريع العقارى) ولم يكن هناك من الثقة ما يبرر التعاون بين ملاك الأرض والرأسماليين الصناعيين .

ولعل أهم الأسباب هو اكتشاف قوانيـن النسب التـى قدمها "ترجـو" فـى فرنسـا ، والتى أظهرت أنه بإضافة أحد عناصر الإنتاج يتزايد الناتج الكلى بمعدل متزايد ثم بمعدل متناقص إلى أن يصل إلى الزيادة بمعدل سلبى (قانون تزايـد الغلـة ، وتنـاقص الغلـة) [1] ، وبذلك فأن زيـادة رأس المـال فـى الزراعـة لـن يـؤدى إلـى زيـادة الإنتـاج الكلـى إلا لفترة محدودة ، ثم بعد ذلك تصبح إنتاجية رأس المال المضـاف سـلبية ، وهـو مـا يعنـى ضيـاع فرصة الأرباح بعد ذلك . ولذلك قرر رأس المـال الاحتكـارى التوجـه إلـى الاستثمار فـى العالم الخارجى حيث الأرباح مضمونه إلى مالا نهاية .

الطريق الثانى ، وهو توجيه فائض رأس المال الاحتكارى إلى العالم الخارجى ، إلى الدول والاقتصاديات الأقل تطورا ، ولذلك كان أول رأسمال خرج إلى العالم الخـارجى بطريقـه منظمـه وبـأهداف محدده رأس المـال الإنجليـزى ، ولكـى يسـتقر فـى البـلاد التـى يستثمر فيها ليشكل قاعدة اقتصادية ومن بعد ذلك اجتماعيـة وسياسـية لتتحـول هـذه الدولـة إلى دولة تابعه لإنجلترا تماما كأنها أحد الأقسام الإدارية بها . وهذا النمط فى انسياب رأس المال إلى الخارج يختلف تماما عن استخدامه فى أعمال التجـارة والخطـف التـى تمـت فـى مرحل الرأسمالية الناشئة . ونمط انتقال رأس المال الاحتكارى إلـى العـالم الخـارجى انتقل من إنجلترا إلى كل دول أوربا الغربية ثم الولايات المتحدة الأمريكية بعد حرب التحريـر ، بالتوالى حسب درجة التطور التى تصل إليها الدولة الأوربية ، وكان التصدير لرأس المـال يتم فى البداية من إنجلترا إلى جميع الدول الأقل تطورا سواء فى الشـمال أم الجنـوب ، إلا أن التصدير للحجم الأكبر من رأس المال يتركز فى دول الجنوب التـى كـانت مستعمرة ،

---

[1] يراجع فى التعرف على قوانين النسب المؤلف التالى :

- د. سعيد الخضرى ، النظرية الاقتصادية الغربية ، الجزء الأول ، التحليل الاقتصادى الجزئى ، دار النهضـة العربية ، القاهرة ، ص.ص ١٩٣ - ٢٠٣ .

رابعاً – تحول الرأسمالية الاحتكارية إلى الإمبريالية :

لقد حققت الرأسمالية الاحتكارية مزيد من الأرباح الفاحشة ، ذلك أن لها القول الفصل فى تحديد الأثمان ، ليس أثمان المنتجات النهائية ، بل وأثمان المدخلات ، مثل أثمان المواد الأولية والأجور . وهى تستطيع ذلك لأن الاحتكارات التى نشأت ليست احتكار بالمعنى التقليدى الوارد فى النظرية الاقتصادية الغربية ، أى منتج وحيد لسلعه نهائية ، ولكنه احتكار شامل حيث المحتكر لإنتاج سلعه يشارك فى العديد من المشروعات الاحتكارية الأخرى ، فمنتج الصلب الاحتكارى يدخل فى احتكار الفحم ، ويدخل فى احتكار السكك الحديدية (القضبان) ، وفى احتكار شركة النقل .....الخ . وهو ما يؤكد قدرة المحتكر على تحديد الأثمان بالقدر الذى يحقق أقصى الأرباح ، وفضلا على أنه أيضا يستطيع تحديد الطلب على السلعة ، ومن ثم فان المحتكر فى هذه الأحوال لا تنطبق عليه أفكار ومسلمات النظرية الاقتصادية الغربية ، والتى تقرر أن المحتكر يستطيع أن يحدد الثمن ، ولكنه يفقد القدرة على تحديد الكمية المنتجة ، إذ يحددها المستهلك للسلعة (حجم الطلب) ، أو العكس إذا حدد المحتكر الكميه التى يقوم بإنتاجها فأن المستهلكين للسلعة هم الذين يحددوا الثمن .

وهذه الأرباح الفاحشة والمتراكمة نتاج الاحتكار لابد أن تستثمر لتعطى مزيدا من الأرباح ، وهناك طريقين لاستثمارها ، الأول : الاستثمار المحلى فى القطاعات الاقتصادية التى لم تتطور بعد ، أو تطورت ولكن بمعدل أقل ، والطريق الثانى : هو خروجها إلى العالم الخارجى ليتم استثمارها تبعا لمعدلات الأرباح السائدة فى كل منطقه أو دولة .

وكان **الطريق الأول** ، الاستثمار المحلى فى القطاعات الأقل تطورا ، يستلزم السير فيه الاستثمار فى الزراعة ، ذلك أن قطاع الزراعة كان هو القطاع الذى لم تمتد إليه روح التطور وبالتالى لم يحدث به أى تطوير يذكر ، وظل بالنسبة لقطاع الصناعة قطاعا متخلفا . إلا أن هذا الطريق لم يقبل عليه رأس المال الاحتكارى ولم يفضله ، ويرجع ذلك إلى أن تطوير قطاع الزراعة يحتاج استثمارات كبيرة وليس هذا هو المهم ، ولكن المهم هو أن معدل الأرباح فى قطاع الزراعة أقل بكثير من معدلات أرباح الأنشطة الصناعية .

بانتقالها من الرأسمالية التنافسية إلى الرأسمالية الاحتكارية.

ويرى " كاوتسكي" أنه لا يمكن اعتبار الإمبريالية مرحله من مراحل تطور الرأسمالية ، بل ما هى إلا سياسة يفضلها رأس المال المالى فى الاستثمار ، ولا يصح اعتبار الإمبريالية والرأسمالية الحديثة شيئاً واحداً ، وإن فهم المرء للإمبريالية على أنها جميع ظواهر الرأسمالية الحديثة التى تتلخص فى الكارتيلات (الاحتكارات) ، الحماية الجمركية ، سيطرة رأس المال المالى ، سياسة حيازة المستعمرات ، فإن ذلك يجعل من الإمبريالية ضرورة حيوية للرأسمالية ، وهو تكرار ركيك .

ولا أظن إلا أن كاوتسكى كان على يقين بأن الإمبريالية ضرورة حيوية فعلاً للرأسمالية فى مرحلة تطورها إلى الرأسمالية الاحتكارية ، ووضع النتيجة النهائية لهذا التطور فى تعريفه واقتصر عليها فقط " استعباد أكثر ما يمكن من الأقطار الزراعية " ؛ أى استعباد الأقطار الأقل تطوراً ؛ وهو السبيل الوحيد أمام الرأسمالية فى تطورها الأخير لتحقيق أعلى مستوى من الأرباح كهدف نهائى لرأس المال بطبيعته .

ولقد أفرد المفكر الإنجليزى المشهور " هوبسون " مؤلفاً كاملاً عن الإمبريالية أصدره بعنوان " الإمبريالية " فى لندن عام ١٩٠٢ قارن فيه بين الإمبرياليات القديمة والحديثة : " تختلف الإمبريالية الحديثة عن القديمة أولاً ، فى أنها تحل محل النزعة الإمبراطورية الواحدة نظرية وعمل إمبراطوريات متنافسة على مطامع متماثلة هى التوسع السياسى والنفع التجارى . وثانياً ، إعلاء المصالح المالية فى توظيف رأس المال على المصالح التجارية ". وينتقد "هوبسون " الإمبريالية بقوله " أن الإمبريالية العدوانية التى تكلف دافعى الضرائب ثمناً فادحاً ، ولا تعود على الصانع أو التاجر إلا بالتافهة .... هى مصدر أرباح فاحشة للرأسمالى الذى يبحث عن مكان لتوظيف رأسماله" .[1]

---

[1] - John Hobson, Imperialism, London, 1902, P. 324 ss., The Evolution of Modern Capitalism, A Study of Machine Production, 1889, George Allen & Unwin Ltd., London, 12 th., 1954.

ويعتبر هوبسون اقتصادى برجوازى ، من كبار ممثلى الحركة الإصلاحية أى راديكالياً ، وإن كان البعض يجعله فى صف الإصلاحيين البرجوازيين المسالمين .

والتى أصبحت دولا متخلفة الآن نيتجة لكلا الظاهرتين - الاستعمار وانسياب رأس المال إليها فى هذه الفترة .

ولقد سميت ظاهرة توجه رأس المال الاحتكارى إلى العالم الخارجى كظاهرة عامه للرأسمالية الاحتكارية **بالإمبريالية** ، كوصف عام للرأسمالية فى تطورها فى هذه المرحلة من تاريخها .[١]

الرأسمالية الإمبريالية :

يختلف تعريف الإمبرياليين ابتداء من التوجهات الفكرية لآباء المعرفة والمنظرين والفقهاء سواء فى الاقتصاد أو السياسة أو الاجتماع ، وكذلك ابتداء من نظره كل منهم إلى تطور النظام الرأسمالى ودوره فى كل مرحلة من مراحل تطوره إلى الرأسمالية الاحتكارية. فترى " لينين " الذى كتب مؤلف ذائع الصيت حول الموضوع باسم "الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية" يعرف الإمبريالية بأنها **"الرأسمالية فى مرحلة الاحتكار"** . أما "كاوتسكى" فهو يعرفها قائلاً **"الإمبريالية هى نتاج الرأسمالية الصناعية المتطورة جداً ، وهى تتلخص فى نزوع كل أمة رأسمالية إلى أن تلحق بنفسها أو أن تستعبد أكثر ما يمكن من الأقطار الزراعية ، بصرف النظر عن الأمم التى تقطنها"** [٢] . ورغم ركاكة اللغة عند كاوتسكى فلقد أظهر سمه واحدة عرف بها الإمبريالية وهى اتجاه الدول الرأسمالية إلى ضم الدول التى مازالت زراعية ولم تنتقل إلى الصناعة إلى حوزتها والقيام باستعبادها ، وهى فى الحقيقة النتيجة النهائية للتطور الذى حدث فى الرأسمالية

---

(١) يراجع فى متابعة ظاهرة تصدير رأس المال منذ هذه الفترة التاريخية حتى الآن المؤلف التالى :

- Andrei Gromyko, The Overseas Expansion of Capital, Past and Present, Progress Publishers, Moscow, 1985, Specially Ch. 1 & 2 .

(٢) كارل كاوتسكى ، فى مقال بمجلة (Die Neue Zeits) مجلد ٣٢ ، ص. ١٩٠٩ ، سبتمبر ١٩١٤ ، مذكور فى لينين ، المختارات ، مرجع سبق ذكره ، ص. ٣٩٣ . ويعتبر كاوتسكى أحد زعماء زمنظرى الاشتراكية الديمقراطية الألمانية ، مفكر وسطى (أى يأخذ بالحلول الوسط) ، فيما بعد أن ارتد عن الماركسية وأصبح عدو لدود للاتحاد السوفيتى .

إليها هى حل المسألة الاجتماعية ، أعنى : لكى ننقذ أربعين مليون من سكان المملكة المتحدة من حرب أهليه مهلكة يجب علينا نحن الساسة طلاب المستعمرات أن نستولى على أراضى جديدة ، لنرسل إليها فائض السكان ، ولنقتنى ميادين جديدة لتصريف البضائع التى تنتجها المصانع والمناجم ،'فالإمبراطورية ، كما قلت مراراً وتكراراً ، هى مسألة بطون ، فإذا كنتم لا تريدون الحرب الأهلية ، ينبغى عليكم أن تصبحوا إمبرياليين ".[1]

وكذلك يقول المفكر الفرنسى (فال) ، " نتيجة اشتداد وتعقد الحياة ، والصعوبات التى لم تعد تضغط على جماهير العمال فقط ، بل وتضغط على الطبقات الوسطى ، يتراكم فى جميع بلدان المدينة القديمة الضجر والنقمات والأحقاد مهددة الأمن العام ، هذه الطاقة الخارجة عن مجراها الطبقى العادى ينبغى استخدامها ، ينبغى تشغيلها فى الخارج لكى لا ينفجر الداخل " .[2]

والسؤال الذى يطرح نفسه : " بريطانيا ، الدولة الصناعية الأولى فى العالم ، ذات التكنولوجيا المتطورة ، والخبرات العلمية والعملية الواسعة للقوى العاملة ، مع وفرة رأس المال (الفائض) بالإضافة إلى فائض الإنتاج السلعى الذى لا يجد طلبا عليه ، ويتزاحم للتصدير ، و تفتح له الأسواق الخارجية عنوة (المستعمرات) . لماذا تغص بالبطالة التى تبكى من أجل الخبز كما وصفها (رودس) ، وتتفجر بالنقمات والأحقاد نتيجة الفقر كما يصفها (فال) ؟"

السبب الأساس يكمن فى طبيعة طريقة الإنتاج الرأسمالى ذاتها ، ففى ظل الملكية الفردية لأدوات الإنتاج ، تتراكم الأرباح التى تتحول إلى رأسمال ، وهذا الرأسمال يتركز ويتمركز ليتحول إلى أدوات إنتاج (آلات ومعدات وتجهيزات أكثر وأكبر وأحدث تكنولوجيا) ، ومن ثم يتغير التركيب العضوى لرأس المال فى صالح رأس المال الثابت على حساب رأس المال المتغير (العمل) أى يقابل زيادة رأس المال الثابت نقص فى حجم

---

(١) المرجع السابق ، ص. ٣٨٠ .

(٢) Henri Russier, Le Partage d'Oceanie, نقلاً عن - Wahl, La France aux Colonies. Parise, 1905, P. 160.

ويرى لينين فى كتابه " الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية " أن التعاريف الموجزة للغاية للإمبريالية لا تكفى مادامت هناك ثمة حاجة لنستخلص سمات فى منتهى الأهمية لوصف الظاهرة التى نعرفها . ولذلك فإنه مع التسليم بأن جميع التعاريف بوجه عام ذات طابع شرطى نسبى ومن ثم لا تستطيع أبداً أن نشمل جميع وجوه علاقات الظاهرة فى حالة تطورها الكامل ، فإن تعريف الإمبريالية لابد أن يوضح على الأقل مظاهرها الخمسة الأساسية ، وهى **أولاً** : تمركز رأس المال والإنتاج تمركزاً بلغ فى تطوره درجه تفرض عليه أن يكون محتكراً وأن يلعب هذا الاحتكار الدور الأساسى المنظم للحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . **ثانياً** : الاندماج بين رأس المال المصرفى ورأس المال الصناعى ، ونشوء الطغمة المالية إى رأس المال المالى . **ثالثاً** : تصدير رأس المال يصبح له الأولوية والأهمية على تصدير السلع . **رابعاً** : تشكيل اتحادات للرأسماليين الاحتكاريين لتقسيم العالم بينهم . **خامساً** : تقسيم أقطار العالم بين كبريات الدول الرأسمالية واستعمارها استعماراً شاملاً .

وعلى ذلك فإن تعريف الإمبريالية كما يراه لينين " **الإمبريالية هى الرأسمالية عندما تبلغ من التطور درجة يتم فيها تحقيق سيطرة الاحتكارات ورأس المال المالى ، تكتسب فيها تصدير رأس المال أهمية خاصة ابتداء من تقسيم العالم بين الاحتكارات العالمية وانتهاء بتقسيم جميع أقطار الأرض بين كبريات الدول الرأسمالية** ".[1]

وكل ما سبق فى تعريف للإمبريالية كان من نتاج المفكرين المناهضين للإمبريالية ، **فما هو رأى المؤيدين لها** . فيصف سيسيل رودس مشاعره تجاه الإمبريالية على النحو التالى " كنت أمس فى حى"الايست إند" (حى العمال فى لندن) و حضرت اجتماعاً من اجتماعات العمال العاطلين وقد سمعت هناك هتافات فظيعة كان من أولها إلى آخرها صرخات : الخبز ! الخبز ! الخبز ! . وأثناء عودتى إلى المنزل كنت أفكر فيما رأيت ، وتبينت بوضوح أكبر من ذى قبل أهمية الإمبريالية ، .... إن الفكرة التى أصبو

[1] فلاديمير اليتش لينين ، الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية ، مذكور فى المختارات ، مرجع سبق ذكره ، ص. ٣٩٢ .

يحدث توسعات فى فروع الإنتاج القديمة نتيجة توسع أسواقها ، أو الاستثمار فى فروع إنتاجية جديدة (مثل السكك الحديدية) ، فأنه يتم السحب من قوة العمل الاحتياطية الموجودة فى حالة بطالة عند نفس مستوى الأجور دون أى زيادة .[١]

أما ما يقرره (فال) من بؤس ونقمات وأحقاد يغص بها المجتمع الرأسمالى ، فسببه هو أسلوب التوزيع ، وهو ما قرره (كينز) من انخفاض حجم الطلب الفعال عن حجم الناتج الكلى المتحقق ، وبالتالى لا يستطيع الإنفاق القومى شراء الناتج القومى ، ومن ثم تحدث أزمة افراط الإنتاج التى يتميز بها الاقتصاد الرأسمالى . ويرجع ذلك أن أصحاب الدخول الكبيرة وخاصة الرأسماليين الذين يحصلون على الأرباح وهى الجزء الأكبر من الدخل القومى ميلهم للاستهلاك أقل ، ومن ثم يميلون إلى تركيم جزء متزايد من الدخول المتزايدة ولا ينفقونها فى الاستهلاك ، ومن ثم يقصر الإنفاق القومى عن شراء الناتج القومى ، وبالتالى تظهر أزمة إفراط الإنتاج التى تضطر الرأسماليين لتخفيض حجم الإنتاج بالقدر الذى يتم تصريفه ، ومن ثم يبدأ الانكماش الإقتصادى ، والاستغناء عن بعض القوى العاملة لتصير إلى البطالة ويقل حجم التشغيل الكلى ، وهكذا يتزايد الفقراء رغم غنى المجتمع ووفرة موارده .

ولقد انتهى كينز إلى حقيقة اختلال توازن الاقتصاد الرأسمالى بصفة دائمة وأنه لا يمكن أن يتوازن عند مستوى التشغيل الكامل ، وإن كان يمكنه التوازن عند مستوى التشغيل الناقص ، ومن ثم يغص المجتمع بالبطالة ، وقرر أنه ليس هناك من حل إلا تدخل الدولة لرفع مستوى الطلب الفعال بزيادة الاستثمارات التى تقوم بها الدولة ليرتفع مستوى الطلب الفعال ويزيد من حجم التشغيل والعمالة .[٢]

---

(١) - K. Marx, Capital, A Critical Analysis of Capitalist Production, Vol. I, Foreign Languages Publishing House, Moscow, pp. 612 - 628.

(٢) يراجع فى تفصيل نظرية الطلب الفعال عند "كينز" وكيفية تعايش الفقر والبطالة مع الغنى الفاحش فى الاقتصاد الرأسمالى المؤلف التالى :

– د. سعيد الخضرى ، النظرية الاقتصادية الغربية ، الجزء الثانى ، التحليل الاقتصادى الكلى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص.ص ٨١ - ٩٤ .

العمالة المستخدمة ، وعلى المدى الطويل تكـون نسبة زيـادة رأس المـال أكبر بكثير مـن نسبه زيادة العمالة المشغلة (رأس المال المتغير) مما يؤدى فى ظل زيادة حجم السكان إلى تزايد البطالة . هذا إلى جانب أثر التطور التكنولوجـى المستمر فـى توفير عنصـر العمـل مقابل مزيد من الأوتوميشن (الميكنة) ، فإن ذلك يؤدى إلى إعادة تقسيم العمل حسب نظام الميكنة الجديد ، فيظل فى مكـان العمـل بعض العمـال ، ويخـرج الآخريـن الذيـن توفرهـم الميكنة لينضموا إلى صفوف البطالة ، وذلك بعد أن تخصصـوا فـى عمليـة إنتاجيـة معينـة ويصعب تشغيلهم فى عمليات إنتاجية مختلفة ، وهو ما يفسر وجود طلب على العمـال فـى بعض التخصصات لا يجد إشباعا رغم وجود كثير من العمال العاطلين ، ولكن يمنعهم من العمل تخصصهم فى أعمال مختلفة .

وإذا كان لكل نمط إنتاج قانون السكان الخاص بـه ، فـإن قـانون السـكان الخـاص بنمط الإنتاج الرأسمالى لابد أن يفرز البطالة ، وذلك تبعاً لفردية التراكم الرأسمالى وفرديـة استثماره لتحقيق هدف واحد فريد هو مزيد من الأرباح .

إلا أن هذه البطالة التى يفرزها اتجاه التركيب العضوى لرأس المال لغير صـالح العمل تؤدى دوراً هاماً فى النظام الرأسمالى ، هو زيادة معدل التراكم الرأسمالى ، ومن ثم تصبح البطالة شرطا ضروريا لوجود واستمرار طريقـة الإنتـاج الرأسـمالى . فهـذه الكميـة من البطالة (جيش البطالة الدائم كما يسميه ماركس) ، تساعد الرأسـماليين علـى تخفيـض مستوى الأجور ، حيث يجد من يقبل العمل بأجر أقل دائماً من العمال الذين هـم فـى حالـة بطالة . ويستطيع أن يؤكد من تخفيض مستوى الأجور أكثر وأكثر إذا ما أحل العمالة غير الفنية محل الفنيـة ، وإذا مـا اسـتطاع إحـلال النسـاء والأطفـال الأحـداث بـدلاً مـن الرجـال البالغين ، وهو ما شهدته الرأسمالية فى مراحل تطورها ، وهو ما يؤدى بطبيعة الحال إلى زيادة وتعمق البطالة وزيادة حجم جيش البطالة الدائم المرافق لطريقة الإنتاج الرأسمالى .

وإلى جانب ذلك فأن البطالة المتراكمة (جيش البطالة الدائم) تشكل قدرا من قوة العمل الاحتياطية التى يمكن لرأس المـال أسـتخدمها فـى توسـعاته الإنتاجيـة فـى أى لحظـة دون ارتفاع مستوى الأجور (نتيجة زيادة الطلب المفاجئ على عنصـر العمـل) . فعندمـا

تنتج ما يعادل ٧٩٪ من الناتج الكلى . وسنديك الفحم فى إقليم الراين - فيستفاليا كان يسيطر على إنتاج ٩٥,٤٪ من الإنتاج عام ١٩١٠ . وفى عام ١٩٠١ كان ترسف الفولاذ فى الولايات المتحدة ينتج ٦٦,٣٪ من الإنتاج الكلى ، ٥٦,١٪ من مجموع الإنتاج الكلى عام ١٩٠٨ ، ومجموع ما أستخرجه من المعادن فى السنتين المذكورتين ٤٣,٩٪ ، ٤٦,٣٪ . وفى عام ١٩٠٨ حدث تمركز لإنتاج الكيماويات بين أضخم معملين ، كان رأسمال كل منها ٢٠ ، ٢١ مليون مارك "مايستر ، كاسيل" ، وكذلك معمل الأنيلين والصودا فى لودفيغسهافن ومعمل باير فى "ايلبير فيلد" ، ثم عقدت اتفاقات بين كل اتحاد من الاتحادين لتكون النتيجة تجميع ثلاثون رأسمال كل منها يقدر بنحو ٤٠ - ٥٠ مليون مارك ، وتضمنت الاتفاقات الاحتكارية السابقة التحالف والتضامن وتنفيذ سياسات الأسعار والسياسات الأخرى .[١]

ولقد وصف الاقتصادى الألمانى "كيستنر" العلاقات الإنتاجية بين المشروعات الاحتكارية والمشروعات الأخرى التى لم تدخل فى الاحتكار فى كتابه "القسر على التنظيم" وأوضح وسائل الضغط عليها لكى تنضم إلى الاحتكار فيقول "تلجأ الاتحادات الاحتكارية إلى العديد من الوسائل لمحاربة تلك المشروعات التى لا تدخل إلى التنظيم الاحتكارى وهى ، الحرمان من المواد الأولية ، الحرمان من الأيدى العاملة عن طريق التعاقدات "الأئتلافات" بين الرأسماليين ونقابات العمال بشأن عدم قبول هذا الأخير العمل إلا فى المشاريع المنضمة إلى الاحتكار ، الحرمان من وسائل النقل ، الحرمان من أسواق التصريف ، عقود مع المتعهدين المشترين بعدم قبول السلع إلا من الاحتكار ومنع أى علاقات تجارية مع غير الاحتكار والمشروعات المنضمة إليه ، إتباع سياسة الإغراق أى تخفيض أثمان المنتجات حتى تفلس المشروعات المنافسة التى لم تدخل فى الاحتكار ، إلغاء التمويل والائتمان حيث أن الاحتكارات الإنتاجية وصلت إلى التضامن مع البنوك فى شكل احتكارات مشتركة إنتاجية / مالية ، إعلان المقاطعة ."[٢]

---

[١] لينين ، الإمبريالية ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص ٣١٠ - ٣١٤ .

[٢] المرجع السابق ، ص.ص ٣١٥ - ٣١٦ .

سمات الرأسمالية فى مرحلة الإمبريالية :

لقد انتهت الرأسمالية إلى مستوى أداء أعلى فانتقلت فى تطورها من المنافسة الكاملة إلى الاحتكار وأصبحت لها سمات ملازمه لأدائها الجديد يتناسب مع التطور الذى انتهت إليه . وكانت **السمة الأولى** ، أن أصبح تراكم رأس المال احتكاريا ، أى يختص بمجموعه قليلة من الرأسماليين ، على مستوى رأس المال الإنتاجى الذى تركز فى مشروعات ضخمه تبتلع المشروعات الأقل حجما سواء عن طريق الاندماج أو عن طريق السيطرة من خلال التبعية ، سواء التبعية المالية التى سهلت وجودها الشركات القابضة على النحو السابق عرضه ، أو من خلال الإلزام بالسياسات التى تضعها الشركة الأكبر (رأس المال الأكبر حجما) لأثمان السلع النهائية المنتجة أو أثمان المواد الأولية والأجور وكميات الإنتاج ونوعياتها .... الخ . وكذلك تراكم رأس المال المالى احتكاريا ، وفى هذا المجال تظهر البنوك التى تختص بجمع الادخار من الكافة فى شكل أيضا احتكارى ، وتدخل فى شراكه مع رأس المال الإنتاجى ، وتتشكل احتكارات تجمع بين رأس المال المالى ورأس المال الإنتاجى . أما **السمة الثانية** ، فهى السعى حثيثا لتصدير رأس المال إلى الدول الأقل تطورا تبعا لمعدلات الأرباح ، ولأحداث تغيرات كيفيه فى هذه الاقتصاديات لمصلحة رأس المال الاحتكارى . أما **السمة الثالثة** ، فهى سيطرة الرأسمالية الاحتكارية الإنتاجية على أسواق العالم واقتسامها فى شكل اتفاقات ، ووضع السياسات الملزمة لهذه الاحتكارات لتنفيذ هذا التقسيم الجغرافى للأسواق ، أما **السمة الرابعة** ، سيادة الاستعمار وتقسيم العالم الأقل تطورا بين دول أوربا كمستعمرات تابعه لها كأخذ تقسيماتها الإدارية . أما **السمة الخامسة** ، فهى عدوانية رأس المال واتجاهه إلى العسكرة . وسوف نناقش كل سمة من هذه السمات باختصار .

١ - سيادة رأس المال الاحتكارى :

على مستوى رأس المال الإنتاجى فلقد سادت الاحتكارات (الكارتيلات) بشكل واسع ، فلقد كانت الاحتكارات الإنتاجية فى الولايات المتحدة الأمريكية ١٨٥ احتكارا عام ١٩٠٠ زاد عددها إلى ٢٥٠ احتكار عام ١٩٠٧ وفى عام ١٩٠٩ كانت تحتجز ٢٥,٩٪ من مجموع عدد المشروعات ، وكانت تستخدم ٧٥,٦٪ من حجم العمالة الكلية ، وكانت

ولقد تحولت البنوك أيضا إلى بنوك احتكارية تسيطر على غالبية البنوك الأخرى عن طريق الاندماج أو عن طريق الاشتراك فى رأسمالها بشراء أسهم هذه البنوك على النحو السابق إيضاحه بالنسبة للشركات القابضة . فمن ناحية تركز رأس المال فلقد استطاعت تسعة بنوك ألمانية أن تدير ١١,٣ مليار مارك ، أى نحو ٨٣٪ من مجموع رأس المال المصرفى عام ١٩٠٩ (لم يدخل فى الرقم حجم الودائع إذ هى بطبيعة الحال أضعاف رأس المال كما هو معروف) .

ويمكن عرض السيطرة الاحتكارية للبنوك باستعراض روابط التبعية للبنك الألمانى التى عرضها "الفريد لانسبورج" مع التفرقة بين نوعيات علاقات التبعية .

تبعية البنوك للبنك الألمانى

نوع التبعية	تبعية من الدرجة الأولى	تبعية من الدرجة الثانية	تبعية من الدرجة الثالثة
بصورة دائمة	١٧ بنكا	منها ٩ بنوك تشترك فى ٣٤ بنك آخر	منها ٤ بنوك تشترك فى ٧ بنوك أخرى
بصورة مؤقتة	فى ٥ بنوك	-	-
من وقت لآخر	فى ٨ بنوك	منها ٥ بنوك تشترك فى ١٤ بنك آخر	منها ٢ بنك يشترك فى ٢ بنك آخرين
المجمــوع	٣٠ بنك	منها ١٤ بنك تشترك فى ٤٨ بنك آخر	منها ٦ بنوك تشترك فى ٩ بنوك أخرى

المصدر :

- Alfred Lansburgh : Das Betelligungssystem im Deutshen Bankwesen, Die Bank, 1910, I, S. 500.

وهكذا فإن بنك ألمانيا يسيطر بطريقه مباشرة أو غير مباشرة على ٨٧ بنكا من ضمنها ثلاثة بنوك أجنبية أحدهما نمساوى (الاتحاد المصرفى فى فينيا) ، واثنان فى روسيا (البنك التجارى السيبيرى ، وبنك التجارة الخارجية الروسى)

وعلى مستوى رأس المال المالى ، فرغم ما قامت بامتصاصه صناعة السكك الحديدية من رأس المال المتراكم خلال فترة ازدهارها فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، ألا أن فائض رأس المال الاحتكارى كان يشكل المشكلة الأولى للرأسمالية فى كيفية إمتصاصه فى استثمارات مربحة . والجدول التالى (رقم١) يمكن أن يعطى فكره عن مستوى التراكم ومعدل تزايده فى الفترة الحاسمة من تاريخ الرأسمالية الاحتكارية فى كل من إنجلترا وفرنسا وألمانيا مقدرة بالمارك الألمانى .

جدول رقم (١)

الودائع بمليارات الماركات الألمانية

السنة	إنجلترا		فرنسا		ألمانيا		
	فى البنوك	صناديق التوفير	البنوك	صناديق التوفير	البنوك	شركات الإقراض	صناديق التوفير
١٨٨٠	٨,٤	١,٦	؟	٠,٩	٠,٥	٠,٤	٢,٦
١٨٨٨	١٢,٤	٢,٠	١,٥	٢,١	١,١	٠,٤	٤,٩
١٩٠٨	٢٣,٢	٤,٢	٣,٧	٤,٢	٧,١	٢,٢	١٣,٩

المصدر : أرقام لجنة النقد الأمريكية ، وهى مأخوذة عن مجلة البنك (Die Bank) عام ١٩١٠ ، المجلد الأول ، ص. ١٢٠٠ ، مذكور فى لينين ، المختارات ، مرجع سبق ذكره ، ص. ٣٣٠ .

ورغم عدم وضوح نوعية الودائع فى البنوك خلال فترة الرأسمالية الاحتكارية ، إلا أن زيادتها بشكل إجمالى على النحو السابق عرضه يعطى فكره عامه عن سرعة التراكم الرأسمالى ، هذا التراكم الذى يأخذ شكلا نقديا فى البداية وقبل تحوله إلى رأس مال إنتاجى ، يتركز فى البنوك . والبنوك كما هو معروف كل مهمتها هى التوسط فى النقود، أى تجمع المدخرات لكى تضعها تحت تصرف المستثمرين لقاء سعر الفائدة الذى يشكل دخل البنك وعوائد أصحاب الودائع .

بالاستثمار الداخلى للانتقال من مجتمع زراعى (مجتمع الإقطاع) إلى مجتمع صناعى ، وكذلك كان منشغلا بتطبيق الاختراعات العلمية فى الصناعة ، أى التجديد والتطوير التكنولوجى ، ومن ثم فإن التراكم الرأسمالى كان مستهلكا فى عملية بناء المرحلة الأولى للرأسمالية بعد انتصار طريقة الإنتاج الرأسمالى ، وهى مرحلة الرأسمالية التنافسية أو الرأسمالية التوسعية . وفى هذه المرحلة كان هناك فائض الإنتاج السلعى الذى لا يمكن استهلاكه كاملا داخل المجتمع الوطنى (إنجلترا مثلا) تبعا لأسلوب توزيع الدخل القومى المتفاوت على النحو السابق عرضه . وهكذا كانت وفرة الإنتاج الدافع الأساسى للبحث عن أسواق تستوعب هذا الفائض من الإنتاج .

أما فى مرحلة الرأسمالية الاحتكارية فان فائض رأس المال لن يجد مجالا لاستخدامه فى الداخل بطريقة مربحة ، فلقد انتهت الاختراعات والاكتشافات العلمية التى يمكن تطبيقها بحيث تتغير الفنون الإنتاجية فى كافة الصناعات فتستوعب هذا الرأسمال ، وخاصة أن دول أوربا أنجزت التحول تماما إلى الطاقة البخارية والكهربية ، وكذلك السكك الحديدية ، والسيارة فى أواخر مرحلة الرأسمالية التنافسية .

ولعل مشكلة فائض رأس المال الاحتكارى وتوجيهه للتصدير ما كانت لتثور أصلا إذا ما تم توجيه هذه الاستثمارات إلى تطوير الزراعة الأوربية فى هذه المرحلة باعتبارها قطاع مازال متخلفا وغير متطور بقدر تطور الصناعة ، وهو ما لم يحدث لانخفاض معدل ربحية الاستثمار فى الزراعة الوطنية عنه فى الدول الأخرى الأقل تطورا، وبصفة خاصة المستعمرات .

ولقد تسابقت الدول الرأسمالية إلى تصدير رأس المال ، ونظراً لاختلاف التطور النسبى لكل بلد كان تصدير رأس المال متفاوتاً ، ولذلك فان أول الدول التى قامت بتصدير رأس المال كانت إنجلترا لتفوقها الصناعى على كل دول أوربا ، ووصول اقتصادها إلى مرحلة الرأسمالية الاحتكارية قبلهم ، ثم تتلوها فرنسا ، ثم ألمانيا ، ثم الولايات المتحدة الأمريكية بعد تحررها من الاستعمار الإنجليزى . ويوضح الجدول التالى (رقم ٢) حجم رأس المال الموظف فى الخارج لكل من الدول الثلاثة السابقة .

والخطورة ليست فى تركز رأس المال النقدى فى قله محتكره من البنوك ، بقدر ما هى فى زيادة معدل الارتباط الشخصى بين البنوك الاحتكارية والمنشآت والشركات الصناعية الإنتاجية ، والأندماجات التى تحدث بينهما . وهنا لا يصبح البنك بنكا يؤدى وظيفته المصرفية فى إقراض المستثمرين ، بل يصبح البنك هنا مستثمرا مباشرا فى عمليات الإنتاج ، وتصبح الموارد المالية المتاحة له كأنها مملوكة للمنظمات الصناعية المرتبط بها ، ومن ثم يزداد معدل الاحتكار لرأس المال ، ويزداد معدل التمييز فى منح الائتمان ، ولا تجد بقية منظمات الإنتاج رأس المال الائتمانى التى تحتاج إليه ، ومن ثم لا يصبح أمامها من طريق إلا الانخراط فى الاحتكارات القائمة ، مما يعمق الاتجاه الاحتكارى ، أو التسليم بسياسات الشركات الاحتكارية أيا كانت ، أو الخروج من السوق .

ويشير الاقتصاديان " بيدلس ، ريسر " إلى هذه الظاهرة فى دراسة كل منهما ، الارتباط الشخصى بين البنوك والمشاريع الصناعية والتجارية الكبرى واندماج هذه وتلك عن طريق تملك الأسهم ، عن طريق دخول مدراء (مديرى) البنوك فى عضوية مجالس إدارة المشاريع الصناعية والتجارية والعكس . وفى إطار تمركز رأس المال النقدى ، فثمة ستة بنوك برلينية كبرى كان يمثلها مديرين فى ٣٤٤ شركة صناعية ، وكان يمثلها أعضاء فى مجلس إدارة ٤٠٧ شركة ، أى أن البنوك حاضرة فى إدراة ٧٥١ شركة . وكذلك كان لها فى ٢٨٩ شركة إما عضوان فى مجلس المراقبة أو فى منصب الرئاسة فى هذه المجالس . وبين هذه الشركات الصناعية والتجارية تصادف مختلف فروع الصناعة والتأمين والطرق والموصلات والمطاعم والمسارح والمنتجات الفنية ...الخ . ومن الناحية الأخرى وجد فى عام ١٩١٠ فى مجالس أدارة البنوك الستة نفسها ٥١ من كبار رجال الصناعة منهم مدير شركة " كروب " ومدير شركة هامبورج للبواخر العملاقة .[١]

٢ – تصدير رأس المال :

فى مرحلة الرأسمالية التنافسية كان تصدير السلع يحتل الأهمية الكاملة ، وذلك أن رأس المال الوطنى الذى كان يتراكم داخل دول أوربا بداية من إنجلترا مشغولا

---

[١] المرجع السابق ، ص. ٣٣٥ .

جدول رقم (٣)

توزيع الاستثمارات البريطانية بين الداخل والخارج كنسبة مئوية من الدخل القومى

الفتـــــرة	الاستثمارات الخارجية	الاستثمارات الداخلية	الإجمالـــى
١٨٦٥ - ١٨٦٩	٤,٥	٦,٢	١٠,٧
١٨٧٠ - ١٨٧٤	٦,٩	٦,٤	١٣,٤
١٨٧٥ - ١٨٧٩	٢,٤	٧,٧	١٠,٢
١٨٨٠ - ١٨٨٤	٥,٠	٥,٧	١٠,٨
١٨٨٥ - ١٨٨٩	٦,٥	٣,٨	١٠,٣
١٨٩٠ - ١٨٩٤	٤,٧	٤,٢	٨,٩
١٨٩٥ - ١٨٩٩	٢,٧	٥,٩	٨,٦
١٩٠٠ - ١٩٠٤	٢,٢	٨,٢	١٠,٤
١٩٠٥ - ١٩٠٩	٦,٧	٥,٢	١١,٩
١٩١٠ - ١٩١٣	٩,٣	٤,١	١٣,٤

المصدر :

- Michael B. Brown, The Economics of Imperialism, Penguin Modern Economics, 1976, P. 176.

مذكور فى المرجع التالى :

- د. رمزى زكى ، "التاريخ النقدى للتخلف" ، سلسلة عالم المعرفـة ، الكويـت ، أكتوبـر ، ١٩٨٧ ، ص. ٦٧ .

ولعل أهم دافع لتصدير رأس المال فى مرحلة الرأسمالية الاحتكاريـة هو تعـاظم الأرباح المحققة من هذا الاستثمار ، والتى لا يمكن تحقيقها فى حالة استثمار فـائض رأس المـال الاحتكـارى المتراكم داخل الـدول الأوربيـة صاحبـة هـذا التراكم الرأسـمالى . هـذا بالإضافة إلى أن رأس المال المستثمر داخل دول الجنـوب (الـدول المتخلفـة الآن) كـان يحقق أهدافاً أخرى فى غاية الأهمية للدول الأوربية صاحبة رأس المال .

جدول رقم (٢)

رأس المال الموظف فى الخارج بمليارات الفرنكات

السنة	إنجلترا	فرنسا	ألمانيا
١٨٦٢	٣,٦	-	-
١٨٧٢	١٥	١٠ (عام ١٨٦٩)	-
١٨٨٢	٢٢	١٥ (عام ١٨٨٠)	-
١٨٩٣	٤٢	٢٠ (عام ١٨٩٠)	-
١٩٠٢	٦٢	٢٧ - ٣٧	١٢,٥
١٩١٤	٧٥ - ١٠٠	٦٠	٤٤

المصدر :

- Hobson, Imperialism, Op. Cit., P. 58.
مذكور فى المختارات ، مرجع سبق ذكره ، ص. ٣٦٠ .

ورأس المال المصدر إلى العالم الخارجى أصبح أكثر ربحية ويعطى عائدا أفضل من الصادرات السلعية ، فإنجلترا التى كانت أسبق وأنجح الدول فى الصادرات السلعية حصلت على دخل من كامل تجارتها الخارجية (دول العالم بالإضافة إلى المستعمرات) حوالى ١٨ مليون جنيه إسترلينى ، بينما عاد عليها من رأس المال المصدر فى نفس العام ١٨٩٩ بدخل يتراوح ما بين ٩٠-١٠٠ مليون جنيه إسترلينى . ولذلك فأن إنجلترا وبقية الدول الأوربية رأت فى تصدير رأس المال للاستثمار فى العالم الخارجى أهمية أكبر من الاستثمار فى الداخل ، وكان حجم الاستثمار الخارجى يتفوق على حجم الاستثمار الداخلى فى بعض الأحوال والجدول التالى (رقم ٣) يوضح حركة الاستثمار بين الخارج والداخل فى إنجلترا .

تصدير رأس المال سبيلا لتوسيع الصادرات من الدول صاحبة رأس المال إلى الدول المستضيفة لرأس المال ، وكذلك كان التوسع فى الصادرات السلعية سببا فى زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية .

فمثلا إنجلترا استطاعت استخدام فائض صادراتها السلعية إلى الدول المتخلفة فى تمويل صادراتها من رأس المال إلى هذه الدول . فلقد كان ميزان مدفوعاتها دائن لبعض الدول (بالجنية الإسترلينى) فكانت تستخدم هذا الفائض فى تصدير رأس المال إلى نفس الدول أو دول أخرى ، وكذلك كانت صادرات رأس المال عبارة عن سلع مصدره إلى هذه الدول للاستثمار (آلات ومعدات ، سكك حديدية ، منتجات صناعية) . وهكذا كان التوسع فى الصادرات يجلب مزيدا من تصدير رأس المال ، وزيادة تصدير رأس المال يؤدى إلى زيادة تصدير السلع .

وقد أدى ذلك إلى حقيقة موضوعية مازالت موجودة حتى الآن ، وهى أن تصدير رأس المال للاستثمار فى العالم المتخلف تستتبعه دفع أقساط وفوائد إلى الدولة الأم صاحبة رأس المال ، وهو يتزايد عبر الزمن ليصبح أكبر من حجم رأس المال نفسه ، أى يؤدى إلى نقل عكسى للموارد من الدول المتخلفة إلى الدول الأم صاحبة رأس المال ، وهو ما أثبته " أ.ك . كيرتكروس " عن حالة الاستثمارات البريطانية . فلقد أوضح أنه خلال الفترة ١٨٧٠-١٩١٣ تجاوزت عوائد رأس المال البريطانى المصدر قيمة رأس المال المصدر ، فبينما كانت قيمة رؤوس الأموال ٢,٤ مليار جنية إسترلينى فان الدخل الناتج عن هذه الاستثمارات بلغ ٤,١ مليار جنية إسترلينى . ويوضح بالجدول التالى (رقم ٤) كيف أن فائض الميزان التجارى المصرى كان يبتلعه سداد أعباء وفوائد رأس المال الأجنبى بها ليصبح ميزان المدفوعات مدينا بعد أن كان دائنا.

لقد كان الهدف الأول لتصدير رأس المال الأوربى إلى الدول الأقل تطورا (دول العالم المتخلف والمستعمرات) هو تحقيق شروط نمو الدول صاحبة رأس المال الأوربية ، فلقد كان الاستثمار يتم فى ما يحتاجه التوسع الصناعى بها ، فى إنتاج المواد الخام الزراعية والاستخراجية ، وكذلك الاستثمار فيما يخدم نقل المواد الأولية إلى الدول صاحبة رأس المال ، فكان الاستثمار فى السكك الحديدية والنقل والبنوك والتأمين والموانى.... الخ ، وذلك بالقدر الذى يخدم ويسهل عملية تصدير المواد الأولية إلى دول أوربا صاحبة رأس المال . أما الاستثمار فى بقية القطاعات الدافعة للنمو فى الدول المصدر إليها رأس المال ، فلقد كان مهملا تماما ، وهو ما خلق اقتصاديات مشوهة يظهر فيها ازدواج اقتصادى خطير ، حيث يسود التخلف الاقتصادى والاجتماعى هذه المجتمعات المستضيفة لرأس المال الأجنبى ، بينما توجد بؤر مضيئة من التقدم فى الأنشطة المتعلقة بالتجارة الخارجية ، أى صادرات المواد الأولية (زراعية ، تعدينية) إلى الدول صاحبة رأس المال ، والواردات من السلع الصناعية من الدول الأخيرة . وهو ما أورث الدول المستضيفة لرأس المال الأجنبى والمستعمرات التخلف الاقتصادى والاجتماعى حتى الآن ، حيث أصبحت اقتصاديات تابعة للدول صاحبة رأس المال .[1]

ولقد كان الهدف الثانى لتصدير راس المال إلى المناطق الأقل تطورا ، هو مساعدة ودعم الصادرات السلعية ، فالدول صاحبة رأس المال لم تستبدل تصدير السلع بتصدير رأس المال ، بل لقد خلقت علاقة تبادلية بين الاثنين ، حيث أصبح التوسع فى

---

[1] يراجع فى أسلوب الاستثمار الذى اتبعه رأس المال الأجنبى كى يحول الاقتصاديات إلى اقتصاديات تابعة ، ويحصل على ما يدفع بنمو الدول صاحبة رأس المال ، ويوقف التنمية فى الدول المتخلفة ، وخاصة التنمية الصناعية المؤلف التالى :

- د. سعيد الخضرى ، اقتصاديات التخلف والتطوير ، الجزء الأول ، اقتصاديات التخلف ، الطبعة الثانية ، مكتبة الجلاء الحديثة ، بورسعيد ، ١٩٩٠ ، ص.ص ٢٣٦ - ٢٥٨ .

- G. Myrdal, Asian Drama, An Inquary into the Poverty of Nations, A Pelican Book, 1968, pp. 442 - 455 .

- د. عمر محى الدين ، التنمية والتخطيط الاقتصادى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٢ ، ص.ص ١٧٨ - ٢٠٦ .

الضرورى لتحويل هذا الفائض إلى رأسمال . وتشير روزا لكسمبورج إلى أنه خلال القروض التى أعطيت للمستعمرات وأشباه المستعمرات تمكنت الدولة المقرضة أن تفرض سيطرتها ورقابتها المالية والتجارية والإدارية على هذه المستعمرات . وتشير فى ذلك إلى **الخبرة الفنية التى تجسدت فى مأساة القروض التى تدفقت إلى مصر والجزائر وتركيا والهند وإيران والصين ، ولاحظت أنه بالرغم من الارتباك المالى الشديد الذى وقعت فيه الدول المدينة ، وبالذات مصر ، واستنزاف مواردها للوفاء بأعباء هذه القروض ، إلا أن الاستثمارات الأجنبية الخاصة داخل هذه الدول كانت تمر بمرحلة انتعاش شديد مما يؤكد الصلة الشديدة بين إيقاع هذه الدول فى مصيدة الديون وبين زيادة نشاط هذه الاستثمارات داخل تلك الدول** .[1]

٣- تقسيم العالم لأسواق احتكارية :

الاحتكارات الإنتاجية التى تكونت داخل دول أوربا الغربية قسمت السوق الداخلية فيما بينها ، وهذا شىء طبيعى نتيجة سيادة الاحتكار ، أما الشىء الجديد فهو تقسيم أسواق العالم بين الاحتكارات الإنتاجية . ولعل من الأمثلة البارزة التركز الاحتكارى لشركات الكهرباء، فلقد وحدت الشركة العامة للكهرباء فى ألمانيا (A.E.G) ما بين ١٧٥-٢٠٠

---

(1) - Rosa Luxemburg, The Accumulation of Capital, Translated from Germany by A. Schwarzchild, Rutledge and Kegan Paul, L.T.D., London, 1963, pp. 445.

مذكور فى التاريخ النقدى للتخلف ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص ٧٦ - ٧٧ .

ويراجع فى تفصيل مأساة تصدير رأس المال إلى مصر التى انتهت إلى احتلال مصر والاستنزاف المستمر والمنظم للفائض الاقتصادى بها :

- دافيد لاندز ، بنوك وباشوات ، ترجمة د. عبد العظيم أنيس ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٦ .
- جون مارلو ، تاريخ النهب الاستعمارى لمصر ، ترجمة د. عبد العظيم رمضان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٨ .
- ثيودور روز نشتين ، تاريخ المسألة المصرية ٧٥ - ١٩١٠ ، ترجمة عبد الحميد العيادى ومحمد بدران ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٥٠ .
- د. سعيد الخضرى ، الاقتصاد النقدى والمصرفى ، مكتبة الجلاء الحديثة ، بورسعيد ، ١٩٩٥ ، الفصل الخاص بالنظام النقدى من الاستقلال إلى التبعية .

جدول رقم (٤)

ميزان التجارة والفوائد المدفوعة والمحصلة بين عامى ١٨٨٤ - ١٩١٤ لمصر

(المتوسط السنوى بآلاف الجنيهات المصرية)

الفتـــرة	الفائدة المدفوعة	الفائدة المحصلة	المدفوعات الصافية للفوائد	ميزان التجارة المنظورة	صافـــى الميزان بعد دفع الفوائد
١٨٨٤ - ١٨٩٢	٤٨٤١	-	٤٨٤١	٤٤٢٢	٤١٩-
١٨٩٣ - ١٨٩٧	٥٤٣٠	-	٥٤٣٠	٤١٦٢	١٢٦٨-
١٨٩٨ - ١٩٠٢	٥٣٧٣	-	٥٣٧٣	٢٦٥٠	٢٧٢٣-
١٩٠٣ - ١٩٠٧	٨٩١٨	٢٠٠	٨٧١٨	٣٥٤-	٩٠٧٢-
١٩٠٨ - ١٩١٤	٧١٨٣	١٥٠	٧٠٣٣	٤٤٧٣	٢٥٥٠-

المصدر :

- A.B. Crouchely, The Investment of Foreign Capital of Egyptian Companies and Public Depit, Cairo Government Press., 1936, P. 195.

مذكور فى التاريخ النقدى للتخلف ، مرجع سبق ذكره ، ص. ٧٤

وهكذا استطاع رأس المال الاحتكارى الأوربى أن يحل مشكلة تراكم رأس المال لديه على حساب العالم الذى أصبح متخلفا نتيجة سياسات الاستثمار التى أوقفت النمو الذاتى لهذه الدول ، فضلا على استنزاف مواردها للخارج وبالتالى إفقارها وإحكام تبعيتها إلى الدول المصدرة لرأس المال .

وترى الاقتصادية "روزا لوكسمبورج". (Rosa Luxburg) أن تصدير رأس المال قد لعب دورا لا يستهان به فى حل تناقضات مشكلة تصريف فائض إنتاج الدول الرأسمالية الناجمة عن التباين بين نمو القدرة على الإنتاج ونمو القدرة على الاستهلاك فى نموذج إعادة الإنتاج الرأسمالى الموسع ، فالخروج بهذا الفائض من رأس المال إلى الاستثمار فى شكل قروض فى المجتمعات الأقل نموا (غير رأسمالية) كان هو الشرط

٤ - الاســــتعمار :

يشير " هوبسون " فى مؤلفه عن الإمبريالية إلى الفترة ١٨٨٤-١٩٠٠ باعتبارها المرحلة التى توسع فى الاستعمار الأوربى ، فلقد تملكت إنجلترا ٣,٧ مليون ميل مربع يسكنها ٥٧ مليون نسمه ، وفرنسا ٣,٦ مليون ميل مربع يسكنها ٣٦,٥ مليون نسمه ، وبلجيكا ٩٠٠ ألف ميل مربع يسكنها ٣٠ مليون نسمة ، والبرتغال ٨٠٠ ألف ميل مربع يسكنها ٩ ملايين من السكان . وهذه المستعمرات توسعت أكثر فأكثر بعد ما كتبه " هوبسون " ، ويوضح الجدول التالى (رقم ٥) تطور المساحات الاستعمارية حتى عام ١٩١٤ .

جدول رقم (٥)

مستعمرات الدول الكبرى (بملايين الكيلومترات المربعة ، وملايين السكان)

الدولــة	المســـتعمرات				المتروبولات		المجموع	
	عام ١٨٨٦		عام ١٩١٤		عام ١٩١٤		عام ١٩١٤	
	كيلو متر مربع	نسمة	كيلو متر مربع	نسمة	كيلو متر مربع	نسمة	كيلو متر مربع	نسمة
انجلترا	٢٢,٥	٢٥١,٩	٣٣,٥	٣٩٣,٥	٠,٣	٤٦,٥	٣٣,٨	٤٤٠
روسيا	١٧,٠	١٥,٩	٢٧,٤	٣٣,٢	٥,٤	١٣٦,٢	٢٢,٨	١٦٩,٤
فرنسا	٠,٩	٦,٠	١٠,٦	٥٥,٥	٠,٥	٣٩,٦	١١,١	٩٥,١
ألمانيا	-	-	٢,٩	١٢,٣	٠,٥	٦٤,٩	٣,٤	٧٧,٢
الولايـــات المتحدة	-	-	٠,٣	٩,٧	٩,٤	٩٧,٠	٩,٧	١٠٦,٧
اليابان	-	-	٠,٣	١٩,٢	٠,٤	٥٣,٠	٠,٧	٧٢,٢
المجموع	٤٠,٤	٢٧٣,٨	٦٥,٠	٥٢٣,٤	١٦,٥	٤٣٧,٢	٨١,٥	٩٦٠,٦
مستعمرات الدول الأخرى (بلجيكا - هولندا وغيرهما)							٩,٩	٤٥,٣
أشباه المستعمرات (إيران - الصين - تركيا)							١٤,٥	٣٦١,٢
البلـــدان الأخرى							٢٨,٠	٢٨٩,٩
مجمـــوع الأرض							١٣٣,٩	١٦٥٧,٠

المصدر :

- لينين ، المختارات ، مرجع سبق ذكره ، ص. ٢٨٣ .

شركة ، وأصبحت تتصرف فيما يقرب مليار ونصف مليار مارك ، وكانت لها فى الخارج ٣٤ وكالة منها ١٢ شركة مساهمة فى أكثر من عشرة دول . واستطاعت توظيف ٢٣٣مليون مارك فى الخارج منها ٦٢ مليون مارك فى روسيا عام ١٩٠٤ . ونفس الحال التمركز الإنتاجى الذى قادته الشركة العامة للكهرباء فى الولايات المتحدة الأمريكية (G.E.C) ، وفى عام ١٩٠٧ عقد الاحتكارين الألمانى الأمريكى اتفاقية على تقسيم أسواق العالم وعدم المنافسة بين أى من الشركتين ، حيث تختص الشركة العامة للكهرباء الأمريكية (G.E.C) بأسواق الولايات المتحدة وكندا ، وتتولى الشركة العامة للكهرباء الألمانية (A.E.G) ألمانيا والنمسا وروسيا وهولندا والدنمرك وسويسرا وتركيا والبلقان.[١]

وفى مجال النقل البحرى تمركز النقل البحرى فى ألمانيا فى شركتان عملاقتان "هامبورج-أمريكا"، " نورد دويتش- لويد " رأسمال كل منهما ٢٠٠ مليون مارك وبواخرهما تقدر بحوالى ١٧٥-٢٠٠ مليون مارك . وتكون احتكار أمريكى إنجليزى على الجانب الأخر يضم ٩ شركات ملاحية "الشركة العالمية للملاحة التجارية " برأس مال ١٢٠ مليون دولار . وفى عام ١٩٠٣ عقد كلا العملاقان الألمانى والأمريكى الإنجليزى اتفاقية بتقسيم النقل فى العالم بينهما ، وتقسيم الموانى بدقه ، بعد أن تنازلت الشركات الألمانية عن منافسة الشركة الأمريكية الإنجليزية فى النقل بين إنجلترا وأمريكا ، وتم الاتفاق على تقسيم الأرباح وإنشاء لجنه مختلطة لمراقبة تنفيذ الاتفاق الذى سوف يستمر عشرون عاما .[٢]

ونفس الحال تم فى كارتل إنتاج قضبان السكك الحديدية بين إنجلترا وألمانيا وبلجيكا عام ١٨٨٤ ، حيث أتفق على أن تترك كل سوق داخليه دون منافسة للشركة الوطنية لكل دولة ، وتوزيع أسواق العالم بينهم بنسبة ٦٦٪ لإنجلترا بالإضافة إلى الهند ، ٢٧٪ لألمانيا ، ٧٪ لبلجيكا .[٣]

---

[١] لينين ، المختارات ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص ٣٦٦ - ٣٧٠ .

[٢] المرجع السابق ، ص. ٣٧٣ .

[٣] المرجع السابق ، ص.ص ٣٧٣ - ٣٧٤ .

إلا أنه إذا كانت المنافسة الحرة قد انتهت فـي أسـواق السـلع الوطنيـة أو الداخليـة فإن المنافسة انتقلت إلى الدول الرأسمالية الاحتكارية ، ذلك أن كل دولـه مـن هـذه الـدول تبذل كل جهدها وبكل الطرق المشروعة وغير المشروعة فى توسيع الأسواق التـى يمكـن أن تستقبل رأسمالها وسلعها المصدرة إلـى الخـارج ، وتوسـيع أسـواق أى مـن هـذه الـدول يكون فى الغالب على حساب الدولة الأخرى ، وخاصة بعد بداية القرن العشرين الذى شهد أقصى توسع استعمارى تم فيه تقسيم العالم المتخلف بين الدول الرأسمالية الاحتكاريـة كمـا أوضح الجدول رقم (٥) السـابق ، حيـث تـم اسـتعمار الغالبيـة السـاحقة مـن دول القـارات الثلاث أفريقيا وأسيا وأمريكا الجنوبية .

وفـى إطـار هـذا التنـافس الدولـى كـان لابـد لكـل دولـة أن تتحسـب للصـراع بيـن الأقوياء ، وأن تبذل قصارى جهدها فى الاستعداد الحربى ، على مستوى الإنتاج العسكرى المتطور تكنولوجيا ، وكذلك تكوين الجيوش المرابطة ، والأساطيل البحرية . ولعل حتميـة الصراع بين الدول الرأسـمالية إنمـا يرجـع إلـى أحـد قوانيـن الرأسـمالية ذاتهـا وهـو قـانون التطور غير المتناسب للاقتصاديات الرأسمالية .

ولقـد عـانت مصـر مـن عدوانيـة رأس المـال الاحتكـارى الفرنسـى والإنجلـيزى للاستحواذ عليها بأسلوب الغزو العسكرى البربرى ، وتأتى الحملة العسكرية الفرنسية إلى مصر (١٧٩٨-١٨٠١) بقيادة نـابليون ، ويقاومهـا الشـعب المصـرى بكـل مـا يملـك مـن أرواح ومال ، ثم يتلوها محاولة إنجلترا للاستيلاء على مصر أيضا بطريقـه بربريـة فيمـا يسمى بحملة فريزر العسكرية على مصـر عـام ١٨٠٧ . وإزاء بنـاء مصـر لأول محاولـة جادة للتنمية الاقتصادية وبناء اقتصاد مصرى مستقل يعتمد على الذات بقيادة محمد على ، ونجـاح هـذا البنـاء الزراعـى الصنـاعى المتكـامل الـذى أصبـح يهـدد مصـالح رأس المـال الاحتكارى العالمى ، وخاصة رأس المال الإنجليزى فى منطقة الشرق الأوسط ، نجد اتفاق الدول الرأسمالية صاحبة رأس المال الاحتكارى على تقويض هذه التنمية المصرية ، وذلك بتوقيـع معـاهده لنـدن فـى ٢٥ يوليـو عـام ١٩٤٠ بيـن كـل مـن إنجلـترا وروسـيا والنمسـا وبروسيا وتركيا ، وليتم ضرب الدولة المصرية بعمل عسكرى فى سبتمبر من نفس العام.

وهكذا تطورت ظاهرة الاستعمار لتواكب تحول الرأسمالية إلى الرأسمالية الاحتكارية ، وما أن بزغ القرن العشرين حتى كانت دول أوربا والولايات المتحدة واليابان قد استعمروا ثلاث قارات تقريبا ، قارة أفريقيا ، وأسيا ، وأمريكا اللاتينية ، وهذه المناطق التى حل بها الاستعمار هى المناطق التى تحوى الدول المتخلفة . فلقد كانت النتيجة الحتمية لسياسات المستعمرين داخل هذه الدول هو التخلف الاقتصادى والاجتماعى والسياسى والفكرى ... فلقد تجمع فى هذه الدول كل المقومات السلبية من الفقر والجهل والمرض والتبعية ، ولم يتركها الاستعمار إلا بعد أن تحولت إلى مسخا مشوها يحمل اسم مجتمع . واستطاع المستعمرين أن يقوموا ببناء الحضارة الرأسمالية على حساب الفائض الاقتصادى المنهوب بطريقة منظمة ومستمرة من العالم المتخلف ، واستطاعوا حل جميع أزمات النظام الرأسمالى فى تطوره على حساب المستعمرات التى تم نهب مواردها المادية، ووقف أى تنميه اقتصادية فى هذه المجتمعات لتظل فى حاله ركود حتى النصف الثانى من القرن العشرين ، حيث أنتهى الاستعمار العسكرى ليبدأ استعمار من نوع آخر ليؤدى نفس الأهداف وتحقيق نفس النتائج ، ألا وهو حل مشاكل العالم المتقدم " دول الشمال " على حساب العالم المتخلف الذى كان مستعمرا عسكريا من قبل ، وليصبح تابعا مره أخرى للدول الاستعمارية ولكن بطريقة أخرى وبإرادته ورضائه هذه المرة ، وليس رغما عنه كما فى مرحلة الاستعمار الإمبريالى .[1]

٥- عدوانية رأس المال الاحتكارى :

رأينا أن الرأسمالية فى تطورها الأخير إلى الرأسمالية الاحتكارية قضت على المنافسة الحرة التى كانت السمة الأساسية للأسواق فى ظل المرحلة السابقة من تطورها (الرأسمالية التنافسية أو التوسعية) ، وظهرت أنواع من الاحتكار تتشكل على أساسها الأسواق مثل المنافسة الاحتكارية أو احتكار القلة أو الاحتكار الكامل .

---

[1] يراجع فى التبعية وآثارها فى عهد الاستعمار ، ثم التبعية التنموية بعد إنتهاء الاستعمار العسكرى المرجع التالى :

- د. سعيد الخضرى ، الفكر الاقتصادى الغربى فى التنمية ، نظرة انتقادية من العالم الثالث ، دار النهضة العربية ، ١٩٩٠ ، وبصفة خاصة الفصل الخاص بالتبعية الكولونيالية والتبعية التنموية .

مصر ووقف فى وجه العدوان الإنجليزى الفرنسى على مصر سياسياً (الذى لم ينسق مقدماً ما أقدم عليه) ليخلع آخر بقايا النفوذ الإنجليزى فى المنطقة . إلا أن مصر لم تكن مستعدة لهذا الدور الأمريكى التابع بحكم طبيعة القيادة الصلبة والوطنية لمصر فى هذه الفترة ، حيث كان عبد الناصر رحمه الله يطمح إلى أن يبنى اقتصاداً مستقلاً فى مصر فى إطار القومية العربية التى يجب أن تنتهى إلى توحيد العالم العربى . وهو ما أدى إلى صراعات بين مصر وقوى رأس المال الاحتكارى الأمريكى بعد ذلك .

وللمرة السادسة فى عام ١٩٦٧ يتم ضرب المجتمع المصرى بواسطة قوى رأس المال الأمريكى منفرداً هذه المرة وبمساعدة جيش إسرائيل ، الظاهرة الاستعمارية التى عادت مرتبطة به بدلاً من ارتباطها السابق بإنجلترا . وكان الهدف هذه المرة هو تصفية ووقف استمرار تجربة التنمية الجادة والمستقلة التى بناها المجتمع المصرى بعد حصوله على الاستقلال السياسى عام ١٩٥٤ ، والتى كان نجاحها سوف يتم نهائياً بتحقيق شروط الاعتماد على الذات كاملاً ، ومن ثم يتحقق لمصر شروط التنمية الذاتية بتنفيذ الخطة الخمسية الثانية . وكذلك كان الهدف الثانى هو ضرب مشروع القومية العربية وعدم استكمال التوحد للمنطقة العربية ، وهو ما يعنى عودة السيطرة على المنطقة فى شكل دول متفرقة تسيطر عليها قوى رأس المال الاحتكارى الدولى وخاصة رأس المال الأمريكى . ولعل ذلك تحقق كاملاً فى الوقت الراهن بعد حرب ١٩٧٣ والصلح مع إسرائيل ، حيث أصبحت المنطقة كاملة محلاً لعربدة قوى رأس المال الاحتكارى الدولى وخاصة الأمريكى بمشاركة إسرائيل . هذه العربدة التى أخذت كافة الأشكال السياسية والاقتصادية والعسكرية والتى كان ومازال من نتائجها مأساة الشعب الفلسطينى ، ثم الشعب الليبى ، وجنوب لبنان، ثم شعب العراق والسودان ، والبقية تأتى . فعلى من سوف يكون الدور فى العالم العربى؟[1]

ولعل صراع رأس المال الاحتكارى فى أى دولة أوربية ، هو صراع الوفرة

---

[1] د. سعيد الخضرى ، أزمة البطالة وسوء استغلال الموارد العربية ، دار النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٨ ، خاصة الآثار الاجتماعية والسياسية .

وبتصفية هذه التجربة التنموية الجادة تنفتح مصر لرأس المال الأجنبى بصفة عامه والإنجليزى بصفة خاصة ، وليبدأ سريعا تصفية التنمية الصناعية السابقة ، وإدماج الاقتصاد المصرى فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى ، وتدمير المقومات الاستقلالية للاقتصاد المصرى لتصبح مصر دوله تابعه ، وكمزرعة للقطن الذى تحتاجه صناعة الغزل والنسيج فى لانكشير . وعندما يستفحل فساد وإفساد رأس المال الأجنبى فى مصر ابتداء من حكام مصر أبناء محمد على ، وتظهر حركة التنوير داخل المجتمع المصرى لرفض مسار الاقتصاد الذى يتحكم فيه رأس المال الأجنبى ، ورفض الآثار السياسية والاجتماعية المترتبة على المسار الاقتصادى ، ويصل التناقض بين القوى الوطنية المستنيرة وبين الخديوى توفيق الذى كان عونا لرأس المال الأجنبى فى تحقيق مصالحه باحتجاج عرابى وطلبه الإصلاح السياسى والاقتصادى والاجتماعى يقوم رأس المال الإنجليزى عسكريا بضرب الدولة المصرية عام ١٨٨٢ ليقوم باحتلال مصر كاملة .[١]

ومرة خامسة فى النصف الثانى من القرن العشرين يتم ضرب مصر عسكرياً عام ١٩٥٦ بواسطة قوى رأس المال الاحتكارى الإنجليزى والفرنسى لمنعها فى استرداد حقها الشرعى فى قناة السويس بتأميمها وإعادتها إلى مصر دون الإخلال بحقوق المساهمين ومنحهم التعويض المقابل (سندات بقيم الأسهم حسب أسعارها فى بورصة لندن يوم التأميم) . ولقد واجهت مصر جيوش الدولتان السابقتان بالإضافة إلى جيش الظاهرة الاستعمارية إسرائيل . ولقد ساعد مصر إلى استخلاص حقها دول العالم المستنير غير الرأسمالى ، دول المجموعة الاشتراكية والاتحاد السوفيتى ، فضلاً على دول عدم الانحياز، وجميع دول أفريقيا والدول العربية .

وكان من حسن حظ مصر أن رأس المال الأمريكى كان يحاول أن يجد قدماً راسخة له فى الشرق الأوسط ، وتصور أن مصر سوف تكون قاعدة لاستقراره ، فساعد

---

[١] يراجع فى صراع رأس المال الدولى مع مصر المؤلف القيم التالى :
- د. محمد دويدار ، الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير ، دار الجامعات المصرية ، الإسكندرية ، ١٩٧٨ ، ص.ص ١٢٨ - ١٨٤ .

المبحث الرابع

الرأسمالية دولية النشاط

تركنا الرأسمالية الاحتكارية ومن حولها صراعاً رهيباً ، ففى داخل أوطانها تصارع طبقة العمال من أجل تخفيض الأجور ، وتصارع بقايا رأس المال الوطنى الذى لم ينضوى تحت لواء هذه الاحتكارات ، وتبذل قصارى جهدها لضم هذه الشركات والمشروعات المتمردة إلى الاحتكار أو إخراجها من السوق . ثم الصراع بين رأس المال الاحتكارى الصناعى بالذات وبقايا البرجوازية العقارية الزراعية حول أثمان المنتجات الزراعية (المواد الأولية ، الأغذية وخاصة القمح) التى يرتفع ثمنها باستمرار كلما زاد التوسع الصناعى (استثمارات جديده تحتاج لمواد أولية زراعية ، وتدفع أجور لمزيد من العمالة التى تطلب مواد غذائية) ، ومن ثم توزيع الدخول لصالح البرجوازية العقارية تبعاً للتوسع الصناعى .

أما فى الخارج فلقد كان الصراع بين رأس المال الاحتكارى (لكل دوله) أكثر ضراوة ، فكل يبحث عن الموارد وكيفية السيطرة عليها ، ومن ثم استعرت حمى الاستعمار واقتناص أى فرص لاستعمار أى مجتمع أقل تطورا ، أو إخراج مستعمر ليحل محله مستعمر آخر ، هذا السعار فى البحث عن الموارد هو الذى أدى إلى صدام قوى رأس المال الاحتكارى فى الدول الرأسمالية الأكثر تقدماً فى الحرب العالمية الأولى والثانية.

لكن ما هى الظروف والدوافع التى تدفع إلى هذا الصراع المرير الذى سوف ينتهى إلى أزمة النظام الرأسمالى فى مرحلته الاحتكارية ؟

إذا أخذنا المجتمع الإنجليزى وهو أسبق المجتمعات الأوربية فى تطوره ، بل يمكن القول أنه كان يرسم الطريق الذى تتبعه الرأسمالية فى تطورها فى المجتمعات الأوربية الأخرى ، ثم الولايات المتحدة الأمريكية بعد حرب التحرير واندماج شمالها وجنوبها .

(وفرة رأس المال المتراكم ، ووفرة السلع المنتجة) وليس صراع حول الندرة كما تصور النظرية الاقتصادية الغربية ، حيث لم يستطع رأس المال الاحتكارى أن يتفاهم بالقدر الذى يحمى نفسه داخل الدول الأوربية التى ينتمى إليها ، ونجد الصراع من أجل سرعة الاستيلاء على أهم مصادر الخامات يصل إلى تدمير الإمكانيات الاقتصادية الهائلة التى بناها تاريخ الرأسمالية منذ مرحلتها الناشئة حتى الاحتكارية فى حروب كونية هائلة هى الحروب العالمية الأولى والثانية .

وهنا يثور التساؤل هل هناك على صعيد الرأسمالية ، وسيله أخرى غير الحروب لتسوية عدم التناسب بين تطور القوى المنتجة وتراكم رأس المال من ناحية ، واقتسام رأس المال المالى للمستعمرات ومناطق النقود من الناحية الأخرى؟

الواقع أن الرأسمالية فى تطورها بعد الحربين الكونيتين السابقتين ، استطاعت أن تعى درسا هاما هو المحافظة على بناء القوة العسكرية بكل مقوماتها وتطورها إلى ما هو أقوى وأفضل فى كل دولة على حده ، وربما بالتعاون بين الدول الرأسمالية ، إلا أن هذه القوه العسكرية لا تستخدم فى حل التناقضات بين أجنحة الرأسمالية فى دولها المختلفة على تحقيق المصالح الاحتكارية لكل منها . ولكن هذه القوه العسكرية توضع فى يد الآخرين لكى يدافعوا بوعى أو دون وعى عن المصالح المتناقضة للرأسمالية الاحتكارية العالمية ، وهؤلاء الذين يقومون بهذا الدور هم شعوب العالم المتخلف .(١)

---

(١) ولعل ذلك السلوك كان موجود قديما ، و تحدث عنه " هوبسون " فى مؤلفه عن "الإمبريالية " لقد تخطت إنجلترا العظمى الجميع ، فالقسم الأكبر من المعارك التى استولينا بها على إمبراطوريتنا الهندية قد قامت به جيوشنا المشكلة من الجنود المحليين . ففى الهند وفى مصر كذلك حديثا توجد جيوش دائمة كبيره تحت قيادة البريطانيين ، ومعظم الحروب التى خضناها لغزو أفريقيا ، عدا أفريقيا الجنوبية قد قام لنا بها الجنود المحليون " وليس ذلك فقط بل وتنزع الإمبريالية إلى أن تبرز بين العمال أيضا فئات مميزه ، وإلى فصلها عن الجماهير البروليتارية (العمالية) الفقيرة ، وإلى تقسيم العمال وإلى تقوية الانتهازية بينهم ، وإلى إفساد حركة العمال مؤقتا .

- لينين ، المختارات ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص ٤٠٨ - ٤١٣ .

المشكلة هى مزيد من التوسع الخارجى لتصريف السلع الصناعية بثمن أعلى ، والحصول على المواد الأولية بثمن أقل ، ومن ثم يرتفع معدل ربحية رأس المال ويستمر التوسع الصناعى . وفى هذا الإطار قدم ريكاردو (ومن قبله أدم سميث) حلا للمشكلة ابتداء من نظرية النفقات النسبية ، والذى أثبت فيها ضرورة تخصص المجتمعات فى إنتاج السلع التى لها فيها ميزة نسبية (أى تنتجها بنفقة أقل) ، وأن يتم تبادل السلع بين الدول والمجتمعات ، أى تحرير التجارة العالمية لكى تنساب السلع الأرخص من البلد التى تتميز بميزة نسبية فى إنتاجها إلى البلاد التى ليس لها ميزة نسبية فى إنتاجها ، وهكذا يتم التبادل الدولى على أساس أن كل المنتجات سوف تكون تكلفتها عند أقل مستوى ، وهو ما يحقق مزيد من الرفاهية للدول المشاركة فى التبادل الدولى . وتفكير ريكاردو فى حل مشكلة المجتمع الإنجليزى جعلته يقنع الكافة فى إنجلترا بضرورة سيادة حرية التجارة ، وأن من مصلحة إنجلترا كبلد متطور صناعياً أن تتخصص فى الصناعة (وكذلك كل بلد متطور صناعياً) ، ويتخصص الآخرون فى الدول الأخرى فى الزراعة والاستخراج للمواد الأوليـة .

وتبعاً لذلك قامت إنجلترا بإلغاء قانون الغلال ، وهو القانون الذى كان يمنع استيراد القمح من خارج إنجلترا ،ثم تولت فرض مبدأ حرية التجارة على العالم ابتداء من مستعمراتها ، وتبعها فى ذلك كل الدول الأكثر تطورا ، وهو ما أدى إلى سيادة تقسيم للعمل الدولى بين البلدان الأكثر تطورا والبلدان الأقل تطورا وخاصة المستعمرات لتتخصص إنجلترا والدول الأكثر تطورا فى الإنتاج الصناعى ، وتتخصص الدول الأقل تطورا فى الإنتاج الزراعى والاستخراجى ، ويتم تبادل المواد الأولية المنتجة فى المستعمرات بالإنتاج الصناعى للدول الأكثر تطورا . وتبع ذلك أن تعمدت إنجلترا وغيرها من الدول المتطورة بعدها وقف نمو الإنتاج الصناعى فى الدول المتخلفة ، إن لم يكن هدم كل تنمية صناعية تمت فى أى بلد كما حدث مع مصر حيث تم تقويض التنمية الصناعية التى أقامها محمد على فى مصر عام ١٨٤٠ بالقوة العسكرية .

ولقد أدى تقسيم العمل الدولى على أساس الميزة النسبية كما أوضح ريكاردو فى القرن التاسع عشر إلى تخلف الدول الأقل تطورا التى أخذت به ، وعلى العكس أدى

لقد أفرز التوسع الصناعى فى مرحلته الاحتكارية زيادة هائلة فى الطلب على المواد الأولية وأهمها صوف المارنيو والقمح ، ورغم قيام حركة التسييج الثانية الذى تم فيها الاستيلاء على الأراضى التى لم تكن تستخدم بالإضافة إلى الاستيلاء على الأراضى الصغيرة التى فى حيازة ضعاف الفلاحين وصغارهم لتوسيع المزارع الكبيرة سواء لرعى أغنام المارنيو أو للزراعة المحصولية ، فإن الأزمة تتزايد . وترجع الأزمة إلى أن التوسع الصناعى يؤدى إلى تشغيل عماله جديده تحصل على أجور جديده تنطلق بها إلى السوق أولاً لتشترى القمح والغذاء ، وكذلك نفس الحال بالنسبة للمواد الأولية وخاصة الصوف ، فيرتفع ثمنه هو الأخير ، وهكذا كلما زاد الاستثمار الصناعى كلما زاد الطلب على الإنتاج الزراعى الذى يرتفع ثمنه وهكذا ، كان التوسع الصناعى ينعكس فى مزيد من الدخول للملاك العقاريين الزراعيين (حيث يتم بيع المنتج بثمن أعلى فى كل مرحلة) .

أما بالنسبة للبرجوازية الصناعية فإن الأمر مختلف تماماً ، فالنفقة المتوسطة فى زيادة مستمرة بسبب ارتفاع ثمن المواد الأولية (الصوف) ، كذلك نظراً لارتفاع الأجور بسبب زيادة التشغيل مع ارتفاع أثمان الغذاء ، هذا من ناحية . أما من الناحية الأخرى ، فإن مزيد من الاستثمار فى الصناعة مع تعميم الآلية أدى إلى طوفان من الإنتاج مما أدى إلى انخفاض مستوى الأسعار ومن ثم انخفاض معدل الربحية [1] . وهو ما يؤدى بطبيعة الحال إلى انخفاض الحافز على الاستثمار فى الصناعة ، وإلى أى مدى يمكن أن يستمر انخفاض معدل الربح فى الصناعة الذى قد يوقف الاستثمار فى الصناعة وتكون الكارثة لرأس المال المتراكم وللمجتمع الإنجليزى .

---

[1] يمكن التعرف على الاتجاه الهبوطى لمستوى العام للأسعار فى القرن التاسع عشر باستعراض المستوى العام للأثمان فى الولايات المتحدة الأمريكية :

السنة	١٨٢٣	١٨٤٨	١٨٧٣	١٨٩٨
الرقم القياسى للأثمان	١٠٠	٧٥	١٣٩ بسبب الحرب الأهلية	٧٤

الظاهرة الثالثة ، انتهاء تقسيم العالم الأقل تطورا كأسواق للمنتجات الصناعية ومصادر للمواد الأولية ، أو مناطق لتصدير رأس المال ، ولم يعد هناك فرصة أمام رأس المال الاحتكارى فى أى دوله رأسمالية متطورة أن يحصل على مناطق إضافية إلا بخلع رأس المال الاحتكارى لدولة أخرى منها ، وهو مالا يمكن أن يتم بسهولة . ومن هنا كان التطاحن بين رأس المال الاحتكارى لكل دولة من أجل الحصول على مزيد من المناطق لتكون محلا للسيطرة ، فبدأت القيود التجارية كفرض رسوم جمركية على الواردات ، تقيد حرية تبادل العملات والصرف الأجنبى ، محاولات الإغراق لبعض الأسواق ، ولبعض السلع ، هذا التنافس الذى أدى إلى الحرب التجارية والنقدية انتهى إلى الصدام المسلح فى الحربين العالميتين الأولى والثانية بين قوى رأس المال الاحتكارى فى الدول الرأسمالية المتقدمة .

الظاهرة الرابعة ، انقلاب مسيرة الأثمان ، بدلاً من الاتجاه إلى الانخفاض فى القرن التاسع عشر أصبح الاتجاه إلى الارتفاع ، وذلك رغم أن كل المقومات كانت لابد أن تنتهى إلى مزيد من انخفاض المستوى العام للأثمان . مثل ارتفاع إنتاجية العمل الذى يخفض من نصيب الوحدة المنتجة من التكاليف سواء المتغيرة أو الثابتة ، وكذلك مع ثبات المنتج من الذهب (حيث كان الذهب هو القاعدة النهائية للنقود فى العالم) ، فكان لابد أن تنخفض أثمان السلع بالنسبة للذهب كمحدد نهائى للقيم . وهو ما يعنى انخفاض معدل أرباح رأس المال الاحتكارى ، فضلاً عن الخوف من قدرة نقابات العمال على رفع الأجور مما يزيد من نقص معدل الأرباح ، فلقد لجأ رأس المال الاحتكارى إلى رفع الأثمان ودفع التضخم بأى أسلوب للمحافظة على معدل الأرباح دون تخفيض . وهو الاتجاه الذى أصبح ثابتا منذ بداية القرن العشرين ، فلقد أرتفع الرقم القياسى للأسعار فى الولايات المتحدة بداية من القرن العشرين بمعدل ٢٠٨٪ عام ١٩٢٣ (باعتبار أسعار عام ١٨٩٨ سنة الأساس) ، ثم بمعدل ٣٣١٪ عام ١٩٤٨ ، ثم بمعدل ٥٢٠٪ عام ١٩٧٣ .

الظاهرة الخامسة ، وهى لم تظهر إلا بعد الحرب العالمية الثانية ، ففى الوقت الذى تطاحنت فيه قوى رأس المال الاحتكارى فى أوربا بالإضافة إلى اليابان خلال الحرب العالمية الثانية ، وفقدوا جميعاً الجزء الأكبر من رأسمالهم ، فإن الولايات المتحدة حافظت

إلى زيادة وسرعة تطور الدول التى كانت أكثر تطورا فى هذه الفترة . [١]

ولقد كان من نتاج السياسات التى اتبعتها الدول الاستعمارية الأكثر تطورا لتطبيق تقسيم العمل الدولى داخل المستعمرات (دون تفصيلات ليس مجالها هذه الدراسة) أن ارتفع معدل ربحية الاستثمار فى الدول الأكثر تطورا ، حيث يتم التحكم فى أثمان السلع الصناعية المصدرة إلى المستعمرات بالارتفاع ، وأيضاً تتحكم فى أثمان المواد الأولية المستوردة من المستعمرات ، وبطبيعة الحال بالانخفاض .

ولعل أهم أدوات تحقيق هذه السياسة كان تصدير رأس المال الاحتكارى إلى المستعمرات ليتولى بنفسه إنتاج المواد الأولية الزراعية والتعدينية ثم البترول لاحقاً ، وليجنى رأس المال الاحتكارى أرباحاً مضاعفة فى الخارج والداخل معا ، وهذه الأرباح بنوعيها تتراكم لحساب الدولة الأم المستعمرة صاحبة رأس المال .

الشركات دولية النشاط الشكل الأخير لرأس المال الاحتكارى :

ظهر فجر القرن العشرين على سيادة بعض الاتجاهات الجديدة ، أو مع تضخم و تعمق ظواهر سابقة لتأخذ أشكالاً أكثر حده وصرامة . **أولها** ، استمرار تراكم رأس المال الاحتكارى بمعدلات أكبر ، ولقد ساهم فى تعاظم هذا التراكم النتائج التى حققها تقسيم العمل الدولى طوال القرن التاسع عشر وسيادة التبادل غير المتكافئ بين الدول الرأسمالية المتطورة وتلك الأقل تطورا والتى أصبحت واضحة التخلف ابتداء من القرن العشرين[٢]. **أما الظاهرة الثانية** ، فهى ارتفاع إنتاجية العمل ، وتطور الطبقة العاملة ونضوج تنظيماتها ونقاباتها داخل الدول الرأسمالية المتقدمة بحيث تستطيع مواجهة رأس المال الاحتكارى وفرض ثبات الأجور الحقيقية ، إن لم يكن زيادتها .

---

[١] يلاحظ أن هناك دولاً رفضت الإنصياع لمبدأ حرية التجارة فى البداية ورفضت تطبيقه مثل ألمانيا والولايات المتحدة ، وذلك لأنها كانت أقل تطوراً من إنجلترا ، لكنهما بعد استكمال تطورهما الاقتصادى وأصبحا فى موقع يمكن لإنتاجهما الصناعى أن يضاهى الإنتاج الإنجليزى وافقا على مبدأ حرية التجارة وقاما بتطبيقه .

[٢] ظهرت ظاهرة التبادل غير المتكافىء نتيجة للتبادل الدولى بين الدول الرأسمالية المتطورة والدول الأخرى الأقل تطوراً .

الصناعات الملوثة للبيئة فإن إنتاجها تقوم به الاستثمارات الخارجية داخل دول المستعمرات ودول العالم المتخلف . أما بالنسبة للزراعة فلقد استطاع رأس المال الاحتكارى نقل زراعة المحاصيل وخاصة القمح والذرة إلى الدول الرأسمالية المتقدمة وأن يحل محلها داخل الدول المتخلفة المحاصيل النقدية (الفواكه وبصفة خاصة الفراولة ، والخضراوات والزهور .... الخ) التى سوف تنضم إلى مجموعة صادرات الدول المتخلفة إلى العالم الرأسمالى المتقدم ليقيم عليها صناعاته الغذائية . ولقد أستخدم رأس المال الاحتكارى الدولى كل الطرق لأحداث هذا التحول وأهمها المعونات الاقتصادية ، وتصدير السلع الغذائية (القمح بالذات) مقابل العملات الوطنية (القانون ٤٨٠ الأمريكى) .[1]

٣ - تصاعد الاقتصاد الرمزى . كان الاقتصاد النقدى تابع للاقتصاد السلعى ، فالنقود تستخدم لتسهيل تبادل السلع ، وكان الإنتاج السلعى هو مصدر الأرباح ، ألا أن تجمع النقود فى البنوك واستخدام رأس المال النقدى فى الإنتاج السلعى وسيطرته على عملية الإنتاج جعل هناك دورا متميزا للاقتصاد المالى الذى أصبح يتحكم فى

---

[1] المثال الواضح على ذلك هو كوريا الجنوبية ، حيث كان اكتفائها الذاتى من القمح ٩٠٪ حتى سبعينات هذا القرن ، ثم كانت معونات القمح لها وكذلك حصولها على القمح بالعملة الوطنية من الولايات المتحدة، الذى أدى إلى انخفاض مستوى أثمان القمح ليصبح غير مجزى بالنسبة للفلاح فتحول عنه إلى المحاصيل الأخرى وخاصة النقدية ، وبإنخفاض إنتاج القمح أصبحت كوريا تعتمد على الخارج فى الحصول على القمح وخاصة من الولايات المتحدة ، وبلغت نسبة الاعتماد على الخارج ٩٠٪ بدلاً مما كانت نسبته ١٠٪. واعتباراً من عام ١٩٨٦ أصبحت المشكلة الرئيسية لاقتصاد كوريا الجنوبية هى أقساط وفوائد الديون ومدفوعات استيراد القمح حيث يبتلعا أكثر من نصف الناتج المحلى الإجمالى . وبطبيعة الحال امتنعت الولايات المتحدة عن بيع القمح لكوريا بالعملات الوطنية (قانون ٤٨٠) ، وأصبح الدفع بالعملات الحرة (الدولار) . ومن المعروف أن أثمان القمح ظلت فى ارتفاع مستمر حتى العام الماضى لأنه أصبح المادة الأولية التى تقع فى احتكار الدول الرأسمالية المتقدمة (الخمسة الكبار) .

يراجع فى دور المعونات التخريبى للاقتصاديات المتخلفة المؤلف التالى :

- د. دينا جلال ، المعونة الأمريكية ، لمن : لمصر أم لأمريكا ، كتاب الأهرام الاقتصادى ، القاهرة ، ديسمبر ١٩٨٨ .

على قدراتها الإنتاجية ومن ثم على رأسمالها ، وبالتالى بعد أن وضعت الحرب أوزارها ظهر رأس المال الأمريكى كأكبر قوة رأسمالية احتكارية ليتصدر ويقود رأس المال الاحتكارى فى العالم .

إعادة ترتيب العالم الرأسمالى بعد الحرب العالمية الثانية :

بدأت دول أوربا الغربية (حيث انضمت أوربا الشرقية إلى المعسكر الاشتراكى بعد الحرب العالمية الثانية) فى إعادة بناء اقتصادياتها من جديد وبمعونة الولايات المتحدة (مشروع مارشال) . وقد تمت إعادة بناء الرأسمالية فى أوربا الغربية واليابان فى فترة وجيزة ، فلم يحل عام ١٩٥٧ إلا وكانت الرأسمالية الاحتكارية قد تم بناؤها عند مستوى أفضل مما كانت عليه عشية الحرب ، إلا أن البناء الجديد يختلف عن البناء السابق فى كثير .

١ - **الأخذ فى الاعتبار عند إعادة بناء الهيكل الإنتاجى الرأسمالى تهيئة الظروف لتحقيق شروط التبادل التجارى الدولى بين العالم الرأسمالى والعالم المتخلف فى المرحلة القادمة ، وخاصة إذا ما أخذ فى الاعتبار توقع تحقق الأفكار والوعود التى سادت المناخ الدولى خلال الحرب ، والتى كانت تقضى بضرورة منح الشعوب المستعمرة استقلالها السياسى . أى التحسب لإمكانية حدوث بعض التعديلات فى تقسيم العمل الدولى الذى ساد خلال القرن التاسع عشر والثلث الأول من القرن العشرين .**

٢ - **فى ضوء ما سبق فإن أولوية الصناعات تغيرت ، فبدلاً من الصناعات التقليدية التى سادت فى بداية الثورة الصناعية (الغزل والنسيج ، الصناعات الوسيطة مثل الأسمنت ، الثقيلة مثل الحديد والصلب) أعطيت الأولوية لصناعة الآلات والمعدات، والصناعات الإلكترونية ، والصناعات غزيرة التكنولوجيا ، والصناعات الحربية ، وصناعة المعلومات . أما الصناعات كثيفة العمل مثل الغزل والنسيج فلم يعد لها الأولوية إلا إذا كانت هناك ظروف خاصة مثل وفرة المواد الأولية الوطنية، أو إنتاج نوع ذو جودة لا يمكن للدول المتخلفة أن تصل إليه . أما**

تدفقات الائتمان والعملات بحثاً عن الفائدة الأعلى . وهو ما يعنى الانفصال التام بين الاقتصاد الحقيقى الذى يقوم على إنتاج السلع والخدمات وتبادلها ، الاقتصاد الرمزى الذى يقوم على تبادل الحقوق بعيدا عن عملية الإنتاج أو التبادل التجارى . وهكذا انفصل الاقتصاد الرمزى ورأس المال الدولى الذى يعمل فيه عن حركة التجارة العالمية والصادرات والواردات . وأصبح رأس المال المستخدم فى الاقتصاد الرمزى أضعاف رأس المال المستخدم فى التجارة الدولية . فإذا كان المستخدم فى التجارة الدولية حوالى ثلاثة تريليون دولار سنويا ، فإن معدل دوران رأس المال اليومى فى لندن فى الاقتصاد الرمزى ٣٠٠ مليار دولار فى اليوم ، أى ٧٥ تريليون دولار سنويا ، وكذلك فإن معدل دوران وتبادل العملات فى أهم مراكز المال العالمية (البورصات) ١٥٠ مليار دولار فى اليوم ، أى ما يقرب من ٣٥ تريليون دولار سنويا .[١]

وهكذا تصاعد حجم رأس المال الدائر فى رأس المال الرمزى ، الذى مرق من مجالات الإنتاج وأنطلق إلى السمسرة والمضاربة على الحقوق المكتسبة (الأوراق المالية) وعلى العملات وعلى الذهب ، وعلى كل ما يمكن المضاربة عليه ، حيث معدلات الأرباح خيالية والزمن المستغرق لحظى ، وأن كانت المخاطر محدقة وقاتلة ، إلا أن طبيعة النظام الرأسمالى تقوم على المخاطرة التى تصل إلى المقامرة ، وعزائها فى ذلك أن ما يفقده طرف ينتهبه الطرف الثانى ، ويبقى أخيرا من يستطيع أن يحقق أقصى الأرباح بأى شكل من الأشكال ، وتظل الرأسمالية فى صعود أيا كانت الضحايا ، فغالباً ما يكونوا من الضعفاء (صغار المستثمرين من الوطنين) أو من الجهلاء والأغبياء (المستثمرين من أغنياء وأغبياء العالم المتخلف) .[٢]

---

(١) - Peter Drucker, "The Changed World Economy", Foreign Affairs, Vol. 64, No.4, Spring 1986.

أنظر فى تفصيلات الاقتصاد الرمزى المؤلف التالى :

- د. فؤاد مرسى ، الرأسمالية تجدد نفسها ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص ٢٤١ - ٢٦٢ .

(٢) وللتعرف على ما يخسره أغنياء العالم المتخلف لحساب الرأسمالية الاحتكارية أثناء استثمارهم فى البورصات العالمية ، أى مشاركتهم فى الاقتصاد الرمزى ، فلقد حدث انهيار بورصة وول ستريت فى اكتوبر ١٩٨٦

(=)

عملية الإنتاج . وبدأ رأس المال المالى يتبادل دون ارتباطه بالإنتاج السلعى ، وأصبح رأس المال المالى محلا للمضاربة ، ومحلا بذاته لتحقيق الأرباح .

بطبيعة الحال فإن رأس المال النقدى كان يحقق الأرباح منذ نهاية القرون الوسطى عندما أباح كالفن وغيره الربا ، وبدأ إقراض النقود بسعر فائدة دون مواربة ، بل وتحولت خلال فترة الرأسمالية الاحتكارية بعض الدول إلى الإقراض للعالم الخارجي لقاء سعر الفائدة مثل فرنسا التى سميت بالدولة المرابية فى أواخر القرن التاسع عشر ، إذ أن رأس المال المصدر منها للخارج كان فى شكل قروض ربوية ، على غير بقية الدول الرأسمالية الأخرى التى كانت تستخدم رأس المال أصلا فى الاستثمار واستثناء فى الإقراض مثل إنجلترا .[1]

وفى مرحلة التراكم الرأسمالى الاحتكارى تحول رأس المال النقدى إلى حقوق مالية فى شكل أسهم للشركات وسندات بحقوق مالية وعينيه سواء على الشركات أو الدول، وأصبح تداولها يتم بصرف النظر عن عملية الإنتاج ، ولذلك سمى هذا الجزء من رأس المال برأس المال المالى . ولا يخفى على أحد أن رأس المال النقدى لم يعد هو عماد تكوين رأس المال المالى أو رأس المال الإنتاجى ، بل لقد أصبح الائتمان الذى تخلقه البنوك أحد أهم مصادر رأس المال بكل أنواعه .

ومنذ الحرب العالمية الثانية والاقتصاد الرمزى يتصاعد إذ أصبح رأس المال المالى من خلال الاقتصاد الرمزى يحقق أرباحا خيالية تفوق أرباح رأس المال الإنتاجى ، ودون المعاناة من عملية الإنتاج لتحقيق الأرباح ، وغدت البورصات العالمية هى أسواق الاقتصاد حيث يتم بيع وشراء الأوراق المالية والسندات وكذلك العملات النقدية ليست كوسائل دفع ولكن كاستثمارات عائدها الفوائد المصرفية .

وهكذا يمكن تعريف الاقتصاد الرمزى بأنه حركة رؤوس الأموال بحثاً عن الأرباح فى شكل تبادل للحقوق والتعهدات الثابتة فى الأسهم ، والسندات بما فى ذلك

---

[1] أطلقت هذه التسمية على فرنسا بعد إقراضها لدولة روسيا القيصرية عشر مليارات فرنك .

المال الساخن " . وبذلك فقد رأس المال هويته ووطنيته ، ومن ثم أصبح أكثر حرية مما كان عليه من قبل ، ومن ثم فهو اليوم فى أمريكا ضمن المستثمرين فى شركة جنرال موترز ، وغداً فى اليابان فى شركة ميتسوبيشى ، وبعد غد فى ألمانيا مع شركة مرسيدس. ويمكن أن يكون اليوم دولار فى ستى بنك ، أو فرنكاً فى الكريدى ليونيه ، أو ماركا فى البنك الألمانى ، فهو موجود تبعاً لسعر الفائدة الأعلى لأى عملة . وبطبيعة الحال فإن التحولات من شركة عالمية إلى أخرى (عن طريق شراء الأسهم أو بيعها) . أو تحولاته من عملة إلى أخرى (عن طريق بيع العملة وشراء أخرى) يتم من خلال البورصات العالمية .

وهكذا فإن تصاعد الاقتصاد الرمزى خلق هيكلاً جديداً لأسواق رأس المال بالانفصال عن الدول ، وحول عقلية المصارف القائمة من عقلية تدير النقود على أساس مخاطر الائتمان إلى عقلية الاستثمار على أساس مخاطر السوق ، ومن ثم تتحول آلية القرض من أجل الإنتاج إلى القرض من أجل القرض ، أو الإقراض لمزيد من الإقراض . وفى هذه الحالة تصبح المضاربة هى النشاط الجوهرى لرأس المال الاحتكارى ، ويتخذ رأس المال شكله الدولى الذى لا جنسية له ، فهو مستعد للاستثمار فى أى مكان . **وبذلك فإنه تبعا لرأس المال الذى أصبح دولياً كان لابد أن يصبح أيضا الإنتاج دولياً ، من هنا ظهرت الشركات متعددة الجنسيات أو دولية النشاط لتشكل الوجه الأخير لرأس المال الاحتكارى ، إلى جانب عوامل أخرى دفعت إلى سيادة الشكل الدولى لاستثمار رأس المال الاحتكارى .**

العوامل التى دفعت إلى سيادة الشركات متعددة الجنسيات (دولية النشاط) :

يجب أن نلاحظ أولاً أن التسمية لهذه الشركات (متعددة الجنسيات / دولية النشاط) ، تحاول أن تخفى حقيقة لا مناص منها . فهى تحاول أن تجعل هذه الشركات شركات مجردة تعمل برأس المال الدولى عديم الهوية ، ومن ثم فهى شركات تستثمر وتنتج وتسوق ...الخ ، وتحصل على أرباحها نتيجة جهدها فى ظل الظروف السائدة فى البلد المستضيف لها وفى إطار القانون السائد بها فهى مستثمر باحث عن الربح فى وداعة وبراءة الذئب من دم ابن يعقوب ، وليس ورائها رأس المال الاحتكارى فى أى بلد ما ،

وهكذا لم يعد رأس المال الاحتكارى يقنع بمعدل الأرباح التى يحققها الإنتاج فينتقل من بلد ليستقر فى الأخرى ليعمل على تحقيقه ، بل أصبح مهاجراً طياراً يبحث محموما عن الأرباح الأعلى والأسرع فى الاستثمار حيث المضاربة على الأوراق المالية فى البورصات ويلهث وراء العملات التى ترتفع أسعار فائدتها ، ولذلك سمى " برأس

(=)

ومن بعده انهيار بورصات العالم (طوكيو ، لندن ، فرانكفورت ... الخ) . مما ترتب عليه خسائر رهيبة لصغار ومتوسطى المستثمرين إذ خسروا غالبية ثرواتهم فى أيام معدودة .

أما بالنسبة **لأغنياء العالم المتخلف** ، فتقدر الموجودات المالية المتراكمة للأقطار العربية البترولية بحوالى ١٠٠ مليار دولار ، ولما كانت قيمة الأوراق المالية فى البورصات العالمية قد انخفضت بنسبة تتراوح ما بين ٢٠ - ٢٥٪ خلال الفترة أكتوبر / ديسمبر ١٩٨٦ ، فإن خسائر المستثمرين العرب الأغنياء تتراوح ما بين ٢٠ - ٢٥ مليار دولار ، وطبقاً لتقدير آخر تصل الخسائر إلى ٢٤ مليار دولار .

أما بالنسبة **لأغنياء العالم المتخلف** ، فلقد بلغ حجم الخسائر التى لحقت بأربع شركات لتوظيف الأموال المصرية تتعامل فى البورصة بأسماء أفراد وشركات سرية وغير معلنة نحو ٨٠٠ مليون دولار ، أى ما يعادل أكثر من مليارين من الجنيهات ، وذلك خلال الأسبوع الأول فقط من إنهيار البورصات العالمية.

- د. رمزى زكى ، الاقتصاد العربى تحت الحصار ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ديسمبر ١٩٨٩ ، ص.ص ٢٨٥ - ٢٨٦ .

كذلك أنظر إلى مصادر الاستثمار فى البورصات العالمية من أموال الأغنياء فى العالم المتخلف ، التى تخرج من دول العالم المتخلف إلى العالم الرأسمالى المتقدم ، وهى رؤوس أموال تهرب ، أو يتم تهريبها من هذه الدول المتخلفة إلى العالم المتقدم ، وتقدر فيما بين ٤٠ - ١٢٠ مليار دولار من مصر ، ١٩ مليار دولار من السودان عام ٨٥ / ١٩٨٦ . وتبلغ نسبة رؤوس الأموال الهاربة إلى الديون الخارجية فى سوريا ومصر أكثر من ٣٠٪ ، وفى تونس واليمن والمغرب أقل من ٢٠٪ خلال الفترة ٧٦ - ١٩٨٢ (حسب تقدير الاقتصادية سوسن إرب) .

- Susanne Erbe, "The Flight of Capital from Developing Countries", Intereconomics Review of International Trade and Development, November - December 1985, P. 268.
- د. على عبد القادر ، حول سياسات التصحيح وهروب رأس المال ، ورقة عمل قدمت إلى المعهد العربى للتخطيط بالكويت ، ندوة السياسات التصحيحية والتنمية فى الوطن العربى .
- د. رمزى زكى ، الاقتصاد العربى ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص ٢٠٥ - ٢٠٦ .

أكبر ، ومن ثم تحقق مهامها وتحقق أرباحا أكبر ، وتستطيع أن تتولى أكثر من مهمة فى آن واحد مثل تولى مهام إنتاج السلعة فى أكثر من دولة ، مع تولى مهام تسويقها وتوزيعها فى العالم أجمع .

ولعل ما ورد فى النظرية الاقتصادية الغربية (النظرية الحدية) هو الذى فرض عليها أن تستخدم رأسمالها فى العالم الخارجى (بالإضافة إلى العوامل السابق عرضها) ، وهو انخفاض الإنتاجية الحدية للعنصر الإنتاجى الوفير ، وارتفاع إنتاجيته الحدية عندما يكون أقل ، ومن ثم فإن إنتاجية رأس المال فى الدول الرأسمالية المتقدمة ذات الوفرة فى رأس المال سوف تكون إنتاجيته أقل منها فى دول العالم المتخلف أو المستعمرات ذات رأس المال النادر . وبذلك فإن رأس المال الدولى سوف يبحث عن أعلى الإنتاجيات الحدية فى أقل الدول وفرة لرأس المال (الدول المتخلفة الأقل تطوراً) .

٣ - لعل الصراع بين الدول الأوربية والولايات المتحدة حول اكتساب مناطق للنفوذ الاقتصادى وليست فقط أسواقاً للسلع على النحو السابق عرض بالنسبة لتصدير رأس المال الاحتكارى طوال القرن التاسع ، فإن الصراع بين الدول على احتجاز أكبر مناطق للنفوذ ، جعل كل دولة تحاول بكل جهدها دفع رأس المال الاحتكارى بها إلى التوسع بأقصى ما يمكن والتوجه إلى الخارج لتنفيذ هذه المهمة ، مما حول الشركات الاحتكارية السابقة إلى شركات متعددة الجنسيات . مثال ذلك قيام الدولة بالتمييز فى معاملة الشركات متعددة الجنسيات ضريبيا بإعفاء أرباحها من الخارج من الضريبة . أو مساعدة الشركة عن طريق الخدمات التى تؤديها لها فى الخارج منظمات الدولة مثل خدمات أجهزة المخابرات أو الخدمات العسكرية أو شبه العسكرية ، ومن ثم فأن الدافع الأساسى لوجود الشركات متعددة الجنسيات هو نشاط الحكومات فى الدول الرأسمالية وصراعها الحثيث على اقتطاع أكبر ما يمكن من مناطق للسيطرة والهيمنة للدولة ، وليس ذلك بالنسبة لخلق مناطق للسيطرة داخل العالم المتخلف والمستعمرات ، بل أيضاً بين الاقتصاديات الرأسمالية الأكثر تقدما والدول الرأسمالية الأقل تقدما . فمازالت الولايات المتحدة تبذل قصارى جهدها فى السيطرة على دول أوربا الغربية وهى دول رأسمالية متقدمة ومتطورة.

وليس ورائها أى دولة من الدول الرأسمالية الاحتكارية المتقدمة . والواقـع غير ذلك فكل شركة متعددة الجنسيات ورائها أحد الدول الرأسمالية ، صحيح أن رأسـمالها يحتـوى على رأس مال وارد من دول وأفراد متعددة ، إلا أن أصل رأس المال الاحتكارى الغـالب فيهـا راس المال الأمريكى ، أو رأس المال الإنجليزى ، أو الفرنسى ، ومن ثم فإن الدولة ذاتهـا تقف ورائها بكل قوتها السياسية والعسكرية والاقتصاد بطبيعة الحال . وإلا فلماذا واجهت مصر جيوش إنجلترا وفرنسا عندما مست الشركة العالمية لقنـاة السـويس البحريـة بالتـأميم عام ١٩٥٦ . ولماذا تمت التصفية الجسدية لسلفادور الليندى فى شيلى وإسقاط نظام حكمـه المنتخب ديمقراطياً فى شيلى عندما صادر احتكار الشـركات الأمريكيـة للنحـاس ، والـدور الذى قامت به شـركة ITT الأمريكيـة مـع جهـاز المخـابرات المركزيـة الأمريكيـة لتدبير الانقلاب وتمويله . [1]

١ - لابـد أن يكـون أول عـامل ليتخـذ اسـتثمار رأس المـال الاحتكـارى شـكل الشـركات متعـددة الجنسيات ، هـو تعـاظم تراكـم رأس المـال المـالى فـى الـدول الرأسـمالية المتقدمة ، فضلا على قدرة البورصات العالمية (وهى موجـودة داخـل دول العـالم الرأسمالى المتقدم) على جذب راس المال من جميع دول العالم إليها ، وخاصـة من الدول المتخلفة ، فأضافت إلى وفرة رأس المال الأوربـى والأمريكـى إضافـة جديـد ليزيد حجم رأس المال المتراكم أضعافاً مضاعفة ، وخاصـة بعـد ظهـور الفـوائض البترولية فى الدول المتخلفة البترولية هذه الفوائض التى غادرت بلادها لتستقر فـى العالم الرأسمالى المتقدم وتستثمر هنالك ابتداء من خمسينيات هذا القرن .

٢ - محاولة كل رأسمال احتكارى أن يتوسع بأكثر من حجمـه وأن يحصـل مـن السـوق الدولية على ما لا يمكن أن يحققه له رأسماله ، ومن ثم فإن الاستعانة برأس المـال الإضافى الذى لا يهم مصـدرة يعطـى مزيـداً مـن القـوة والسـيطرة ، ومـن ثـم فـإن الشركة الوطنية عند تحولها إلى شركة متعددة الجنسيات سـوف تسـتقبل رأس مـال

---

[1] أنظر فيما تقوم به الشركات متعددة الجنسيات من فساد وإفساد فى الـدول التى تحـل بهـا مؤلفنـا بعنـوان "اقتصاديات التخلف والتطوير" ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص ٢٠١ - ١٠٧ .

ولعل الشركات متعددة الجنسيات استطاعت أن تتداخل فـى جميـع الأنشـطة الإنتاجية والخدمية داخل العالم المتخلف وأن تحصل على أرباح خيالية . ويمكن أن نوضح قيمة الأرباح التى حصلت عليها الشركات متعددة الجنسيات من دول العـالم العربـى علـى أساس الدراسة التى قام بها الدكتور محمد السيد سعيد . فلقد دفعت الدول العربيـة خـلال الفترة ٧٦ - ١٩٨٣ مـا قيمتـه ٤٠٣٤٠٩ مليـون دولار منهـا ٢٨٠٦٤ مليـون دولار فــى قطاع الزراعة والرى ، ٨٣٨٥٠ مليون دولار فى قطـاع الصناعـة التحويليـة ، ٣٥٩٩٤٠ مليون دولار فى البترول والتعدين ،١٥٣٣٢ مليون دولار فى النقل والتخزين ،١٣٦٤٦٠ مليون دولار فـى المرافـق العامـة ، ٥٨٢٨ مليـون دولار فـى السياحة والفندقـة ،٤٢٦٨٧ مليون دولار فى الإسكان ، ٥٥٢٤٨ مليون دولار فى الصحة والتعليم والخدمات الأخرى. وتكون أكثر الدول انغماسا فى اللجوء إلى الشركات دولية النشاط على الترتيب السعودية ، العراق ، الجزائر ، الكويت ، مصـر [1] . ولعـل عمـق مـا حصلـت عليـه شـركات دوليـة النشاط كـان مواكبـا لعمليـة فتـح أغلبيـة البلـدان العربيـة لـرأس المـال الأجنبـى بعـد حـرب ١٩٧٣، وخاصة بالنسبة لمصر والجزائر والعراق ، وهـو يتواكـب أيضـا مـع بدايـة أزمـة هذه البلاد من حيث تفاقم المديونيـة ، ثـم تفـاقم البطالـة والتضخـم وانخفـاض معـدل النـاتج المحلى الإجمالى ، وهو ما أكدته الاقتصادية روزا لكسمبورج ، أنه فى الوقت الذى يزيـد فيـه إسـار المجتمـع المسـتضيف لـرأس المـال الأجنبـى يكـون رواج المشـروعات الأجنبيـة وتحقيقها لأرباح عالية .

---

[1] المرجع السابق ، ص.ص ٢٣٦ - ٢٤٢ .

٤ - يعتبر واقع الاحتكار وخاصة احتكار القلة الذى يسود الرأسمالية فى مرحلتها الاحتكارية هو الذى دفع إلى شركات متعددة الجنسيات . فالشركة الاحتكارية عندما تقوم بتعزيز قدرتها على النمو والربح فتزيد من رأسمالها وتنطلق إلى الاستيلاء على أسواق خارجية تقوم بالإنتاج بها ، فان السوق الاحتكارية الداخلية (الوطنية) يختل توازنها ، إذ سوف يختل احتكار القلة القومى ، مما يدفع الشركات الأخرى أن تلحق بالأولى وتسلك نفس السلوك لتحافظ على معدل ربحيتها وعلى مكانتها فى السوق الوطنية قبل السوق الخارجية ، ومن ثم فأن طابع احتكار القلة داخل الدول الرأسمالية يفرض على الشركات الوطنية نقل جزء متزايد من استثماراتها الجديدة إلى العالم الخارجى .

٥ - التطور التكنولوجى المستمر فى العالم الرأسمالى المتقدم يفرض وجود الشركات متعددة الجنسيات ، ذلك أن أى منتج يقوم على نوع من التكنولوجيا غير المعروفة يصبح منتجاً احتكارياً ويحقق أرباحاً غير عاديه ، أما بعد أن يتم التعرف على تكنولوجيا إنتاجه فأنه يمكن للغير من الشركات الوطنية الأخرى إنتاجه ، أو يمكن للشركات داخل دول العالم المتخلف إنتاجه . وعند ذلك تخسر الشركة الأولى الأرباح الاحتكارية التى كانت تحصل عليها نتيجة الأسرار التكنولوجية لإنتاج السلعة ، ولذلك فإن الشركة محافظة على أرباحها لابد أن تتوسع وتنقل جزء من رأسمالها إلى الدول الأخرى فتمنع غيرها من الإنتاج وخاصة دول العالم المتخلف، أو تقوم بالإنتاج مستفيدة من انخفاض الأجور وتصدر السلعة للدولة الأم صاحبة رأس المال ، أو إلى الدول الرأسمالية الأقل تطور. وفى حالة التعرف على تكنولوجيا الإنتاج فأن الدولة المنتجة تنتج داخل الأسواق المستهلكة ، فتوفر على الأقل نفقة نقل السلعة وتحافظ على مستوى الأرباح أكثر ارتفاعا من استثمارها للإنتاج داخل وطنها القومى .[1]

---

[1] يراجع فى أسباب ظهور الشركات متعددة الجنسيات المؤلف التالى :
- د. محمد السيد سعيد ، الشركات عابرة القوميات ومستقبل الظاهرة القومية ، عالم المعرفة ، الكويت ، نوفمبر ١٩٨٩ ، ص.ص ٢٤ - ٣٢ .

الهيكلى لأدوات تسييره ، وموجودة فى طريقة أداؤه ، وموجودة فى نتائج هذا الأداء .

ومن المعروف علمياً أن النظام الرأسمالى عرف الأزمـات المتواليـة منذ بواكير التحول إلى طريقة الإنتاج الرأسمالى ، فمنذ أن استقرت طريقة الإنتاج الرأسـمالى وحققت انتصارها النهائى على نظام الإقطاع والأزمات تتوالى . فلقد مر الاقتصاد الإنجليزى بعد عام ١٧٦٠ وهو الاقتصاد الذى بدأت فيه ومنه انتشرت طريقة الإنتاج الرأسـمالى ، بأزمات متعـددة فـى السـنوات التاليـة : ١٧٦٣ ، ١٧٧٣ ، ١٧٨٤ ، ١٧٩٣ ، ١٨٠٣ ، ١٨١٠ ، ١٨١٥ ، ١٨٢٥ ، ١٨٣٦ ، ١٨٤٧ ، ١٨٥٧ ، ١٨٦٦ ، ١٨٧٣ ، ١٨٨٣ ، ١٨٩٣ [1] ، هذا فى القرن التاسع عشر أما فى القرن العشـرين فيكفى الحديث عن أزمـة الكساد العالمى الشهيرة (٢٩ - ١٩٣٣) ، وعن مـا يحدث فـى النظـام الرأسمالى العـالمى حالياً ومنذ منتصف السبعينات . ولذلك فإنه لا توجد أزمة يمكن البحث عن حلها ، ولكن الموجود هو مسار النظام الرأسمالى الذى هو فى ذاته أزمة للبشرية والإنسانية جميعها ، وكل ما نعتبره أزمة تظهر وتختفى ومن ثم تحتاج إلى حل ليس إلا مظـاهر لمسار فاسد ردىء فرضته أسوأ الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسـية التـى مـرت بهـا أوربـا ، وتزعم التحول إليه وإلى تأكيد طريقته الإنتاجية أردأ وأفسد من كـانوا يعيشـون فـى هـذه الفترة التاريخيـة لأوربـا والفترات التاليـة لهـا (أبنـائهم وأحفـادهم ومـن تطبـع بطبعهـم) . ويحتوى البناء الفكرى للرأسمالية وكذلك طريقـة الأداء الرأسمالى علـى سـمات ومقومـات موروثة ومستجدة تجعل من وجوده أزمـة للإنسـانية جميعاً ، وسـوف نـناقش بعضـا منهـا باختصار .

السمات والمقومات التى تجعل من النظام الرأسمالى أزمة مستمرة :

لعل الجزء الأكبر من السمات التى بدأت بها الرأسمالية تصبح الآن محض تاريخ لنشأتها ووجودها ، سواء كانت ذو طابع فكري أو سلوكى وأخلاقـى ، أو ذو طـابع عملى تطبيقـى ، إلا أنهـا مـا زالـت تعيش فـى وجدان المجتمـع الرأسـمالى وفـى وجدان أفـراده

---

[1] د. رفعت المحجوب ، الطلب الفعلي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص. ٥

الفصل الثامن

تقييم طريقة الإنتاج الرأسمالى

لعل معظم الكتابات الاقتصادية الحالية منذ بداية ثمانينات هذا القرن تتحدث عن أزمة النظام الرأسمالى التى بدأت فى منتصف السبعينات ولم تجد من السياسات أو النظريات أو الأفكار ما يقدم حلاً لها مع استمرار تداعياتها دون توقف ، والأدهى من ذلك أن التداعيات المتوالية التى تهز العالم الرأسمالى لم يعد لها تفسير موضوعى ، وحلت الدهشة والحيرة مكان التفكير الموضوعى عند الغالبية من علماء الاقتصاد داخل العالم الرأسمالى نفسه .

ولعل ذلك يرجع إلى محاولة تفسير ما يجرى فى النظام الرأسمالى حالياً من أجل ابتداع الحلول العاجلة لإنقاذ العالم الرأسمالى مما هو فيه من أزمة حالية ، وذلك دون النظر إلى بحث طريقة الإنتاج الرأسمالى ذاتها ، وهو ما يعنى التسليم أن كل مسار النظام الرأسمالى صحيح ، إلا أنه الآن فقط قد اعتورت طريقه أزمة تحتاج إلى بحثها وتقديم أسلوب حلها ليستمر النظام الرأسمالى فى مساره الصحيح كعادته طوال عمر الرأسمالية السابقة ، أى إنقاذ الرأسمالية من أزمة عارضة . وهو تفكير خاطئ من الناحية المنهجية ، إذ لابد من بحث طريقة الإنتاج الرأسمالى ذاتها أولاً .

وفى الواقع أن الاقتصاد الرأسمالى يحتاج إلى إنقاذه من الرأسمالية !!! ، ثم أى أزمة تلك التى سوف نبحث لها عن حل فى إطار النظام الرأسمالى الذى يفرز بطبيعته الأزمات التى تتوالى ، كلما تحسنت أحوال المجتمع نسبياً يفرز النظام الرأسمالى أزمته مرة ثانية وثالثة وهكذا . ولعل تسميه أستاذنا الدكتور محمد دويدار لكتابه فى الموضوع " الاقتصاد الرأسمالى فى أزمته" ، موفقاً للغاية فى التعبير عن طبيعة النظام الرأسمالى الذى تعتبر الأزمة صفه من صفاته الدائمة ، أو أحد مقومات وجوده ، فأزمة النظام الاقتصادى الرأسى موجودة فى طبيعة التركيب الفكرى الذى يقوم عليه ، وموجودة فى التركيب

بعد تحول الرأسمالية إلى الاحتكار كان الاستعمار من الدول الرأسمالية لدول العالم الأقل تطورا ، وكانت القوات المسلحة تنجز الفتح للبلاد والقوات العسكرية المرابطة تفعل ما لا يمكن أن يقبله إنسان له بعض القيم والأخلاق أيا كان مصدرها .

ولعل البعض يقول إن ذلك تاريخ انتهى ، ومن بعده أصبحت الرأسمالية هى رأسمالية التعاون الدولى والمساواة بين الشعوب ، والتطوير التكنولوجى ، والغوث من الكوارث الطبيعية ....الخ من الادعاءات المزيفة . إلا أن الواقع أن هناك مزاجاً نفسياً امتلك الإنسان فى بداية التحول إلى طريقة الإنتاج الرأسمالى ، إذ لم يعد يهتم بالإنسان إلا كأداة ، وهو فى خارج وطنه يعتبر الإنسان أقل من الأداة ، فهو لا يمكن أن يدمر آله ، ولكنه يدمر الإنسان الآخر كأن يشعل عود ثقاب ، ويدمر مجتمع بأكمله كأنما يشعل كومة من الحطب كى يتدفأ بها .

ولعل ما قامت به الدول الرأسمالية فى الآونة الأخيرة متعاونة فى ضرب دولة العراق عام ١٩٩٠ ، وكذلك ما قامت به الولايات المتحدة بضرب العراق منفردة عام (١) ١٩٩٨ ، وغيرها من الدول الأخرى المتخلفة قبل العراق يؤكد أن الرأسمالية ما زالت تعيش حالة الهمجية واللا أخلاق واستباحة الأموال والدماء فى سبيل تحقيق مصالحها ، وذلك على مستوى الأفراد والشعوب والحكومات .

(=)

لمعتدى . ولقد استطاع الحب بين أفراد وجماعات لم يكن لها سلاح غيره أن تقوض الإمبراطورية الرومانية وكان سلاحها الوحيد هو الحب والإخاء والمساواة ، وعملهم هو الصبر الطويل والصلاة القصيرة المستمرة. ومع ذلك فلقد استطاع المناخ الذى ساد فترة الرأسمالية البدائية أن يؤثر فى بعض القيادات الدينية المسيحية فى اتجاه تأييد رواد الرأسمالية فى هذه الفترة ، وتسيان مبدأ المحبة والإخاء والمساواة بين الناس جميعاً حتى ولو كانوا من الخطاة والمذنبين . فلقد أصدر البابا الكسندر الثالث فى وثيقة باباوية شهيرة وزع فيها الأرض الجديدة التى اكتشفت فى العالمين بين أسبانيا والبرتغال .

- يراجع فى تفصيلات ذلك المؤلف التالى :

د. سعيد الخضرى ، المذهب الاقتصادى الإسلامى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٦ ، خاصة هامش الصفحات ٤٠٨ - ٤١١ .

ومازالت تشكل سلوكه فى أواخر القرن العشرين كما كانت تماماً فى مرحلة الرأسمالية البدائية التى بدأت تتبلور مع القرن السادس عشر .

١ - طبيعة رواد بناء الرأسمالية :

لا يمكن لأحد أن ينسى أن الذى بنى قواعد الرأسمالية فى مرحلتها البدائية كانوا جماعه من الصعاليك إن لم يكن من اللصوص ، والقراصنة المغامرين ، الذين كانت قوتهم فى انفلاتهم من كل قيمة أخلاقية ، وكل قيمة إنسانية ، هؤلاء هم الذين وضعوا الأساس الأولى لبناء الرأسمالية فى تراكم رأس المال النقدى والتجارى ، والذين تولوا تحويله إلى رأس مال مالى ، والذين أعطوه هذه الفرصة فكرياً وعملياً ، هم أيضاً الذين أفلتوا من كل قواعد دينية وأخلاقية أو حتى القواعد الإنسانية ، فلقد كان الربا والنصب على الشعوب واستخدام كل ما هو غير أخلاقى لبناء رأس المال المالى هو الطريق ، وخاصة بعد ابتداع الشركات المساهمة والقابضة وغيرها .

وعندما خرج الرأسماليون الأوائل إلى العالم الحديث (المكتشف) ، فلقد قاموا بالقتل الجماعى وحرق البلاد الآمنة بسكانها لخطف الموارد وخطف الإنسان ذاته لاستعباده، فأى أخلاق أو قيم لهؤلاء ، رغم أن المسيحية كانت دينهم ، إلا أن المسيحية كانت براء منهم ومن أعمالهم ، فلقد بدلوا دينهم ليصبح الرأسمالية وليس المسيحية [١] . ثم

---

[١] المسيحية هى دين المحبة والإخاء والمساواة ، وهى أساس دعوة السيد المسيح الذى لم يدعو حتى إلى رد العدوان بالعدوان أو العنف ، ولكن رده بالمحبة وفى ذلك تأتى أقوال السيد المسيح وأعمال وأقوال الرسل فى نفس الاتجاه . فمن المأثور عن السيد المسيح قوله : من ضربك على خدك الأيسر فأدر له الأيمن ، ومن نازعك الرداء فأترك له الأذار . والمحبة والبعد عن العدوان ليست استسلاماً كما يظنه البعض خطأ ، بل لقد استطاعت المسيحية أن تخلق إنساناً مسيحياً قادراً على تحمل كل شىء حتى الموت من أجل أخاه المسيحى الآخر . ومن ثم فقد استطاعت بناء مجتمع ليس متعدياً ولا ينزلق إلى الشر أو الضرر بالآخرين ، لكنه مجتمع ذو قوة رهيبة لا تقهر أمام أى قوى كانت ، فهى قادرة على مواجهتها بتحمل ظلمها وقهرها حتى الاستيعاب ، وكذلك قادرة على إجهاض أى شر أو قهر فى مواجهتها من خلال التآسى والتعاون بين أفرادها ، وبالصبر الطويل والصلاة القصيرة المستمرة ، وليس بعد الاستيعاب أو الإجهاض تبقى قوة

(*)

قرصنة ونهيب ، وكذلك الفترة التالية للرأسمالية الاحتكارية التى تم فيها تقسيم العالم الأقل تطورا إلى مستعمرات تم إيقاف نموها وتطورها واستنزاف فائضها لحساب الدول الرأسمالية المستعمرة ، فإن الرأسمالية لم تتغير فى عصرها التالى بداية من القرن العشرين . ففى هذا القرن الحالى استطاع قانونها الأزلى التطور غير المتكافئ بين الدول الرأسمالية ذاتها ، أن يحول الصراع على الموارد بين الدول الرأسمالية إلى حرب كونية مرتين يفنى فيها الجزء الأكبر من التراكمات الرأسمالية التى تم بناؤها والتى تم نهبها من الدول الأقل تطورا . وهكذا فإن عدوانية الرأسمالية لم تعف المجتمعات الرأسمالية الأقل تطورا من عسف واستبداد الأكثر تطورا .

وبعد الحرب العالمية الثانية وفى ظل إنشاء الأمم المتحدة ومنظماتها المتعددة ، والتى كان مأمولا أن يعم فى ظلها السلام والعدالة والتقدم لكل الشعوب ، كانت الرأسمالية تمارس نفس دور الاستنزاف للدول الأقل تطورا (بعد تحررها من الاستعمار الكولونيالى) بطرق وأساليب مختلفة أهمها إدارة العلاقات الاقتصادية الدولية . فلقد كان التبادل غير المتكافئ فى إطار تقسيم العمل الدولى الذى تم إرساؤه منذ القرن التاسع عشر مع بعض التعديلات التى سمح فيها للدول المتخلفة أن تبنى بعض الصناعات الاستهلاكية هو أهم الأدوات لسحب جزء من الفائض الاقتصادى للدول المتخلفة إلى الدول المتقدمة . هذا بالإضافة إلى إغراق دول العالم المتخلف فى دائرة الدين ، إلى جانب الاستثمارات المباشرة التى تحجب الاستثمارات الوطنية . فلقد استطاعت الدول الرأسمالية المتقدمة أن تسحب من موارد الدول المتخلفة ما يقدر بحوالى ٢٠٠ بليون دولارا سنوياً خلال فترة الخمسينات والستينات من هذا القرن [١] ، وهذه الفترة التى ظهر فيها انتعاش الرأسمالية العالمية واستقرارها ، حيث شهدت الفترة ما بين ١٩٥٥ - ١٩٦٨ أعلى معدلات للنمو الاقتصادى العام الذى كان يدور حول ٤,٥٪ سنوياً ، وانخفض معدل البطالة إلى أقل من ٣٪ ، مع انتعاش التراكم الرأسمالى وميل العالم الرأسمالى إلى الاستقرار [٢] . وهو ما يؤكد أن الرأسمالية تعيش على جهد غيرها من الشعوب .

---

[١] د. رمزى زكى ، فكر الأزمة ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص. ٣٨ .

[٢] المرجع السابق ، ص. ٣٢ .

وأفضل ما يمكن أن يوصف به المجتمع الرأسمالى الأمريكى فى هذا المجال ما قاله " فرانز فانون " فى وصفه للولايات المتحدة الأمريكية كمجتمع رائد للرأسمالية ، "منذ قرنين قررت مستعمره أوربية سابقة أن تلحق بأوربا ، وقد نجحت الولايات المتحدة الأمريكية فى ذلك ، لدرجة أنها أصبحت مسخا نمت فيه إلى أبعاد مروعة ،كل العفونة والسقم واللا إنسانية التى حلت بأوربا ." (١)

وإذا كان ، هناك إجماع من كل إنسان عاقل أيا كان تخصصه العلمى أو توجهه الفكرى ، على أن بناء المجتمعات لابد أن تحكمه قواعد أخلاقية وسلوكيات فاضلة ، فإن المكونات الأخلاقية التى صاحبت تكوين الرأسمالية تنفى عنها إنسانيتها تماماً ، وهى مشاعر ومكونات فكرية تنتقل من جيل إلى جيل ومن قياده إلى قياده ، فماذا يمكن أن ننتظر من نظام لا أخلاقى . وعلى ذلك ماذا تنتظر من الولايات المتحدة الأمريكية وعلى رأسها الرئيس كلينتون بكل ما لديه من مكونات أخلاقية يقود بها شعبه ، هذا الشعب الذى قرر فى استطلاع الرأى حول عزله أو عدم عزله من الرئاسة ، بنسبة ٦٧٪ أن ما قام به الرئيس الأمريكى شئ عادى ولا يستحق العزل ، وهى جرائم أخلاقية سلوكية فى جانب ، فى الجانب الأخر جرائم مدنية يوضع مرتكبها تحت طائلة قانون العقوبات فى كل بلد متحضر (الحنث باليمين ، وتضليل العدالة - هيئة المحكمة - والتحريض على إنكار الشهادة) . وما يجرى فى الولايات المتحدة حول الموضوع لا يخرج عن تمثيلية إعلامية تدر أرباحا خيالية للرأسمالية الإعلامية من جانب ، ومن جانب آخر للضحك على أغبياء العالم المتخلف وإعطاء مادة لعملاء أمريكا فى هذا العالم ليتشدقوا بالديمقراطية الأمريكية، كما تشدقوا من قبل بمسيحية أمريكا وحفاظها على الدين بالمقارنة بالاتحاد السوفيتى السابق عديم الدين .

٢ - الرأسمالية كانت وما زالت تعيش على جهد الشعوب الأخرى :

إن مراجعة تاريخ الرأسمالية منذ نشأتها حتى الآن يوضح أن لها وجها واحد ملطخاً بدماء الشعوب وعرقهم ، فإذا ما تركنا فترة الرأسمالية الناشئة بما كان فيها من

(١) بول باران ، بول سويزى ، رأس المال الاحتكارى ، مرجع سبق ذكره ، الإهداء ، ص. ٩ .

سبباً فى أهم كوارث النظام الرأسمالى فى القرن العشرين ، فلقد كان تطبيق تعاليمها هو السبب فى حلول الكساد العالمى العظيم للعالم الرأسمالى كاملاً (٢٩ - ١٩٣٣) . لقد كانت فروضها بعيده عن الواقع ، فلقد افترضت ضرورة توازن الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل ، وبالتالى افترضت ثبات حجم الدخل القومى . وأكدت أنه لا توجد بطالة إجبارية وإذا وجدت فإنها اختيارية أو احتكاكية أو موسمية وهى لابد أن تنتهى ويحل الوضع الطبيعى وهو التشغيل الكامل . كما افترضت هذه النظرية أن العرض الكلى للناتج القومى لابد أن يتساوى مع الطلب الكلى ، ومن ثم لا يمكن أن تحدث أزمة إفراط إنتاج ، ومن ثم لا يوجد عرض ليس يقابله طلب . وكذلك افترضت عقلانية الإنسان وأنه يسلك دائماً سلوكاً رشيداً يقوم على الحساب الاقتصادى المنفعى . وكذلك جعلت من سعر الفائدة منظماً لسوق رأس المال فهو الذى يعبئ الادخار حالة ارتفاعه وهو الذى يوسع الاستثمار حالة انخفاض. وتبعاً لرشد الإنسان فإن كل ما يدخر لابد أن يستثمر ، ومن ثم يستحيل وجود ادخار دون استثمار (أى استحالة الاكتناز) .

وأخيراً ليس آخراً فإن الاقتصاد يتوازن ، وتتحقق الكفاءة الاقتصادية للمشروعات، ويتم توزيع الموارد على أكفئ الاستخدامات بطريقة تلقائية ، وهى تلقائية قوى السوق التى تعمل بكفاءة تامة فى حاله سيادة سوق المنافسة الكاملة (بشروطها السابق عرضها) وعدم تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى ، إذ هناك اليد الخفية التى تزيل التناقض بين المصالح العامة والخاصة وتجعلها فى نسق يستفيد منه الجميع .

ولقد تكونت النظرية التقليدية كنتاج لجهود علماء أوربا الغربية كاملى الولاء والوطنية لبلادهم ، حيث أن مكونات هذه النظرية ما هى إلا بحوث مضنينة من أجل حل مشاكل وأزمات النظام الرأسمالى منذ ميلاده ، مثال ذلك نظريات أدم سميث وريكاردو حول معالجة مشكلة الريع ، أو نظرية ريكاردو فى النفقات النسبية لوضع الأساس النظرى لمبدأ حرية التجارة حلا لمشاكل إنجلترا الصناعية .

إلا أن النظام الرأسمالى فى تطوره من الرأسمالية التنافسية إلى الرأسمالية الاحتكارية كان قد تجاوز هذه المشاكل ، ومن ثم فإن أزمة الكساد العالمى (٢٩ -١٩٣٣)

ولعل أحدث تطور فى أسلوب استنزاف الدول الأقل تطورا (المتخلفة) هو التحول إلى أسلوب الابتزاز والبلطجة ، ويقود هذا الاتجاه قوى الرأسمالية فى الولايات المتحدة ، التى حولت الدولة إلى بلطجى همجى ، وحولت قوات الدولة المسلحة إلى مرتزقة يدخلون حروب مأجورة أى مدفوعة الأجر وهو ما حدث فى حرب الخليج العربى عام ١٩٩٠ حيث شارك فى عاصفة الصحراء على العراق القوات المسلحة المشتركة لدول العالم الرأسمالى ، وفى ثعلب الصحراء أيضاً على العراق عام ١٩٩٨ القوات المسلحة للولايات المتحدة منفردة . أما من يدفع فاتورة الحرب وتكاليفها فللأسف دول مجلس التعاون الخليجى العربية ، وبصفة خاصة السعودية والكويت اللتان منحا العالم الرأسمالى قواعد عسكرية دائمة فى أراضيهما . ولقد كان من نتيجة حرب الخليج المفتعلة وثقل عبئ تكاليفها أن أصبحت كلا الدولتين من الدول المدينة رغم أن هاتان الدولتان كانتا من الدول الدائنة خلافا لجميع الدول العربية الأخرى . أما الآن فكلاهما أصبح مديناً للعالم الخارجى ومديناً فى الداخل (قروض داخلية ، إلى جانب عجز الموازنة) وبصفة خاصة السعودية .[1]

٣ – الفصام بين التحليل الاقتصادى النظرى والواقع الفعلى :

أثناء التحول إلى طريقة الإنتاج الرأسمالى لم تكن هناك نظرية متكاملة تحمل القصور الكامل لأسلوب الإنتاج الرأسمالى ، ولكن كانت هناك فى البداية كتابات متفرقة لرجال أعمال وبعض المفكرين التى كونت ما سمى بمدرسة التجاريون ، أما البداية الحقيقية للتحليل الاقتصادى أو للفكر الاقتصادى هو ما قدمه " وليم بتى " الذى يعتبر مؤسس علم الاقتصاد السياسى (١٦٢٣ – ١٦٨٧) ، ثم توالت الكتابات ليظهر " فرانسواه كينيه " فى فرنسا (١٦٩٤ – ١٧٧٤) ثم أدم سميث (١٧٢٣ – ١٧٩٠) ، ومن بعده دافيد ريكاردو (١٧٧٢ – ١٨٢٣) ، وتتأسس المدرسة التقليدية (الكلاسيكية) التى تعتبر القاعدة الفكرية للنظام الرأسمالى .

وهذه المدرسة الفكرية تحوى من التناقضات الفكرية والبعد عن الواقع ما جعلها

---

[1] د. رمزى زكى ، الاقتصاد العربى تحت الحصار ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص ١٢٠ – ١٢١ .

وتحل النظرية الكينزية محل النظريه الكلاسيكية ، وكان كل ما يشغل " اللورد كينز " هو كيفية إنقاذ الرأسمالية من التفسخ وذلك يحل مشكلة البطالة . ويبدأ كينز عمله بهدم النظرية الكلاسيكية ، وإثبات عدم منطقيتها وعدم اتساقها فكرياً ، إلا أنه يقع فى أخطاء جوهرية وقع فيها الكلاسيك من قبل . فلقد كان خطأ الكلاسيك الجوهرى هو الاهتمام يبحث المشروع من كافة جوانبه (التحليل الاقتصادى الجزئى) ، ولم يكن هناك اهتمام بربط التحليل الاقتصادى للمشروع (تحليل المنشأة) بالتحليل الاقتصادى على مستوى الاقتصاد القومى . ولقد قام التحليل الكينزى على العكس بالتحليل الاقتصادى الكلى دون أن يتطرق من بعيد أو قريب إلى المنشأة والربط بينهما . ولقد اهتم كينز بالتحليل الكلى فى إطاره النقدى فقط (أى نظر إلى الاقتصاد من خلال التداول) ، وهو بالتالى لم يستطع أن يهتم بالإنتاج أو بالهيكل الإنتاجى .

افترض أيضاً – مثل الكلاسيك – سيادة سوق المنافسة الكاملة وهو افتراض غير واقعى إذ تحولت الرأسمالية إلى الاحتكار بأشكاله المختلفة ، ووجود الاحتكار يمكن أن يسمح بزيادة الطلب النقدى بما يؤدى إلى ارتفاع الأسعار ، ولكن دون أن يؤدى ذلك إلى زيادة الإنتاج أو زيادة التشغيل . وهو ما حدث فعلا من ارتفاع مستوى الأسعار بعد تطبيق الكنزية مع استمرار البطالة وتعمقها . وهى المشكلة التى ما زالت بلا حل فى الاقتصاد الرأسمالى حتى الآن وهى مشكلة الركود التضخمى (استمرار ارتفاع الأسعار مع تزايد البطالة على مستوى الأفراد ومستوى قوى الإنتاج) .

لم يستطع كينز أن ينظر أو يبحث أهم مشاكل النظام الرأسمالى وأحد أهم أسباب ركوده ، وهى مشكلة توزيع الناتج القومى بين الأجور والأرباح ، حيث يتراكم الجزء الأكبر من الأرباح مما يخلق مشكلة عدم تصريف الإنتاج كاملاً ، لأنه أكبر من حجم الإنفاق الذى يتم فى المجتمع ، وهى أحد مشاكل الرأسمالية التى لم تحل حتى الآن .

وكلا المشكلتين السابقتين (سيادة التنظيمات الاحتكارية ، وسيادة التوزيع غير العادل بين الأجور والأرباح) أدى إلى مشكلة الطاقات الإنتاجية العاطلة ، ذلك أن الاحتكارات لكى تحافظ على معدل الأرباح ترفع من الأثمان على النحو السابق عرضه ،

أثبتت أن التحليل الكلاسيكى يكاد يكون خارج الموضوع كاملاً ، وأنه فى كثير من الأحيان كان يتجاهل حقائق واضحة أمامه فى فترات تكوينه إلا أنه كان يبررها بتفسيرات من خارج ميكانزمات النظام الاقتصادى ، وذلك حفاظاً على هيكل النظرية من التدهور وعدم المصداقية (الصدق) .

فلقد أثبت الكساد العالمى الكبير أنه لا يوجد مثل هذا التوازن التلقائى للاقتصاد ، وقد كانت تلك حقيقة توضحها الأزمات المتتالية للنظام الرأسمالى ، إلا أن الكلاسيك لم يعترفوا بها . وكذلك ثبت أن العرض يمكن أن لا يقابله طلب فتظهر أزمة إفراط الإنتاج واضحة ، ولعل كساد عام ١٨١٠ - ١٨١٢ الرهيب فى إنجلترا لا يمكن نسيانه ، إلا أن الكلاسيك التقليديون أغفلوه حتى لا تتشوه النظرية ويثبت عجزها . وكذلك كان الواقع الفعلى هو انتهاء سوق المنافسة الكاملة والتحول إلى الاحتكار بكافة صوره وأشكاله ، إلا أن كل الحديث حول ظروف السوق وكل التحليلات الاقتصادية الصادرة حتى الآن من الاقتصاديين الرأسماليين تفترض وجودها ، وتقيم التحليل على أساس ذلك . وهكذا قوض الكساد العالمى الكبير ما يمكن تسميته بالنظرية التقليدية ، فلقد عم الكساد وإفراط الإنتاج بلا مشترى ، وهبط الإنتاج الصناعى إلى النصف والزراعى إلى أكثر من ٤٠٪ ، وسادت البطالة كل العالم الرأسمالى بالملايين ، وأفلست المشروعات الصناعية والبنوك ، وسيطر الجوع والبرد على المجتمعات الرأسمالية ، وفشلت كل محاولات الخروج من الكساد بتطبيق كل تعاليم النظرية الكلاسيكية فلم تفلح واستمرت البطالة والركود .[1]

---

[1] يمكن تصور الانهيار الذى حدث فى الكساد الكبير بالتعرف على ما حدث فى الاقتصاد الأمريكى خلال فترة ٢٩ - ١٩٣٣ ، فلقد انهارت ٨٥٠٠٠ شركة ، وتوقف أكثر من ٥٠٠ بنك عن الدفع وأوقف عملياته ، وهبطت قيمة الأوراق المالية فى بورصة نيويورك من ٨٧ مليار دولار إلى ١٩ مليار دولار ، ووصلت البطالة إلى ١٢ مليون عاطل ، وانخفض الإنتاج الزراعى إلى أكثر من النصف ، وانخفض الإنتاج الصناعى بمقدار ٥٠٪ ، وكان حوالى ربع السكان لا يجدون ما يسد رمقهم من الجوع .

- د. سعيد الخضرى ، أزمة التشغيل والعمالة فى الفكر الاقتصادى الرأسمالى : من الكلاسيك إلى كينز ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٩ .
- Louis M. Hacker, The Course of American Economic Growth and Development, John Wiley, New York, 1970, pp. 300 - 301.

واحدة رغم عدم الاتصال فيما بينهما ، ومع الاختلاف النسبى لتطور الرأسمالية فى كلاً البلدين [1] ، ومن ثم انتهت الرأسمالية الحرة التى تقوم على المنافسة الكاملة أو الحرة إلى غير رجعة . ومع ذلك للأسف ما زالت الأبحاث العلمية تتم بافتراض وجودها ، وكذلك الدعاية للرأسمالية تؤكد أن الرأسمالية ما زالت تنافسية وحره ، وخاصة فى العالم المتخلف.

ولقد تلقت قوى الرأسمالية الاحتكارية بعض الهزائم التى منيت بها فى صراعها العالمى بعد الحرب العالمية الثانية ، وهى إذا كانت قد قبلت تمريرها وعدم التصدى لها ، فلقد كانت تخطط من خلالها ومن خلال الظروف التى فرضتها للحصول على أضعاف أضعاف ما فاتها من السيطرة العالمية ومن الفائض الاقتصادى للعالم غير الرأسمالى التى ضاع عليها . **وهذه الهزائم يمكن عرضها باختصار .**

١ – تصفية الاستعمار الإمبريالى فى شكله العسكرى وتصفية قواعده :

شهدت دول الرأسمالية الاحتكارية المستعمرة ثورات الشعوب المتواصلة والمتعاونة من أجل الجلاء العسكرى لقوات الاحتلال ، ولم يمض أكثر من عشرين عاماً بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية إلا وكانت الغالبية الساحقة من دول العالم المتخلف قد حصل على استقلاله السياسى . وبذلك وصلت للحكم نفس القيادات التى قادت حروب التحرر الوطنى ، وكانت أكثر صلابة وإخلاصا لأوطانها ، وتحمل من الطموحات الوطنية ما هو أكثر من الاستقلال السياسى الذى حصلت عليه .

وكذلك استطاعت هذه القيادات الوطنية أن تصفى القواعد العسكرية التابعة لقوى الرأسمالية الاحتكارية فى بلدانها ، وتعاونت مع غيرها من البلدان فى إحداث مناخ من الاستقلال العام فى الدول المتخلفة كان نتائجها تكوين مجموعة دول عدم الانحياز التى قاد تكوينها الزعيم جمال عبد الناصر (مصر) ونهرو (الهند) وتيتو (يوغوسلافيا) . والتى

---

(1)
- Joan Robinson, The Economic of Imperfect Competition, McMillan and Co., Limited, London, 1950.
- Edward H. Chamberlin, The Theory of Monopolistic Competition, 7th. Edition, Cambridge, Mass., Harvard University Press., 1953.
- James W. Friedman, Oligopoly Theory, Campridge University Press., Cambridge, London, 1983.

ونظرا لأن الجزء الأكبر من الأرباح يتراكم ولا ينفق فى الاستهلاك ، والجزء المتراكم من الأرباح فى شكل رأس مال لا يجد مجال للاستثمار فى الداخل ويصدر للخارج ، ومن ثم فإن الطلب الكلى (استهلاك + استثمار) فى شكل إنفاق أقل من العرض الكلى فى شكل إنتاج ، مما يستدعى تخفيض الإنتاج ، ويعنى ذلك عدم تشغيل رأس المال الإنتاجى (الآلى) بالكامل . وهكذا أصبحت سمات الرأسمالية الاحتكارية ليست بطالة العمالة فقط ، بل وبطالة قوى الإنتاج والتى تسمى بالطاقات العاطلة .

وعلى ذلك فإنه رغم أن مشكلات الرأسمالية قديمه إلا أنه لم تفلح النظرية التقليدية الكلاسيكية أو النظرية الكينزية فى تقديم حل كامل ونهائى لها ، وسوف تظل بلا حل طالما استمرت طريقة الإنتاج الرأسمالى هى الطريقة الغالبة فى تحقيق الناتج القومى .

والمجتمع الرأسمالى شهد بعد تطبيق الكينزية بعض الازدهار وانخفاض معدل البطالة وعوده التشغيل على مستوى العمل ومستوى قوى الإنتاج ، إلا أن هذا الأزهار وهذا التوسع فى التشغيل كان لسد حاجه الحرب العالمية الثانية ، وكذلك لأعاده بناء ما دمرته الحرب حتى منتصف الستينات . أما بعد ذلك فلقد بدأ الركود التضخمى يصبح أحد السمات العامة البارزة للاقتصاد الرأسمالى ، وكذلك زيادة عدوانية قوى رأس المال الدولى الذى أصبح يحاول حل مشاكله بطريقة عصبية تشنجية تعتمد على العنف العسكرى ، فمنذ تعمق الأزمة الأخيرة بوضوح فى كل العالم الرأسمالى وأخيراً فى الولايات المتحدة ، نجد الدولة الأخيرة تقوم بحملات تأديبية فى دول العالم المتخلف للشعوب التى تخرج على هيمنتها بالغزو البربرى العسكرى ومثال ذلك الاعتداء على ليبيا ومحاولة قتل رئيسها القذافى ثم نيكاراجوا ، بنما ، الفلبين ، غزو إنجلترا لجزيرة فوكلاند ، ضرب العراق عام ١٩٩٠ ، ثم السودان ، وأفغانستان ، ثم ضرب العراق مرة أخرى عام ١٩٩٨ .

مسار الاقتصاد الرأسمالى بعد الحرب العالمية الثانية :

لقد تأكد تحول الرأسمالية إلى الرأسمالية الاحتكارية بأشكال الاحتكار المختلفة وبتأكد أعظم الباحثين الاقتصاديين الذين وصلوا إلى العالمية ، مثال ذلك جوان روبنسون فى إنجلترا ، وأداورد تشميرلن فى أمريكا ، اللذان بحثا تطور الرأسمالية وانتهيا إلى نتائج

ومع ذلك فإن العالم المتخلف أنجز قدراً من التنمية الصناعية وأحدث تطـورا فـى الاقتصاديات المتخلفة ، وكانت الأنماط التنموية الأكثر نجاحاً هى الأكثر بعدا عن تطبيق الأفكار التنموية الغربية والأكثر بعدا عن استخدام رأس المـال الأجنبـى (رأس المـال الاحتكارى الدولى) . وعلى العكس كان أكثرها فشلا ذلك المرتبط برأس المال الأجنبى وأنماط التنمية الغربية ، والمثال الواضح للفئة الأخيرة ، التنمية التى تمت فـى الخمسينات والستينات فى أمريكا اللاتينية (البرازيل ، المكسيك ، الأرجنتين ... الخ) وكـانت تسمى نجوم التنمية الاقتصادية .

وتبعاً لذلك بدأت هـذه الدول تظهر على العـالم بصـادرات صناعيـة إلى جـانب صادراتها مـن المـواد الأوليـة . ومن ثم فإن تقسـيم العمـل الدولـى التقليـدى (زراعـة واستخراج / صناعة) بدأ يختل ، وأصبحت الدول المتخصصـة فـى الزراعـة والاستخراج (الدول المتخلفة) تقوم بالصناعة وتحل صناعاتها مكـان صـادرات العـالم المتقدم إلـى هذه الدول (صناعة إحلال الواردات) ، وكذلك قادرة على التصدير إلـى العـالم الخـارجى حتـى إلى الدول الرأسمالية المتقدمـة ذاتهـا صناعـة الصـادرات) ، فلقد تزايدت قيمـة صـادرات الدول المتخلفة من ٧,٩ مليار دولار منها ١,٧ مليار دولار منتجـات مصنعـه عـام ١٩٦٥ إلى ١٤٥ مليار دولار عام ١٩٨٢ منها ٤٣,٥ مليار دولار سلع مصنعـة ، وكـان حوالـى ٣٠٪ من هذه الصادرات تمت بين الدول المتخلفة وبعضها البعض .

ورغـم أن الـدول المتخلفـة ظلـت السـمة الغالبـة لصادراتهـا مـن المـواد الأوليـة وخاصة النفط إذ صادراتها الصناعية ما زالت فى حدود ٣٠,٣٪ مـن مجمـوع الصـادرات الكلية عام ١٩٨٢ ، إلا أنها استطاعت أن تضع قدما لها فى التجارة الدوليـة فـى المنتجـات الصناعية على حساب صادرات الدول الرأسمالية المتقدمة ، وهذا ما كان لا يمكن أن تقبله الدول الرأسمالية المتقدمة لولا أنها استفادت نسبياً من تحول الدول المتخلفة إلى التصنيـع ، ذلك أن صادراتها إلى الدول المتخلفة لم تقل ولكن تغيرت نوعياتهـا مـن السـلع الصناعيـة الاستهلاكية إلى السلع الرأسمالية والإنتاجية ومستلزمات الإنتاج وقطع الغيار ، فضلا على براءات الاختراع وحقوق ملكيـة الإنتـاج إلـى جـانب السـلع الاسـتهلاكية الترفيـه والكماليـة وبصفة خاصة السيارات . وقد ساعد تعديل الهيكل الإنتاجى للدول الرأسـمالية أثنـاء إعـادة

كانت مهمتها الموازنة بين قوى العالم بوجود كيان ثالث إلى جوار الولايات المتحدة والدول الرأسمالية والاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية ، وكان هدفها الأول هو الدفاع عن حقوق العالم المتخلف والتعاون من أجل التنمية وتحقيق الاستقرار الدولى .[1]

٢ - قبول بعض التعديلات فى نمط تقسيم العمل الدولى :

بدأت دول العالم المتخلف بعد التحرر السياسى استكمال تحررها الاقتصادى وذلك من خلال برامج التنمية وخاصة التنمية الصناعية . وكان هذا هو المتوقع من الدول الرأسمالية ، وهو ما دعاها إلى تعديل هيكلها الإنتاجى بشكل يتلاءم مع المرحلة التالية ومع ما توقعته من ضرورة استقلال العالم المتخلف وإقباله على التنمية وخاصة الصناعية منها فأعادت بناء هيكلها الإنتاجى بشكل مختلف على النحو السابق عرضه .

إلا أن الغالبية الساحقة من الدول المتخلفة أقامت برامج التنمية بها على أساس نظريات التنمية الغربية التى لا تناسب فى مجموعها دول العالم المتخلف ، والتى كانت مصممة لتستفيد منها دول العالم الرأسمالى الغربى أكثر مما تستفيد دول العالم المتخلف . بل لقد مهدت هذه البرامج إلى مزيد من التبعية للعالم الرأسمالى الغربى ، وكانت أداه للإسار والحصار الاقتصادى فى مرحلة لاحقة ، فضلاً على أنها سهلت انتقال الفائض الاقتصادى مرة أخرى للعالم الرأسمالى المتقدم .[2]

---

[1] قادت مصر بعد الثورة وحصولها على الاستقلال السياسى دعم حركات التحرر الوطنية فى العالم العربى والشرق الأوسط وأفريقيا . وكان من نتائج جهودها وتضحياتها استقلال الجزائر ، وليبيا وبقية الدول الأفريقية ، وقامت بمقاومة بقاء القواعد العسكرية الأوربية الأمريكية ، وتحقق إغلاق هذه القواعد وعودتها إلى أوطانها فى كل العالم العربى وقبرص وبعض الدول الأفريقية . إلا أن القواعد العسكرية عادت لتوجد مرة أخرى فى الدول العربية وغيرها فى الفترة الأخيرة للأسف بعد حرب ١٩٧٣ ، وهى الفترة التى أصابت العالم العربى فى تضامنه قبل قوته ، حيث عاد رأس المال الدولى ليغطى المنطقة كلها .

ومن الثابت أنه لولا القواعد العسكرية التى فرضها رأس المال الاحتكارى الأمريكى أخيراً فى الدول المحيطة بالعراق ما كان يمكنه أن يضرب العراق عسكرياً مرتين فى عقد واحد .

[2] يراجع فى تفصيلات ذلك المرجع التالى :

- د. سعيد الخضرى ، الفكر الاقتصادى الغربى فى التنمية ، مرجع سبق ذكره ، الجزء الخاص بالتبعية التنموية.

٤ - تطور الحركة العمالية العالمية فى ظل تدخل الدولة :

فى إطار التحليل الكينزى الذى ساد بعد الحرب العالمية الثانية ، كان لابد من تطبيق كل ما جاء فى نظريته لحل مشكله البطالة ، وخاصة أن كينز خرج عن التحليل الكلاسيكى وأقر ضرورة تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى لإقامة التوازن عند مستوى التشغيل الكامل لتنتهى مشكلة البطالة ، وذلك بزيادة إنفاقها العام وتدخلها بالاستثمار الإضافى أو التكميلى لرفع مستوى الطلب الفعال . وكذلك أقر زيادة دخول العمال النقدية ، وزيادة الأنفاق على برامج الخدمات العامة والضمان الاجتماعى والإسكان الشعبى والمتوسط لرفع مستوى الأنفاق الاستهلاكى (لرفع مستوى الطلب الفعال أيضاً) .

ولقد قبلت قوى الرأسمالية الاحتكارية كل هذه الإجراءات على مضض ، فهى لا ترغب فى تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى ، ولا ترغب فى زيادة دخول الطبقة العاملة ومنحها كل هذه الخدمات والضمانات الاجتماعية ، إلا أن الظروف التى تمر بها الرأسمالية لا تمنحها القوة للوقوف فى وجهها مباشرة لإيقافها ، رغم أن كينز أوضح أن زيادة ورفع مستوى الطلب الفعال فى مصلحه الرأسماليين ذاتهم ، إذ يؤدى إلى توسيع حجم الإنتاج بالنسبة لهم ومن ثم زيادة حجم الأرباح . وفى هذا المناخ استطاعت الطبقة العاملة أن تحقق مزيداً من قوتها وتقوى من نقاباتها العمالية وتنظيماتها النقابية ، وأن ترفع مستوى الأجور إلى مستوى الارتفاع فى إنتاجية العمل ، حيث شهد الاقتصاد الرأسمالى ارتفاع فى إنتاجية العمل سنوياً من بعد الحرب العالمية الثانية حتى أوائل الستينات (فترة ازدهار الرأسمالية) حيث وصل معدل زيادة إنتاجية العمل عام ١٩٦١ إلى ٤,٣٪ فى ألمانيا ، ٣٪ فى الولايات المتحدة ، ٥٪ فى فرنسا ، ٢,٤٪ فى إنجلترا ، ١٠,٦٪ فى اليابان ، ٤,٢٪ فى بلجيكا ، ٣,١٪ فى هولندا .[1]

---

[1] ولقد شهدت إنتاجية العمل تدهوراً فى الفترة التالية ، حتى وصلت إلى الزيادة بمعدل سلبى فى الولايات المتحدة (-١) عام ١٩٧٩ ، وأقل من واحد صحيح مثل الولايات المتحدة وإنجلترا خلال الفترة ٧٤ - ١٩٧٩ ، حيث كان المعدل ٠,١٪ ، ٠,٨٪ على التوالى .

- د. محمد دويدار ، الاقتصاد الرأسمالى الدولى فى أزمته ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٨١ ، ص. ٦٨ .

بناؤها بعد الحرب ليؤدى هذا الدور . ولعل هذا التحول أفاد العالم الرأسمالى المتقدم إذ استطاع أن يحقق سحب نفس حجم الفائض الاقتصادى من الدول المتخلفة ابتداء من التبادل غير المتكافئ بين الدول المتخلفة والرأسمالية المتقدمة ، وفوائد وأرباح رأس المال المنقول إلى الدول المتخلفة ، فضلاً عن أرباح الاحتكار التكنولوجى . وكذلك استطاعت الدول الرأسمالية أن تسيطر على القدرات الاقتصادية للدول المتخلفة أكثر وذلك بالسيطرة على قطاع الصناعة إلى جانب سابق سيطرتها على قطاع الزراعة والاستخراج .

٣ - ظهور مجموعة الدول الاشتراكية (دول الكوميكون) :

أفرزت نهاية الحرب العالمية الثانية نجاح الاتحاد السوفيتى فى طرد جيوش النازى ودفعها إلى وسط أوربا ، ومن ثم انتهت الحرب وجيوش الاتحاد السوفيتى على أرض دول أوربا الشرقية التى أحكم قبضته عليها وتكونت منها مجموعة الدول الأوربية الشرقية. هذه الدول التى تحولت إلى الاشتراكية وكونت مع الاتحاد السوفيتى مجلسا للتعاون الاقتصادى (الكوميكون) ، وأقامت أيضاً حلفاً عسكرياً (حلف وارسو) للدفاع فى مواجهة الحلف العسكرى للدول الرأسمالية (حلف شمال الأطلنطى - الناتو) .

ولقد استطاع التكامل الاقتصادى بين الدول الاشتراكية أن يعيد بناء ما دمرته الحرب ، وأن يصبح الاتحاد السوفيتى قوة اقتصادية هائلة وكذلك قوة عسكرية تكاد تكافئ الولايات المتحدة ، واستطاعت مجموعة الدول الاشتراكية الأوربية مع الاتحاد السوفيتى أن تفرض نفسها كمعسكر مواجهة للدول الرأسمالية ، وأن تخلق مناخاً من الانفراج الدولى وتوازن القوى والخروج من السيطرة الوحيدة التى كانت للدول الرأسمالية . وفى هذا المناخ استطاعت كثير من الدول المتخلفة أن تنجز استقلالها السياسى وأن تحقق التنمية الاقتصادية فى ظل تأييد ومساعده مجموعة الدول الاشتراكية .

وهكذا خرجت كثير من الدول المتخلفة من التبعية الكاملة لقوى رأس المال الاحتكارى الدولى واستطاعت أن تحقق تقدماً فى بناء تنميتها المستقلة ، وأن تستفيد من تناقص القطبين الكبيرين الاشتراكى بقياده الاتحاد السوفيتى والرأسمالى بقياده الولايات المتحدة ، مثل مصر والجزائر والكونجو ، وكوبا وكوريا الشمالية .... الخ .

حسب القواعد المنظمة لذلك فى وثيقة إنشاؤه .

وأهم الترتيبات النقدية الدولية هو تحديد قيم العملات بارتباطها بالذهب وبالدولار الأمريكى الورقى حسب قيمته بالذهب (٠,٨٨٨٦٧١ جرام ذهب) ، وتعهد الولايات المتحدة بتحويل الدولار إلى ذهب بواقع ٣٥ دولار للأوقية للبنوك المركزية التى تحتفظ بالدولار الورقى . وهو ما جعل الدولار الورقى يصبح معادلاً للذهب كعمله دولية وبالتالى كاحتياطى نقدى بالبنوك المركزية وكغطاء للعملات أسوة بالذهب . ولقد ضمن اتفاق "بروتون وودز" استقرار وثبات أسعار صرف العملات تسهيلاً للتجارة الدولية ، ولكنه أيضاً منح الفرصة للولايات المتحدة للهيمنة على الاقتصاد العالمى ، وأن تتحكم فى إدارة النقود على مستوى العالم وأن تقوم بالتخلص من التضخم (نتيجة زيادة كمية الإصدار النقدى للدولار) بتصديره إلى الدول الأقل تطورا .

٦ - الاتجاه نحو تحقيق الهيمنة الشاملة تمهيداً لفرض تقسيم جديد للعمل الدولى :

كان هذا الاتجاه موجودا ومستمرا تبعاً لطبيعة النظام الرأسمالى وخاصة فى مرحلته الاحتكارية ، إلا أنه تزايد بعد أن تخلصت الرأسمالية الاحتكارية الأمريكية من آخر أوزارها واستطاعت أن تتناسى وتعالج هزائمها الحاسمة السابقة ، وبصفة خاصة بعد هزيمتها وطرد عساكرها من فيتنام .

فلقد سبق أن حرصت الرأسمالية الاحتكارية حاله جلائها عن مستعمراتها أن تترك بؤرا للنزاع والصراع داخل دول العالم المتخلف حتى تستطيع أن تستغلها فى إشعال الحروب داخل هذا العالم ، ومن ثم تستطيع أن تحقق تصريف إنتاجها من الأسلحة داخل هذه الدول ، وتحصل على الجزء الأكبر من فائضها الاقتصادى ، وتحل بتجدد هذا الإنتاج أهم مشكلة لديها وهى مشكله البطالة والطاقات العاطلة لديها . فالولايات المتحدة مثلا يشكل الإنتاج العسكرى فيها ما قيمته حوالى ثلث الناتج القومى ، أى أن ما يقرب من ثلث العمالة بها يقوم بضمان تشغيله صراعات وحروب أغبياء العالم المتخلف . مثال بؤر النزاع والصراع ، مشكلة كشمير بين الهند وباكستان ، وحلايب بين مصر والسودان ، ومنطقة صحراء البلوزاريو بين المغرب والجزائر ، والتقسيم للحدود بين الكويت

٥ - إعادة ترتيب التبادل الدولى (ترتيب العالم نقدياً) :

كان لابد أن يعاد ترتيب العالم نقدياً ووضع أساس للتبادل الدولى يختلف عما سبق وأدى إلى الحرب العالمية الثانية والتى سميت فيما بعد بسياسة " إفقار الجار " ، وذلك من خلال حرب تخفيض العملات وتقييد حرية التجارة والتبادل الدولى . وكان من الطبيعى أن يعكس الاتفاق الذى تم فى هذا المجال مقومات القوى الدولية وظهور الولايات المتحدة كأكبر قوة اقتصادية وسياسية وعسكرية ، وصاحبة أكبر رصيد من الذهب فى العالم ، ودائنه لكافة الدول الرأسمالية ، وأكبر قوه إنتاجية حيث أن جهازها الإنتاجى لم يصاب بأى شئ خلال الحرب .

وفى مؤتمر "برتون وودز" كان هناك مشروع إنجلترا الذى قدمه "كينز" ومشروع الولايات المتحدة الذى قدمه " هارى هويت " ، أما الدول المتخلفة فلقد حضر منها مندوب من مصر ومن الهند ، إلا أنهما لم يكن لهما أى صوت مسموع ، ولم يأخذ فى الاعتبار مجموعة الدول المتخلفة ، حيث كانت مستعمرات ذيلية للدول المستعمرة ، وقد حضر الاتحاد السوفيتى ، إلا أنه لم يوافق على اتفاقية "بروتون وودز" ولم يوقع عليها لأنه رأى فيها عدم المساواة والعدالة فى حقوق الدول المشاركة فى النظام النقدى الجديد ، ورأى هيمنة الولايات المتحدة على النظام النقدى العالمى القادم ، وكذلك الدول الرأسمالية الأخرى . وعلى ذلك سارع عام ١٩٤٩ بتكوين مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة (الكوميكون) كتنظيم يجمع دول أوربا الشرقية مع الاتحاد السوفيتى للتنسيق بين أوجه التعاون الإنتاجى والتجارى والنقدى والتكنولوجى.

ولقد تم تشكيل منظمتين هى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للإنشاء والتعمير، وكانت الأهداف المعلنة فى ميثاق الصندوق هو تحقيق النمو المتوازن للتجارة الدولية ، وتجنب فرض القيود على المدفوعات الخارجية ، والوصول إلى نظام متعدد الأطراف للمدفوعات ، والتخلص من القيود المفروضة على الصرف ، والعمل على ثبات أسعار الصرف بين الدول الأعضاء . وهى فى الواقع وسائل لتحقيق مستويات من الدخل المرتفع والتوظف ونمو التجارة والاستثمار الدوليين . أما البنك الدولى للإنشاء والتعمير فلقد كان منظمة للإقراض الدولى لتنفيذ المشروعات القومية التى يوافق على تمويلها البنك

ثانياً – محاصرة الاتحاد السوفيتى وفصله عن دول أوربا الشرقية واختراقه :

من المعروف أن الاتحاد السوفيتى كان تحت أعين قوى رأس المال الاحتكارى الرأسمالى منذ نشأته ، ومحاولة إسقاطه مستمرة سواء عن طريق فصله عن دول أوربا الشرقية منذ حركة " الكسندر دوبشيك " لفصل المجر عام ١٩٥٦ ، وهى الحركة التى قابلها الاتحاد السوفيتى بحزم للقضاء على هذه الحركة الانفصالية . إلا أنها عادت هذه المرة ابتداء من حركة التضامن التى قادها " ليش فاليزا " فى بولندا ، وهى الحركة التى تراخى الاتحاد السوفيتى فى مواجهتها ، ومن ثم توسعت وأصبحت خرقاً واسعاً فى جدار الاتحاد السوفيتى الخارجى الذى سمح بنقل هذه الحركة وآثارها إلى الاتحاد السوفيتى ذاته. ومما يؤكد أنها حركة مأجورة ومدفوعة من الغرب الرأسمالى ، وليست حركة شعبية ، أنه بانتهاء بولندا إلى الليبرالية وتعدد الأحزاب السياسية لم يقدم الشعب البولندى على اختيار " ليش فاليزا " فى الانتخابات وحصل عليها مره أخرى الشيوعيون ليحكموا بولندا فى ظل الأحزاب المتعددة والليبرالية المفتعلة .

أما محاولات اختراق الاتحاد السوفيتى المتكررة سواء من خلال جيرانه وشركاؤه (دول أوربا الشرقية) ، أو من خلال الإعلام ، أو تصدير السلع ، وأخيراً تصدير رأس المال للاستثمار فى سيبريا (الغاز الطبيعى) ، فإنها لم تفلح إلا فى خلخلة الأوضاع الأيديولوجية ثم الاقتصادية من بعدها . إلاّ أن الفرصة كاملة سنحت من خلال استخدام جورباتوشوف عندما وصل إلى مقعد الرئاسة ، حيث قاد بنفسه حركة تفسخ الاتحاد السوفيتى ، سواء فكريا ابتداء من مشروعه " البروسترويكا " ، أو من خلال تفجير الصراعات العرقية والأثنية بين مقاطعات الاتحاد السوفيتى ، حيث انتهى الأمر بتفكك هذه الأقاليم وحصولها على الاستقلال فى شكل دول مستقلة . وطار ميخائيل جورباتشوف إلى الولايات المتحدة ليحصل على ثمن إسقاط بلاده وتدميرها لحساب قوى الرأسمالية الاحتكارية الأمريكية ، حيث تولت الأخيرة جمع التبرعات ليؤسسوا له معهدا فى "البريزيدو Presido " وهو مكان يقع جنوب جسر " الجولدن جيت Golden Gate " فى أجمل منطقة فى سان فرانسيسكو ، تعبيراً عن شكرهم وتقديرهم لشخصه والدور الذى

والعراق، وإقليم أبها وجيزان وعسير بين السعودية واليمن ، وواحة البريمى بين دولة عمان ودول الإمارات العربية المتحدة ، والجزر الثلاث (طمب الكبرى والصغرى وأبو موسى) فى الخليج العربى بين الإمارات وإيران ، وشمال العراق بين تركيا والعراق (إقليم الأكراد) ...... الخ . إلى جانب زرع الجماعات الصهيونية فى فلسطين وتكوين دولة إسرائيل ودعمها فى وسط العالم العربى .

وفى الآونة الأخيرة التى وجدت الرأسمالية الاحتكارية نفسها فى وضع تتفاقم فيه مشاكلها الداخلية (مع تذكر أن المشاكل مجودة والأزمات مستمرة منذ استقرار النظام الرأسمالى كنظام اقتصادى اجتماعى) منذ منتصف ثمانينات هذا القرن ، بدأت تعمل بأسلوب مختلف نسبياً واتبعت سياسات أخرى تمهيدية لنقل أزمتها وحلها على حساب العالم الأقل تطوراً والمتخلف بالدرجة الأولى - كالعادة - وهذه السياسات على النحو التالى :

أولاً - سياسة أثاره الفتن ومشاكل الحدود والصراعات العرقية والأثنية فى دول العالم المتخلف :

ولعل الذى يتابع مسار دول العالم المتخلف منذ منتصف الثمانينات يجد أن العالم المتخلف على مستوى الدول يغص بالحروب التى لا معنى لها ، ولا فائدة تحققت منها . وفى داخل هذه الدول نجدها تغص بالمشاحنات التى تصل إلى الحروب الداخلية وخاصة فى أفريقيا (رواندا ، السودان ، تشاد .... الخ) لأسباب عرقية وأثنية لم تكن موجودة من قبل . والدول الأكثر هدوءاً تغص بالجماعات الإرهابية التى تتطاحن فى مواجهة بعضها أو فى مواجهة الدولة ، وأيضاً لأسباب عرقية وأثنية لم تكن موجودة من قبل مثل مصر والعراق وسوريا والجزائر . ولا يكاد يسلم من الحروب على مستوى الدول إلا الدول المستكينة والمسلحة بالتبعية الكاملة لقوى رأس المال الاحتكارى الرأسمالى وخاصة الأمريكى ، وتنفذ تعليماتها وتعليمات وكيلها صندوق النقد الدولى ، وإن كانت لا تسلم بين الحين والحين من بعض الانفجارات التى تقوم بها الجماعات الإرهابية الذى ثبت أن تمويلها يأتى من العالم الرأسمالى وخاصة الولايات المتحدة ، رغم استسلام الدولة للهيمنة الأمريكية كاملاً .

رابعاً – إغراق الدول المتخلفة فى الديون :

لعل أهم ترتيبـات الحصـار والهيمنـة لقـوى المـال الاحتكـارى الرأسـمالى إغـراق الدول المتخلفة فى الديون فى هذه الفترة بالذات . ورغم أن مسار النظام الرأسـمالى ابتـداء من منتصف الثمانينات (١٩٨٥) حتى الآن يتعرض لأزمة خانقة ، إلا أن هـذه الفـترة هـى التى شهدت أكبر حركة لضخ الديون إلى العالم المتخلف . فلقد كـان مجمـوع ديـون الـدول المتخلفـة مجتمعـة لا يتعدى ٦٣,٥ بليـون دولار (مليـار دولار) ، كـانت مدفوعـات خدمـة الدين لكل دول العالم المتخلف لا تتجاوز ٦,١ بليون دولار (مجموع الأقساط والفوائد) [(١)]، وكان العجز فى الحساب الجارى لجميع الـدول المتخلفـة لا يتجـاوز ١٢ بليـون دولار عـام ١٩٧٠ [(٢)] . هذه المديونية قفزت إلى ٥٩٢,٥ بليون دولار عـام ١٩٨١ ، وإذا أدخلنـا إلـى الرقم ديون العالم المتخلف لصندوق النقد الدولى ، لأصبـح رقـم المديونيـة للعـالم المتخلـف ٧٢٩ بليون دولار عام ١٩٨١ ، ثم تصل هذه الديون إلى ١٠١٠ بليون دولار ١٩٨٦ [(٣)]، رغم التباطؤ فى الإقراض ابتداء من عام ١٩٨٢ حيث أعلنـت بعـض الـدول المتخلفـة عـن عدم قدرتها على سداد الأعبـاء وأعلنـت التوقـف عـن الدفـع لقـوى الرأسـمالية الاحتكاريـة (المكسيك ، الأرجنتين) .

وهذه الأرقام السابقة تؤكد دفع الدول الرأسمالية الاحتكاريـة الـدول المتخلفـة إلـى الاستدانة بشكل مفرط لم تكن هذه الدول فى حاجه إليه ، فما هو السـبب رغـم أن الحديـث

---

(١) - World Bank, Developments in and Prospects for the External Debt of Development Countries, 1970 - 1980 and Beyound, Washington, D.C. 1982, P. 8.

(٢) البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٣ ، الطبعة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص. ٣٣ .
مذكورة فى :
- د. رمزى زكى ، أزمة القروض الدولية ، دار المستقبل العربى ، جامعة الدول العربية ، ١٩٨٧ ، ص. ٢٨ .

(٣) - World Bank, World Debt Tables, External Debt of Developing Countries, 1985/86, Edition, Washington, D.C., 1986, P. xi.
مذكورة فى :
- رمزى زكى ، المرجع السابق ، ص. ٣١ .

قدمه لحسابهم ، وذلك بعد منحه جائزة "نوبل" العالمية .[١]

ثالثاً – ضرب القوى الوطنية والثورية والاشتراكية المناهضة للإمبريالية :

ولعل ما سهل لقوى رأس المال الاحتكارى الرأسمالى إمكانية ذلك ، هو وفاة الغالبية الساحقة من قيادات العالم الثالث التى قادت حركة التحرر السياسى والاقتصادى والفكرى فى مواجهة قوى الرأسمالية الاستعمارية لتحصل على الاستقلال السياسى لأوطانها ، من أمثال جمال عبد الناصر فى مصر ، وهوارى بومدين فى الجزائر ، وباتريس لومومبا ، وأحمد سوكارنو .... ألخ .

وهذه القيادات بطبيعة المعركة التى خاضتها فى بداية النصف الثانى من القرن العشرين كانت أكثر شجاعة وصلابة وقبولاً للتضحية من تلك القيادات التالية لها التى تفضل الاستكانة للاستمتاع بما وفره الاستقلال السياسى والتنمية الاقتصادية فى الفترة السابقة .

وتحت لواء الليبرالية السياسية الذى فرض على دول العالم المتخلف والتحول إلى التعددية السياسية ، ودعم الديمقراطية بمفهومها الغربى كانت محاصرة وضرب القوى الوطنية والثورية والاشتراكية وإفقادهم قدرتهم على قيادة جماهيرهم أو الاتصال بهم ، وذلك بالتحيز للمنظمات والأحزاب المناهضة لفكرهم ، كما حدث من تحيز سلطات الدولة المصرية للإخوان المسلمين فى مواجهة الاشتراكيين فى بداية حكم الرئيس السادات ، أو من تحيز لأعضاء الحزب الوطنى فى الانتخابات النيابية على كافة مستوياتها فى مواجهة الأحزاب الأخرى (الناصرى – التجمع الوطنى – العمل ... الخ) ، وإلى غير ذلك من الأساليب القمعية للعناصر الصلبة منهم ، أو باستدراج الأقل صلابة منهم إلى مميزات وإلى مراكز قيادية ذات دخول غير عادية فى المنظمات الوطنية أو الدولية .

---

[١] هانس بيتر مارتين ، هارالد شومان ، فخ العولمة ، الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية ، ترجمة د. عدنان عباس على ، مراجعة د. رمزى زكى ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، أكتوبر ١٩٩٨ ، ص.ص ٢٢ – ٢٣ .

القطاع العام ١٣٠ مليون جنيه عام ١٩٧١ .[١]

في سبتمبر عام ١٩٧٥ قفزت ديون مصر الخارجية لتبلغ ٢,٧٢٠ بليون دولار ، ثم قفزت مرة أخرى عام ١٩٨٢ إلى ١٥,٤ بليون دولار ، وهي القروض التي استخدمت فعلا ، فإذا أضفنا القروض التي لم تستخدم فإن تلك الديون ترتفع إلى ٢١,٢ بليون دولار. وهذا يعني أن مصر لم تكن محتاجة إلى كل هذه القروض ، وإذا سلمنا جدلاً بحاجتها إلى ١٥,٤ بليون دولار ، فإنها ليست في حاجة إلى ٥,٨ بليون دولار ، وهي القروض التي حصلت عليها ولم تستخدم . ذلك أن هذه القروض كانت ترد لمصر بشروط ، ومنها تلك القروض التي كان من شروطها أن يستخدمها القطاع الخاص ، ولما كان القطاع الخاص لا يستطيع التوسع لاستخدام هذه القروض التي تزيد عن الحاجة ، فلقد ظلت هناك قروض لا تستخدم حتى انتهت فترة السماح الخاصة بها ، وبدأت مصر تتحمل أعباؤها سنويا رغم عدم استخدامها . وفي العام التالي ١٩٨٣ زادت الديون إلى ٢٣,٨ بليون دولار ، ويقرر البنك الدولي أن الولايات المتحدة أصبحت الدائن الأول لمصر ، وأن ٧٥٪ من الديون الثنائية التي عقدتها مصر مع الولايات المتحدة قروضاً طويلة الأجل ، وإن أسعار فائدتها تتراوح ما بين ١٢ ٪ - ١٣٪ سنوياً [٢] . وفي أكتوبر عام ١٩٨٦ وصلت ديون مصر إلى ٤٢,٥٧٨ بليون دولار .

وإذا نظرنا إلى العالم العربي فإن النتائج واحدة ، لأن التوجهات التي تفرضها قوى رأس المال الاحتكاري الدولي تمهيداً لحصار العالم المتخلف ، تنفذها جميع الدول العربية غنيها قبل فقيرها . فلقد كانت مديونية العالم العربي عام ١٩٧٠ قد وصلت إلى ٦,٩ بليون دولار ، ثم تطورت إلى ٧٣,٦ بليون دولار عام ١٩٨٢ ، أي بمعدل زيادة سنوية ٢٢٪ ، وفي عام ١٩٨٦ يصل الدين إلى ١٤٦,٨ بليون دولار ، والسبب هو دخول

---

[١] د. على الجريتلى ، خمسة وعشرون عاماً ، دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر ٥٢ - ١٩٧٧ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص.ص ٧٠ - ٧١ ، ١٢٧ .

[٢] د. رمزى زكى ، بحوث فى ديون مصر الخارجية ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص.ص ٣٦٩ - ٤٠١ .

العلمى فى هذه الآونة كان دائماً حول نقص السيولة الدولية . وسوف تكون الأمور أكثر وضوحاً فى العالم العربى - ومصر بالذات - لأهمية المنطقة إستراتيجياً (مركز أكبر احتياطى من النفط) ، وأهمية مصر كرائدة للمنطقة .

فلقد كانت صورة ديون مصر الخارجية عشية وفاة الزعيم الراحل جمال عبد الناصر رحمه الله على النحو التالى :

- إجمالى الديون القائمة والمستحقة	١,٦ مليار دولار
- مدفوعات خدمة الدين الخارجي	٢٨٥ مليون دولار
- قيمة العجز فى الميزان التجارى	١٣٩,٥ مليون دولار
- نسبة العجز التجارى إلى الناتج المحلى الإجمالى بسعر السوق	٤,٦٪
- نسبة الديون الخارجية للناتج المحلى الإجمالى	٢٣,٧٪
- الميل المتوسط للاستيراد	١٢,٧٪
- نسبة التمويل الخارجى للاستثمارات المنفذة ٦٧/٦٨ - ٦٩/١٩٧٠	٣٢,٧٪ [1]

وعلى ذلك فإن الاقتصاد المصرى رغم حرب ١٩٦٧ استطاع أن يحتفظ بتوازنه تماماً ولم يكن هناك أى اتجاهات تخل بالتوازن أو تسمح بسيطرة رأس المال الاحتكارى الدولى على مصر ، وكان الأداء الاقتصادى على أفضل ما يمكن نتيجة انتهاج التخطيط القومى الشامل لإدارة الاقتصاد القومى وتنميته . فلم يتجاوز عجز الموازنة العامة للدولة ١٢٧مليون جنيه رغم تحمل الدولة للدعم الخاص لرفع مستوى المعيشة ، ولم يتجاوز معدل التضخم ٠,٥٪ طوال سنوات التخطيط ، ارتفع إلى ٤٪ بعد عام ١٩٦٧ بسبب الحرب حتى ١٩٧١ ، وكان معدل البطالة ٢٪ وتتركز فى الريف ، وكانت قيمة الدولار الأمريكى لا تتجاوز ٤٢ قرش ، وكانت الحصة المحولة إلى الحكومة من أرباح شركات

---

[1] د. رمزى زكى ، حوار حول الديون والاستقلال ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص. ١٤٣ .

الدولة / السنة	١٩٨٤	١٩٨٥	أكتوبر ١٩٨٦(*)
لبنان	٢,٦٥٥	٣,٠٤١	٣,٤٢٧
مصر	٣٣,٦٥٠	٣٨,٩٢٥	٤٢,٥٧٨
المغرب	١٣,٧٥٦	١٥,٢٦٠	١٦,٩٨٠
المجموع	٦٢,٦٩٤	٧٢,٧٤١	٨٠,٤٦٨
الأقطار الأقل نمواً :			
جيبوتي	٠,١٥٠	٠,٢٣٠	٠,٢٥٦
السودان	٦,٢٦٦	٧,٢٣١	٨,٩٩٠
الصومال	١,٦٢٠	١,٧٥٣	١,٩٢٧
مريتانيا	١,٣٥٣	١,٥١١	١,٦٢٢
اليمن الديمقراطية	١,٢٧٠	١,٢٩٢	١,١٤٠
اليمن العربية	٢,٢١٢	٢,٦٧٣	٢,٨٦٣
المجموع	١٢,٨٧١	١٤,٩٦٠	١٦,٧٩٤
المجموع الكلى	**١١٩,٥٥٥**	**١٣٤,٦٢١**	**١٤٦,٨٣٩**

(-) بيانات غير موجودة (*) تقديرات مبدئية

المصدر :

- AMEX - Bank International, AMEX Review and Other Banking Sources.
- دكتور رمزى ذكى ، الاقتصاد العربى تحت الحصار ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٩ ، ص.ص ٢١٩ - ٢٢١

ويلاحظ أن أكبر مديونية العالم العربى يخص مصر كرائدة للعالم العربى والمراد إسقاطها بأكبر قدر ممكن من الاقتراض ، ومن المرجح أن كل من السعودية والكويت لم تتدخل فى دائرة الدين حتى عام ١٩٨٦ ، أما بعد ذلك فإن انخفاض أثمان النفط ابتداء من

الدول العربية المصدرة للنفط فى دائرة الدين ، وهو أمر عجاب أن تصبح الدول العربية المصدرة للنفط من الدول المدينة ، والأكثر عجبا أن تكون دولة الإمارات العربية المتحدة مدينة عام ١٩٨٥ بمقدار ١٢,٠٣١ بليون دولار ، وعدد سكانها الوطنين لا يتجاوز ٣٣٦ ألف نسمة فى نفس العام . ويوضح الجدول التالى تطور الديون المستحقة على العالم العربى .

جدول رقم (٦)

تطور الديون الخارجية للأقطار العربية خلال الفترة

ديسمبر ١٩٨٤ - أكتوبر ١٩٨٦ (بليون دولار)

الدولة / السنة	١٩٨٤	١٩٨٥	أكتوبر ١٩٨٦(*)
الأقطار المصدرة للنفط :			
الإمارات العربية المتحدة	١٠,٢٢٠	١٢,٠٣١	١٣,١١٠
البحريـن	٠,٨٩٠	٠,٩١٣	٠,٩٤٠
الجزائـــر	١٨,٣٩١	١٧,٢٢٥	١٦,٣٣١
السعودية	-	-	-
العـــراق	٨,٢١٠	٩,٥٥٦	١٠,٨٩٣
عُمـــان	١,٩٢٣	٢,٢٢٥	٢,٦٠٢
قطــــر	٠,٦٠٠	٠,٨٧٠	٠,٩٩٨
الكويت	-	-	-
ليبيـــا	٣,٧٥٥	٤,٣٧٠	٤,٧٠٣
المجمــوع	٤٣,٩٩٠	٤٧,١٩٠	٤٩,٥٧٧
الأقطار متوسطة الدخل :			
الأردن	٣,٥٣٤	٣,٦٩٢	٣,٨٩٠
تونــس	٥,٣٠٢	٦,٢٦٣	٦,٨٢٣
سـوريا	٤,٢٩٧	٥,٥٦٠	٦,٧٧٠

جدول رقم (٧)

تطور عجز الحساب الجارى لمجموعات الأقطار العربية خلال الفترة ٧٩ - ١٩٨٤

(بليون دولار)

المجموعــة	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤
مجموعة الأقطار النفطية	٣٤,٨	٧٩,٥	٦١,٩	١١,٤	٦,٤-	١٠,٨-
مجموعة الأقطار متوسطة الدخل	-٦,٣	٥,٧-	٧,٦-	٧,٧-	٥,٧-	٧,٣-
مجموعة الأقطار الأقل نمواً	-٠,٨	١,٤-	١,٦-	١,٤-	١,٤-	٠,٩-
المجمــوع	٢٧,٧	٧٢,٤	٥٢,٧	٢,٣	١٣,٥-	١٩,٠-

المصدر :

جامعة الدول العربية ، الأمانة العامة (وآخـرون) ، التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، ١٩٨٦ ، تحرير صندوق النقد العربى ، ص.ص ٢٨١ - ٢٨٢ .

- د. رمزى زكى ، الاقتصاد العربى ، مرجع سبق ذكره ، ص. ٢٢٦ .

خامساً - الحصار الكامل للدول المتخلفة :

لقد استطاعت قوى رأس المال الاحتكارى الرأسمالى أن تنصب شباكها جيداً حول العالم المتخلف ، ابتداء من إعادة ترتيب وبناء هيكلها الإنتاجى على النحو السابق عرضه ، والذى يتجاوب مع برامج التنمية الغربية فى العالم المتخلف حسب نظريات التنمية الغربية ، ثم ضرب القوة الوطنية والاشتراكية فى دول العالم المتخلف ، ثم دفع سياسات اقتصادية جديده داخل هذه الدول لتعرقل أنماط التنمية المستقلة السابق تطبيقها والتى نجحت بدرجات متفاوتة فى هذه الدول [1] ، لتحل محلها نمط آخر للتنمية يتسم بالتبعية للعالم الرأسمالى المتقدم ، والذى انساب رأس المال الاحتكارى للتظاهر بتمويله ، ولإحداث بحبوحة من العيش لشعوب هذه الدول ، حيث كان جزءاً مبعثراً من القروض

---

[1] اتخذت هذه السياسات مسميات مختلفة فى الدول التى طبقت فيها ، مثل سياسة الإنفتاح الاقتصادى ، أو الباب المفتوح ، أو التحرر الاقتصادى ، الترشيد الاقتصادى .... الخ .

عام ١٩٨٦ ، وكذلك حرب الخليج الأولى التى تتحمل تكاليفها كلا الدولتين أدخلهما فى دائرة الديون الخارجية والديون الداخلية ، وبصفة خاصة السعودية .

والصورة على الوجه الآخر مشرقة ، أى من ناحية قوى رأس المال الاحتكارى الدولى ، حيث استطاع أن يستقطع من الفائض الاقتصاد للدول العربية من خلال دائرة الدين أضعاف ما كان يحصل عليه فى فترة الاستعمار الإمبريالى ، فلقد بلغت قيمة المبالغ المخصصة لخدمة الديون الخارجية للأقطار العربية ٩٠٨,٨ مليون دولار عام ١٩٧٢ ، حسب تقديرات وبيانات البنك الدولى ، وفى عام ١٩٨٥ قفزت قيمة ما دفع خدمة للديون إلى ١٠,٢بليون دولار ، أى أن أعباء الديون قد تزايدت بمعدل ٢٠,٤٪ سنوياً وهو معدل يتجاوز بكثير معدل نمو الدخل القومى فى هذه الدول ، بل يصل إلى أضعاف معدل نمو الدخل القومى فى هذه الدول .

وهكذا استطاعت قوى رأس المال الاحتكارى الدولى أن تضع الدول المتخلفة فى مأزق ، أو وضعتها فى سرداب موحل كلما تحركت داخله زاد معدل غرقها ، وهو المطلوب تمهيد لاصطيادها فى وضع لا تقوى فيه حتى على التسليم . فأعباء الديون تتزايد بما يؤدى العجز موازين مدفوعاتها ، وعجز موزينها التجارية ، مما يؤدى إلى طلبها للاستدانة من جديد ، بما يؤدى إلى زيادة عبء خدمة الدين ، وهو يؤدى بالطبع إلى زيادة عجز موازين مدفوعاتها وموازنيها التجارية مما يؤدى إلى الإقبال على الدين وهكذا كالظمآن الذى يشرب ماءاً مالحاً ، ليظمأ أكثر . وتبعاً لذلك فلقد تفاقم عجز الحساب الجارى لموازين مدفوعات الأقطار العربية بشكل مخيف ، حتى بالنسبة للدول العربية البترولية كما يوضحه الجدول التالى .

المسيطر بهدف سحب مزيد من الفائض الاقتصادى إلى العالم الرأسمالى . وهذه التوصيات التى يعاد ترتيبها بشكل أو آخر فى كل مرة يعاد فيها جدولة الديون ، أو منح الدولة المتخلفة قرضاً جديدا ، وذلك لوضعها على مسار معين تدريجياً ، وهو مسار التبعية الكاملة للعالم الرأسمالى الاحتكارى ، وإدارة عملية الإنتاج الاجتماعى بها بأسلوب يحقق حل أزمة النظام الرأسمالى على حساب العالم المتخلف ، وبما يتضمنه ذلك من سحب مزيد من الفائض الاقتصادى إلى العالم الرأسمالى المتقدم . وجوهر هذا المسار المعلن كوجه أسامى ظاهرى للتغيرات الجذرية الخفية ، هو الانتقال إلى الليبرالية الاقتصادية لتحقيق كفاءة الأداء الاقتصادى .

ويمكن استعراض مكونات (روشته) السياسات التى يقدمها صندوق النقد الدولى التى يضعها فيما يسمى " خطاب النوايا " الموجه إلى الدولة المعنية والذى يعتبر وثيقة سرية لا يضطلع عليها الكافة فى حينها ، وإن كانت تتضح بعد ذلك سواء من السياسات التى يتم تطبيقها على المسار الاقتصادى أو بطرق أخرى .

(أ) تحقيق الليبرالية الاقتصادية : أى تحرير الأثمان من القيود الإدارية أو الاقتصادية وترك تحديد الأثمان لعشوائية قوى العرض والطلب ، ومنع أى رقابة على الأثمان . وبطبيعة الحال ونتيجة لذلك لابد أن تتخلى الدولة عن سياسة الدعم الذى تقدمه الدولة للمحافظة على مستوى معيشة الفقراء ومتوسطى الدخل من التدهور . وهذا الاتجاه يمكن أن يكون صحيحاً فى الاقتصاد الذى تسوده المنافسة الكاملة ، وهى غير موجودة فى الدول المتخلفة ويسود أسواقها كل أنواع الاحتكار ، وكذلك يحتاج إلى سيادة هيكل اقتصادى مرن يستطيع التكيف مع التغيرات فى الطلب والعرض وهو أيضاً غير موجود . بل الهيكل الإنتاجى فى العالم المتخلف يتسم بالجمود . ولذلك كانت النتيجة هى الارتفاع لمستوى الأثمان المستمر .[1]

---

[1] حاولت الدولة المصرية تطبيق ذلك على مستوى واسع برفع الأثمان عام ١٩٧٧ دفعة واحدة ، فكان رفض الشعب عنيفاً ، إذ كانت انتفاضة ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ ، حيث قامت الدولة بسحب قراراتها وإلغائها . لكنها لجأت إلى الطرق الاقتصادية الاحتيالية الأخرى ، ورفع الأثمان دون إعلان تدريجياً .

ينفق فى تمويل شراء سلعاً استهلاكياً (أغلبها ترفيهية واستهلاكية معمرة) ، بالإضافة إلى أن المعونات بدأت ترافق انسياب رأس المال الاحتكارى وكان الجزء المبعثر منها فى البداية سلعاً استهلاكية .

فى الفترة اللاحقة التى لم تتجاوز عقد ونصف - وقد يكون أقل أو أكثر بالنسبة لبعض الدول المتخلفة حسب ظروف كل دولة - وصلت دول العالم المتخلف إلى العجز عن تحمل أعباء الديون التى تتزايد سنة بعد أخرى . ومن هنا بدأت الدول الرأسمالية الدائنة تتوحد كعاداتها فى مواجهة المدينين (دول نادى باريس) وتفوض صندوق النقد الدولى فى فحص اقتصاد كل دولة مدينة تمهيداً لإعادة جدول ديونها . وبطبيعة الحال كان سقوط الدول المتخلفة صرعى الدين ، المرحلة الأخيرة لحصارها وارتهان اقتصادياتها وشعوبها .

فلقد بدأ صندوق النقد الدولى يفرض على الدول المدينة دولة دولة تغيير سياساتها الاقتصادية ، وأصبح يعطى روشتات اقتصادية لكل دولة لكى تطبقها ، فإذا ما نفذت ما أملاه عليها من سياسات اقتصادية واجتماعية أقر لها بأحقية جدولة ديونها ، بل ومنحها مزيداً من القروض (قتل المريض بالدواء ، أو قتله بتطعيمه بنفس فيروس المرض) .

وسميت توصيات الصندوق وسياساته "برنامج التثبيت والتكيف الهيكلى" ، وهى تسميه معبره تماماً ، فهى فى الواقع برامج لتثبيت الدين وللتكيف مع الاقتصاد الرأسمالى الدولى . فبعد مضى أكثر من عشر سنوات من برامج صندوق النقد الدولى التى طبقت فى دول العالم المتخلف لم تتحرر دوله واحدة من الدين ، بل زادت ديونها ، وكل اقتصاديات هذه الدول شهدت مزيداً من التبعية للسوق الرأسمالية الاحتكارية .

ولم يكن عجيباً أن تكون توصيات صندوق النقد الدولى المقدمة لكافة الدول المتخلفة المدينة تكاد تكون نسخة واحدة طبق الأصل ، رغم اختلاف طبيعة اقتصاد كل دولة ، فلقد قدم تصوراته (روشته) إلى الهند لأول مرة عام ١٩٦٦ ، ثم للبرازيل عام ١٩٦٧ ، ثم لمصر عام ١٩٧٣ ، ولا يكاد يكون هناك اختلاف بينهم ، وذلك لأن الهدف واحد - رغم اختلاف الدول - **وهو تثبيت الدين لأطول مدى من الزمن ، وإخضاع الاقتصاد الوطنى للاقتصاد الرأسمالى الاحتكارى ، وفتح كافة الدول أمامه ليكون هو**

وكذلك تضاعفت أعباء الديون التى يتحملها . والأسلوب الأخير فلقد كـان عاما على الدول المتخلفة كأثر لتخفيض قيمة العمـلات الوطنيـة بالنسبة للقطـاع العـام فـى هـذه الدول جميعاً ، حيث ارتفعت تكاليف إنتاجه بقيمة التخفيض فى قيمة العملة الوطنية ، وذلك لارتفاع قيمة مستلزمات الإنتاج المستوردة من الخارج بقيمة التخفيض . أى أن القطاع العام المصرى عام ١٩٩٠ تحمل متغيرين فـى غايـة القـوة لإعجـازه ، سـعر الفائدة الهائل على ديونه ، ثم ارتفـاع تكلفـة المسـتورد مـن مسـتلزمات إنتاجـه بواقـع ٧٨٦٪ ، مما عمق فى تفاقم مشاكله الإنتاجية وتعرض شركاته لخسائر كبيرة .

(و) تخفيض العمالة فى القطـاع الحكومـى ، وكذلـك تخفيـض العمالـة فـى القطـاع العـام تمهيداً لبيع شركاته للقطاع الخاص والأجنبى .

ولعل محصلة هذه السياسات الجديدة هى فتح الاقتصاديات المتخلفة لـرأس المـال الأجنبى ليقوم بالاستثمارات المباشرة فى كل العالم الثالث ، وخاصة بعد بيع القطـاع العـام وتحويل ملكيته إلى القطاع الخاص أو الأجنبى عن طريق المشاركة أو شـراء الأسـهم مـن البورصـات الوطنيـة كنشـاط جديد تستلزمه سياسـة الليبراليـة . وكـانت محصلـه برنـامج التثبيت والتكيف الأخير بالنسبة للاقتصاد المصرى المتفق عليه مع البنك الدولى وصنـدوق النقد الدولى عام ١٩٩٠ على النحـو التـالى حسب بيانـات البنـك المركـزى المصـرى عـام ١٩٩٣ [1]:

- معدل النمو الإجمالى	٢,٤
- عجز الميزان التجارى	٧,٣ مليار دولار
- عجز الموازنة العامة	٥,٣ مليار جنيه
- معدل التضخم تبعاً لأسعار المستهلكين	١٥٪
- معدل البطالة	١٠٪
	(الأبحاث العلمية تؤكد أنها ١٥٪)

---

[1] البنك المركزى المصرى ، التقريـر السـنوى لعام ٩٢ / ١٩٩٣ ، تقريـر عـام ٨٦ / ١٩٨٧ ، وعـام ٩١ / ١٩٩٢ .

وكذلك تحرير التجارة الخارجية ، وإلغاء احتكار الدولة للاستيراد ، ومشاركة القطاع الخاص القطاع العام فى الاستيراد ، وبطبيعة الحال ترك تحديد الأثمان لقوى العرض والطلب .

(ب) تحرير النقد الأجنبى : حرية دخول العملات الأجنبية وخروجها وإلغاء الرقابة على النقد وخاصة إلغاء الرقابة على الصرف الأجنبى ، وتوحيد أسعار الصرف ، وترك أسعار الفائدة لقوى عرض الادخار والطلب على الاستثمار . والسماح للبنوك الأجنبية بفتح فروع لها فى الدول المتخلفة ، أو مشاركة البنوك الوطنية .

(جـ) تخفيض قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملات الحرة (عملات الدول الرأسمالية الاحتكارية المتقدمة) : وفى مصر تم تخفيض قيمة الجنيه المصرى فى الاتفاق الأخير مع البنك الدولى وصندوق النقد عام ١٩٩٠ بمعدل سالب قدره (- ٧٨٦٪) بالنسبة لقيمتها عام ١٩٧١ .

(د) إعادة النظر فى التشريع الضريبى ، بحيث يتضمن الإعفاءات والضمانات لرأس المال الأجنبى المستثمر ، ولكى يتدفق رأس المال الأجنبى فى شكل استثمارات مباشرة . وهو ما تضمنه قانون استثمار رأس المال العربى والأجنبى رقم ٣٣ لعام ١٩٧٧ ، وما بعده من التشريعات .

(هـ) التخلص من القطاع العام ، تحت دعوى عدم تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى ، وأيضاً تحت دعوى تحقيق كفاءة المشروعات الإنتاجية والخدمية التى تقوم عليها شركات القطاع العام . ولقد حاولت الدولة المصرية بيعه للأشقاء العرب عام ١٩٧٤، إلا أنها تراجعت أمام رفض القوى الشعبية والعمالية (بيان الاتحاد العام لعمال مصر) ، وكذلك عدم موافقة غالبية الوزراء وقيادات القطاع العام . ومن ثم لجأت الدولة إلى الطرق الخلفية والتدريجية لإعجاز القطاع العام وإفساد إدارته ، وأهم الأساليب التى أتبعت إدخاله فى دائرة الدين ، ثم رفع سعر الفائدة ابتداء منالسياسات النقدية التى تمت بعد الاتفاق الأخير مع صندوق النقد الدولى عام ١٩٩٠ إلى ما يتراوح بين ٢٥ - ٣٠٪ (الفائدة المدينة) ، ومن ثم تضاعفت مديونيته ،

وخاصة الأثمان ، ماعدا ثمن خدمات رأس المال المصرى ، فلقد تم رفع سعر الفائدة فى مصر بدرجة مبالغ فيها ابتداء من عام ١٩٩٠ لتصل إلى أكثر من ٢٠٪ (الفائدة الدائنة على الودائع) ، ومع انخفاض سعر الفائدة ابتداء من ١٩٩٥ إلا أن سعر الفائدة على الجنيه المصرى ظل أعلى من سعر الفائدة السائدة فى العالم الرأسمالى الغربى إذ لم تتجاوز الفائدة دائنة أو مدينة ٥٪ . وبذلك فإن سعر الفائدة الذى فرضه البنك المركزى المصرى على البنوك جعل تكلفة رأس المال المصرى تصل إلى أكثر من ضعف تكلفة استخدام رأس المال الأمريكى أو الأوربى (الدولار ، الإسترلينى ، الفرنك ....الخ) . وعلى ذلك فإن رفع سعر الفائدة على الجنيه المصرى وعدم تركه إلى قوى العرض والطلب خلافا للسياسات الليبرالية التى فرضها صندوق النقد الدولى ، قُصد به تسهيل استخدام رأس المال الأجنبى ليحل محل رأس المال المصرى الذى تراكم فى البنوك ، ثم تم استثماره فى أذون الخزانة ليتكون ديناً جديداً إلى جانب الدين الخارجى ، وهو الدين الداخلى نتيجة إصدار أذون الخزانة ضمن حزمة السياسة النقدية التى نفذت اعتبارا من ١٩٩٠ .[1]

والحلقة الأخيرة فى هذه السياسة هى بيع شركات القطاع العام لتصبح المنظمات القائمة على تحقيق الناتج القومى وخاصة الصناعى منه تحت سيطرة رأس المال الأجنبى فى المرحلة التالية .

<u>سادساً</u> – تحرير العلاقات الاقتصادية الدولية (وليس التجارة الدولية فقط) تمهيداً لغرض تقسيم العمل الدولى الجديد :

لعل المرحلة الأخيرة من تطور سياسات قوى رأس المال الاحتكارى التى قام بتنفيذها على التوالى داخل دول العالم المتخلف منذ بداية أزمته فى منتصف الثمانينات ، تعتبر مرحلة تحقيق الهدف الأخير ، ألا وهو تغيير تقسيم العمل الدولى لصالح العالم الرأسمالى المتقدم . وبعد تغيير تقسيم العمل الدولى الذى بدأت معالمه تتضح تكون هذه

---

[1] يراجع فى حزمة السياسة النقدية الأخيرة فى مصر الدراسة التالية :

– د. سعيد الخضرى ، "ملاحظات حول استخدام أذون الخزانة فى سد عجز الموازنة العامة فى مصر" ، <u>مجلة الاقتصاد والتجارة</u> ، كلية تجارة عين شمس ، ١٩٩٣ .

- معدل الادخار ١٠,٣٪
(الحقيقى لا يتجاوز ٢,٦٪)

- انخفض الأنفاق العام الحكومى بمعدل - ٥٠٪
- انخفاض الاستثمار المصرى - ١٨,١٪ عام ١٩٩٢/٩١
(وبمعدل ٢٧,٦٪ عام ١٩٨٧/٨٦)

- فائض ميزان المدفوعات ٤ مليار دولار

وذلك نتيجة :

- التحويلات دون مقابل ٢,١ مليار دولار
- زيادة الاستثمار الأجنبى ٢٦,٣٪ عام ١٩٩٣ (وبمعدل ١٦٤٪ عام ١٩٩٢)

وهكذا كانت محصلة السياسات السابقة منذ منتصف الثمانينات (سياسة الانفتاح الاقتصادى) وما بعدها من سياسات فرضها صندوق النقد الدولى كان آخرها الاتفاق مع البنك الدولى وصندوق النقد الدولى عام ١٩٩٠ ، أن تمت التعديلات الهيكلية اللازمة لاستقبال رأس المال الأجنبى ليدير عملية الإنتاج الاجتماعى فى مصر ، **فلقد تواجد جيش من البطالة الدائم** ، وهو جيش مدرب ومتعلم ابتداء من خريجى الجامعات المصرية ، من كليات الطب والهندسة والصيدلة حتى التجارة والآداب والحقوق ويلحق بهم أخيرا خريجى كليات التربية (المدرسين) بعد الغاء تكليفهم عام ١٩٩٨ ، وانتهاء بخريجى التعليم الفنى والمتوسط والعمالة العادية (دون شهادات تعليمية) . وهذه العمالة مستعدة للعمل بأى أجر وفى أى مكان أو منظمة لتبدأ حياتها العملية والاجتماعية . **ثم تثبيت سعر الصرف بين الجنيه المصرى والعملات الحرة** ، وتكوين احتياطى من العملات الأجنبية (الدولار) بلغ أكثر من ١٨ مليار دولار عام ١٩٩٠ ، وذلك لموازنة سوق الصرف الأجنبى وللحفاظ على ثبات قيمة العملة ، وبذلك أصبح الاستثمار الأجنبى فى مصر لا يخشى أى مخاطرة نتيجة انخفاض قيمة العملة الأجنبية التى يستثمر بها فى مصر . وأصبح الدولار الأمريكى يقوم بنفس الدور الذى قام به الجنيه الإسترلينى فى مصر فى الفترة السابقة على تحرير الاقتصاد المصرى .

إلا أنه من العجيب أن كل المتغيرات الاقتصادية تُركت لقوى العرض والطلب ،

المناقصات الحكومية والعقود الحكومية لتكون محلا لعدم التمييز . ثم أيضاً تداول المعلومات والمعرفة وبراءات الاختراع يتم التعامل فيها حسب قواعد يرتبها أصحاب الحقوق (أى الدول الرأسمالية المتقدمة) .

إلا أن السؤال المحير والذى يكشف أغراض هذه الدعوى الجديدة (وهى ليست إلا نفس الدعوى القديمة فى القرن التاسع عشر ، لكن مع توسيعها لتناسب ظروف حال تطور الرأسمالية الأخير ، وخاصة فى أزمتها المستمرة) . لماذا لم تدخل سلعة النفط لتشملها دعوى عدم التمييز ؟ السؤال الثانى : لماذا عدم التمييز فى انتقال رأس المال دون انتقال العمل ؟ [1]

لقد تبلورت الدعوة إلى العالمية فى إجراءات عملية فيما سمى بمفاوضات "جولة أورجواى" ، والتى بدأت عام ١٩٨٦ ، وحيث قادت الولايات المتحدة الاهتمام لأول مره بقيادة المفاوضات ، وذلك بعد أن تفاقم مسار الرأسمالية منذ منتصف الثمانينات ، ومرت أكثر من عشر سنوات دون بارقة أمل للتخلص من الركود التضخمى أو البطالة ، مع آثارهما الاجتماعية المتفاقمة التى وصلت إلى العنف الرهيب (أحداث الشغب فى شيكاغو ثم أحداث اكولوهاما فى الولايات المتحدة وفى فرنسا وإنجلترا وألمانيا وإيطاليا). ولم يعد هناك من باب لحل مشاكل التطور الرأسمالى فى مرحلته الأخيرة على مستوى أى اقتصاد، أياً كانت قوته ، وهو ما تأكد لدى الولايات المتحدة أنها ليست بمنأى عن الأزمة، وأنه لن يمكنها تجاوزها مثل بقية الدول الرأسمالية الأخرى ، فدخلت بكل قوة إلى مفاوضات الجات التى عزفت عنها سابقاً لتقود المفاوضات وتبذل كل جهدها لنجاحها

---

[1] السبب الواضح الذى لا يخفى على أحد أن النفط والبترول لا تملك دول العالم الرأسمالى فى إنتاجه أى ميزة نسبية ، ومن ثم فإن دخوله إلى العالم الرأسمالى وتطبيق مبدأ عدم التمييز بالنسبة له سوف يكون فى مصلحة العالم المتخلف وسوف يحقق مكاسب صافية للدول المتخلفة .

وكذلك فإن السماح بحرية انتقال العمل دون التمييز سوف يكون أيضاً محققاً لمكاسب صافية للدول المتخلفة ذات الوفرة فى العمل ، والذى يحتوى على كفاءات مساوية للكفاءات الموجودة فى العالم الرأسمالى المتقدم بأعداد كبيرة ، فضلاً على أنها مستعدة للعمل بأجر أقل من نظيرها فى العالم الرأسمالى المتقدم .

المرحلة هى مرحلة حصاد نتاج هذه السياسات السابقة .

ولعل هذه المرحلة الأخيرة ترتبط بما يتم الحديث عنه والدعوة إليه من قبل العالم الرأسمالى المتقدم ، "العالمية Globalisation " ، وهى تعنى أن العالم وحدة واحدة ، أى أصبح قرية . فنظراً للتقدم التكنولوجى الهائل الأخير فإن عملية إنتاج أى سلعة يتم فى أكثر من دولة تشارك فيها ، فعملية الإنتاج مشتركة ، وكذلك عملية استهلاك السلع أيضاً مشتركة حيث ما يتم إنتاجه فى بلد يتم استهلاكه فى الأخرى ، ومن ثم فالسوق مشترك أيضاً ، ولقد سبق أن أصبح رأس المال مشترك ، حيث أصبح رأسمالاً دولياً عديم الجنسية. ولقد مر العالم بالاستثمار المشترك والإنتاج المشترك والتسويق المشترك فى شكل شركات متعددة الجنسيات أو دولية النشاط . وهكذا فليكن مجال الاقتصاد مجالاً مشتركاً تشارك فيه كل قوى الإنتاج فى العالم ، وكل يقوم بإنتاج ما يتميز فى إنتاجه ، أى حسب الميزات النسبية التى وصل إليها ، ويتم التبادل بين المنتجين .

وليست هذه الدعوة جديدة بل هى نفس الدعوى التى قام عليها مبدأ حرية التجارة فى القرن التاسع عشر ، والذى أدى تطبيقه إلى تقسيم العمل الدولى لأول مرة بين الدول الرأسمالية المتقدمة لتتخصص فى الصناعة ، والدول المتخلفة التى تخصصت فى الزراعة والاستخراج . وتم أيضاً الإدعاء بأن العالم قرية وحرية التجارة سوف تكفل مزيد من الرفاهية لمن يشاركون فيها بالإنتاج الذى يتخصصون فيه حسب الميزات النسبية المتوافرة لهم .

لكن الجديد فى الدعوة الجديدة ، وهو ما يختلف عن الدعوة السابقة ، أن الأخيرة كانت دعوة لتحرير انتقال السلع ، أما الدعوة الجديدة فهى دعوى عدم التمييز ،والتعهد بعدم تقديم أى دعم لأى نشاط (زراعى ، صناعى ، صادرات أو واردات .....الخ)، فالسلع تنتقل إلى كل الدول دون أى تمييز بين السلع الوطنية والسلع الخارجية ، ورأس المال ينتقل للاستثمار أو المضاربة بلا تمييز بين الاستثمار الوطنى والأجنبى ، وكل المجالات تفتح سواء للإنتاج أو للخدمات . ولقد كان نشاط الخدمات مقصورا على الوطنين فى ظل تقسيم العمل الدولى السابق أما الآن فهو مفتوح لتصل إلى دول العالم المتخلف خدمات النقل والتأمين وخدمات المصارف وغيرها من العالم الرأسمالى المتقدم كما تم إدخال

فى مصلحة الدول المتخلفة قبل اتفاقية الجات) ، وثمناً لتخليه عن إنتاج غذاؤه [1] .أما بالنسبة لإنتاجه الزراعى النقدى فإنه فى تبادله مع الدول الرأسمالية الاحتكارية سوف يكون فى الموقف الأضعف الذى لن يستطيع أن يحصل على ثمن مجزى لإنتاجه ، ومن ثم فإن التبادل غير المتكافئ سوف يستمر ، بل وسوف يتعمق على حساب العالم المتخلف .

(جـ) على المدى القريب القادم سوف يتم انتزاع الخدمات الوطنية لحساب الشركات الرأسمالية الاحتكارية ، وهى التى كانت حكراً على الدول المتخلفة ، ففى الوقت الذى فيه خط لشركة مصر للطيران القاهرة أسوان ، وخط آخر باريس القاهرة ، فإن من حق شركة ايرفرانس الفرنسية أن تقيم خطا لها باريس أسوان ، مع عدم التميز فى معاملة الخطوط الجوية عموماً مما يؤثر على تشغيل الخط المصرى القاهرة / أسوان وإذا كان ذلك فى الطيران فإن الأمر سوف يغطى جميع وسائل النقل والاتصال والسياحة والفندقة .... الخ ولعل الناظر إلى مسار "التليفون المحمول" يجد أنه يشق طريقه بسرعة لكى يحل محل التليفون التقليدى ، ومن ثم تعدم الدولة قدرتها على التحكم فى الاتصال ، وكذلك إيراداتها التى سوف تصبح أرباحا يحصل على جلها العالم الخارجى .

(د) من خلال الترتيبات السابقة التى قامت بها قوى رأس المال الاحتكارى الرأسمالى داخل العالم الرأسمالى أو داخل الدول المتخلفة ، سوف يتم تقسيم جديد للعمل الدولى

---

[1] يعترف البنك الدولى ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية بأن مجموعة الدول المتخلفة هى الدول الوحيدة فى النظام العالمى الجديد التى سوف تتعرض لخسائر صافية (دون مكاسب) من اتفاقية أورجواى ، وبطبيعة الحال الدول العربية كاملة ، إذ هى متخلفة .

وتقدر الزيادة فى تكاليف استيراد القمح بحوالى ٣٠٪ من قيمته الحالية . وسوف تزيد تكاليف استيراد الغذاء على مستوى الوطن العربى بمقدار ٢٥٪ ، أى سوف تصل التكاليف إلى أكثر من ١٣ مليار دولار عام ٢٠٠٥ .

- إبراهيم نوار ، اتفاقية الجات والاقتصاديات العربية ، كراسات استراتيجية ، الأهرام ، القاهرة ، العدد ٢٢ ، ١٩٩٤ ، ص.ص ١٧ - ٢١ .

والتوقيع على معاهدتها ، ليكون حل مشكلة التطور الرأسمالى الأخير على حساب العالم المتخلف .

وسوف يتم ذلك ابتداء من دخول الدول المتخلفة إلى اتفاقية جولة أورجواى والتزامها بعدم التمييز وعدم تقديم أى دعم لأى نشاط إنتاجى ، أو خدمى أو تجارى . وسوف تكون النتائج المتوقعة لاتفاقية الجات ١٩٩٤ بالنسبة للدول المتخلفة على النحو التالى :

(أ) دخول منتجات العالم الرأسمالى المتقدم الصناعية ، وهى بطبيعة التطور الصناعى لكل من الدول الرأسمالية المتقدمة والدول المتخلفة حديثة التصنيع أكثر جودة ، وقد تكون أيضاً أقل تكلفة ، ومن ثم تكون أثمانها أقل من أثمان الإنتاج المحلى . وفى إطار عدم قدرة الدولة المتخلفة على دعم أى صناعة ، أو دعم الصادرات ، فأن الإنتاج الصناعى للدول المتخلفة لن يجد طلبا عليه فى الداخل أو الخارج ، ومن ثم سوف تنهار الصناعات التى بنيت بكفاح الشعوب فى الفترة السابقة ، وسوف تجد الدول المتخلفة نفسها وقد عادت إلى الاعتماد فى الإنتاج الصناعى على العالم الرأسمالى المتقدم كما كانت فى فترة الاستعمار الإمبريالى ، بكل مقومات التبادل التجارى السابقة ، وأهمها سحب مزيد من الفائض الاقتصادى إلى الخارج .[1]

(ب) بالنسبة للإنتاج الزراعى . فلقد انتهت زراعة المحاصيل فى غالبية دول العالم المتخلف ، وخاصة القمح ، وأصبحت مستوردة لهذه المحاصيل على النحو السابق عرضه فى الترتيبات السابقة التى قامت بها قوى الرأسمالية الاحتكارية فى الفترة السابقة . وكأثر لإلغاء الدعم فأن العالم المتخلف سوف يدفع ثمناً غالياً لغذاؤه فى الفترة القادمة (الدعم للإنتاج الزراعى داخل العالم الرأسمالى فى تنافسه للتصدير كان

---

[1] وبالنسبة لمصر فإنه إلى جانب ما سبق فإن هناك مخاطر تحول التجارة إلى دول أكثر ميزة نسبية من مصر ، كما هو فى حالة السكر والمنسوجات ، وبعض المنتجات الزراعية .

أصبحت أدوات الإنتاج الوطنية وسائل طيعة لتنفيذ تقسيم العمل الدولى القادم .

ولعل رأس المال الاحتكارى الدولى مشاركا لرأس المال الوطنى الذى أستثمر فى الفترة الأخيرة فى العالم المتخلف أخذ نفس السمة والنظام ، فلقد استثمر فى كل بلد فى إنتاج سلع يمكنه فيها أن يستفيد من الميزة النسبية الغالبة فى البلد . فلقد استثمر فى كل من الإمارات والبحرين فى إنتاج الألومنيوم (حيث أهم تكاليف الإنتاج هى الطاقة وكلا الدولتين تتمتع بميزة نسبية إن لم تكن مطلقة فى إنتاج مصدر الطاقة – البترول) . وكذلك استثمر فى مصر فى تجميع السيارات (ليس إنتاجها) حيث أن أهم ميزة نسبية تتمتع بها مصر هى قوة العمل المتعلم والمدرب ذو الأجور المنخفضة ، بالإضافة إلى سوء توزيع الدخل الذى يمكن أصحاب الدخل المرتفع من اقتناء أكثر من سيارة ، فضلاً على أنها أصبحت سوق متسعة ، إلى جانب موقعها فى وسط أفريقيا وآسيا ومن ثم يمكن نقل المنتج النهائى منها بسهولة إلى من حولها من الدول المتخلفة فى حالة توسع الإنتاج بما يزيد عن حاجة السوق المصرى .

ويلاحظ أن مكونات السيارات التى يتم تجميعها فى مصر (بيجو ، دايو ، جنرال موترز ، ثم أخيراً مرسيدس ..... الخ) لا تنتج فى مصر ولكن تنتج فى دول متعددة من الدول المتخلفة أيضاً فى شركات ومصانع تابعة للشركات متعددة الجنسيات ، وهى التى تخطط لإنتاج هذه الأجزاء حول العالم ، وتحولها إلى مصر أو دول أخرى يتم فيها التجميع للسيارة بأسعار التحويل ، أى أن الأثمان للمنتج سواء كان جزء من المنتج النهائى أو ثمن المنتج النهائى يتم فى مركز تخطيط الشركة الأصلية متعددة الجنسية ، فرنسا ، إيطاليا ، الولايات المتحدة ، ألمانيا .... الخ).

وهكذا فأن تقسيم العمل الدولى القادم سوف يمنح قوى رأس المال الاحتكارى القدرة على تحديد الإنتاج من خلال سيطرته على رأس المال وعلى أدوات الإنتاج وتكنولوجيا الإنتاج ، فهو الذى يملك القدرة على الاستثمار ، وهو الذى يملك الآلات والمعدات والوسائل التكنولوجية للإنتاج ، والدول المتخلفة تملك الموارد الطبيعية والبشر التى يمكن أن يكونا محل التشغيل للإنتاج . ومن ثم سوف ينقسم العالم إلى

فعليا حيث تقوم الدول المتخلفة بعمليات الإنتاج ، وتقوم قوى رأس المال الاحتكارى بالإدارة . وذلك لأنه فى الفترة السابقة استطاعت قوى راس المال الاحتكارى أن تجمع الجزء الأكبر من رأس المال الدولى فى حوزتها (البنوك دولية النشاط) ،سواء كان رأس المال المتراكم فى العالم الرأسمالى ، أو جزء معتبر من رأس مال دول العالم المتخلف ، وخاصة بعد أن استطاعت تدوير الفوائض البترولية للدول البترولية المتخلفة ، إلى جانب رأس المال الهارب والمهرب من هذه الدول . فضلاً على قدرة رأس المال الاحتكارى الدولى على تحريك جزء معتبر من رأس المال الوطنى داخل الدول المتخلفة (من خلال البنوك الأجنبية أو فروعها داخل هذه الدول ، أو البنوك المشتركة ، بالإضافة إلى أن البنوك التى مازالت وطنية ليست بعيده عن مجال التأثير عليها لإتباع سياسات تفرضها قوى رأس المال الاحتكارى الرأسمال الدولى).

وكذلك استطاعت الدول الرأسمالية المتقدمة المحافظة على تقدمها التكنولوجى وأن تستمر فى تطوير قوى الإنتاج ، وأن تتحكم فى الأسرار التكنولوجية لتصبح حكرا لها، وأن تستغل صناعة الآلات والمعدات التى تم التركيز على بناؤها منذ فترة بناء ما دمرته الحرب العالمية الثانية فى صناعة أدوات الإنتاج حسب أفضل تكنولوجيا يصل إليها العلم .

وبذلك أصبح لدى قوى رأس المال الاحتكارى فى الدول الرأسمالية المتقدمة رأس المال ، وأدوات الإنتاج ، وهى من خلال الشركات دولية النشاط التى بدأت عملها على قدم وساق فى تعاظم وتزايد منذ الثلث الأخير من القرن الأخير ، سوف تتولى تخطيط الإنتاج على مستوى العالم . ومن ثم فإن قوى رأس المال الاحتكارى سوف توزع الاستثمارات داخل الدول لإنتاج تلك السلعة فى تلك الدول التى لها ميزة فى إنتاجها ، أى التى لها ميزة نسبية فى إنتاجها .

ولقد كان أحد أهم الترتيبات السابقة لقوى رأس المال الاحتكارى الدولى فى الدول المتخلفة محاصرة القطاع العام فى الدول المتخلفة وإسقاطه ، ثم أخيراً بيعه للقطاع الخاص المشارك لرأس المال الأجنبى والتابع له ، أو للعناصر الأجنبية مباشرة ، ومن ثم

الخارج (مثال ذلك شركة جولدن تكس ، مصر إيران للغزل) .

قوى الإنتاج فى الرأسمالية :

لعل أفضل من قيم تطور قوى الإنتاج فى ظل النظام الرأسمالى كان ماركس وإنجلز " لقد أدت البرجوازية دورا بارزا وثوريا فى التاريخ ، وخلقت من خلال سيطرة طبقية ، فى فترة لا تجاوز القرن الواحد قوى إنتاجية أكبر وأضخم مما استطاعت كافة الأجيال السابقة أن تحقق . فلقد كفلت سيطرة الإنسان على قوى الطبيعة ، واستعمال الآلات وتطبيق العلوم الكيميائية على الصناعة والزراعة واستخدام السفن التجارية فى الملاحة والسكك الحديدية ، وتهيئة مساحات شاسعة تبلغ قارات بأسرها للاستغلال الزراعى ، وضبط وتنظيم الأنهار . **كل هذه القوى الإنتاجية لم يكن يجول فى خاطر أحد فى العصور السابقة أنها كامنة فى العمل المشترك**" .[1]

فلقد أنجزت البرجوازية خلال فترة نشأة الرأسمالية الانتقال إلى آلية الإنتاج وذلك بعد أن استطاعت أن تحل الطاقة البخارية ، ثم الطاقة الكهربائية محل الطاقة الطبيعية (قوة الإنسان والحيوان ، الرياح والمياه) . ومن خلال هذه الطاقة استطاع الإنسان أن ينجز أعمال لا يمكن لها أن تتم دون هذه الطاقة ، فالمطرقة البخارية لا يمكن أن يقوم بعملها أى عدد من البشر ، والأعمال التكرارية السريعة والدقيقة التى تحتاج إلى أعداد لا يمكن حصرها من البشر بدون إدخال للآلية . وعلى ذلك فلقد شهدت إنجلترا تضاعف إنتاج صناعة القطن عشر مرات ما بين عامى ١٧٨٥-١٨٢٠، ثم خمس مرات حتى عام ١٨٥٠ . وتزايد إنتاج الفحم من ٢٥ مليون طن عام ١٨٢٥ إلى ٨٥ مليون طن عام ١٨٦٥ ، ثم إلى ١٨٤ مليون طن فى عام ١٨٩٠ . وزاد إنتاج الحديد من حوالى ١٧ ألف طن عام ١٧٤٠ إلى مليون وأربعمائة ألف طن عام ١٨٤٠ . وفيما بين عام ١٨٣٠ حتى

---

[1] د. أحمد جامع ، الرأسمالية الناشئة ، مرجع سبق ذكره ، ص. ١٤٧ .

للتعرف على تفصيل هذا الدور يراجع ما يلى :

- Karl Marx, et Friedrich Engles, Le Manifiste du Parti Communiste, 1848, éditions Sociales, Paris, 1962, pp. 28 - 29.

مديرين ومنظمين للإنتاج (الدول الرأسمالية المتقدمة) وشغلية يعملون لتحقيق الناتج (دول العالم المتخلف) . وإذا كان حصاد تقسيم العمل الدولى الذى تم فى القرن التاسع عشر هو انقسام العالم إلى متقدمين ومتخلفين ، فإن تقسيم العمل الدولى الجديد إذا ما تم فسوف يكون ناتجة انقسام العالم إلى سادة وعبيد . ولم يتم الانتظار طويلا لتتحقق النتائج ويأتى الحصاد (حوالى قرن من الزمان لتحقيق حصاد تقسيم العمل الدولى الأول)، بل سوف يتم الحصاد سريعا ، بل لقد بدأت فعلا بوادر هذا التقسيم للعمل الدولى الجديد وكذلك بدأت بواكير الحصاد .

ومورد الهلاك للعالم المتخلف وليس الخطر ، أن دول العالم المتخلف لن تستطيع فى ظل هذا النمط من تقسيم العمل الدولى أن تحقق أى ميزات نسبية مكتسبة جديدة ، بل إن من الصعوبة أن تحافظ على ميزاتها النسبية التى أكتسبتها . فخلال الفترة القصيرة التى بدأت فيها الدول المتخلفة التصنيع (بعد تحررها السياسى ابتداء من النصف الثانى من القرن العشرين) استطاعت كثير من الدول تحقيق ميزات نسبية فاقت بها الدول الرأسمالية المتقدمة . فمصر اكتسبت ميزة نسبية فى المنسوجات والأدوية والمصنوعات الجلدية والأثاث ، وتونس اكتسبت ميزة نسبية فى المنسوجات والصناعات الغذائية ، والجزائر اكتسبت ميزة نسبية فى الحديد والصلب ، وكوريا فى السيارات ... الخ) أما فى ظل بوادر تقسيم العمل الدولى الجديد ، فلن تستطيع أن تكتسب ميزات نسبية جديدة حيث أنها لا تملك تحديد ما ينتج من منتجات جديدة ، وإذا دخلت إلى مجال إنتاج سلعة جديدة فلن تجد السوق الذى يستوعب إنتاجها (حتى سوقها الوطنى) لأن تحرير التجارة وعدم القدرة على دعم أى صناعة أو تمييزها، سوف يجعل إنتاج قوى رأس المال الاحتكارى الدولى من السلعة مطروحا داخل سوق الدولة المتخلفة ، وبالتالى لن تجد السلعة الوطنية الجديدة مجالا للطلب عليها . بل إن الميزات النسبية السابق اكتسابها مهددة بالضياع ، والمثال العملى على ذلك صناعة الغزل والنسيج فى مصر ، التى ضاعت فى فترة الترتيبات التى قام بها رأس المال الاحتكارى الدولى داخل مصر (مسلسل إفشال القطاع العام ثم بيعه أخيرا) ، فالشركات تكاد تكون متوقفة عن الإنتاج ، وغالبية العمالة خرجت إلى البطالة (نظام الخروج على المعاش المبكر) ، وظهرت شركات جديدة لم تستطع أن تحل محل القديمة فى سد حاجة السوق المحلية التى بدأت تعتمد جزئيا على الاستيراد من

لقد أصبحت الحاسبات الإلكترونية أكبر محرك للاقتصاد ، إذ تسمح بتطوير الإنتاج ، وتضع أساس توفير المواد الأولية بإنتاجها بطرق جديدة غير الطرق التقليدية ، وكذلك مكنت من تطبيق طرق الهندسة الوراثية ، أى وصل الجينات وإدماجها . ويمكن أن نحدد مجالات التطور الذى حدث فى تاريخ الرأسمالية الاحتكارية على النحو التالى :[1]

١ – الزيادة الحادة فى نطاق الإنتاج الكبير ، والتحول إلى الأتوماتيكية ، مع سرعة تجديد أدوات الإنتاج ، وتطوير خطوط الإنتاج تكنولوجيا ، وإيجاد مصادر جديدة للطاقة ، وخامات جديدة للصناعة .

٢ – زيادة نصيب الصناعات التحويلية ، على حساب الصناعات التعدينية ، نتيجة الإنتاج المتزايد للخامات المصنوعة ، واستيراد مواد رخيصة من العالم المتخلف .

٣ – سرعة تطوير الصناعات الجديدة مثل الطاقة الذرية ، والآلات الإلكترونية ذاتية الحركة ، صناعة الصواريخ ، والبتروكيماويات ، والكيمياء العضوية ، والهندسة الوراثية وإنتاج عناصر جديدة للوقود .

٤ – التطوير السريع لهندسة الطاقة الكهربائية ، وهندسة الكيماويات ، وتحسين الطرق الفنية للإنتاج الصناعى عموما .

٥ – نمو رأس المال المعد للاستثمار سواء داخل وطنه أو خارجه وزيادة تمركز الشركات المساهمة التى سمحت للاستثمار الخاص والادخار المتواضع من المساهمة فى الاستثمار .

٦ – زيادة حجم السلع الاستهلاكية ، وخاصة المعمرة منها ، وزيادة معدلات توليد الكهرباء للاستخدام المنزلى ، وزيادة حجم قطاع الخدمات .

٧ – تعمق التغيرات الإنتاجية فى قطاع الزراعة بالاعتماد على الميكنة المعقدة ، والاستخدام الواسع للمخصبات والمبيدات الحشرية الكيماوية ، وإقامة المجمعات الزراعية للإنتاج بطريقة الإنتاج الرأسمالى .

---

[1] د. فؤاد مرسى ، الرأسمالية تجدد نفسها ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص ٥٥ – ٥٦ .

عام ١٨٥٠ تضاعف الإنتاج ثلاث مرات نتيجة بناء خطوط السكك الحديدية .

وعلى مستوى وفرة الإنتاج لابد أن تتضاعف المبادلات الداخلية والخارجية ، وفى ذلك يقول ماركس وإنجلز " لقد أعطت البرجوازية باستغلالها للسوق العالمية طابعا دوليا للإنتاج والاستهلاك فى مختلف البلاد . وبدلا من الصناعات الوطنية القديمة ، أنشأت صناعات جديدة لا تقوم على استخدام المواد الأولية ، ولكن مواد آتيه من أبعد المناطق ، وصناعات لا تستهلك منتجاتها فى داخل الدولة فحسب ولكن فى كافة أرجاء الكره الأرضية "[1] . ونتيجا لذلك زاد استخدام رأس المال المتاح من خلال تكوين الشركات المساهمة بمعدلات متزايدة ، فلقد تزايد عدد الشركات بضع عشرات كل عام بين عامى ١٨٣٠ - ١٨٥٠ ، ليصبح المعدل مئات الشركات كل عام ما بين ١٨٥٠ - ١٨٨٠ ثم تجاوزت الزيادة الألف شركة كل عام ابتداء من عام ١٨٨٥ . فلقد كان عدد الشركات ٤٢ شركة عام ١٨٠٧ ، أصبحت ٢٧٧٣٠ شركة رأسمالها ٦٢٣ مليون جنيه عام ١٩٠٠ .

وكذلك بلغ الاستثمار فى الخارج حدا كبيراً ، حيث استثمرت إنجلترا فى الخارج ما يعادل ٩٠ مليار فرنك ، كذلك فرنسا ما يعادل ٤٥ مليار فرنك عام ١٩١٣ ، وأصبحت كل من لندن وباريس أسواقا نقدية ومالية عالمية ، وإن ظلت كل من برلين ونيويورك بصفة أساسية أسواقا وطنية لرؤوس الأموال الوطنية التى انصرفت إلى التنمية الاقتصادية الوطنية .

أما فى فترة الرأسمالية الاحتكارية فإن الإنجازات كانت فوق ما يتصور خيال الإنسان ، فلقد كان تعميم بناء خطوط السكك الحديدية فى العالم الرأسمالى وكذلك فى كثير من المستعمرات لنقل المواد الأولية ، ثم كان اكتشاف آلة الإحتراق الداخلى التى مكنت من إنتاج السيارات والطائرات من بعد ثم الصواريخ عابرة القارات . ولقد كانت ما وصلت إليه الأتوماتيكية كنتاج لمرحلة الرأسمالية الاحتكارية هى السبرناطيقية ، والكيماوية والنووية ، وتحول البحث العلمى إلى قوة إنتاجية ، إذ أصبح وسيلة لزيادة معدل النمو بزيادة الكفاءة الإنتاجية ، ومن ثم أصبحت هناك صناعة جديدة هى صناعة المعرفة .

---

[1] المرجع السابق ، ص.ص ١٥٣ - ١٥٤ .

وقد انعكست هذه العلاقات بصورة سيئة على الطبقة العاملة على النحو الذى يصفه الزوجان" هاموند " الذين كرسا حياتهما لوصف الحياة السيئة للعمال فى إنجلترا إبان الثورة الصناعية . "أما مظاهر هذا البؤس الكبير فكانت ساعات العمل الطويلة التى بلغت ١٤-١٦ ساعة فى بعض الأحيان يوميا ، وتشغيل الأطفال من سن الخامسة أو حتى الرابعة والنساء فى المصانع . وازدحام العمال فى مصانع لم تراع فيها أبسط الشروط الصحية ، وهى التهوية الكافية ، وذلك تحت رقابة صارمة إن لم تكن قاسية من صاحب العمل أو من ملاحظيه ، أجور ضئيلة لا تكفى إشباع الحاجات الضرورية للعامل وأسرته خاصة مع ارتفاع الأثمان نتيجة الحروب النابليونية ، واجور أكثر ضآلة للأطفال والنساء. وأماكن السكن لا يمكن وصفها على الإطلاق بالمنازل ، حيث تتكدس أسرة بأكملها مكونة من ثمانية أفراد فى المتوسط فى حجرة واحدة صغيرة ليس بها سرير واحد ، وإجبار العمال على أخذ جزء كبير من أجورهم لا فى شكل نقود بل فى شكل سلع لا يحتاجون إليها من متجر مملوك لصاحب العمل ، لا يبيع إلا الأنواع الرديئة من السلع بطبيعة الحال".[1]

---

(1) لمزيد من التفصيلات لحياة العمال فى إنجلترا ، أنظر ما يلى :

- د. أحمد جامع ، مرجع سبق ذكره ، ص. ١٦٨ ، ١٩٦٩ .

- Friedrich Engels, La Situation des Classes Labouriеurse en Engleterr, Alfred Costes, Editions, 1933.

- Mr. & Mrs. Hammond, The Town Labourer, London, London, 1941, 4 Books.

ويلاحظ أن السلطات المحلية الإنجليزية التى كانت تتولى إعالة الفقراء حسب قانون الفقر ، توافقت مصالحها فى التخلص من الأطفال مع الرأسماليين الذين يبحثون عن أى أسلوب لتخفيض الأجور ، فكانت المساومات مع الرأسماليون لإرسال الأطفال للعمل بالمصانع بأجر أقل من البالغين . فكانت هذه السلطات ترسل الأطفال فى مجموعات من خمسين أو مائة طفل للعمل فى المصانع . وكانوا يعملون فى المصانع مثل السجناء لأعوام طويلة . وقد توصلت السلطات إلى شروط أفضل لبيع الأطفال مع وجوب قبول الرأسمالى لطفل أبلة فى كل عشرين طفل . وقاوم العمال تشغيل الأطفال والنساء فى المصانع ، ولكنهم تحت ضغط الجوع والحاجة اضطروا للموافقة .

- Paul Mantoux, The Industrial Revelution in the Eighteenth Century, An Outline of Begining of the Modern Factory System in England, 1905, Revised Edition, Translated from French, Jonathan Cap, London, 10th., imp. 1948, P. 421.

علاقـات الإنتـاج :

لعل الانتقال من علاقات الإنتاج الإقطاعية إلى علاقات الإنتاج الرأسمالية ، التى تقوم على الملكية الخاصة ، وعلى المساواة القانونية للأفراد ، وعلى الليبرالية التى تنظمها حرية التعاقد بين الأفراد كاملى الأهلية ، قد فتحت أفاقاً واسعة لتطوير قوى الإنتاج تطـورا لا مثيل له فى التاريخ ، واصبح الإنتاج الكبير(Mass production) **هو سمة الإنتاج** . والتخصص وتقسيم العمل وصل إلى مراحل لا نهائية ، وتم ربط دول العالم بروابط اقتصادية ليصبح عبارة عن سوق ضخمة واحدة .

إلا أن الإنتاج الكبير أصبح إنتاجا جماعيا يشارك فيه أعداد غفيرة من العمال فـى تعاون جماعى باستخدام آلات معقدة وأكثر ضخامة ، وهو ما يعنى أن يكتسب الإنتاج فى النظام الرأسمالى الطابع الجماعى . إلا أن نظام الملكية كان ومازال فردياً ، حيث ملكية وسائل الإنتاج لأفراد هم الرأسماليون . **ومن ثم أفرز هذا الوضع تناقضاً حاداً بين جماعية الإنتاج وفردية الملكية . وأصبحت علاقات الإنتاج فى النظام الرأسمالى تتسم بالتناقض الحاد** ، وانقسم المجتمع الرأسمالى إلى طبقتين رئيسيتين هما طبقة الرأسماليون الذين يملكون أدوات الإنتاج ، وطبقة العمال (البروليتاريا) الذين لا يملكون إلا قوة عملهم يبيعونها للطبقة الأولى (الرأسماليون) لقاء الأجر ، وليس لها نصيب من الإنتاج الذى تحققه إلا هذا الأجر . وكانت مطالب العمال هى زيادة الأجور ، وتقرير ضمانات ضد البطالة والعجز ، وكانت مطالب الرأسماليون هى تخفيض الأجور لتقليل تكاليف الإنتاج ومن ثم تحقيق مزيد من الأرباح . وهذا التناقض فى المصالح خلق عداء سافرا بين كلا الطبقتين لا يمكن حله بسهوله . ولقد عبر عن ذلك أحد الرأسماليين فى ذلك الوقت بقوله " إن تكوين وحدة بين الطبقات العليا وبين الطبقات السفلى فى المجتمع أمر مستحيل تماما كاستحالة خلط الزيت بالماء . إنه لا يوجد شعور متبادل فيما بينهم ، ولا يمكن أن تقوم وحدة بين العمال وأصحاب الأعمال ، لأنه من مصلحة الآخرين أن يحصلوا على أكبر قدر من العمل بأقل مبلغ ممكن دفعه كأجور للعمال" .[1]

---

[1] د. أحمد جامع ، الرأسمالية الناشئة ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص ١٦٦ ، ١٩٦٨ .

- Arnold Toynbee, Lectures on the Revolution in the Eighteenth Century in England, 1884, 9th. imp., Longmans, Green & Co., Ltd., London, 1927, P. 206.

وهكذا فإن البرجوازية فى مرحلة تراكم رأس المال التجارى هى التى قامت بتجارة العبيد ووسعتها كأحد مصادر تراكم رأس المال فى هذه المرحلة فأنها ساهمت فى إلغاء العبودية لإحلال المساواة القانونية بين كافة المواطنين . وفى كل مرحلة من المرحلتين كان يقود البرجوازية فى توجهها تحقيق مصالحها حسب نوع التطور الذى يصل إليه النظام الرأسمالى . وبذلك انتهت الرأسمالية إلى حرية التعاقد بين أفراد كاملى الحرية متساوين جميعاً أمام القانون .

وكان من نتاج النظام الرأسمالى تأصيل الليبرالية ، وإسقاط جميع القيود التى تكبل الإنسان ، إلا ما يقبله عن طريق التعاقد ، وبذلك تم إسقاط كل القيود الدينية ، وأصبح الإنسان حرا فى اختيار معتقداته ، خاصة الدينية ، فهو لا يسأل عنها فهى من مكوناته الذاتية والشخصية التى يجب احترامها من الكافة . وتم الفصل بين الدين والدنيا ، فالدين مسألة شخصية لا تهم إلا صاحبها ، وليس للدولة عليها من سلطان أو تدخل ، أما الدنيا وترتيب المصالح المادية فتنظمها الدولة بالقانون الذى تحكمه فى المجال الاقتصادى النظرية الاقتصادية الغربية . **وهكذا أصبح المجتمع الرأسمالى يتسم بما يسمى "بالعلمانية" أى بفصل القواعد الدينية والأخلاقية بعيداً عن أن تحكم الحياة المدنية وأصبح الإنسان حراً فى فكرة واعتقاده وعبادته ، وبالتالى حراً فى سلوكه الأخلاقى ما لم يضر بهذا السلوك غيره من أفراد المجتمع أو يخالف ما نص عليه القانون من ترتيب للمصالح العامة والخاصة .**

وفى إطار هذه الليبرالية كان لابد أن تكون فكرة الديمقراطية الغربية والاقتراع العام لاختيار حكومة المجتمع الرأسمالى ، وأن يكون لكل مواطن شريف الحق فى الاختيار (لم تصدر ضده عقوبات جنائية) . ويتم الاختيار بالمفاضلة بين البرامج المختلفة لإدارة الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية .... الخ فى الفترة القادمة للمجتمع والذى تقدمها برامج الأحزاب السياسية ، وهو ما يجعل الحكومة القادمة من اختيار أغلبية المواطنين .

إلا أن نظام الديمقراطية الغربية لا يمكن أن يحقق الديمقراطية الكاملة ، ذلك أن

ولقد أصبحت علاقات الإنتاج قيدا على تطور قوى الإنتاج ، وتحولت البرجوازية عن دورها الثورى التقدمى الذى مارسته فى مواجهة قوى الإقطاع لتبنى علاقات الإنتاج الرأسمالية الأفضل التى سمحت بتطور قوى الإنتاج فى ظل الرأسمالية . إلا أنها الآن تمارس دورا رجعيا فى تثبيت علاقات الإنتاج الرأسمالية بعد إن وصلت إلى التناقض الذى يمنع قوى الإنتاج من التطور إلى ما هو افضل . والسبب الأساسى أن من مصلحتها الإبقاء على هذه العلاقات التى تضمن لها الحصول على الجزء الأكبر من الناتج القومى الذى تحققه عملية الإنتاج الاجتماعى والذى يقوم بتحقيقه العمال ولا يحصلون إلا على الأجر بينما تحصل البرجوازية على الثلاثة أنصبه الباقين من الناتج القومى (الأرباح ، فائدة رأس المال ، الريع) التى تشكل عوائد الملكية .

البناء الفوقى :

فى بداية مراحل الرأسمالية (الناشئة) كانت تجارة العبيد من أهم أنشطة رأس المال التجارى ، وكانت أرباح تجارة الرقيق من أهم مصادر تراكم رأس المال ، إلا أنه مع تأصل الثورة الصناعية واحتياجها إلى أعداد غفيرة من العمال تعمل بأسلوب متطور تبعاً لتطور الآلات والمعدات ، لم يكن يتناسب مع العبودية والقيود التى تفرضها على الإنسان ، ومن ثم كان لابد لاستكمال الثورة الصناعية من تحرير الإنسان من العبودية . ولذلك فلقد قامت البرجوازية المستنيرة بمساندة طلب العبيد للحرية ونادت بإلغاء العبودية وتحرير الإنسان وساهمت فى الأحداث التى أدت إلى الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ ، ثورة الحريات التى أزالت الفوارق القانونية بين الطبقات ، وأقامت المساواة لجميع المواطنين أمام القانون ، وقررت الحقوق الأساسية للإنسان فى إعلانها الشهير "إعلان حقوق الإنسان والمواطن" الذى قرر المساواة السياسية والاجتماعية بين كافة المواطنين ، وقبول كل المواطنين فى الوظائف العامة والقضاء ، وإلزام الكافة بطاعة القانون ، واحترام الآراء والمعتقدات الشخصية ، وحرية الكلام والصحافة ، والتوزيع العادل للضرائب التى يوافق عليها ممثلو الشعب ، وإزالة جميع الامتيازات التى كانت للطبقات أو الأفراد ، وعدم التمييز بين الإنسان والإنسان بسبب اللون أو الدين أو اللغة أو الجنس أو لأى سبب أخر .

والمتوسطة نقدياً وعينياً) أدى إلى حصول الطبقات العاملة على مكاسب وحقوق معتبرة . إلا أنه ابتداء من المسار الأخير للنظام الرأسمالى (منذ منتصف الثمانينات) والسياسات الانكماشية فى العالم الرأسمالى المتقدم تكاد تحصد ما كانت قدمت الدولة من خدمات ، وهو ما أفرز التوجهات الجماعية للعنف والتدمير فى كل دول العالم الرأسمالى المتقدم كرد فعل لاستبعاد الدولة من التدخل فى المجال الاقتصادى وإقامة التوازن الاجتماعى إلى جانب التوازن الاقتصادى تبعاً للسياسة الكينزية .[1]

نظام التوزيع :

كل نظام اقتصادى اجتماعى يفرز نظام التوزيع الخاص به والذى تنظمه وتفصله علاقات الإنتاج ، وابتداء من الملكية الفردية لعناصر الإنتاج لطبقة واحدة الرأسماليون فإن الناتج القومى ينقسم إلى أربعة أجزاء يخص الرأسماليون ثلاثة أنصبه الربح والريع والفائدة ، ويخص الطبقة الغالبة (العمال) نصيب واحد وهو الأجر . ولذلك فإن قواعد توزيع الناتج القومى تميل إلى البعد عن العدالة . ويؤكد هذا التوزيع الأساس النظرى الوارد فى النظرية الاقتصادية الغربية (النظرية الحدية) بأن كل من يملك أحد عناصر الإنتاج يحصل على نصيب من الناتج يعادل إنتاجية الحدية ، وهو ما يبرر حصول أصحاب الملكية (الرأسماليون) على ثلاثة أنصبة من الناتج القومى ، ويبقى نصيب واحد للعمل (العمال) .

وقد انعكس سوء توزيع الدخل نتيجة سوء توزيع الملكية إلى الصراع الدائم بين الطبقتين الرئيسيتين فى النظام الرأسمالى ، الرأسماليون والعمال ، هذا من ناحية ، أما من الناحية الأخرى فلقد أنعكس سوء توزيع الدخل القومى فى أن لا يتساوى قيمة الإنفاق القومى مع قيمة الناتج القومى ، ومن ثم يتأكد الركود الاقتصادى ، ونقص التشغيل واستمرار البطالة .

---

[1] أنظر فى السياسات الاقتصادية للدول الرأسمالية المتقدمة أخيراً المؤلف التالى الحائز على جائزة الدولة التشجيعية :

- د. محمد دويدار ، الاقتصاد الرأسمالى الدولى فى أزمته ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص ٨٦ - ٩١ .

الأفراد غير متساوين من الناحية الاقتصادية ، بل إن الغالبية منهم (الطبقة العاملة) فى موقع الاستغلال والخضوع للأقلية (الرأسماليون مالكى أدوات الإنتاج) ، ومن ثم فإن الاختيار إن لم يكن يشوبه الإكراه ، فإن الطبقة الأخيرة تستطيع أن تؤثر تأثيرا بالغا فى مسار اختيار الحكومة ابتداء من قدرتها الاقتصادية اللانهائية . ونتيجة لذلك فأنه فى الوقت الذى استطاعت فيه الطبقة العاملة تنظيم صفوفها فى شكل نقابات ومنظمات عمالية تدافع عن حقوقها ، فأن نظام الاقتراع الغربى أفرز حكومات لا تتمتع إلا بأغلبية تافهة لا تتجاوز ٢٪ زيادة عن نصف المقترعين ، وفى الفترة الأخيرة ابتداء من العقد الأخير للقرن العشرين نجد أن الحكومات المختارة فى أوربا (الغربية والشرقية) كلها من الأحزاب الاشتراكية أو العمالية . **ومما يؤكد أن نظام الديمقراطية الغربية ما هو إلا نظام شكلى لا يغير من جوهر مسار النظام الرأسمالى السائد فى دول الشمال شيئاً جوهرياً ، أن مسار الرأسمالية فى كل العالم الرأسمالى المتقدم لم يتغير فى جوهره وأدائه فى ظل الحكومات اليمنية عنه فى ظل الحكومات اليسارية أو الاشتراكية . فمثلاً لم يتغير مسار الرأسمالية الفرنسية فى ظل حكومة الرئيس "ميتران" عن مسارها السابق فى ظل حكومة الرئيس "جيسكار ديستان" ، بل لقد ساهمت القوات الفرنسية فى غزو مصر بالاشتراك مع الظاهرة الاستعمارية إسرائيل عندما استردت مصر ملكية قناة السويس بالتأميم عام ١٩٥٦ ، وكان على رأس فرنسا حكومة الاشتراكيين بقيادة الرئيس "جى موليه" .**

صحيح أن الطبقة العمالية حازت بعض الحقوق الاجتماعية وبعض الضمانات الاقتصادية والاجتماعية أثر انتهاء الحرب العالمية الثانية فى دول الشمال الرأسمالى المتقدم . إلا أن ذلك كان أثراً من آثار تطبيق النظرية الكينزية ، التى انتهت إلى ضرورة تدخل الدولة لزيادة الإنفاق العام (الاستثمارى ، الاستهلاكى) لرفع مستوى الطلب الفعال ليرتفع مستوى التشغيل والإنتاج والعمالة قريباً من التشغيل الكامل ، وهو فى مصلحة الرأسماليين (زيادة الإنتاج وبالتالى زيادة الأرباح) قبل مصلحة الطبقات العاملة ، بالإضافة إلى أن الإنفاق سوف تتحمله الحكومات ، أى ليس له أى تأثير مباشر على الرأسماليين . وتبعاً لذلك فأن الإنفاق الحكومى فى تلك الفترة سواء فى مجال الاستثمار (فى رأس المال الاجتماعى والإسكان) أو فى مجال الاستهلاك (تقديم الخدمات الاجتماعية للطبقات الفقيرة

التاسع عشر فى خمس مجلدات تحمل الثلاثة الأولى أسم رأس المال ، والأخيران نظريات فائض نفس القيمة .

وكلمة الاشتراكية كلمة عامة تحتاج إلى تحديد ، ومن ثم فأن تعريف الاشتراكية لتدل على نظام اقتصادى واجتماعى عمل هام وضرورى ، حيث يأتى النظام الاشتراكى فى سياق التقسيم الخمسى لتطور المجتمعات الإنسانية ، وكآخر نظام اقتصادى اجتماعى وصلت إليه البشرية . إلا أن المشكلة فى التعريف أنه يخضع للتوجهات الفكرية لمن يقدمه، وكذلك يخضع أيضاً للتصورات التى يرى الكاتب ضرورة احتواء الاشتراكية عليها، وخاصة أن كل التعاريف التى تداولت فى الفكر الإنسانى سابقة على وجود نظام اشتراكى متطور . ولذلك فلقد تعددت التعريفات للاشتراكية بشكل كبير يتجاوز المئات ، ابتداء من استخدام لفظ الاشتراكية لأول مرة فى فرنسا فى مقال بأحد المجلات بعنوان "الفردية والاشتراكية" للكاتب "بيير ليرو" عام ١٨٣٤ ، واستخدمت لأول مره فى إنجلترا على صفحات "المجلة التعاونية" فى نوفمبر عام ١٨٢٧.

ولقد عرف الكاتب الاشتراكى الإنجليزى المشهور "كول" الاشتراكية بأنها تعنى أربعة أشياء مترابطة ترابطاً وثيقاً وهى : إخاء إنسانى تنعدم فيه التفرقة بين الطبقات ، ونظام اجتماعى لا يكون فيه أحد أغنى أو أفقر بكثير من الآخرين بحيث لا يستطيع أن يختلط بهم على قدم المساواة ، ثم تكون كافة وسائل الإنتاج الجوهرية محلاً للملكية الجماعية والاستخدام الجماعى ، وأخيراً التزام كل مواطن بأن يخدم الآخرين بقدر ما فى طاقته من قدرة على تحقيق الرفاهية العامة .

ويعرف "ديكنسون" الاشتراكية بأنها التنظيم الاقتصادى للمجتمع الذى تكون فيه وسائل الإنتاج المادية مملوكة للجماعة كلها ، وتدار بواسطة منظمات ممثلة للجماعة ومسؤولة أمامها ، وذلك طبقاً لخطة اقتصادية عامة ، ويكون لكافة أفراد الجماعة الحق فى الحصول على نتائج هذا الإنتاج الجماعى المخطط على أساس المساواة فى الحقوق .

أما الزعيم العمالى البريطانى المعروف " موريسون " فأنه يرى أن جوهر الاشتراكية هو فى أن تكون كافة الصناعات الكبيرة والأراضى مملوكة ملكية عامه أو

الفصل التاسع

النظام الاشتراكى [1]

لقد تولد الفكر الاشتراكى فى أحشاء النظام الرأسمالى ، وكان نتاج البحث عن بديل للنظام الرأسمالى الذى تأكد أنه لا يمكن إصلاحه إذ أن أساس أداؤه يعتمد على عشوائية قوى السوق ، وأنه وإن حقق تقدما مذهلا لقوى الإنتاج إلا أنه حقق ظلماً اجتماعيا رهيباً لأفراد وطبقات وشعوب ، وصلت إلى حد الإبادة البربرية ، وأنه أستنفذ من الموارد البشرية والمادية والطبيعية ما لا يمكن حصره وبما لا يتناسب مع إنجازاته ، إذ كان يمكن تحقيق نفس الإنجازات ، بل وأضعافها من خلال التضامن والتعاون بين الإنسان والإنسان القائم على الحب والإخاء والمساواة ، وليس من خلال العبودية والقهر والاستغلال والصراع المستمر على كافة مستويات العمل الإنتاجى الاجتماعى . لقد أفقد مسار الرأسمالية وأسلوب إدارتها للمجتمع اقتصاديا واجتماعيا الثقة فى إمكانية وجود أى نوع من السلام الاجتماعى بين الإنسان والإنسان .

ولقد بدء نقد أسلوب الإنتاج الرأسمالى منذ بداية مراحل تكوينه الأولى ، أى منذ بداية النصف الثانى من القرن السادس عشر ، إلا أن هذه الانتقادات لم تصل إلى حد التحليل العلمى للنظام الرأسمالى إلا على يد كارل ماركس فى النصف الثانى من القرن

---

[1] اعتمدنا فى كتابة هذا الفصل على المراجع التالية :

- د. أحمد جامع ، المذاهب الاشتراكية ، مرجع سبق ذكره .
- د. رفعت المحجوب ، الاشتراكية ، مرجع سبق ذكره .

- G.D.H. Cole, The Simple Case of Socialism, Victor Gollanez, London, 1935.
- G.D. Dikinson, Economics of Socialism, Clarendon Press., Oxford, in Blodgett, Comparative Economic Systems, The MacMillan Company, New York.
- Maurice Dobb, Welfare Economics and the Economics Socialism, Cambridge University Press., Cambridge, London, 1978.
- S.S.M. Desai, Fundamentals of Economic Systems, Hamalaya Publishing House, Bombay, 1979.

التضحية بكامل الجهد ، أما ما يحصل عليه من المجتمع من عـائد فسوف يكون بقدر ما قدم من عمل . أما فى المرحلة التالية حيث سوف يكون قد تم بناء الطاقات الإنتاجية على أفضل ما يمكن فى مرحلة الاشتراكية ، فأن مرحلـة الشيوعية سوف تضمن إشباع كافة حاجات الإنسان أيا كانت بأقل ما يمكن من عمل ، ومن ثم فإن العمل سوف يكون ليس من أجل الحصول على الحاجات ولكنه لمجرد شغف الإنسان بالعمل ورغبته فيه بصرف النظر عن عائده . فطالما أن قوى الإنتاج قد تم بناؤها على أفضل ما يمكن وأحدث ما يمكن فإن أقل كمية من العمل سوف تكون قادرة على تحقيق حجم هائل من الإنتاج يشبع كافة الحاجات الإنسانية أيا كانت . وهو تصـور "ميتا فيزيقى" لا يمكن أن يحدث إلا فى "جنة عدن" وليس على أرض الإنسان .

ولعل السبب فى استخدام كلمة الشيوعية قبل أن تتحقق أدنى شروط وجودها إنما هو سبب تكتيكى فقط ، وذلك للفصل بين الاشتراكيين الحقيقيين المؤمنين بالفكر الاشتراكى وبالثورة الاشتراكية كما قدمها ماركس وإنجلز ، ثم لينين وستالين من بعدهما ، وبين أولئك الإصلاحيين والراديكاليين الذى يؤمنون بإصلاح عيوب النظام الرأسمالى دون الثورة عليه بالعنف ، والذين يسمون أنفسهم فى ذلك الوقت بالاشتراكيين . فلقد فضل ماركس أن تكون الحركة التى يقودها ذات اسم يبعد هؤلاء الإصلاحيين غير الثوريين والمدعين للاشتراكية فأختار أسم الشيوعية وسمى جمعية رابطة الحق "التى كان يقودها إلى رابطة الشيوعيين" عام ١٨٤٨ . واستمر هذا الاتجاه بعد ثورة الاتحاد السوفيتى . وغير "لينين" قائد الثورة اسم حزبه الذى قام بالثورة بقيادته من "الحزب الاشتراكى الديمقراطى الروسى" إلى "الحزب الشيوعى" ، ومازالت التسمية سارية فى الصين لنفس الأسباب التكتيكية وفى دول أوربا الشرقية قبل سقوطها وانحلال النظام الاشتراكى بها بعد عام ١٩٩٠ .

والفكر الاشتراكى نشأ فى أوربا الغربية وترعرع فى أحضان الرأسمالية كنقيض لها ، بدأ بالانتقادات الموجهة إلى بعض الأوضاع التى اتخذتها الرأسمالية مساراً لها مثل حركة التسييج فى قطاع الزراعة ، واستخدام العمالة كتروس فى آلات الإنتاج فى الصناعة ونقد بعض الأفكار الأساسية للنظام الرأسمالى مثل نقد اليد الخفية التى تنسق بين المصالح الخاصة والمصالح العامة وتحقق دائماً الأخيرة . وكانت الكتابات أدبية أكثر منها تحليل

جماعية ، وأن تدار طبقاً لخطة اقتصادية قومية تستهدف الصالح العام لا الربح الفردى .

ويعرف أستاذنا الدكتور أحمد جامع الاشتراكية بصفة عامة ، بأنها نظام تمتلك فيه الجماعة كلها ، وتمثلها الدولة ، لا الأفراد ، الجزء الأكبر والأهم من مصادر الثروة الطبيعية ووسائل الإنتاج المادية ، وتتولى الدولة نيابة عن الجماعة إدارة الاقتصاد القومى وفقاً لخطة شاملة من أجل تحقيق ناتج قومى متزايد يتم توزيعه على أساس مقدار مساهمة كل فرد فى الإنتاج ، وبهذا يختفى استغلال الإنسان للإنسان ، وذلك كله دون مساس بحرية الفرد فى اختيار مهنته أو فى اختيار السلع والخدمات الاستهلاكية التى يريدها .[1]

الاشتراكية والشيوعية :

فرق "كارل ماركس" بين الاشتراكية والشيوعية ، حيث أوضح أن التطور التالى للنظام الرأسمالى سوف يتم على مرحلتين يمر بهما المجتمع ، المرحلة الأولى ، وهى مرحلة انتصار ثورة البروليتاريا (العمال) وانهيار الرأسمالية ، وسماها بالمرحلة الأولى للمجتمع الشيوعى ، وأطلق عليها أسم الاشتراكية ، أما المرحلة الثانية من التطور فلقد سماها بالمرحلة العليا للمجتمع الشيوعى ، أى الشيوعية . ولعل المرحلة الأولى – الاشتراكية – قد تحققت فعلاً فى الاتحاد السوفيتى ابتداء من عام ١٩١٧ بانتصار الثورة البلشفية ، وكذلك فى الصين وغيرها من البلدان . أما المرحلة العليا (الشيوعية) فأنها لم تتحقق بعد ، ولقد كان الاسم الرسمى للدولة الأولى التى طبقت فيها الاشتراكية "اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية" ، وهو ما يعنى أن الاشتراكية هى التى وجدت دون غيرها .

ولعل أهم ما يميز الاشتراكية كنظام اقتصادى اجتماعى أنها تقوم على مبدأ من كل بقدر طاقته ، ولكل بحسب عمله ، أما المبدأ الذى يقوم عليه تصور المجتمع الشيوعى من كل بقدر طاقته ، ولكل بقدر حاجته . ويعنى المبدأ الأول أنه فى مرحلة بناء الاشتراكية فإن الأفراد مطالبين بتقديم أقصى طاقة ممكنة فى العمل ، وتقديم كامل

[1] كل التعريفات السابقة مأخوذة من مؤلف أستاذنا الدكتور أحمد جامع سابق الذكر ، ص.ص ١٣ – ١٥.

ويتصور آباء الفكر الاشتراكى أن بناء النظام الاشتراكى لا يمكن أن يتم عن طريق التطور العفوى الذى تم به التحول عبر النظم السابقة ، ولكنه لابد أن يتم ابتداء من ثورة المظلومين والمقهورين من تطبيق الرأسمالية وهم العمال (البروليتاريا) . وذلك لأن النظام الرأسمالى وصل إلى مرحلة من التطور يستطيع معها التكيف مع أى متغيرات داخلية أو خارجية دون أن يفقد النظام مقوماته الرأسمالية . وكذلك فإن الرأسماليون كطبقة أصبحت أكثر تضامناً ووعياً بمصالحها وقادرة على التنسيق للحفاظ على هذه المصالح على مستوى الوطن القومى كاملاً ، إن لم يكن على مستوى دولى . ولعل كافة النظم الاشتراكية وصلت إلى الحكم فى كافة الدول الاشتراكية عن طريق الثورة ابتداء من الاتحاد السوفيتى السابق عام ١٩١٧ ، ماعدا اشتراكية شيلى التى أقامها سلفادور الليندى عن طريق موافقة ممثلى الشعب .

وسوف ندرس التحول إلى الاشتراكية ، أو تطور النظام الاقتصادى الاجتماعى الرأسمالى إلى الاشتراكية بالتعرف على بواكير الفكر الاشتراكى ، ثم تحليل المرحلة الانتقالية بين الرأسمالية والاشتراكية ، وأخيراً بالتعرف على خصائص النظام الاشتراكى ، وسوف نعرض لكل فى مبحث منفصل .

(=)

ولد فردريك إنجلز عام ١٨٢٠ من عائلة ثرية تملك مصانع للنسيج على نهر الراين ومصنع للغزل فى إنجلترا . اهتم بأحوال الطبقة العاملة والكتابة دفاعاً عنها . كان صديقاً لماركس وساهم معه فى كفاحه لمساندة الطبقة العاملة . باع مصانعه وتفرغ للبحث العلمى والكتابة ، وله مؤلفات عديدة أهمها "أصل العائلة والملكية الفردية والدولة" ، "لودفيج فويرباخ ونهاية الفلسفة الكلاسيكية الألمانية" .

اقتصادى أو اجتماعى ، ومن ثم لم تستطع أن تحلل أوضاع النظام الرأسمالى أو رسم الطريق إلى بديل للرأسمالية ، ومن ثم سميت هذه الأنواع من الكتابات بالاشتراكيات الخيالية ، نظراً لأنها لا تعدو أن تكون رفضاً للظروف الاقتصادية والاجتماعية التى أفرزها النظام الرأسمالى ، ومن ثم لم تستطع أن تتعمق لتصل إلى تحديد البديل لهذا النظام. ولقد كانت هذه الانتقادات تصاغ فى شكل قصص رمزية خوفاً من أن يفتضح أمر كتابها بأنهم معارضون للنظام الرأسمالى الصاعد ، ومن ثم يتعرضون للبطش والتنكيل من القوى الصاعدة للرأسمالية صاحبة المصلحة الأولى فى استمرارها ونضوجها . ومع ذلك فإن غالبية هؤلاء الكتاب قضوا معظم حياتهم فى غياهب السجون مثال ذلك رواية يوتوبيا التى ألفها ونشرها "توماس مور" [١] ، ومدينة الشمس التى كتبها "كامبانيلا" ، وأتلانتيس الجديدة التى ألفها "فرانسيس بيكون" ، وأوسيانا التى كتبها جيمس هارنجتون .

إلا أن الفكر الاشتراكى أصبح على مستوى التحدى للفكر الرأسمالى عندما قدر لكارل ماركس وصديقه فردريك إنجلز بأن يقوما بالجهد العلمى المنظم لنقد طريقة الإنتاج الرأسمالى ، وأن يجذبا إليهما العديد من المفكرين وخاصة المفكرين الشبان ، وأن يشكلا تنظيماً سياسياً وعلمياً خاصا به المعارك الفكرية لنشر الفكر الاشتراكى .[٢]

---

[١] كان توماس مور من كبار رجال الدولة البريطانية ، وعمل مستشاراً للملك هنرى الثامن ، ورئيساً للبرلمان، إلا أنه أتهم بالخيانة العظمى لمعارضته السلطة الروحية للملك ، وتم إعدامه عام ١٥٣٥ . ومن العجيب أنه بعد أربعة قرون من إعدامه أى عام ١٩٣٥ ، أصدر البابا قراراً باعتباره قديساً .

[٢] ولد كارل ماركس عام ١٨١٨ لأب محام ، وكان يهودياً تحول إلى المسيحسة قبل ميلاد ابنه كارل بعام ، حصل على الدكتوراه فى الفلسفة من جامعة فينا عام ١٨٤٣ عن فلسفة أبيقور . أصدر جريدة الراين التى أغلقتها الحكومة لأسلوبه العنيف فى النقد ، هاجر إلى فرنسا ليطرد منها إلى بروكسيل ، ثم يطرد من بلجيكا لنفس الأسباب لبعود إلى فرنسا ، ثم ألمانيا ليطرد منها بعد اصداره مجلة الراين الجديدة . استقر فى إنجلترا لمدة أكثر من أربعة وثلاثون عاماً ، وكان أغلب وقته يقضيه فى مكتبة لندن للقراءة والكتابة ، وتمكن من العيش بالمساعدة التى كان يرسلها له صديقه فردريك إنجلز . ألفا العديد من الكتب والمقالات أهمهم على الإطلاق "رأس المال" الذى ظهر الجزء الأول منه فى حياته أما بقية الأجزاء الأربعة الأخرى فلقد تولى نشرها بعد وفاته عام ١٨٨٣ صديقه فريدريك إنجلز .

الرأسمالى المتقدم والرأسمالى المتخلف أيضاً .

أولاً – الفكر الاشتراكى الخيالى أو الطوبوى :

١ – يوتوبيا "توماس مور" :

اسم يوتوبيا باليونانية يعنى الجزيرة التى لاوجود لها فى أى مكان ، وتحتوى الرواية على مناقشة خيالية تدور فى إحدى حدائق المدينة بين موظف حكومى وبين مواطن وبين مغامر برتغالى وصل إلى هذه الجزيرة وقام حوار بين اتجاهين فكريين إحداهما متحرر ويحبذ النظام الموجود فى يوتوبيا بينما الاتجاه الثانى محافظ الذى يبقى على كل ما هو موجود ، وأتخذ مور لنفسه موقف المتحرر والمصلح الاجتماعى . وتحتوى الرواية من خلال هذا الحوار على جزئين الأول ينتقد بشدة بالغة الحالة الاجتماعية السيئة لإنجلترا ، أما الثانى فهى وصف تفصيلى للحياة السعيدة لنواحى الحياة فى اليوتوبيا أى فى الجزيرة من خلال أسلوب التنظيم الاجتماعى بها .

ويتناول الجزء الأول الهجوم على الملكية الفردية وانقسام المجتمع إلى قلة غنية مالكة وأغلبية تعانى من القلق والأحزان بسبب الفقر المدقع الراجع إلى سوء استغلال الأغنياء لثرواتهم وأوقات فراغهم ، وينتهى إلى أنه لا يمكن فى ظل هذه الأحوال لا تحقيق العدالة ولا توفير الرخاء ، ويهاجم حركة التسييج التى تمت فى إنجلترا وهى أفظع أشكال القهر والاستغلال من قبيل الرأسمالية الصناعية الناشئة للفلاحين خلال الفترة ١٤٨٧ – ١٥٥٠ [1] ، وذلك بقوله بأسلوب سافر "لقد أصبحت الأغنام الوديعة مخلوقات متوحشة

---

[1] تنصرف حركة التسييج إلى وضع مالك الأرض الزراعية لسياج أو سور حول الأرض التى يملكها، وطرد الفلاحين المنتجين للإنتاج الزراعى ، واترك الأرض للأمطار ينبت فيها العشب وتربى عليه أغنام المارينو التى تستخدم أصوافها فى إنتاج المنسوجات الصوفية ، وقد ترتب على ذلك بطالة رهيبة وبؤس لا نهائى وتشرد جماعى للفلاحين .

- Marx, Capital, Progress Publishers, Moscow, Ch. VIII.
- Paul Mantoux, The Industrial Revolution in Eighteenth Century, an Outline of the Beginning of Modern Factory In England, Cap., Lonon, 1948, pp. 140 - 190.

المبحث الأول

بواكير الفكر الاشتراكى

تحتوى بواكير الفكر الاشتراكى على مجموعة من الأفكار المجردة التى تنتقد الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التى نشأت فى ظل النظام الرأسمالى ، والتى ظهرت فى شكل قصص وروايات رمزية ، إلا أن آباء الثورة الفرنسية قدموا أفكاراً أكثر تحديداً لتناقضات الرأسمالية فى مراحلها الأولى ، وقدموا اقتراحات محددة للتخلص من هذه التناقضات ، وهى الأفكار التى كانت أساس لتكوين مدارس اشتراكية تالية ظهرت بعد قيام الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ ، واستمرت حتى ظهور الماركسية بنشر كتاب رأس المال لأول مرة عام ١٨٦٧ . وهذه المدارس الاشتراكية التى تسمى بالاشتراكيات الحديثة لفصلها عن الاشتراكيات الطوبوية السابقة على الثورة الفرنسية . منها اشتراكية "سيسموندى وسان سيمون" ، والاشتراكية التشاوزية " لشارل فوريه ، وروبرت أوين ، ولوى بلان ، ثم بعض المدارس الفكرية التى لا تعتبر اشتراكية ، ولكنها تتفق مع الاشتراكية فى إلغاء الملكية الفردية ، وأبرزها الفوضوية التى كان من أهم كتابها "وليام جودوين ، ماكس شتيرنر ، بيير جوزيف برودون" . وتظهر أخيراً اشتراكية الدولة فى ألمانيا فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر على يد "كارل رود بروتس ، كارل مارلو، فرديناند لاسال ، أوولف فاجنر" ، ولقد اتبع المستشار الألمانى فون بسمارك بعض وجهات نظر "فاجنر" وأصدر تشريعات متعددة لتنفيذها خلال ١٨٨١ - ١٨٨٩ .

إلا أن ظهور الماركسية بطابعها العلمى المتكامل ، من الفلسفة إلى الاجتماع ، إلى الاقتصاد ، جعل منها التعبير العلمى المتكامل الوحيد عن الاشتراكية ، وجعل ماعداها من مدارس فكرية اشتراكية إما خيالى طوبوى ، أو منحرف فوضوى . وتعتبر المدرسة الفكرية الماركسية للاشتراكية التى تكونت بكتابات ماركس وصديقه إنجلز ، هى المرجع الأساسى لكل المجتمعات التى تحولت إلى الاشتراكية من الاتحاد السوفيتى السابق إلى الصين وفيتنام وكوريا وكوبا ، وكل الديمقراطيات الشعبية فى أوروبا وغيرها بل وتعتبر الماركسية هى أساس برامج عمل كل من الأحزاب الاشتراكية والشيوعية فى العالم

- ملكية على الشيوع ولا يوجد مكان لجائع .
- اختفاء النقود تبعاً لاختفاء فردية الملكية وسقوط التبادل النقدى الذى حل محله الاستهلاك الجماعى .
- حرية العبادة مع الاعتقاد بوجود أله قوى يحكم الكون .

٢ - "مدينة الشمس " توماسو كمبانيلا" :

تعتبر رواية مدينة الشمس التى كتبها الراهب السابق توماسو كامبانيلا أهم كتابات الاشتراكيين الخياليين بعد اليوتوبيا [1] . ومدينة الشمس هى عبارة عن مدينة منظمة فى شكل دير تحكم بواسطة فيلسوف أسمه الشمس مع ثلاثة من الحكماء . والأفراد يعيشون عيشة الزهد والتقشف والأموال مملوكة على الشيوع ، والأفراد مجبرين على العمل لمدة أربعة ساعات وناتج العمل يجمع ويوزع لكل حسب حاجته . وكذلك فإن هناك شيوعية النساء ولابد من تحديد حجم السكان فلا يتزايد عن حد معين .

ويعتبر تفكير كامبانيلا تفكيراً شيوعياً محضاً يقوم على الشيوعية الكاملة فى الأموال والنساء وتحكم المدينة حكماً قاسياً واستبداديا .

٣ - مؤامرة المتساوين "جراكوس بابيف" :

يعتبر فكر وحركة جماعة المتساويين بقيادة بابيف نتاج الظروف التى أفرزتها الثورة الفرنسية والكتابات السابقة عليها . مثل كتاب موريللى "تقنين الطبيعة" فى أثنى عشر قانونا ، يتضمن الشيوعية المطلقة للأموال فيما عدا الاستهلاك اليومى للشخص وحق كل مواطن فى الغذاء والتعليم والمعيشة والتزامه بالعمل الإجبارى بقدر طاقته ، وهكذا وضع لأول مرة مبدأ لكل بقدر حاجته ومن كل بقدر طاقته .

---

(1) الاسم الحقيقى للكاتب "جيوفانى دومينيكو" وغيره إلى "توماس" ، اتهم بالتآمر ضد أسبانيا وسجن ستة وعشرين عاماً ، وعندما خرج من السجن لجأ إلى فرنسا حيث كرمه ملك فرنسا لويس الثامن ، وظل بها حتى توفى عام ١٦٣٩ .

- د. أحمد جامع ، المذاهب الإشتراكية ، مرجع سبق ذكره ، ص. ٣٤

تلتهم كل شئ حتى الرجـال ، فهى تستهلك وتدمر وتلتهم الحقول والمنـازل حتى المدن بأكملها" .

ويرجع "مور" الآفات الاجتماعية جميعاً فى المجتمع للنظام الذى يقوم عليه المجتمع فهو الذى يدفع إلى التشرد والسرقة وكل الجرائم التى يرتكبها الأفراد . ولو أن النظام يتسم بالعدالة وإتاحة الفرصة للعمل والكسب فلن يكون هناك جرائم أو آفات اجتماعية .

والحوار فى القسم الثانى يصف النظام فى اليوتوبيا حيث أن نظامها جمهورى ورئيسها منتخب لمدى الحياة وحكامها منتخبون لفترة محددة والنشاط الأساسى الزراعة وهى فى الريف أما المدن فتقوم فيها الصناعة ، وكل عام يتحول نصف سكان الريف إلى المدن ويحل محلهم نصف سكان المدينة وذلك ليتعلم الكل الزراعة إلى جانب حرفة أخرى كصناعة الملابس أو الحدادة أو النجارة . والعمل ست ساعات يومياً والحياة خالية من مظاهر الترف .

وينعدم وجود النقود والتجارة بل توجد مخازن عامة وأسواق عامة لعرض المنتجات وذلك تبعاً لإلغاء الملكية الفردية وإقامة الملكية الشيوعية بدلاً منها . ورغم إقامة الشيوعية الملكية إلا أن يوتوبيا احترمت الأسرة الفردية وجرمت الزنا وجعلت من حق الحاكم أخذ بعض الأطفال من أسرة لإعطائها لأسرة محرومة من الأطفال . ويجب أن لا يزيد حجم سكان الجزيرة ، والزيادة تهاجر إلى الجزر الأخرى التى تحتوى على أرض دون كفاية من السكان ، وأهل الجزيرة يحاربون البلاد التى لا تقبل إنسان على أرضها مادام لديها فائض من الأرض .

وهكذا فإن "توماس مور" يكون قد اهتدى إلى صورة مجتمع يقوم على أسس جماعية واشتراكية هى :

- جماعية الإنتاج وجماعية الاستهلاك .
- عالمية الإنسان على الأرض .
- سيادة المصلحة العامة التى تتحقق من خلالها مصالح الأفراد .

أن المؤامرة وشى بها أحد العسكريين ، فقبض على بابيف وقيادات الحركة وأعدم وانتهت أول ثورة اشتراكية مسلحة فى العالم ولحق بقائدها ما تمناه ، فلقد رفع شعاراً للمتساوين "المساواة أو الموت" فكان الأخير من نصيبه .

ويبقى لبابيف الوعى بالتغيير الثورى بالقوة وأنه لابد من الثورة للوصول إلى إحداث التغيير الاشتراكى ، وهذا ما يجعل الاتحاد السوفيتى يهتم بكتابات بابيف ، ولقد استفاد لينين من أسلوب بابيف فى الإعداد للثورة المسلحة التى قام بها فى الاتحاد السوفيتى بعد مائة وعشرين عاماً من إعدام بابيف .[١]

ثانياً – الفكر الاشتراكى لآباء الثورة الفرنسية :[٢]

١ – موريللى " Morelly " :

وضع موريللى كتابه الشهير فى " تقنين الطبيعة " ، أى القوانين الطبيعية التى صاغها فى ١١٧ مادة ، تضمنت من بينها إقامة الشيوعية المطلقة فى الأموال ، وأستثنى منها ملكية الاستهلاك اليومى الذى يكفى الشخص ، وجعل للكافة حق الغذاء والتعليم مقابل أن يعمل الكافة من سن العشرين حتى الخامسة والعشرين فى الزراعة عملاً إجباريا ، وأن يتم توزيع الناتج القومى بواسطة الدولة وفقاً لحاجات الأفراد . والزم كل فرد بالزواج مع إباحة الطلاق .

ويرى أن الطبيعة لا تحض على الملكية الخاصة ، وأن الإدعاء بأن الملكية الخاصة هى التى تدفع الإنسان إلى العمل والجد والاجتهاد من أجل تحقيقها ، وأنه بدون السماح بالملكية الخاصة فأن الأفراد سوف يصبحوا كسالى لا يعملون ، ما هو إلا إدعاء خرافى . والطبيعة عند موريللى تجعل الإنسان الطبيعى خيراً بطبعه ، وهذه الطبيعة الخيرة تتغير إلى الشر نتيجة النظم الفاسدة التى تحيط بالإنسان وتجعله بخيلاً يحاول تكوين ملكية خاصة .

---

[١] المرجع السابق ، ص. ٣٧ وما بعدها .

[٢] المرجع السابق ، ص.ص ٣٩ – ٤٩ .

أما جان جـاك روسـو فيقـرر فـى كتابـه "أصـل وأسـس انـعدام المسـاواة" إلـى أن الإنسان خير بطبيعته وذوو صفات حميدة ، ألا أن الإنسان بدأ يصبح جشعاً مع بدء ظهـور الملكية الفردية ، وبذلك فـإن نظـام الملكيـة الفرديـة أدى إلـى حرمـان الإنسـان مـن أخلاقـه الحميدة وإنسانيته . ويهاجم حركة التسييج ويقرر أن ثمار الأرض لابـد أن تكـون للكافـة . كما طالب روسو بضرورة إلغاء الفوارق الصارخة بين الطبقات وتحقيق قدر من المسـاواة فى توزيع الملكية وتحقيق العدالة الاجتماعية .

إلا أن الثورة الفرنسية لم تستطع أن تغير من الأوضاع الاقتصادية كثيراً وخاصة بعد أن ظهـر التنـاقض وأخـذ شـكل العداء بيـن الأغنيـاء والفقـراء ، وبـدأ يظهـر الصـراع الطبقى بشكل واضح بين هاتين الطبقتين . وكل ما فعلته الثورة الفرنسية هو اسـتبدال سـيد بسيد ، فالعمال حصلوا على حقوقهم السياسة ولكنهم لم يحصلوا على أى مزايـا اقتصاديـة وبذلك تكون الثورة الفرنسية لم تفعل شيئاً سوى إنها أزالـت قـوى الإقطـاع وأحلت محلها الطبقة المتوسطة (البرجوازية) وبذلك أحس المواطنين العاديين أنهم لم يصبحوا ملاكاً ولـم يتغير شئ فضلاً عن تفشى البطالة والبؤس بين العمال .

ومن هنا ظهرت حركة المتساوين بعد سقوط روبسـبير وبدايـة حكومـة الإدارة ، الذين أقاموا دعوتهم على أساس إقامة المساواة المطلقة بين الجميع وفرض الملكيـة العامـة للأرض وإلزام الجميع بالعمل والمساواة وتوزيع الناتج القومـى بيـن المواطنين . ودعـا - بابيف أبرز زعماء المتساوين - إلى الصراع الطبقى على أساس تصفيـة الطبقـات المالكـة وإلغاء الملكية الفردية وإقامة الملكية العامة وإدارة الدولة للعملية الإنتاجيـة وتوزيـع النـاتج القومى وإلغاء كل مظاهر عـدم المسـاواة ، بـل دعـى إلى الزى الموحد والطعـام الموحـد والتعليم الموحد .

وعندما أغلق مقر جمعية المتساوين انتقلت الجماعـة إلى العمـل السـرى ، ودبـر بابيف مؤامرة للإطاحة بالحكومة بالقوة حيث كونوا سرايا من الجيش والبوليس والطبقـة العاملة لإجبار أصحاب المصالح والطبقة الغنية على التخلى عن التميز ، إذ لا يمكـن أن تتنازل عن امتيازاتها إلا بالقوة ، وأعتمد فى ذلك على سبعة عشرة ألف رجـل مسلح . إلا

٣ - جبرييل دى ما بلى "Gabriel Bonnot de Mably" (١٧٠٩ - ١٧٨٥) :

وهو من تلاميذ جان جاك روسو ، وقد تفوق على أستاذه فى كتابه " شكوك حول النظام الطبيعى والأساسى للمجتمعات " . وهذا الكتاب كان ينتقد فيه ويرد على ادعاءات الكاتب الفرنسى " مرسييه دى لاريفيير " والذى كان عنوان كتابه " النظام الطبيعى والأساس " .

ويرى "ما بلى" أن هناك فعلاً نظاماً طبيعياً ، ولكنه نظام طبيعى مناقض تماماً لذلك النظام الطبيعى الذى بشر به "دى لاريفيير" والذى أكد فيه أن الملكية الفردية تعتبر أحد مكونات النظام الطبيعى ، فيرى مابلى أن الملكية الفردية أحد أهم العناصر الباعثة على عدم النظام ، وأهم العوامل المسببة للاضطراب ، ولذلك فأن النظام الطبيعى الذى يبحث عن تكوين نظام اجتماعى مثالى لا يمكن أن تكون الملكية الفردية أحد مكوناته .

ويرى أن النظام الاجتماعى الأمثل يجب أن يؤسس على عناصر تقضى على الأهواء الشخصية وعلى الأنانية ، وأن تعلى من شأن الغرائز الاجتماعية السامية التى ترفع من شأن الحياة والمجتمع . ولما كانت الملكية الفردية هى مصدر الظلم والغش والعنف والكراهية نتيجة انعدام المساواة ، فإنه لابد أن تكون مدانة من الطبيعة ، ومضادة للنظام الطبيعى .

ويهاجم " مابلى " الملكية الفردية حتى ولو كانت أكثر إنتاجية من أى نوع أخر من أنواع الملكية ، ويرى أيضاً أن المصلحة الفردية لا يمكن أن تكون الدافع الوحيد على العمل والإنتاج ، وأن دافع الشرف وحب التميز فيه أقوى من دافع المصلحة الفردية .

إلا أن " مابلى " يوافق جان جاك رسو ، فى أنه مادام قد استقر نظام الملكية الفردية وأصبح حقيقة واقعية ، فإنه لا يمكن إلغاؤه ، ذلك أن هذا النظام المعيب قد خلق له من الأنصار والمدافعين عنه والمستفيدين منه ، وهو مستعدون لإفساد الحياة جميعها ليستمر نظام الملكية الفردية . ولذلك يرى أن الأفضل هو إصدار مجموعة من التشريعات التى تحد من الأهواء الأنانية ومن طغيان الملكية الفردية والمالكين لها . كما يرى ضرورة صدور تشريعات تقلل من انعدام المساواة ، وتقيد حق الأرث إلى أقصى حد أو فرض

الوسيلة الوحيدة للقضاء على هذه الميول الشريرة عند الإنسان هو إلغاء الملكية الفردية ، فالملكية الفردية أصل كل الشرور على الأرض . [١]

٢ - جان جاك روسو "Jean – Jacque Rousseau" (١٧١٢ – ١٧٧٨) :

قدم روسو كتاباً بعنوان "مقال فى أصل وأسس انعدام المساواة " وفى هذا الكتاب وصف روسو توجهات الإنسان الطبيعية الذى يولد عليها ، فهو خير بعيد عن الشر له كامل الصفات الأخلاقية الفاضلة . إلا أن ظهور النظام الاجتماعى الذى قرر الملكية الفردية هو الذى حرم الإنسان من كل صفاته الخيرة وجعله ملئ بالشر والعدوانية . ويرى روسو أن الأرض موجودة من قبل وجود الأفراد وهى لهم جميعاً ، وأن أول وجود للملكية كان عندما حجز شخص أرضاً ووضع حولها سوراً وقال "هذه ملكى وحدى" ، وصدقه البسطاء من الناس حوله ، وكم من الجرائم ، وكم من الحروب ، وكم من الشرور كان يمكن للإنسانية تجنبها لو وجد إنسان آخر قام بنزع هذا السياج صائحاً "لا تنصتوا إلى هذا المدعى ، وسوف تعرضون أنفسكم للضياع إن نسيتم أن ثمار الأرض هى لنا جميعاً ، وأن الأرض نفسها ليست لفرد بعينه ".

إلا أن رسو يرى أنه مادامت قد تقررت الملكية الفردية وقبلت البشرية هذا النظام ، فانه ليس من السهل القضاء عليه ، ويتعين والأمر كذلك أن يكون هدف المجتمع هو حماية الأشخاص وحماية أموالهم وممتلكاتهم ، ولكن دون أن تكون الملكية عائقاً أمام الاستغلال الأمثل لها ، أو تكون عائقاً من عوائق الديمقراطية ، حيث يرى رسو أنه لا يمكن إقامة حياة ديمقراطية ألا مع تقرير نوع من المساواة النسبية فى الثروات .

ولقد كان جان جاك روسو من أكثر الفلاسفة كراهية لعدم المساواة بين أفراد المجتمع ، وأكثر كراهية لعدم المساواة فى الملكية الفردية ، ومن ثم أعتبر مؤسس الشيوعية الحديثة ، وكانت كتاباته مصدر إلهام للكتاب فى هذا الموضوع .[٢]

---

[١] المعلومات حول الكاتب ضئيلة ، وكتابه الشهير "Code de la Nature" ظهر عام ١٧٥٥ .

[٢] - F.I.C. Hernshaw, A Survey of Socialism, MacMillan & Co., Ltd., London, 1929, P. 740.

المبحث الثانى

المرحلة الانتقالية إلى الاشتراكية

لقد تم انتقال البشرية من نظام اقتصادى اجتماعى إلى النظام التالى له بطريقة عفوية تلقائية من خلال تغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية واتجاهها بقوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج والبناء الفوقى إلى ما هو أفضل وأرقى ، ومن ثم يحدث التحول إلى النظام الاقتصادى الاجتماعى التالى عندما تكون كل مكونات النظام قد تغيرت ، أو على الأقل قد أصبحت فى الاتجاه إلى التغير دون رجعة . ولكن ذلك لا ينطبق على التحول إلى الاشتراكية ، إذ فى الغالب لابد أن يتم بناء الاشتراكية بناءً من خلال قيام ما يسمى بالثورة الاشتراكية ، واستيلاء القوى الثورية على مقاليد السلطة والحكم فى الدولة . وتستمر المرحلة الانتقالية للاشتراكية طالما لم يتم التخلص نهائياً من سمات وخصائص النظام الرأسمالى ، واستكمال كامل سمات المجتمع الاشتراكى اقتصاديا واجتماعيا وثقافياً وسياسياً .

وتبعاً للتقسيم الخمسى السابق للنظم الاقتصادى ، فلقد افترض البعض ضرورة المرور بمرحلة الرأسمالية كاملة لأى مجتمع حتى يمكن الانتقال إلى الاشتراكية ، إلا أن واقع التحولات أكد أنه يمكن التحول إلى بناء الاشتراكية دون ضرورة استكمال المجتمع للنظام الرأسمالى كاملاً . فلقد تحولت عديد من الدول إلى الاشتراكية ولم تكن استكملت مراحل بناء الرأسمالية كاملة مثل الاتحاد السوفيتى الذى لم يكن عشية الثورة عام ١٩١٧ إلا مجتمعا فى بداية مراحل التحول إلى الرأسمالية حيث مازال الإقطاع يمثل جزءً هاماً من قاعدة بناء المجتمع ، وكذلك منغوليا لم تصل بعد إلى بداية التحول إلى الرأسمالية . ومن ثم فإن بناء النظام الاقتصادى الاجتماعى الاشتراكى يمكن أن يتم فى أى مجتمع أيا كانت مرحلة تطوره الاقتصادى والاجتماعى .

ويجب ملاحظة أن أباء الفكر الاشتراكى العلمى أى كل من ماركس وإنجلز لم يكن لديهم صوره كاملة عن ما يجب أن يكون عليه المجتمع الاشتراكى فى المستقبل ، وكل ما قدموه هو تحليل الأداء الاقتصادى للنظام الرأسمالى ووصفها بشكل دقيق ،

الضرائب التصاعدية ، وتقرير الإصلاح الزراعى ، وفرض المساواة فى الأجور ، وغير ذلك من الإجراءات التى تقرب بين مستويات الأفراد فى المجتمع .

ولعل ما قدمه " مابلى " من اقتراحات هى الموضوعات التى تدور حولها الإصلاحات الاقتصادية التى تنادى بها الأحزاب اليسارية على اختلاف أنواعها فى العالم ، وذلك لأن كل ما قدمه " ما بلى " يعتبر من قبيل قواعد للنظام الأخلاقى التى تدفع إلى التضامن الاجتماعى من خلال بعض السياسات الاقتصادية .

٤ – برسو "Jacques - Pierre Brissot de Waruille" (١٧٥٤ - ١٧٩٣) :

قدم كتابا بعنوان " الملكية والسرقة فى حالة الفطرة وفى حالة المجتمع " ، ويضع تعريفاً قاسياً للملكية " بأنها رخصة للحيوان يستخدم بها كل شئ مادى يكون ضرورياً من أجل المحافظة على استمراره الحيوى " . وعلى ذلك فإنه يرى أن الملكية الفردية يجب أن لا تتجاوز ملكية الاستعمال (أى حق الانتفاع) ، وأن تكون فى حدود الأموال القادرة على إشباع الحاجات اليومية فقط . ويرى أن ملكية الرقبة " أى الملكية الكاملة " لابد أن تكون تحت يد الدولة ، فهى المالك الأصيل والوحيد لكل شئ ، وهى التى تحدد للأفراد حجم إنتاجهم وكذلك حجم استهلاكهم ، وعدد الأولاد التى يمكنهم إنجابها ، وتحدد أيضاً أسلوب تعليمهم وتربيتهم وتكوين شخصيتهم . [1]

ويعتقد " برسو " أن الإنسان فى البداية يحمل مكونات شخصية خيرة ونبيلة ، وأنه فى حالاته الطبيعية أكثر إنسانية ، وأن الإنسان البدائى أفضل أخلاقا من ذلك المتحضر ، وأن النظم التى يتعرض لها الإنسان ويواجها هى التى تكسبه كل الاتجاهات الشريرة وخاصة نظام الملكية الفردية .

---

[1] - Rene Gonnard, Histoire des Doctorines Economiques, S.G.O.J., Paris, pp. 97 - 99.
- F.J.C. Hern Shaw, A Survey, Op. Cit., pp. 144 - 145.

وخلال الفترة الانتقالية بين الرأسمالية والاشتراكية ، أى بعد انتصار الثورة الاشتراكية وانتقال السلطة إلى القوى الثورية التى قامت بها ، نجد أن خصائص النظام السابقة (الرأسمالى ، أو الإقطاعى ، أو خليط منهما) هى المسيطرة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، ومن ثم تصبح المهام المطلوبة من القيادات الجديدة هى وضع أسس التحول إلى المجتمع الاشتراكى ، ووضع السياسات والتنظيمات القادرة على نقل المجتمع من حالته الرأسمالية أو الإقطاعية أو المختلطة إلى الاشتراكية .

وبالرغم من اختلاف طبيعة المجتمعات عشية اندلاع الثورة الاشتراكية ، إلا أن خصائص هذه المرحلة عادة ما تكون متقاربة بشكل كبير ، كما أن المهام المطلوب إنجازها فى هذه الفترة من قوى الثورة الاشتراكية تكاد تكون واحدة . ولعل أهم خصائص المرحلة الانتقالية إلى الاشتراكية هى التأميم الاشتراكى ، وتعدد القطاعات الاقتصادية ، وتعدد الطبقات الاجتماعية ، والتصنيع الاشتراكى . وسوف نناقش كل باختصار على حده.

تأميم وسائل الإنتاج :

ويعنى التأميم نقل الملكية من الأفراد إلى الدولة ممثلة للشعب سواء بتعويض أو بدون تعويض . ويتم تأميم وسائل الإنتاج التى تتضمنها المشروعات الصناعية الكبيرة والمتوسطة ، والبنوك وشركات التأمين ، ووسائل النقل مثل السكك الحديدية وشركات النقل الداخلى والخارجى ، وأهمها شركات الطيران والملاحة ، ووسائل الاتصالات ، وشركات التجارة الداخلية والخارجية . لتصبح وسائل الإنتاج الكبرى فى يد الدولة وتحت ملكيتها . ولعل هذا الأجراء الضرورى سوف يقضى على أهم التناقضات التى كان يعانى منها الاقتصاد الرأسمالى ، وهو التناقض بين جماعية الإنتاج وفردية الملكية ، ليتم التحول

(*)

- N.P. Raghavan, Analysis of Economic Systems Capitalism, Socialism and the Marxian Blue Print, Ashish Publishing House, New Delhi, 1985.
- V. Afanasyev & Others, Fundamentals of Scientific Socialism, Progress Publishers, Moscow, 1969.

ووضع القوانين العلمية التى تحكم هذا الأداء ، ومـن ثم تحديد الخلل الهيكلى فى النظام وإيضاح أسباب وجوده . ولم يقبل ماركس أن يحدد صورة النظام الاشتراكى فى المرحلة القادمة ، وترك ذلك لرؤية القوى الثورية التى سوف تتولى بناء الاشتراكية تبعاً للظروف المادية والموضوعية لكل بلد تنتهى إلى الثورة الاشتراكية ، وهى بطبيعة الحال لابد أن تختلف من بلد لآخر .

ويمكن القول أن المجتمع الاشتراكى فى بداية تكوينه فى الاتحاد السوفيتى السابق لأول مره العالم عام ١٩١٧ بانتصار ثورة العمال ، وكذلك فى الصين عام ١٩٤٩ بانتصار ثورة الفلاحين ، قد تم بناؤه على أساس التجربة والخطأ . ومع ذلك فإن تراث التحليل السابق للنظام الرأسمالى واكتشاف القوانين التى يعمل على أساسها ، والتى أدت إلى الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية ، **منحت القائمين على بناء الاشتراكية الضوابط التى تحكم هذا البناء ابتداء مما يسمى بمفهوم المخالفة** ، أى تجنب هذه القوانين الرأسمالية ومخالفتها لكى لا تتحقق نتائجها السيئة فى الاقتصاد الاشتراكى كما حدثت فى الاقتصاد الرأسمالى . مثال ذلك السماح بالملكية الفردية لوسائل الإنتاج التى يقوم عليها النظام الرأسمالى بما تجره عليه من سلبيات ، فلقد تم بناء الاشتراكية على نقيضها ، أى على الملكية العامة لوسائل الإنتاج ، ونفس الحال بالنسبة لقوى السوق التى تحكم الأداء الاقتصادى فى الاقتصاد الرأسمالى ، فلقد حل محلها التخطيط المركزى فى الاقتصاد الاشتراكى ، والأجور التى تمكن الرأسمالى من استغلال العمال (فائض القيمة) ، حلت محلها فى الاقتصاد الاشتراكى التوزيع الجماعى للمنتجين حسب المساهمة فى الإنتاج والديمقراطية الحزبية التعددية فى الرأسمالية ، حلت محلها الديمقراطية المركزية التى تعتمد على الحزب الواحد ... الخ .[1]

---

[1] يراجع فى بناء الاشتراكية ما يلى :

- Ilya B. Berkhin, Socialism was Bult Like This, Novosti Press, Agency Publishing House, Moscow.
- N.P. Fedorinko, Optimal Functioning System for Social Economy, Progress Publishers, Moscow, 1974.

(=)

ويطور قوى الإنتاج .

أما القطاع الثانى فيحتوى على المشروعات الإنتاجية المتوسطة والصغيرة التى مازالت تعمل بطريقة الإنتاج الرأسمالى ، أى تقوم على الملكية الفردية لأدوات الإنتاج وعلى العمل الأجير ، وهذه المشروعات لم يتم تأميمها بعد . وكذلك المزارع الكبيرة والمتوسطة التى تعمل أيضاً بأسلوب الإنتاج الرأسمالى وتعمل على أساس العمل الأجير والملكية الفردية للأرض .

أما القطاع الثالث ، فهو قطاع مشروعات الإنتاج الصغيرة والحرفية التى تقوم على الملكية الفردية وعلى العمل الشخصى لصاحبها ، وتشمل المشروعات الإنتاجية الحرفية والمزارع الصغيرة والمحلات التجارية ، ومراكز الخدمات ، وهذه المشروعات لا تستخدم العمل الأجير ، وهى تستوعب الغالبية من القوى العاملة . وهذا القطاع يتضاءل كلما تعمق سير المجتمع نحو الاشتراكية إذ تحل محلها فى أداء دورها الإنتاجي والخدمى القطاع الأول الاشتراكى .

ولا خوف من وجود القطاعين الأخيرين فى المرحلة الانتقالية للاشتراكية ، إذ أن هذان القطاعان يعملان فى إطار القطاع الأول - القطاع الاشتراكى - **وهو الذى يملك توجيه جهدهما فى اتجاه خدمة المجتمع الاشتراكى دون انحراف ، إذ تتضمن الخطة** الاقتصادية مدى مساهمتها فى الإنتاج القومى **بما يحقق اكتمال عملية البناء الاشتراكى .**

تعدد طبقات المجتمع :

طبقاً لتعدد قطاعات الاقتصاد القومى تتعدد الطبقات الاجتماعية التى ينخرط فيها الشعب ، فتأتى **الطبقة الأولى طبقة العمال فى الصناعة والفلاحين فى الزراعة فى مقدمة** الطبقات الأساسية فى المرحلة الانتقالية للاشتراكية ، وكذلك فى البناء الاشتراكى والمجتمع الاشتراكى بعد ذلك . وهذه الطبقة من العمال والفلاحين هى التى قامت عليها الثورة الاشتراكية فى كل من الاتحاد السوفيتى السابق والصين ، وتحملوا مخاطر الثورة والدفاع عنها وكذلك تضحيات بناء الاشتراكية بعد انتصار الثورة ، وهذه الطبقة ليست من الملاك

إلى جماعية الإنتاج فى ظل جماعية الملكية .

وبطبيعة الحال فإن الظروف المادية والموضوعية التى تمر بها كل بلد هى التى تحكم مستوى المشروعات الصناعية المؤممة ، ففى الدول الأكثر تقدما قد يكفى تأميم المشروعات الإستراتيجية مثل الصناعات الأساسية ، والأوعية الادخارية ، وأنشطة التجارة الخارجية . وقد يستدعى الأمر أن يكون التأميم أكثر اتساعا فى المجتمعات الأكثر تخلفا ، والتى تحتاج إلى تنمية سريعة ولا تتوافر لديها الخبرات الكافية اقتصادياً وإدارياً .

وكذلك يختلف أسلوب التأميم ، فقد يكون بنقل ملكية المشروعات إلى الدولة ، أو قد يكون بوضعها تحت الرقابة ، وقد يتم التأميم مع دفع تعويض أو بدون تعويض . وفى مصر تم التأميم الاشتراكى مع دفع تعويضات ، إلا أنه تم إلغاؤه فيما بعد إلا فى حدود ضيقه .

وفى الزراعة يتم أيضاً التأميم للملكيات الكبيرة مع دفع تعويضات أو بدون حسب ظروف كل بلد ، ففى الاتحاد السوفيتى السابق تم التأميم للأرض دون دفع تعويضات ، أما بالنسبة لمصر فكانت مصادرة الملكيات الكبيرة وإعادة توزيع الأرض على الفلاحين المعدمين فى حدود عده أفدنه قليلة ، وأقيم نظام تعاونى يكفل القضاء على مساوئ تفتت الملكية فى الاستغلال الزراعى .

تعدد القطاعات الاقتصادية :

تتعدد القطاعات الاقتصادية على أساس أشكالها القانونية . فهناك بطبيعة الحال **القطاع الاشتراكى الذى تم تأميمه ، وهو القطاع ذو الأهمية البالغة ، إذ هو القطاع الإستراتيجى الذى لابد له أن يقود كافة القطاعات الأخرى** . حيث يحتوى على الصناعات الإستراتيجية والصناعات الأساسية ، وصناعة الآلات والمعدات وقطع الغيار ، والصناعات الإلكترونية ، وصناعة المعلومات . ودائماً وأبدا يحتوى على الصناعات غزيرة التكنولوجيا . وهذا القطاع هو الذى يقود كل القطاعات إلى التطور ، وكلما زاد توسعه كلما استطاع أن يمد القطاعات الأخرى بمقومات التوسع ، إذ هو الذى ينتج ويجدد

الفرصة التى يتم فيها الانقضاض على البناء الاشتراكى وهدمه وتحويل مسار المجتمع الاشتراكى للعودة إلى الرأسمالية . ولذلك فإن طبقة البرجوازية فى المجتمع الاشتراكى ابتداء من مكوناتها النفسية ومقوماتها المادية (الملكية الكبيرة) تكون ذات ولاء ضعيف إن لم يكن معدوم للبناء الاشتراكى ، ويصعب إدماجها فى بقية الطبقات الاجتماعية فى المجتمع الاشتراكى ، أو الثقة فى تحالفها الأكيد مع بقية الطبقات طالما ظلت محافظة على ظروف تكوينها السابقة على الاشتراكية (الملكية الكبيرة وصلاتها بالرأسمالية الدولية) ، ومن ثم تصبح فى كل مرحلة من مراحل البناء الاشتراكى أيا كانت درجة تقدمه كالقنبلة الموقوتة للانفجار ضد البناء الاشتراكى ، والسواعد الخفية التى تظهر فجأة وبكامل القوة لقيادة الثورة المضادة للاشتراكية للعودة بالمجتمع إلى الرأسمالية .

التصنيع الاشتراكى :

لعل أهم المهام الثورية وأصعبها فى المرحلة الانتقالية إلى الاشتراكية بناء التصنيع الاشتراكى ، وتزيد الصعوبة كلما كانت الثورة الاشتراكية فى بلد لم يتم بناء الصناعة بقدر كبير فيها ، مثل الدول المتخلفة . أما إذا تمت فى دولة تتمتع بتقديم البناء الصناعى فإن المهمة تكون أيسر إذ تقتصر على إعادة تنظيم قطاع الصناعة بمعالجة عدم التناسب بين القطاعات المختلفة ، مثل التناسب بين الطاقة الإنتاجية للصناعات الأجرية والصناعات الكمالية والترفية ، وكذلك تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة لتنتقل إلى قطاع الصناعة الاشتراكى كصناعة ذات حجم كبير تستخدم فنون إنتاجية متقدمة .

أما فى حالة عدم وجود بناء صناعى متكامل ، فإن التصنيع الاشتراكى يصبح حجر الزاوية فى إنجاز بناء الاشتراكية ، والبناء الصناعى المطلوب إنجازه ليست أى نوع من الصناعة ، ولكن المطلوب هو بناء الصناعات الثقيلة والإستراتيجية ، وتلك الصناعات التى تعتبر مفتاح لبناء الصناعات الأخرى . ولذلك تأتى فى المقدمة الصناعات التحويلية التعدينية كالحديد والصلب والنحاس والألمونيوم ، ثم صناعات الآلات والمعدات وقطع الغيار - الصناعات الميكانيكية - ثم صناعات وسائل النقل ، والصناعات الكيماوية (كأساس لصناعة مستلزمات الإنتاج الزراعى والتجهيز للمنسوجات والأدوية ... الخ) ثم

ولكنها تساهم فى عمليـة الإنتـاج الاجتمـاعى بـالعمل ، وهـم يشكلون العـاملين فـى القطـاع الاقتصـادى الأول . أمـا **الطبقة الثانيـة ، فهى طبقة المزارعين المتوسطين والصغـار والحرفيين وصغار الصناع** ، وهـم الـذى يتكـون منهـم القطـاع الثـانى ، وهـم مـن صغـار ومتوسطى الملاك وتسمى هذه الطبقة " البرجوازية الصغيرة " .

أما **الطبقة الثالثة** ، فهى تتكون من **كبار الملاك الزراعيين فى الريف ، والملاك العقاريين فى المدينة** ، إلـى جـانب بقيـة الفئـات الأخـرى فـى المدينـة مـن تجـار ومثقفيـن وموظفين فى الحكومة ، وتسمى هذه الطبقة " البرجوازية".

وتعدد الطبقات أحد سمات المرحلة الانتقالية للاشتراكية ، وتعتبر **الطبقـة الأولـى الاشتراكية هى الطبقـة الأساسـية التـى تتولـى مهـام إنجـاز التحـول إلـى الاشـتراكية وبنـاء قواعدها المادية والمعنويـة ، أى هـى التـى تتولـى السـلطة فـى البـلاد وذلـك بالتحـالف مـع الطبقة الثانية ثم الثالثة تبعاً لظروف كل مجتمع تقوم فيه الثورة الاشتراكية . والتحالف بين العمال والفلاحين هو أساس تكوين علاقات صحيحة بين القرية والمدينة لا يشـوبها التحيز للأخيرة على حساب الأولى** ، وكذلك بناء علاقات أيضاً صحيحة بين الصناعة والزراعة ، **وبالتالى توزيع الدخل** بعدالة بين الصناعة والزراعة وبين القرية والمدينة .

وتأتى فى مقدمة مهام البناء الاشتراكى فى المرحلة الانتقالية إدماج الطبقة الثانيـة فى الطبقة الأولى ، وذلك بإدماج قطاع الملكيات الصغيرة والمتوسطة الصناعية والزراعية فى القطاع الاشتراكى ، عن طريق بناء التعاونيـات الصناعيـة والزراعيـة والخدميـة . أمـا الطبقة الأخيرة – طبقة البرجوازية – فهى بطبيعة قوتها السابقة واتساع ملكيتها الصناعيـة والزراعيـة ، وعلاقاتهـا السـابقة بطبقـة البرجوازيـة الصغـيرة فـى الداخـل ، وعلاقاتهـا الخارجية فى العالم الخارجى تستمر لفترة أطـول ، وتكـون أكـثر منـاوأة ومعارضـة للبنـاء الاشتراكى ، وذلك بفضل ما تملكه من قوة اقتصادية (ملكية مشروعات ومزارع) وبفضـل ما تبذله الرأسمالية الدولية من معونات ومساعدات مستمرة لهذه الطبقة ، وذلك يرجع إلـى أن بناء الاشتراكية يكون على حساب الرأسمالية ، وتحتاج الرأسمالية الدولية إلى أن يكـون لها وجود دائم داخل المجتمعات الرأسمالية التى تحولت إلـى الاشـتراكية ، أمـلاً فـى تحين

وعلى ذلك فإن مهام المرحلة الانتقالية للاشتراكية إعادة بناء فكر الإنسان على النسق الاشتراكى ، وهو ما يتطلب إعادة صياغة محتويات التعليم ، ومحتويات الإعلام ، والتركيز على الثقافة المؤكدة لمبادئ الاشتراكية ، واستخدام كل الأساليب الفكرية القادرة على الإقناع بمقومات الاشتراكية . ولعل أهم مقومات الإقناع بالاشتراكية هو سلوك القيادات السياسية وبقية القيادات الأخرى الذى لابد أن يكون اشتراكياً محضاً ، وإلا فإنه لا يمكن نقل الاقتناع بالاشتراكية لبقية أفراد الشعب ، إذ لا يمكن لفاقد الشيء أن يعطيه كما يقول الفقه القانونى .

ويتضمن إعادة بناء الإنسان فى مرحلة التحول إلى الاشتراكية فتح العقول للتعليم وذلك بإزالة الأمية عن كافة طبقات الشعب ، وجعل الكافة قادرين على القراءة والكتابة وتحصيل المعرفة ، وإتاحة فرص التعليم للكافة لبناء العقول ، والانتهاء من الأمراض المتوطنة التى تغص بها دول العالم المتخلف ، أو فقراء العالم الرأسمالى المتقدم .

الصناعات الاستهلاكية الضرورية والأجرية لإشباع الحاجات الضرورية .

وهذا البناء الصناعى المتكامل يضمن استقلال المجتمع الاشتراكى واعتماده على ذاته فى الحصول على مستلزمات الإنتاج ، وحتى لا يصبح تحت رحمة العالم الرأسمالى الخارجى إزاء أى توسيع للطاقة الإنتاجية مستقبلا . فضلاً على أن البناء الصناعى على هذا النحو يمكن من بناء صناعة الأسلحة اللازمة للدفاع عن استقلال المجتمع الاشتراكى .

ومما لا شك فيه أن المشكلة الأولى فى البناء الصناعى هى التمويل للاستثمارات التى تتم فى هذا المجال . ولعل إيرادات المشروعات التى تم تأميمها ، وكذلك إعادة تنظيم الاستهلاك بوقف الاستهلاك الترفى والمظهرى ، والتحكم فى التجارة الخارجية ، كذلك إعادة تنظيم الزراعة وسحب الفائض الاقتصادى نتيجة إعادة التنظيم ، يمكن أن يكفى لتمويل الاستثمارات الصناعية .

إعادة بناء الإنسان :

يعتمد إنهاء المرحلة الانتقالية للاشتراكية وإرساء قواعدها النهائية على عقول وسواعد المؤمنين بالتحول إلى الاشتراكية ، ذلك أن المصالح الفردية التى يمكن تحقيقها من البناء الاشتراكى تكون محدودة إن لم تكن معدومة ، وتكون ضمن أسلوب التوزيع الاشتراكى الذى يتميز بعدم التفاوت الكبير . ومن ثم فإن المصالح الشخصية يصبح لا وجود لها فى البناء الاشتراكى ويحل محلها دوافع أخرى هى الإيمان بالمبادئ والأفكار الاشتراكية ، **ومن ثم فلقد ثبت من التجارب التاريخية لبناء الاشتراكية أنه لا يمكن بناء الاشتراكية بواسطة مأجورين لبنائها (مثل المديرين والمنظمين المأجورين فى النظام الرأسمالى) ، أيا كانت هذه الأجور والمكافآت ، ولكن الذى يبنى الاشتراكية هم المؤمنون بها ، والذين يعلمون جيداً أنها النظام الاقتصادى الاجتماعى الوحيد الذى يقوم على المحبة والإخاء والمساواة بين الإنسان وأخيه الإنسان ، والذى يلغى كل أساليب استغلال الإنسان للإنسان التى عرفتها البشرية منذ تجمعها فى مجتمعات بشرية حتى الآن .**

وملكية الدولة تتم بالنسبة للمشروعات الصناعية ، والمزارع المملوكة للدولة ، وهى دائماً ما تكون الشكل الغالب من الملكية فى الاقتصاد الاشتراكى . ويتم الإنتاج فى هذه المشروعات ابتداء من المشاركة الجماعية أو ما يمكن تسميته " بالتسيير الذاتى " ، ويتم توزيع العائد على الدولة صاحبة المشروع والعاملين فى المشروع وفق قواعد تضمن أن تكون عوائد العمل (الأجور) محددة تبعاً للعمل المبذول كماً وكيفاً . وبذلك فإن الاقتصاد الاشتراكى لا يعرف المساواة المطلقة فى عوائد العمل (الأجور) ، إذ التفاوت فى الكفاءة والمهارة يؤدى إلى تفاوت عائد العمل ، وكذلك كمية العمل المبذول تجعل التفاوت فى عائد العمل (الأجر) أكثر وأكثر ، ومن ثم تصبح الزيادة فى الأجور وعائد العمل من أهم حوافز الإنتاج واكتساب مهارات إنتاجية جديدة فى الاقتصاد الاشتراكى ، وتزداد عوائد العمل فى مشروعات الدولة تبعاً للزيادة فى إنتاجية العمل (أى زيادة الإنتاج وتخفيض نفقات الإنتاج) ، ومن ثم لا يمكن أن تتجاوز الزيادة فى الأجور الزيادة فى الإنتاج ، وأى انخفاض فى الإنتاج يؤدى بالضرورة إلى انخفاض عوائد العمل (الأجور) سواء بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة عندما تنخفض الأجور الحقيقية .

أما النوع الثانى من الملكية الجماعية ، فهو الملكية الجماعية لمجموعة من الأفراد يمتلكون بشكل جماعى كل ما يستخدم فى عملية الإنتاج على الأرض التى تظل مملوكة للدولة ، أى يملكون جماعياً المبانى والمنشآت وأدوات الإنتاج الزراعية وحيوانات المزرعة وكذلك المنشآت الثقافية والترفيهية والرياضية ، ويكون لهذه الجماعة حق الانتفاع بالأرض دون ملكيتها التى تظل للدولة . وأوضح مثال للملكية الجماعية المزارع الجماعية فى الاتحاد السوفيتى السابقة (الكولوخوز) والمزارع الجماعية فى إسرائيل (الكيوبيتز) [1] . وفى هذا النوع من الملكية تكون مسئولية الإنتاج جماعية ، والتوزيع

---

(١) تقام المستوطنات الإسرائيلية على أساس أنها ليست مزرعة جماعية فقط (كيوبيتز) ، ولكن على أساس أنها مجتمع مكتفى ذاتياً . ولذلك فإنها تحتوى على كل ما يقيم استقلالها من مبان ومكائن ومعدات ووسائل لإصلاح الأراضى ، وخدمات تعليمية وصحية وثقافية وتدريبية ، ومؤسسات للاستثمار العلمى فى الأرض . ومن ثم تتمتع هذه المزارع الجماعية بإنتاجية عالية فى إنتاج الحبوب والخضر والفاكهة ، وإنتاج

(=)

المبحث الثالث

خصائص النظام الاشتراكى

تنتهى المرحلة الانتقالية إلى الاشتراكية بالوصول إلى تحقيق الخصائص الكاملة للنظام الاشتراكى ، وفى الوقت الذى لا يتم فيه تحقيق كامل هذه الخصائص فإن المجتمع يظل فى إطار المرحلة الانتقالية لا يبرحها . ومن ثم لا يمكن القول بأن الاشتراكية قد تم بناؤها . وأهم وأعم خصائص النظام الاشتراكى بصفة عامة هى ، الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج ، زيادة إشباع الحاجات المادية والثقافية لأفراد المجتمع ، استخدام التخطيط كأسلوب لإدارة الاقتصاد القومى ، انعدام الطبقات الاجتماعية والمساواة الكاملة بين الأفراد.

الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج :

بداية لقد انتقلت إلى الدولة ملكية كل الموارد الطبيعية المتاحة للمجتمع ، الأرض، والثروات الطبيعية الموجودة فى باطنها من مياه ومعادن وبترول وفحم وغابات ومحاجر ، بالإضافة إلى الفراغ الجوى ، وكذلك الشواطئ والبحار وما تحتوى عليه من موارد طبيعية ومائية وأحياء . وكذلك تم نقل ملكية المشروعات الصناعية والمناجم وخطوط المواصلات ابتداء من السكك الحديدية إلى وسائل النقل الأخرى سواء بالسيارات، أو النقل البحرى أو الجوى ، بالإضافة إلى وسائل الاتصال التلغرافى أو التليفونى أو البريدى أو أى وسيلة أخرى إلى الدولة فى الفترة الانتقالية للاشتراكية . فضلاً على ملكية الدولة للمنشآت التجارية بأنواعها والتعليمية والثقافية ، والمساكن التى تقيمها الدولة فى المدن أو فى القرى ، وكل ما يمكن أن يتم إنشاؤه من تجمعات صناعية أو تجارية أو خدمية ، سواء كانت تابعة للدولة أو تابعة للتعاونيات بأنواعها .

والملكية الجماعية تأخذ ثلاثة أشكال ، الأولى منها ملكية الدولة نيابة عن أفراد المجتمع ، والثانية ملكية جماعات معينة من أفراد المجتمع ، ثم أخيراً الملكيات التعاونية لمجموعات من الأفراد .

زيادة إشباع الحاجات المادية والثقافية لأفراد المجتمع :

فى إطار الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج فإن المسؤولية الجماعية فى زيادة إشباع الحاجات بأنواعها المختلفة تقع على كاهل المجتمع ، ومن ثم فأنه على السلطات الاقتصادية العمل دائماً على زيادة قوى الإنتاج كمياً وكيفياً ، أى زيادة كمياتها ، وزيادة كفاءتها عن طريق التحديث التكنولوجى المستمر . فهذه الخاصية فى الاقتصاد الاشتراكى هى التى تدفع إلى التطوير التكنولوجى الدائم ، وتحسين أساليب الإدارة ، وإزكاء التفاعل الذى يؤدى إلى الدافعية المستمرة على العمل الجاد من أجل تحقيق مزيد من ارتفاع إنتاجية العمل فى كافة مجالات الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية .

ولعل تحقيق هذا الهدف يستلزم منح أولوية الاستثمار للصناعات الثقيلة والإستراتيجية والصناعات الميكانيكية ، وليس لصناعات الاستهلاك ، ذلك أن منح أولوية الاستثمار للنوع الأول من الصناعات يسمح بزيادة الطاقة الإنتاجية على مستوى الاقتصاد القومى ، ويسمح بتوسيع الطاقة الإنتاجية للسلع الاستهلاكية فى المرحلة التالية باستمرار ، ودون اللجوء إلى العالم الخارجى . كما أن إعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة والإستراتيجية والصناعات الميكانيكية يمكن من إنتاج مستلزمات تحديث الإنتاج الزراعى (أى إنتاج آلات وأدوات وماكينات الزراعة) ، لنمو الإنتاج الزراعى ويشبع مزيد من الحاجات الغذائية للسكان ، وكذلك يوفر مزيد من إنتاج المواد الأولية اللازمة للصناعة .[1]

وليس الإشباع المتزايد يكون فقط فى مجال الماديات ، بل إن الإشباع الثقافى والفكرى للعقول يصل إلى نفس أهمية الإشباع المادى والسلعى ، ومن ثم فإن خلق حياة ثقافية تقوم على حرية التفكير والتعبير دون أى قيود إلا موضوعية الفكر وأمانة العرض من أهم سمات المجتمع الاشتراكى ، وهذه الحرية الفكرية هى القادرة على خلق المناخ

---

[1] د. أحمد جامع ، الاقتصاد الاشتراكى ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص ٩٣ - ١٠٢ .
- Maurice Dobb, Soviet Economic Development Since 1917 - 1948, Rontledge & Kegan Paul, Ltd., London, 1960, pp. 177 - 207.
- G. Sorokin, Planning in U.S.S.R. , Progress Publishers, Moscow, 1967, pp. 78 - 126.

للإنتاج أيضاً جماعياً كل حسب مساهمته فى العمل كمياً وكيفياً .

أما **النوع الثالث** من الملكية الجماعية ، فهى الملكية التعاونية ، سواء التعاونيات الإنتاجية ، أو التعاونيات الاستهلاكية . وأعضاء التعاونية الإنتاجية يملكون جماعياً أدوات الإنتاج ومستلزمات الإنتاج ، ويقومون بالإنتاج جماعياً ، وغالباً ما يكون الإنتاج سلعا استهلاكية ، ويتم توزيع الناتج حسب العمل كمياً وكيفياً ، وتحصل الدولة على نصيب مقابل الانتفاع بالأرض المملوكة للدولة . ونفس النظام يتم بالنسبة للتعاونيات الاستهلاكية التى تتواجد عادة فى الريف ، وأعضاؤها يمتلكون جماعياً سلسلة من المحلات التجارية والمخازن والمستودعات والمعارض .

واستثناء من الملكية الجماعية توجد الملكية الخاصة فى الريف لقطع من الأرض الزراعية ، وملكية المنازل الريفية الصغيرة ، وهذه القطع من الأرض تستغل فى الزراعة لأفراد الأسرة ، **ويمتنع عليها استخدام العمل الأجير** . وهذه المزارع الصغيرة المملوكة ملكية فردية لا تخل بالنظام الاشتراكى ، ولا يمكن أن تتطور إلى ملكيات كبيرة ، وذلك لعدم استخدامها للعمل الأجير ، ومن ثم تظل فى إطار الإشباع الذاتى لحاجات ملاكها والعاملين بها من خلال التبادل النقدى ، ويمتع بالنسبة لها الاستغلال حيث لا تستخدم العمل الأجير . وكان هذا النوع من الاستغلال الزراعى يستوعب ١٪ من جملة الأراضى المزروعة فى الاتحاد السوفيتى قبل سقوطه .

(=)

الدواجن والألبان . وهناك تخطيط عام من الدولة للزراعة بما فى ذلك الإرشاد الزراعى وتنظيم الدورة الزراعية واختيار أفضل البذور .

ولعل إسرائيل كانت تداعب الاتحاد السوفيتى قبل سقوطه وتحاول أن تخلق أى أسلوب للتفاهم معه لفك المقاطعة التى تمت فى مواجهتها من قبل العالم الاشتراكى قبل إنحلاله بسبب عدوانه على مصر عام ١٩٦٧ ، فكانت تدعى أنها الدولة الأولى الاشتراكية فى الشرق الأوسط ، وأن اشتراكيتها الأصيلة تتبلور فى المحافظة على ملكية الدولة للأرض ، وفى نظام الكيوبيتز الذى يقوم عليه الإنتاج الزراعى .

– د. حسين أبو النمل ، الاقتصاد الإسرائيلى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ديسمبر ١٩٨٨، ص.ص ٤٦ – ٤٩ .

تكون كافة الطاقات الإنتاجية مستغلة ، وتقوية القطاعات الأقل قدره من خلال تخصيص مزيد من الاستثمارات لتنميتها .

وتحقيق النمو المتناسب للقطاعات الاقتصادية يفرض على التخطيط أن يمنح الصناعات الثقيلة والميكانيكية الأولوية إذ هى القادرة على زيادة معدل نمو الطاقة الإنتاجية، وكذلك تحقيق مزيد من التقدم التكنولوجي الذى يحقق مزيداً من إنتاجية العمل . ويدخل فى تحقيق النمو المتناسب للاقتصاد وتحديد المُخطط لنسب نمو الإنتاج الاستهلاكى والخدمى فى ضوء الدخول النقدية المتزايدة التى يحصل عليها أفراد المجتمع ، وكذلك التناسب بين الإنتاج الصناعى والإنتاج الزراعى وإقامة الاعتماد المتبادل بينهما بحيث يمكن للزراعة أن تحقق فائضاً يستخدم كمواد أولية للصناعة ، بينما تمد الصناعة الزراعة بأدوات وآلات ومعدات الإنتاج الزراعى . وكذلك توزيع الاستثمارات على المناطق الجغرافية وتحقيق التنمية للمناطق الأقل نموا بتخصيص مزيد من الاستمارات لتتم فيها حسب ظروفها المادية والموضوعية .

وهكذا يقوم التخطيط بتنمية الاقتصاد القومى تنمية متوازنة ، ويتولى تخصيص الموارد وتوزيعها على أفضل الاستخدامات ليحقق أقصى كفاءة ممكنة للاقتصاد القومى وأقصى رفاهية لأفراد المجتمع الاشتراكى .

انعدام الطبقات وتحقيق المساواة الكاملة بين أفراد المجتمع :

فى المجتمع الاشتراكى تتحقق المساواة الحقيقية بين الأفراد ، وليست الشكلية فقط كما فى الرأسمالية ، ويرجع ذلك إلى إزالة أسباب وأساليب استغلال الإنسان للإنسان ، فالملكية لأدوات الإنتاج جماعية وليست فردية ، ومن ثم لن يستطيع أحد أن يستخدمها فى استغلال الذين لا يملكونها ، والدخول إنما تتحدد ابتداء من العمل المبذول فى الإنتاج كمياً وكيفياً ، ومن ثم فإن لكل فرص متساوية فى تحقيق دخل متساو إذا ما كانت كميات العمل المقدمة متساوية كمياً وكيفياً .

تتضافر الضمانات الاجتماعية والحقوق المتساوية لكل أفراد المجتمع فى خلق

الديمقراطى لمجتمع اشتراكى صحيح . ولقد كانت أحد المقولات المأثورة "لماوتسى تونج" قائد الثورة الاشتراكية فى الصين " دع مائة زهرة تتفتح " كناية على حرية الأفكار المطروحة لتصل إلى مائة رأى ومائة فكرة حول الموضوع الواحد . ولقد تولت الدولة سواء فى الاتحاد السوفيتى السابقة أو الصين تحمل الجزء الأكبر من تكاليف الوسائل الثقافية ، ومن ثم كان ثمن تذكره المسرح أو ثمن الكتاب أقل من ثمن رغيف الخبز . ولقد قام "ماوتسى تونج" بإزكاء الثورة الثقافية فى الصين ليقوم الشعب والمنظمات الشعبية بنقد مسار الاشتراكية الذى يقوده هو بنفسه ، وكان من نتيجتها كشف وعزل القيادات المنحرفة، وتجديد حماس الشعب لبناء اشتراكية أنضج وأكفأ .

التخطيط كأسلوب لإدارة الاقتصاد القومى وتنميته :

فى الاقتصاد الاشتراكى تنتهى عشوائية قوى السوق كمحدد لتخصيص الموارد واستخدامها فى المجالات المختلفة ، ويحل محلها التخطيط العلمى كأداة لتخصيص الموارد وتوزيعها ، وكأداة شاملة لإدارة عملية الإنتاج الاجتماعى وفقاً لخطة قومية قادرة على خلق وحدة العمل فى المجتمع بأكمله .

ويتم وضع الخطة القومية فى الاقتصاد الاشتراكى على أساس المتغيرات الموجودة فى المجتمع والتى تحددها دراسات علمية مستفيضة قبل وضع الخطة ، منها حجم الاستثمارات المتاحة والتى سوف يتم استخدامها طوال سنى الخطة ومصادرها المختلفة ، حجم القوى العاملة بكل مواصفاتها والمطلوب تشغيلها خلال فترة الخطة ، حجم الموارد المادية (الطبيعية والتى يتم إنتاجها) نوعية الفنون الإنتاجية المستخدمة فى مجالات الإنتاج .

وتراعى الخطة فى تحقيق أهدافها (أقصى معدل للنمو) ضرورة استخدام كامل الموارد المتاحة بحيث لا تحدث أى بطالة لأى عنصر إنتاجى وخاصة عنصر العمل ، وكذلك خلق الاعتماد المتبادل بين القطاعات المختلفة ، ومن ثم تحقيق الاستقلال الذاتى للمجتمع ودعم اعتماده على ذاته ، وتحقيق النمو المتناسب للقطاعات الاقتصادية بحيث

فهـــرس الكتــــاب

الجـزء الأول

التطور الاقتصادى والاجتماعى للمجتمعات الإنسانية بوجه عام

صفحة

مقدمـة الكتـاب

الباب الأول

التطور فى الفكر الإنسانى

الفصل الأول : التطور فى فكر ابن خلدون ... ٢

الفصل الثانى : التطور من خلال التفسير المادى للتاريخ ... ٢٢

الباب الثانى

تطور النظم الاقتصادية

الفصل الثالث : الجماعات البدائية ... ٤٧

المبحث الأول : مرحلة الوحشية ... ٤٨

المبحث الثانى : مرحلة الرعى ... ٥٣

المبحث الثالث : مرحلة الزراعة البدائية ... ٥٨

المبحث الرابع : مراحل التطور التاريخى لبنى إسرائيل ... ٦٣

الفصل الرابع : نمط الإنتاج الآسيوى ... ٧٩

الفصل الخامس : نظام الرق (العبودية الكاملة) ... ١٠٢

الفصل السادس : نظام الإقطاع ... ١١٠

الفصل السابع : النظام الرأسمالى ... ١٣١

المبحث الأول : الرأسمالية الناشئة ... ١٣٣

المبحث الثانى : الخصائص الأساسية للنظام الرأسمالى ... ١٥٥

المبحث الثالث : من الرأسمالية التنافسية إلى الرأسمالية الاحتكارية ... ١٨٣

المبحث الرابع : الرأسمالية دولية النشاط ... ٢٢٣

الاستقرار والتضامن الاجتماعى بين أفراد المجتمع بدلاً من القلق الاجتماعى والصراع الذى يخلق اغتراب الإنسان عن مجتمعه وعن ذاته فى الرأسمالية . ففى المجتمع الاشتراكى لكل الحق فى التعليم حسب قدراته ، وفى العلاج حسب قدرات الدولة ، ولكل فرصة عمل حسب ما أكتسبه من خبرات ، ولكل حق الإعالة فى حالة الشيخوخة أو العجز ... الخ .

والواجب الأساسى للأفراد فى المجتمع الاشتراكى هو بذل كامل الجهد فى عملية الإنتاج الاجتماعى ، ليحصل على دخل مقابل لعمله ينفقه فى الاستهلاك ، وكل ادخار للأفراد يتوجه إلى الاستهلاك الشخصى ، ذلك أن الادخار يتم جماعياً على مستوى المشروعات الإنتاجية (فوائض المشروعات) ، وهو الذى يتحول إلى استثمارات جديدة لزيادة الطاقة الإنتاجية فى مرحلة تالية لزيادة نمو الاقتصاد الاشتراكى . وهو ما يجعل أفراد المجتمع جميعاً فى تجانس تام وتقارب اقتصادى واجتماعى وتعليمى وفكرى ومن ثم تنعدم الفوارق المؤدية إلى تكوين طبقات اجتماعية متفاوتة ، ومن ثم متصارعة ، ولا يكون هناك إلا شعب فى شكل طبقة واحدة هى طبقة المنتجين ، وهى فى نفس الوقت طبقة المستهلكين . وعندما تنتفى دواعى الصراع من أجل تكوين مزيد من الملكية الفردية، فإن المجتمع يسوده المحبة والإخاء والمساواة .

الدكتور سعيد الخضرى
أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد السياسى
كلية التجارة - جامعة قناة السويس

التطور الاقتصادى والاجتماعى في مصر

(الجزء الثانى)

	صفحة
الفصل الثامن : تقييم طريقة الإنتاج الرأسمالى	٢٣٨
الفصل التاسع : النظام الاشتراكى	٢٨٨
المبحث الأول : بواكير الفكر الاشتراكى	٢٩٤
المبحث الثانى : المرحلة الانتقالية الاشتراكية	٣٠٣
المبحث الثالث : خصائص النظام الاشتراكى	٣١٢
فهرس الجزء الأول	٣١٩

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمـــة

استكمالاً للجزء الأول من دراسة التطور الاقتصادى والاجتماعى للمجتمعات الإنسانية بوجه عام ، يصدر الجزء الثانى على مستوى الاقتصاد المصرى . ويتناول التطور الفترات التاريخية من تطور الاقتصاد المصرى فى العصر الحديث ، أى بدءاً من حكم محمد على لمصر تمشياً مع التقسيم الغالب عند أساتذتنا وزملائنا رواد التاريخ الحديث ، وعلى رأسهم الصديق الأعز **الأستاذ الدكتور محمود متولى بما قدمه من أعمال عظيمة بالغة القيمة استفدنا منها كثيراً ، وبما له من فضل واسع على الدراسات التاريخية المصرية والعربية .**

نرجو الله تعالى أن يكون هذا الكتاب فاتحة خير لمزيد من الدراسات الاقتصادية التى يمكنها أن تساهم فى تحديد النظام الاقتصادى الاجتماعى الأمثل واجب التطبيق فى مصر أولاً فى ظل ظروفها الراهنة ، لتحقيق مزيد من الرفاهية للشعب المصرى ، وكذلك تحديد الأسلوب الأمثل لتخصيص الموارد بما يتجنب إهدارها فيما لا يعود بفائدة على مصر أو على الإنسانية كلها .

والله تعالى ولى التوفيق .

دكتور سعيد الخضرى

الباب الأول

التطور الاقتصادى والاجتماعى فى مصر

الفصل الأول

تجربة التنمية المستقلة الأولى

لعل الموقع الجغرافى المتميز لمصر كان أحد أهم مقومات قوتها وعلو شأنها ، وكذلك كان أيضاً أحد أهم أسباب شقائها وبلائها ، فما أن تخلصت مصر من الغزو الفرنسى بقيادة نابليون (١٧٩٨-١٨٠١) ، حتى كان الغزو الإنجليزى عام ١٨٠٧ ، وكان الغرض الأساسى لكلا الجهود العسكرية المبذولة من القوتين الأعظم فى هذه الفترة (إنجلترا - فرنسا) هو فتح مصر لرأس المال الاحتكارى الأوربى المتوحش الذى كان يبحث عن أى أرض مأهولة بالسكان ليبتلعها ، ويضع سلطاته عليها . وليس ذلك بغرض ابتلاع الأرض ذاتها وضمها إلى الدول صاحبة رأس المال ، ولكن قنصا للفائض الاقتصادى الذى يمكن انتزاعه من عمل المنتجين فى هذه الأرض أو هذا المجتمع .

ورغم الظروف البائسة التى كان يعيشها الشعب المصرى تحت قبضة الاستعمار العثمانى ، وفى ظل حكومات شراذم المماليك إلا أنه استطاع تحت قيادة محمد على أن يبنى فى مصر اقتصادا وطنياً مستقلا بعيداً عن تحكم رأس المال الاحتكارى الأوربى ، وأن يُحدث فى مصر ثورة صناعية بعد تنظيم الزراعة ، حولت مصر إلى قوة اقتصادية وعسكرية وسياسة سيطرت على السودان والشام واليمن والجزيرة العربية وجزء من تركيا ذاتها (إقليم أطنه) ، وأصبحت حدود مصر الحقيقية جبال طوروس .[1]

ولقد كان الهدف من إعادة بناء الاقتصاد المصرى ، هو بناء اقتصاد مستقل كجزء من الاقتصاد العالمى ، يقوم على الإنتاج السلعى ، الذى تتولاه الدولة بنفسها ، أى بناء نوع من رأسمالية الدولة ، تسيطر على الإنتاج الزراعى ، وتبنى الصناعة ، وتختص بالفائض الاقتصادى ، وتقدم الخدمات التى تدفع بالنمو الاقتصادى والاجتماعى .

وهذه التنمية المستقلة للاقتصاد المصرى التزمت بمبادئ هامة للغاية ، هى التى

---

[1] د. لويس عوض ، تاريخ الفكر المصرى الحديث - من الحملة الفرنسية إلى عصر إسماعيل ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، الطبعة الرابعة ، ١٩٨٧ ، ص.ص ٧١ - ٧٢ .

المبدأ الثانى : تنظيم عملية الإنتاج الاجتماعى ابتداء من إشباع حاجات أفراد المجتمع ، وذلك بدءاً من الحاجات الضرورية إلى الكمالية . ولذلك كان الاهتمام الأول بقطاع الزراعة ، بحيث يتم إشباع الحاجات الضرورية للغذاء أولاً . ومع تنظيم هذا القطاع وارتفاع مستوى إنتاجيته كان هناك فائض استطاع أن يوجهه إلى التصدير كى يحصل على ما يحتاج إليه فى بناء القطاعات الاقتصادية الأخرى ، وكانت القطاعات الصناعية تعمل أولاً على إشباع حاجات أفراد المجتمع المصرى .

المبدأ الثالث : الاعتماد فى تمويل التنمية وبناء القطاعات الاقتصادية الجديدة على الفائض الاقتصادى الوطنى (المصرى) ، وتعمد عدم اللجوء إلى استخدام رأس المال الأجنبى ، أو السماح بمشاركته بأى صورة من الصور . وهذا ما أدى إلى عدم تسرب الفائض الاقتصادى المصرى إلى الخارج فى شكل فوائد وأقساط وأرباح .... الخ، فضلا على ضمان استقلال التنمية وتحقيق أهدافها الوطنية تبعاً لأولوياتها ، وعدم التدخل الخارجى لفرض مسار معين للتنمية أو تغيير أولويات الإنتاج . كما سوف نرى فى مرحلة لاحقة ، حيث استطاع رأس المال الأجنبى أن يجعل المجتمع المصرى وغيره من المجتمعات الأخرى التى غزاها رأس المال الأجنبى أن يقصر عملية الإنتاج الاجتماعى على خدمة مصالحه وإنتاج ما يرغب فى إنتاجه أولاً .

المبدأ الرابع : استكمال الهيكل الإنتاجى وتقوية القطاعات الضعيفة ، وصولا إلى الاعتماد على الذات ، وبحيث تتم عملية الإنتاج وتجدد الإنتاج على مستوى الاقتصاد القومى دون اللجوء إلى العالم الخارجى . ولذلك فلقد تم توجيه الفائض الاقتصادى المتحقق من الزراعة بعد تطويرها إلى بناء قطاع الصناعة . ونتيجة لذلك فلقد تم بناء هيكل صناعى ضخم فى أقل من ثلاثة عقود من الزمن (١٨٣٠) ، مثال ذلك ثلاثون مصنعا للغزل والنسيج ، أنتجت ما يكفى حاجة الاقتصاد المصرى من غزل القطن والمنسوجات القطنية والحرارية والصوفية والكتانية ، وكان فائض الغزل من القطن ، وفائض المنسوجات يُصدر إلى المناطق سيطر عليها محمد على من سوريا حتى السودان . وكذلك ٨٠٠ فرن لإنتاج المعدات وقطع الغيار والمعدات الإنتاجية ، بالإضافة إلى المصانع

حققت النجاح النسبى لهذه التجربة الفريدة ، وهذه المبادئ التى تم الالتزام بها مازالت تمثل المبادئ المطلوبة لنجاح أى تنمية مستقلة حتى الآن .

المبدأ الأول : تحقيق الاستقرار والاستقلال الاقتصادى للمجتمع المصرى بتوفير الطعام والأمن ، وهو لن يتحقق إلا ابتداء من الإنتاج الزراعى ، فقام بنقل ملكية الأرض (أداة الإنتاج الأولى فى مصر) إلى ملكية الدولة ، لتصبح هى المالكة للأرض، وسلمت الأرض للفلاح المصرى بحق الانتفاع مقابل دفع الضريبة والالتزام بالسياسات الزراعية التى تضعها الدولة ، سواء كانت السياسات الخاصة بنوعية المزروعات ، أو الأثمان المحددة بشرائها ، أو التسليم الإجبارى للبعض منها إلى الدولة . وألزمت الفلاح الذى يتسلم أرضا بالعمل فيها وعدم الخروج منها ، وحول الالتزامات مقابل الانتفاع بالأرض إلى التزامات شخصية فى رقبة الفلاح ، بعد أن ألغى نظام الالتزام الذى كان سائداً من قبل (بقايا المشترك الفلاحى) ، ونظم جهازاً للرقابة فى القرية بداءة بشيخ البلد ، وشيخ الخفر، والصراف ليضمن تنفيذ السياسة الزراعية وسحب الفائض الاقتصادى من القرية إلى الدولة .

ثم قام بالإصلاحات الزراعية فأقام القناطر الخيرية وأصلح الجسور ووسع الترع، ونظم الرى ، وقدم الخدمات الزراعية على أعلى مستوى ممكن ، وأقام الحراسة الدائمة التى تؤمن الإنتاج الزراعى من نهب اللصوص وغارات القبائل البدوية ، فضلاً على أنه قضى على النزاع السياسى داخل مصر بقضائه على قيادات المماليك من الفرسان فى مذبحة القلعة ، وحدد إقامة الزعماء الوطنيين الذين ساهموا فى توليته على مصر ، وفصلهم عن جماهير الشعب المصرى ، وبدأ فى بناء جيش وطنى بالاستعانة بالخبرات الفرنسية (سليمان باشا الفرنساوى) وبقيادة الترك وكانت البداية ألفا من الشباب عزلهم فى أسوان للتدريب والتكوين . وهكذا كان استقرار قطاع الزراعة وتأمين الغذاء هو الضمان لبناء اقتصاد وطنى مستقل ، يمكن أن ينطلق منه إلى بناء القطاعات الأخرى .[1]

---

[1] من الثابت أن نفس الأسلوب فى بناء التنمية بالاعتماد على فائض قطاع الزراعة هو الذى اتبع فى بناء التنمية فى اليابان ، عن طريق فرض ضرائب على ملاك الأرض يتم نقل عبئها إلى الفلاحين (أو اقتسام عبئها بين الملاك والفلاحين) . وذلك رغم عدم الاتصال بين رواد التجربتين ، وكانت تجربة مصر أسبق بحوالى أربع سنوات .

حياة المجتمع ، أو يحل نظام أخر يمكن أن يحميهم من التهميش والفقر والعوز.[١]

ولعل السبب فى عدم تكوين الطبقة الوسطى فى مصر خلال فترة تجربة التنمية الجادة الأولى تلك الاتجاهات التى كانت مسيطرة على محمد على والتى يوضحها أهم من كان ملاصقا له ومدافعا عنه (كلوت بك) ، حيث يقول " أن محمد على لم يكن رسولا من رسل الحضارة والعمران وإنما رجل سياسة وحرب ، استهدف الاستيلاء على السلطة والاحتفاظ بها بدهاء السياسة وبقوة العسكرية وهما ما يسميه " ماكيافللى " مكر الثعلب وقوة الأسد ، ويقول أنهما أخص صفات " الأمير " . وإنما كان ما استحدثه محمد على فى مصر من أدوات الدولة الحديثة سواء من باب التنظيم والإدارة أو فى باب العلوم والتكنولوجيا مجرد وسائل لخدمة مطامعه العسكرية . **إن آخر ما كان يفكر فيه محمد على هو بناء الإنسان على أرض مصر** . من أجل ذلك ما أن زالت دولة محمد على حتى زال الصرح العمرانى الكبير الذى شيده على الرمال . **وغاصت مصر من جديد فى ظُلمات العصر الوسيط .**

أما القصور الثانى فلقد كان سيادة الاستبداد والطغيان . فلقد أقام نابليون أثناء الحملة الفرنسية أول مجلس وزراء مصرى يجلس فيه المصريين (كان قبل ذلك الوزراء من العثمانيين والمماليك) ، كذلك أول برلمان مصرى " الديوان العام " وانعقد فى ٦ أكتوبر ١٧٩٨ . وبالنسبة لمحمد على فإنه تولى السلطة من قيادات الثورة المصرية السيد عمر مكرم والشيخ الشرقاوى اللذان ألبساه قفطان وكركا وألزماه بالتوقيع على شروط الحكم وهى : **١ - احترام القانون ، ٢ - الشورى ، ٣ - تمثيل الإدارة الشعبية التى تملك تنصيب الولاة كما تملك عزلهم إذا خرجوا على حكم القانون وحكم الشورى** ، ذلك فى محضر يوم ١٣ مايو ١٨٠٥ الذى اجتمع فيه زعماء الشعب المصرى لعزل الوالى

---

[١] من الثابت أن أرسطو حذر من الفقر المدقع ، والغنى الفاحش ، وجعل من كل منهما سبباً فى خراب المجتمعات . فالفقر المدقع يفقد القدرة على العمل ، والغنى الفاحش يفقد الرغبة فى العمل .

وكذلك من الثابت أيضاً أن الإمام على كرم الله وجهه ورضى عنه قال لولديه الحسين والحسن ، والله لا أخشى عليكم الموت ، ولكنى أخشى عليكم الفقر ، فإنه مدهشة للعقل ، منفقة للدين ، داعية للمقت .

الحربية التي تنتج عتاد الحرب ومعداته ، وكذلك الترسانات البحرية التى أنتجت أسطولاً تجارياً لنقل الصادرات وأسطولاً حربيا ضخما . إلى جانب الصناعات الأخرى مثل الزجاج والسكر والدقيق ودبغ الجلود .... الخ ، وهذا القطاع الصناعى أستوعب فى عام ١٩٣٣ عمالة تقدر بحوالى ٢٦٠٠٠٠ عامل أجير فى الوقت الذى لم يصل حجم السكان إلى أربعة ملايين نسمة .[1]

المبدأ الخامس : الثقة فى القوى الوطنية وتنظيم القوة العاملة والاعتماد عليها فى عملية الإنتاج الاجتماعى ، ولقد انسابت العمالة المصرية إلى كل مجالات الإنتاج ومجالات الخدمات باستثناء الجيش حيث تخوف محمد على من تضامن الجنود المصريين ضده بصفته أجنبى فى بداية ولايته على مصر حيث كانت الجنود من الأتراك والشراكسة ، إلا أنه بعد ذلك اعتمد كاملا على تجنيد المصريين إجباريا للخدمة العسكرية. ومشاركة القوى الوطنية في عملية الإنتاج الاجتماعى لخلق التضامن الاجتماعى والشعور بالمسئولية ، مما يجعل هناك فرصة للتطوير التكنولوجى وظهور التكنولوجيا الوطنية . ولعل أهم ما ساعد على تحقيق الهدف الأخير انتشار التعليم بكافة أنواعه ومراحله ، وهو ما صاحب بناء التنمية في هذه الفترة التى شهدت إلى جانب ذلك إرسال البعثات التعليمية إلى أوربا .

إلا أنه يعيب هذه التجربة التنموية إهمال تكوين الطبقة الوسطى والاستبداد السياسى والاجتماعى .

يمكن القول أن تجربة التنمية الجادة والمستقلة التى بناها محمد على بالاعتماد على قوة عمل الشعب المصرى قد حققت نجاحا ملحوظاً لفت أنظار العالم إلى مصر والمصريين . إلا أن هذا النجاح كان يمكن أن يكون على مستوى أفضل إذا ما أخذ فى الاعتبار البناء الاجتماعى للمجتمع المصرى وأعطى أهمية أكبر بالتوازى مع الأهمية التى أعطيت للبناء الاقتصادى ، وهو ما كان يمكن أن يعطى للتجربة قدرة على الصمود أمام

---

[1] د. محمد دويدار ، الاقتصاد المصرى ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص ١٥٦ - ١٥٧ .

توقفت الصناعات عن الإنتاج وبدأت تصفيتها .

وتأتى هنا أهمية وجود الطبقة الوسطى التى كان طلبها على السلع والخدمات يمكن أن يحل محل طلب الجيش لتستمر المشروعات الإنتاجية فى الإنتاج مع تحويل بعض من طاقتها الإنتاجية إلى الإنتاج المدنى بدلاً من الإنتاج العسكرى ، إلا أن ذلك لم يحدث . فضلاً على أن القهر الذى ساد المصريين وخاصة الفلاحين جعلهم لا يكترثون بما يحدث خلاصا من نظام حكم محمد على الذى لم يوفر لهم إلا الشقاء ، فليس لهم أى مصلحة فى بقائه ، فلم يحرك المصريين فى داخل مصر ساكناً دفاعاً عن تجربة التنمية الهائلة التى بناها محمد على ، فلقد بناها لنفسه ولذويه ، ولتسقط على رأسه وبنيه . فضلاً على أن منح محمد على ولاية مصر وأبنائه من بعده فى أواخر عمره ، فضلاً على وفاه ابنه إبراهيم القائد العسكرى والإدارى العظيم أسقط كل ما يمكن أن يكون لأسرة محمد على من طموحات ، وسادهم الشعور بأنهم منحوا ضيعة ليعيشوا على خراجها وتخدمهم رجالها تحت رقابه قوى رأس المال الاحتكارى الدولى وبرضائه ، فسقطت كل طموحات البناء والتقدم لديهم ، وانتهى الأمر إلى الاستكانة والعيش فى هدوء وطلب رضا قوى رأس المال الأجنبى دائماً ، وظل هكذا حال مصر فى ظل البقية الباقية من زمن حكم محمد على وأبنائه من بعده حتى كانت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ لتنتهى كل هذه الاعتبارات بنهاية حكم أسرة محمد على .

ولعل الطبقة الوسطى هى أهم الطبقات التى يعتمد عليها فى التطور الاقتصادى والاجتماعى ، ذلك أن هذه الطبقة تمثل القوة الدافعة للتطور ، فهى التى لا يقف طموحها عند حد ، ومن ثم فهى مستعدة للتضحية من أجل البناء والتطور ، وهى التى دائماً ما تكون أكثر وطنية وأكثر ارتباطا بالمجتمع الذى وجدت به ، ثم أن الطبقة الوسطى دائماً وأبداً هى الطبقة ذات القيم والتى تحافظ عليها وتتمسك بها ، ومن ثم فهى التى تكون أساس انضباط المجتمع ونقاؤه ، وهى الدرع الذى يقف حامياً للمجتمع من الأفكار والمعتقدات الواردة من الخارج والتى عادة ما تكون مخالفة للقيم والمعتقدات السائدة إن لم تكن هادمة لها . أما الطبقة المترفة فهى غالباً لا تهتم بالمجتمع الذى تعيش فيه قدر اهتمامها بالاستمتاع بالحياة ، كما أن ارتباطها دائماً يكون بالعالم الخارجى الذى تستمد منه مقومات الاستمتاع بالحياة ، مثل السلع الترفية ، وأسلوب المعيشة ، والثقافات المتعالية عن الوطن الذى تعيش فيه ، وهى لذلك ذات طموحات محدودة تنحصر فى مجالات لا تخدم التطور أو التنمية للمجتمع ككل ، كما أنها غير مستعدة لأى تضحية من أجل المجتمع أو من أجل أى تقدم أو تطوير له ، ذلك أنها تعتبر نفسها سيدة للمجتمع ، وهذا المجتمع يجب أن يخدمها ويلبى حاجاتها ويضحى هو من أجلها .

أما الطبقة الفقيرة المدقعة التى لا تجد قوت يومها أو تجده بصعوبة بالغة ، فإن طموحها ينحصر فى الحصول على قوت اليوم ، أى يتضائل إلى حد العدم ، ومن ثم فإن قدرتها على تصور الغد والعمل له مفقودة ، فلا يمكن أن يعتمد عليها فى أى تطوير يمكن أن يحدث فى المجتمع فى أى جانب من الجوانب . إلى جانب ذلك فإن هذه الفئات المطحونة يغلبها الشعور بالظلم ، والشعور بأن المجتمع يهضم حقها ويسلبها مالها من حقوق طبيعية فى الحياة الطبيعية ، ومن ثم فإنها تكره هذا المجتمع وتتمنى زوال نظامه القائم ، وهى بذلك مستعدة للمساهمة فى تدميره .

وغالبية هذه الفئات أيضاً دائماً ما تكون مستعدة لأن تنفلت من القيم والأخلاق وأن تسلك أى سلوك مشين من أجل الإبقاء على حياتها ، ومن ثم فإن المجتمع وأخلاقياته ونظامه لا تهمهم فى شئ . بل هم مستعدون لتدمير كل شئ لعل ذلك يجعل لهم دوراً فى

اضطر إلى بيعها كمشروعات خاصة للرأسماليين . ولم تحاول الدولة تشجيع أى نشاط صناعى من جانبها ، وكانت الظروف السائدة فى مصر فى هذه الفترة لا تسمح بنمو صناعة محلية ، ذلك أن المنافسة الأجنبية على أشدها فضلاً على أنه تم فرض ضرائب إنتاج على المنتجات المحلية بلغ معدلها ٨٪ .

ومع ذلك فإن خلفاء محمد على فتحوا مصر للعالم الخارجى للاستثمار والتجارة الحرة ، وكذلك أسقطوا غالبية القيود على الدخول إلى الصناعة واستخدام الآلات والمواد الأولية وتشغيل العمالة المصرية ، ومن ثم فإن سياسة الباب المفتوح التى تم إتباعها تجعل الفترة ما بين هزيمة محمد على عام ١٨٤٠ حتى الحرب العالمية الأولى ، هى فترة ليبرالية اقتصادية كاملة .

قطاع الزراعة :

كانت الزراعة هى النشاط الأساسى لمصر ، وكانت غالبية الحقول الزراعية فى مصر قبل محمد على تعتمد على رى الحياض ، وتعتمد اعتمادا كلياً على ارتفاع منسوب مياه النيل ، إذ يتم تخزين المياه فى الحقول والحياض المنتشرة حول الأرض الزراعية لتمتصها التربة ويتم الزراعة على أساسها ، فإذا ما انخفض منسوب المياه فى شهر نوفمبر يتم زراعة المحاصيل الشتوية فى الطمى المتخلف عن انحسار المياه ، ويقومون بالحصاد فى شهر أبريل الذى يليه . وتظل الأرض معطلة عن الإنتاج خلال مايو – أكتوبر .[1]

إلا أن الاستثمارات التى قام بها محمد على فى القناطر والسدود والأهوسة ومضخات الرى ، ثم فى عهد إسماعيل والحكم البريطانى ، وفر المياه للرى طوال العام فى الدلتا بينما ظل الصعيد فى إطار رى الحياض ، ولم يتحول إلى الرى الدائم إلا بعد إنشاء السد العالى فى النصف الثانى من القرن العشرين . ولذلك زادت مساحة الأرض

---

[1] باتريك أوبريان ، ثورة النظام الاقتصادى فى مصر ، تعريب وتعليق خيرى حماد ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، ١٩٧٠ ، ص.ص ١٧ – ٢٠ .

العثمانى وتعيين محمد على واليا مكانه .[1]

إلا أن محمد على تنكر لهذا الميثاق ، وشتت القوى الوطنية التى ولته ، وأعتبر نفسه الحاكم المستبد العادل الذى نادت به بعض الأفكار ، وهى شئ مستحيل ، فكيف يقترن الاستبداد بالعدل . ولقد اعتبر محمد على مصر هذه ضيعة يمتلكها بمن عليها ولم تعرف مصر استبدادا وطغيانا مثل ما رأت فى فترة حكم محمد على ، مما جعل الغالبية الساحقة من الشعب تنتظر يوم الخلاص منه ومن نظامه رغم كل الإصلاحات والتقدم الذى أنجزه داخل المجتمع المصرى .

تقويض التنمية بعدوان رأس المال الاحتكارى الدولى :

لم تكن هزيمة القوات المصرية فى معركة بحرية بقادرة على هدم التنمية الاقتصادية فى مصر ، ولكن الإجراءات التالية لها والمفروضة على مصر من الخارج ، إلى جانب الحالة التى عليها مصر اجتماعيا هى التى قوضت تجربة التنمية فى سنوات قصيرة للغاية . فلقد تم تنفيذ معاهدة إنجلترا / تركيا بدخول السلع البريطانية إلى مصر ومعاملتها بشرط الدولة الأولى بالرعاية ، ومن ثم أغرقت مصر بالسلع البريطانية دون أى حواجز جمركية ، وكذا كل المنطقة التى كانت مصر مسيطرة عليها ، ومن ثم توقف الطلب على السلع المصرية داخل مصر ، وتوقفت صادرات مصر إلى المنطقة المحيطة ، وحلت السلع البريطانية مكان السلع المصرية .

إلى جانب ذلك فلقد تم تحديد عدد أفراد الجيش المصرى بأربعة آلاف وخمسمائة شخص فقط ، وتم تسريح بقية أفراده ، وكان الجيش المصرى الذى وصل تعداده إلى مئات الآلاف هو عماد الطلب على المنتجات المصرية داخل مصر ، ذلك أن الغالبية الساحقة من المجتمع المصرى تعيش عيشة الكفاف والاكتفاء الذاتى فى القرية ، والشريحة المترفة من الأجانب وحفنة قليلة من المصريين الخادمين لنظام محمد على كان طلبهم فى الغالب على السلع الأجنبية لا المصرية . وبذلك توقف الطلب على الإنتاج المصرى بحيث

---

[1] د. لويس عوض ، الفكر المصرى الحديث ، مرجع سبق ذكره ، ص. ١٠٠ .

هذه الفترة ما بين ١,٥٪ إلى ٢,٥٪ ، حيث أن معدل الوفيات كان حوالى ٤٪ ثم انخفض إلى ٢,٣ ٪ (٢٣ فى الألف).

ونتيجة زيادة حجم السكان بمعدل أكبر من معدل الزيادة فى الأرض الزراعية ، فلقد هبط نصيب الفرد من الأرض الزراعية إلى ٠,٦٤ فدان لكل فرد بين عامى ١٩١٠ - ١٩١٤ ، وأصبحت الأرض المروية فى مطلع القرن العشرين أكثر ندرة مما كانت عليه من قبل . وحاول المزارعون تعويض نقص المساحة المزروعة باستخدام الأسمدة الكيماوية وأنواع محسنة من التقاوى فقط دون محاولة استبدال عوامل الإنتاج ، أو تحسينها (الأرض - العمل) طيلة هذه الفترة ، وهو ما أدى إلى أن ظل معدل إنتاج الفدان يتسم بالثبات تقريباً عند نفس المعدل الذى تحقق عام ١٩٠٠ ، أو يهبط عنه قليلاً فى بعض السنوات . وعلى ذلك فإن الأسمدة الكيماوية والتقاوى المنتقاة لم تستطع أن تحجب الآثار السلبية لشح الأرض وندرتها ، والهبوط فى خصوبة الأرض نتيجة انتشار الأملاح ، وكثرة المحاصيل التى تزرع فى الأرض فى السنة الواحدة ، وانتهت الزراعة المصرية إلى هبوط نسبة الإنتاج الفردى لكل عامل فى الزراعة المصرية .

ومع ذلك فإن الزراعة المصرية عرفت المحاصيل التصديرية وأهمها القطن الذى كان يؤلف نحو ثمانين فى المائة من الصادرات المصرية . ولقد كان لسيادة الإنتاج الزراعى التصديرى (القطن) الفضل فى دفع السلطات الاقتصادية المصرية فى ظل الاحتلال البريطانى إلى الاستثمار فى الأنشطة الداخلية المرتبطة به ، مثل السكك الحديدية، وصناعات الإعداد للقطن كمادة أولية مصدرة للخارج ، وكذلك الأنشطة المرتبطة بالتبادل الدولى مثل البنوك وشركات التجارة الخارجية دون غيرها من الأنشطة الاقتصادية.

سوء توزيع الملكية الزراعية :

كان قطاع الزراعة فى مصر يسوده سوء توزيع الملكية وتركز ملكية الأرض فى يد قلة قليلة ، بينما الغالبية لا تملك من الأرض شيئاً وتعمل بالأجر عمالاً زراعيين .

الفصل الثانى

التحول من رأسمالية الدول إلى الاقتصاد الحر

١٨٤٠ - ١٩١٤

لقد أقام محمد نموذجاً فريداً لرأسمالية الدولة المالكة للأرض وأدوات الإنتاج والمتحكمة فى طريقة الإنتاج التى تجمع بين نمط الإنتاج الأسيوى (المشترك الفلاحى) والإقطاع (الملكيات الواسعة المملوكة للأجانب وبعض المصريين ملكية خاصة ، الشفالك والأراسى والأبعديات ......الخ) ، والمشروعات الصناعية المملوكة للدولة . إلا أن هذا النموذج قد انهار عام ١٨٤٠ ، حيث بدأ تنفيذ المعاهدات التى عقدها الباب العالى "الدولة العثمانية" مع الدول الرأسمالية الكبرى ، وفتح مصر على مصراعيها للتجارة الحرة ، وبذلك ذبلت الصناعات الوطنية وسقط تدريجياً إشراف الدولة على الزراعة . وأخذت واجبات الدولة الاقتصادية تذبل وتتناقص ، ولم يبق لها إلا وظيفة اقتصادية واحدة وهى الإشراف المباشر على نظام الرى ، واستمرت استثمارات الدولة فى القناطر والسدود والخزانات والترع والقنوات . وفى ظل أبناء محمد على (خديوى مصر) وإبان الحكم البريطانى المباشر أثناء الاحتلال ، كانت مسئولة عن إنشاء الطرق والكبارى والسكك الحديدية والبرق والهاتف ، وأرصفة الموانى ، والموانى وغيرها من رأس المال الاجتماعى .

واستمر توجه رأس المال إلى الخدمات العامة طوال القرن التاسع عشر ليصبح نصف رأس المال الثابت فى مصر فى الخدمات العامة ، ذلك أنه من الثابت أن رأس المال كان يتجمع ليعمل فى الأعمال التى تقوم بها الدولة . أما الاستثمارات فى الصناعة ، فمنذ عام ١٨٤٠ حتى الحرب العالمية الأولى لم يكن هناك دور للدولة فى هذا المجال ، إلا أنه استثناءاً من ذلك قام الخديوى إسماعيل (فى إطار الاقتراض غير الواعى الذى قام به) بإنشاء صناعة السكر وبعض المطابع والمخابز ، وبعض المصانع الآلية ، التى

والملكية الزراعية فى الريف من نوع الملكية الغائبة ، أى غير موجودة إلى جوار الأرض ، فهى تملك الأرض ولا يهمها منها إلا تحصيل القيمة الايجارية سنوياً وفقط ، ولا تقطن فى الريف بل تقطن فى المدن المجاورة للقرية التى توجد بها أراضيهم .

ونظراً لزيادة حجم السكان المطرد (الطلب على الأرض للاستغلال الزراعى) مع ثبات مساحة الأرض الزراعية فإن ثمن خدمات الأرض (الإيجار) لابد أن تتزايد من سنة لأخرى ، ولذلك فإن قيمة الإيجارات النقدية ارتفعت عام ١٩٥٠ إلى خمسة أضعاف ما كانت عليه عام ١٩٤٠ ، رغم أن تكاليف المعيشة لم تزد فى نفس الفترة عن ثلاثة أضعاف ما كانت عليه فى بدايتها ، وكان الإيجار يصل فى العادة إلى نصف مجموع تكاليف الإنتاج ، وكان معدل الإيجار النقدى المدفوع للفدان الواحد يصل إلى مستويات تربو على الأرباح الصافية التى يحصل عليها المالك - المزارع من ممارسة الزراعة فى الفدان بنفسه .

وقد أدى سيادة الملكية الغائبة ، والإيجار المتزايد الزيادة المطردة فى السكان وثبات حجم الأرض الزراعية إلى عدم الاطمئنان عند الفلاحين على مستقبلهم ، وضمان الحد الأدنى من متطلبات المعيشة ، فلم يكن عند الفلاحين ما يشجع على التفكير بعيد النظر فى تحسين الأرض الزراعية التى قد لا يستطيع الاستمرار فيها لارتفاع الإيجار ، ومال الجميع إلى تكريس الأرض فى المحاصيل النقدية سريعة العائد مثل القطن والقمح والأرز ، وهى بطبيعتها محاصيل مجهدة للأرض ، ومن ثم فلم يكن هناك أى دافع عند الفلاحين للمحافظة على خصوبة الأرض .

أما الملاك فلم يكن أيضاً يهمهم من الأرض إلا الحصول على الإيجار المتزايد ، والذى يضمن زيادته باستمرار ، زيادة حجم السكان وزيادة طلبهم على الأرض ، ومن ثم لم يكن لديهم أى حافز للمحافظة على خصوبة الأرض أو تحسن إنتاجيتها . وكانت طبقة الملاك الزراعيين تستخدم الفائض الاقتصادى الذى تحصل عليه من القرية (الإيجارات الزراعية) فى شراء مزيد من الأرض الزراعية ، ومن ثم خضعت الأرض للمضاربات وبالتالى ارتفاع أثمانها بصرف النظر عن إنتاجيتها ، وبما لا يتناسب مع هذه الإنتاجية التى تتسم بالثبات النسبى . ويرجع انصراف الفائض الاقتصادى من القطاع الزراعى إلى

المزروعة بين عامى ١٨٢٠ - ١٩١٤ بنسبة ٧٤٪ ، والمساحة المحصولية الزراعية زادت بمعدل ٢٥٪ ، فارتفعت مساحة الأرض الزراعية من ٢,٠٥٣ مليون فدان عام ١٨٢٠ إلى ٥,٢٨٥ مليون فدان عام ١٩١٤ .[١]

أما بالنسبة للإنتاج الزراعى فلقد تواكب تحسن الإنتاج الزراعى مع تحسين أنظمة الرى والاستثمارات التى أنفقت فى مجال رأس المال الاجتماعى الزراعى ، وكذلك تجاوب قطاع الزراعة مع زيادة الطلب العالمى على الإنتاج الزراعى ، وتم إعادة توزيع الأراضى لزراعة القطن والأرز والفاكهة والخضراوات . فارتفعت نسبة الإنتاج الحقلى أثنى عشر ضعفاً بين عامى ١٨٢١ - ١٨٨٠ ، ثم عاد الإنتاج الزراعى للتضاعف مرة أخرى بعد الحرب العالمية الأولى ، ومن ثم استطاع أن يستوعب أكبر عدد من القوى العاملة ، ويعول الزيادة فى السكان التى زادت بنسبة أربعة أضعاف أثناء القرن التاسع عشر .

ورغم زيادة المساحة المزروعة ، وتضاعف الإنتاج الزراعى ، إلا أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصرى كانت فى غاية السوء ، وذلك لأسباب متعددة، أولها زيادة حجم السكان ، وسوء توزيع الملكية ، طريقة الاستغلال الزراعى ، وتسخير الفلاحين فى الأشغال العامة .

زيادة حجم السكان وارتفاع معدل المواليد :

لم يجر أى إحصاء للسكان فى مصر حتى عام ١٨٨٢ ، وكانت تقديرات حجم السكان قبل عام ١٨٨٢ تستند إلى الإحصاءات الضريبية ، أو على تقديرات معدلات المواليد والوفيات المسجلة وعلى ذلك قدر حجم السكان عام ١٨٢٠ بمليونين وخمسمائة وأربعة عشر ألف نسمة (٢,٥١٤مليون) ارتفع إلى أحد عشر مليوناً وتسعمائة ثمانية وتسعون نسمة (١١,٩٩٨مليون) . ولقد تم أول إحصاء للسكان فى مصر عام ١٨٩٧ ، أما ما سبق ذلك فهو حجم التقدير التقريبى لحجم السكان . ويقدر معدل نمو السكان فى

---

[١] المرجع السابق .

ويلاحظ أنه فى أثناء الحرب العالمية الأولى (كانت مصر مستعمرة بريطانية) تم تعبئة الاقتصاد المصرى للحرب عن طريق التمويل التضخمى ، وتم تعبئة ما يقرب من مليون من الفلاحين المصريين لخدمة الجيش الإنجليزى .[1]

وتبعاً لسيادة هذه الأوضاع الاقتصادية فلقد كانت الأوضاع الاجتماعية فى غاية السوء فى القرية المصرية التى يقطنها الفلاحين المستأجرين للأرض والذين يشكلون الغالبية الساحقة من السكان ، مع بعض متوسطى الملكية الزراعية الذين يقومون بزراعة الأرض بأنفسهم وهو قلة قليلة ، أما كبار الملاك الزراعيين فكانوا يقطنون فى المدن ولا يتواجدوا بالقرية إلا للزيارة والحصول على الإيجار من الفلاحين . وكان سكان الريف تسود بينهم الأمراض المتوطنة مثل الدوسنتاريا والبلهارسيا ، الحميات المعوية ، والسل والأمراض الجنسية ، وأمراض العين المزمنة والسارية ، فضلاً عن كل أمراض سوء التغذية . وكانت الأمية فى مصر كلها تستوعب أكثر من ٧٥٪ من مجموع الشعب المصرى ، وبطبيعة الحال لابد أن ترتفع النسبة فى الريف ، وترتفع أكثر وأكثر بالنسبة للإناث ، وكان متوسط عمر الذكر فى مصر لا يزيد على ٣٦ عاماً ، وكان متوسط دخل الفرد لا يتجاوز ١١٨ دولار فى السنة ، فضلاً على سوء توزيع الدخل الذى كان سائداً مما يجعل الفقير فقيراً جداً ، والغنى غنياً جداً .[2]

---

[1] د. محمد دويدار ، المرجع السابق ، ص. ٢١٦ .

[2] دلت تقديرات عام ١٩٥٥ على أن نحو ٢٠٪ من مجموع السكان يحصلون على ٥٥٪ من الدخل القومى ، وأن ٦٠٪ من السكان يحصلون على ١٨٪ من مجموع الدخل القومى . تقرير البعثة التجارية البريطانية فى مصر والسودان والحبشة إلى وزارة التجارة البريطانية لعام ١٩٥٥ ، ص. ٥٥ .

- دراسة الأمم المتحدة عن الدخل القومى ومعدل الدخل الفردى فى سبعين دولة عام ١٩٤٩ .
- تقييم الأوضاع الصحية والنظافة فى القرى المصرية لجين باير ، إحصاءات وزارة الصحة لعام ١٩٥٢ ، ص. ١٠٩ .
- مذكور فى المرجع التالى : باتريك أوبريان ، ثورة النظام الاقتصادى فى مصر ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص ١٤ – ١٥ .

فلقد كان ٥,٨٪ من السكان يملكون ٦٤,٥٪ من الأراضى المزروعة [١] . وقد أدى ذلك إلى سيادة المزارع الصغيرة ، حيث كانت المزارع الصغيرة التى تقل عن خمسة أفدنه تشكل أربعة أخماس المزارع ، وهذه المزارع لا يمكن أن تستفيد من الأساليب الآلية للزراعة ، وكانت بطبيعة الحال ذات إنتاجية منخفضة عن ما كان يمكن أن تحققه الزراعة فى حالة التجمع الزراعى . ولقد كانت الزراعة المصرية تتألف من قطع من الأراضى تتفرق بين حقلين أو ثلاثة ، وبعض المحاصيل تروى الرى الكافى والبعض الأخر لا تروى الرى الكافى . وقد قدرت اللجنة القومية للخطة أن نحو عُشر الإنتاج الزراعى الغذائى يضيع عن طريق الآفات الزراعية ، وذلك لصعوبة مقاومة الآفات والحشرات الزراعية فى المساحات الصغيرة المزروعة عنها فى المساحات الكبيرة ، ولذلك كان التجميع الزراعى ضرورة حيوية لتوفير المياه للرى ، وكذلك لمقاومة الآفات الزراعية وتحسين الإنتاج .[٢]

طريقة الاستغلال الزراعى :

لم يكن تركز الملكية الزراعية فى مصر فقط من أهم العقبات لتطوير قطاع الزراعة ، بل أن الآثار الناتجة عنه أكثر خطورة على الإنتاج الزراعى . فلقد كان الاستغلال الزراعى للأرض يقوم على عقود الإيجار السنوية (قصيرة الأجل) للفلاحين ، الذين يتولون زراعة الأرض بجهدهم وباستخدام أدواتهم الزراعية الخاصة مقابل دفع إيجار للأرض للملاك . وينتهى عقد الإيجار ليجدد فى العام التالى بنفس القيمة الايجارية التى يمكن أن تتزايد حسب الطلب على الأرض لاستغلالها فى الإنتاج الزراعى ، أما عرض الأرض فهو ثابت لا يتغير .

---

[١] الإحصاءات السنوية لعام ٤٩ - ١٩٥١ ، القسم العاشر ، مذكور فى المرجع السابق ، ص. ٢٤ ، هامش ص. ٢٤ .

[٢] باتريك أوبريان ، ثورة النظام الاقتصادى ، مرجع سبق ذكره ، ص. ٢٥ .

- رسالة غير مطبوعة للأستاذ غنيمى عن "استخدام الموارد والدخول فى الزراعة المصرية" ، ص. ٥٠ ، ٥٤ ، ٦٤ ، ٩٤ ، المؤسسة القومية للإحصاء والدراسات الاقتصادية المصرية ، ١٩٥٠ .

تفرضه قوى رأس المال الاحتكارى ، وبصفة خاصة رأس المال الإنجليزى المستعمر ، حيث كان الاستثمار يتم فى المجالات التى تخدم سيطرة رأس المال الأجنبى على إنتاج القطن وإعداده للتصدير للخارج . ويوضح ذلك النمط من الاستثمار توزيع الاستثمار على الاستخدامات المختلفة عام ١٩١٢ حيث استوعب الاستثمار فى الأنشطة المرتبطة بالأرض ٧٢,٩٪ من حجم هذه الاستثمارات . وقد زاد حجم رأس المال المستثمر فى الشركات المساهمة من ٦,٦ مليون جنيه عام ١٨٨٤ إلى ١٠,٢ مليون جنيه عام ١٩١٤ ، وقدر ما كان مملوكاً منها للخارج بحوالى ٧١٪ ، هذا بالإضافة إلى الدين العام الذى بلغ ٩٤ مليون جنيه ، وكانت سنداته مملوكة للأجانب فى الخارج بنسبة ٩١٪ عام ١٩١٤ . وقد بلغ مجموع ما يسيطر عليه رأس المال الأجنبى من مشروعات ، سواء فى شكل شركات أو مشروعات فردية حوالى ٢٠٠ مليون جنيه كان لرأس المال الإنجليزى ٢٣٪ ، والفرنسى ٥٠٪ ، والبلجيكى ١٦٪ ، وآخرون من الأجانب ١٪ .

جدول رقم (١)

توزيع الإستثمارات فى الشركات المساهمة حسب النشاط

عام ١٩١٢

النشـــاط	القيمة بالمليون جنيه	النسبة المئوية
بنوك عقارية واستثمارات فى الأراضى الزراعية وأراضى البناء	٧٢,٠	٧٢,٩
مشروعات النقل والمياه والفنادق	١٠,٩	١١,٠
مصارف ومشروعات تجارية	٧,٤	٧,٥
مشروعات صناعية ومناجم	٨,٥	٨,٦

المصدر : وهيب مسيحة ، تطور الصناعات المصرية خلال الخمسين عاماً الأخيرة ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع ، القاهرة ، عام ١٩٦٠ ، ص ٤٧ .

- مذكور فى المرجع السابق ، ص ٢١٥ .

شراء مزيد من الأرض الزراعية إلى عدم توافر فرص للاستثمار فى القطاعات الإنتاجية الأخرى بالشكل الذى يستوعب هذا الفائض الاقتصادى . وبطبيعة الحال كان ارتفاع أثمان الأرض الزراعية يستدعى رفع القيمة الايجارية ليظل معدل العائد على ملكية الأرض متساو بالنسبة لكافة الملاك الزراعيين (وهو ما يعنى تولد ريع إضافى بالنسبة للأرض المشتراة من قبل بثمن أقل ، أو الموروثة للورثة) .

تسخير الفلاحين فى الأشغال العامة :

ظل تسخير الفلاحين فى الأشغال العامة مستمر بعد سقوط محمد على ، وكان الفلاحين مجبرين على الجندية (التى قل سحبها من القوى العاملة بعد تخفيض عدد القوات المرابطة للجيش إلى ٤٥٠٠ فرد) وعلى العمل سخرة فى الأشغال العامة وفى استصلاح أطيان الدولة وأطيان الحكام . وكانت قاعدة الحكام فى معاملة الفلاحين هى القهر والإرهاق . ولذلك فإن الأرض كانت فى كثير من الأحيان لا تجد من يفلحها لخروج الذكور إلى العمل سخرة . [١]

ولقد قام خديوى مصر بإعادة تركيز الملكية للأرض فى أيديهم ، وأصبح حق الانتفاع إلى جانب حق الرقبة (فى زمان محمد على كانت الدولة تملك حق الرقبة والفلاحين حق الانتفاع) ، ومن ثم كان لابد أن يتحول الفلاحين والحال كذلك إلى عمال أجراء أو مسخرين . ولقد كان خمس أراضى مصر مملوك للخديوى الذى تختلط ذمته المالية بذمة الدولة المالية . وكان تسخير الفلاحين للعمل سواء فى مزارع الخديوى أو فى الأشغال العامة فى ظروف لا إنسانية وفى غاية الصعوبة ، فمثلاً مات فى حفر ترعة المحمودية أثنى عشر ألف فلاح فى مدة عشر شهور ، ومات فى حفر قناة السويس واحد وتسعون ألفاً من الفلاحين .[٢]

---

[١] عبد الرحمن الرافعى ، عصر إسماعيل ، الجزء الثانى ، مكتبة النهضة العربية ، ١٩٨٤ ، ص. ٢٧٩ .

[٢] د. محمد دويدار ، الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير ، دار الجامعات المصرية ، الإسكندرية ، ١٩٧٨، ص.ص ١٩٩ - ٢٠٤ .

على أى مادة أخرى . وفى الوقت نفسه أخضعت المصنوعات القطنية لرسم إنتاج مماثل للرسم الجمركى ، وكان الكل ٨٪ . وبهذا وذلك وضعت المصنوعات المحلية مع المستورد مع الوقود على مستوى واحد من القدرة على المنافسة . وحتى زراعة الدخان - التى كانت صناعة مصرية هامة - حوربت بالضرائب الفادحة ، ثم منعت كلية ، بدعوى تحقيق حصيلة لخزانة الدولة من الرسوم الجمركية المرتفعة على الوارد .

النتيجة بطبيعة الحال شلل الصناعة الكلى . فقد أغرقت الصناعة المستوردة وسياسة الباب المفتوح السوق وأدت كل إمكانيات الصناعة الكائنة فضلاً عن الكامنة . وإذا كانت بداية القرن العشرين (١٩٠٠ - ١٩٠٦) قد شهدت بصعوبة بعض نشاط صناعى وأعد نتيجة تدفق الاستثمارات والمضاربات الأجنبية ، ما يسميه الجريتلى بكتابة موفقة " بفقاعة البحار الجنوبية المصرية " فإن هذه الفقاعة لم تلبث أن انفجرت وفرقعت .

وفى عام ١٩١٠ ، مثلاً كتب روتستايين "خلال سنواتهم الثمانى والعشرون من السيطرة ، لم يكن البريطانيون عاجزين عن إنشاء صناعة مصانع واحدة فحسب ، وإنما كذلك قتلوا بطريقة محكمة كل الإمكانيات الموجودة لخلق إحداها " . حتى الصناعة والصغيرة والتقليدية الوطنية أفلست واندثرت ، تماماً كما حدث فى الهند وسوريا وغيرها وكما أعلنها كرومر نفسه بصراحة (أم بوقاحة؟) مسجلاً شهادة الوفاة أو تصريح الدفن بيد القاتل .

"إن الفارق " كتب هو يقول فى تقريره السنوى لعام ١٩٠٥ (أى تقرير اللورد كرومر) "واضح لكل امرئ تمتد ذاكرته إلى الوراء نحو عشر سنوات أو خمسة عشر ، فالأحياء قديماً خلايا عمالية حقيقية للصناعات المختلفة : الغزل ، النسيج ، العقادة ، صناعة الأشرطة ، الصباغة ، صناعة الخيام ، البرودريه ، النعال البلدية (البلغ) ، المصوغات ، تجهيز التوابل ، دبغ الجلود ، صناعة القرب الجلدية ، الملاحات ، صناعة الغربال والمزلاج ، الأقفال الخشبية ، الأقفال الحديدية ...الخ . كان عليها أن تحد من نشاطها أو هى اختفت تماماً ، واليوم تتجمع المقاهى أو حوانيت الطاولة الأوربية الصغيرة حيث كانت توجد فى الماضى الورش المنتجة الشغالة" [1] . (مرة أخرى ما أشبه الليلة

---

[1] د. جمال حمدان ، شخصية مصر ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص ٣٣ - ٣٥ .

القطاع الصناعى :

رغم أن محمد على استطاع أن يحافظ على التنمية المصرية مستقلة بعدم الاقتراض من الخارج وعدم مساهمة رأس المال الأجنبى فى هذه التنمية ، فإن رأس المال الأجنبى وجد فى مصر أخصب مجال للنهب فى عهد أبناؤه وخاصة الخديوى إسماعيل ، حيث كان متوسط سعر فائدة الإقراض ١٢٪ فى الإسكندرية فى الوقت الذى لا يزيد فيه سعر الفائدة فى مرسيليا عن ٦٪ .[١]

وأيضاً استطاعت قوى رأس المال الاحتكارى الأجنبى بقيادة الإنجليزى منه أن تفقد الاقتصاد المصرى توازنه الذى كان موجوداً خلال فترة التنمية فى عهد محمد على فى الفترة التالية لحكم أبناؤه ، وجعلت مصر تتحول إلى مزرعة للقطن ، بصفة خاصة منذ أن تم احتلال مصر . ففى عام ٨٠ / ١٩٨١ أى قبل الاحتلال بحوالى عامين كانت المساحة المزروعة قطناً تساوى ٩٠١٠٠٠ فدان تنتج ٢,٨ مليون طن من القطن ، ارتفعت هذه المساحة إلى ١٧٢٣٠٠٠ فدان لتنتج ٧,٧ مليون طن من القطن عام ١٣ / ١٩١٤ . وكان القطن وبذرة القطن يشكلان ٨٥٪ من قيمة الصادرات المصرية ، التى كان غالبيتها موجه إلى إنجلترا ، فكانت تحصل على ٦٣٪ من صادراته . وفى مقابل ذلك كانت إنجلترا هى المورد الأساسى للسلع الاستهلاكية مع قدر بسيط من السلع الإنتاجية (آلات وعدد) التى تحتاجها المرافق العامة والأشغال العامة ، وبصفة خاصة ما يحتاجه نظام الرى .[٢]

وكان من الطبيعى أن يتم الاستثمار فى هذه الأونة وفقاً لنمط الاستثمار الذى

---

[١] أنظر فى مهزلة الديون المصرية فى هذه الأونة :

- عبد الرحمن الرافعى ، عهد إسماعيل ، مرجع سبق ذكره ، الفصل الحادى عشر ، مأساة الديون ، ص.ص ٢٥ - ٧٧ .
- دافيد لاندز ، بنوك وباشوات ، ترجمة د. عبد العظيم أنيس ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٦ .
- د. محمد دويدار ، الاقتصاد المصرى ، مرجع سبق ذكره ، ص. ٢١٤

[٢] د. جمال حمدان ، شخصية مصر - دراسة فى عبقرية المكان ، عالم الكتب ، القاهرة ، الجزء الثالث ، ١٩٨٤ ، ص. ٣٣ .

الفصل الثالث

التحولات الاقتصادية والاجتماعية ما بين الحرب العالمية الأولى والثانية

من الثابت أن مصر لم يكن لها أى مصلحة في كلا الحربين العالميتين الأولى والثانية ، ولم تكن طرفا في الصراع بين قوى رأس المال الاحتكاري العالمي ، حيث كانت مستعمرة بريطانية ، ولم يمكن لها مصلحة في هذا الصراع ، إلا أن الضعفاء يتحملون الأوزار فقط ثمنا لضعفهم ، وهو ما حدث بالنسبة لمصر . فلقد كان الوضع الدولي لمصر شاذا في بداية الحرب العالمية الأولى ، فهى مازالت من ناحية الشرعية الدولية تابعة للدولة العثمانية حيث لم تصدر إنجلترا إعلان حمايتها على مصر إلا عام ١٩١٤ ، ومع ذلك فإن المعتمد البريطاني قائد قوات الاحتلال العسكري البريطاني في مصر هو الحاكم الحقيقي لمصر ، حيث كان يدير مصر من خلال المستشارين البريطانيين في كل وزارة في الحكومة المصرية ، وكانوا في الحقيقة هم الوزراء الفعليين ، وكذلك مجموعة من الضباط في الجيش المصري والبوليس المصري ، وعلى رأسهم سردار الجيش المصري الذي كان بريطانيا ، وكانت أوامرهم نافذة وإن سميت بالنصائح الملزمة لكل من الخديوي ورئيس الوزراء المصري .

ومن خلال هذا الوضع أقحمت إنجلترا مصر لتصبح خط الدفاع الثاني للقوات البريطانية ، وكذلك الممول لخدمات الجيش البريطاني في المنطقة من خلال التمويل التضخمي الذي أدى إلى ارتفاع المستوى العام للأثمان عام ١٩١٨ بمعدل ٢١٦٪ ثم إلى ٣١٢٪ عام ١٩٢٠ (١٩١٤ = ١٠٠) ، فلقد ارتفع ثمن الذرة بنسبة ٨١٪ ، والأرز بنسبة ٧٥٪ ، والقمح ١٣١٪ ، والفول ١١٤٪ ، والبترول ١٠٣٪ . [1]

---

[1] د. محمود متولي ، الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٤ ، ص.ص ٩٠ - ٩١ .

وهكذا كـان الاسـتثمار مشـغولاً بـالأرض وبالاسـتيلاء عليهـا ، ولـم ينشـغل بالصناعة، فلقد تملك الأجانب ١١٪ من المساحة الكلية للأرض الزراعية عام ١٩٠٦ ، وكانت هذه الملكيات تأخذ شكل الملكية الكبيرة حيث كان ٩٠٪ من الملكيات تزيد عن ٥٠ فداناً أما الصناعات فى هذه الفترة فأفضل تقرير عنها هو مـا كتبـه الدكتـور جمـال حمـدان وسوف نورده كما هو لما له من أصالة وعرض مبدع يمثل الحقيقة كاملة :

"أما عن الصناعة ، فإن هذه الفترة التى أعقبت الاحتلال مباشرة شهدت عملية تخريب وتحطيم انتقامية وندالية للصناعة القائمة . ففى الثمانينات بيعت آلات وأدوات مغازل القطن التى أنشأها محمد على ، وكذلك بيعت مصانع وورش وسفن شركة الملاحة الخديوية لشركة إنجليزية بثمن بخس بل هزلى . وبالمثل حدث للأسطول النهرى وترسانة بولاق . كذلك تم إغلاق مصنع ورق بولاق ومصانع الأسلحة والذخيرة ، وبيعت معداتها...الخ" . (وليس لنا من تعليق إلا ، ما أشبه الليلة بالبارحة ، ولك الله يا مصر ، وحسبنا الله ونعم الوكيل) .

والمثير أن الاستعمار لم يتورع وتتنذ أن يعلن أنـه "ليكون من الضرر البالغ بالمصالح الإنجليزية والمصرية كليهمـا توفير أى تشجيع لنمو صناعة قطن محمية فـى مصر" ، وأنـه "ليس من المرغوب فيه الإضرار بالدخل الكبير المستمر من الرسوم الجمركية على المصنوعات القطنية" . كما وضعها كرومر صراحة . غير أن هذا لم يكن سوى منطق تبريرى متهافت إلى حد يدعوا إلى السخرية أحياناً . فمثلاً فى ١٩٠٤ عُرف المصنع بأنه "مؤسسة تقلق الراحة أو تضر بالصحة أو تحمل الخطر ......" أما الحقيقة فهى بكل بساطة أن الاستعمار كان يرى أن مصنع يفتح فى مصر يغلق مصنعاً فى بريطانيا كما وضعها كرومر نفسه بكل سفور ، وأن للسوق المصرية أهمية فائقة لبريطانيا نظراً لما أخذت تتعرض له تجارتها الدولية من أخطار وتهديدات كما قالها ملنر صراحة .

على أساس هذه الادعاءات الملفقة وضعت سياسـة جمركيـة وضرائبيـة مخططـة بحيث تقفل كل إمكانيات الصناعات الوطنية . فقد تبنت هذه السياسة المبدأ القيمى لا النوعى ، أى تؤخذ الرسوم موحدة على الواردات جميعاً بحسب قيمتها بغض النظر عن نوعها . وبذلك فرض على استيراد الفحم – وقود الصناعة – نفس الرسوم التى فرضت

وكذلك فرضت الرسوم الجمركية على الواردات من القمح لحماية أسعاره المحلية من التدهور ، وقامت الدولة لمدة عامين بتقديم المساعدات المادية لتصدير القمح المصرى حيث بدأ الفلاحين فى زراعة القمح بدلاً من القطن . ونفس الحالة بالنسبة للسكر ، فلقد فرضت الرقابة الجمركية لوقف السكر المستورد ، وقامت الحكومة بإرغام مصانع السكر المحلية بشراء الإنتاج المحلى من قصب السكر .

وكذلك فإن الدولة قامت بتخفيض الإيجارات التى يدفعها الفلاحين للملاك بواقع الربع (٢٥٪) ، وقامت لأول مره بإيداع جزء من الأموال العامة فى البنك الأهلى وخصصتها لإقراض الفلاحين ، وذلك لتخليصهم من المرابين الذى انتشروا فى القرى (وكان غالبيتهم من الأجانب الأرمن والشوام) ، بفوائد تقل كثيرا عن معدل الفائدة السائدة . بالإضافة إلى إصدار قانون يحمى الحقول التى تقل مساحتها عن خمسة أفدنه من خطر استيلاء المرابين عليها مقابل الديون . وبدأت فكرة التعاونيات الزراعية عندما أنشأت أول جمعية تعاونية عام ١٩٠٧ قام بإنشائها اثنان من كبار الملاك الزراعيين ، وكانت تخدم أعضائها فقط [١] . والواضح أن هذه التعاونية أنشأت لتحصل على القروض الميسرة (سعر فائدتها أقل) التى قررتها الحكومة ، ومن ثم فإن صغار الفلاحين لم يستفيدوا من النظام التعاونى إلا بعد إنشاء بنك التسليف الزراعى حيث انضم حوالى نصف المزارعين إليه عام ١٩٤٨ .

وهذه الإجراءات جميعاً كان يمكن أن تنقذ الفلاحين من انخفاض دخولهم الرهيب ومن الفقر الذى كان يغشى الغالبية الساحقة منهم إذا كانت الحكومة لديها القدرة على تنفيذ هذه القرارات والتشريعات ، وفى ذلك يقول " باتريك أوبريان " وصفاً للحالة فى هذه الفترة " ... أما فى مصر فلقد ظل المستوى العام للعيش منخفضاً كل الانخفاض إلى الحد الذى لا يمكن البلاد من فرض ضغوط لوضع قوانين شاملة تحد من حريات المنتجين الأفراد . ولقد ظل الذين يكسبون من تدخل الدولة ، أى أفراد الطبقة البروليتارية الزراعية والصناعية ، لا يملكون أى سلطة سياسية ، كما ظلوا ، لا يعون وعياً دقيقاً وعنيفاً أن الأوضاع التى يعيشون فيها لا تطاق ، وأن فى الإمكان تحسينها . ولقد كانت الحياة بالنسبة

---

[١] باتريك أوبريان ، ثورة النظام الاقتصادى ، مرجع سبق ذكره ، ص. ٧٠ .

بالبارحة ، فالمقاهى تزداد ، وزوراها يتضاعفون حتى الفجر من عمال القطاع العام الذى تم إخراجهم لتصفية شركاته تمهيداً للبيع ، وكذلك من الشباب الذى يتسكع فى ظل البطالة، فضلاً على أن المنازل أصبحت ساهرة حتى الصباح أمام التليفزيون الذى يعمل ٢٤ ساعة فى اليوم ليستوعب البطالة من النوعين السابقين ، أصحاب الخبرات من عمال القطاع العام والشباب الذى يتوق إلى أى خبرات فى ظل أى فرصة عمل لا يجدها) .

وهكذا أصبحت مصر سوقاً مفتوحة للسلع الصناعية الأجنبية ، وتم قتل الصناعات المصرية ، حتى الحرف المتقدمة تم القضاء عليها ، وكانت الاستثمارات الأجنبية تتم فى المشروعات الصناعية المؤهلة لتصدير القطن ، وإلى جانبها بعض الاستثمارات المصرية فى نفس المجالات إلى جانب بعض المجالات الأخرى ، وبما لا يمكن القول معه بأن هناك صناعة فى مصر . ويمكن التعرف على الصناعات التى كانت موجودة ابتداء من التعرف على رأس المال العامل فى هذه الصناعات التى كانت صناعات صغيرة بدائية يتركز أهمها وأكبرها فى حلج القطن وكبسه وتحضيره للتصدير كمادة أولية إلى جانب صناعة السكر التى كانت لها أصول تاريخية عريقة فضلاً على أن وجود المواد الأولية للصناعة فى مصر (قصب السكر) وجودتها منحها إمكانية الصمود أمام الاستيراد الأجنبى . ويوضح الجدول التالى حقيقة النشاط الصناعى وحجمه فى مصر :

جدول رقم (٢)

رؤوس الأموال المسجلة فى الشركات الصناعية المساهمة المصرية

عام ١٩٠٢ بآلاف الجنيهات المصرية

الصناعـــة	رأس المـال
تصنيع القطن والسكر	٢٧٥٠
مواد البناء	٨٢
الصناعات الغذائية	٥٥٤
صناعات أخرى	٤٥٨

المصدر : د. على الجريتلى ، البنيان الصناعى فى مصر الحديثة ، ١٩٧٤ .

مذكور فى : باتريك أوبريان ، ثورة النظام الاقتصادى ، مرجع سبق ذكره، ص. ٢٩ .

رسوم جمركية ١٠٪) الإنتاج المحلى .

ولم تستطع البرجوازية أن تحقق أى من أهداف ثورة ١٩١٩ ووجدت من المهادنة مع قوى الاستعمار طريقاً لاستمرار بقاء مصالحها الشخصية ، ومن ثم أنهت صراعها الثورى من جانبها وتركت بقية الشعب المصرى إلى وقف ورائها فى الثورة عارياً من أى قيادة ، ومن ثم لم تحقق ثورة ١٩١٩ شيئاً يذكر لمصلحة مصر . إلا أن رد فعل فشل ثورة ١٩١٩ كان استجابة الشعب المصرى للدعوة لبناء بنك مصر فى ظروف مواتية هى انشغال رأس المال الاحتكارى الدولى بالصراع، ليتم بناء بنك مصر عام ١٩٢٠ برأس مال مصرى قدره ٨٠٠٠٠٠ جنيه، وصل إلى مليون جنيه عام ١٩٢٧، وكان مصرياً خالصاً (أسهمه وسنداته اسميه لا يجوز تملكها لغير المصريين) وكذلك إدارته مصرية خالصة. واستطاع بنك مصر فى ظل مصريته الكاملة واستبعاده لرأس المال الأجنبى أن يبنى العديد من الشركات الصناعية والتجارية بنجاح كبير. حتى حلت أزمة الكساد العالمى عام ٢٩/١٩٣٠، والتى هزت كيانه وكيان الاقتصاد المصرى هزا عنيفا .

على مستوى قطاع الزراعة :

فى ظل أزمة الكساد العالمى عام ١٩٢٩ ، وانخفاض حجم التشغيل والإنتاج فى العالم الرأسمالى المتقدم انخفض الطلب على القطن كمادة أولية لصناعة الغزل والنسيج ، ومن ثم انخفضت أثمانه بشده . وكان من نتيجة ذلك أن صادرات مصر من القطن التى بلغت ٧,١ مليون قنطار ، وصلت قيمتها ٦١,٢ مليون جنيه عام ١٩٢٥/٢٤ ، فإن صادرات مصر من القطن عام ١٩٣١/٣٠ بلغت ٧,٣ مليون طن ، لكن قيمتها انحدرت إلى ٢١,٧ مليون جنيه . وإزاء هذا الهبوط الكبير فى حصيلة القطن ، فإن أصحاب الملكيات الزراعيةالكبيرة أصبحوا فى وضع خطير ، انخفض دخلهم السنوى إلى الثلث تقريباً ، وأعباؤهم السابقة لم تتغير ، مثل الضريبة على الأطيان ، والأهم هى أقساط وفوائد الديون السابق اقتراضها . ولذلك عجزت هذه الطبقة عن سداد ديونها وبدأت البنوك

ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى قل الطلب العالمي على القطن المصري وانخفضت أسعاره من ٣,٨ جنيه للقنطار عام ١٩١٣ إلى ٢,٤ جنيه للقنطار عام ١٩١٤ ، مما أدى إلى انخفاض الدخل القومي وانخفاض دخول الملاك الزراعيين والفلاحين ، واضطرت الحكومة إلى إصدار قانون لتخفيض المساحة المزروعة من القطن إلى الثلث بالنسبة لكل مزارع . إلا أن أسعار القطن بدأت في الارتفاع بعد ذلك حيث وصل ثمن القنطار إلى ٣,٨جنيه عام ١٩١٥ ، ثم إلى ٧,٧جنيه عام ١٩١٧ ، ثم احتكرت إنجلترا شراء محصول القطن وحددت سعره بمقدار ٤٢ ريال للقنطار (٨,٤ جنيه مصرى) ، بينما كان ثم بيعه فى العالم الخارجي ٦٤ ريالاً (١٢,٨جنيه مصرى) ، مما جعل خسارة كبار الملاك الزراعيين تصل إلى ٣٢ مليون جنيه [1] . وهم بطبيعة الحال يشكلون الصفوة التي كانت تحكم المجتمع المصرى ابتداء من رئيس الوزراء والوزراء وكبار موظفى الدولة ، حتى الجالسين على مقاعد البرلمان .

جهود الدولة لمحاولة امتصاص الأزمة (عودة تدخل الدولة) :

إزاء انخفاض الدخل القومي نتيجة انخفاض ثمن القطن بشكل خطير حدثت هزة عنيفة للاقتصاد المصرى ككل فى السنة الأولى ، حيث كان ثمن المحصول المحصل ١٦,٥٠٠,٠٠٠جنيه ، بعد أن كان الثمن المتوقع الحصول عليه ١٢٩,٠٤٥,٠٠٠جنيه ، فإن الدولة بدأت تتدخل مباشرة فى النشاط الاقتصادى . فبدأت الدولة تشترى جزء من محصول القطن ، ثم عادت تشترى (لجنة القطن ممثلة للحكومة) القطن الذى لا يتمكن الفلاح من بيعه بأسعار تحددها اللجنة . إلا أنها وجدت القطن يتراكم لديها ، والأفضل استخدام الأرض فى زراعة أكثر فائدة ، فقامت بتوفير الأرض للزراعات الأخرى وفرضت قيوداً صارمة لتحديد مساحات زراعة القطن ، ومن ثم تخفيض زراعة القطن إلى حوالى الثلث .

---

[1] شهدى عطيه الشافعى ، تطور حركة التحرر الوطنى فى مصر من ١٨٨٢ - ١٩٥٦ ، القاهرة ، ١٩٥٧ ، ص. ٣٠

وهكذا تتدخل الحكومة لحماية البرجوازية العقارية الزراعية على حساب الفلاح المصرى ، حيث الإنفاق الحكومى كان من إيرادات الضريبة التى يدفع جلها الفلاح المصرى . وكما يقول جلال فهيم باشا " وقد تدخلت الحكومة من أجل هؤلاء (البرجوازية الزراعية المصرية) ودفعت من المال أربعة عشر مليونا من الجنيهات لصيانة أملاكهم . وبذلك استطاعت البرجوازية التى ملكت الأرض ولا تعمل فيها أن تحمى مصالحها ولو على حساب المجتمع المصرى .[1]

وعلى الجانب الآخر ، جانب الفلاحين فإن الصورة فى غاية السوء ، فنظرا للتكالب على الأرض فإن أثمانها ارتفعت ارتفاعا كبير فى الثلاثينات ، رغم الأزمة الاقتصادية وانخفاض أثمان المحاصيل ، وهو ما يعنى زيادة قوة الملاك الزراعيين فى مواجهة مستأجرى الأرض ويعنى أيضاً ضرورة ارتفاع قيم الإيجارات نسبة إلى ارتفاع أثمان الأرض الزراعية . ولقد انعكس ذلك على توزيع الدخل الزراعى ، فلقد قدرت نسبة الأجور الزراعية بأقل من ١٤٪ من القيمة الإجمالية لقيمة الناتج الزراعى فى السنوات ٣٧ - ١٩٣٩ ، وكان ريع الأرض يمتص أكثر من ٤٥٪ من قيمة هذا الناتج الزراعى . وكان متوسط أجر العامل فى السنة يقل عن ثلاثة جنيهات ، فى الوقت الذى تزيد فيه القيمة الايجارية للفدان على ٦,٥ جنيه .[2]

على مستوى قطاع الصناعة :

استطاع بنك مصر قبل أزمة الكساد العالمى أى ينشأ العديد من الشركات منها مطبعة مصر ، مصر لحلج الأقطان ، مصر للنقل والملاحة ، مصر للتمثيل والسينما ، مصر للغزل والنسيج ، مصر لنسج الحرير ، مصر لمصائد الأسماك . إلا أنه فى أزمته الشهيرة تعرض للإفلاس ، إذ دفع بكل المدخرات التى يحوزهما إلى بناء هذه الشركات ، وفى أزمة الكساد لم يستطيع أن يلبى طلب المسحوبات العاجلة . وحاول الحصول على

---

[1] المرجع السابق .

[2] د. محمد دويدار ، الاقتصاد المصرى ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص ٢٢٥ - ٢٢٦ .

لهم قاسية جداً وصعبة ، وكان الدين قد ولد فيهم روح الاستسلام للقضاء ، أو وجه تذمرهم إلى حركات غير مجدية كحركة الإخوان المسلمين . وحتى لو وجدت هذه الضغوط ، وتحولت إلى تشريعات يسنها البرلمان ، فإن الدولة المصرية لم تكن تملك إدارة قادرة على تنفيذ هذه التشريعات ".[1]

الأوضاع الاقتصادية بعد الحرب العالمية الأولى :

انتهت الحرب العالمية الأولى لتفرز أوضاعاً اقتصادية واجتماعية جديدة ، أولها إجماع جميع الطبقات على رفض المستعمر الإنجليزى وسياساته الاقتصادية والاجتماعية ، فالفلاحين فى غاية البؤس من الغلاء وارتفاع نفقات المعيشة ، ورغم ذلك يبيعون إنتاجهم بأقل من ثمنه الحقيقى ، وأبناء الطبقة الوسطى ذات الدخول الثابتة والمحدودة من الموظفين والعمال فى المدن ، فلقد ضاقت بهم الدنيا وطحنهم التضخم ، أما البرجوازية الناشئة الصناعية التى أتاحت لها الحرب فرص الاستثمار فى بعض الصناعات وحققت أرباحاً وتراكمات رأسمالية ، فإنها أيضاً لا ترغب فى التعامل مع الاستعمار الإنجليزى بعد الحرب ، لأنه سوف يفتح أبواب البلاد للصناعات الإنجليزية فيقضى على الصناعات التى قامت بها البرجوازية الصناعية الناشئة فى مصر ، ومن ثم اتفقت كافة فئات الشعب المصرى وطبقاته على الثورة على إنجلترا فى مصر ، ومن ثم قادت البرجوازية الناشئة الثورة فكانت ثورة ١٩١٩ تشارك فيها كافة الطبقات والفئات والأفراد من المصريين .

وكانت البرجوازية الصناعية المصرية قد طلبت من الحكومة المصرية أن تحصل على موافقة الدول الأجنبية (وبصفة خاصة إنجلترا) السماح برفع الرسوم الجمركية على الواردات إلى ٢٥٪ مع التعهد بعدم زيادتها إلا بعد ١٠ سنوات من انتهاء آخر اتفاق تجارى . إلا أن إنجلترا والدول الأجنبية الأخرى رفضت السماح إلا بزيادة الرسوم إلى ١٠٪ فقط وهكذا كان تخوف الرأسمالية المصرية الناشئة من فتح باب التعامل مع الخارج بعد الحرب إذ سوف توقف الواردات الأكثر جودة وربما الأرخص (حتى بعد فرض

---

[1] المرجع السابق ، ص.ص ٨٦ - ٨٧ .

يملك وحده ١٤٪ من الأسهم . ورغم أن رأسماله مليونى جنيه فلقد كان يتحكم فى شركات رأسمالها ٢٠ مليون جنيه ، وكان ينتج ربع إنتاج مصر من النسيج ، وكانت أرباح شركاته تصل إلى نسبة ٣٠,٩٪ بينما لا تزيد أرباح الشركات الأخرى عن ٢٤,٩٪ . ومن ثم فلقد كان يرتاح كثيرا لتكوين المنظمات الاحتكارية ، وتدخل الحكومة لحماية الصناعة ، واشترك فى اتفاقيات ودية مع البنوك الأجنبية ومع البنك الأهلى أيضاً لتحديد سعر الفائدة والعمولة .[1]

وتظهر على نمط الصناعات فى هذه الفترة خاصيتين أساسيتين ، الأولى هى التوجه إلى الصناعات الاستهلاكية بالدرجة الأولى ، المنسوجات ، المواد الغذائية ، والجلود والأحذية ، أما التوجه إلى الصناعات الإنتاجية فلقد كان أقل بكثير وعند مستويات من الصناعات البسيطة مثل الأسمنت ، الطوب ، السماد ، الكبريت ، الحديد ، البويات . وبذلك كان هذا البناء الصناعى معتمداً على الخارج فى الحصول على أدوات الإنتاج وقطع الغيار ، وذلك لعدم اهتمامه باستكمال هيكل التصنيع من صناعات ثقيلة وتحويلية ، أو صناعات ميكانيكية لإنتاج الآلات والمعدات .

أما الظاهرة الثانية ، فهى التوجه إلى الاحتكار واقتسام السوق ، مثال ذلك الاتفاق على تقسيم السوق بين شركتا الغزل والنسيج الكبار (الغزل الأهلية ، والمحلة) ، واتفقت الشركات الثلاث المنتجة للأسمنت على انشأ متجر الأسمنت (الكونتوار) لتنظيم الإنتاج بينهم وتسويقه ، ونشأ اتحاد لمصانع حلج القطن وتعويض من يغلق محلجه لحسابهم ، ونفس الحال للشركات الأربعة فى كبس القطن . وقد يكون الاحتكار عن طريق الاندماج مثل شركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية التى كانت ثلاث شركات منفصلة ، أو عن طريق الإشراف وحيازة الأسهم للشركات الصغيرة ، ومن ثم التحكم فى مجلس إدارتها ، مثال ذلك بنك مصر الذى كانت قيمة الأوراق المالية بمحفظته ١,٢ مليون جنيه ، بينما رأسماله لم يتجاوز المليون ، والشركة الشرقية (إيسترن) كانت استثماراتها ٢,٩ مليون

---

[1] د. فؤاد مرسى ، التمويل المصرفى للتنمية الاقتصادية ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٨٠ ، ص.ص ٥٤ - ٥٦ .

الدائنة اتخاذ إجراءات انتزاع ملكية الأرض المملوكة لهم لسداد الديون .[١]

فقد بلغ عدد قضايا نزع الملكية التى عرضت على المحاكم المختلطة عام ١٩٣١/٣٠ بسبب ديون البرجوازية الزراعية ٣٠٠٠ قضية ، وكان مجموعة الديون المطلوبة فيها ٤٠ مليون جنيه أى أكثر من إيرادات الدولة المصرية فى هذه السنة ، وبلغ عدد البروتستات فى النصف الأول من سنة ١٩٣١ ٣٨٨٣٢ برتستو بزيادة ٢٦٦٧ عن المدة المقابلة سنة ١٩٣٠ . [٢]

ولما كان كبار الملاك العقاريين الزراعيين تتكون منهم الطبقة الحاكمة والمسيطرة على مصر سياسياً واقتصادياً ، وهم الغالبية الساحقة من الجالسين فى البرلمان، فلقد هبت الحكومة لإنقاذهم (أو لإنقاذ ذاتها) . فقامت أولاً بشراء جزء من محصول القطن بثمن يفوق الثمن السائد فى السوق العالمية (حيث اشترت من محصول ١٩٣٠/٢٩ ، ١٩٣١/٣٠ ٣ مليون قنطار ، أى ما يساوى ١٨٪ من محصول السنتين دفعت فيهم ١٤ مليون جنيه) . ثم ثانياً ، تدخلت لتسوية الديون العقارية ، فلقد خصصت الحكومة مليون جنيه لدفع أحد الأقساط عن المدنين ، ثم اتفقت الحكومة مع البنوك العقارية عام ١٩٣٣ ، وهى البنك العقارى المصرى (أجنبى) ، وبنك الأراضى المصرى ، وشركة الرهن العقارى المصرى على تجميد كل المتأخرات ومد أجلها وخفض فوائدها . وأصدرت الحكومة أذونات على الخزانة المصرية بغية عقد قرض بمبلغ ثلاثة مليون جنيه ونصف مليون ، وأعطيت أذونات هذا القرض إلى البنوك الثلاثة سابقة الذكر ، وهى توازى ثلث الأقساط المستحقة لهذه البنوك حتى عام ١٩٣٢ .[٣]

---

[١] مما لا شك فيه أن هذا الوضع الوخيم نتاج تقسيم العمل الدولى الذى تم فى القرن التاسع عشر ، الذى تخصصت مصر بناء عليه فى إنتاج المواد الأولية الزراعية ، وكذلك فى محصول واحد هو القطن . راجع فى هذا النمط وكذلك فى نتائجه مؤلفنا التالى :

- د. سعيد الخضرى ، الفكر الاقتصادى الغربى فى التنمية – نظرة انتقادية من العالم الثالث ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٠ ، الفصل الخاص بالتبعية الكرلونيالية .

[٢] د. عبد العظيم رمضان ، صراع الطبقات فى مصر ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص ٧٥ -_٩١ .

[٣] المرجع السابق .

مباشرة أكبر من الموزع على كل فئات الشعب فى شكل خدمات صحية وتعليمية . فإذا كان الأغنياء أو بعضهم يستفيد من الخدمات الصحية والتعليمية فإن ذلك يعنى أن الأغنياء يحصلون على نصيب الأسد من الإنفاق العام .

ونجد أيضاً أن الأشغال العامة والمواصلات الداخلية والحربية تحظى بحوالى ٥١,٤٪ من إجمالى النفقات العامة ، وأن الميزانية العامة دائما كانت يوجد بها فائض سنوى . وبذلك يكون المستفيد الأول من الإنفاق هو الملاك العقاريين الزراعيين والصناعيين ، أو الملاك بصفة عامة ، وليس الفقراء ومحدودى الدخل كما يجب ، بل المستفيد الأول هو الأغنياء والبرجوازية المالكة ، أما المفلسون والفقراء فهم فى أمان الله. ويظهر ذلك بوضوح عندما نجد أن فائض الميزانية ينفق أيضاً لمصلحة الأغنياء من البرجوازية الزراعية والصناعية ، وكذلك البرجوازية البيروقراطية من موظفى المدن وعواصم المحافظات والعاصمة الأم القاهرة .

ويظهر هذا التحيز فى أزمة الدين العقارى فى بداية الثلاثينيات حيث تدخلت الدولة لتدفع ثمن تبذير وسوء تدبير ملاك الأرض بسداد قروضهم التى بددوها فى نفقات وأعمال غير منتجة ، وقامت الحكومة بسدادها من حصيلة الضرائب التى لا يدفع منها الأغنياء إلا ١٨٪ فقط (الضرائب المباشرة) ، وتحمل الجزء الأكبر منها دافعى الضرائب من الفقراء ومحدودى الدخل . وكذلك يظهر التحيز فى الظروف الاجتماعية التى تعيشها القرية بالنسبة للمدينة ، ففى العاصمة القاهرة ، وعواصم المحافظات الإسكندرية ، بورسعيد ، طنطا ... الخ ، نجد الخدمات تغص بها المدينة ، المواصلات الرحبة ، والحدائق الغناء ، والغاز الطبيعى (ليبون) ينير الشوارع حتى الأزقة والدروب ، والمدارس على اختلاف مستوياتها ، والمستشفيات ، وعمال النظافة صباحا لتنظيف الشوارع ، والجنود ليلا يحرسون كل شئ ، حتى كلاب الحراسة فى قصور البرجوازية بفئاتها المختلفة المقيمة فى المدينة يتم حراستها (غالبيتها من الملاك الزراعيين الهاربين من الريف إلى المدينة) . وفى المقابل فإن الريف المصرى بلا أى خدمات حتى مياه الشرب النقية لا يحصل عليها ، فضلا على خلوه من المدارس والمستشفيات ، وأى خدمة ترفيهية أو ثقافية ، مجتمع تعلوه الكآبة بالنهار ، ويغشاه الظلام فى الليل . رغم أن القرية

قرض قيمته ٢ مليون جنيه بضمان أوراقه المالية التى تتضمن ملكية هذه الشركات من البنك الأهلى المصرى (أجنبى) الذى خولته الحكومة المصرية سلطات البنك المركزى (بصفة خاصة إصدار النقود الورقية المصرية) ، إلا أن البنك الأهلى رفض . وكان يأمل فى إسقاط أول بنك مصرى يقف فى مواجهته ، حيث استطاع بنك مصر أن ينتزع منه التجاره الداخلية وكذلك ودائع مدخرات الغالبية من المصريين ، دون أن يتطرق إلى إنتزاع التجارة الخارجية التى سيطر عليها البنك الأهلى لما له من اختصاص إصدار النقود المصرية والتحويل للعملات الأجنبية ، وخاصة الإسترلينى الذى ارتبط به الجنيه المصرى بسعر صرف ثابت .

إلا أن ضغط الرأى العام على الحكومة دفعها لإنقاذ بنك مصر ، حيث منحته قرضا ٢,٢٥ مليون جنيه ، ولكن بشروط تسمح بدخول رأس المال الأجنبى إليه ، وخضوعه لسيطرة بعض عناصر البرجوازية المصرية المعروفة بولائها لرأس المال الأجنبى . ففرض عليه تحويل أسهمه وسنداته من اسمية إلى لحاملها ، ليصبح ذلك الأخير مجهول الهوية ، وفرض على مجلس إدارته كبار الإقطاعيين والرأسماليين فاحتوت إدارته على حافظ عفيفى ، إسماعيل صدقى ، زكى الإبراشى ، على يحيى ، على ماهر ، ثم أحمد عبود ، إلياس إندراوس . وإستطاع أن يؤسس شركات أخرى بعد خروجه من أزمته فى الفترة من ٣٠ - ١٩٤٠ ، شركة مصر لتصدير الأقطان ، مصر للطيران ، بيع المصنوعات المصرية ، مصر للتأمين ، مصر للملاحة البحرية ، مصر للسياحة ، مصر للغزل والنسيج الرفيع ، مصر لأعمال الأسمنت المسلح ، مصر للسياحة ، مصر صباغى البيضا ، مصر للمناجم والمحاجر ، مصر لصناعة وتجارة الزيوت ، مصر للمستحضرات الطبية .

وتحول بنك مصر إلى شركة احتكارية قابضة ، أو بنك احتكارى خطير ، وأصبح يحصل على الأرباح من شراء أسهم الشركات والبقاء فى مجالس إدارتها . ولذلك ارتفع رأسماله من ٨٠ ألف جنيه إلى مليونين من الجنيهات فى يناير عام ١٩٥٥ ، وبلغت احتياطاته عند تأميمه عام ١٩٥٧ ما قيمته ٨ مليون جنيه ، وكان بداخله ٥٠ مساهما فقط يملكون ٤٢٪ من أسهمه ، بينهم ١٠ فقط يملكون ٢٠٪ من رأسماله ، وصار أحمد عبود

الفترة ، حيث كانت الصناعات جميعاً تتم فى أحضان رأس المال الأجنبى وفى ظل هيمنته، ومن استعراض الجدول التالى تظهر الزيادة فى رأسمال الشركات الصناعية لتدل على توسع النشاط الصناعى ، مع انخفاض نسبة الاستثمارات الموجهة إلى قطاع الزراعة، وهو ما يعكس جمود قطاع الزراعة وعدم قدرته على الاستجابة للظروف المواتية للنمو (ظروف الحرب العالمية الثانية) مثل قطاع الصناعة ، رغم أنه القطاع الأساسى فى مصر .

جدول رقم (٢)

توزيع الاستثمارات خلال الفترة ٤٧ - ١٩٥٢

النشاط	عام ١٩٤٧		عام ١٩٥٢	
	القيمة بملايين الجنيهات	النسبة المئوية	القيمة بملايين الجنيهات	النسبة المئوية
المصارف العقارية والاستغلال فى الأراضى والعقارات	٢٨,١	٢٨,٥	٢٩,٣	٢١,٩
مصارف ومشروعات تجارية	٢٥,١	٢٥,٥	٢٢,٣	٢٤,٣
مشروعات النقل والمياه	٩,٢	٩,٤	١٠,٤	٧,٧
مشروعات صناعية	٣٥,٩	٢٦,٦	٦١,٥	٤٦,١
	٩٨,٤	١٠٠٪	١٣٣,٥	١٠٠٪

المصدر : وهيب مسيحه ، مرجع سبق ذكره ، ص. ٤٧٤

- مذكور فى : المرجع السابق ، ص. ٢٢٩ .

ولو أن القيادات الاقتصادية والسياسية فى موقع التحرر من هيمنة رأس المال الأجنبى ، ومن التبعية لقوى الرأسمالية العالمية الاحتكارية ، لكان لديها الفرصة كاملة للخروج على تقسيم العمل الدولى المهيمن ، وذلك بإعادة تنظيم قطاع الزراعة وتغيير علاقات الإنتاج السائدة داخله التى تحكم عليه بالجمود وعدم التطور ، بما سوف تحمله هذه العلاقات من إعادة توزيع الدخل بين الملاك والمستأجرين ، وبما يجعل الغالبية من الفلاحين قادراً على استهلاك قدراً أكبر من السلع الصناعية ، وقادراً أيضاً على إنتاج مزيد

جنيه ولم يتجاوز رأسمالها مليون جنيه . وكذلك كان هناك ٢١ شخص يشتركون فى عضوية مجالس إدارة الشركات ، ولكل منهم ٩ شركات ، وكان من بينهم خمسة أشخاص متوسط عضوية كل منهم ٢٢ شركة .[1]

وعلى الوجه الآخر ، العمال ، فإن الصورة أيضاً بائسة ، فلقد قدرت الأجور فى الصناعة بحوالى ٢٪ من القيمة الإجمالية للناتج الصناعى فى الفترة ٣٧ - ١٩٣٩ ، بينما تؤول الأرباح إلى قلة قليلة من أصحاب المشروعات التى تصل إلى ١٧٪ من قيمة الناتج الإجمالى الصناعى . وكان أجر العامل يتراوح ما بين ١,٦ قرش (فى صناعة الحصر) إلى ٤,٧ قرش (صناعة غزل ونسج الصوف والحرير) فى اليوم ، وذلك فى المشروعات التى يعمل فيها ٥ عمال فأكثر ، وكان يوم العمل طويلا ، إذ زادت ساعات العمل عن خمسين ساعة أسبوعياً فى حوالى ٧٠٪ من هذا المشروعات .[2]

دور الدولة الاقتصادى والاجتماعى :

يظهر دور الدولة الاجتماعى والسياسى قبل الاقتصادى فى إدارتها لمواردها المالية (الإيرادات والنفقات) . ويظهر تحيز الدولة واضحاً لأصحاب الدخول الأعلى ، وبصفة خاصة البرجوازية الزراعية والصناعية ابتداء من فرض الضريبة ، فالدولة تعتمد فى تحصيل إيراداتها على الرسوم والضرائب غير المباشرة التى يقع عبئها على محدودى الدخل والفقراء ، ذلك أن حصيلة الضريبة المباشرة لم يصل إلى ١٨٪ من مجموع حصيلة الضرائب .

أما على مستوى النفقات ، فنلاحظ انخفاض نصيب النفقات الخدمية والتحيز أيضاً للأغنياء على حساب الفقراء . فنجد أن النفقات المخصصة للتعليم والصحة معا تصل نسبتها إلى ١١٪ ، بينما يصل نسبة المخصص لخدمة الدين العام ١١,٥٪ فى ميزانية ١٩٣٠/٢٩ . وهذا يعنى أن الدخل الموزع للأغنياء (دائنى الحكومة بسندات الدين العام)

---

(1) المرجع السابق ، ص.ص ٢٣٣ - ٢٣٤ .

(2) د. محمد دويدار ، الاقتصاد المصرى ، مرجع سبق ذكره ، ص. ٢٢٦ .

البلاد . فلم تتميز هذه السنوات كلها بمشروعات عامة كبيرة وطموحة تكون فى خدمة الاقتصاد المصرى ، ويعود عائدها على تنمية مصر وتنمية غالبية شعبها ، ولا بمحاولات حكومية إيجابية لتتولى زمام القيادة لدفع عجلة التنمية .[1]

دور النظام النقدى فى خلق التبعية ونقل الفائض الاقتصادى المصرى :

كان التبادل النقدى فى مصر فى مجال التجارة الداخلية والخارجية يعتمد على العملات المعدنية المتعددة والأجنبية ، وذلك نظراً لأن العملة المصرية كانت القرش ، وكانت قيمته متدهورة ، وخاصة مع التوسع الاقتصادى الذى أحدثه "محمد على" فى الزراعة والصناعة .

كان أول نظام نقدى مصرى ، ذلك الذى تم فى عهد "محمد على" عام ١٨٣٤، وهو الذى جعل الريال وحدة النقد المصرية ، وتم سك ريال ذهبى (يحتوى على ٧ قيراط ذهب عيار ٠,٣٥٠) وكذلك ريال فضى (١٢٠ قيراط فضة) ، وبذلك أصبح النظام النقدى المصرى يتبع قاعدة النقد المزدوجة (قاعدة المعدنين) كقاعدة نقدية ، وكانت النسبة بين الريال الذهبى / الفضى ١٥,٥ : ١ وهى النسبة التى كانت مقررة فى فرنسا آنذاك . وفى عام ١٨٣٦ تم ضرب جنيه ذهبى (خمس أضعاف وحدة النقد) ويساوى مائة قرش (يحتوى على ٧,٤٧٦ جرام ذهب) .

وكانت هناك العديد من العملات الأجنبية التى يتم التعامل بها داخل مصر ، مثل البونتو (الجنيه الذهب الفرنسى ، وهى عملة من خمس فرنكات) الريال الأسبانى (كولونات) ، الجنيه الإسترلينى ، الدولار الأمريكى ، الجنيه التركى (الريال أبو طاقة) ، وتم تحديد أسعار قانونية لهذه العملات فى علاقتها بالجنيه المصرى . إلا أن الجنيه المصرى لم يسيطر على التداول رغم إنه قُيم بأكثر من قيمته الحقيقة (أى أنه يحتوى على كمية من الذهب أقل من قيمته كعملة) ، ومن ثم يصبح عملة رديئة تطرد بقية العملات الأجنبية من التداول لأنها عملات جيدة ، (قانون جريشام – **العملة الرديئة تطرد الجيدة من**

---

[1] المرجع السابق ، ص.ص ٨٩ – ٩١

هى التى تقوم بالإنتاج ، فغالبية الناتج القومى كان زراعيا ، أما المدينة فقد كانت تعيش عالة على القرية ، لكن الفارق الوحيد هو اكتظاظ المدينة بالبرجوازية وسكنى موظفى الحكومة الذى بيدهم رسم السياسات الاقتصادية ، إلى جانب سكنى الأجانب ، أما القرية فيسكنها الفلاحين من المصريين الأصلاء الكادحين لتحقيق الناتج القومى لمصر كلها .

ولقد انعكس هذا التحيز فى نمط توزيع الدخل الذى يحابى الملاك لأدوات الإنتاج (من الأجانب والمصريين) ، ففى السنوات ٣٧/ ١٩٣٩ كان توزيع الدخل القومى بصفة عامة على النحو التالى : ٣١٪ مرتبات وأجور (وهناك فرق بين المرتبات والأجور يتم إغفاله ، حيث المرتبات تخص البرجوازية البيروقراطية من الموظفين أما الأجور فهى تخص العمال) ، ٢٩٪ ريع الأراضى الزراعية والعقارات المبنية (الإيجارات) ، ٣٦,٥٪ أرباح وفوائد (عوائد الملكية التى تمثل الفائض الاقتصادى الذى يتقاسمه الأجانب مع المصريين) ، ٣,٥٪ إيرادات الدولة . [١]

التحولات نتيجة الحرب العالمية الثانية :

مع اندلاع الحرب العالمية الثانية والحصار البحرى وتعذر النقل البحرى ، كانت الفرصة مواتية فى مصر تماما لبناء مزيد من الصناعات لتعويض النقص الكبير فى الاستيراد ، وكذلك توسع الصناعات الموجودة . وكانت جميع الصناعات التى يتم إنشاؤها فى مجال الصناعات الاستهلاكية ، وخاصة الغزل والنسيج والصناعات الغذائية ، أما الصناعات الثقيلة والصناعات الميكانيكية فلم يكن لها نصيب ظاهر ، ومن ثم فإن الصناعات التى نشأت كلها فى الغالب تكمل وتؤكد نمط تقسيم العمل الدولى ، فهى صناعات تقوم على الإنتاج الزراعى الذى تخصصت فيه مصر ، ودون محاولة الخروج عليه إلى بناء هيكل صناعى متكامل يصل بمصر إلى الخروج على هذا النمط من تقسيم العمل الدولى ، وبالتالى يجعلها تصل إلى مرحلة النمو المعتمد على الذات كما حدث فى مرحلة التنمية التى بناها "محمد على" . إلا أن ذلك كان لابد أن يكون مستحيلا فى هذه

---

[١] المرجع السابق ، ص. ٢٢٨ .

النقد القانونية هى الجنيه المصرى الذهبى وينقسم إلى مائة قرش ، كما أصبح له قوة إبراء مطلقة فى الوفاء بالديون والالتزامات .

وقد كان الهدف من صدور هذا القانون هو إحلال عملة قومية موحدة محل خليط العملات المتداول فى المجتمع المصرى ، وكذلك التخلص من نظام المعدنين باستبعاد الفضة وخاصة بعد تدهور قيمتها فى الأسواق المالية وإغراق الأسواق المصرية بالنقود الأجنبية الفضية وهو ما كبد مصر خسائر فادحة . ولذلك حرص المرسوم على النص من جانب آخر على توفير ضمانات سيادة العملة المصرية فى التداول عن طريق إيجاد نقود مساعدة إلى جانب الجنيه المصرى تسك من الفضة والنيكل .

إلا أن التنظيم النقدى الثانى لم يستطيع أن يحقق النتائج المرجوة منه بالنسبة لمصر ، وذلك لأنه لم يتم سك كمية كافية من العملات الذهبية المصرية (الجنيه المصرى)، فالجنيه المصرى لم يتم سكه إلا مرة واحدة عام ١٨٨٩ ثم أوقفت عملية السك ولم تتكرر رغم حاجة السوق إلى مزيد من العملات . وكان من نتيجة ذلك ولسد حاجة التعامل تم الإبقاء على ثلاث عملات أجنبية ذهبية فى التداول وهى الجنيه الإنجليزى والجنيه التركى (المجيدى) وقطعة العشرين فرنك فرنسى (البنتو) ، وحددت قيمة هذه العملات بأقل من قيمتها الحقيقية بالنسبة للجنيه المصرى لتصبح عملات جيدة ويصبح الجنيه المصرى عملة رديئة فيقوم الجنيه المصرى بطرد العملات الأخرى الجيدة من التعامل حسب قانون جريشام . إلا أنه نتيجة لنفس الخطأ الذى أوقف عملية الإصلاح السابقة وهو عدم سك كمية كافية من النقود المصرية تكفى حجم التعامل فإن الجنيه المصرى لم يستطيع أن يطرد بقية العملات من التداول .

ونظرا لأن الجنيه الإسترلينى كان أردأ هذه العملات الأجنبية الثلاث فقد قام بطرد هذه العملات من التداول وتبؤ المكانة الأولى فى التداول النقدى المصرى . وساعد على سرعة حصول الجنيه الإنجليزى على المكانة الأولى فى التعامل فى مصر ارتباط التجارة الدولية لمصر مع إنجلترا ، ففى كل عام تشهد مصر تيارا من الجنيهات الإنجليزية يدخل إلى مصر لتمويل الواردات الإنجليزية من القطن فى الخريف ثم يعاد تصديرها إلى

من الغذاء للعاملين فى الصناعة ، ومزيد من المواد الأولية الزراعية المستخدمة فى قطاع الصناعة ، ومن ثم خلق الاعتماد المتبادل بين القطاعين الأساسيين ، ويتم توسع الإنتاج الصناعى على أساس طلب قطاع الزراعة من السلع الصناعية ، وبالاعتماد على منتجات قطاع الزراعة كمواد أولية للصناعة . هذا فضلا على أن الفائض الاقتصادى المتحقق فى قطاع الزراعة سوف يجد مجالا له للاستثمار فى قطاع الصناعة (فى حالة الاستغناء عن مساهمة رأس المال الأجنبى وبشروط تنظيمية محلية ووطنية للاستثمار) ، لكنه فى ظل بقاء الوضع كما هو عليه ، فلقد كان الفائض الاقتصادى فى قطاع الزراعة ينطلق لشراء مزيد من الأرض الزراعة . هذا التكالب على شراء الأرض الزراعية أدى ارتفاع ثمنها ارتفاعا كبيرا حتى فى ظل أزمة الثلاثينيات رغم انخفاض أثمان الحاصلات الزراعية بشدة.[1]

أما فى ظل تقسيم العمل الدولى السائد ، فإن التنمية الصناعية فى إطاره لابد أن لا تتكامل ، وتظل عبارة عن صناعات مبتورة تابعة للعالم الرأسمالى الخارجى ، وتظل محكومة بسيطرة رأس المال الأجنبى باستثماراته المباشرة أو المشاركة لرأس المال الوطنى . وهو ما تم فعلا من تنمية صناعية تابعة للسوق الرأسمالية العالمية ، ومن ثم إحكام تبعية قطاع الصناعة للعالم الخارجى إلى جانب قطاع الزراعة الذى أحكمت تبعيته منذ مائة عام سابقة .

ولا شك فى صدق ما قاله حسن رياض حول ذلك " إن الطبقات القديمة الحاكمة فى مصر ، لم تكن فى الواقع وطنية مصرية ، بل كانت عالمية مختلطة ، وأنها تشربت مواقف البرجوازية الأوربية الراضية عن ذاتها ومذاهبها الفكرية" [2] . فالحكومات التى تعاقبت بين عامى ١٩٢٣ ، ١٩٥٢، لم تبد أى ميول قوية لدفع سير التقدم الاقتصادى فى

[1] يراجع فى السياسات الزراعية ما يلى :

- د. عبد المنعم الطناحلى ، تطور الاقتصاد الزراعى المصرى فى الخمسين سنة الأخيرة، الجمعية المصرية للاقتصاد والإحصاء والتشريع ، القاهرة ، ١٩٦٠ .

[2] حسن رياض ، مصر ناصر ، ١٩٦٤ ، ص.ص ٧٧ – ٨١ .

وقد حدد الأمر العالى الصـادر فـى ٢٥ يونيـو عـام ١٨٩٨ بإنشـاء البنـك الأهلـى كيفية أداء البنك لمهمة إصدار أوراق البنكنوت المصرية وذلك بأنه يجب أن يحتفظ بصفـة دائمة بمـا يسـاوى خمسـون فـى المائـة مـن قيمـة أوراق البنكنـوت التـى يصدرهـا ذهـب ، ويحتفظ بما يسـاوى الخمسـون فـى المائـة الثانيـة مـن قيمـة النقـود سـندات تقـوم بتحديدهـا واختيارها الحكومة المصرية ، وفى حالة وجود هذه السندات يحل محلها بنفس القيمة كمية من الذهب أى يزاد الرصيد الذهبى بقيمتها ، وعلى أن يوضـع رصيد الإصدار سـواء كـان ذهب أو سندات بمركز البنك بالقاهرة وتحت إشراف الحكومة المصرية .

وبالطبع فإن المشرع لم يعترف لأوراق البنكنوت بقوة الإبراء الكاملة فـى الوفـاء بالالتزامـات ، بـل تـرك الأفـراد أحـرارا فـى قبـول الوفـاء بـأوراق البنكنـوت ، أو رفضهـا والتمسك بشرط الدفع بالعملات الذهبية ، رغم أن الحكومة سمحت لممثلـى وزارة الماليـة والصيارف بقبول أوراق النقد الورقية التى يصدرها البنك الأهلى وإجراء كافة المدفوعـات للأفراد بها إذا قبلوا ذلك . وهكذا أشرق على المجتمع المصري لأول مـرة النقـود الورقيـة "أوراق البنكنوت" التى يصدرها أحد البنوك والتى تستخدم في التعامل النقدى والتـى حلـت بعد فترة محل النقود الذهبية فـى التـداول ، حيـث تـم سـحب الذهـب إلـى إنجلترا وتصفيـة الاستقلال النقدى لمصر ، وذلك من خلال بعض التغيرات الجوهرية التى انتهت إلى إحكام تبعية الاقتصاد المصرى للاقتصاد الإنجليزى .

فرض السعر الإلزامى لأوراق البنكنوت :

ما أن شبت الحرب العالميـة الأولـى إلا واندفـع الأفـراد إلـى سـحب الودائـع مـن البنوك والمطالبة بالوفاء ذهباً وكذلك اندفـع الأفـراد إلـى اسـتبدال النقـود الورقيـة المغطـاة جزئياً ذهباً (٥٠٪ حسب نظـام الإصـدار السـابق) بـالذهب . ولـم تجـد الحكومـة المصريـة أمامها من حل لمشكلة السحب مـن البنـوك وخاصـة مـن البنـك الأهلـى إلا بفـرض السـعر الإلزامى لأوراق البنكنوت بعد أن كان اختياريا ، إلا أن هذا الإجراء وحده لم يكن يستطيع أن يوقف طلب الأفراد على الذهب فـى ظـل مواجهـة الظـروف الطارئـة للحـرب ، ولذلـك اضطرت إلى أن تصدر الأمر العـالى بفـرض السـعر الإلزامـى لأوراق النقـد الورقيـة وأن

التعامل) ، إلا أن ذلك لم يحدث لأن الكميات المتاحة منه قليلة لا تكفى التعامل ، مع سوء عملية ضربه ، مما أدى إلى أن يفوز بالتعامل أسوأ العملات الموجودة ، وكان الجنيه الإسترلينى .

وبعد إسقاط تجربة التنمية المستقلة التى بناها محمد "محمد على " ، بدأ عهد جديد فى الاقتصاد المصرى ، حيث شهد فى ستينات وسبعينات القرن التاسع عشر هرولة رأس المال الأجنبى إلى مصر فى إطار عملية الاقتراض الغبية وغير المسئولة لخديوى مصر ابتداء من الخديوى إسماعيل ، بحيث شهدت مصر سيطرة رأس المال الأجنبى المتزايد التى تتصارع وتتنافس من أجل الحصول على أكبر قدر من السيطرة على الاقتصاد المصرى (رأس المال الإنجليزى ، الفرنسى ، البيلجيكى ، الإيطالى ... الخ) . ولعل فوز الجنيه الإسترلينى بالتبادل النقدى فى مصر ، وخاصة التداول الخارجى كان إعلانا بانتصار رأس المال الإنجليزى وفوزه بالسيطرة على المصالح الاقتصادية المصرية . ولعل أهم العوامل المساعدة كان تحول مصر إلى مزرعة للقطن ، واحتكار إنجلترا لاستيراده ، وكان يمثل القيمة الغالبة من الناتج القومى المصرى .

ولم يكن هناك شك من أن إنجلترا بعد استعمارها لمصر عام ١٨٨٢ كان لابد أن تعيد صياغة النظام النقدى ليتناسب مع الأهداف العريضة لاستعمار مصر وإتمام استنزاف فائضها الاقتصادى ، وهو ما يستلزم ضرورة إعادة تنظيم عملية الإنتاج الاجتماعى ، وكذلك إعادة تنظيم النظام النقدى ، وهو ما تم بإصدار مرسوم الإصلاح النقدى فى ١٤ نوفمبر عام ١٨٨٥ .

مرحلة إتباع قاعدة الذهب :

تعتبر المحاولة الثانية للتنظيم النقدى هى صدور ما سمى بمرسوم الإصلاح النقدى فى ١٤ نوفمبر عام ١٨٨٥ وهو الذى غير معالم النظام النقدى الذى كان قد تحدد فى عام ١٨٣٤ . وقد ألغى القانون الجديد نظام المعدنين كقاعدة للنقد فى مصر وأخذ بنظام قاعدة الذهب . واتخذ القانون قاعدة المسكوكات الذهبية لتطبق فى مصر وأصبحت وحدة

وقد نتج عن ذلك أن انتقلت مصر من قاعدة الذهب إلى قاعدة الصرف بالذهب (الحوالات الذهبية الأجنبية) حيث المعاملات الداخلية يتم تسويتها بالعملة الورقية أما الخارجية فيتم تسويتها بالإسترليني على أساس الذهب ، وكذلك فإن عملية الإصدار لأوراق البنكنوت في مصر أصبحت مرتبطة بحركة ملكية البنك الأهلي للذهب في لندن دون أن يخرج الذهب من بنك لندن ، ثم أخيراً أصبح هناك سعر صرف ثابت أو سعر للتعادل بين الجنيه المصري والإسترليني على أساس الجنيه الإسترليني يساوي ٩٧,٥٪ قرش .

الإسترليني الورقي قاعدة للنقد المصري :

لم يقف الأمر عند وضع الرصيد الذهبي المصري في بنك لندن بما ترتب عليه من آثار ، بل قام بنك إنجلترا بتبليغ البنك الأهلي بأنه لن يستطع أن يضع تحت تصرفه كمية الذهب اللازمة كغطاء لإصدار البنكنوت المصري ، وبذلك لا يمكن التوسع في إصدار البنكنوت لمواجهة حاجة البلاد من العملة على الأساس السابق وهو تغطية نصف قيمة هذا البنكنوت بالذهب ، وطلب بنك إنجلترا أن يستبدل الذهب بأذونات الخزانة البريطانية .

وصدر قرار من وزير المالية في ٣٠ أكتوبر عام ١٩١٦ يسمح للبنك الأهلي بما طلب بنك لندن ، أي يسمح باستبدال الذهب بأذونات الخزانة وقد ترتب على ذلك أن أصبح غطاء العملة المصرية الإسترليني الورقي ولم يعد الجنيه قابلاً للتحويل إلا للعملات الورقية الإنجليزية ، وتم تثبت سعر الصرف بين مصر وإنجلترا بصفة رسمية ، وكانت هذه أسوأ مرحلة من التطور يمر بها النظام النقدي المصري إذ ترتب على هذا الوضع نتائج في غاية الخطورة بالنسبة للاقتصاد المصري هي :

- حرية تحويل النقد المصري إلى الإسترليني والعكس حسب سعر التعادل (٩٧,٥ قرش للجنيه الإسترليني) بدون أي قيود ، بحيث يمكن إصدار أوراق البنكنوت المصرية آلية مقابل أذونات البريطانية أو إيداع جنيهات إسترلينية لحساب البنك الأهلي في بنك

الخارج خلال باقى شهور العام لتمويل شراء الواردات من إنجلترا ، ولم يستطع الجنيه المصرى والحال كذلك أن يتجاوز القيام نظرياً بوظيفة وحدة الحساب .

وبعد إخفاق المحاولتين السابقتين للإصلاح النقدى فإن المرحلة الثالثة للإصلاح النقدى ترتبط بظاهرة حديثة على المجتمع المصرى وهى ظهور التنظيم المصرفى وإنشاء البنوك ، حيث تم تأسيس أول بنك فى مصر والمسمى " بنك مصر " برأسمال إنجليزى عام ١٨٥٦ (يختلف عن بنك مصر الذى أسسه طلعت حرب بأموال المصريين فقط عام ١٩٢٠) ، وصفيت أعماله عام ١٩١١ . ثم بدأت البنوك الأجنبية تمتد للعمل فى مصر ابتداء من النصف الثانى من القرن التاسع عشر وغالبيتها كانت من أجل التوسط فى تلبية مطالب الخديوى إسماعيل فى الاقتراض والتى انتهت بكارثة إفلاس الحكومة وإنشاء صندوق الدين عام ١٨٧٦ والتدخل فى شئون مصر ثم الاحتلال العسكرى .[1]

ولا شك أن التنظيم المصرفى تأخر كثيراً فى المجتمع المصرى ويرجع ذلك لأسباب كثيرة أهمها حالة الاضطراب التى كانت تعيشها البلاد ، ثم تحريم الشريعة الإسلامية للربا ، فضلاً عن تأخر الأفراد حضارياً وانخفاض مستوى الدخول ومن ثم عدم توافر حجم يعتد به من الادخار القومي يمكن إيداعه بالبنوك .

ويمكن أن نقول أن هذه الفترة حدث فيها حدثين ذو أهمية بالغة بالنسبة لدراسة النظام النقدى المصرى الأول هو إنشاء البنك الأهلى المصرى حيث قام بتأسيسه "أرنست كاسل" الإنجليزى الذى انتقل لمصر لهذا الغرض مع سلفاجو وسوارس وهم من الأجانب المستوطنين فى مصر ، وقد تم تأسيسه برأسمال إنجليزى فى صورة شركة مساهمة مقرها مصر للقيام بالأعمال المصرفية العادية والقيام بمهام إصدار أوراق البنكنوت المصرية الورقية بعد أن منحته الحكومة المصرية امتيازا بإصدارها .

---

[1] يراجع فى هذا الموضوع وكيفية توريط الخديو فى القروض بأساليب لا أخلاقية وفرض الحصار على مصر اقتصادياً مؤلف بنوك وباشوات ، تأليف دافيد لاندز ، ترجمة الدكتور عبد العظيم أنيس ، دار المعارف ١٩٦٦ ، الفصل الخامس وما بعده .

المنتجين للقطن . وفى حالة زيادة الثمن العالمى للقطن أو زيادة الكمية المصدرة منه أو تضاعف الثمن إلى ٢ مليون جنيه إسترلينى مثلاً ، فإن القيمة تقيد فى بنك لندن لحساب البنك الأهلى ، ويدفع البنك الأهلى للمصريين ١,٩٤٠,٠٠٠ جنيه مصرى حسب سعر التعادل . وهكذا فإن الزيادة فى الدخل نتيجة بيع مزيد من القطن أو ارتفاع ثمنه تكون سبباً فى التضخم السريع بزيادة كمية النقود المصرية وتضاعفها فقط .

أما فى حالة انخفاض الكمية المصدرة من القطن أو انخفاض أثمانه لتصل قيمة المبيعات إلى ٠,٥ مليون جنيه إسترلينى ، فإن المبلغ يقيد لحساب البنك الأهلى فى بنك لندن ، ليدفع البنك الأهلى ٤٨٥٠٠٠ جنيه مصرى للمصريين ، وهو ما يعنى انخفاض كمية النقود (الدخل القومى فى شكل نقدى) بما يؤدى إلى الانكماش السريع .

ولو لم يتم تثبيت سعر الصرف لكانت الزيادة فى الطلب على القطن المصرى تستلزم زيادة الطلب على العملة المصرية ، بما يرفع من قيمتها بالنسبة للجنيه الإسترلينى ، ومن ثم تحصل مصر على قيمة اقتصادية أكبر بزيادة قيمة عملتها . (فى الحالة المجردة السابقة لتضاعف الطلب على القطن المصرى مع ثبات الطلب المصرى على الواردات الإنجليزية تزيد قيمة الجنيه ليصبح سعر التعادل ٢ جنيه إسترلينى : ١ جنيه مصرى) . وبعد تقييم التجارة الخارجية على أساس سعر الصرف الأخير ، فإن مصر تستفيد ضعف ما كانت تستفيده فى الفترة السابقة ، أى قبل زيادة الطلب على القطن وارتفاع ثمنه . وطالما أن صادرات مصر أكبر من وارداتها من إنجلترا فإن ميزان المدفوعات المصرى لابد أن يصبح دائناً لإنجلترا ، وكان لابد أن ينتقل الذهب من إنجلترا إلى مصر وفاءاً لفروق التجارة الخارجية لمصر الدائنة لإنجلترا ، إلا أن ذلك لم يحدث نتيجة تثبيت سعر الصرف بين الجنيه المصرى والجنيه الإسترلينى الورقى ، ومن ثم كانت التجارة الخارجية وتثبيت سعر الصرف من أهم وسائل استنزاف الفائض الاقتصادى لمصر ولعرق وجهد الشعب المصرى .

وكذلك لقد أدى تخفيض قيمة الإسترلينى وارتباط العملة المصرية بالجنيه الإسترلينى إلى خسائر كبيرة فى تجارة مصر الدولية ، فتخفيض قيمة الإسترلينى أدى أن

تعفى البنك الأهلى من التزام شرط الدفع بالذهب فى ٢ أغسطس ١٩١٤ .

وهكذا انتقلت أوراق البنكنوت المصرية من مرحلة التداول الاختيارى إلى مرحلة السعر الإلزامى دون أن تمر بمرحلة تحديد السعر القانونى ، وهذا أدى إلى اختفاء العملات الذهبية من التداول تماماً ، لأنه مادام قد تساوت العملتان فى الوفاء المبرئ للذمة وأصبح لكل منهما قوة إبراء مطلقة مع اختلاف بيّن فى قيم كل منهما فإنه لابد أن تختفى العملة الجيدة بفعل طرد العملة الرديئة حسب قانون جريشام وليس هناك أرداً من الورق بالنسبة للذهب . وهكذا انتقلت مصر من قاعدة الذهب إلى قاعدة النقود الورقية .

إيداع الرصيد الذهبى بنك إنجلترا والتحول إلى قاعدة الحوالات الذهبية :

رغم فرض السعر الإلزامى لأوراق النقد المصرية (البنكنوت) فإنه مازال هناك التزام البنك الأهلى بأن يودع فى خزائنه فى القاهرة ٥٠٪ من قيمة البنكنوت الذى يصدره ذهب و ٥٠٪ من القيمة سندات تختارها الحكومة المصرية ، إلا أن إنجلترا استغلت ظروف الحرب ورفضت إيداع الذهب خزانه البنك الأهلى فى مصر وأجاز وزير المالية المصرى للبنك الأهلى أن يودع غطاء الإصدار الذهبى بنك إنجلترا بناء على طلبه . وكان ذلك هو المطلوب فرغم أن النظام النقدى المصرى مرتكزا على الذهب والبنكنوت المصرى مغطى بالذهب بنسبة ٥٠٪ من قيمته إلا أن هذا الغطاء الذهبى غير موجود فى مصر بل موجود فى بنك إنجلترا .

وقد ترتب على إيداع رصيد الإصدار النقدى المصرى من الذهب بنك إنجلترا أن استطاع البنك الأهلى أن يقوم بإصدار أوراق البنكنوت فى مصر مقابل إيداع الذهب بنك لندن أو سحبه ، هذا بالإضافة إلى أنه نتيجة لذلك يستطيع أن يجرى تحويلات تلغرافية للأرصدة النقدية بين مصر وإنجلترا حسب سعر التعادل (٩٧,٥ قرش) والعكس ، وهذا من شأنه أن يؤدى إلى احتكار البنك الأهلى لعمليات الصرف بين العملة المصرية والإسترلينية بسعر ثابت فعلا ، وهو ما أدى إلى تثبيت سعر الصرف بصفة فعلية وليست قانونية بين الجنيه المصرى والجنيه الإنجليزى .

خدمة الاقتصاد الإنجليزى .

وقد ترتب على ذلك أن تراكم لمصر رصيد من الإسترلينى بلغ ١٥٠ مليون جنيه إسترلينى خلال الحرب العالمية الأولى وارتفع هذا الرصيد إلى ٤٣٠ مليون جنيه عام ١٩٤٦ ، وهكذا استطاعت إنجلترا أن تعبأ ما يتراوح بين ٢٣٪ إلى ٢٥٪ من الناتج القومى المصرى كادخار لمصلحتها الخاصة ولتمويل الحرب بدلاً من استخدامها فى زيادة تنمية المجتمع المصرى .

إنجلترا ، وهذا قد أدى إلى انتفاء قيام الحكومة المصرية بأى نوع من الرقابة على إصدار النقود أو تقيد عملية الإصدار .

- فقدان العملة المصرية لاستقلالها وارتباط مصير العملة المصرية بمصير العملة الإنجليزية الورقية بحيث تدهورت قيمة الجنيه المصرى بتدهور قيمة الجنيه الإنجليزى فى تلك الفترة بالنسبة للعملات الأخرى مثل الدولار الأمريكى .

- إمكانية إنجلترا تمويل الحرب التى تخوضها فى مصر كما لو كانت مصر هى إنجلترا دون تأثر مركز الجنيه الإنجليزى أو خروج الذهب من إنجلترا ، فقد كان تمويل الحرب يتم عن طريق زيادة الإصدار النقدى المصرى فى مقابل تراكم الأرصدة الإسترلينية فى بنك إنجلترا لحساب البنك الأهلى والتى بلغت قيمتها ٤٣٠ مليون جنيه إسترلينى بعد الحرب العالمية الثانية ، وبذلك استطاعت إنجلترا أن تمول الحرب على حساب الفائض الاقتصادى الذى ينتجه المنتجين المباشرين المصريين .

- أدى ثبات قيمة الجنيه المصرى بالنسبة للإسترلينى إلى تشجيع استثمار رؤوس الأموال الأجنبية فى مصر وخاصة الإنجليزية وإلى تعبئة الفائض الاقتصادى المصرى لحساب هذه الاستثمارات كما أن الصادرات المصرية من القطن تتحدد أثمانها تبعاً للظروف الإنتاجية العالمية دون أن يكون لحجم النقود فى مصر أى أثر عليها ، بل أن حجم الإصدار النقدى كان يتحدد تبعاً لما تحصل عليه مصر من صادرات القطن فكان يرتفع هذا الحجم من الإصدار فى حالة زيادة أثمان القطن بزيادة الطلب العالمى عليه ، أو بزيادة حجم صادرات القطن عند نفس الثمن ، وتنخفض كمية النقود المصدرة بانخفاض هذه الأثمان أو نقص الكمية المصدرة .

ولإيضاح ذلك فإنه إذا قام المجتمع المصرى بتصدير كمية من القطن إلى إنجلترا وكانت ثمنها ١٠٠٠٠٠٠ جنيه إسترلينى (مليون جنيه إسترلينى) ، فإن هذا المبلغ يوضع لحساب البنك الأهلى المصرى فى بنك لندن ، ويقوم البنك الأهلى بدفع مقابل ٩٧٠٠٠٠ جنيه مصرى حسب سعر التعادل لمصدرى القطن من التجار ، والذى يتم توزيعه على

٥٢ – ١٩٥٤ فى الولايات المتحدة ١٨٧٠ دولار وفى إنجلترا ٧٨٠ دولار (وقيم متوسط دخل الفرد فى مصر خلال الفترة ٥٢ – ١٩٥٤ بمقدار ١٢٠ دولار)[1] . وإذا أخذنا فى الاعتبار سوء توزيع الدخل القومى حيث كان يحصل ٠,٥٪ (نصف فى المائـة) من حجم السكان على ٥٠٪ من الدخل القومى ، فإن ذلك يعنى أن الغالبية الساحقة من السكان ينقص دخلها عن متوسط دخل الفرد (٣٩ جنيه سنوياً) ، بكثير . وكان معدل نمو الدخل القومى فى مصر خلال أربعين عاماً سابقة على الثورة أى من عام ١٩١٣ – ١٩٥٣ لم يتجاوز ١,٥٪ ، فى حين أى الزيادة الطبيعية فى حجم السكان تصل إلى أكثر من ٢٪ سنوياً ، وهو ما يعنى أن نصيب الفرد من الدخل القومى يتناقص عبر الزمن ، ومن ثم انخفاض مستوى المعيشة . هذا الانخفاض المتوالى الذى جعل متوسط دخل الفرد ينخفض ١٩٥١ عما كان عليه عام ١٩١٣ بأكثر من الربع[2] .

وكان حوالى نصف الدخل القومى يتحقق فى قطاع الزراعة ، حيث كان هذا القطاع يحتوى على ٦٥٪ من القوى العاملة فى مصر ، وكان المحصول الأساسى الذى يحقق الجزء الأكبر من الدخل القومى هو القطن ، والذى كان يكون ٧٥٪ من حجم صادرات مصر . وهو ما يعنى أن مصر كانت دولة زراعية أحادية المحصول .[3]

وكان الاقتصاد المصرى يعانى من البطالة السافرة والبطالة المقنعة ، حيث بلغ عدد المتعطلين عن العمل فى قطاع الزراعة ثلاثة ملايين شخص فى قطاع الزراعة وحدة، وكان عدد أيام العمل فى السنة للعاملين لا يزيد عن ١٨٥ يوم فقط فى العام ، وهو ما يعنى سيادة البطالة المقنعة . أما البطالة فى العمالة غير الزراعة فلقد تراوحت بين

---

(١) - United Nations, Per Capita National Product of Fifty Five Countries 1952 - 1954, Statistical Papers Series E. No. 4, New York, 1957, In Benjamin Higgins, Economic Development Problems, Principles and Policies, Constable and Company Limited, London, 1959, P. 10.

(٢) د. محمود متولى ، الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها، مرجع سبق ذكره ، ص. ٢٥٦ .

(٣) - Food and Agriculture Organization, Statistical Year Book, 1997, in United Nations Statistical Year Book, on Incom and Employment, 1957.
- Binjamin Higgins, Ibid., P. 15.

تكون أثمان السلع في أمريكا وفرنسا مرتفعة بالنسبة للأثمان في إنجلترا لأن كل من الدولار والفرنك لم يتم تخفيضها ، وهذا تضطر مصر للتعامل مع كتلة الإسترليني في مجال التجارة الخارجية لأن أثمان الواردات من إنجلترا أقل من أثمانها بالدولار أو الفرنك، ومن ثم توثيق تبعيتها للاقتصاد الإنجليزى مما أدى إلى أن تخضع الأسعار في مصر إلى تقلبات عنيفة تبعاً لتقلبها في السوق الرأسمالية ومن ثم زيادة حدة الانكماش والتضخم ، وتتجلى مظاهر التبعية في عدم قدرة الاقتصاد المصرى على تصريف منتجاته إلا لسوق واحد هو سوق الإسترليني وبالتالي تخضع إيراداته لتقلبات الطلب على منتجاته ، وبذلك قد يجد نفسه في أزمة عدم القدرة على تصريف المنتجات تبعاً لانخفاض الطلب في هذا السوق على منتجاته ومن ثم لا يستطيع أن يمول وارداته سواء من السلع الصناعية أو حتى السلع الاستهلاكية.

ويلاحظ أن التعديل الأخير لنظام إصدار البنكنوت المصرى وإمكانية تحويل الجنيهات الإسترلينية إلى مصرية بدون قيد أو شرط وكذا انضمام مصر إلى كتلة الإسترليني عام ١٩٣٩ قد أدى إلى نشوء ما يسمى بمشكلة الأرصدة الإسترلينية . فخلال كل من الحرب العالمية الأولى والثانية استطاعت إنجلترا تعبئة الفائض الاقتصادى المصرى إلى إنجلترا وذلك عن طريق استخدام القوى العاملة المصرية والجهاز الإنتاجي المصرى في خدمة الجيوش البريطانية في المنطقة وكذا تمويل المشتريات الإنجليزية للمنتجات المحلية المصرية عن طريق ميكانيزم التمويل التضخمي ، وذلك بإصدار نقود مصرية يتم على أساسها الشراء من مصر ، لا يقابلها إلا بعض وريقات أذون خزانة بريطانية مودعة بنك لندن لحساب البنك الأهلي . ومن ثم استطاعت إنجلترا من خلال وجود الجنيه المصرى على قاعدة الإسترليني أن تصدر أوراق البنكنوت في مصر وأن تستخدمها في التداول مقابل تراكم الإسترليني لحساب مصر في لندن أو أذون الخزانة ، وكذلك تحويل كافة العملات الأجنبية التي تحصل عليها مصر من العملات الأخرى (دولار - فرنك - مارك) نتيجة بيع منتجاتها في العالم الخارجي خارج منطقة الإسترليني إلى لندن . وبذلك تقوم إنجلترا بتجميع كافة العملات الإسترلينية وغير الإسترلينية من كافة الدول المستعمرة وبنها مصرفي بنك لندن وتقوم بتزويد كل بلد بجزء منها وفقاً لحصص معينة وتبعاً لمصلحة إنجلترا ، حسب اتفاق كتلة الإسترليني ، أما الجزء الأكبر فيظل في

من مستوى المعيشة اللائق للأطفال ، بل ربما يكون ذلك دائماً لتشغيل هذه الأطفال وهم فى سن الأحداث ، ومن ثم يحرمون من التعليم بما يترتب عليه من آثار سلبية تمتد جيلاً بعد جيل.

ومن أهم المظاهر التى سادت المجتمع المصرى قبل الثورة وأخطرها على الإطلاق هو ظاهره اختفاء الطبقة الوسطى حيث لم تكن تتجاوز ١٠٪ من سكان مصر ، وهو ما كان يعنى أن الغنى فيها غنى جداً والفقير فقير جداً ، وذلك نتاج سوء توزيع الدخل وبالتالى سوء توزيع الملكية . حيث كان المجتمع زراعياً يعتمد على الأرض كوسيلة للإنتاج ، كمثال على ذلك فلقد كان ٠,٤٪ يملكون ٣٤٪ من مساحة الأرض الزراعية حولهم . وضيق شريحة الطبقة الوسطى كما سبق أن أوضحنا سابقاً يقلل من إمكانية تطور المجتمعات ، إذ أن هذه الطبقة تعتبر الطاقة المحركة للإنتاج والتطوير والإبداع لاتساع طموحاتها الوطنية على خلاف الطبقات المترفة أو المدقعة .

طبيعة الهيكل الاقتصادى المصرى :

كان الهيكل الاقتصادى المصرى فى هذه الآونة اقتصاداً زراعياً ، يلعب فيه قطاع الزراعة الدور الأساسى فى تحقيق الناتج القومى ، ورغم تخلف نمط الإنتاج الزراعى ، من حيث قوى الإنتاج المستخدمة ، فضلاً على تخلف الإنتاج بشكل أكبر ، حيث يسوده التناقض بين كبار الملاك الزراعيين (الملكية الغائبة) والفلاحين بما يعوق من تطور قوى الإنتاج ، فضلاً على أن قطاع الصناعة كان قطاعاً هامشياً.

وبصفة عامة فإن القوى العاملة المصرية عام الثورة ٥٢ / ١٩٥٣ قدرت بحوالى ٦,٤٣١,١٠٠ شخص يعملون فى كافة قطاعات الاقتصاد القومى تبعاً للنسب التالية ٥٦,١٪ الزراعة ، ١٨,٢٪ فى الخدمات العامة ، ٩,٥٪ فى التجارة ، ٨,٥٪ فى الصناعة ، ٣,٤٪ فى النقل والمواصلات ، ٢,٨٪ فى البناء ، ١,٨٪ فى المناجم والمحاجر ، ٠,١٢٪ فى الكهرباء والغاز ، ١,٩٪ فى باقى الأنشطة ، حيث كان حجم السكان فى نفس العام ١٩٥٣/٥٢ ٢١,١٢٧,٠٠٠ نسمة .

الفصل الرابع

المجتمع المصرى قبل ٢٣ يوليو

قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ والمجتمع المصرى قد تم تكبيله بكل مقومات التخلف الاقتصادى والاجتماعى ، فضلاً على وضعه تحت الحماية البريطانية ، أى تحت نير الاستعمار الذى استقر منذ عام ١٨٨٢ ، أى لمدة سبعون عاما سابقة على الثورة . وخلال هذه الفترة الاستعمارية استطاعت قوى الاستعمار الإنجليزى أن تغير كل شئ فى مصر لمصلحتها ابتداء من الاقتصاد (عملية الإنتاج الاجتماعى) وانتهاء بطريقة التفكير ، بحيث يرتبط كل شئ فى مصر بما تقرره إنجلترا ، وذلك بمساعدة الفئات الكمبرادورية المصرية التى ارتبطت مصالحها بها.

وكانت المؤشرات الاقتصادية فى المجتمع المصرى تشير إلى توافر أخطر الظواهر الدالة على سوء الأحوال المعيشة للإنسان المصرى وهى الفقر والجهل والمرض، فضلاً الظواهر المادية الأخرى مثل التخلف التكنولوجى ونقص الفائض الاقتصادى الموجه إلى الاستثمار ، وسيادة الإنتاج الزراعى وضعف الطاقة الإنتاجية بوجه عام ، ويتضح ذلك من عرض أهم المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية .

المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية :

لعل أول الظواهر الاقتصادية الدالة على سوء أحوال المجتمع المصرى هى انخفاض متوسط دخل الفرد (ويتم الوصول إليه بقسمه الدخل القومى على عدد السكان) . ولقد بلغ الدخل القومى عام ١٩٥٢ ما يساوى ٨٣٩,٢ مليونا من الجنيهات ، وبلغ عدد السكان ٢١,٤٧٣,٠٠٠ ، وبذلك يكون متوسط الدخل القومى للفرد فى عام ١٩٥٢ ما يساوى ٣٩ جنيها فى العام [1] ، فى الوقت الذى كان فيه متوسط دخل الفرد فى عام

[1] عندما انضمت مصر إلى اتفاقية صندوق النقد الدولى عام ١٩٦٤ ، تم تقييم الجنيه المصرى بمقدار ٣,٦٧٣ جرام من الذهب وبمقدار ٤,١٣٠ دولار أمريكى .

جدول رقم (٤)

توزيع ملكية الأرض الزراعية وفقاً لمساحة الوحدة المملوكة عام ١٩٥٢

حجم الوحدة	عدد الملاك بالألف	٪	المساحة المملوكة بالآلاف	٪
أقل من ٥ فدان	٢٦٤٢	٩٤,٣	٢١٢٢	٣٥,٥
من ٥ - ١٠ فدان	٧٩	٢,٨	٥٢٦	٨,٨
من ١٠ - ٥٠ فدان	٦٩	٢,٥	١٢٩١	٢١,٥
من ٥٠ - ١٠٠ فدان	٦	٠,٢	٤٢٩	٧,١
من ١٠٠ - ٢٠٠ فدان	٣	٠,١	٤٣٧	٧,٣
أكثر من ٢٠٠ فدان	٢	٠,٠٦	١١٧٧	١٩,٨

المصدر : النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى ، العدد الثالثة لعام ١٩٦١ ، ص ٢٨ مذكور فى اقتصاديات التخلف والتطوير ، مرجع سابق ، ص ٢٥٧

وكان الريف المصرى يسوده ظاهرتين ، الظاهرة الأولى ، هى تركز الملكية عند فئة قليلة للغاية تعيش فى المدينة (الملكية الغائبة) ومنشغلة بما لها من دور سياسى وتنفيذى على مستوى الحياة السياسية والاقتصادية فى مصر ، ولا تشغلها القرية إلا بمقدار الحصول على الريع العقارى (إيجار الأرض) . ويأتى إلى جانب هؤلاء الفلاحين الأغنياء (المزارعين) وهم أصحاب الملكيات المتوسطة الذين يقومون بزراعة الأرض على أسس رأسمالية باستخدام العمل الأجير (خاصة فى مواسم الزراعة أو الحصاد) ، وسواء كانت الأرض مملوكة لهم أو تضاف إليها أراضى أخرى مؤجرة .

أما الظاهرة الثانية ، فهى ظاهرة تفتت الملكية الزراعية ، بالنسبة للملكيات الصغيرة ، وزيادة معدل التفتت عبر الزمن تبعاً لعامل الميراث أو لعامل الفقر وتقلب عائد الإنتاج الزراعى (وخاصة القطن) ، والسقوط تحت وطأة الدين ، مما يضطر الفلاح إلى بيع جزء من أرض ، غالباً ما يحصل عليها أحد الملاك الكبار فى القرية ، ومن ثم

١٠٪ إلى ١١٪ للذكور ، وما بين ٨٪ إلى ٢٥٪ فى الأناث طوال الفترة قبيل الحرب العالمية الثانية حتى قيام الثورة .[1]

وعلى المستوى الاجتماعى فلقد كانت الصورة أكثر سوءاً ، حيث كان معدل التغذية منخفض فى مصر ، حيث لا يحصل الغالبية الساحقة من أفراد المجتمع على مستوى التغذية المطلوب عند حدها الأدنى (٣٢٠٠ كالورى يومياً) حيث كان متوسط ما يحصل عليه الفرد فى حدود (٢٠٠٠ كالورى) يومياً فقط ، وهو ما انعكس فى ارتفاع معدل الوفيات ليصل إلى ١٩ فى الألف، وانخفاض متوسط عمر الفرد إلى ٣٥ عاماً ، بينما هو فى الدول المتقدمة ٧٦ عاماً . وكذلك سيادة الإصابة بالأمراض المتوطنة وأهمها البلهارسيا والملاريا التى تصيب الغالبية الساحقة من سكان الريف المصرى.

وكان عدد السكان لكل طبيب فى مصر ٣٦٠٠ شخص لكل طبيب بينما تصل هذه النسبة إلى ٧٧٠ شخص لكل طبيب فى الولايات المتحدة ، ١٢٠٠ شخص لكل طبيب فى إنجلترا .[2]

ولقد وصلت الأمية فى مصر خلال الفترة ٤٥ - ١٩٥٤ ما نسبته ٧٥٪ من سكان مصر ، فى إطار من نظم التعليم المتعددة (الدينى بالأزهر والعام بالمدارس الحكومية والأجنبى فى المدارس التبشيرية والخاصة) التى تفقد المتعلمين ارتباطهم الوطنى ، وتخلق ارتباطهم الثقافى والعاطفى بإنجلترا (ماعدا التعليم الأزهرى) . وتتعمق الأمية بالنسبة للمرأة باستبعادها من التعليم بما يؤدى إليه ذلك من استبعادها من مجالات العمل نتيجة لانخفاض كفاءتها ، ومن ثم ضعف مركزها بالنسبة للرجل واعتبارها شيئاً من الأشياء . ومن ثم يفقد المجتمع المصرى فاعلية نصف سكانه سواء فى مجال العمل الإنتاجى أو الخدمى أو حتى بالنسبة لتربية الأطفال الذين يكتسبون ضعف مقوماتهم الشخصية أسوة بأمهاتهم ، فضلاً على انخفاض دخل الأسرة ، بما يؤدى إليه من حرمان

---

[1] د. أحمد جامع ، المذاهب الاشتراكية ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص ٤٢٨ - ٤٢٩ ، وكذلك د. حسين خلاف ، التجديد فى الاقتصاد المصرى الحديث ، الطبعة الأولى ، ١٩٦٢ ، ص. ٣١ .

[2] المرجع السابق ، ص. ٢٠ .

والسياسية ، وفى ظل ظروف مادية وسياسية تفرض عليهم هذه الحياة ، وهى زيادة حجم البشر باستمرار مع ثبات الأرض الزراعيـة ، وتنـاقض مصـالحهم فـى زيـادة الأجـور مـع مصالح البرجوازية الزراعية فى القرية ، سواء من أصحاب الملكية الغائبة ، أو من أغنياء المزارعين فى القرية من البرجوازية الصغيرة ، حيث تملك الأولى ناحية الحيـاة السياسـية فى مصر من مقاعد البرلمان إلى مقاعد الوزراء ، وتتبعهم الفئـة الثانيـة مـن البرجوازيـة الصغيرة كحلفاء لهم فى القرية المصرية .

وهكذا كانت علاقات الإنتاج السائدة فى الريف المصرى تقف حائلاً نحـو تطويـر الإنتاج الزراعى ، ولا تسمح بأى تطور فى قوى الإنتاج ، ومن ثم كان يخيم على الريـف المصرى الكآبة فى النهار والظلام فـى الليل ، ومـا أن تنتهى صـلاة العشـاء حتـى تكـون القرية كجبانة القبور بلا حس ولا حركة ، هذا طبعاً باستثناء قصور البرجوازية الزراعية.

قطـاع الصناعـة :

كان دور الصناعة محدوداً فى الاقتصـاد المصـرى ، حيث كـانت تسـتوعب مـن القوى العاملة ما يتراوح بين ١٠٪ إلى ١١٪ ، وكانت تساهم فى الدخل القومى بما يتراوح بيـن ٨٪ إلـى ١٠٪ وكـانت جميعهـا صـناعات استهلاكية ، وغالبيتهـا تقـوم علـى الإنتـاج الزراعى . فلقد كانت صناعة الغزل والنسيج تسـتوعب مـا يقرب مـن نصـف العمالـة فـى قطاع الصناعة كـاملاً ، وكـانت تنتـج ٣٠٪ مـن القيمـة المضافـة الصناعيـة عـام ١٩٥٢ . وحتى عام ١٩٥٠ ظلت نسبة المشروعات الصناعية التى لم يتجاوز رأس مالهـا ٤٩ جنيـه ٨١,٤٪ ، ونسبة المصانع التى لـم يتجـاوز رأس مالهـا ٥٠٠ جنيـه ٥,٥٪ ، أمـا المصـانع التى يتعدى راس مالها ٢٠٠٠ جنيه فلا تزيد نسبتها عن ١,٢٪ .[1]

وقطاع الصناعة كانت تسوده أربعة ظواهر أساسية ، الأولى ، هى سيادة الإنتاج الحرفى ، حيث تعتمد على صـاحب الورشـة وتشـغيل نفر قليل جداً مـن الصبيـة (تحـت التمرين) ونادراً ما يكون هناك عامل بالغ أو أكثر ، وكان الإنتاج السلعى الصناعى يتحقق

---

[1] د. محمود متولى ، الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية ، مرجع سبق ذكره ، ص. ١٧٢ .

قطــاع الزراعــة :

كانت الزراعة تقوم على مساحة تقترب من ٥,٨٥ مليون فدان (٢,٦٪ من مساحة مصر) ، والمساحة المحصولية ٩,٣ مليون فدان ، ويعمل فى هذا القطاع ما يزيد على ٥٦,١ ٪ من القوى العاملة ، ويساهم بنسبة ٤٩٪ من الدخل القومى . ويسود قطاع الزراعة فى هذه الفترة أدوات الإنتاج البدائية التى ورثها منذ عهد قدماء المصريين مثل المحراث الذى تجره الحيوانات ، والطنبور والشادوف . بالإضافة إلى علاقات يسودها التناقض بين كبار الملاك والفلاحين والعمال الإجراء . كما كانت هذه العلاقات الإنتاجية ذات طابع رأسمالى يقوم على فرض التبعية للعالم الخارجى . وذلك حيث تم إجبار الفلاح على التخصص فى الإنتاج الزراعى الذى تحتاجه السوق الرأسمالية العالمية (القطن) ، وعلى أن تبادل هذا الإنتاج بالمنتجات الصناعية التى يحتاجها من السوق الرأسمالية العالمية ، سواء مستلزمات الإنتاج الزراعى مثل الأسمدة والمبيدات الحشرية ، أو السلع الاستهلاكية المعيشية . إلى جانب أن قطاع الزراعة بوجه عام مرتبط من حيث المدخلات إلى الزراعة بالعالم الخارجى ، مثل الخبرة الفنية للبذور المنتقاة ، ومستلزمات نظام الرى الذى انتقل فى غالبيته من رى الحياض إلى الرى الدائم . ومن ثم فأن الوحدة الإنتاجية الزراعية (عائلة الفلاح) فى إطار قطاع الزراعة كله تم إدماجها فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى تحت سيطرة رأس المال الأجنبى المسيطر فى الاقتصاد المصرى أن ذاك .

ولقد ساد قطاع الزراعة الظلم الاجتماعى ، وذلك من خلال توزيع ملكية الأرض الزراعية حيث كان ٠,٤٪ فقط من الملاك الزراعيين يملكون ٣٤,٢٪ من المساحة المزروعة ، بينما ٩٤,٣٪ من الملاك يمتلكون ٣٥,٥٪ من هذه المساحة ، والملكيات الزراعية الواسعة كان يستخدم فيها العمل الأجير ، بما يحمله من استغلال تفرضه طبيعة وجود فائض من القوى العاملة المتزايدة على مساحة محدودة وثابتة من الأرض الزراعية. ويوضح الجدول التالى توزيع ملكية الأرض تبعاً لحجم الوحدة المملوكة (مقربة إلى الألف الصحيحة) عام ١٩٥٢ .

سنوياً ، بينما كان الإنتاج السنوى لنسبة ٦٠٪ منها لا يزيد على الألف جنيه . وكان رأس مال أكثر من نصف هذه المؤسسات تقل عن مائتى جنيه للمؤسسة الواحدة . فى حين ٧٥٪ منها لا يعمل بأكثر من عشرة عمال ، فغالبية هذه المشروعات كانت عائلية وتدار من قبل أصحابها .[١]

أما الظاهرة الثانية ، فهى ظاهرة انخفاض التكوين الرأسمالى المصرى ، ذلك أن المدخرات المصرية كانت تستخدم للمضاربة على الأرض الزراعية ، والاستهلاك الترفى والطائش للبرجوازية المصرية بكافة أجنحتها (الزراعية ، الصناعية ، المالية ، البيروقراطية) وكان الجهاز المصرفى (باستثناء بنك مصر فى مرحلة إنشاؤه الأولى حتى أزمته عام ٢٩ - ١٩٣٠) منشغلاً فى الأعمال التجارية وخاصة التجارة الخارجية ، أما عمليات تمويل التنمية الصناعية فلقد كان الاهتمام بها ضعيفاً . فخلال الفترة ١٩٣٤ حتى عام ١٩٤٨ زاد رأس المال المستمر فى أربعة عشر عاماً بمقدار ٢٦,١ مليون جنيه مصرى ، منها ٢١,١ مليون جنيه مصرى والباقى خمسة ملايين استثمارات أجنبية ، وهذه الاستثمارات تركزت بصفة أساسية فى فترة الحرب .[٢]

وضعف التراكم الرأسمالى يرجع أساساً إلى تدنى الدخول لدى عامة الشعب حيث كانت غالبيته من الفقراء ، والطبقة الوسطى كانت شريحة بسيطة لا تذكر ، أما أغنياء المجتمع المصرى فكانت استثماراتهم تتسرب إلى إنجلترا للاستثمار فى الأوراق المالية ، وكان البنك الأهلى المصرى (أجنبى) يؤدى هذه المهمة حسب سعر صرف الإسترلينى الثابت فى مصر (٩٧,٥ قرش للجنيه الإسترلينى) ، فلقد ورد بميزانية البنك الأهلى (الذى منحته السلطات المصرية اختصاصات البنك المركزى وإصدار النقود الورقية المصرية) جوالى ٢٢ مليون جنيه من مجموعة أصوله البالغة ٣٧ مليون جنيه مستخدمة فى الأوراق المالية ، أى حوالى ٦٠٪ من أصوله مستغله فى خارج مصر ، وفى عام ١٩٤٦ بلغت هذه الاستثمارات ٧٠٪ من أصوله ، أى حوالى ١٦٥ مليون جنيه.

---

(١) المرجع السابق ، ص. ٢٥٥ .

(٢)

- Crouchely, Investment of Foreign Capital in Egypt, pp. 62 - 63.

يزيد التركز فى الملكية لحساب كبار الملاك على حساب صغار الملاك كلما كان النظام الاقتصادى غير مستقر ، وتسود التقلبات أثمان الحاصلات الزراعية . ويوضح الجدول التالى ظاهرة التفتت الزراعى عام ١٩٥٢ .

جدول رقم (٥)

توزيع المساحات الزراعية الصغيرة عام ١٩٥٢

حجم الوحدة	المساحة الكلية بالفدان	عدد الملاك
أقل من نصف فدان	٤١٣٥٥١	١٤٥٩١٦٧
من نصف فدان إلى فدان	٣٥٦٦٩٥	٥٥٢١٦٢
من فدان إلى فدانين	٤٤٩٨١٦	٣٢٧٦١٢
من فدانين إلى ثلاثة	٣٥٤٨٥٥	١٥٣٢٩٣

المصدر : دكتور حسين خلاف ، التجديد فى الاقتصاد المصرى ، مرجع سابق ، ص ١١٤ ، مذكور فى اقتصاديات التخلف والتطوير ، مرجع سابق ، ص ٢٥٩.

أما الأسلوب الذى يشكل الغالبية الساحقة لاستغلال الأرض الزراعية فكان يعتمد على أسرة الفلاح فى الأرض المستأجرة فى شكل مساحات صغيرة (نصف فدان إلى فدانين على الأكثر) وذلك تبعاً للقدرات العضلية والطاقة الإنتاجية للفلاحين التى تتسم بالانخفاض تبعاً للظروف المعيشية التى تسود القرية ، وكذلك تبعاً لانخفاض الدخل الباقى له بعد دفع ريع الأرض ، والذى كان يكاد يفى بمستوى معيشة الكفاف ، وكذلك لانعدام أى أدوات متطورة للإنتاج فى يد الفلاح فى هذا الأسلوب للإنتاج الزراعى .

وكان هناك جيش البطالة الدائم من العمال الزراعيين الذين يعملون بالأجر ويحصلون عليه بصعوبة فى شكل عمل موسمى (موسم البذر والحصاد) ، حيث لا تتجاوز أيام عملهم ١٨٠ يوم فى العام ، وكانوا يعيشون حياة البؤس الكامل والشقاء المهنى فى ظل أجور متدنية ، لا يعلم عنهم شئ ولا يهتم بهم أحد فى غياب التنظيمات النقابية

الأجنبية واستهلاكها فى مصر رغم ارتفاع أثمانها بالضريبة الجمركية .[1]

تبعية الاقتصاد المصرى للخارج وسيطرة الأجانب عليه فى الداخل :

كانت أهم أدوات التبعية هى تبعية الجنيه المصرى للجنيه الإسترلينى الورقى وسيادة قاعدة الصرف بالجنيه الإسترلينى الورقى الثابتة (٩٧,٥ قرش / جنيه إسترلينى ورقى) ، وإحلال أذون الخزانة والجنيه الإسترلينى الورقى كغطاء للجنيه المصرى ، مما أفقد الاقتصاد المصرى السيطرة على حجم النقود الورقية التى كان يصدرها البنك الأهلى (أجنبى) فى مصر على النحو السابق عرضه .

فضلاً على أن البنوك الأجنبية التى تواجدت فى مصر كان كل رأس مالها ٥,٢ مليون جنيه ، كانت تتحكم فى ودائع مصرية بلغت ١٩٥ مليون جنيه ، أى أكثر من ٥٠٪ من حجم الودائع الكلية فى الجهاز المصرفى المصرى كاملاً . وكان كل اهتمام هذه البنوك بقيادة البنك الأهلى الذى له حق التحويل للخارج حسب سعر التعادل هو تمويل التجارة الخارجية (تصدير القطن واستيراد السلع الأجنبية) . وكان القطن قد تم احتكار بيعه لإنجلترا وقد وصلت نسبة صادرات القطن إلى ٩٣٪ من الصادرات المصرية ، وكانت ٩٥,٤٪ من واردات مصر من إنجلترا أيضاً ، بحيث أصبحت مصر فى موقع التبعية الكاملة من الناحية النقدية ومن ناحية التجارة الخارجية (صادرات و واردات) لإنجلترا ، بحيث تملك الأخيرة زمام الأمور الاقتصادية فى مصر ابتداء من تحقيق الجزء الغالب من الدخل القومى (صادرات القطن) ، أى تتحكم فى مصير منتجات أهم القطاعات الاقتصادية ، قطاع الزراعة ، إلى جانب التحكم فى مصير قطاع الصناعة (الواردات من أدوات الإنتاج وقطع الغيار ومستلزمات الإنتاج) . وبطبيعة الأمور كانت إنجلترا من خلال ارتباط الجنيه المصرى بالإسترلينى بسعر صرف ثابت ، وكذلك احتكار التجارة الخارجية تحصل على ٢٥٪ من الناتج القومى سنوياً كفائض منتزع لحساب إنجلترا بشكل منتظم وغير ظاهر ، ولقد مارست إنجلترا محاولة شل الاقتصاد المصرى عن العمل فى الحصار

---

[1] د. محمود متولى ، الأصول التاريخية .. ، مرجع سبق ذكره ، ص. ١٥٨ .

بدرجة أكبر فى داخل هذه الوحدات الإنتاجية الحرفية ، كما يوضح ذلك الجدول التالى:

جدول رقم (٦)

الوزن النسبى للإنتاج الحرفى وإنتاج المصانع فى أهم الصناعات الاستهلاكية عام ١٩٤٨

الصناعـــة	الإنتاج الحرفى	إنتاج المصانع
نسيج القطن	٥٥,٤	٤٤,٦
غزل ونسج الحرير	٤٣,٤	٦٦,٧
الأســماك	٥٠	٥٠
الأغذيـــة	٦٤	٣٦

المصدر : تقرير لجنة الصناعات عام ١٩٤٨ ، مذكور فى اقتصاديات التخلف والتطوير مرجع سابق ، ص ٢٦٥ .

وفى عام ١٩٥٢ كان حجم العمالة فى المصانع ٤٠٥١٠٠ عامل ، يعمل منهم ٢٤٣١٠٠ عامل فى ٣٩٦٠ مصنع يزيد عدد العمال فى كل مصنع عن ١٠ عمال ، ١١٠٠٠٠ عامل فى ٦٦ مصنعاً يعمل فى كل مصنع أكثر من ٥٠٠ عامل . وكانت المصانع الأخيرة هى المصانع الآلية فى مصر ، حيث لم تتعدى نسبتها إلى المصانع الكلية فى مصر عن ٠.٠٦٦٪ (ستة وستون فى الألف) . ويلاحظ عدد العمالة فى الصناعة فى مصر انخفض عام ١٩٥٢ عما كان عليه عام ١٩٤٧ ، ويحتمل أن يكون استخدام مزيد من الآلية مع عدم زيادة الاستثمار الصناعى قد سبب هذا النقص فى التشغيل فى قطاع الصناعة .[١]

وفى تقرير لإحصاءات الصناعة عام ١٩٥٢ ، أنه كان فى مصر نحو ١٩٥٢٧ مؤسسة صناعية مصرية ، أكثر من ٣٣٪ منها لا يزيد إنتاجه الصناعى عن ٥٠٠ جنيه

---

[١] المرجع السابق ، ص. ١٦٠ .

فئات العضوية	مصـــريــين			الجملة	أجانب	أجانب متمصرين
	سياسى	موظف كبير	ممول			
من ١١ - ١٥ شركة	١	١	-	٢	٤	٤
من ١٦ - ٢٠ شركة	٣	٢	-	٤	-	-
من ٢١ - ٣٠ شركة	-	١	٢	٣	-	-
من ٣٠ شركة فأكثر	١	-	-	-	-	-

المصدر : عبد المغنى سعيد ، نضال العمال وثورة ٢٣ يوليو ، الطبعة الثالث ، القاهرة ، يوليو ١٩٦٨ ، ص. ٣٣ . مذكور فى المرجع السابق ، ص. ٢٢٣.

ولقد تداخل الأجانب فى الحرف الصناعية والأنشطة الأخرى ليحصلوا على نصيب الأسد من الأجور والأرباح . ويوضح الجدول التالى توزيع العمالة المصرية والأجنبية على الأنشطة المختلفة بنسب وجودهم فى هذه الأنشطة .

جدول رقم (٨)

نسب العمالة فى القطاعات الاقتصادية المختلفة

القطـــاع	نسبة المشتغلين من المصريين	نسبة المشتغليين من الأجانب
الزراعـــة	٥٠٪	١٪
الصناعة والنقل	١٠٪	٥٤٪
التجارة والمالية	٦٪	٢٢٪
الخدمـــات	٥٪	٢٢٪
نشاطات أخرى	٢٩٪	١٪

المصدر : إحصاء السكان عام ٣٩ مديرية الإحصاء . مذكور فى المرجـع السـابق ، ص٢٣٦ .

وفى عام ١٩٥٥ كان عدد عمال بالأجرة أو القطعة من الأجانب ٢,٣٢٧ أجنبى يتقاضون ٤٨٣٦٢٦ جنيه ، وكـان عدد المصريين ٢٥٩,٨٠٥ يتقاضون ١٧,٩٩٤,٩١٠ جنيهاً أى أن عدد الأجانب ٠١.٪ من عـدد المصريين كـانوا يتقاضون ٣٦٪ من الأجور

أما فى عام ١٩٤٧ فلقد وظف البنك الأهلى ١٦٠ مليون جنيه فى سوق لندن فضلاً عن ١٢٣ مليون جنيه مستثمرة فى مارس من نفس العام فى أذون خزانة بريطانية.[١]

والظاهرة الثالثة ، أن الصناعات التى قامت كلها كانت صناعات استهلاكية ، وتعتبر الصناعات الوسيطة أو الأساسية مثل الأسمنت أو الحديد ضعيفة للغاية لا تكاد تؤدى دور ، ويتم الاعتماد كاملاً فى توفير منتجات هذه الصناعات على العالم الخارجى ، ولم تكن هناك أى صناعات أساسية تقوم عليها حركة تصنيع متكاملة ، وكل الصناعات تقريباً تعتمد على الإنتاج الزراعى . ولعل عدم ازدهار الصناعة وتكاملها يرجع فى جانب منه إلى ضيق السوق المصرى ، وانخفاض الطلب على ناتج هذه الصناعات ، وذلك للانخفاض النسبى للقدرة على الشراء للغالبية الساحقة من المجتمع المصرى وخاصة فى قطاع الريف وهو الغالب ، فضلاً على ميل الأغنياء وأصحاب الدخول المرتفعة إلى استهلاك السلع الأجنبية المستوردة .

الظاهرة الرابعة ، ظهور المشروعات الصناعية ، وخاصة الكبيرة منها فى أحضان رأس المال الأجنبى وبمشاركته أو رعايته ، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية ودخول رأس المال الأجنبى إلى بنك مصر بعد أزمته عام ٢٩ - ١٩٣٠ على النحو السابق عرضه . وكذلك اتخاذ هذه الصناعات الشكل الاحتكارى سواء كانت أجنبية أم مصرية . ورغم أن غالبية هذه الصناعات الكبيرة نشأت بعد عام ١٩٣٠ ، أى بعد تقرير التعريفة الجمركية وحماية الصناعات داخل مصر ، حيث ارتفع رأس مال الشركات المساهمة من ١٠ مليون جنيه عام ١٩٣٠ إلى ٢٢,٥ مليون جنيه عام ١٩٣٦ ، ثم إلى ٢٤,٥ مليون جنيه عام ١٩٣٩ ، أى بنسبة ١٥٠٪ مما كانت عليه قبل عام ١٩٣٠ ، وقبل حماية الصناعات المصرية ، إلا أن الطابع الاحتكارى لها لم يدفعها إلى استخدام الحماية لتحسين الإنتاج وخفض الأثمان ، بل ظلت الأثمان للمنتجات عالية وأقل جودة ، مما حمل المستهلكين عبء تحقيق أرباح احتكارية لهذه الصناعات ، فضلاً على استمرار تدفق السلع

---

[١] دليل التجارة الخارجية والنقد الأجنبى ، وزارة الاقتصاد ، القاهرة ، يوليو ١٩٦٢ ، ص. ٢٦ ، ٣٥ ، مذكور فى الأصول التاريخية للرأسمالية ، مرجع سبق ذكره ، ص. ٢٢٢ .

جانب بعض القوى الوظيفية الكبرى فى المجتمع قد اقتنعت دائماً بالسير فى ركاب الرأسمالية الأجنبية فى مصر ، ووجدت أن من مصلحتها عدم الدخول معها فى صراع وخاصة بعد تجربة طلعت حرب وبنك مصر التى انتهت بإقصائه عام ١٩٣٩ . وكانت الرأسمالية الأجنبية حريصة على تطبيق مبدأ الاحتواء مع الرأسمالية المصرية ، ولم يكن هناك بعد سنة ١٩٤٠ مشروع مصرى خالص لا يمثل فيه أجنبى . وكانت معظم المشاريع الاقتصادية يملك زمام السيطرة عليها الأجانب باستثناء مشروعات بنك مصر ، إلا أن هذا البنك ذاته ما لبث أن خضع لتوجيهات البنك الأهلى (الذى كان بنك البنوك فى مصر أو بنك الإصدار) ذلك أن الصراع فى الواقع كان بين قوى الرأسمالية المصرية الحقيقية ممثلة فى طلعت حرب ، وسياساته وبين قوى الرأسمالية الأجنبية يساندها الاحتلال البريطانى . وقد خضعت الدولة والحكومة للسياسة الاستعمارية، وإنتهى الأمر لأن أصبح بنك مصر فريسة للقوى الاحتكارية ، وللذين كانوا مرتبطين اقتصادياً من المصريين بالرأسمالية الأجنبية .

وهكذا يمكن أن نقول أن العلاقة بين الرأسمالية فى صورتها السابقة توضيحها هى التى أضرت بالرأسمالية المصرية سواء فى موقفها من التنمية الحقيقية ، أو العمل على التحرر من الحماية طويلة الأجل أو الاعتماد على نفسها." [١]

ويصور الميثاق الوطنى أوضاع الرأسمالية قبل الثورة وتبعيتها لرأس المال الأجنبى بعبارات دقيقة على النحو التالى : "إن الأزمة التى وقع فيها رأس المال الخاص قبل الثورة تنبع فى واقع الأمر من كونه أرثاً لعهد المغامرين الأجانب الذين ساعدوا على نزح ثروة مصر إلى خارجها فى القرن التاسع عشر ، لقد تعود رأس المال الخاص قبل الثورة أن يعيش وراء أسوار الحماية العالية التى كانت توفر له من قوت الشعب ..... ولقد كان عبثاً لا فائدة منه أن يدفع الشعب تكاليف الحماية ليزيد أرباح حفنة من الرأسماليين ليسوا فى معظم الأحوال غير واجهات محلية لمصالح أجنبية تزيد الاستغلال من وراء ستار". [٢]

---

[١] المرجع السابق ، ص.ص ٢٤٨ - ٢٤٩ .

[٢] الميثاق الوطنى .

الاقتصادى لمصر عقب فشل حرب السويس ، فلم تشترى القطن المصرى . وكانت سوف تحدث كارثة للاقتصاد المصرى لولا أن الصين الشعبية قامت بشراء أكثر من ٨٠٪ من القطن المصرى ، رغم أنها منتجة للقطن .

ولقد كانت صادرات رأس المال الأجنبى للاستثمار فى مصر من أهم أدوات إحكام التبعية وسيطرة الأجانب على النشاط الاقتصادى فى مصر وتوجيهه إلى تحقيق مصالح العالم الخارجى . وكانت الأداة لذلك هى امتلاك الأرض الزراعية ، واقتراض الفلاحين بالربا الفاحش ، والسيطرة على إدارة الشركات من خلال المساهمة فى رأس مالها ، أو العمل كموظفين بها .

ففى عام ١٩٥٢ كان فى مصر ٣٨١٠ أجنبى يملكون ١٦٤٦٣١ فداناً زراعياً، وذلك بعد انخفاض عددهم من ٨٢٤٢ أجنبى يملكون ٥٧٠٨١٩ فدان عام ١٩١٧ وذلك بعد صدور قانون يحرم ملكية الأجانب للأرض الزراعية عن طريق الشراء أو أى طرق آخر غير الارث عام ١٩١٥ .

أما الجانب الأخر فهو سيطرة الأجانب على الشركات المساهمة فلقد كان عدد موظفى الشركات المساهمة من الأجانب فى المناصب الرئيسية لا يقل عن ٥٠٪ إلى ٦٠٪ فى بعض الأحيان ، ويوضح الجدول التالى نسبة أعضاء مجالس الإدارة من الأجانب فى الشركات المساهمة والتى بلغت ٥٥٪ عام ١٩٤٥ ، ١٠٪ من الأجانب المتمصرين ، أما المصريين فكان نصيبهم الباقى ٣٥% .

جدول رقم (٧)

توزيع عضوية مجالس إدارة الشركات المساهمة فى مصر بين الأجانب والمصريين

فئات العضوية	مصريين			الجملة	أجانب	أجانب متمصرين
	سياسى	موظف كبير	ممول			
من شركة إلى شركتين	٢٤	٤٦	٢١٤	٢٨٤	٤٣٤	٦٤
من ٣ - ٦ شركات	٣	١٧	١٧	٣٧	٣٣	٢٦
من ٧ - ١٠ شركات	٢	٣	٣	٨	١٢	٢

قوى رأس المال الاحتكارى الدولى ، وخاصة الإنجليزى منه المسيطر على الاقتصاد ، والذى يستفيد استفادة جوهرية منه . وخاصة إذا ما استعادت قوى رأس المال الاحتكارى الدولى ذاكرتها التاريخية ، وفطنت إلى أن مصر قادرة على بناء تجربة جادة ثانية للتنمية المستقلة ، كما فعلت فى القرن التاسع عشر بقيادة محمد على .

وإزاء ذلك فإن رجال الثورة أوضحوا فى بيانات متعددة لتبديد هذه المخاوف على كل المستويات ، فلقد ورد على لسان صلاح سالم وزير الإرشاد القومى قوله "نحن لسنا اشتراكيين ، ولا اعتقد أن اقتصادنا سوف يزدهر إلا عن طريق المشروعات الحرة"[١]. وكذلك صرح الدكتور القيسوتى "سوف تشجع الدولة المشروعات الحرة وتدعمها بكل وسيلة ممكنة" [٢] . وأوضح عبد الناصر الزعيم الحقيقى لثورة ٢٣ يوليو أن حكومة الثورة لكل الشعب تعمل لخير المجموع وهى مع العمال ومع الفلاحين ، ورجال الأعمال ، والموظفين والطلاب ، والأغنياء والفقراء ، والضعفاء والأقوياء ، والمبتدئين والناجحين ، فهى حكومة تنظر إلى جميع المصريين كأسرة واحدة كبيرة ، وتعمل لخير الجميع [٣] . وهو ما يعنى أن الدولة من الناحية الاقتصادية سوف تستمر فى انتهاج المنهج الليبرالى وسوف تترك تخصيص الموارد تقوم بها قوى السوق كما كانت من قبل ، وأنه لا تغيير فى سياسة الحكم فقد وُلّى ابن الملك فاروق الحكم مع تشكيل مجلس وصاية عليه لأنه طفل صغير وشكلت الوزارة برئاسة على ماهر باشا .

وكان المطلوب هو تهدئة الخواطر للكافة فى الداخل والخارج ، وكذلك خلق جو من الهدوء والاستقرار والأمن لكى يطمئن رأس المال الوطنى والأجنبى للاستثمار فى مصر بعد الثورة ، وخاصة أن الفترة السابقة عليها كانت فترة قلق وصراعات بين الأحزاب السياسية من ناحية والملك وقوى الاستعمار الإنجليزى من الناحية الأخرى ابتداء من حرب فلسطين عام ١٩٤٨ حتى حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ . وهو ما جعل

---

[١] جريدة الأهرام ، ٢٦ يناير ١٩٥٤ .

[٢] جريدة الأهرام ، ١٥ ديسمبر ١٩٥٤ .

[٣] خطاب الرئيس جمال عبد الناصر فى الاحتفال بعيد الثورة الثانى فى ٢٣ يوليو عام ١٩٥٤ .

التى يحصل عليها المصريين . وبالنسبة للموظفين بمرتبات شهرية فلقد كانوا عام ١٩٥١ ٤,٢١٢ يتقاضون ٥٠٨,٤٢١ جنيه ، فـى حين كـان المصريـون ٢٢,٧٩٦ يتقـاضون ٤,٠٨٥,٨٩٣ . أى أن متوسط راتب الأجنبى السنوى حوالى ٣٥٨ جنيه بينما متوسط راتب المصرى ١٧٥ جنيه ، أى ما يعادل ٥٠٪ من راتب الأجنبى .[1]

ولم يتخلص المجتمع المصرى من سيطرة الأجانب على النشاط الاقتصادى إلا بصدور قانون العمـل رقم ٩١ لعام ١٩٥٩ الذى نظم عمل الأجانب بحيث استطاع أن يجعل أولوية العمل للمصريين ويحمى الاقتصاد المصرى منهم ، وخاصة أن الجزء الأكبر منهم كـان لا يصلح للعمل ، إذ الجزء الأكبر منهم كـان أمياً يجهـل القـراءة والكتابـة والآخرين يستطيعون القراءة والكتابة فقط ، لكن تحيز إنجلترا المستعمرة لمصر ، وكذلك سيادة رأس المال الأجنبى المستثمر فى مصر هو الذى أعطاهم هذه الأولوية فى العمل ، ويوضح ذلك الجدول التالى :

جدول رقم (٩)

توزيع الرعايا الأجانب فى مصر تبعاً للقراءة والكتابة

السمة	رعايا انجلترا	رعايا فرنسا	رعايا إيطاليا	رعايا اليونان	رعايا تركيا	رعايا دول أخرى
يقرأ ويكتب	١٤٨٧٥	١٢٠١٩	٢٥٦٠٠	٣١٩٤٨	١٣٠٠٧	١٣٩٩٧
أمـــى	٧١٧١	٧١٤٣	١٢٨٩٦	٢٢٠١٦	١٥٥١٠	١٦٥٠٢
الجملة	٢١٦٤٦	١٩١٦٢	٣٤٤٩٦	٥٣٩٦٤	٢٨٥١٧	٢٠٤٩٩

المصدر : الإحصائى السنوى لعام ١٩١٧ ، مصلحة الإحصاء والتعداد . مذكور فـى المرجع السابق ، ص٢٣٠ .

ولقد واجهت الثورة المصرية عام ١٩٥٢ بأوضاع اقتصادية خطيرة وبحفنـة من الرأسماليين المصريين ، أفضل تقييم لهم هو ما قدمه الزميل والصديق الأستاذ الدكتور محمود متولى فى دراسته الممتازة حول الأصول التاريخية الرأسمالية المصرية حيث يقول "أن الرأسمالية المصرية ممثلة فى أسر معينة ولدت من أصول زراعيـة فى معظمها إلى

[1] المرجع السابق ، ص٢٦٣ .

عامـة وذات سمات أخلاقيـة فـي الغـالب وهـي المبـادئ الستة الشـهيرة للثـورة وهـي : القضاء علـى الاسـتعمار وأعوانـه ، والقضـاء علـى الإقطـاع ، والقضـاء علـى الاحتكـار وسيطرة رأس المال ، وإقامة عدالـة اجتماعيـة ، وإقامـة جيش وطنـي قـوي ، وإقامـة حياة ديمقراطية سليمة.

قطاع الزراعة والإصلاح الزراعي :

كان تنفيذ قانون الإصلاح الزراعـي خروجـاً علـى سياسـة الليبراليـة وتدخـلاً من الدولة لإعادة توزيع الملكية على غير ما أعلنت ، فلقد وضعت حداً أقصى لملكيـة الأرض الزراعية لا يتجاوز ٢٠٠ فدان ، وما زاد على ذلك تستولي عليـه الدولـة خـلال الخمس سنوات التالية بصدور قـانون الإصلاح الزراعـي . وأجاز المشرع للمـالك خـلال خمس سنوات من تاريخ العمل بالقانون أن يتصرف بنقل ملكه مـا لـم تستولي عليـه من الأرض إلـى أولاده القصـر بمـا لا يتجاوز خمسين فدان للولد .... علـى أن لا يزيد مجموع مـا يتصرف فيه إلى الأولاد على المائتي فدان . وكذلك إلـى صغـار الفلاحين بشروط معينـة أهمها أن لايزيد ما يملكه كل منهم عن عشر أفدنه ، وألا تزيد الأرض المتصرف فيها عن خمسة أفدنه ولا تقل عن فدانين ، أو خريجي المعـاهد الزراعيـة بشـروط معينـة أهمهـا أن تكون الأرض مزروعـة حدائـق ، وأن لا تزيد الأرض المملوكـة للمتصـرف إليـه عـن عشرين فدان ، وأن لا تزيد الأرض المتصرف فيها عن عشرين فدانـاً لكـل منهـم ولا تقل عن عشرة أفدنه .

وقد قرر قانون الإصـلاح الزراعـي "أن لمـن استولت الحكومـة علـى أرضـه لـه الحق في تعويض يعادل ١٠ أمثال القيمة الايجارية لهذه الأرض مضافاً إليها قيمة المنشآت الثابتة والأشجار ، وتقدر القيمة الايجارية بسبعة أمثال الضريبة الأصليـة . ونصـت المـادة السادسـة مـن القـانون أن يؤدي التعويض المذكور بسندات علـى الحكومـة وتكـون هـذه السندات اسمية ولا يجوز التصرف فيها إلا لمصري . وصدر المرسوم بقـانون رقـم ٣٥٠ لسنة ١٩٥٣ بالأذن لوزير المالية والاقتصاد في إصدار قرض في حدود مائتي مليون جنيه لمدة ثلاثون سـنة بفـائدة ٣٪ ، وذلك لأداء ثمن الأرض المتولي عليهـا . وبلغت مسـاحة الأرض التـي تـم الاسـتيلاء عليهـا ٥٦٥٠٠٠ فـدان ، أي حوالـي عشـر زمـام الأرض

الفصل الخامس

محاولة بناء التنمية من خلال الليبرالية ٥٢ – ١٩٥٦

قامت الثورة وإنهار النظام السياسى فى مصر بخروج الملك فاروق الأول فى غضون يومين ، وواجه رجال الثورة مسئولية بالغة الصعوبة فى داخل البلاد وخارجها . ففى الداخل كان هناك نوع من الحذر والترقب من قبل القوى السياسية والأحزاب والجماعات المنظمة مثل الأخوان المسلمين ، ومحاولة استطلاع المستقبل من خلال التصرفات والتصريحات التى تصدر عن رجال الثورة . وكان أهم تساؤل حول نظام الحكم وأسلوبه ، وهل سوف يستبدل ملك بملك آخر ، ومن ثم تسير الأمور سيرها الطبيعى ويستمر الحكم من خلال الأحزاب السياسية المتصارعة على الحكم ، ومن ثم ينتهى المجتمع إلى نفس الأسلوب الاقتصادى الفردى الليبرالى فى إدارة الموارد بما أفرزه من إهدار للطاقة الإنتاجية ، ومن سوء للتوزيع ، ومن تبعية اقتصادية يدفع ثمنها المجتمع المصرى بتسرب فائضه الاقتصادى إلى الخارج ، أم أن هناك جديدا فى هذا الأسلوب .

أما على المستوى الخارجى ، فلقد كان التساؤل عن طبيعة هذه الثورة ومن ورائها ، ومن ثم سوف تتبع من ، وعلى حساب من ، وخاصة أن القوات النظامية العسكرية لإنجلترا موجودة فى كل مكان فى مصر ، وموجودة فى ميدان التحرير فى القاهرة على مقربة مئات الأمتار من مركز الحكم والبرلمان ، ومكاتب الوزراء . وكان الصراع واضحاً بين إنجلترا المستعمر لمصر وبين الولايات المتحدة التى ترغب فى فرض سيطرتها كمهيمنة على المنطقة كلها (الشرق الأوسط) بخلع أقدام الإمبراطورية القديمة التى هرمت وهى إنجلترا لتحل محلها . وأيضاً كانت تساؤلات العالم العربى حيث كانت ثورة يوليو أول ثورة فى المنطقة على نظام الحكم وإدارة الموارد الاقتصادية يكاد يكون هو نفس النظام فى كافة دول العالم العربى . وكان الخوف من الجميع أن تكون الثورة المصرية ثورة اشتراكية تقترب من ثورة الاتحاد السوفيتى أو الصين الشعبية ، أو على الأقل تكون ثورة ذات مضمون اجتماعى أو اقتصادى تغير من طريقة الإنتاج السائدة فى مصر ، وهو ما يضر بالقوى الاقتصادية والسياسية المسيطرة فى الداخل ، وكذلك

ثانياً :

زيارة الخبير الألمانى "شاخت" لمصر عقب الثورة ، وهو يمثل أحد العقول الاقتصادية العظيمة الذى عالج مشكلة التضخم فى ألمانيا بسياسة الحكمة عام ١٩٣٢ [١] ، حيث قرر بالنسبة لقطاع الزراعة ، أنه هو القطاع الأساسى فى البلاد ، وأنه يمكن أن يكون المحرك الأول للنمو فى مصر لأنه يقوم بتمويل الغذاء ويكون ناتجه أكبر جزء من الدخل القومى ، وانه اعتمادا على الفائض الذى ينتج منه يمكن تمويل التنمية فى القطاعات الأخرى وخاصة الصناعة . إلا أن واقع الحال فى قطاع الزراعة لا يمكن أن يسمح بذلك، فعلاقات الإنتاج ونظام الملكية (الغائبة) ونظام الإيجار السنوى قصير المدى للأرض يجعل مصر مثالاً توضيحياً لنظرية الريع عند ريكاردو، الذى أثبت من خلالها أن علاقات الإنتاج داخل قطاع الزراعة الإنجليزى تعوق التنمية الصناعية (الثورة الصناعية فى إنجلترا). ومن ثم يستلزم الأمر إجراءات سريعة وفعالة أولها إعادة توزيع الملكية ليصبح لدى الفلاحين – وهم الغالبية – الرغبة فى العمل والإنتاج مع تأمين الأرض وخصوبتها. ثم نقل فائض قطاع الزراعة إلى القطاعات الأخرى لبنائها وتقوية الموجود منها .

ثالثاً :

كانت ظروف القرية فى غاية الصعوبة وكان البؤس فى القرية لا يخفى على أحد فى مصر ، وانتهى الريف المصرى إلى ثورات متتالية للفلاحين فى المزارع الكبيرة (الإقطاعية) آخرها كانت ثورة قرية "بهوت" بمحافظة المنصورة . ومن ثم كان الإسراع

(*)

يراجع التفصيلات فى المراجع التالية :

- د. عبد العظيم رمضان ، صراع الطبقات فى مصر ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص ٢٠٠ – ٢٢٢ .
- شهدى عطية الشافعى ، محمد عبد المعبود الجبيلى ، أهدافنا الوطنية ، مطبعة الرسالة ، ١٩٤٥ ، ص. ٥٦ وما بعدها .
- إبراهيم عامر ، الأرض والفلاح ، الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع .
- د. سعيد الخضرى ، المذهب الاقتصادى الإسلامى ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٥ ، ص.ص ٦٢٠ – ٦٩٥ .

[١] د. رفعت المحجوب ، الطلب الفعلى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص.ص ٢١٩ – ٢٢٤ .

كل من رأس المال المصرى والأجنبى يحجم عن الاستثمار فى مصر .

وفى الواقع أن المجتمع المصرى قبل الثورة لم يصل فيه المنكرون على اختلاف نواحيهم الفكرية إلى تكوين صورة متكاملة عما يجب أن يكون عليه المجتمع المصرى فى المستقبل ، وكان الانشغال على المستوى الفكرى ينحصر بالدرجة الأولى فى الدفاع عن الصراعات السياسية السائدة بين الأحزاب السياسية والجماعات المنظمة أو تبرير بعض تصرفاتها ، وكان الخلاص من الاحتلال الإنجليزى يشغل فكر الطليعة من مفكرى المجتمع . ومن ثم لم تتبلور الأفكار تلو الأفكار حول النظام الاقتصادى والاجتماعى الأمثل لمصر ، بما يشكل نظرية متكاملة يمكن أن يعول عليها فى كيفية إدارة الموارد الاقتصادية ، أو حتى أى أسلوب منهجى لذلك . فضلاً على أن الغالبية من المفكرين كانوا مقتنعين بأسلوب إدارة الاقتصادية فى العالم الرأسمالى الغربى مثل إنجلترا وفرنسا ، أى مقتنعين بالأسلوب الفردى الليبرالى لإدارة موارد المجتمع . ولكنهم مقتنعين أيضاً بأن ما يمنع من تحقيق هذه النتائج الجيدة ليس إلا وجود الاستعمار الإنجليزى وتدخله فى إدارة موارد المجتمع ، وكذلك فى إدارة حياته السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

وتبعاً لذلك فإن رجال الثورة لم يكن لهم صورة واضحة عن المستقبل وكيفية إدارة المجتمع وتوجيهه إلى تحقيق هذه الصورة ، ولم يكن هناك أيديولوجية معينة تجمع بينهم ، وبصفة خاصة أى أيديولوجية فى المجال الاقتصادى . لكن جمع بينهم على اختلاف انتماءاتهم الطبقية والسياسية ضرورة التغيير للواقع المصرى ابتداء من تغيير أسلوب الحكم ، وطرد الملك فاروق رمز نظام الحكم الذى ورثه منذ جده محمد على باشا، ومن ثم سمى ذلك العهد (عهد أسرة محمد على) بالعهد البائد. فضلاً على أنهم كانوا مشغولين منذ بداية الثورة بتثبيت دعائم العهد الجديد وطرد الإنجليز وتحقيق الجلاء للمستعمرين ، ومن ثم لم يكن لديهم الوقت اللازم لفحص النظريات الاقتصادية والأيديولوجيات المذهبية لتطبيقها على السياسات الاقتصادية وابتداع غيرها ومن ثم استمرت هذه السياسات السابقة فى التطبيق .

وكان من الضروزى والحال كذلك أن تكون أهداف الثورة المعلنة ذات أبعاد

. ظلها طرد الفلاح المستأجر من الأرض طالما يدفع الإيجار ، يؤدى إلى حل مشاكل متعددة. أولها : أنه بثبات القيمة الايجارية ، وعدم قدرة المالك على طرد الفلاح المستأجر، أصبح لا يستطيع زيادة الإيجار ، وبيعه للأرض أو شرائه أرض جديدة لا يخل بالعلاقة الايجارية وتنتقل الأرض محملة بعقد الإيجار . ومن ثم أصبح عائد الأرض ثابت لا يمكن زيادته (الإيجارات) وبالتالى استثمار الفائض فى شراء أرض زراعية أخرى (المضاربة على الأرض) ومن ثم ارتفاع ثمنها لن يؤدى إلى زيادة الإيجار ، وبالتالى لا يؤدى إلى زيادة أرباح الملاك . ومن ثم انتقل الفائض الزراعى إلى الاستثمار فى الإسكان . وهو ما حقق الهدف من الإصلاح الزراعى (رابعاً) ولكن ليس كاملاً ، فلقد انتقل الفائض من المضاربة على الأرض ولكن لم ينتقل إلى قطاع الصناعة كما كان مطلوباً . وذلك لأسباب سوف نوضحها لاحقاً فى مناقشة تطور الصناعة ، إلا أن أهم الأسباب هو عدم وجود مجالات واضحة مضمونة ومنظمة للاستثمار الصناعى ينتقل إليها الفائض ، وبالتالى كان أفضل استثمار مضمون هو الاستثمار فى المبانى والإسكان . ولذلك فأنه فى عام ١٩٥٤ استوعبت صناعة البناء نحو ٦٣٪ من صافى تكوين رؤوس الأموال المصرية ، والتى بلغت فى نفس العام ٦٥ مليون جنيه ، وهو ما أضطر الحكومة إلى تصدر قانوناً عام ١٩٥٦ يقيد أعمال الهدم والبناء ويحصرها فى حدود الضرورة القصوى ، حيث ظهرت الوفرة فى المساكن المعروضة للإيجار فى المدن دون مستأجر . وكان ذلك بغرض الضغط على رؤوس الأموال لتتوجه للاستثمار فى الصناعة .

كذلك كان الإسراع فى تطبيق الإصلاح الزراعى من أجل تحقيق الاستقرار للفلاحين فى الأرض الزراعية ، وأن يطمئنهم على غدهم ، الذى لن تزيد فيه الإيجارات بما يعجز الفلاح عن الدفع ويتم طرده من الأرض ، هذا الاستقرار الذى يمنح قطاع الزراعة الفرصة فى زيادة الإنتاج الزراعى وتأهيله للتنظيمات الزراعية التى سوف تقوم بها الدولة لاحقاً ، مثل تطبيق الدورة الزراعية ، وكذلك تطبيق النظام التعاونى فى الريف ودفع الفلاحين للانتظام فى الجمعيات التعاونية الزراعية . هذه التعاونيات التى أصبحت تقدم القروض والتقاوى المحسنة ، وتقوم بتسويق الإنتاج الزراعى بعد ذلك . وكانت وجهة نظر الحكومة أنه لا يكفى أن يعطى الفلاح قطعة من الأرض ، وأن يترك بعد ذلك وشأنه، بل يجب أن يرشد إلى أحسن الطرق الزراعية ، وأن يحصل على كل معونة فنية ومادية ،

المزروعة فى مصر آنذاك .[١]

وهناك كثير من الأسباب التى دفعت رجال الثورة إلى الإسراع فى تطبيق الإصلاح الزراعى بسرعة وإعادة توزيع الملكية فى الريف المصرى فى نفس عام الثورة، فى ٢٦ أكتوبر ١٩٥٢ .

أولاً :

لأنه تمت المناداة بأكثر من صوت وأكثر من جماعة بضرورة معالجة مشكلة تركز ملكية الأرض واحتكارها من القلة .[٢]

---

[١] بيان المهندس سيد مرعى ، وزير الدولة للاصلاح الزراعى فى مجلس الأمة فى ١٩٥٧/٨/٥ ، ص. ٨ ، ٣٧ - ٣٨ .

[٢] أول دعوى كانت فى وزارة سعد زغلول عام ١٩٢٤ ، حيث قرر مجلس النواب فى ١٠ يونيو من نفس العام بيع أكبر جزء من أطيان الحكومة لصغار المزارعين . وفى عام ١٩٣٥ قدم حزب الوفد فى مؤتمره الحزبى برنامج إصلاحى يقوم على استصلاح الأراضى وتوزيعها قطعاً صغيرة لا تتجاوز خمسة أفدنة . وقرر البرنامج أنه يمكن استصلاح ٤١٠٠٠٠ فدان فى الوجه البحرى ، ٥٥٠٠٠٠ فدان فى الصعيد . إلا أن شيئاً من ذلك لم يتم ولم ينفذ ، فلقد كانت من قبيل المزايادات الحزبية قبل الثورة.

وفى عام ١٩٣٩ كانت دعوة محمود كامل المحامى ، الذى دعى إلى توزيع الأراضى البور على صغار الفلاحين فى حدود فدانين أو ثلاثة . ويقرر أن ذلك "خير ضمان للقضاء على كل احتمال فى نشوء أفكار وأراء اجتماعية هدامة كالتى تفشت فى دول أوربا وآسيا الغربية" .

وبنفس المنطق تكون دعوة على الشمسى باشا ، حيث قرر أن ٩٤٪ من الملاك لا يزيد ما يملكوه عن ٣٢٪ من المساحة الكلية للأرض ، وأن ١/٢ ٪ يملكون ٣٨٪ من مساحة الأرض . وأنه لابد من إعادة التوزيع بطريقة أكثر عدالة حتى لا يتم نزع ملكية الأراضى الكبيرة وتقسيمها على صغار الملاك كما حدث فى رومانيا والمجر وإيطاليا ، والأسلوب والعلاج هو بيع أراضى الحكومة إلى صغار المزارعين ، وإصلاح الوقف بقصره على الأغراض الاخيرية فقط .

ويلاحظ أن الشعور بعدم عدالة التوزيع لملكية الأرض يغمر الجميع ، إلا أن الحل لا يكون على حساب الملاك بتوزيع الأرض ، بل على حساب غيرهم ، الحكومة تستصلح الأرض وتوزعها أو توزع أملاكها .

(=)

قطاع الصناعة:

رغم أن الإعلان وكل الأحاديث الرسمية كانت مطمئنة لرجال الأعمال والمستثمرين فى قطاعات الصناعات والقطاعات الأخرى ، إلا أن وقع تنفيذ الإصلاح الزراعى أدى إلى عدم الاطمئنان عند المستثمرين ، ولم يتبدد هذا الخوف إلا ابتداء من عام ١٩٥٤ ، بعد أن ظهر قانون الإصلاح الزراعى لم يتبعه أى إجراءات أخرى تمس أى نوع من الملكية فى أى مجال اقتصادى ، ولا حتى قطاع الزراعة مرة أخرى .

إلا أن الدولة بدأت تفكر جلياً فى عملية التصنيع ، ولم تتوان فى وضع الترتيبات اللازمة لذلك ، فلقد تم إنشاء المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى ، ليقوم بوضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية على أسس علمية سليمة ، وليدرس موارد البلاد ويعمل على استثمار طاقاتها إلى أقصى حدود الاستثمار .

وكان للمجلس كامل السلطات للمساهمة مع الوزارات ومع القطاع الخاص فى وضع المشروعات وتنظيمها وتمويلها ، وكان هدف المجلس الأساسى هو زيادة التعاون والتشاور بين الحكومة والقطاع الخاص . إلا أنه أكد فى تقريره عام ١٩٥٥ " إن حجر الزاوية فى مخططات العهد الجديد هو وضع خطة محدده للتوفيق بين الجهود الخاصة والعامة لصالح الشعب " . ومن ثم تم إنشاء ثلاث أجهزة لمعاونته هى المجلس الدائم للخدمات العامة ، والمجلس الدائم للتدريب الصناعى ، والمجلس الدائم لاستصلاح الأراضى .

وفى عام ١٩٥٣ ، أصدر المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى برنامج موسع للاستثمار فى مشروعات متعددة مثل الحديد والصلب ، وصناعة معدات السكك الحديدية ، وشركة كيما للكيماويات والأسمنت ، وصناعة الكابلات الكهربائية ، وإطارات السيارات وراكتا للورق . وقدمت الدولة التسهيلات تلو التسهيلات للقطاع الخاص ليقوم بالاستثمار فى هذه المشروعات على النحو التالى :

١ - المساهمة فى التمويل ، مثال ذلك تأمين نحو ٥٠٪ من راس مال شركة الحديد والصلب ، وشركة سيماف لمعدات السكك الحديدية ، وكذلك تمويل الشطر الأكبر

فى تطبيق الإصلاح الزراعى ضرورة ملحة للاستقرار فى الريف المصرى ، وخاصة فى القرى التى تحتويها الملكيات الكبيرة الإقطاعية .[١]

رابعاً :

كان المطلوب حسب توصية "شاخت" سحب الفائض الاقتصادى من قطاع الزراعة إلى القطاعات الأخرى وخاصة الصناعة وهذا الفائض الاقتصادى يتكون عند طبقة الملاك الزراعيين الذى يتم استخدامه فى المضاربة على الأرض ، وهو ما يؤدى إلى ارتفاع أثمان الأرض الزراعية وبالتالى رفع القيمة الإيجارية للأرض (الإيجار) ليتناسب مع ثمن الأرض المتزايد ، وهو ما يؤدى إلى مزيد من بؤس الفلاحين المستأجرين للأرض عبر الزمن .

على ذلك كان الإسراع بتطبيق الإصلاح الزراعى وتحديد القيمة الايجارية بسبعة أمثال الضريبة لا تتعداها ، واعتبار عقود الإيجار للأرض عقود ممتدة لا يجوز للمالك فى

---

[١] هناك تقديرات ودوافع أخرى حول سرعة تنفيذ قانون الإصلاح الزراعى ، فيقول "باير" : يبدو أن الإصلاح الزراعى فى البداية كان فى الواقع مجرد وسيلة سياسية هدفها تحطيم سلطان الأسر الاقطاعية الكبيرة فى الريف المصرى .

- Baer J., Egyptian Attitudes Towards Land Reform, in W. Laquar, Middle East in Transition, London, 1958, pp. 90 - 94.

أما "لوكير" فيرى فى بحثه عن "مواقف مصر من الإصلاح الزراعى" فى نفس الكتاب السابق ، ص.ص ٩٠ - ٩٤ ، "لكن الاصلاح الزراعى لم يكن مجرد وسيلة سياسية كما يحاول هذا الكاتب أن يقول ، وإنما كان تعبيراً صادقاً عن الرغبة فى إرادة التغيير التى تجسدها الثورة ، وفى إزالة المظالم التى عانى منها الفلاح المصرى قروناً طويلة ، وفى إعادة الأرض إلى الشعب صاحب الحق فيها" .

ولعل القول الفصل فى أسباب تنفيذ الإصلاح الزراعى قول عبد الناصر رحمه الله ، حيث قال "إن طلبنا الرئيسى لم يكن اقتصادياً وإنما هو تحرير الفلاح من سيطرة السيد" . ومرة أخرى يقول "إن أهم شيء فى تحديد الملكية .... هو الذى يعبر عن معنيين أساسيين ، الأول هو الحرية السياسية والثانى هو التخلص من الاستبداد السياسى" ، ومرة ثالثة يوضح "أمامنا الفلاح والعامل وصاحب الأرض وصاحب رأس المال ونحن نعمل للجميع ولا ننصر فئة على أخرى" .

- مجموعة خطب الرئيس جمال عبد الناصر ، الجزء الأول ، مصلحة الاستعلامات ، وزارة الارشاد القومى، خطاب ١٠ أبريل ١٩٥٤ ، خطاب ١٩ أبريل ١٩٥٤ .

خلقت الحكومة وحدة بين الشركات العاملة فى الصناعة ، ومنحت بعض الغرف الصناعية حق فرض الرسوم على الشركات الأعضاء لتمويل برامج البحوث التكنولوجية والتسويقية المشتركة .

٧ - تأمين المساهمين والمستثمرين الصغار من هيمنة قلة متحكمة فى إدارة الشركات المساهمة ، وذلك بإصدار قانون جديد للشركات المساهمة رقم ٦٢ لعام ١٩٥٤، الذى خفض الحد الأدنى لقيمة السهم إلى ٢ جنية بدلا من أربعة جنيهات ، وزاد من قوة المساهمين فى مواجهة إدارة الشركات ، ففرض التقاعد لأعضاء مجلس الإدارة عند سن الستين ، " حدد مكافأتهم بحد أعلى لا يزيد عن ١٠٪ من الأرباح بعد توزيع ٥٪ من الأرباح على المساهمين ، وفرض عدم زيادة المكافآت بأى حال من الأحوال عن ٢٥,٠٠٠ جنيه فى العام ، وحرم أن يكون هناك عضوية لمجلس الإدارة أكثر من ٦ شركات فى وقت واحد ، أو يكون مدير عام فى أكثر من شركتين ، كما فرض على كل مدير أن يتحمل المسئولية عن ناحية معينة من نواحى سياسة الشركة .

. وفى عام ١٩٥٧ تم تخفيض عضوية مجلس الإدارة إلى شركتين فقط ، والمدير العام فى شركة واحدة ، ومنح المساهمين حق التفتيش على الحسابات والمطالبة بعقد اجتماعات طارئة والاقتراع على سياسة الشركة ، ومن ثم أصبح للمساهمين حقوق رقابية هامة تطمئنهم على مدخراتهم المستثمرة فى الشركات .

وهكذا فان حكومة الثورة فتحت الباب كاملا للرأسمالية الوطنية والقطاع الخاص ليقوم بالتنمية الصناعية ، وقدمت له كل المعونات من كل جانب ، وخلقت المناخ المناسب لتحقيق أرباح معتبرة للمستثمرين من القطاع الخاص المصرى ، وكذلك لشريكه الأجنبى ، وذلك بحماية الإنتاج السلعى الصناعى المصرى من المنافسة الأجنبية ، وتخفيض الجمارك على مستلزمات الإنتاج المستوردة . إلا أنها لم توافق على ما طلبته الرأسمالية المصرية من مطالب غير معقولة وتعبر عن استهتار وعدم جدية المستثمرين المصريين ، حيث طلبوا أن تقوم الحكومة بضمان الربح لجميع الاستثمارات الصناعية الجديدة ، إذ يعنى ذلك

ومن ثم فان الإرشاد الزراعى من أهم المهام التى تولتها الدولة فى قطاع الزراعة [1] . وهذا الإستقرار والسيطرة على الإنتاج الزراعى وتنظيمه يعنى توفير الغذاء للشعب ، وكذلك توفير المواد الأولية للصناعة ، ومن ثم فهو حجر الزاوية للانطلاق إلى الصناعة . وهذا الأسلوب لتنظيم الزراعة والسيطرة على الإنتاج الزراعى والسيطرة على الفائض الاقتصادى الزراعى يعتبر هو بداية الطرق للتنمية الصناعية فى تجربة التنمية الجادة الأولى فى تاريخ مصر الحديث (تجربة محمد على) وكذلك كانت بداية الطريق للتصنيع فى اليابان .إلى جانب ذلك فلقد استطاع الإصلاح الزراعى أن يعيد توزيع الدخل بين الفلاحين العاملين فى الأرض ، وبين الملاك الغائبين عن الأرض ، وهو ما يتمشى مع العدالة الاجتماعية ، ويقرب بين الطبقات الاجتماعية المختلفة ويخلق التجانس بين أفراد الشعب المصرى . فلقد تم إعادة توزيع ١٠٪ من لقيم المضافة فى الإنتاج الزراعى من الملاك الغائبين إلى الفلاحين [2] .

إلا أن الإصلاح الزراعى لم يتناول إلا ١٠٪ من الأرض الزراعية ليعيد توزيعها، وأصاب قلة قليلة من الملاك لا يتجاوز عددهم ١٠٠٠ مالك هم أكبر ملاك الأرض . ومن ثم فإن رجال الثورة لم يكن لديهم برنامج شامل لإعادة توزيع الملكية فى المجتمع المصرى كله ، أو حتى على مستوى قطاع الزراعة فقط .

ولقد وجهت الدولة جل استثماراتها إلى قطاع الزراعة حيث تطورت استثمارات الحكومة من ٢٨ مليون جنيه عامى ٥٠ – ١٩٥٢ ، إلى ٤٣ مليون جنيه عام ١٩٥٣ ، إلى ٥٣ مليون جنيه عام ١٩٥٤ ، إلى ٦٢ مليون جنيه عام ١٩٥٥ ، ثم إلى ٦٦ مليون جنيه عام ١٩٦٦ ، وكان ٦١٪ من هذه الاستثمارات ينفق فى مشروعات الرى والصرف واستصلاح الأراضى .[3]

---

[1] المهندس سيد مرعى ، مرجع سبق ذكره ، ص. ٥٣ .

[2] - Bent Hansen & Girgis Marzouk, Development and Economic Policy in the U.A.R (Egypt), North - Holland Publishing Company, Amisterdam, 1965, P. 78 - 79.

[3] معهد التخطيط القومى النشرة رقم ٦٣ ، ص.ص ١٦ – ١٧ .

القطـــاع	القطاع الحكومى	القطاع الخاص
٧ - البناء والإنشاءات	-	٢٠,٣ ,, ,,
٨ - الإدارة العامة	١١٠	-
٩ - خدمات أخرى	-	١٠٦,٣ مليون جنيه
المجموع	١٢٨	٧٣٦,٦ ,, ,,

المصدر : لجنة التخطيط القومى ، مذكرة رقم ٩٠ .

- د. رمزى زكى ، مشكلة الادخار - مع دراسة خاصة عن البلاد النامية، القاهرة ، ١٩٦٥ ، ص. ٢٧٧ .

- د. محمود متولى ، الأصول التاريخية للرأسمالية ، مرجع سبق ذكره ، ص. ٢٧٧.

ويلاحظ من الجدول أن الاستثمارات الحكومية كانت في حدود ١٨ مليون جنيه فقط ، أما القطاع الخاص فكان نصيبه ٧٣٦,٦ مليون جنيه ، أى يصل حجم استثمار القطاع الخاص إلى أكثر من ٤٠ ضعف القطاع الحكومى (وذلك باستبعاد الاستثمار فى الإدارة العامة) . وكذلك نجد أن أهم الاستثمارات وأكبرها فى قطاع الزراعة ، ثم التجارة، الإسكان والبناء والإنشاءات ٧٨ مليون جنيه ، ثم النقل والموصلات ...الخ . ولذلك فإن القطاع الخاص حقق الجزء الغالب من الأرباح ، وكانت له الغلبة فى تحقيق الادخار كما يوضح ذلك الجدول التالى :

جدول رقم (١١)

توزيع الأرباح والادخار تبعا للقطاع العام والخاص ١٩٥٥/٥٤

القطـــــاع	المبلغ المقدر كإدخار محلى
الأرباح غير الموزعة فى القطاع الخاص المنظم	٥٢,٥ مليون جنيه
,, ,, ,, ,, ,, غير المنظم	٣٢,٧ ,, ,,
الإدخارات المنزلية (الإدخار العائلى)	١٢,١ ,, ,,
مجموع الإدخار الخاص	٩٧,٣ ,, ,,
مجموع المدخرات العامة (القطاع العام)	١٥,٩ ,, ,,

المصدر : د. محمود متولى ، الأصول الرأسمالية ، مرجع سابق ، ص ٢٧٨.

من كيما وراكتا للورق . وكذلك منح الأراضى اللازمة لإنشاء شركتين للكابلات الكهربائية وشركة الإطارات ، بعد أن وضع تصميماتها المجلس الدائم للإنتاج القومى ، ووقعت عقد مع الشركة لشراء جزء كبير من إنتاجها .

٢ - السماح للأجانب (حيث كان شطر كبير من المستثمرين ومعه من الأجانب) بامتلاك غالبية الأسهم فى شركات المساهمة ، حيث خصص القانون ٤٩٪ من الأسهم للمصريين ، ترغيبا لرأس المال الأجنبى فى الاستثمار فى مصر .[1]

٣ - مشاورة اتحاد الصناعات المصرى ، وتنفيذ توصيات ، مثل تخفيض الضرائب وفرض مزيد من الحماية الجمركية على السلع المنافسة ، وتخفيضها على مستلزمات الإنتاج الواردة من الخارج .

٤ - منح الإعفاءات الضريبية ، فلقد تم إعفاء الشركات المساهمة الجديدة من ضريبة الأرباح لمدة سبع سنوات ، كما أعفت الأرباح من إصدار الأسهم للشركات القائمة من الضريبة لمدة خمس سنوات ، وكذلك إعفاء الأرباح غير الموزعة كليا بواقع ٥٠٪ من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية ، وذلك مساعدة من الدولة على زيادة حجم التراكم الرأسمالى .

٥ - قامت الحكومة برفع ضمانها للقروض الممنوحة من البنك الصناعى إلى خمسة ملايين جنيه ، وكذلك قامت بتغطية الإكتتابات اللازمة لتوسيع المصانع ، وضمان القروض التى تقدمها البنوك التجارية إلى رجال الأعمال .

٦ - تقوية مركز اتحاد الصناعات المصرى وذلك بفرض ضرورة اشتراك الشركات التى تزيد عن حجم معين فى الغرف التجارية ، التى يتكون منها الاتحاد ، وحيث كانت الشركات متماثلة النشاط تتقاعس عن التعاون فى المجال الإنتاجى ، وبذلك

---

[1] هذا خلافاً للقانون الصادر عام ١٩٤٣ رقم ١٣٨ والذى خصص للمصريين ٥١٪ من أسهم أى شركة .
- د. راشد البراوى ، الثورة العسكرية فى مصر ، ١٩٥٢ ، ص. ٢٢٦ . مذكور فى المرجع السابق ، د. محمود متولى ، تاريخ الرأسمالية ، مرجع سبق ذكره ، وكذلك باتريك أوبريان ، ثورة النظام الاقتصادى ، مرجع سبق ذكره ، ص. ٩٧ .

جنيه ، وساهم البنك الصناعي بحوالي ٢,٢٢ مليون جنيه ، أي أن مجموع مساهمة الحكومة أكبر من مساهم الرأسمالية المصرية .

التغيرات على المستوى الاجتماعي :

على المستوى الاجتماعي وخاصة علاقات الإنتاج فإن حكومة الثورة أقامت التوازن بين صغار ومتوسطي المساهمين في الشركات المساهمة (المستثمرين) وبين كبار المستثمرين الذين يكونوا الإدارة العليا في هذه الشركات على النحو السابق إيضاحه . أما على مستوى العمال ، فلقد شجعت العمال الصناعيين على الانتظام في الحركة النقابية، ومنحت العمال حقوق في مواجهة الإدارة ، وأصبح العامل محصنا ضد الفصل التعسفي ، وأصبح النزاع بين العامل والإدارة يخضع للتحكيم الإلزامي ، إلا أن هذا التطور لم يصل بالنقابات العمالية إلى القدرة على المساومة النقابية الجماعية مع الإدارة ، وظل حق الإضراب عن العمل غير مشروع ، وظلت الموارد المالية للنقابات تحت الأشراف المباشر للدولة . وكانت المحصلة الأخيرة هو تأكد العمال ونقابتهم من أن الشركات سوف تمتثل لحكم القانون .

وكذلك استطاعت الحكومة أن تلزم أصحاب الأعمال والشركات بحقوق العمال في الأجازات العادية والمرضية ، والتعويضات عن الإصابة في العمل أو الفصل من الخدمة أو الوفاة ، وذلك في إطار نظام لتأمين شروط صحية لمصلحة العمال . وأصبح أصحاب الأعمال مقيدين تماما بالقانون الذي لم يعد يسمح بالفصل بسهولة ، وأصبح عليه من القيود والضمانات ما يمنع الفصل التعسفي (ومع ذلك فحق فصل العامل موجود ولكن بشروط تؤكد ما يستوجب فصل العامل يتحقق منها المحكمين في نظام التحكم ، أو يتحقق منها القاضي ليحكم بصحة قرار الإدارة بالفصل ، وإلا فإنه يقوم بإلغائه) ، وكذلك ضمانات تحديد الأجر ، حيث تم رفع الحد الأدنى للأجور من أثنى عشر قرشا ونصف إلى الضعف أي خمسة وعشرون قرشا يوميا .

فى حالة موافقة الحكومة عدم مسئولية المستثمرين عن جدية الاستثمار أو عن كفاءة التشغيل ، أو حتى العمل عند مستوى مقبول من الإنتاجية [1] . وكذلك رفضت طلب الرأسمالية المصرية بعدم مساهمتها المباشرة فى الاستثمارات الصناعية ، والشركات الصناعية الجديدة . بل على العكس بدأت تدخل فى خلق المشروعات الصناعية وأدارتها ، وأخذ الموظفين العامين (موظفى الحكومة والهيئات العامة) يضعون تصميمات المشاريع الصناعية ، ويقارضون الشركات الأجنبية لدراسة إنشاء المشروعات واختيار تكنولوجيا الآلات الإنتاجية ، وبالتالى يتواجدون فى مجالس إدارة الشركات ، ومن ثم أخذت حكومة الثورة على عاتقها دعم قطاع الصناعة وإعادة بناؤه دون المساس بنشاط القطاع الخاص تشجيعا للرأسمالية المصرية على النهوض من جانبها بقطاع الصناعة فى جو من الحرية والليبرالية والدعم الحكومى .

ومع ذلك فقد أحجمت الرأسمالية المصرية عن المشاركة بجدية فى الاستثمار الصناعى ، وظل حجم الاستثمار الصناعى حتى عام ١٩٥٣ لا يتجاوز ٥,٥ مليون جنيه ، بينما الاستثمار فى الخدمات وصل إلى ٢٢,٦ مليون جنيه ، وذلك أن القطاع الأخير هو الأقدر على منح مزيد من الربحية السريعة . ومع ذلك ظلت الاستمارات الحكومية ضعيفة إلى جانب استثمارات القطاع الخاص ، ويوضح ذلك الجدول التالى :

جدول رقم (١٠)

توزيع الاستثمارات حسب الأنشطة الاقتصادى بين القطاع الخاص والحكومى

القطـــاع	القطاع الحكومى	القطاع الخاص
١ - الزراعة	-	٢٨٢,٨ مليون جنيه
٢ - الصناعة والكهرباء	١,٤	٧٤,٢ ،، ،،
٣ - النقل والمواصلات	١٦,٦	٥٥,٠ ،، ،،
٤ - الخدمات المالية	-	٢٠,٨ ،، ،،
٥ - التجـــارة	-	١٢٩,٤ ،، ،،
٦ - الإســـكان	-	٥٧,٧ ،، ،،

---

[1] تقرير مجلس الإنتاج القومى لعام ١٩٥٤ ، ص. ١٤ ، ١٧٤ ، ١٧٦ .

الاستعمار مثل الهند والصين وإندونيسيا ... الخ . ولذلك سعى أبرز زعماء التحرر الوطنى فى العالم الثالث إلى إعلان هوية بلادهم ، وأنهم مستقلين عند القوى العظمى ، وأن كل ما يهمهم وما سوف يسعون إليه مستقبلا هو تنمية بلادهم اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا. فكان إجتماع جمال عبد الناصر رحمة الله ، ونهرو ، وتيتو ، وشواين لاى ، وسكارنو فى باندونج بإندونيسيا ، ليصدر الثلاثة الأوائل إعلان مشروع مشترك لدول عدم الانحياز عام ١٩٥٥ ، وليعلنوا الحياد الإيجابى وعدم الانحياز نهجاً سياسيا واقتصاديا للدول المنضمة إلى الاتفاق ، التى شكلت فيما بعد مجموعة دول عدم الانحياز . وهذه المجموعة غير المنحازة إلى أى من المعسكرين الكبيرين الرأسمالى أو الاشتراكى آن ذاك، الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوربيين الغربيين أعضاء حلف شمال الأطلنطى ، والاتحاد السوفيتى وحلفاؤه من دول أوربا الشرقية أعضاء حلف وارسو ، هى التى وازنت القوى العالمية ، وكانت سندا قوياً لدول العالم الثالث حتى بداية الثمانينات من هذا القرن ، وكان آخر عمل لها هو وضع مشروع " النظام الاقتصادى العالمى الجديد " بما يسمح بتعاون دول الشمال والجنوب ابتداء من التبادل المتكافئ والتعاون الدولى على أسس المساواة واحترام المصالح المشتركة لدول العالم جميعا .(١)

---

(١) ويرى الدكتور سمير أمين أحد أعلام الاقتصاد العالمى (مصرى) وصاحب النظرية الشهيرة "المركز والمحيط" لتفسير التخلف وعلاجه :

"لم يرحب الغرب بفكرة باندونج ، لا فى الميدان السياسى ولا فى الميدان الاقتصادى . أمن الصدفة أن بريطانيا وفرنسا وإسرائيل حاولت بعد عام من عقد المؤتمر ، قلب نظام الحكم فى مصر والتخلص من عبد الناصر ، وذلك بواسطة الاعتداء الثلاثى عام ١٩٥٦؟ فلا ريب أن الغرب غذى كراهية صحيحة إزاء زعماء العالم الثالث الجذريين فى عقد الستينات (ناصر و سوكارنو و نكروما و تيتو) . فدبر ضدهم مؤامرات متتالية أدت إلى انقلابهم جميعاً خلال الأعوام ٦٥ / ١٩٦٨ (دبر لعبد الناصر حرب ١٩٦٧ التى أوقفت كل تطور فى مصر ، س.أ) . وهكذا صار معسكر عدم الانحياز ضعيفاً سياسياً عندما واجهته الأزمة الاقتصادية ابتداء من عام ١٩٧٠ ، فاستطاع الغرب أن يرفض كلياً مشروع "النظام العالمى الجديد"، الأمر الذى أثبت أن هناك منطقاً يربط البعد السياسى بالبعد الاقتصادى للمشروع الأسيوى الأفريقى الذى تبلور انطلاقاً من باندونج ...

هذا ورغم اختلاف التجارب (تجارب التنمية بعد ثلاثون عاماً من باندونج س.أ) نرى أن الإنجازات

(=)

ورغم أن رجال الأعمال فى القطاع الخاص حصلوا على مزيد من الأرباح وكذلك حققوا مزيدا من التراكم ، وأن الشركات تراكمت فيها الأرباح غير الموزعة التى كانت معفاة من الضرائب بواقع ٥٠٪ إلا أن القطاع أحجم عن تمويل التنمية الصناعية والمساهمة فى بنائها بجدية . فكما يوضح الجدول التالى حجم الاستثمارات فى الشركات الجديدة المنشأة ٥٤-١٩٥٦ ، وكانت مساهمة القطاع الخاص كانت متواضعة بالنسبة للتراكمات الرأسمالية التى يستحوذ عليها حيث كانت نسبة مساهمته لا تتجاوز ٥٤,٩٪ من حجم الاستثمار ، وساهمت الحكومة بما نسبته ٤٥,١٪ منها .

جدول رقم (١٢)

توزيع الاستثمارات فى الشركات المنشأة خلال الفترة ٥٤-١٩٥٦

بين القطاع الخاص والحكومة (بالمليون جنيه)

الشركة	جملة رأس المال المكتتب فيه	نصيب الحكومة
١ - شركة الحديد والصلب	١١,٤	٤,٢
٢ - الأسمدة	٨,٠	٥,٦
٣ - الأسمنت	٢,٠	٠,٤
٤ - الفنادق	١,٨	٠,١
٥ - الورق	١,٢	٠,٦
٦ - مهمات السكك الحديدية	٠,٥	٠,٢
٧ - المناجم والتعدين	٠,٥	٠,٤
٨ - بناء المساكن	٠,٥	٠,٢
٩ - مشروعات أخرى	٠,٧	٠,٢
الجملة	٢٦,٦	١١,٩

المصدر : د. محمود متولى ، الأصول التاريخية ، مرجع سابق ، ص ٢٨٠ .

وفى السنوات الثلاثة ٥٤ ، ٥٥ ، ١٩٥٦ قدرت رؤوس الأموال المستثمرة فى المشروعات الصناعية ٣٧,٧ مليون جنيه ساهمت الحكومة فيها بحوالى ١٧,٣ مليون

فى الحياة الاقتصادية ، ومن خلال المشروع الخاص الذى تقوم به الرأسمالية الوطنية المصرية تحت دافع الربح . وخاصة ان هذا النمط من التنمية والتطوير الاقتصادى هو الذى تم فى كل دول العالم الرأسمالى الغربى ، ولذلك فلقد كان كل ما قدموه فى المجال الاقتصادى والاجتماعى ، لا يخرج عن خلق المناخ الليبرالى ودعم حرية المشروعات الاقتصادية ، وكذلك دعم المشروع الخاص سواء من ناحية التمويل ، أومن ناحية الحماية من المنافسة الأجنبية ، أو من ناحية توفير الظروف التى تسمح بتحقيق أرباح غير مغالى فيها للمشروعات ذات الكفاءة المتوسطة .(*)

إلا أن هذه الجهود باءت بالفشل ولم ينشط القطاع الخاص للمساهمة فى

(*)

.... أما فى العالم الثالث ، فلقد أتى وقت الاستسلامات أمام رأس المال العالمى الموحد بواسطة نادى باريس ، ونادى لندن ، والصندوق الدولى للنقد ، والبنك الدولى ومجموعة أهم البنوك ذات النشاط العالمى . فاستخدام رأس المال العالمى أزمة التغذية (التى بلغت درجة المجاعة المزمنة فى أفريقيا) وأزمة الدين الخارجى وأزمة التكنولوجية المستوردة . وفى البلدان ذات الاتجاه الجذرى لجأ إلى الانقلابات والاعتداءات العسكرية من أجل إنهاء التجارب التقدمية . وهكذا إنتهى عصر باندونج .

إن المحور الأساسى للوضع الجديد هو هجوم الغرب الرأسمالى على شعوب العالم الثالث ، هجوم هدفه إخضاع تطوراته اللاحقة لمقتضيات إعادة إنتشار رأس المال العالمى .

.... ولا شك أن هذه التطورات الداخلية تقف عقبة متفاقمة فى سبيل إعادة بناء العالم الثالث على أساس ازدهار اجتماعى قومى متكافئ . ولا شك أن التطورات التى حدثت داخل مجتمعات القوى الكبرى هى أيضاً سلبية بالنسبة إلى مصيرنا .

فليست أزمة الجنوب مجرد أزمة أيدولوجية التنمية التى فتحت باندونج عهدها . وليست هى أيضاً فقط أزمة الفقر المتزايد للغالبية وتفاهة "النخب" المزعومة العاجزة أمام تدهور الأوضاع ، إنها أيضاً أزمة كلية لعالم لا يزال حتى الآن غربياً ورأسمالياً فى طابعة الجوهرى.

وفى هذا الإطار من البديهى ان حكومات "الأغلبية" المنتخبة كما هى فى الغرب تلعب إلى الحل السهل وهو إلقاء عبء الأزمة على العالم الثالث الضعيف والمصاب بالمجاعة والمغرق فى الديون" .

– د. سمير أمين ، بعض قضايا للمستقبل – تأملات حول تحديات العالم المعاصر ، مكتبة مدبولى ، القاهرة، ١٩٩١ ، ص.ص ٢٣ – ٣٣ .

الطريق إلى التنمية والاستقلال :

كما سبق أن ألمحنا فإن ثـوار ٢٣ يوليـو ١٩٥٢ لـم يكونـوا أصحـاب أيديولوجيـة معينة ، ولم تحركهم دولة خارجية ، أو طائفـة داخليـة تفرض عليهـم أى التزام ، ولكنهـم كانوا ثوار مخلصين لمصر ومصريتهم . فلقد ثاروا على واقع الحياة المصرية ، وعلى مـا يلقاه الغالبية الساحقة من الشعب المصرى من فقر وظلم وهـوان تمارسـه قـوى الاحتـلال البريطانى ، والقصر الملكى الألبانى (الأصل) وأعوانهم من صفـوة المصريين . ولذلـك كان كل هدفهم هو وضع مصر على مسـار التغيير إلـى الأفضـل ، ولكـن كيـف الطريـق والأسلوب فهو لم يكن فى وعيهم ، فهو يأتى فى مرحلة تالية . وكانت قناعة كـل مصـرى وليس رجال الثورة فقط أن آفة الحياة المصرية الأولى هى الاستعمار ، ثم الملك فـاروق ، ثم أعوانه من صفوة الإقطاع الزراعى والمالى والوظيفى .

ولقد تم طرد الملك فاروق بعد نجاح أول ثورة بيضاء فى العـالم حيـث لـم يـراق منها نقطة دم واحدة ، بسبب تأييد كامل طبقات الشعب وفئاته للثورة (هذا باستثناء أعداء مصـر الثلاثـة الاستعمار والملك وصفـوة البرجوازيـة الكمبرادوريـة) ، وكـانت المهمـة الأعظم التالية هى التخلص من الاستعمار البريطانى . ولقد استطاع رجال الثورة التضييـق على المستعمرين داخل مصر ، وبإجماع الشعب المصرى والتفافه حـول الثـوار انتزعت مصر استقلالها السياسى يوم ١٨ يونيو عام ١٩٥٤ ، وتم طرد عساكر الاستعمار إلى غير رجعه من مصر ، وأصبحت مصـر حرة مستقلة بعد إثنين وسبعون عاما من الاستعمار .

ولقد كانت القناعة كاملة عند رجال الثورة أن تغيـير واقـع مصـر إلـى الأفضـل وتطويرها يحتاج إلـى جهـود عظيمـة ، وأن تحقيـق الاستقلال السياسـى بطـرد عسـاكر الاستعمار البريطانى الذى تم عام ١٩٥٤ ، ليس إلا وسيلة فقط لفتح الباب لإتمام ما هو أعظم وأهم وأصعب ، وهو تحقيق الاستقلال والتحرر الاقتصادى والاجتماعى والثقافى ، وهو ما لا يتم إلا بتحقيق تنمية شاملة مستقلة للمجتمع المصرى .

وكان لابد أن يتم تهيئة المناخ دوليا لبناء هذه التنمية المستقلة ، وكـانت القناعـات الموجودة عند رجال الثورة المصريين موجودة أيضاً عند كل قيادات العالم الذى تحرر من

الفصل السادس

حرب السويس والتحول إلى الرأسمالية الموجهة

لم يعد هناك أمل فى تحقيق التنمية الشاملة للاقتصاد المصرى ، أو حتى التنمية الصناعية فى إطار الليبرالية وحرية المشروعات ، ولم تنجح كافة الجهود فى دفع الاستثمار الخاص أو الأجنبى للمساهمة بجدية يعتمد عليها فى تحقيق أى مستوى من التنمية المستقلة ، ومن ثم بدأت الدولة تعيد النظر فى هذه الليبرالية وتتأهب للقيام بدور تدخلى فى الحياة الاقتصادية ، أى للدخول إلى مرحلة " الاقتصاد الرأسمالى الموجه " حسب تعبير الرئيس عبد الناصر رحمه الله . ولقد ظهر ذلك بوضوح فى دستور عام ١٩٥٦ ، حيث نصت المادة التاسعة على وجوب وضع رأس المال فى خدمة الاقتصاد الوطنى ، ونصت المادة العاشرة على التوفيق بين النشاط الاقتصادى العام والخاص بما يضمن تحقيق الأهداف الاجتماعية وتحسين الأحوال العامة ، وقرر فى المادة السابعة أن تسير عمليات التنمية على أساس التخطيط الاقتصادى .

إلا أن تدخل الدول يحتاج أول ما يحتاج إلى قدرتها على تعبئة الاستثمارات ليتم بناء المشروعات الصناعية ، وكذلك بصفة خاصة تمويل مشروع السد العالى ، الذى يعتمد عليه فى تطوير الزراعة وزيادة إنتاجها بتحويل الزراعة كاملة إلى الرى الدائم ، فضلا على الكهرباء التى سوف تغطى مصر كلها ، وتجعل كل مكان منها صالحا لإنشاء المشروعات الصناعية (بتوفير الطاقة) وكذلك لنشر التغيير الحضارى والثقافى لمصر وخاصة فى الريف المصرى . وإزاء سحب البنك الدولى للإنشاء والتعمير موافقته على تمويل مشروع السد العالى بإيعاز من الدول الرأسمالية المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، قامت مصر بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية ونقل ملكيتها إلى مصر لكى تستطيع أن تمول بناء السد العالى من الإيرادات السنوية لقناة السويس . وهو ما أفقد قوى رأس المال الاحتكارى صوابها ، وظنت أنها الفرصة المواتية للتخلص من عبد الناصر رحمه الله ونظامه ، فواجهت مصر جيوش كل من إنجلترا وفرنسا والظاهرة الاستعمارية إسرائيل فى عدوان مسلح على مصر يستهدف الاستيلاء على قناة السويس ،

وطوال الفترة السابقة على الاستقلال حتى حرب السويس عام ١٩٥٦ كان الشغل الشاغل لرجال الثورة هو تحقيق التحرر من الاستعمار ، وخلق الإطار الدولى الذى يؤكد هذا الإستقلال، وكذلك خلق الإطار الدولى الذى يسمح بتحقيق التنمية المستقلة فى مصر ، وفى العالم الثالث كله . ومن ثم فأنهم تصوروا أن هذه التنمية المستقلة يمكن أن تتم بنفس الأسلوب السابق على الثورة من خلال سيادة الليبرالية وعدم تدخل الحكومة بشكل أساسى

(*)

الأكثر تماسكاً ظهرت عندما تفاعلت معاً حركة وطنية قوية من جهة ونزعة اجتماعية جذرية من جهة أخرى . ولا شك أن مصر الناصرية تكون من هذه الزاوية نموذج بالغ الأهمية .

واليوم لا يمكن تجاهل نقائص هذه المحاولات التى تم انقلابها بمجرد انتهاء مرحلة الظروف المواتية التى ساعدت على تبلورها ، وهناك أمام أعيننا أدلة قاطعة على هذه النواقص : الأزمة الزراعية والغذائية ، الدين الخارجى ، التبعية التكنولوجية المتزايدة ، الضعف أمام الاعتداءات العسكرية ، تغلغل أنماط الاستهلاك الرأسمالية المؤدية إلى التبذير على نطاق واسع والتأثير السلبى فى ميدان الثقافة والأيدلوجية اليومية . فتشير الوقائع جميعاً إلى الحدود التاريخية لهذه المحاولات . وكانت هذه الحدود قد سبق أن أدت إلى مأزق قبل حدوث الهجوم الغربى العام الذى استفاد من ظروف الأزمة الراهنة .

.... إن التقدم إلى الأمام كان يقتضى ثورة حقيقية ، أى التخلص من وهم إمكان تحقيق تنمية وطنية دون توافر حكم شعبى صحيح ، وكذلك التخلص من وهم إمكان تحقيق تنمية حقيقية دون فك الروابط مع النظام العالمى (الرأسمالى س.أ) . فكان من الممكن أن بعض هذه التجارب تتطور فى هذا الإتجاه (وفى ذهنى مصر بالتحديد) . ولكن هذا لم يحدث ، وبالتالى انتهت المرحلة التاريخية بالمرة .

هذه هى الأسباب التى تدعو إلى اعتبار هذه التجارب ذات طابع برجوازى وطنى ، وهى أيضاً الأسباب التى جعلت هذه المشروع مستحيلاً . فلقد أثبت التاريخ أن البرجوازية الوطنية فى عصرنا غير قادرة على تحقيق ما حققته فى ظروف تاريخية أخرى فى أوربا فى القرن التاسع عشر .

ومرة أخرى إذا اقتصرنا على مصر فقط ، لوجدنا أن تاريخ هذه البلاد منذ محمد على عبارة عن سلسلة محاولات برجوازية وطنية حطمها كل مرة توافق عناصر ضعفها الداخلى والاعتداء الخارجى .... كل واحد حسب ظروف عصره وحققوا جميعاً الكثير ، وتركوا آثاراً بعضها لم تزل قائمة ، ولكن الواقع هو أن هذه المحاولات جميعاً لم تفرض نفسها نهائياً وأن انهزامها أدى كل مرة إلى إعادة "كومبرادورية" مصر ، ولو طبعاً فى أشكال مختلفة تتناسب مع مقتضيات العصر .

(-)

ورغم الفشل الذريع الذى منيت به قوى رأس المال الاحتكارى الدافعة لقوات العدوان الثلاثى ، وانهيار الحكومات الأوربية التى أقدمت عليه (جى موليه ، ايدن) ، إلا أن هذه القوى لم تيأس ولم تتقاعس عن بذل مزيد من الجهد وإعادة المحاولة لإفشال النظام السياسى المصرى بطرق غير عسكرية ، فكان الحصار الاقتصادى لمصر ، ونقل المعركة إلى الداخل ، بين أطراف مصرية.

وهكذا واجهت مصر صعوبات بالغة فى الاستيراد والتصدير ، أولها عدم الاستجابة لاستيراد الأدوية والمستلزمات الطبية بأى أسلوب مقبول للدفع ، وكانت مصر فى مسيس الحاجة إلى الأدوية والمستلزمات الطبية لعلاج ضحايا العدوان من القوات المسلحة أو من المدنيين الجرحى . وهذا الموقف الصعب الذى واجهته مصر ، والذى يعطى درساً مستفاداً بضرورة الاعتماد على الذات فى إنتاج ما يشبع الحاجات الضرورية، هو الذى دفع بالقيادة المصرية أن ذلك بالتعجيل ببناء صناعة الأدوية بشكل موسع ابتداء من عام ١٩٥٧ ، ولتصبح صناعة الأدوية المصرية من أنجح الصناعات وأجودها وأرخصها فى الشرق الأوسط جميعه .

وكذلك واجهت مصر تناغم قوى الرأسمالية الوطنية مع قوى رأس المال الأجنبى، فلقد استمرت الرأسمالية الوطنية فى عدم التجاوب مع الحكومة فى الاستثمارات الجديدة ، بل أكثر من ذلك بدأت مناوئتها تصل إلى التخريب للاقتصاد المصرى . وظهرت آثار سيطرة رأس المال الأجنبى على الاقتصاد المصرى بوضوح وبشكل فاضح بالنسبة

(*)

- محمد حسنين هيكل ، ملفات السويس - حرب الثلاثين سنة ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، الأهرام، القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص.ص ٥٤٦ - ٥٦٨ .

ولقد كتب الصحفى الأمريكى الكبير "ساى سالزبيرجر" كتابه الشهير "آخر العمالقة" واختار عبد الناصر واحد منهم فى نفس الصف مع "تشرشل" و "روزفلت" و "ستالين" و "ايزنهاور" و "ديجول" و "ماوتسى تونج" و "نهرو" و "تيتو" ، وبنى اختياره لجمال عبد الناصر كواحد منهم على أساس إدارته الكاملة لحرب السويس .

- المرجع السابق ، ص. ٥٦١ .

المشروعات الصناعية التى دعت إليها الثورة ، وترجع بعض التبريرات ذلك إلى عوامل متعددة ، **أولها** : أن الثورة كانت أكثر طموحا فى المشروعات الصناعية التى ترغب فى بنائها ، وهذه المشروعات تحتاج إلى كفاءات تنظيمية وإدارية وهندسية لم تكن موجودة مثل صناعة الحديد والصلب والكيماويات . وكانت الرأسمالية الوطنية ترغب فى الصناعات التى تعتمد على الإنتاج الزراعى مثل الغزل والنسيج ، والتعليب والإنتاج الزراعى الغذائى ، وهى المجالات التى نجحت فيها سابقا وحققت منها أرباح وتراكمات رأسمالية . **ثانيا** : أن الرأسمالية الوطنية لم تكن فى حالة من الاطمئنان الكامل على استثماراتها ، وكانت متخوفة من حكومة الثورة ، وخاصة بعد الإصلاح الزراعى الذى وضع قيودا على الملكية العقارية الزراعية . **ثالثاً** : كان توقف بنك مصر فى غمار أزمة الكساد العالمى واهتزاز مركزه الاقتصادى ، وكذلك الشركات الصناعية التى قام ببنائها حجة مثارة من الرأسمالية الوطنية بضرورة الحذر من الاشتراك فى التصنيع ، ومن ثم التقاعس عن دفع مدخراتها إلى التصنيع الجديد .

والحقيقة أن الرأسمالية المصرية بصفة خاصة لم تنبت من أصحاب الحرف وصغار التجار ومتوسطى الدخل ، ولكنها نشأت من فئات غنية ومن أصول برجوازية زراعية ، مرتبطة ارتباطا وثيقاً برأس المال الأجنبى ، وتربت فى أحضانه وتحت وصايته، ومن ثم فإن ثقتها فى نفسها أصغر وأقل من أن تقود أو حتى تشارك فى عمليات للتصنيع الوطنى ، وخاصة إذا كان من نوع تلك الصناعات التى لا تعطى عائدا ومردودا سريعاً ، ولذلك فضلت أن تظل تستثمر فى إطار الأرض والعقارات والصناعات التقليدية مضمونة الربح . وكانت فى الواقع تحتاج إلى من يقودها سواء كان رأس المال الأجنبى أو الدولة ، وللأسف فلقد أحجم رأس المال الأجنبى عن المشاركة بفاعلية رغم الضمانات التى قدمت له ، سواء لأسباب اقتصادية (عوائد وأرباح المشروعات الصناعية المطروحة غير مضمون ، وهو أقل من المجالات الأخرى السابقة) ، أو لأسباب سياسية ، وهى الأهم والأقرب إلى تفسير عدم مساهمته رغم ما قدم له من ضمانات متعددة ، وهو التفسير الذى قدمه اللورد كرومر من قبل ، إن فتح مصنع فى مصر يعنى إغلاق مصنع فى إنجلترا .

كل الوكالات التجارية وأهمها كان أجنبياً يعمل بلا رقابة فى تهريب رؤوس الأموال المصرية إلى الخارج . والزم القانون ضرورة أن يقتصر القيد فى السجل التجارى على المصريين فقط ، الشركات المساهمة المصرية ذات الأسهم المصرية والمملوكة للمصريين وكذلك يكون مجالس إدارتها مصريين .

وقامت الدولة بوضع ممتلكات الأجانب تحت حراستها وخاصة المملوكة للإنجليز والفرنسيين ، وكان الأخيرين يملكون معظم رؤوس أموال البنوك التجارية العاملة فى مصر التى كانت رغم ضآلتها (٢,٢ مليون جنيه فقط) تتحكم فى ودائع للمصريين تعادل ٩٦ مليون جنيه . ولذلك فإن قرار التمصير وضع فى يد الحكومة جميع البنوك المتخصصة ، وسبعة من البنوك التجارية ، وخمس شركات تأمين ، إلى جانب البنك الصناعى والبنك الزراعى والتعاونى ، وجميعهم كانوا تحت الأشراف المباشر للمؤسسة الاقتصادية .

لقد فجرت حرب السويس كل قوى الاستجابة للتحدى عند القيادات السياسية المصرية وعند كامل الشعب المصرى ، وأظهرت أنه لا يمكن أن تتم أى تنمية إلا فى إطار هيمنة الدولة ، وأن الرأسمالية الوطنية أضعف من أن تقود معركة للتطور الاقتصادى والاجتماعى فى مصر ، أو حتى تشارك فيها بجدية ، إذ أن التضحيات لابد أن تكون اكثر من الأربحيات ، وهو مالم تتعود عليه هذه الرأسمالية بطبيعة نشأتها .[1]

ولقد اتخذت الإجراءات الضرورية لضمان تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى ودفع التنمية الاقتصادية المستقلة ، فلقد أنشأ المجلس القومى للتخطيط ، وحضر إليه خبراء

---

[1] إذا ما تأملنا تاريخ الشرق ، وفى مقدمة دولة مصر ، نجد أن عصور الإبداع والتقدم الحضارى بكل مكوناته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية ... الخ ، هى العصور التى سيطرت فيها الدولة سيطرة كاملة على جميع الأنشطة الحيوية . ففى عصر قدماء المصريين كانت الدولة مهيمنة هيمنة كاملة من خلال تطبيق نمط الإنتاج الأسيوى ، حيث وصلت هيمنة الدولة إلى الإنتفاع بأوقات الفراغ عند الفلاحين أثناء غمر فيضان النيل للأرض محل النشاط الأساسى الزراعى . وكذلك نجحت التنمية المستقلة فى عهد هيمنة الدولة فى عهد محمد على ، وسوف نرى نجاحها فى ظل هيمنة الدولة فى عهد عبد الناصر رحمه الله ، وفى كل مرة يتم تقويض البناء بفعل العدوان الخارجى على مصر لوقف تطورها ونهب ثرواتها .

وتحطيم الجيش المصرى وإسقاط نظام الحكم . إلا أن صمود الشعب المصرى كاملاً وراء قواته المسلحة وعظيم التضحية والمقاومة الباسلة التى قام بها شعب بورسعيد ، إلى جانب تضامن دول عدم الانحياز مع مصر ، وكذلك مجموعة الدول الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفيتى ، وتضامن بعض الدول العربية ، فضلاً على اختلال التوازنات الدولية بين الإمبريالية القديمة (إنجلترا وفرنسا) والإمبريالية الجديدة (الولايات المتحدة) وعدم التنسيق بينهما ، ورغبة الأخيرة فى خلع نفوذ الأولى من المنطقة أدى إلى فشل العدوان الثلاثى ، وخروج المعتدين دون أن يحققوا من أهدافهم شيئاً ، وظهرت مصر على العالم كرائدة للتحرر الاقتصادى بعد السياسى ، ورائدة فى استرجاع الموارد التى سلبها العالم الرأسمالى المتقدم من الدول المتخلفة فى فترة الاستعمار ، وظهر عبد الناصر رحمه الله على العالم كبطل عالمى أستعاد حقوق شعبه من أنياب القوى الاستعمارية العالمية الثانية ، فى هذه الأونة ، ومن ثم لقب بناصر الشعوب ، وناصر التحرر الوطنى العالمى .[١]

---

[١] ثار الغضب فى العالم كله على مؤامرة السويس ، حتى داخل إنجلترا نفسها ، حيث شهدت لندن أعنف وأضخم مظاهرة مؤيدة لمصر ولعبد الناصر قادها الزعيم العمالى الشهير "أنيورين بيفان" ، وهددت كل من الهند وباكستان – رغم عدائهما لبعض – بريطانيا بالخروج من الكومنولث ، وفى العراق ثارت المظاهرات الشعبية ضد إنجلترا وهاجمت المؤسسات الإنجليزية فى تحد عظيم لنظام حكم العميل لإنجلترا فى هذا الوقت "نورى السعيد" . أما فى سوريا فلقد قام المقدم عبد الحميد السراج والمقدم هيثم الأيوبى بنسف محطات ضخ البترول العراقى المار من سوريا إلى إنجلترا عبر البحر الأبيض المتوسط (ميناء اللاذقية وبنياس) ، فتوقف البترول عن إنجلترا تماماً وعن أوربا الغربية . وكذلك أصدر الاتحاد السوفيتى إنذاراً إلى كل من بريطانيا وفرنسا "يطالب بوقف العمليات العسكرية فوراً وبإنسحاب القوات المعتدية دون إبطاء ، ويشير بصراحة ووضوح إلى أن لندن وباريس ليسا بعيدتين عن مدى الصواريخ النووية" .

أما الإنذار إلى إسرائيل فإنه اتهمها بأنها "تتصرف إذعاناً لإرادة أجنبية ووفقاً لأوامر من الخارج ، وأن حكومة إسرائيل تعبث على نحو إجرامى غير مسؤول بمصير العالم وبمصير شعبها ، وتبذر بذور الكراهية للدولة إسرائيل فيما بين الشعوب الشرقية وهو أمر لابد أن يترك آثاره على مستقبل إسرائيل ويشكك فى وجود إسرائيل ذاته كدولة" .

– يراجع فى هذه الحقبة التاريخية العظيمة التى تمثل صورة من كفاح الشعب المصرى البطولى المخلص بقيادة زعيم أكثر وطنية وأكثر اخلاصاً وهو عبد الناصر رحمه الله :

(=)

فى الاستثمار الصناعى ، وقدر مجلس التخطيط القومى أن هذه الأرباح المتراكمة دون توزيع بالشركات المنظمة تشكل نصف مدخرات مصر ، ويمكن استثمارها بسهولة ويسر أكثر من أى مدخرات غير مضمونة مثل الادخار العائلى ، أو مدخرات المشروعات الصغيرة والعائلية ، حيث كلا النوعين من المدخرات قليل الحجم ومبعثر وغير مستقر . وإزاء هذا التجاهل وعدم الاهتمام من الاستثمار الخاص ، بدء حديث المسئولين والعامة من المصريين عن ما يجرى فى مصر ، وما تقوم به الرأسمالية الوطنية المنظمة ، وأين يمكن أن تذهب هذه المدخرات المنظمة ، وإلى متى سوف يستمر الصبر على مناوءة الرأسمالية المصرية لمسار التنمية وتجاهلها لضرورتها فى مصر . وكان آخر حديث لوزير الصناعة كاشفاً للموقف تماما بقوله "إنه إذا ترك الرأسماليون وشأنهم أحراراً فى استثمار رؤوس أموالهم فى الصناعات التى يريدونها أو قادرين على تقرير أماكنها وحجمها وأهدافها على النحو الذى يشاءون دون إشراف أو رقابة أو توجيه من الحكومة التى يفرض عليها واجبها أن تتأكد من تجنبهم للطرق المؤدية إلى المغامرة وحمايتهم من نتائج الاستثمار السيئ ، فإن ضرراً كبيراً سيلحق بالمصلحة العامة . وقال إنه كان من الملاحظ دائماً أن هذه الحرية المطلقة كثيراً ما تقود إلى خلق مشروعات صناعية لا حاجة إليها على الإطلاق فى تركيب الاقتصاد القومى .

أدوات تدخل الدولة لإدارة الاقتصاد القومى :

أصبح تحت يد الدولة بعد حرب السويس العديد من المشروعات الصناعية والبنوك وشركات التأمين والوكالات التجارية التى كانت مملوكة للأجانب وتم وضعها تحت حراسة الحكومة المصرية ، فضلاً على ممتلكات بعض اليهود الذين اتهموا بالتعاون مع إسرائيل أثناء العدوان . ولقد عمدت الدولة إلى تحويل هذه المشروعات إلى الملكية العامة فقامت بإنشاء المؤسسة الاقتصادية لتتولى إدارة المشروعات الصناعية والتجارية والاستثمارات التى سوف تتم فى هذه المجالات . أما قطاع الزراعة فلقد كان الاعتماد على توسيع النظام التعاونى ونشر الجمعيات التعاونية فى الريف ، وتطبيق نظام الزراعة الجماعية على الريف المصرى مع الاحتفاظ بالملكيات الخاصة للفلاحين دون أى مساس بها .

للقطاع المصرفى . فلقد اتبعت البنوك داخل مصر تعليمات البنوك الأجنبية بعدم تمويل محصول القطن ، حتى بنك مصر الذى كان يتولى التمويل امتنع عن تمويل محصول القطن . وكادت تقع كارثة اقتصادية للبلاد إذ بدأ القطن يزدهر ويتساقط على الأرض ، حيث لا يجد الفلاح تمويلاً لجنيه بطريقة منظمة تحافظ عليه . وفى نفس الوقت كانت قوى الرأسمالية المصرية تسير وراء السياسة الأجنبية للبنوك وتحول الجزء الأعظم من أرباحها إلى الخارج ولا تستخدمها فى التمويل و الاستثمار المصرى داخل مصر . مثال ذلك البنك التجارى المصرى الذى أسسه "سوارس" عام ١٩٢٠ وبيع فى الحرب العالمية الثانية إلى مجموعة من المصريين تضم إبراهيم عبود ، وهيب دوس ، وبعض قادة حزب الوفد ، فؤاد سراج الدين ، محمود أبو الفتح ، ورجل المال اليهودى إيلين بولينى ، وأنشأ فروعاً على صورته إلى حد ما مثل شركة الأملاك المربحة ، والشركة المصرية للأراضى والعقارات ، وشركة التجهيزات والإنشاءات ، وكلها بما فيها البنك كانت تعمل فى الحقيقة فى تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج ، وتم اكتشافها وفرض الحراسة على البنك عام ١٩٥٨ .[١]

وإزاء هذا الوضع التدالى (بتعبير د. جمال حمدان) من البنوك الأجنبية والخيانى من البنوك المصرية صدر القانون ٢٢٠ لعام ١٩٥٧ بتمصير جميع البنوك الأجنبية ، وقضى بأن تتخذ البنوك التى تعمل فى مصر شكل شركات مساهمة وأن تكون أسهمها جميعاً اسمية ومملوكة للمصريين دائماً ، وأن يكون أعضاء مجالس إدارتها والمسئولون عن الإدارة فيها مصريون . وهكذا أعيد تشكيل مجلس إدارة بنك مصر وأعفى الموجودين الذين رفضوا تمويل محصول القطن ، ونقلت ملكية بنك باركليز إلى المؤسسة الاقتصادية، والبنك الشرقى إلى بنك اتحاد التجار ، وأدمج بنك الإيونيان والبنك العثمانى وثم بيعهما لبنك الجمهورية ، وأدمج بنك الكريدى ليونيه والخصم الأهلى الباريسى (فرنسيان) وبيعاً لبنك القاهرة ، وبيع بنك الرهونات إلى شركة التضامن العالى ، واشترت المؤسسة الاقتصادية أسهم الإنجليز والفرنسيين من البنك الأهلى والبنك العقارى المصرى.

وكذلك تم تمصير شركات التأمين بنفس شروط تمصير البنوك ، وكذلك تمصير

---

[١] د. محمود متولى ، الأصول التاريخية ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص ٢٤٦ - ٢٤٧ .

٥,٠٤٣ مليون جنيـه ، وقد بلغت ميزانية المؤسسة عام ١٩٥٨ ما قيمته ٤٥,٢٦٢ مليون جنيه مصرى.

وهكذا أصبحت المؤسسة الاقتصادية هى يد الحكومة فى بناء المشـروعات الصناعية والتجارية والخدمية ، وكانت تتولى التدخل فى النشاط الاقتصادى مباشـرة للسيطرة على الحياة الاقتصادية تدريجياً من خلال شرائها لأسهم الشركات من البورصة المصرية . وكانت أهم الشركات التى تلاحق أسهمها لكى يكون للدولة دور فى إدارتها شركات بنك مصر . ولقد استطاعت المؤسسة الاقتصادية أن تقوم بالدور كاملاً وأن تحصل من أسهم الشركات القائمة على ما يمكنها فى التدخل فى إدارتها ، وهو ما يعنى أنها استطاعت فى أقل من عامين أن تفض الاحتكار الخطير الذى كانت تمارسه شركات بنك مصر ، وأن تكون الحكومة مهيمنة على القرارات الاقتصادية على المستوى الكلى بكل اطمئنان ، ذلك أن الدولة وصلت فى عام ١٩٥٨ إلى جميع السلطات التى تمكنها من تخصيص أموال الاستثمارات ، وإعادة تخصيصها فى مختلف الأنشطة الاقتصادية ، وهو ما يجعلها فى المركز الذى يمكنها من تخطيط الاستثمار فى مصر تخطيطاً كاملاً .

أنشأت لأول مرة فى مصر وزارة للصناعة فى أول يوليو عام ١٩٥٦ ، وقد قامت بسرعة برسم سياسة تصنيعية طويلة الأجل فى أوائل عام ١٩٥٧ ، سميت ببرنامج السنوات الخمس الأول للصناعة الذى استهدف إتاحة فرص العمل لأكثر من نصف مليون من القوى العاملة ، وتوفير قدر معتبر من العملات الحرة ، وزيادة نسبة مساهمة الصناعة فى الناتج المحلى الإجمالى وكانت تكاليف المشروعات حوالى ٢٥٠,٥ مليون جنيه زادت إلى ٣٣٠ مليون جنيه بإضافة مشروعات أخرى للبرنامج التى شمل جميع أوجه الصناعات مثل التحويلية (١٨١ مليون جنيه) ، التعدينية (٢٦ مليون جنيه) ، البترولية (٤٠ مليون جنيه) ، مع تخصيص ٢,٥ مليون جنيه للتدريب المهنى .

بلغت تكاليف الاستثمارات بالعملات الحرة المطلوبة لتمويل هذه الصناعات ١٥٤ مليون جنيه بالعملات الحرة (النقد الأجنبى) ، وقد تم توفيرها بالاتفاق مع الاتحاد السوفيتى (٦١ مليون جنيه) ، ألمانيا الديمقراطية (٧ مليون ونصف) ، اليابان (١٠ ملايين ونصف)،

العالم من ألمانيا الغربية وهولندا والنرويج وبدأ العمل فوراً فى إعداد خطة مؤقتة للاستثمارات لعامى ٥٨/ ١٩٥٩ ، تم إعداد خطة طويلة الأجل تبدأ عام ١٩٦٠ . وكان المستهدف من الخطة هو زيادة معدل نمو الإنتاج الصناعى من ٦٪ سنوياً إلى ١٦٪ ، بما يؤدى إلى ارتفاع حصة القطاع الصناعى فى الدخل القومى من ١١٪ إلى ١٩٪ خلال خمس سنوات . وكانت الاستثمارات المطلوبة للصناعة فقط لتحقيق ذلك تصل إلى ٤٥ مليون جنيه سنوياً فى الفترة ما بين ٥٧ - ١٩٦١ ، بينما كان حجم الاستثمارات الصناعية فى السنوات الخمس السابقة لم يتجاوز ٣٤ مليون جنيه سنوياً .

ورغم مناداة الحكومة بضرورة التعاون بين القطاع العام والخاص وضرورة مساهمة الاستثمارات الخاصة فى التنمية الصناعية ، فإن القطاع الخاص لم يستجيب للمساهمة فى الصناعة ، وكل الحوافز الضريبية والإعفاءات الجمركية وغيرها من الإجراءات لم تؤدى إلى تغيير فى موقف الادخار الخاص وتوجيهه إلى الصناعة ، وارتفع الاستثمار العقارى فى بناء العمارات من أربعين مليون جنيه عام ١٩٥٤ إلى عام ٥٩ مليون جنيه عام ١٩٥٨ ، فضلاً على ما صاحب هذا الاستثمار من تفريغ القرية لحساب المعيشة فى المدينة (الحياة الهامشية وبدء ظهور العشوائيات فى المدن) ، مما اضطر الحكومة إلى اتخاذ إجراءات حازمة للحد من إقبال الاستثمارات على العقارات وبناء العمارات ، وذلك عن طريق إخضاع بناء العمارات الجديدة وإصلاحها إذا كانت تزيد عن ٥٠٠ جنيه لنظام الرخص الرسمية ، وذلك لتقييد عمليات هدم العقارات القديمة وبناء أخرى جديدة ، وأصدرت الدولة القانون ٥٥ لعام ١٩٥٨ الذى خفض إيجارات المساكن التى تم بناؤها بعد شهر سبتمبر عام ١٩٥٢ بنسبة ٢٠٪ ، وذلك لتخفيض ربحية الاستثمار فى بناء العمارات المؤجرة ، ولينصرف الاستثمار إلى المجال الصناعى . وقد حدث فعلاً أن انخفض حجم الاستثمار فى بناء العمارات من ٥٩ مليون جنيه عام ١٩٥٨ إلى ٤٣ مليون جنيه عام ١٩٥٩ .[١]

وكذلك رغم توافر الأرباح غير الموزعة فى الشركات والمتراكمة منذ بداية الثورة ، وخاصة بعد إعفائها من نصف ضريبة القيم المنقولة ، إلا أنها لم تتحرك لتشارك

---

[١] الكتاب السنوى لإتحاد الصناعات المصرى ، أعوام ١٩٥٤ حتى ١٩٦٢ .

وكل الأراضى التى آلت إلى الدولة من قانون الإصلاح الزراعى لم تقم الدولة بتجزئتها لتظل فى أحجام كبيرة ، وسمحت للمنتفعين بثلاث قطع من الأرض توزيع على ثلاث حقول كبيرة لتمارس فيها نظام الدورة الزراعية عن طريق الالتزام ، وكان العمل الجماعى يطبق فى هذه الأرض فى عملية مكافحة الآفات الزراعية والحيوانية ، وكان المزارعين ملتزمين بتطبيق الطرق الزراعية التى تقترحها الوزارة ويطبقها المشرفين الزراعيين التابعين للجمعيات التعاونية الزراعية .

إلا أن كل ما قامت الدولة بإصلاحه من أراضى ، بالإضافة إلى ما هو تحت يد الدولة من الأراضى الزراعية التى آلت إليها من الإصلاح الزراعى لا يشكل أكثر من ١٢٪ من مساحة الأرض المزروعة والصالحة للزراعة ، وذلك حتى بعد إدخال أراضى الوقف إلى أراضى الدولة الزراعية ، وهو ما لا يسمح بأن تكون هى القاعدة لتطبيق سياسة زراعية مؤثرة فى مصير الزراعية فى مصر . ومن الثابت أيضا انه حتى بعد استصلاح الأراضى المخطط استصلاحها بعد السد العالى ، فإن كل ما سوف يكون تحت يد الدولة لا يصل إلى ثلث الأراضى الزراعية . لذلك فإن السياسة الزراعية الرأسية لابد أن تطبق على الفلاحين فى كافة الأراضى الزراعية ، وليس أراضى الدولة فقط . ومن هنا كان لابد من توسيع قاعدة الجمعيات الزراعية التعاونية بأقصى ما يمكن .

تم تأسيس أكثر من ألفى جمعية زراعية حتى عام ١٩٥٦ ، وأصبحت الجمعية التعاونية الزراعية هى المرجع والملاذ الحقيقى للفلاح ثقافيا وماديا . فلقد سجلت جميع عقود الإيجار الممتدة حسب قانون الإصلاح الزراعى فى الجمعية ، وأصبحت الجمعية هى الوحيدة القادرة على شراء التقاوى المنتقاة والأسمدة والأدوات الزراعية من بنك الائتمان الزراعى التعاونى بأسعار مخفضة ، واقتصرت القروض على فوائد ضئيلة ، وتلقت الجمعيات من الدولة الهبات لتقديم الخدمات التعليمية والاجتماعية إلى أعضائها . ورغم عدم إجبار الفلاحين على الانضمام للجمعيات الزراعية ، إلا أن جميع الفلاحين أصبحوا أعضاء فيها سواء الأغنياء منهم أم الفقراء ، وسواء الملاك أو عديمى الملكية مستأجرى الأرض ، ذلك أن الجمعية لم تعد وسيلة لتحسين أوضاع الفقر عند فقراء الفلاحين ، بل أصبحت أحد عوامل الانضباط فى القرية وتوزيع المصالح على الكافة ،

١- المؤسسة الاقتصادية :

أنشأت هذه المؤسسة لتكون هى يد الدولة فى السيطرة على المشروعات الإنتاجية أو الخدمية التى انتقلت ملكيتها إليها من الأجانب ، وكذلك لتقوم هذه المؤسسة بشراء أسهم الشركات التى ترغب الدولة فى الدخول إلى إدارتها مثل شركات بنك مصر ، وكذلك لتقوم بالاستثمارات نيابة عن الدولة فى المشروعات التى ترغب فى بنائها .

وقد كفل لها قانون إنشاءها أن تضع سياسات استثمار الأموال فى المؤسسات العامة والشركات التى تساهم فيها المؤسسة أو تشرف عليها ، وقد لعبت هذه المؤسسة الاقتصادية الدور الأساسى فى تمصير الاقتصاد المصرى حيث قامت برسم خطة للقضاء على نفوذ الأجانب فى المراكز الرئيسية للاقتصاد المصرى ، وقامت بتنفيذها بنجاح بالغ . فلقد تولت شراء حصص (الأجانب الأعداء) فى ١٩ شركة ، كما اشترت موجودات ١٤ شركة إنجليزية وفرنسية قررت الحراسة تصفيتها . وبطبيعة الحال لم يكن ممكناً بيع الأسهم التى يملكها الأجانب دفعة واحدة وإلا انهارت أسعارها . وكانت مساهمات واستثمارات المؤسسة الاقتصادية على النحو التالى :

- المساهمة فى ٤١ شركة يبلغ رأسمالها ٦٣,٥ مليون جنيه بواقع أكثر من ٢٥٪ من رأس مال كل شركة ، وتبلغ نسبة نصيب المؤسسة إلى رأس المال فى المتوسط حوالى ٥٠٪ .
- المساهمة فى ٣ شركات يبلغ رأسمالها ٢,٥٨ مليون جنيه بواقع ٢٥٪ من رأس مالها.
- المساهمة فى ٧ شركات يبلغ رأسمالها ٧,٣٣٥ مليون جنيه بمبلغ أقل من ٢٥٪ من رأس مالها .
- المساهمة فى الشركة العامة لمنتجات الجوت ويبلغ رأسمالها ٢,٥ مليون جنيه بواقع ٥٪ من رأس مالها .
- آلت إلى المؤسسة الأوراق المالية التى كانت تملكها الحكومة من أسهم شركات تجارية وصناعية ومن بنك التسليف الزراعى ، ومن البنك الصناعى و بنكى القاهرة والائتمان العقارى ، والتى بلغت قيمتها ١٧,٥٢٣ مليون جنيه ، هذا بالإضافة إلى ما قامت بشراؤه من أسهم وسندات كاستثمارات جديدة بلغت فى العام الأول لإنشائها

وهو ما يؤكده طبيعة سرعة الإنجاز الاقتصادى وميكانزمات العمل الوطن فى مصر .

وظلت هذه التساؤلات تثار حول أسلوب التنمية والتطوير ، وهل يمكن أن ينتظر الشعب عشرين عاما ليحقق أول مشروع للتنمية ، وعادت التساؤلات عن دور الدولة لماذا لا يكون أكثر فاعلية ، وعلى العكس لماذا لا تترك التنمية للقطاع الخاص ورأس المال الأجنبى مثلما يحدث فى نجوم التنمية أن ذاك (دول أمريكا اللاتينية بواسطة رأس المال الأمريكى) . ورغم السعادة الغامرة لكل المصريين والسوريين وبقية الشعوب العربية بتحقيق الوحدة المصرية السورية والانشغال فى الأفراح أكثر من التفكير فى المستقبل إلا أن أسلوب تحقيق التنمية ، وأسلوب إدارة اقتصاديات المجتمع فى المرحلة التالية ، وتنفيذ مشروعات الخطة وتمويلها وإدارتها وحمايتها داخليا وخارجيا كان كالحلم الثقيل الذى يثقل على جفون الكافة من المرهقين فى العمل الوطنى أو التفكير العلمى الجاد لمصلحة مصر والعالم المتخلف كله .

ولعل هؤلاء الأخيرين وجدوا فى حديث الزعيم الراحل جمال عبد الناصر رحمه الله ما فهموا أن الأمور لن تستمر على ما هى عليه ، بل أن الأمور بطبيعتها من حيث سيرها ومن حيث الظروف التى تمر بها مصر تفرض تغيير طريقة الإنتاج الاجتماعى ، وتفرض نوعا من النظام الاقتصادى والاجتماعى الأنسب لظروف مصر والعالم الثالث ، وذلك عند قال فى المؤتمر التعاونى الثالث الذى عقد فى نهاية عام ١٩٥٧ " إن مصر أخذت تتجه الآن إلى إقامة المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى " ، ثم تضمن الخطاب عبارات التحذير القوية للانتهاز الفردى ، وإلى استغلال الأقلية المبتزة لجماهير الشعب ، ووعد الرئيس عبد الناصر أن تقوم الدولة بمراقبة الرأسماليين للتثبت من استخدام موارد البلاد فى خدمة الشعب وأكد الرئيس أن الدولة مسئولة عن المبادرة الاقتصادية التى تحمى جميع طبقات الشعب ، وقال أن الحكومة تعتزم دراسة احتمالات الإنتاج والتعاون مع رؤوس الأموال الخاصة لتحقيق هذه الاحتمالات [١] . وعندما ألقى الرئيس خطابه عشية الوحدة مع سوريا لم يخرج عن ذلك الحديث فى شئ .

---

[١] خطاب الرئيس عبد الناصر ، عام ١٩٥٨ ، ص. ٣٦٢ ، ص. ٤٠٣ .

ألمانيا الاتحادية (٣٧ مليون ونصف) . وبدأ تنفيذ البرنامج فى أوائل عام ١٩٥٨ ، ووصل عدد المشروعات التى أقيمت وبدأت الإنتاج فعلاً ١٠٥ مشروع فى ٣٠ يونيو ١٩٦٠ .

فى أوائل عام ١٩٦٠ أعدت وزارة الصناعة برنامج السنوات الخمس الثانى ، إلا أنه أدمج فى الخطة الخمسية الجديدة مع بقية المشروعات التى لم يكن تم إنشاؤها ومازالت متبقية من البرنامج الأول.[1]

٢ - التعاونيات الزراعية :

يعتبر تطوير قطاع الزراعة فى غاية الصعوبة نظرا لأن الفلاح المصرى كالعادة دائما ما يحاول أم يمرق من سلطان الدولة ، ويرجع ذلك فى الأغلب الأعم إلى الحالة النفسية التى ورثها من قبل الثورة ، فالدولة قاهرة للفلاح المصرى منذ العصور السحيقة لنمط الإنتاج الأسيوى (قدماء المصريين ، ثم من الاحتلال البطلمى حتى الاحتلال العربى حتى نمط المشترك الخراجى ، ثم أخيرا المشترك الفلاحى فى عهد محمد على) . ومع ذلك كانت محاولة تطوير الزراعة المصرية اعتمادا على نوعين من السياسات ، السياسات الأفقية ، وهى ما تعلق بزيادة المساحات المزروعة ، وتوزيع المقننات المائية للرى ، والحماية البيئية لقطاع الزراعة . أما السياسات الرأسية فهى تتعلق بالطاقة الإنتاجية للأرض ، أى إنتاجية الفدان والقدرة على زيادة وتحسين هذه الإنتاجية .

وعلى مستوى السياسات الأولى الأفقية ، فلقد كان استصلاح الأرض مرتبط بتوفير مياه السد العالى حيث كان مخططا أن يتم استصلاح مليون فدان للزراعة ، وذلك بالإضافة إلى تحويل مليون وستمائة ألف فدان من رى الحياض إلى الرى الدائم . إلا أن جهود الإصلاح لم تنتظر إنتهاء السد العالى وبدأت عمليات استصلاح الأراضى وظهرت إلى الوجود مديرية التحرير لتصبح نموذجا لنظام الزراعة الجماعية ؛ فالفلاحين الذين تم اختيارهم بدقة خضعوا لأنظمة روعى فى تصميمها الدقة ليكونوا مثالا لفلاح الثورة الأكثر وطنية والأعلى إنتاجية الذى يحافظ على الأرض دون إجهادها رغم أنه مالكها .

---

(١) د. أحمد جامع ، المذهب الإشتراكية ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص ٥٤٣ – ٥٤٤ .

٦٤,٩ مليون جنيه , ثم إلى ٧٢,٢ مليون جنيه عام ١٩٦٠ ، وحققت هذه الاستثمارات أرباحا قدرها ٢,٩ مليون ، بزيادة مليون جنيه عن العام السابق ، ويرجع ذلك إلى قيام بعض الشركات بتوزيع أرباحها لأول مرة مثل شركة الحديد والصلب وشركة سينا للمنجنيز وشركة سيماف ، وغيرها من شركات التجارة الداخلية ، والهيئات الأخرى مثل بنك الإسكندرية وشركة النقل والهندسة .[1]

ولقد كانت جميع الجهود التى بذلت تتم فى إطار الليبرالية ومن خلال الأداء الاقتصادى الفردى التى تقوم به المشروعات الفردية ، أى من خلال سيادة طريقة الإنتاج الرأسمالى بكل مقوماتها الفردية ، صحيح أن الدولة مشاركة فى عملية الإنتاج الاجتماعى بالعديد من الاستثمارات فى كثير من المجالات الإنتاجية أو الخدمية ، إلا أن دورها مازال محكوما فى إطار دور المشروع الفردى الرأسمالى ، وهو الدور التقليدى الذى تمت على أساسه التنمية والتحول الصناعى فى دول العالم الرأسمالى المتقدم (الثورة الصناعية فى إنجلترا) دولة بعد أخرى والذى استغرق لاستكماله أكثر من مائة وخمسون عاما ، وفى ظروف لا يمكن تكرارها ، أهمها نهب الفائض الاقتصادى من الدول الأقل تطوراً التى تحولت إلى مستعمرات لهذه الدول فى فترة تطور الرأسمالية بها إلى رأسمالية احتكارية إمبريالية .

ولذلك فإن تجربة التنمية والتطوير فى العالم الرأسمالى لا يمكن تكرارها مرة أخرى لعدم إمكانية تكرار الظروف التى أدت إلى نجاحها ، مثل ظروف قهر القوى العاملة الوطنية بشكل لا إنسانى على النحو السابق إيضاحه ، وكذلك لطول الفترة التى شهدت تحقيق كامل التنمية والتطوير تبعا لهذا النمط من الإنتاج وفى ظل سيادة المشروع الخاص .

ولقد اختارت مصر المشروع العام ليقوم بالدور الأساسى الرائد فى عملية التنمية والتطوير الصناعى ، ولكن دون إخلال بالدور الذى تقوم به المشروعات الخاصة التى سوف يكون دورها مساعدا لدور القطاع العام ، وفى إطار خطة قومية

---

[1] النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى ، المجلد الحادى عشر ، العدد الثالث ، ١٩٥٨ ، ص.ص ٣٠٨ - ٣١٠ .

لكل بقدر حاجته . وكذلك أصبحت الجمعية التعاونية الأداة الأولى لتنفيذ السياسة الزراعية، وتم تعين موظفين زراعيين للإرشاد الزراعى والتفتيش الزراعى والتحقيق من تنفيذ السياسات الزراعية ، وخاصة تلك النتائج التى تطبق نتيجة الأبحاث التى تمت على تحسين التقاوى للقطن والأرز والقمح ، وأفضل سبل الصرف ومقاومة النبات للرطوبة ، العلاج الحيوانى ، والمبيدات الحشرية .

لقد تحملت الدولة الجزء الأكبر من المسئولية عن عملية الاستثمار ، ورغم الإعلان عن الالتزام بالتخطيط القومى الشامل فى إدارة موارد المجتمع منذ عام ١٩٥٧ ، إلا غالبية مظاهر الاقتصاد القومى كانت تدل على أن الليبرالية مازالت هى أساس إدارة الاقتصاد المصرى ، ومازال القطاع الخاص يأخذ دورا هاما فى مشروعات التنمية الوطنية ، وأن دور القطاع العام لم يتبلور بعد ليصبح له الدور الأساسى فى عملية التنمية، ومازالت استثمارات الدولة محبوسة فى إطار شركات تدار بطريقة الإنتاج الرأسمالى ويستفيد منها القلة دون بقية غالبية أفراد الشعب . ورغم إنشاء المؤسسة الاقتصادية ورغم نجاحها الكبير فى تحقيق سيطرة الدولة فى المجال الاقتصادى على النحو السابق عرضة إلا كل ما هو تحت يد هذه المؤسسة من شركات لا يزيد إنتاجها عن ١٢٪ من مجموع الإنتاج الصناعى ، كما أنها لا تؤمن من العمالة اكثر من ١٠٪ من مجموعة القوى العاملة فى الصناعة [(١)] . وهكذا فإنه رغم الجهود المضنية التى قامت بها حكومة الثورة لتحقيق تنمية شاملة سريعة ومستقلة ، فإن النتائج التى انتهت إليها هذه الجهود المشتركة مع الرأسمالية الوطنية بدت متواضعة للغاية ، وبدأ الحديث فى الأوساط الرسمية والشعبية أن الخطة التى يراد تنفيذها لن يتم تحقيقها إلا بعد عشرين عاما على الأقل .

---

(١) إلا أن ذلك لا يعكس عدم أهمية للمؤسسة الاقتصادية ، ذلك لأن غالبية الإنتاج المصرى كان يأتى من الورش والمصانع الصغيرة غير المنظمة . أما إذا قارنا قدرات المؤسسة الاقتصادية بباقى الإنتاج من الشركات المنظمة ، فنجد أن إنتاج الشركات المنظمة إلى المؤسسة الاقتصادية يشكل ثلث الإنتاج الكلى ، وتشغل ٢٠٪ من العمالة .

- الكتاب السنوى للجمهورية العربية المتحدة ، لعام ١٩٥٩ ، ص. ١٨٢ .
- الكتاب السنوى للمؤسسة الاقتصادية ، ٥٨ - ١٩٥٩ ، ص.ص ١٧ - ١٨ .

الاتحاد السوفيتى ، وخسر هذا الأخير فى دفاعه عن وطنه عشرين مليوناً من الشهداء ، واستطاع بفضل سابق قوته الاقتصادية أن يطرد قوات النازى حتى وسط أوربا ، وليس خارج وطنه الذى أحتل جزء عريضاً منه النازى (عشرين ألف قريه ومدينه دمرها النازى فى زحفه إلى موسكو) .

لماذا ضرورة أولوية المشروع العام :

لعل أولوية المشروع العام لزيادة التنمية والتطوير فى مصر كان ابتداء من الظروف التاريخية والموضوعية التى مرت بها مصر والتى مازالت محيطة بها ، وكذلك استجابة لما يضمن تحقيق الأهداف المراد تحقيقها فى أقصر وقت ممكن .

١ - ضرورة الاستثمار على جبهة عريضة دفعه واحدة :

تحتاج التنمية السريعة إلى أن يكون هناك استثمار على جبهة عريضة من المشروعات المتكاملة التى تتزامن فى الخطة الاقتصادية ، وقد رأينا كيف أن استثمارات القطاع الخاص تقاعست عن التعاون مع الحكومة فى فترة ما بعد حرب ١٩٥٦ ، هذا التقاعس الذى يحرم الخطة من التنفيذ بمعدل أكبر من تلك المساهمة التى يقوم بها القطاع الخاص ، أى أن هذا التقاعس يشكل عبئاً كبيراً على الخطة ، ويقلل من حجم الإنتاج المخطط بمقدار أكبر من مساهمة القطاع الخاص ذاتها ، فضلاً عما يترتب عليه من تعطيل استثمارات لا تعطى إنتاجاً ابتداء من تقصير القطاع الخاص فى تنفيذه للاستثمارات المكملة للاستثمارات العامة . ذلك أن مشروعات الخطة مركبة لتخدم بعضها بعضاً . ومن ثم فى حالة عدم إنجاز أحد الاستثمارات (المشروعات) فإنه سوف يكون سبب فى عدم الاستفادة من مشروعات أخرى لعدم إمكانية تشغيلها لاعتمادها على المشروع الذى لم يتم أو التجهيزات التى يقوم بها القطاع الخاص .

وعلى ذلك فإن المشروع العام هو القادر على تحمل مسئولية البناء على جبهة عريضة من الاستثمارات المختلفة فى مجالات متعددة ومتزامنة لتحقيق أهداف الخطة الاقتصادية ، ولن يجعله فى موقف المتقاعس البحاث عن الربح ومعدلاته الأعلى التى يرغب فيها مثل المشروعات الخاصة ، إذ أن معدل الربح يأتى فى المرتبة التالية ، وليس هو الدافع الأساسى للاستثمار فى ظل سيادة المشروع العام .

الفصل السابع

المشروع العام أساس التنمية والتطوير

اجتازت مصر الحصار الاقتصادى ولم تحدث تلك النتائج التى كان مخططا لها أن تحدث داخل مصر أو العالم العربى ، وذلك بفضل تماسك الجبهة الوطنية الداخلية ، فلقد كانت الغالبية الساحقة من الشعب المصرى على كامل الثقة فى قيادتها الثورية ، وكانت على وعى بأنها تمر بمرحلة إعادة بناء المجتمع المصرى ، وهى مرحلة تحتاج إلى مزيد من التضحيات ، وإلى قبول بعض المعاناة من أجل مستقبل أفضل يشارك فى ثماره الجميع ، كما يشارك فى تحقيق وتحمل معاناته الآن أيضاً الجميع .

ولقد استطاعت المؤسسة الاقتصاد أن تفك احتكار رأس المال الأجنبى والوطنى التابع له للمشروعات الإنتاجية ، إذ وصلت إلى مرحلة مشاركته فى كافة مجالات الإنتاجية والخدمية بشراء جزء معتبر من أسهم الشركات المصرية ، وكذلك بالحلول محل رأس المال الأجنبى وشراء ممتلكاته وأسهمه فى الشركات المصرية ، فلقد بدأت المؤسسة الاقتصادية عملها باستثمارات قدرها ٢٣,١ مليون جنيه ، فى ١٣ يناير عام ١٩٥٧ ،وما أن انتهى عام ١٩٥٨ حتى كانت جملة استثماراتها ٥٧,٧ مليون جنيه بالإضافة إلى أصول بنك الائتمان العقارى ٥,٣ مليون جنيه . وبلغ عدد الشركات التى ساهمت فيها المؤسسة فى نهاية عام ١٩٥٧ ، ثمان وأربعون شركة فى مختلف قطاعات الاقتصاد القومى منها ٨ بنوك ، ٣ شركات تأمين ، ١٠ شركات تعدين وبترول ، و٦ شركات للصناعات المعدنية والهندسية والمبانى ، ٣ شركات للمنتجات التجارية ، ٦ شركات لأعمال النقل البرى والجوى والتجارة الداخلية والخارجية ، أما الإيرادات التى تحققت فى هذا العام فلم تتجاوز ٤٢٣,٠٠٠ جنيه ، وذلك لسبق استيلاء الحكومة على الجزء الأكبر من الإيرادات (العامة)، وتوزيع أرباح الشركات ، أما الشركات الجديدة فلم تكن قد أكملت عام من العمل لتحقق أرباح .

وفى نهاية العام التالى ١٩٥٩ ، وصلت استثمارات المؤسسة الاقتصادية إلى

. المجتمع بناء هذه الصناعات فى كنف القطاع العام ، فهى فضلا على أنها تدعم الاستقلال الاقتصادى وتوسع من حجم الإنتاج ، أى توسع من حجم السوق ، فهى تزيد من حجم الدخول الموزعة للعاملين فى الصناعات القائمة على منتجات الصناعة ، وبالتالى تزيد من حجم الدخل القومى .

٣ - المحافظة على الفائض الاقتصادى :

من أهم ما تحتاج إليه أى دولة فى المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية المحافظة على الفائض الاقتصادى ، وتعتبر أرباح المشروعات وعوائد الاستثمار من أهم مكونات الفائض الاقتصادى . وفى حالة المشروع الخاص فإن أرباح المشروعات وعوائد الاستثمار تعود إلى أصحاب المشروع ، وهم إما من الرأسماليين الذى يفضلون استثمارها فى مشروعات تدر عوائد سريعة ، وهى عادة صناعات استهلاكية إن لم يكن كمالية وترفيه ، وهو مناقض لمسار بناء الهيكل الاقتصادى المصرى على النحو السابق عرضه، والذى سوف يتم فيه التركيز على الصناعات الثقيلة أولا . وإما أن تؤول أرباح المشروعات الخاصة إلى أصحابها من الملاك العقاريين ، وميلهم للاستهلاك أكبر من الميل لادخار والاستثمار ، أو تعود الأرباح إلى مساهمين من متوسطى الدخل ، الذى تعتبر الأرباح بالنسبة لهم جزء من الدخل الواجب الانفاق . ولذلك فإن أفضل أشكال المشروعات محافظة على الفائض الاقتصادى وقدرة على إعادة استثمار هذا الفائض هو المشروع العام .

ومن خلال سيطرة المشروع العام على الاستثمار تتجمع أرباح المشروعات فى يد الدولة بما يسمح بإعادة استثمار هذه العوائد فى استثمارات جديدة تبعا لأولويات الخطة الاقتصادية . وبذلك يتحقق هدفين أساسين بدفعة واحدة ، الأول المحافظة على الفائض الاقتصادى من التبديد ، أما الثانى فهو ضمان أولوية الاستثمار فى المشروعات تبعا لمصالح الشعب ولمصلحه العليا للمجتمع التى تقررها الخطة الاقتصادية والاجتماعية وليس الاستثمار حسب عشوائية قوى السوق تبعا لتحقيق الأرباح وليس تبعا للمصلحة العليا للمجتمع .

شاملة يتم تنفيذها لتحقيق أهداف قومية محددة خلال فترة الخطة الخمسية الأولى ٥٩/ ١٩٦٠ - ٦٤/ ١٩٦٥.

وسيادة المشروع العام مع استمرار وجود المشروعات الخاصة كأدوات لبناء الاقتصاد المصرى وتطويره يعنى أيضا من ناحية أخرى رفض المجتمع المصرى لأسلوب التنمية والتطوير الذى أتبع فى الدول الاشتراكية مثل الاتحاد السوفيتى والصين والديمقراطيات الشعبية الأوربية الشرقية. والذى تم فيه إلغاء الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج نهائياً وأصبحت الدولة هى المالكة لكل أدوات الإنتاج، وهى المسئولة عن عملية الإنتاج الاجتماعى وحدها كاملة، وهى المسؤولة وحدها عن عملية التنمية والتطوير. وهو ما ينتهى إلى تحويل الكافة من أفراد الشعب إلى عاملين مقابل الدخول التى تقررها الدولة. وهذا النمط لم يمنع الدولة من الضغط بقوة على مستوى معيشة أفراد المجتمع لتوفير الموارد الاقتصادية لبناء التقدم السريع ابتداء من الصناعات الثقيلة والإستراتيجية والحربية على حساب الصناعات الاستهلاكية وخاصة الكمالية والمعمرة منها، وهو ما جعل الطبقات العاملة تتحمل تضحيات رهيبة فى فترة البناء الأول للاشتراكية وانخفاضا فى مستوى المعيشة يكاد يصل إلى نفس المستوى الذى كانت تعانى منه الطبقات العمالية فى فترة التراكم الرأسمالى الأولى لبناء الرأسمالية. ومن ثم استطاع الاتحاد السوفيتى كمثال أن يرفع مستوى الادخار أثناء فترات الخطط الخمسية الثلاثة الأولى إلى أكثر من ٣٠٪ من الناتج القومى السوفيتى، وأن يتحول من دولة متخلفة (يسيطر عليها الإقطاع والرأسمالية الرثة فى شكل مشروعات صناعية هزيلة) إلى دولة متقدمة تشغل المركز الثانى على مستوى العالم اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وعسكرياً فى غضون خمسة وعشرون عاماً من بداية التنمية المخططة، وبالرغم من دخولها إلى حربين كونيتين فرضا عليها فرضاً، كان آخرها نتيجة احتلال جيوش النازى روسيا متوغلة بقصد الاستيلاء على العاصمة موسكو وإسقاط الاتحاد السوفيتى كاملا تحت سيطرته.

ورغم المعاناة التى تحملتها شعوب الدول الاشتراكية فى الفترة القصيرة لبنائها، إلا أنه يشرفها أنها لم تستغل أى شعب آخر من الشعوب، ولم تقدم على استعمار أى من الدول الأقل تطوراً، ولم تنتهب موارد أى شعب بالقوة العسكرية أو الغزو المسلح، بل لقد كانت عرضه لمطامع النازى الذى حاول خلال الحرب العالمية الثانية الاستيلاء على

المشروعات ، والتى يمكن أن تتعاون بشكل يحل مشاكل الخدمات والتسهيلات الأساسية بشكل جماعى أسرع وأكفئ مما لو تركت هذه المشروعات ليتم بناؤها على يد المشروعات الخاصة .

٦ - ضمان تنفيذ الخطة الاقتصادية للدولة :

فالمشروع العام يتبع الدولة ويتم تمويل استثماراته من الدولة ، ومن ثم فإنه يصبح مسئولا عن تنفيذ الخطة الاقتصادية التى تضعها الدولة ، وليس له أى مصلحة فى الخروج على مقومات التخطيط او توجيهات الدولة الإنتاجية أو الخدمية الواردة فى الخطة. وفى ذلك قد يختلف الأمر بالنسبة للمشروعات الفردية التى قد لا تجد من مصلحتها تنفيذ كامل المخططات الإنتاجية التى تقرها الخطة القومية ، إما لنقص معدلات الربحية فى هذه المجالات أو الأسباب أخرى قد لا تحقق بعض أو كل مصالحها ، ولذلك فإن الاستثمار عن طريق المشروع العام يضمن تنفيذ الخطة الاقتصادية والاجتماعية للدولة . ويظهر هذا التناقض واضحا عندما تتسع عملية التخطيط لتشمل تخطيط الأثمان والأجور. وأثمان المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج والسلع كاملة الصنع والنهائية .

٧ - إعادة تنظيم القطاعات الاقتصادية للدولة :

فى نهاية عهد الستينات (٧٥ - ١٩٦٠) ظهرت صعوبات الإشراف على الوحدات الاقتصادية المتعددة المملوكة للدولة من قبل مؤسسة واحدة (المؤسسة الاقتصادية) ، ومن ثم فلقد أنشأت فى مارس ١٩٦١ مؤسستين ، الأولى" مؤسسة نصر " لتتبعها الشركات التى كانت تابعة لتنفيذ برنامج السنوات الخمس للصناعة ، ومؤسسة أخرى "مؤسسة مصر " لتتبعها الشركات التى كانت تابعة لبنك مصر . وزاولت هذه المؤسسات الثلاثة إدارة المشروعات الاقتصادية ، حيث انفردت كل مؤسسة بمجموعة من الشركات التابعة لها دون تخصص ، أى لم يراعى فى توزيع الشركات على المؤسسات طبيعة النشاط الاقتصادى الذى تقوم به الشركة ، أى لم يكن تقسيم الشركات على المؤسسات الثلاثة تقسيما نوعيا .

٢ - استكمال الهيكل الإنتاجي :

أهم أهداف البناء الصناعي في المرحلة الأولى للتصنيع التي كانت تمر بها مصر، استكمال الهيكل الإنتاجي ، حيث كانت الصناعات الموجودة حتى بعد الجهود التي بذلتها المؤسسة الاقتصادية (٥٧ - ١٩٦٠) كلها في قطاع الصناعات الاستهلاكية ، ولم يكن هناك دور يذكر للصناعات التحويلية ، ولا للصناعات الثقيلة أو الصناعات الاستراتيجية . وكان المطلوب هو إعطاء أولوية التصنيع للصناعات الثقيلة والصناعات الاستراتيجية ، أي الصناعات التي تعتبر مفتاح لصناعات أخرى تقوم عليها ؛ وبدون وجودها يتعذر بناء العديد من الصناعات . مثال ذلك صناعة الحديد والصلب التي تقوم عليها العديد من الصناعات مثل صناعة المطروقات ، وصناعة السيارات ، والصناعات الحربية ، وصناعة الأثاث المعدني ، والصناعات الهندسية ، وكافة الصناعات الحديدية (استهلاكية أو إنتاجية) ، وصناعة حديد تسليح المباني والإنشاءات ... الخ . وهذه الصناعات لا يمكن ان تقاوم إلا بوجود صناعة للحديد والصلب ، وإلا كان اعتمادها على العالم الخارجي ، ومن ثم تصبح تابعة للعالم الخارجي ، وتتسرب أرباحها (الفائض الاقتصادي المصري) إلى العالم الخارجي ، بما يضعف معدل التراكم الرأسمالي الوطني.

وهذا النوع من الصناعات يحتاج لفترة تفريخ طويلة (فترة البناء بالإضافة إلى فترة النضوج التي تتحقق بعدها الأرباح)، لا تستطيع أن تتحملها المشروعات الخاصة ، ومن ثم لابد أن يقوم بإنشائها وتحمل أعبائها المشروع العام [1] . ولعل الفوائد التي يحصل عليها الاقتصاد القومي من بناء هذه المشروعات متعددة وتستأهل التضحية التي يتحملها

---

[1] في كثير من الأحيان يتم إنشاء بعض الصناعات الاستراتيجية مع العلم بأنها لن تعطى أرباحاً لفترة قد تطول أو تقصر ، ولكن أرباح المجتمع تتحقق في المشروعات الإنتاجية التي تقوم على إنتاجها . مثل صناعة الصلب التي قد لا تحقق أرباح في حد ذاتها ، بينما كافة الصناعات التي تقوم على منتجاتها تحقق أرباح . فيحقق المجتمع بطريقة كلية أرباحاً ، فضلاً على أن المجتمع يكسب تشغيل كافة القوى العاملة في المشروعات التي تقوم على إنتاج المشروع الأول (الصلب مثلاً) ، بالإضافة إلى تحقيق مزيد من الإكتفاء الذاتي من المنتجات المتعددة حيث لا يتم استيرادها بعد أن يتم إنتاجها وطنياً . ولعل هذه كانت حالة منظمة "كروب" للصلب في ألمانيا حتى الحرب العالمية حيث كانت تعان من الدولة .

الهاوية الخطيرة .

ومن ناحية أخرى فإن اتساع مسافة التخلف فى العالم بين السابقين وبين الذين يحاولون اللحاق بهم لم تعد تسمح بأن يترك منهاج التقدم للجهود الفردية العفوية التى لا يحركها غير دافع الربح الأنانى ... إن هذه الجهود بالتأكيد لم تعد قادرة على مواجهة التحدى" .

وهكذا كان التحول إلى بناء الاشتراكية خياراً مفروضا على القيادة السياسية المصرية ، ولم يكن نتاج انتقاء مصلحى لمجموعة من المنتفعين من هذا التحول ، وكذلك لم يكن نتاج انتقاء أيديولوجى ممن يفضلون طريقة الإنتاج الاشتراكى على طريقة الإنتاج الرأسمالى ، فلم يكن هناك مدرسة أيديولوجية ينتمى إليها سابقا زعيم الثورة جمال عبد الناصر رحمة الله ، وكذلك جميع رجال الثورة ، بل لقد كانوا جميعا من البرجوازية الصغيرة والمتوسطة ، وكانت الغالبية الساحقة منهم أبناءً لملاك عقاريين (تتراوح ملكية آبائهم بين ١٠٦ فدان إلى ٣ فدان ، وذلك باستثناء ثمانية فقط من رجال الثورة لم يكن آباؤهم من أصحاب الملكية العقارية) [1] . ولكنهم جميعا انصهروا فى بوتقة العمل الوطنى الذى كان يتطلع ويتحرق شوقاً إلى تغيير الواقع المصرى وتطوير الحياة المصرية من التخلف إلى التقدم ، وعاصروا جميعاً وعلى اختلاف مواقعهم من العمل الوطنى الصراع الرهيب الذى تقوده قوى رأس المال الاحتكارى الأجنبى فى مواجهة أى تطوير للاقتصاد المصرى ، وأى محاولة للتحرر من قبضته ، والتى وصلت إلى حد ضرب مصر عسكرياً عام ١٩٥٦ . وكذلك رأت هذه القيادات الثورية ميوعة قوى رأس المال الوطنى وانتمازه بمصالحه لرأس المال الأجنبى أكثر من انتمازه إلى المصالح الوطنية المصرية الخالصة ، حيث بدء متقاعساً عن المشاركة فى التنمية الاقتصادية رغم ما قدم له من حوافز ، وانتهى إلى معاونة رأس المال الأجنبى فى حصاره الاقتصادى لمصر عام ١٩٥٧ .

---

[1] د. محمود عبد الفضيل ، الاقتصاد المصرى بين التخطيط المركزى والإنفتاح الاقتصادى ، معهد الإنماء العربى ، طرابلس ، فرع بيروت ، ١٩٨٠ ، ص.ص ٢٢٧ - ٢٣٠ .

٤ - ضمان التطور التكنولوجي في المجتمع :

أسلوب الاستثمار عن طريق المشروع العام هو الذى يضمن التطور التكنولوجى في المجتمع ، فهذا الاستثمار يتسع لإدخال أفضل تكنولوجيا إلى المشروع ، كما أن لديه إمكانية الإنفاق على التحديث التكنولوجى سواء على مستوى الأفراد والعاملين الذى يتفرغون للدراسة أو للتدريب سواء داخل الوطن أو خارجه ، وهم الذين يكونون نواة التطوير التكنولوجى في كافة المجالات الإنتاجية والخدمية . وكذلك فإن المشروع العام تكون فرصته أفضل في تحديث الآلات والمعدات ، ومن ثم التطوير التكنولوجى الفعلى .

ولعل المشروع الخاص لديه الفرصة الأخيرة في التطوير والتحديث التكنولوجى الفعلى ، أى تغيير الآلات والمعدات عن طريق استيراد ما هو أحدث منها للعمل في المشروعات الوطنية ، وخاصة إذا ما كان هناك طرف أجنبى في عملية الاستثمار ، أو كان الاستثمار مشتركا . وهذا العمل لن يؤدى إلى اكتساب مهارة التطوير التكنولوجى ، وهى القدرة على ابتكار أنواع جديدة من الآلات والمعدات تكون موفره لعناصر الإنتاج أكثر ، وكذلك مناسبة لظروف الإنتاج واكثر تلائما معها . وهو ما يعتمد على جهود الأفراد ومعلوماتهم وطريقة أداء المنظمة التى يعملون بها ، بحيث يوجد داخل المنظمة المناخ والإمكانيات الدافعة إلى التطوير التكنولوجى ، وهو ما يمكن أن يوفره المشروع العام للعاملين فيه أو بعض العاملين فيه ، بينما يكون من الصعب على المشروع الخاص أن يوفر مثل هذه الظروف لكى تستطيع القوى العاملة تطوير التكنولوجيا المتاحة لديهم إلى الأفضل ذاتياً وليس الاعتماد على الآخرين (العالم الخارجى) فى الحصول على تكنولوجيا متطورة لا يعلم عن أسرار وجودها شيئاً .

٥ - ضمان الاستفادة من وفورات الحجم الكبير :

أثناء بناء الصناعات ذات الأحجام الكبيرة ، فإن أهم معوقات البناء هى عدم توافر الخدمات والتسهيلات الأساسية في الاقتصاد القومى الناتج عن ضعف الهياكل الأساسية مثل خدمات الطاقة ، وخدمات النقل وخدمات الاتصال والمواصلات . وتحميل المشروع العام القيام بالاستثمارات في الصناعات الكبيرة والثقيلة ، وبصفة خاصة الصناعات التحويلية يمكن من الاستفادة من الإمكانيات الضخمة التى سوف تتوافر لهذه

القانون ١١٧ ، الذى قضى بالتأميم الكامل (نقل الملكية كاملة للدولة) لكافة المنشآت التى تعتبر مفاتيح الاقتصاد القومى التى يتحكم نشاطها فى أكثر من مجال عملها ، ومن ثم تأميم البنوك وشركات التأمين بالإضافة إلى خمسون مشروعاً صناعياً هاماً فى كافة ميادين الإنتاج مثل شركة الإسكندرية لتجارة الأخشاب ، وشركة باسيللى باشا . وشركة أسمنت بورتلاند بحلوان وطره ، وشركة الدلتا للصلب ، وشركة الأسمدة والنحاس ، وشركات الصناعات المعدنية والمسابك والملاحات ، وشركة مياه الإسكندرية ، وترام الإسكندرية ، والكهرباء والكابلات ، والفنادق ....الخ .

كما تم تأميم أكثر من ٨٠ شركة تأميماً جزئياً فى مجالات حلج الأقطان والزجاج والأغذية المحفوظة ، والمنتجات الكهربائية ، والمطابع ، والدخان والسجائر ، والبترول ، والنسيج وسبك المعادن والتبريد والثلج .

وكذلك تم التأميم الجزئى ، أو السيطرة على بعض الشركات من خلال وضع حد أقصى قدره عشرة آلاف جنيه لما يستطيع أن يملكه أى شخص طبيعى أو معنوى فى مجموعة كبيرة من الشركات الأخرى التى لم تؤمم كلياً أو جزئياً بلغ عددها ١٤٥ شركة فى مجالات الغزل والنسيج ، الصناعات الهندسية ، والمطاحن والمضارب ، وشركات الزيوت والصابون ، والكاوتشوك ، والبلاستك ، والصناعات الكيماوية ، والتغليف والتعبئة، وشركات الإنشاءات والمبانى ، والأدوية . كما تم إسقاط التزام استغلال مرفق المياه والغاز بمدينة الإسكندرية لتصبح مؤسسة عامة تملك موجودات مرفق توليد الكهرباء وتحويل وتوزيع الطاقة والمرافق المرتبطة بها . وفى يناير عام ١٩٦٢ تم التأميم الجزئى للمطاحن فى جميع المحافظات وبعض مضارب الأرز والمخابز ، وفى عام ١٩٦٣ تم التأميم الكامل لجميع محالج القطن ، والتأميم الكامل لسبعة عشر مطحناً فى محافظات الجمهورية ، وكذلك تم تأميم خمس شركات للأدوية والمستلزمات الطبية ، وفى عام ١٩٦٤ كان قد تم تأميم باقى فروع الأنشطة التى لم تؤمم وخاصة شركات البترول التى أعطى الأشراف عليها للمؤسسة المصرية العامة للبترول . وأصبح قطاع الصناعة فى يد الدولة تملك الغالبية الساحقة من قوى الإنتاج الذى تعمل داخله .

الفصل الثامن

بناء المجتمع الاشتراكى

كانت هناك كثير من الإشارات فى حديث القيادات السياسية حول التحول إلى الاشتراكية ، وخاصة بعد حرب ١٩٥٦ . وبصرف النظر عن الأفكار الأيديولوجية حول إمكانية تحول مصر إلى الاشتراكية دون أن يكتمل البناء الرأسمالى ويصل التطور الرأسمالى إلى مداه ، فأن المجتمع المصرى بدأ إجراءات الانتقال إلى المجتمع الاشتراكى، وهو ما أسماه بطريق الكفاية والعدل . وأثبت المجتمع المصرى أنه يمكن الانتقال إلى بناء الاشتراكية انطلاقا من ظروف المجتمع ودون الإنتظار لاستكمال البناء الرأسمالى كاملا ، وهو ما حدث فى الاتحاد السوفيتى والصين .

ولقد صور الميثاق الوطنى ضرورة التحول إلى الاشتراكية ضمانا لتحرير الإنسان المصرى من التخلف ، ومن استغلال رأس المال الأجنبى وحليفة الوطنى ، ولتحقيق تنمية حقيقية فى مصلحة عامة أفراد المجتمع المصرى فيقول " لقد كان الحل الاشتراكى لمشكلة التخلف الاقتصادى والاجتماعى فى مصر وصولا ثوريا للتقدم لم يكن افتراضا قائما على الانتقاء الاختيارى دائما ، بل كان الحل الاشتراكى حتمية تاريخية فرضها الواقع ، وفرضتها الآمال العريضة للجماهير ، كما فرضتها الطبيعة المتغيرة للعالم فى النصف الثانى من القرن العشرين ... والذين ينادون بترك الحرية لرأس المال ويتصورون أن ذلك طريق إلى التقدم يقعون فى خطأ فادح ... إن رأس المال فى تطوره الطبيعى فى البلاد التى أرغمت على التخلف لم يعد قادرا على أن يقود الانطلاق الاقتصادى فى زمن تمت فيه الاحتكارات الرأسمالية الكبرى فى البلدان المتقدمة اعتمادا على استغلال موارد الثروة فى المستعمرات ... إن نمو الاحتكارات العالمية الضخم لم يترك إلا سبيلين للرأسمالية المحلية فى البلاد المتطلعة إلى التقدم : أولهما ، أنها لم تعد قادرة على المنافسة إلا من وراء أسوار الحماية الجمركية العالية التى تدفع ثمنها الجماهير . وثانيهما ، أن الأمل الوحيد لها فى النمو هو أن تربط نفسها بحركة الاحتكارات العالمية وتقتفى أثرها وتتحول إلى ذيل لها ، وتجر أوطانها وراءها إلى هذه

الخدمة المصرفية ، بما يحقق سهولة العمل من خلال التخصص ، ويحقق إمكانية الرقابة المصرفية على أعمال المشروعات الإنتاجية ، وكذلك القضاء على التنافس المصرفى فى تقديم الخدمة لأكثر من مشروع وهيئة على حساب كفاءة العمل المصرفى والخدمة الائتمانية . ولذلك تم إلغاء المؤسسة المصرية العامة للبنوك على أن يتولى اختصاصاتها البنك المركزى المصرى فى الإشراف على جميع البنوك فى مصر (باستثناء بنك التسليف الزراعى والتعاونى) . وكذلك تم إدماج البنوك الستة الأصغر فى البنوك الخمسة الأكبر ، وتم تخصيص كل بنك فى عمليات مصرفية وتمويلية محددة لقطاع من القطاعات الاقتصادية ، وهكذا تم الأخذ بأحدث قواعد الإدارة المصرفية من تخصص للبنوك وتركيز عمليات الائتمان المصرفى [1] . وأصبح الهيكل المصرفى المصرى فى أبريل عام ١٩٦٤ على النحو التالى :

١ – البنك المركزى المصرى ، ويتولى كامل اختصاصات البنك المركزى والإشراف على البنوك التجارية الخمسة الكبار ، بالإضافة إلى البنوك المتخصصة وهى البنك الصناعى ، البنك العقارى المصرى ، بنك الائتمان العقارى ، البنك العقارى العربى.

٢ – بنك مصر (بعد اندماج بنك السويس وبنك التضامن المالى) ، ويختص بعمليات الخدمة المصرفية والائتمانية لكل من شركات مؤسسة الغزل والنسيج ومؤسسة التأمين .

٣ – البنك الأهلى المصرى (بعد اندماج بنك التجارة) ، ويختص بالعمليات المصرفية والائتمان الخاص بالمؤسسات التابعة لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعى واستصلاح الأراضى والمواصلات والنقل والمصانع الحربية ، وقناة السويس ، وحسابات فائض الحاصلات الزراعية .

٤ – بنك الإسكندرية (بعد اندماج بنك الاستيراد والتصدير) ، ويختص بالعمليات

---

[1] يلاحظ أن البنوك فى إنجلترا وفرنسا بنوك مؤممة منذ الحرب العالمية الثانية ، ومازالت هذه البنوك مملوكة للدولة حتى الآن ، وهى خمسة بنوك فى فرنسا وكذلك فى إنجلترا ، وتحتكر أكثر من ٩٠٪ من حجم الائتمان والعمل المصرفى .

ومع ذلك فإن التحول إلى الاشتراكية لم يكن يهدف إلى القضاء على القطاع الخاص ، ولم يكن يهدف إلى وقف نشاط رأس المال الوطنى ، ولكن كان إيذاناً بضرورة أن يعمل رأس المال الخاص فى خدمة المجتمع وأن يؤدى وظيفته الاجتماعية فى خدمة المجتمع وليس استغلاله ، وأن يكون عمله فى إطار الخطة الاقتصادية والاجتماعية لا يخرج عنها . وفى ذلك كانت مقولات الزعيم الراحل عبد الناصر رحمه الله فى ٣ مارس ١٩٦١ حيث قال "أن الحرية التى يتمتع بها الفرد لها حدود تجاه رأس المال ، وأن الحرية التى يتمتع بها رأس المال لها حدود تجاه استغلال الأفراد . ومع كل ذلك يجب أن ندرك أن الهدف من كل ما أتخذ من إجراءات لم يكن يقصد به تحطيم رأس المال الخاص ، وإنما ضرب قوى الاستغلال فيه" ومرة أخرى يقول : "الطبقة الرأسمالية المستغلة الذين يستخدمون أموالهم ليستغلوا هذا الشعب ويمتصوا دمه ، ولكن ليس معنى هذا أن أى واحد مالك نكون ضده ... يعنى فيه ملاك ولكنهم لا يستغلون ... وفيه ملاك ثروتهم نتيجة عملهم ولا يستخدمون هذه الثروة للاستغلال ... فإننا لسنا ضد الملكية بصورة مطلقة ، ولو كنا ضد الملكية بصورة مطلقة كنا صادرنا ولم نعط سندات (بالتعويض س.أ) وكنا نمنع الملكية ، ولكننا نقول أن الملكية وظيفة اجتماعية إذ اتجهت إلى الاستغلال فقد خرجت عن وظيفتها" . وأخيراً يقول "أننى لست ضد الملكية الفردية ، ولكن ضد الملكية المستغلة ، إن الملكية الفردية أمانة لابد لصاحبها أن يصونها عن الاستغلال بقدر ما يطلب من الدولة أن تصونها بحماية القانون".[1]

الإجراءات الاقتصادية للتحول إلى الاشتراكية :

١ - قطاع الصناعة :

تم نقل ملكية أدوات الإنتاج فى قطاع الصناعة من الأفراد إلى الدولة ممثلة ونائبه عن الشعب ، وذلك بتأميم المشروعات الأساسية ، سواء تأميماً كاملاً ، أو تأميماً جزئياً ، أو دخول الدولة مشاركة فى المشروعات . ففى ٢٠ يوليو عام ١٩٦١ صدر

---

[1] مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر ، القسم الثالث ، فبراير ١٩٦٠ - حتى ١٩٦٢ ، وزارة الإرشاد القومى ، مصلحة الاستعلامات ، القاهرة .

مجال البنوك . فلقد تقرر الإبقاء على ثلاث شركات للتأمين فقط ودمج الشركات الأخرى الأضعف ، فأصبح هناك شركة مصر للتأمين (اندمجت فيها شركة الجمهورية وشركة الادخار للتأمين) ، وكذلك شركة الشرق للتأمين (اندمج فيها الشركة المتحدة ، وشركة النيل ، وشركة أفريقيا للتأمين) ، وكذلك شركة التأمين الأهلية (اندمج فيها شركة القاهرة ، وشركة إسكندرية للتأمين) . فضلاً على الشركة المصرية لإعادة التأمين .

٣ - قطـــاع النقـــل :

وقد تم نقل قوى الإنتاج ذات الأهمية والمنظمة فى شكل شركات إلى ملكية الدولة فى يوليو عام ١٩٦١ . مثل شركة البوستة الخديوية ، وتم اندماج شركة ملاحة إسكندرية وشركة مصر للملاحة البحرية ، وذلك توحيداً للجهود ومنعاً للتنافس بين شركتين مصريتين فى مجال عمل واحد ، وتم تأميم شركة ترام الإسكندرية وشركات أتوبيس الغربية والبحيرة وجنوب القنال ، وشركة الشمال للنقل ، وأسقط حق التزام مرفق النقل العام للركاب بالترام والتروللى باس فى القاهرة ، وفى عام ١٩٦٣ تم تأميم عشر شركات للنقل البرى والنهرى وتمت تبعيتهم إلى المؤسسة المصرية العام للنقل الداخلى ، بالإضافة إلى تأميم ١٢ شركة لنقل البضائع فى أغسطس ١٩٦٣ ، بعد أن تبين أن القطاع الخاص يسيطر على ٩٧٪ من سيارات ومقطورات النقل ، وحاجة القطاع العام إلى مزيد من خدمات النقل ، وكذلك تم تأميم ١٦ شركة للنقل النهرى ، بحيث وصل حجم الشركات التى تم تأميمها عام ١٩٦٣ ثلاثة وثمانون شركة للنقل البرى والنهرى ، وألحقت هذه الشركات المتناثرة فى تسع شركات ، توفيراً للتكاليف وخاصة الإدارية منها ، ثم لتحقيق مزيداً من الكفاءة من وفورات الإنتاج الكبير .

٤ - قطـاع المقاولات :

وترجع أهمية هذا القطاع إلى أنه يعتبر أساس التغيير أو التطوير لقوى الإنتاج ، فأى مشروع جديد يحتاج إلى مبانى وإنشاءات وإلى إضافة آلات جديدة تحتاج إلى إنشاءات لتركيبها ، ولذلك فلقد كانت الاستثمارات المخصصة للتشييد والبناء فى الخطة الخمسية الأولى تقترب من نصف قيمة الاستثمارات كاملة طوال سنى الخطة ، ولقد بدأ

ويلاحظ أن التأميم قد تم بالتعويض الكامل لأصحاب المشروعات الضخمة والمساهمين ، وذلك بتحويل أسهم الشركات ورؤوس أموال المؤسسات إلى سندات اسمية على الدولة لمدة خمس سنوات بفائدة ٤٪ فى السنة . وقرر القانون تيسيراً على صغار المستثمرين ، السماح للذين لا يزيد ما يمتلكه الفرد منهم من أسهم عن هذه الشركات عن خمسة آلاف جنيه أن يحصل نقداً من البنك المركزى المصرى على القيمة الاسمية للسندات المستحقة مقابل أسهمه التى انتقلت ملكيتها إلى الدولة بحد أقصى عشرة آلاف جنيه .

٢- القطاع المالى والتمويلى :

وهو القطاع الذى يتسع لمدخرات الشعب ، البنوك وشركات التأمين والصناديق والهيئات الادخارية . وقد تم تأمين ١٧ بنكاً ، ١٧ شركة تأمين ، وفى ديسمبر ١٩٦١ تم الأخذ بنظام المؤسسات النوعية المتخصصة ، فأنشئت المؤسسة العامة للبنوك تتبع وزير الاقتصاد ، وضم إلى تبعيتها ٢٧ بنك من البنوك التجارية والمتخصصة واستثنى من هذه التبعية بنك التسليف الزراعى والتعاونى الذى ضم إلى المؤسسة المصرية العامة التعاونية الزراعية العامة التى تتبع وزير الزراعة .

وإتباعاً لمبدأ تركز البنوك تدعيماً لقوتها وتجميعاً للائتمان والسيطرة عليه وتوجيهه فى خدمة الخطة الاقتصادية ، فلقد تم عدد من الإندماجات بين البنوك الصغيرة والأجنبية . فلقد قام البنك الأهلى بشراء أصول وخصوم البنوك الأجنبية الخمسة ، وهى البنك الإيطالى التجارى ، وفرست ناشيونال سيتى بانك أوف نيويورك ، والبنك التجارى اليونانى ، والبنك الأهلى اليونانى ، وتم إدماج البنوك الصغيرة الأخرى ليصل عدد البنوك إلى أحد عشر بنكاً فى نهاية سبتمبر ١٩٦٣ بدلا من ٢٧ بنكاً عام ١٩٥٨ .

إلا أن هذه البنوك أيضاً كانت من الكثرة بحيث يكون من الأفضل تركزها أكثر ، وكذلك كان هناك ازدواج فى الرقابة على البنوك من قبل كل من المؤسسة المصرية العامة للبنوك والبنك المركزى المصرى . وكذلك كان لابد من توزيع خدمات البنوك على القطاعات الإنتاجية والخدمية ، وخلق الترابط الوثيق بين الوحدات الإنتاجية والخدمية وبين

وعلى مستوى التجارة الداخلية فلقد تم تأميم ١٦ شركة تعمل فى مجال التجارة الخارجية فى شكل مساهمة الحكومة بمقدار ٥٠٪ من رأسمالها ، بالإضافة إلى تأميم ٢٣ شركة تعمل فى التجارة الداخلية كانت خاضعة للحراسة ، وأصبحت خاضعة للمؤسسة المصرية العامة الاستهلاكية العامة وأصبح الجزء الأكبر من التجارة الداخلية تحت يد الدولة فى شكل شركات متخصصة تابعة للمؤسسات النوعية فى التجارة الداخلية .

٦ - قطاع الزراعة :

تم تأكيد العدالة الاقتصادية والاجتماعية ، وذلك بتخفيض الحد الأقصى للملكية الزراعية فى ٢٥ يوليو ١٩٦١ إلى مائة فدان فقط للفرد الواحد حتى ولو كانت الزيادة قد حدثت نتيجة سبب أخر غير التعاقد (أى بالميراث أو الوصية أو الهبة) . وكذلك تقرر منع أى شخص هو وزوجته وأولاده القصر من حيازة أراضى زراعية بالإيجار أو وضع اليد أو بأى طريقة أخرى تزيد عن خمسين فدانا . كما لا يجوز الوكالة فى إدارة واستغلال الأراضى الزراعية وما فى حكمها فيما يزيد عن هذا القدر . وفى ذلك قرر الميثاق الوطنى فى الباب السادس منه ، أن يكون حد المائة فدان شاملا الأسرة كلها ، أى الأب والأم وأولادهما القصر ، وذلك حتى لا تتجمع ملكيات فى نطاق الحد الأعلى تسمح بنوع من الإقطاع ، وأعطى الميثاق مهله لتنفيذ هذا الحكم تمتد حتى عام ١٩٧٠ .

ويلاحظ أن القانون فى يناير ١٩٦٣ حظر تملك الأجانب سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو اعتباريين للأراضى الزراعية وما فى حكمها من الأراضى القابلة للزراعة والبور والصحراوية . ويشمل هذا الخطر الملكية التامة (حق الرقبة) أو ملكية الانتفاع . ولقد أدى ذلك إلى إعادة توزيع الملكية لتصبح أكثر عدالة . واختفى تركز الملكية الزراعية كما توضح ذلك الجداول التالية :

المصرفية والائتمان الخاص بشركات مؤسسات وزارة الصناعة ، عدا الغزل والنسيج ، ومؤسسة البترول .

٥ – بنك القاهرة (بعد اندماج بنك الاتحاد التجارى) ، ويختص بالعمليات المصرفية والائتمان الخاص بالشركات التابعة لمؤسسة التجارة والمؤسسات التابعة لوزارات الإسكان والأعلام والسياحة والآثار .

٦ – بنك بورسعيد (بعد اندماج بنك الجمهورية) ، يختص بالعمليات المصرفية والائتمان الخاص بالمشروعات التابعة لمؤسسة التجارة الداخلية والمؤسسات التابعة لمؤسسة التجارة الداخلية والمؤسسات التابعة لوزير التموين ووزارة الصحة .

واستكمالا لتنظيم الائتمان والعمل المصرفى تم عام ١٩٦٤ تحويل بنك التسليف الزراعى والتعاونى إلى مؤسسة عام باسم "المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى والتعاونى ، تتبع وزير الزراعة ، وتقوم بعملية التخطيط المركزى للائتمان الزراعى والتعاونى فى مصر . وتم تحويل فروع هذا البنك إلى بنوك مستقلة للائتمان الزراعى والتعاونى فى شكل شركات مساهمة تابعة للمؤسسة ، وأن يقوم كل بنك بمزاولة عملياته داخل حدود المحافظة فقط . وتقوم المؤسسة بإمداد هذه البنوك المستقلة بالموارد التمويلية اللازمة لأداء مهمتها فى الإقراض الزراعى .

ولقد زادت موارد البنك من ٢,٦ مليون جنيه عام ١٩٣٣ إلى ٤٢,٢ مليون جنيه عام ١٩٥٢ ، ثم إلى ١١٩,٧ مليون جنيه عام ١٩٦٣ . وزادت ودائعه من ٠,٧ مليون جنيه عام ١٩٥٢ إلى ٧,٢ مليون جنيه عام ١٩٦٣ ، وقدم قروضاً وصلت إلى ٦٠ مليون جنيه عام ١٩٦٣ مقابل ٣٨ مليون جنيه عام ١٩٦١ ، نالت منها الجمعيات التعاونية ما نسبته ٩٤٪ من جملة التسهيلات الائتمانية ، فضلاً على زيادة القروض العينية زيادة كبيرة نتيجة التوسع فى استخدام الأسمدة .[1]

وعلى مستوى شركات التأمين ، فلقد حدث التطور والتركيز الذى حدث فى

---

[1] د. أحمد جامع ، المذاهب الاشتراكية ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص ٦٢٥ – ٦٣٣ .

جدول رقم (١٥)

توزيع الملكية الزراعية بعد الإصلاح الزراعى فى عام ١٩٥٢

حجم الملكيات	عدد الملاك بالألف	المساحة بآلاف الأفدنة	النسبة المئوية لعدد الملاك	النسبة المئوية للمساحة
أقل من ٥ فدان	٢٨٤١	٢٧٨١	٪٩٤,٤	٪٤٦,٦
٥ فدان -	٧٩	٥٦٢	٪٢,٦	٪٨,٨
١٠ فدان -	٤٧	٦٣٨	٪١,٦	٪١٠,٧
٢٠ فدان -	٢٠	٨١٨	٪١,٠	٪١٣,٦
٥٠ فدان -	٦	٤٣٠	٪٠,٢	٪٧,٢
١٠٠ فدان -	٣	٤٣٧	٪٠,١	٪٧,٢
٢٠٠ فدان -	٢	٣٥٤	٪٠,١	٪٥,٩
الجملـــة	٣٠٠٨	٥٩٨٤	٪١٠٠	٪١٠٠

جدول رقم (١٦)

توزيع الملكية الزراعية بعد الإصلاح الزراعى فى عام ١٩٦١

حجم الملكيات	عدد الملاك بالألف	المساحة بآلاف الأفدنة	النسبة المئوية لعدد السكان	النسبة المئوية للمساحة
أقل من ٥ فدان	٢٩١٩	٢١٧٢	٪٩٤,١	٪٥٢,١
٥ فدان -	٨٠	٥٢٦	٪٢,٦	٪٨,٦
١٠ فدان -	٦٥	٦٣٨	٪٢,١	٪١٠,٧
٢٠ فدان -	٢٦	٨١٣	٪٠,٨	٪١٣,٤
٥٠ فدان -	٦	٤٣٠	٪٠,٢	٪٧,٠
١٠٠ فدان -	٥	٥٠٠	٪٠,٣	٪٨,٢
الجملـــة	٣١٠١	٦٠٨٤	٪١٠٠	٪١٠٠

- المصدر لجميع الجداول السابقة : د. أحمد جامع ، المذاهب الإشتراكية ، مرجـع سبق ذكره ، ص.ص ٥٩٧ - ٥٩٨ .

تأميم شركات المقاولات فى ٢٠ يوليو ١٩٦١ سواء تأميماً كاملاً أو جزئياً ، وفى مارس ١٩٦٤ كانت كل شركات المقاولات قد انتقلت ملكيتها إلى الدولة ، منها شركات انتقلت إلى ملكية الدولة بطلبها مثل شركة محمد نور وأخوته ، ومنشأة أحمد محمد محفوظ ، وأصبح للدولة كامل السيطرة على القطاع المقاولات والبناء والتشييد ، وتم توزيع هذه الشركات على ثلاث مؤسسات عامة هى المؤسسة المصرية العامة لمقاولات الأعمال المدنية ، والمؤسسة المصرية العامة لمقاولات الإسكان والمبانى العامة ، والمؤسسة المصرية العامة لمقاولات المرافق .

٥ – قطاع التجارة :

بدأ التأميم فى قطاع التجارة الخارجية فى ٢٠ يوليو ١٩٦١ ، وذلك بتأميم ١٥ شركة عاملة فى مجال التجارة الخارجية تأميماً جزئياً فى شكل مساهمة للدولة بمقدار ٥٠٪ على الأقل فى رأس مال الشركة ، إلى جانب تأميم عدد قليل من شركات التجارة الداخلية .

وبالنسبة للقطن ، فلقد قررت الدولة عام ١٩٦١ أن لا تعمل فى تجارة تصدير القطن إلا المنظمات التى تتخذ شكل الشركة المساهمة العربية والتى لا يقل رأسمالها عن ٢٠٠٠٠٠ جنيه ، وأن تكون إحدى الهيئات أو المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى مساهمة فيها بحصه لا تقل عن ٣٥٪ . وبذلك يكون للدولة الدور الأساسى فى تصدير القطن . فى عام ١٩٦٣ تم تأميم كل منشآت تصدير القطن ، وأن تكون المؤسسة المصرية العامة للقطن هى الجهة الإدارية المختصة بالإشراف على هذه المنشآت ، ومن ثم سيطرت الدولة بالكامل على تصدير القطن . وكذلك سيطرت الدولة على استيراد السلع من الخارج بقصد الاتجار فيها ، وذلك بقصر عملية الاستيراد على شركات وهيئات القطاع العام ، أو المنظمات التى يساهم فيها هذا القطاع وأن تكون تراخيص الاستيراد شخصية ولا يجوز التنازل عنها بأى وجه أو بيعها ، أو توكيل الغير فى استعمالها . وعلى ذلك تم تحويل التأميم الجزئى لست شركات تعمل فى التجارة الخارجية إلى تأميم كلى بالإضافة إلى تأميم خمس شركات أخرى للعمل فى مجال التجارة الخارجية التى أصبحت فى يد الدولة كاملة من ناحية الاستيراد .

أول قانون للإصلاح الزراعى) ، لكن تطبيقها تأخر بسبب الظروف التى كانت سائدة فى الريف المصرى ، حيث كان يغص بالبطالة التى كانت تضغط على مستوى الأجور بالانخفاض ، ولم يرتفع مستوى الأجور إلا بانخفاض معدل البطالة فى الريف المصرى بزيادة الاهتمام بالتصنيع وانتقال فائض العمل فى الريف إلى المنشآت الصناعية الجديدة ، وبصفة خاصة أثناء الخطة الخمسية الأولى التى هبط فيها معدل البطالة إلى ٤٪ فى الريف المصرى .

وكذلك تعميق الاهتمام بالتعاون الزراعى لحل مشاكل الإنتاج الزراعى جماعياً ومعالجة مشكلة تفتت الملكية الزراعية [(١)] . وتختص الجمعيات الزراعية سواء الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعى ، أو الجمعيات التعاونية فى القرى الأخرى غير مناطق الإصلاح الزراعى بتقديم الخدمات الزراعية والاجتماعية لأعضائها ، مثل السلف الزراعية بأنواعها المختلفة ، ومد الزراع بما تحتاجه الأرض الزراعية من متطلبات الإنتاج الزراعى مثل البذور المحسنة والأسمدة والمواشي والآلات الزراعية . كم تختص بتنظيم زراعة الأرض وتحسين استغلالها بتصنيف الحاصلات الزراعية ومقاومة الآفات الزراعية وتنقية الدودة الزراعية ، وتسويق الحاصلات الزراعية .

ولقد زاد عدد الجمعيات التعاونية فى غير مناطق الإصلاح الزراعى من ١٧٢٧ جمعية زراعية ، عدد أعضاؤها ٤٩٨٦٥٢ عضواً عام ١٩٥٢ غلى ٤٧١٤ جمعية ، عدد

---

(١) تام قانون الاصلاح الزراعى بالحد من تفتت الملكية الزراعية بثلاثة إجراءات ، أولها : أن لا تقل مساحة الأرض المتصرف فيها من قبل كبار الملاك إلى صغارهم والزائدة عن حد الملكية عن فدانين إلا إذا كانت القطعة المتصرف فيها تقل عن ذلك . ثانياً : ألا تقل الأرض الموزعة على الفلاحين والمستولى عليها عن فدانين ، ثالثاً : عند حدوث ما يؤدى إلى تجزئة الأرض الزراعية إلى أقل من خمسة أفدنة سواء نتيجة البيع أو المقايضة ، أو الميراث ، أو الوصية أو الهبة ، أو غير ذلك من كسب الملكية وجب على ذوى الشأن أن يتفقوا على من تؤول إليه الملكية منهم . فإذا تعذر الإتفاق رفع الأمر إلى المحكمة الجزئية الواقع فى دائرتها أكثر العقارات قيمة بناء على طلب أحد ذوى الشأن أو النيابة العامة للفصل فيمن تؤول إليه الأرض . فإذا لم يوجد من يستطيع الوفاء بباقى الأنصبة قررت المحكمة بيع الأرض بالمزاد .

- د. أحمد جامع ، المذاهب الاشتراكية ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص ٦٠٠ - ٦٠٢ .

جدول رقم (١٣)

جملة الأراضى المستوى عليها طبقا لقوانين الإصلاح الزراعى

السنة	المساحة المستولى عليها بالفدان
١٩٥٢	٤٥٠٣٠٥
١٩٥٧	١١٠٤٥١
١٩٦١	٢١٤١٣٢
١٩٦٢	٦٤١٤٣
١٩٦٣	٦١٩١٠
١٩٦٤	٤٣٥١٦
المجموع الكلى	٩٤٤٤٥٧

جدول رقم (١٤)

الأراضى التى تم توزيعها على صغار المزارع حتى عام ١٩٦٢

من أراضى الإصلاح الزراعى والهيئات الأخرى

البيان	المساحة الموزعة بالفدان
الإصلاح الزراعى	٦٤٦٧٧٥
أملاك الدولة وطرح البحر	١١٠٣٥٤
مؤسسة تعمير الأراضى	٣٣٨٥٧
هيئة التنمية والتعمير	٢٣٩٠٧
هيئة مديرية التحرير	٢٠٥٦
مؤسسة تعمير الصحارى	٢٠٧٣٩
الجملة	٨٣٧٦٧٨

تطبيق التجميع الزراعي :

والغرض منه هو التغلب على نتائج التفتت في ملكية الأرض إلى مساحات صغيرة . ويقوم على تجميع مساحات الأرضي الصغيرة في مساحات كبيرة مجمعة ، أحواض كبيرة تقسم إلى ثلاث أقسام كل منها ٣٠ فدان أو ٥٠ فدان . وكل قسم يزرع بمحصول واحد كل موسم . وبذلك يمكن تحقيق مزايا الإنتاج الكبير في الزراعة ، حيث المساحة المزروعة بمحصول واحد لا تقل عن ٣٠ فدان ، سواء في حالة استخدام الآلية في الزراعة ، أو مقاومة الآفات كيماويا ، أو تنظيم الرى والصرف بما يحقق وفرة المياه، أو تسهيل خدمات الإرشاد الزراعي ومراقبة تقديم هذه الخدمات واستخدامها في الأغراض المحددة لها .

وبطبيعة النظام فإن كل حائز مسئول عن خدمة أرضه كاملا ، ويعود إليه قيمة إنتاجه الزراعي كاملا ، وبذلك لا يمس التجميع الزراعي الملكية الزراعية بل يحافظ عليها كما هي مهما كانت صغيرة . وقد بدأت تجربة المشروع بقرية نواج بمحافظة الغربية ، عام ١٩٥٦ ، وبعد نجاحها بدأ تنفيذ التجمع الزراعي اختياريا اعتبارا من العام ١٩٦١/٦٠، ولم يأت عام ١٩٦٥ إلا وكان مشروع التجميع الزراعي مطبقا في جميع الأراضي الزراعية بمصر كلها .[1]

وتحقيقاً لأهداف المشروع فقد أعيد تنظيم الجمعيات التعاونية الزراعية بحيث تشرف كل جمعية على ١٥٠٠ فدان ، وزودت الجمعية بجهاز فني وإداري ابتداء من مهندس زراعي لكل ٧٥٠ فدان ، ومساعد مهندس (ثانوية زراعية) ، ومدير الجمعية (ثانوية زراعية) ، وأمين مخزن وكاتب (ثانوية تجارية) . وزودت الجمعية بالآلات الزراعية اللازمة (جرار لكل ٧٥٠ فدان ، ومجموعة رى نقالي ، وموتور للرش لكل ١٥٠ فدان ، وماكينة دراس ورشاشة لكل ١٥ فدان ، مع مجموعة من الميكانيكيين والعمال لتشغيل الآلات وصيانتها . ولقد كانت تجارب تنفيذ مشروع تنظيم الإنتاج الزراعي طبقاً لدورات زراعية مناسبة ناجحة تماماً ، فلقد زادت متوسطات الإنتاج

---

[1] المرجع السابق ، ص. ٦٠٩ .

وهكذا استطاعت قوانين الإصلاح الزراعى إعادة توزيع الملكية الزراعية فى مصر ، ومن ثم إعادة توزيع الدخل بما يحقق العدالة الاقتصادية والاجتماعية ، واختفت السمة التى كانت غالبة على المجتمع المصرى ، وهى سوء توزيع الدخل نتيجة سوء توزيع الثروة ، وخاصة الملكية الزراعية فى مصر ، وأصبح كبار الملاك الزراعيين (٢٠ فدان - ١٠٠ فدان) يشكلون ما نسبته ١,٢ من عدد السكان ويحتجزون ٢٨,٦ ٪ من المساحة الكلية للأراضى المزروعة ، على خلاف ما كان سائدا قبل الثورة حيث كان ٣٤,٣ ٪ من المساحة الكلية للأراضى الزراعية يمتلكها ٠,٤ ٪ ، ومن ثم ساد تعريف المجتمع بأنه مجتمع النصف فى المائة ، أما الباقى ٩٩,٥ ٪ فيعيشون مهمشين ، أى على هامش حياة المجتمع المصرى .

ولم يقتصر الأمر على إعادة توزيع الثروة والدخل فى قطاع الزراعة ، فلقد تضامنت عدة سياسات لتحقيق مزيداً من الكفاءة الاقتصادية لقطاع الزراعة ، وضمان زيادة الدخول الزراعية نتيجة هذه الزيادة فى الكفاءة الإنتاجية ، وعدم تسربها من المنتجين الحقيقيين إلى فئات أخرى من المضاربين أو السماسرة .

ولقد تم تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر فى شكل تحديد الإيجار للأراضى الزراعية بما لا يتجاوز سبع أمثال الضريبة الأصلية المربوطة على الأرض ، وضمان أن لا يقل مدة عقد الإيجار عن ثلاث سنوات تمشيا مع الدورة الزراعية الثلاثية ، وضمان استقرار الفلاحين فى الأرض ، وحماية لهم من الاستغلال برفع الإيجار حسب رغبة المالك وحده وبإرادته المنفردة . فإن القانون منع تأجير الأرض الزراعية إلا لمن يتولى زراعتها بنفسه ، وبذلك قضى القانون على التأجير من الباطن وعلى الوسطاء الذين يحصلون على دخول لم يبذلوا جهداً فى تحقيقها . وكذلك قرر فى حالة المزارعة (المشاركة بين مالك الأرض ومن يقوم بزراعتها) أن لا يزيد نصيب المالك عن نصف الإيراد بعد خصم جميع المصروفات . وكذلك ضمن القانون تحديد أجر العامل الزراعى بما قيمته ١٨٠ مليم للرجال ، ١٠٠ مليم للأولاد والبنات القصر ، وتحديد ساعات العمل بما لا يتجاوز ثمان ساعات يوميا ، ومنح العمال الزراعيين حق تكوين نقابات لدفاع عن حقوقهم . إلا أن هذه القرارات الأخيرة لم تطبق فى حينها فوراً (منذ عام ١٩٥٢ تاريخ

والمؤسسة الثالثة هى المؤسسة المصريـة العامة لاستصلاح الأراضـى ، وهـى التى تتولى عمليات استصلاح الأراضى واستخراج المياه الجوفية ، وإقامة المبانى الريفيـة، وقد انتهت عمليات استصلاح الأراضى إلى استصلاح ٦٢٥,٦٣٤ فدان حتى عام ١٩٦٥ ، المرحلة الأولى لعمليات استصلاح الأراضى على النحو الذى يوضحه الجدول التالى .

جدول رقم (١٧)

جملة الأراضى المستصلحة خلال الفترة ٥٢ / ١٩٦٥

البيـــــان	٥٢ – ١٩٦٠/٥٩	١٩٦١/٦٠ – ١٩٦٥/٦٤	الجملـة
تعمير الأراضى	٣٢,٣٧٣	٢١٥,١٦٣	٣٤٧,٥٣٦
تهجير أهالى النوبة	–	٣٨,٨٠٥	٣٨,٨٠٥
مديرية التحرير	٢٠,٩٧٧	١٢٢,٢٢٣	١٤٣,٢٠٠
قوتة – كوم أوشيم – أبيس	٢١,٢٠٠	١٤,٩٠٠	٣٦,١٠٠
أبوار تخللت مناطق استصلحت	–	٧٦,٧٥٦	٧٦,٧٥٦
الصحارى	٤,٣٣٣	٧٨,٩٠٤	٨٣,٢٣٧
إجمالى الأراضى المستصلحة	٧٨,٨٨٣	٥٤٦,٧٥١	٦٢٥,٦٣٤

المصدر : دكتور أحمد جامع ، المذاهب الاشتراكية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦١٦ .

أعضاؤها ١٩٦٥٤٣١ عضوا عام ١٩٣٦ وكذلك زاد عدد جمعيات الإصلاح الزراعى إلى ٦١٣ جمعية محلية ومشتركة عام ١٩٦٥ ، ولقد تضاعفت قيمة التوريدات الزراعية من عام ١٩٥٤ حتى عام ١٩٦٥ خمس مرات .

فضلا على أن هذه الجمعيات أدت دورا فى غاية الأهمية بالنسبة للفلاح من حيث حمايته من المضاربات التى كانت تتم على الإنتاج الزراعى من قبل التجار والوسطاء المتعددين ، ومن ثم الاحتفاظ للفلاح بهذه الدخول التى كانت تؤول إلى هذه الفئات التى لا تساهم فى عملية الإنتاج بأى جهد . فلقد تولت هذه الجمعيات تسويق الإنتاج الزراعى ، وخاصة المحاصيل التصديرية وفى مقدمتها محصول القطن . ورغم المعارضة التى شهدت تنفيذ هذا النظام فى البداية ، إلا أن الفائدة التى حصل عليها الفلاح هى التى دفعت إلى ازدهار وزيادة الإقبال عليه ، وأخرست المعارضين من فئات السماسرة والتجار والمرابين الذين كانوا يحصلون على دخول مجزية من تسويق الإنتاج الزراعى والمضاربة عليه . فلقد كانت كمية الأقطان التى تولت الجمعيات التعاونية تسويقها ١٧٧٠ قنطار عام ١٩٥٣ ، وهو ما يمثل ٣٪ من حجم المحصول الكلى ، هذه الكمية ارتفعت إلى ١٦٢٧٠٠ قنطار عام ١٩٥٥ ، ثم إلى ٣١١١٣٧ قنطار بنسبة ٧٥٪ عام ١٩٥٧ ، ثم إلى ٤٥٢٤٨٨ قنطار بنسبة ٩٥٪ عام ١٩٦٠، حتى بلغت عام ١٩٦٢ ١٠٠٪ من محصول القطن فى مناطق الإصلاح الزراعى ، ولم يأت عام ١٩٦٥ حتى كان جميع إنتاج القطن يسوق داخل جمعيات الإصلاح الزراعى أو فى الجمعيات التعاونية الأخرى تسويقاً كاملاً تعاونياً . وقد بلغت المزايا التى حققها الفلاح المصرى من نظام التسويق التعاونى ما قيمته ٢,٦٨٨ جنيه فى القنطار الواحد من القطن ، ١,٣٢٨ جنيه من ضريبة الأرز ، ٤,١٧٦ جنيه للطن من الفول السودانى ، ٥,٣٥٦ للطن من السمسم ، ١,٤٥٤ جنيه للطن من البصل ، ٢,٣١٠ للطن من الثوم ، ٥,٦٠٠ للطن من الخضراوات .[١]

---

[١] د. أحمد جامع ، المرجع السابق ، ص-ص ٦٠٦ - ٦٠٨ .

للمشروعات الإنتاجية فى بداية الخطة الخمسية الأولى ، ولذلك ظل القطاع غير المنظم خارج قواعد التخطيط الاقتصادى رغم المحاولات القوية التى بذلت ليكون أداؤه فى إطار التخطيط الاقتصادى . ولقد كانت الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية الاجتماعية ٥٩/ ١٩٦٠ - ٦٤/ ١٩٦٥ جزء من مخطط طويل الأجل تستهدف مضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات تنتهى فى يونيو عام ١٩٧٠ . ولقد كانت الأهداف طويلة الأجل التى يهدف التخطيط إلى إنجازها بالإضافة إلى مضاعفة الدخل القومى ، زيادة الأهمية النسبية لقطاع الصناعة فى تحقيق الدخل القومى ، وبناء السد العالى لزيادة الرقعة الزراعية وزيادة الطاقة الكهربائية ، إلى جانب إعادة توزيع الدخل فى صالح الأجور على حساب عوائد الملكية والعوائد الريعية . وعلى الجانب الاجتماعى ، فلقد كان الهدف من التخطيط تسهيل عملية الحراك الاجتماعى ووضع الشروط المؤهلة له . وخاصة من خلال فتح مجالات التعليم للكافة ودون أعباء مادية (مجانية التعليم حتى الجامعى) ، وإحلال السلام الاجتماعى بدلا من الصراع (وهو ما سمى بتأميم الصراع الطبقى) ، وذلك بالتقريب بين الطبقات الاجتماعية وخلق التجانس بين فئات الشعب المصرى ، سواء من خلال التوزيع الأقرب إلى العدالة للدخل القومى ، أو إغاثة الفقراء وتحسين مستوى المعيشة لأصحاب الدخول المتوسطة وذلك من خلال دعم السلع الأجرية ، وأتاحة فرص العمل للكافة وتحديد حد أدنى للأجور ، وتقديم الخدمات التعليمية والصحية والترفيهية دون مقابل مادى يدفعه الأفراد ، أى مساهمة الدولة فى تكاليف بناء القوى العاملة للأجيال القادمة ، وهو ما يعنى بناء الطبقة الوسطى وتوسيع شريحتها لتشمل الغالبية من أفراد المجتمع المصرى .

الخطة الخمسية الأولى :

استهدفت الخطة الخمسية الأولى ٥٩/ ٦٠ - ٦٤/ ١٩٦٥ زيادة الإنتاج القومى بمعدل ٤٠٪ بالنسبة لسنة الأساس (٥٩/ ١٩٦٠) إلى زيادة الإنتاج الإجمالى القومى الإجمالى من ١٢٨٢ مليون جنيه إلى ١٧٩٥ مليون جنيه فى نهاية الخطة ، أى بزيادة قدرها ٥١٣ مليون جنيه ، مع إعطاء الصناعة والكهرباء الأهمية الأولى . ويوضح الجدول التالى حجم ونوعيات الإنتاج المستهدف خلال الخطة الخمسية الأولى على مستوى

الزراعى للمحاصيل المختلفة فى محافظتى كفر الشيخ وبنى سويف ، وأدت إلى زيادة دخل المزارعين عام ١٩٦٤ فى المحافظتين بما قيمته ٤٦٠٧٠٠٠ جنيه ، وفى عام ١٩٦٥ كانت الزيادة فى الدخول تعادل ٥٥٥٣٠٠٠ جنيه ، أى أن الزيادة فى محافظتى فقط ولمدة عامين فقط ١٠١٦٠٠٠٠ جنية، وقد تحققت الزيادة فى المحاصيل الشتوية والصيفية والنيلية على السواء .[1]

استصلاح الأراضى :

والهدف من استصلاح الأراضى هو استغلال فائض مياه النيل والمخزون من المياه الجوفية فى زيادة مساحة الأرض الزراعية ، وذلك بهدف زيادة الإنتاج الزراعى ، إلى جانب زيادة توسيع قاعدة الملكية لملاك جدد للأرض الزراعية ، وتخفيف الضغط السكانى حول وادى النيل . وكان برنامج استصلاح الأراضى لعشر سنوات ابتداء من عام ٦٠ / ١٩٦١ ، لزيادة الأراضى الزراعية بمقدار ١,٨١١٠٠٠ فدان ، ينتفع بها مليونين من المواطنين والملاك الجدد . أى أن المعدل السنوى لاستصلاح الأراضى سوف يكون ١٨١١٠٠ فدان سنوياً بالمقارنة بمعدل الإصلاح السابق على الثورة والذى كان ٢٥٠٠ فدان سنوياً لمدة عشرين عاماً سابقة على الثورة .

وقد تولى هذه المهمة ثلاثة مؤسسات عامة ، الأولى هى المؤسسة المصرية لتعمير الأراضى ، التى تتولى حق الأراضى البور القابلة للإصلاح الزراعى ، وإعداد مشروعات الإصلاح والرى والصرف والإسكان والاستزراع فيها طبقاً للبحوث العلمية فى هذا المجال . وتسلم الأراضى التى تستصلحها إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى التى تتولى توزيعها على الفلاحين المستحقين طبقاً لقواعد محدده .

أما الثانية ، فهى المؤسسة المصرية العامة لتعمير الصحارى ، ومهمتها تعمير الصحارى التى تشغل ٩٧٪ من مساحة مصر ، وخاصة المناطق التى تحتوى على مياه جوفيه مثل الوادى الجديد ، والساحل الشمالى الغربى والشرقى ، ووادى النطرون ، ومريوط وشرق قناة السويس والمنيا .

---

[1] المرجع السابق ، ص.ص ٦١٠ - ٦١٥ .

القطاعات الاقتصادية	الإنتـــاج الإجمالى سنة الأساس ١٩٦٠/٥٩	الإنتـــاج المستهدف فى السنة الخامسة ١٩٦٥/٦٤	مقدار الزيادة المستهدفة فى الإنتاج	معدل الزيادة المستهدفة (٪)
خدمات تنظيمية حكومية	٣٣	٤٥	١٢	٣٦,٤
الخدمات الشخصية	٨٩	١٠٨	١٩	٢٣,٦
مجموع قطاعات الخدمات	٥٧٧	٦٩٢	١٣٥	٢٤,٢
المجموع الكلى	١٢٨٢	١٧٩٥	٥١٣	٤٠

المصدر : دكتور أحمد جامع ، المذاهب الاشتراكية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٦١ ، نقلاً عن تقرير متابعة وتقييم الخطـة الخمسية الأولـى ٦٠ / ١٩٦١ - ٦٤ /١٩٦٥ ، الجزء الأول ، متابعة وتقييم المعالم الأساسية للتنمية فى الخطة الخمسية الأولى ، وزارة التخطيط ، فبراير ١٩٦٦ ، ص٤٠ ، ٤١ ، ص٥١ ، وكذلك بيـان السيد نائب رئيـس الجمهوريـة ووزير التخطيط عن الخطـة الخمسية الشـاملة للتنمية الاقتصاديـة والاجتماعية فـى الجمهوريـة العربيـة المتحـدة أمـام المؤتمـر للاتحـاد القومى المنعقد فى القاهرة فى ٩ يوليو ١٩٦٠ ، ص٣٦ ، ٣٧ .

ولمضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات كـان لابـد مـن زيـادة الدخـل القومـى سنوياً بمقدار ٧,٢٪ (حسب قاعدة الزيادة المركبة للفائدة وليست البسيطة) . ولقـد تحققت زيادة فعلية فى الدخل القومى فى نهاية الخطة الخمسية مقدارهـا ٣٧,١٪ بالمقارنـة بنسبة الأساس ، وكان متوسط الزيادة السنوية فى الدخل القومى الإجمالى ٦,٥٪ .

ويرجع عدم تحقق الزيادة فى الدخـل القومـى كاملـة كمـا كـانت مخططـة ٤٠٪ ، إلى كارثة القطن التى حدثت عام ١٩٦١ بسبب دودة القطن التى أنقصت المحصول بمقدار الثلث، حيث كان المحصول ٦,٧١٣,٠٠٠ قنطار بدلا من ٩,٥٦٤,٠٠٠ قنطار . وهو ما ترتب عليه انخفاض قيمة الإنتاج الزراعى من ٥٨٢,٤ مليون جنيه إلى ٥٦٤,٨ مليون فى نفس العام ، إلى جانب انخفاض الإنتاج الزراعى فى السنة الأولى من الخطة من ٤٠٢,٧

الفصل التاسع

الاقتصاد المصرى فى ظل طريقة الإنتاج اللارأسمالى

لعل الإجراءات التى اتخذتها الدولة فى المجال الاقتصادى والاجتماعى منذ حرب السويس عام ١٩٥٦ حتى وضع وتنفيذ الخطة الخمسية الأولى ٥٩ - ١٩٦٤ ، وكذلك حركة تأميم المشروعات الاقتصادية الكبرى ابتداء من عام ١٩٦١ ، والتى شكلت أساس التحول إلى النظام الاشتراكى ، لم تصل بالاقتصاد المصرى إلى الانتقال إلى ذلك النظام الاقتصادى الاجتماعى لما له من سمات وشروط لم يحققها الاقتصاد المصرى كاملة . وإنما يمكن القول أن الاقتصاد المصرى كان فى مرحلة انتقالية من الرأسمالية إلى الاشتراكية ، فهو لم ينجز كل شروط التحول إلى النظام الاشتراكى ، وكذلك لم يتخلص كاملاً من طريقة الإنتاج الرأسمالى ، ولذلك فإن أفضل تعريف يحكم سمات هذه الفترة هى التحول إلى طريق الإنتاج اللارأسمالى .

ويمكن القول أن هذه الفترة كانت تشكل ما يسمى بمرحلة رأسمالية الدولة التى تتملك أدوات الإنتاج نيابة عن المجتمع (وعن المنتجين المباشرين) ، والتى تديرها بمشاركة العاملين القائمين بعملية الإنتاج فى كل وحدة إنتاجية ، تبعاً لخطة اقتصادية شاملة تحكم الأداء الاقتصادى والاجتماعى وتحقق أهداف التنمية والتطوير للمجتمع المصرى فى اتجاه مصلحة الغالبية الساحقة من أفراد الشعب ، وفى اتجاه تحقيق الاعتماد على الذات ، أى وصولاً مرحلة التنمية الذاتية للاقتصاد المصرى .

التخطيط الاقتصادى والاجتماعى كأداة للتحول إلى الاشتراكية :

حل التخطيط الاقتصادى محل قوى السوق ليحكم ليس كل المتغيرات الاقتصادية الكلية ، ولكن ليحكم تلك المتغيرات المهيمنة على مسار التنمية والتطوير مثل الاستثمار والاستهلاك والعمالة والتشغيل والأجور ، ولم يكن من الممكن أن يحل محل قوى السوق كاملة فى هذه الفترة القصيرة للتحولات الاقتصادية التى تمت ، وخاصة تلك التأميمات

القطـــــاع	سنة الأساس (٪) ٥٩/١٩٦٠	السنة الخامسة (٪) ٦٤/ ١٩٦٥
التشييد	٤,٠	٥,٢
مجموع القطاعات السلعية	٧٠,٢	٦٨,٢
النقل والمواصلات	٥,٣	٦,٠
التجارة والمال	٦,٥	٦,٠
المبانى السكنية	٣,٠	٢,٤
المرافق العامة	٠,٤	٠,٤
الخدمات الأخرى	١٤,٦	١٧,٠
مجموع القطاعات الخدمية	١٠٠	١٠٠

المصدر : د. أحمد جامع ، مرجع سبق ذكره ، وكذلك تقرير متابعة الخطة ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص ١١ – ١٢ .

وبالنسبة لزيادة الدخل الفردى ، فلقد بلغ معدل الزيادة فى متوسط الدخل الفردى خلال سنوات الخطة ٣,٥٪ ، حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى ٥٩,٨ جنيه فى أخر سنة للخطة ، بينما كان فى بداية سنوات الخطة ٥٠,٢ جنيه وبذلك يصبح معدل الزيادة خلال الخمس سنوات هو ١٩,١٪ بالمقارنة بسنة الأساس.[1]

ولعل انخفاض معدل الزيادة فى متوسط دخل الفرد سببه هو زيادة حجم السكان بمعدل كبير يمتص الجزء الأكبر من الزيادة فى الدخل ، حيث كان معدل زيادة المواليد

---

[1] كان الناتج المحلى الإجمالى فى أول سنوات الخطة ١٢٨٥,٢ مليون جنيه ، وعدد السكان ٢٥,٦١٥,٠٠٠ نسمة ، وكذلك كان الناتج المحلى الإجمالى فى آخر سنة للخطة ١٧٦٢,٢ مليون جنيه وعدد السكان ٢٩,٤٥٦,٠٠٠ نسمة ، ومتوسط الدخل الفردى هو خارج قسمة الناتج المحلى الإجمالى على عدد السكان .

– د. أحمد جامع ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص ٦٦٦ – ٦٦٧ .

القطاعات الاقتصادية .

جدول رقم (١٨)

الإنتاج الإجمالى المستهدف خلال الخطة الخمسية الأولى فى مختلف القطاعات الاقتصادية (بالمليون جنيه بأسعار ٥٩/ ١٩٦٠)

القطاعات الاقتصادية	الإنتاج الإجمالى سنة الأساس ١٩٦٠/٥٩	الإنتاج المستهدف فى السنة الخامسة ١٩٦٥/٦٤	مقدار الزيادة المستهدفة فى الإنتاج	معدل الزيادة المستهدفة (٪)
الزراعة والرى والصرف والسد العالى	٤٠٠	٥١٢	١٢٢	٢٨
الصناعة (بما فيها الكهرباء)	٢٧٣	٥٤٠	٢٦٧	٩٨
التشييد والبناء	٥٢	٥١	١-	١,٩ -
مجموع القطاعات السلعية	٧٢٥	١١٠٣	٣٧٨	٥٢,١
خدمات النقل والمواصلات	٩٧	١١٧	٢٠	٢٠,٦
خدمات الإسكان	٧٣	٨٤	١١	١٥,١
خدمات المرافق العامة	٧	٩	٢	٢٨,٦
خدمات التجارة والمال	١٢٧	١٦٢	٣٥	٢٧,٦
خدمات التعليم	٥٢	٦٧	١٥	٢٨,٨
خدمات الصحة	١١	١٥	٤	٣٦,٤
الخدمات الاجتماعية والدينية	٤	٦	٢	٥٠
خدمات الأمن والعدالة والدفاع	٥١	٦١	١٠	١٩,٦
الخدمات الثقافية والترويحية	١٣	١٨	٥	٣٨,٥

وكذلك ترجع الزيادة فى الأجور إلى مشاركة العاملين فى أرباح المشروعات الصناعية ، حيث تقرر منذ عام ١٩٦١ توزيع ٢٥٪ من الأرباح الصافيـة للشركات المساهمة بعد تجنيب ٥٪ منها لشراء سندات حكومية على العاملين فى هذه الشركات ، بحيث يتم توزيع ١٠٪ على العاملين عند توزيع الأرباح على المساهمين ، وتخصيص ٥٪ منها للخدمات الاجتماعية والإسكان للعاملين ، ١٠٪ منها تخصص لخدمات اجتماعية مركزية للموظفين والعمال . فضلا على أن تحديد حد أدنى للأجور لا يقل عن خمسة وعشرون قرشا مع تشغيل العمالة العادية وغير الماهرة بأجر أقل ، فضلا على تحديد وتوحيد مستويات الأجور فى كل من القطاع العام والقطاع الحكومى تبعا للكفاءة المهنية والخبرات العلمية أدى إلى عدم انخفاض المستوى العام للأجور ، وأدى إلى استقرار القوى العاملة فى كافة مجالات الأنشطة المختلفة نظرا لتوحد مستوى الأجور لنفس مستوى الكفاءات الفنية أو المهنية أو العلمية ، مع الأخذ فى الاعتبار ظروف العمل فى الاعتبار (على سبيل المثال توحيد الأجر الأساسى لكل خريجى الجامعات بمقدار عشرون جنيها ، مع تعويض العاملين فى مجالات التخصص أو طبيعة العمل ، ليمنح المهندسين بدل هندسى ، أو بدل عدوى الأطباء ، أو بدل للأعمال الشاقة مثل العمل فى أفران الصلب...) . ولقد أدى استقرار القوى العاملة إلى استقرار المجتمع ككل وسيادة السلام الاجتماعى فى المجتمع كاملاً .

ولقد كان الحد من الدخول الكبيرة من أهم الإجراءات التى اتخذت لإعادة توزيع الدخل القومى فى صالح متوسطى الدخل والفقراء ، فقد تقرر فى ١٩ يوليو ١٩٦١ بأن لا يزيد عن خمسة آلاف جنيه مجموع ما يتقاضاه رئيس مجلس الإدارة أو العضو المنتدب أو عضو مجلس الإدارة أو أى شخص يعمل فى هيئة أو مؤسسة أو شركة أو جمعية بأى صفة وظيفية . وكذلك تم زيادة السعر التصاعدى للضريبة العامة على الإيراد حيث زيدت الشريحة ٤٠٠٠ - ٥٠٠٠ وسعرها الضريبى ٢٥٪ بدلا من ٢٠٪ ، وزيدت معدلات الضريبة على الزيادة فى الدخل حتى وصلت إلى ٩٠٪ للدخل الذى يزيد على ١٠,٠٠٠ جنيه .

وعلى مستوى إعادة توزيع الدخل ، فلقد تم تخفيض إيجارات المساكن التى

مليون جنيه إلى ٣٧٣,٠٠٠ مليون جنيه . وقد أدى ذلك إلى تداعيات أخرى ، هي انخفاض الدخل المحلي الإجمالي من ٢١٠,١ مليون جنيه في السنة الأولى من الخطة إلى ١٦٤,٧ مليون جنيه في السنة الثانية من الخطة ، وانخفاض معدل الادخار من ١٤,٥٪ من السنة الأولى من الخطة إلى ١٠,٩٪ في السنة الثانية للخطة ، وانخفاض الصادرات السلعية (٧٠٪ منها قطن) من ١٨٩ مليون جنيه في السنة الأولى من الخطة إلى ١٥١ مليون جنيه في السنة الثانية ، مع زيادة الواردات السلعية من ٣٢٤,٧ مليون جنيه في السنة الأولى للخطة إلى ٢٧١,٣ مليون جنيه في السنة الثانية ، وهو ما زاد عجز الميزان التجاري من ٣٥,٧ مليون جنيه في السنة الأولى للخطة إلى ١٢٠,٣ مليون جنيه في السنة الثانية لها .[1]

فضلا على أسباب أخرى جوهرية أولها التوسع في الخدمات المحلية بعد تطبيق نظام الإدارة المحلية عام ١٩٦١ ، والذي شهد الخدمات المكثفة للريف المصري ، أما السبب الثاني فهو تقرير مجانية التعليم في كافة مراحله بما فيها التعليم الجامعي ، وثالثا وأخيرا عدم تحقيق التغيرات الهيكلية كاملة خلال سنوات الخطة ، ومن ثم لم تزد مساهمة القطاعات السلعية زيادة جوهرية على النحو الذي كان مخططا ، وزادت مساهمة القطاعات الخدمية على النحو الذي يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم (١٩)

التغير في هيكل الإنتاج الإجمالي في الخطة الخمسية الأولى

١٩٦٠/٥٩ - ١٩٦٥/٦٤

القطاع	سنة الأساس (٪) ١٩٦٠/٥٩	السنة الخامسة (٪) ١٩٦٥/٦٤
الزراعة	٢٢,٨	١٩,٦
الصناعة	٤٢,٧	٤٢,٣
الكهرباء	٠,٧	١,١

(١) د. أحمد جامع ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص ٦٤٩ - ٦٥٠ .

طالب عام ٥٩/ ١٩٦٠ إلى ٣,٤١٧,٧٥٣ عام ١٩٦٥/٦٤ . وكذلك زاد عدد طلاب المدارس الإعدادية من ٢٥٠,٩٠٣ طالب وطالبة عام ١٩٦٠/٥٩ إلى ٥٧٤,٤٢٠ عام ١٩٦٥/٦٤ . وزاد عدد طلاب التعليم الإعدادى الفنى من ٣٤,٦٠٠ عام ١٩٦٠/٥٩ إلى ٢٦,٥٣٠ طالب وطالبة ، ويرجع تناقص عدد الطلاب فى التعليم الفنى إلى إقبال الطلاب على التعليم الثانوى ، حيث أصبح بدون مصروفات ، ولنفس السبب أصبح هناك إمكانية استكمال التعليم الجامعى .

وتطور التعليم الثانوى العام فزاد عدد الطلاب من ١٢٠,٧٦٧ عام ١٩٦٠/٥٩ إلى ٢٠٨,٩٩١ طالب عام ١٩٦٥/٦٤. وزاد عدد الطلاب فى مراحل التعليم الثانوى الفنى من ٦٠,٣٤٧ عام ١٩٦٠/٥٩ إلى ١٠١,٢٠٤ طالب وطالبة عام ٦٤/ ١٩٦٥ . وزاد عدد طلاب مدارس المعلمين والمعلمات من ١٥,٥٤٩ طالب وطالبة عام ١٩٦٠/٥٩إلى ٤٩,٤٤٨ طالب وطالبة عام ١٩٦٥/٦٤. وزاد عدد طلاب الجماعات من ٨٨,١١١ طالب وطالبة عام ١٩٦٠/٥٩ إلى ١٢٩,٤٦٥ طالب وطالبة عام ١٩٦٥/٦٤.

وبالنسبة للخدمات الصحية ، فلقد كان الاهتمام بالخدمات الصحية المجانية التى تقدم لمتوسطى الدخل والفقراء فى المستشفيات الحكومية أو الوحدات الصحية (المؤسسة العلاجية) إلى جانب رعاية الأمومة والطفولة ، حيث زادت عدد الوحدات الأخيرة من ٦٦٩ وحدة عام ٥٩ / ١٩٦٠ إلى ١٤٧٠ وحدة عام ١٩٦٥/٦٤ . وزاد عدد الأسرة فى المستشفيات الحكومية والوحدات العلاجية والقطاع الخاص من ٥٥٦٧٤ سرير إلى ٦٢١٥٨ سرير . فضلاً على توسيع الخدمات العلاجية وضمانها بالمجان لكل العاملين فى القطاع العام . وكان التوسع الأكبر فى الريف المصرى حيث تم التوسع فى بناء الوحدات الصحية المجمعة والمراكز الاجتماعية والوحدات الصحية الريفية على النحو الذى يوضحه الجدول التالى :

٢,٨٪ خلال سنى الخطة . [١]

والزيادة التى تحققت فى الدخل القومى خلال سنوات الخطة أعيد توزيعها فى مصلحة أصحاب الدخول المتوسطة والصغيرة ، فلقد زادت الأجور والمرتبات من ٥٤٩,٥ مليون جنيه عام ٥٩/١٩٦٠ إلى ٨٧٩,٩ مليون جنيه عام ٦٤/١٩٦٥ ، أى بمعدل زيادة ٥٩,٩٪ فى نهاية الخطة الخمسية ، بينما زادت عوائد الملكية من ٧٣٥,٧ مليون جنيه عام ٥٩/١٩٦٠ إلى ١٠٠٥,١ مليون جنيه فى نهاية الخطة الخمسية أى بمعدل زيادة ٣٦,٦ ٪ . وقد أدى ذلك إلى تعديل نسبة توزيع الدخل بين الأجور وعوائد الملكية ليصبح نصيب الأجور فى تكوين الدخل المحلى الإجمالى ٤٦,٧٪ بدلا من ٤٢,٨٪ ، ويكون نصيب عوائد الملكية ٥٣,٣٪ بدلا من ٥٧,٣٪ عام ٦٤/١٩٦٥.

وترجع الزيادة فى الأجور والمرتبات إلى الزيادة فى العمالة نتيجة زيادة الاستثمارات ، ونتيجة لالتزام الدولة بتشغيل خريجى الجامعات والمراحل التعليمية المنتهية، وكذلك إلى زيادة الاهتمام بالمرأة وتعليم الإناث . فقد بلغت الزيادة فى العمالة خلال سنوات الخطة ١,٣٢٧,٤٠٠ مشتغل ، بمتوسط زيادة سنوية قدرها ٢٦٥,٥٠٠ مشتغل ، وبهذا تجاوزت العمالة المتحققة خلال سنوات الخطة العمالة المستهدفة بما يزيد على ٣٠٠,٠٠٠ مشتغل . ولقد أدى ذلك إلى ارتفاع عدد المشتغلين فى الاقتصاد القومى من ٦,٦٠٠,٠٠٠ مشتغل فى أول سنه للخطة ٥٩/١٩٦٠ إلى ٧,٣٣٣,٤٠٠ مشتغل فى السنة الخامسة للخطة ٦٤/ ١٩٦٥ ، أى بزيادة كلية قدرها ٢٢,١٪ بالمقارنة بالسنة الأولى للخطة (سنه الأساس) .[٢]

---

[١] د. أحمد جامع ، المرجع السابق ، ص. ٧٢٢ ، ويقدر البعض هذا المعدل بمقدار ٢,٥٪ بشكل عام خلال الستينات ، ولعل التقدير الأول أدق .

يراجع فى التقدير الأخير المؤلف التالى :

- د. على الجريتلى ، خمسة وعشرون عاماً - دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر (٥٢ - ١٩٧٧) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص. ٨٦ .

[٢] د. أحمد جامع ، المذاهب الاشتراكية ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص ٧٢٢ - ٧٢٣ .

فهرس الجزء الثانى

١- مقدمة

	صفحة
الفصل الاول : تجربة التنمية المستقلة الاولى	١
الفصل الثانى : التحول من رأسمالية الدولة إلى الاقتصاد الحر	١٠
الفصل الثالث : التطورات الاقتصادية والاجتماعية مابين الحرب العالمية الاولى والثانية	٢٣
الفصل الرابع : المجتمع المصرى قبل ثورة ٢٣ يوليو	٤٨
الخامس : محالة بناء التنمية من خلال الليبرالية	٦٤
ـصل السادس : حرب السويس والتحول للرأسمالية الموجهة	٨٥
الفصل السابع : المشروع العام أساس التنمية والتطوير	٩٨
الفصل الثامن : بناء المجتمع الاشتراكى	١٠٦
الفصل التاسع : الاقتصاد المصري فى ظل طريقة الانتاج الرأسمالى	١٢٤

أنشأت منذ عام ١٩٥٨، وهذا التخفيض فى الإيجارات كان بمقدار الإعفاءات من الضريبة العقارية التى تحملتها الدولة عن كاهل المستأجرين عن طريق تخفيض الإيجارات بنفس قيمة التخفيض فى الضريبة العقارية المقررة على الملاك . ولقد شمل التخفيض للإيجارات المساكن التى لا يزيد متوسط الإيجار الشهرى للحجرة عن ثلاثة جنيهات ولا يتجاوز خمسة جنيهات ،والتزم الملاك فى كلا الحالتين تخفيض قيمة الإيجارات بما يعادل ما خص الوحدة السكنية من إعفاء . ويلاحظ أن هذا التخفيض فى الإيجارات كان يخص صغار المستأجرين من متوسطى الدخل والفقراء الذين تحملت عنهم الدولة هذا التخفيض ، وهو ما يعتبر دخولا جديدة لهذه الفئات .

كما نظم القانون عام ١٩٦٢ الكيفية التى يتم بها تحديد إيجارات المساكن بالشكل الذى يقيم التوازن بين المستأجرين والملاك . فلقد تحددت القيمة الايجارية بعائد استثمارات العقار بالنسبة للمالك بواقع ٥٪ من قيمة الأرض والمبانى ، بالإضافة إلى ٣٪ من قيمة المبانى فى مقابل استهلاك رأس المال والإصلاحات والصيانة والإدارة . وبذلك ضمن القانون عائدا لاستثمار صاحب رأس المال (مالك العقار) وكذلك ضمن عدم المغالاة فى الإيجارات أو الاستغلال من جانب الملاك . وهو ما انتهى إلى استقرار العلاقة بين المستأجر والمالك وساهم فى سيادة السلام الاجتماعى فى المجتمع وتجنب الصراع بين الملاك والمستأجرين كما حدث فى تحديد القيمة الايجارية للأرض الزراعية وما صاحبها من استقرار العلاقة بين المستأجر للأرض الزراعية والمالك لها فى الريف المصرى .[1]

وإعادة توزيع الدخل فى صالح الطبقات المتوسطة والفقيرة لم يقتصر على التوزيع النقدى ، بل أتخذ شكل تقديم الخدمات المساهمة فى زيادة الدخل الحقيقى مثل خدمات التعليم والخدمات الصحية والتأمين الاجتماعى .

فعلى مستوى الخدمات التعليمية ، تم إعفاء الطلاب من المصروفات الدراسية فى كافة مجالات التعليم ، وأدى التوسع فى بناء المدارس خلال الخطة الخمسية لتسمح لكل طفل بمقعد بالمدرسة ولذلك زاد عدد الطلاب فى المدارس الابتدائية من ٢,٤٥٢,٣٧٧

---

[1] المرجع السابق ، ص.ص ٦٩٩ - ٧٠٤ .

الخدمات العلاجية فى الريف خلال الفترة ٦١ / ١٩٦٦

السنة	نوع الوحدات	المجموعات الصحية	الوحدات المجمعة	المراكز الاجتماعية	وحدات العلاج الشامل	الوحدات الصحية الريفية	الجملة
١٩٦١	عدد الوحدات	٢٦١	٢٢٠	١٠٥	١٥١	-	٧٣٧
	عدد الأسرة	٣٧٠٧	٣٠٢٩	٤٢٠	-	-	٧١٥٦
١٩٦٦	عدد الوحدات	٢٦٤	٣٠٤	١٠٤	٧١	٧٨٢	١٥٢٥
	عدد الأسرة	٣٧٢٦	٤٢٧٥	-	-	-	٨٠٠١

المصدر : الدكتور أحمد جامع ، المذاهب الاشتراكية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧١٢ .

وعلى مستوى التأمين الاجتماعى ، فلقد كانت النظرة إلى التوسع فى التأمين الاجتماعى على أساس أنه أحد المقومات الأساسية الدافعة للعمل والدافعة إلى تحسين إنتاجية العمل ، ذلك أن الاطمئنان على المستقبل والاستقرار النفسى باستبعاد القلق على المستقبل من أهم العوامل التى تصرف الإنسان إلى العمل وتجعله أكثر تعلقاً به وأكثر إبداعاً له ، فضلاً على أن تأمين المستقبل من أهم العوامل المفضلة إلى السلام الاجتماعى.

وتبعاً لذلك صدر قانون التأمينات الاجتماعية عام ١٩٦٤ لتغطى التأمينات مجالات جديدة لم تحدث من قبل وهى التأمين الصحى ، والتأمين ضد البطالة ، بالإضافة إلى توسيع مجال أكبر للانتفاع من التعويضات مثل تعويض إصابة العمل والعجز وليشمل جميع العاملين فى المجتمع ماعدا العاملين فى الحكومة ووحدات الإدارة المحلية الذين ينتفعون بقوانين التأمين والمعاشات . ولقد تحددت الاشتراكات فى التأمينات الاجتماعية بواقع ٢٤٪ من الأجر الإجمالى يساهم فى هذا الأشتراك صاحب العمل بواقع ٢٣٪ ، العامل ١٠٪ ، والدولة ١٪ . ويوضح الجدول التالى تطور التأمينات الاجتماعية من عام ١٩٦١ حتى ١٩٦٦ مدى توسع هذا النظام ليستفيد منه ١,٢٦٠,٢٦١ مشتغل عام ٦٥ / ١٩٦٦ بدلاً من ٥٥٥,٦٠٤ مشتغل عام ١٩٦١ :[1]

[1] المرجع السابق ، ص.ص ٧٠١ - ٧٠٣ .

رقم الايداع : ٢١٠٣ / ٢٠٠٢
الترقيم الدولى I.S.B.N.
977-04-3690-9

مطبعة العشرى
٥ حارة أبوعبده من شارع السلام
خلف حديقة جسر السويس - عرب الجسر
ت. عمل : ٢٩٨٢٠٢٩ موبايل : ٠١٠/٥٢٢٩١٨١